

مركز دراسات الوحدة العربية

الاقتصاد السياسي للتخلّف

مع إشارة خاصة إلى

السودان وفنزويلا

محمد عادل زكي



مركز دراسات الوحدة العربية

الاقتصاد السياسي للتخلّف

مع إشارة خاصة إلى

السودان وفنزويلا

محمد عادل زكي

الاقتصاد السياسي للتخلّف

مع إشارة خاصة إلى

السودان وفنزويلا

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

زكي، محمد عادل

الاقتصاد السياسي للتخلّف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا/ محمد عادل زكي

٤٣٢ ص.

ببليوغرافية: ص ٤١١ ـ ٤٢٠.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-506-9

١. الاقتصاد السياسي ـ البلدان العربية. ٢. الاقتصاد السياسي ـ فنزويلا. أ. العنوان.

330.1

العنوان بالإنكليزية

The Political Economy of Underdevelopment
With Special Reference to Sudan and Venezuela
by Muhammad 'Adil Zaki

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠١٢

إهـداء

إليك

أستاذي الجليل الدكتور محمد دويدار

أبي الروحي ومثلي الأعلى

وقد علمتني. . . وألهمتني

كيف تُنتَج الفكرة

فلأهدينك بعضاً من ثمار غرسك

عسى أن تقبلني في محرابك أحد رهبانك

«. . . ومن الغَلطِ الخَفّيّ في التَاريِّخ الذُهول عَنْ تَبَدلِ الاحوَالِ في الامم والاجْيَّال بتبدلِ الاعْصَار ومُرور الايام وهو داءٌ شَديدُ الخَفاء إذ لا يَقع إلا بَعدَ أحقابٍ مُتطاولة فلا يَكاد يَتَفَطنُ لهُ إلا الاحَاد من أَهلِ الخَليقةِ والسببُ الشَائع فِى تَبَدل الاحوَال والعوائدِ أنَ عوائدَ كُل جِيلٍ تابعةٌ لِعوائدِ سُلطانِهِ كمَا يُقال فِى الامثَال الحُكْمِيّة النَاس عَلى دِينِ المَلِكِ وَأهل المُلك أو السلْطَان إذْ استوْلُوا علّى الدّولةِ والامْر فلابُد من أن يَفزَعوُا إلى عوائدِ مَن قَبلَهم ويأخُذوا الكَثيرَ منهَا ولا يُغفلون عَوائدَ جِيلِهم مَع ذَلك فَيقَعُ فِى عَوائدِ الدْولَةِ بَعضُ المُخالَفة لعَوَائدِ الجِيلِ الاول فَإذا جَاءت دَولةٌ أخْرَى من بَعدِهم مَزَجَت من عَوائِدِهم وعَوَائِدِهَا وخَالَفتْ أيْضاً بَعض الشَيْء وَكَانتْ للاولى أَشدُ مُخَالفة ثُم لَا يَزالُ التدريجُ فِى المُخالفةِ حتّى يَنْتَهيَ إلى المُبايَنةِ بالجُملة فمَا دَامَت الامُمُ والاجيّالُ تَتَعاقبُ فِى المُلكِ والسُلطان لا تَزَالُ المُخَالفة فِى العَوائدِ والاحوَال واقِعَة والقيّاس والمُحَاكَاة للانسانِ طبيعة مَعرُوفة ومن الغَلطِ غَير مَأمُونَة تُخرجُهُ مع الذُهول والغفلة عَنْ قَصدِهِ وتَعوَج بهِ عَن مَرامِه فَلرُبَما يَسْمُعُ السامعُ كثيراً من أخبار الماضيِّن ولا يَتَفَطنُ لما وَقعَ من تَغيُّر الاحوَالِ وانقلابها فيُجْريّهَا لاول وَهلةٍ على مَا عَرفَ ويَقِيسَهَا بما شَهد وقد يَكونُ الفرقُ بيْنَهُما كَثيراً فيَقُعُ فِى مهواةٍ من الغَلطْ.»

ابن خلدون[*]

(*) هو: العلامة أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيليّ، ويَمتد نسبه إلى وائل بن حجر، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس عام ١٣٣٢، ويَشك ابن خلدون نفسه في صحّة نسبه، كما أنه لم يَقل لنا شيئاً في ترجمته عن تربيته الحقيقية؛ بل التزم الصّمت التام إزاء حياته وحياة عائلته، على أنه عُني بالإفاضة في الحديث بشأن تعلّمه وفي الكُتب التي درسها في مختلف العلوم التي كانت تُدرَس حينئذٍ في تونس، في ذلك، انظر: طه حسين، **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية: تحليل ونقد**، تعريب محمد عبد الله عنان (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦).

ويقول عنه الزركلي في كتابه عن الأعلام: «هو الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي، البحاثة، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس، وتولّى أعمالاً واعترضته دسائس ووشايات، عاد إلى تونس، ثم توجّه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق وولاّه فيها قضاء المالكية وعُزل وأُعيد، كان فصيحاً، جميل الصورة، عاقلاً، صادق اللهجة، طموحاً، إلى أقصى الحدود، إلى المراتب العليا» حتى يُمكن اعتباره، في تصوّري، من أكبر انتهازيّي التاريخ المعروفين. انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ٨ ج (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٨)، ج ٤، ص ١٠٦.

المحتويات

قائمـة الجـداول



قائمة الخرائط



خلاصة الكتاب

مدخل

الاقتصاد السياسي للتخلّف هو العنوان الرئيسي الذي اختاره الباحث كي ينجز في إطاره دراسته في ظاهرة كُتبت عنها آلاف المؤلَّفات. وهذا الاختيار، للوهلة الأولى، لم يثر قلق الباحث، لجهة: ما الجديد الذي سيأتي به؟ لأن الباحث، وببساطة، لم يذهب إلى بحث التخلّف، وإن لم يغضّ طرفه عنه كظاهرة تاريخية، وإنما انشغل ببحث آلية «تجدد إنتاج التخلّف»، وهي ظاهرة يظن الباحث أن مكتبة الاقتصاد السياسي بوجه عام، ونظرية التخلّف بوجه خاص، **وتجدد إنتاج التخلّف العربي** بالأخص، لم تزل في حاجة إلى المزيد من الأبحاث الجدية في حقل تلك الظاهرة؛ ظاهرة تجدد إنتاج التخلّف.

وفي إطار ظاهرة «تجدُّد إنتاج التخلّف» سوف نطرح إشكاليتين رئيسيتين، نثير إحداهما في أمريكا اللاتينية، متخذين فنزويلا نموذجاً، ونثير الأخرى في القارة الأفريقية، متخذين السودان نموذجاً، وذلك على أساس أن القارتين تمثّلان التاريخ الأصيل للتخلف، والأرضية الخصبة لعملية تجدد إنتاج هذا التخلّف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وسيكون من المنهجي، قبل أن نذهب إلى قارتي التخلّف، أن نحدد أولاً المفاهيم التي سوف نستخدمها والأدوات الفكرية التي سنعتمد عليها في سبيلنا إلى تحليل ظاهرتي البحث في كلٍّ من فنزويلا والسودان، وهما الظاهرتان اللتان تدوران، كما سنرى، في فلك الصراع الاجتماعي والاقتصادي ضمن إطار عملية تجديد إنتاج التخلّف.

أولاً: الاقتصاد السياسي

أعني بالاقتصاد السياسي «ذلك العِلم الاجتماعي الذي يَنشغل بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات التي تكمن فيها وتَتَطور على أساسِها، أي تناقضات الظاهرة الاجتماعية مَحل البحث». وهنا أقصد بالاقتصاد السياسي تحديداً، وبمنتهى الوضوح، ذلك الجسم النظري الذي نتَجَ من نقد ماركس للرأسمالية، أي باعتبار ما يندرج في الجسم النظري السابق على نقد ماركس (الذي أنجزه عظماء الفكر الكلاسيكي من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو) تنظيراً رأسمالياً للرأسمالية نفسها.

١ ـ التخلّف الاقتصادي

أقصد بظاهرة التخلّف الاقتصادي ظاهرة «تجدد إنتاج التخلّف» باعتباره «عملية اجتماعية» ديناميكية في حالة حركة مستمرة لا في حالة سكون وتاريخية فحسب؛ إذ هي عملية اجتماعية من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، بمفهومها الذي قصده آدم سميث وديفيد ريكاردو وماركس، ولن أنشغل هنا بمناقشتها، وسأعتبرها معطى على صعيد الفكر. يتناقض هذا الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة، **نظراً إلى كثافة استخدام عنصر العمل في الأجزاء المتخلّفة، مع ضعف «آليات» إنتاجها، نظراً إلى ضعف التقنية وعدم استخدام الفنون الإنتاجية التي يكشف عنها العِلم إلا في مرحلة تالية لاستهلاك تلك الفنون في الأجزاء المتقدمة، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، من أجل شراء السلع والخدمات الأساسية التي تتوقف عليها شروط تجديد الإنتاج.** ولنزيد الأمر وضوحاً نقول:

لقد انطلقتُ من فكرة تجريدية وبسيطة جداً تقول إن المجتمعات المستعمَرة التي صارت تابعة ثم متخلّفة طبقاً للترتيب التاريخي، حالها كحال المجتمعات المستعمِرة، المتبوعة، المتقدمة، لا تكف عن الإنتاج كما لا تكف عن الاستهلاك. والمجتمعات المتخلّفة، التي تهمنا هنا، ومنها **وطننا العربي**، لا تُنتِج سلعاً أو خدمات فقط، وإنما تُنتِج قيمة زائدة أيضاً، لا على صعيد العمال فقط بل على صعيد المجتمع بأسره أيضاً، بعد أن تحوّل المحامي والطبيب

والمهندس والمعلم والكاهن، بل ورعاع المدن، إلى شغيلة في عداد المأجورين! بيد أن كراسات التعميم غالباً ما تتجاهل هذه الحقيقة.

فأي مجتمع، ويهمّنا هنا الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، ومنها **وطننا العربي**، يتعيّن عليه، كي يقوم بالعملية الإنتاجية، أن يكون في تصرفه مبلغ من النقود، بالمعنى الواسع للنقود، ولستُ أُفرّق هنا بين إنتاج الحديد والصُّلب وفتح مؤسسة محاماة يعمل فيها عشرات المحامين بأجر. أي إنني، وهذا من ضمن ما أهدف إليه، أقوم بمد القوانين التي كشف عنها عِلم الاقتصاد السياسي في حقل إنتاج السلع المادية إلى حقل إنتاج الخدمات، وهو الحقل الذي صار مهيمناً بنسبة ٦٥ بالمئة تقريباً على إجمالي هيكل الاقتصاد العالمي المعاصر. ولنفترض أن المجتمع (ويهمّنا المجتمعات المتخلّفة، التي يشكّل **وطننا العربي** أحد مكوناتها) في لحظة تاريخية معيّنة وتحت ظروف اجتماعية محددة، يدخل العملية الإنتاجية على صعيد «الكُل» الاقتصادي بمبلغ **٣٠** مليار وحدة موزَعة بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة (الزراعة والصناعة والخدمات) بواقع ١٠ مليارات وحدة لكُلّ قطاع، ويتم توزيع المليارات العشرة على النحو التالي: ٥٠ وحدة لشراء أدوات العمل، و٣٠ وحدة لشراء مواد العمل، و٢٠ وحدة لشراء قوة العمل، وهكذا الأمر في كل قطاع. وفي نهاية الفترة، وبافتراض أن القيمة الزائدة المنتَجة في القطاعات الثلاثة =**١٠٠ بالمئة**، أي أن الرأسمالي يدفع للعمال ٢٠ وحدة ويتلقى في مقابلها عملاً يساوي ٤٠ وحدة، أي يأخذ ٢٠ وحدة زائدة، فيكون لدينا ما يلي:

القطاع الزراعي: (٥٠ أدوات العمل) + (٣٠ مواد العمل) + (٢٠ قوة العمل) + (٢٠ قيمة زائدة) = ١٢٠

القطاع الصناعي: (٥٠) + (٣٠) + (٢٠) +(٢٠) = ١٢٠

قطاع الخدمات: (٥٠) + (٣٠) + (٢٠) +(٢٠) = ١٢٠

طبعاً، إن الإنتاج يحتاج إلى أشياء أخرى كثيرة، مثل: الأرض، والفكرة، والإدارة، والنقل.. إلخ.، بيد أن تلك الأمور تأتي في مرتبة أو مرحلة إتمام المنتَج، وهي مهمة من زاوية ما، من أجل «تسيير» العملية الإنتاجية، وهي، في الوقت نفسه، ثانوية وغير مؤثرة في عملية زيادة القيمة؛ **إذ لا تزيد القيمة إلا بقدر دخول عنصر العمل الحي أو المختَزن في العملية الإنتاجية، وهو**

العنصر الذي من شأنه أن يزيد القيمة، لكنه يزيدها على السلعة الجديدة لا على السلعة القديمة؛ فالنقل لا يزيد قيمة السلعة، وإنما يمكن لعملية النقل خلق قيمة في حقل صناعة النقل نفسه.

ووفقاً لمثَلنا أعلاه، حقق المجتمع زيادة في القيمة، أي بدأ بـ ٣٠ مليار وحدة، وصار لديه في نهاية الفترة ٣٦ مليار وحدة، فأين تذهب تلك الـ ٦ مليارات وحدة التي أُنتجت داخل الاقتصاد القومي؟ ويهمّنا هنا الاقتصاد القومي للأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، ومنها **وطننا العربي**.

كي نُجيب عن تساؤلنا المطروح، يتعيّن أن نبدأ من منطلق أن ما من مجتمع إلا ترتبط حياته واستمرارها بالإنتاج، من أجل الاستهلاك الداخلي المباشر، أو من أجل التبادل. ولن يتمكن هذا المجتمع من تجديد إنتاجه إلا إذا كان في متناوله حد أدنى من «الرأسمال المراكم» يمكّنه من البدء في تلك العملية. وبالفعل، يبدأ المجتمع العملية الإنتاجية بكمية معيّنة من الرأسمال، حاله حال كل مشروع رأسمالي، وفي نهاية المدة، ولتكن سنة كاملة، لا بد للمجتمع، لكي يستطيع الدخول في عملية إنتاجية أخرى لسنة جديدة، من أن يجد في تصرفه كمية من الرأسمال «المنتَج في الفترة السابقة». وهنا، يُطرَح السؤالان التاليان:

السؤال **الأول** هو: ما مقدار معدل إنتاج تلك القيمة الزائدة (نسبياً) المنتَجة في أحد الأجزاء المتخلّفة، كما في دولة بوروندي مثلاً (٢,٦٩٨,٢٧٢ دولاراً)، مقارنة بالقيمة الزائدة المنتَجة في أحد الأجزاء المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (١٤,٦٢٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠ دولار، لاحظ الفارق الهائل بين المليون والتريليون!)؟ من الواضح تماماً مقدار هذا الفارق، الذي يعبّر عن مدى قوة آليات إنتاج القيمة الزائدة، في مقابل ضعفها الجلي في الأجزاء المتخلّفة، وسنرى ذلك بمزيد من الأرقام المفصّلة أدناه.

السؤال **الثاني** هو: أين تذهب تلك **القيمة الزائدة**، أو **الأرباح**، كما يسمّونها؟ هل تُضَخ في مسام الاقتصاد القومي، من أجل تنميته؟ أم تتسرب إلى الخارج لتغذية صناعات (غذائية، إنتاجية، استهلاكية) تُنتَج في المراكز المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ إنني أفترض أن التسرب هو الأقرب إلى الدقة! إنه التسرب الذي تدعمه الطبقات الحاكمة في الأجزاء المتخلّفة، وتُمثّل امتداداً للظاهرة الاستعمارية (بل لا تزال القيمة تتسرب في ما بعد الحركات الثورية

أيضاً، كما سنرى)؛ فتلك الطبقات، بما يحققه لها هذا التسرب في القيمة الزائدة، ومن قبله ترسيخ ضعف آليات إنتاجها على مستوى القطاعات الثلاثة المنتِجة، من موالاة للأجزاء المتقدمة، تحرص لزوماً على إبقاء الوضع الحالي من دون أي تغيير يَسمح بعدم تسرب تلك القيمة الزائدة إلى خارج مسام الوطن. أو تدعيم آليات إنتاج القيمة الزائدة الممكِّنة من مراكمة رأسمالية ممكِّنة بدورها من الدخول في حلبة الصراع مع الأجزاء المتقدمة التي سبقته. وأرجو أن يكون واضحاً كوني أناقش إشكالية تسرب القيمة الزائدة، نتيجة التناقض بين ارتفاع حجم إنتاجها وضعف آليات هذا الإنتاج، ولا أناقش إشكاليات تسرب الفائض.

يبقى أمر ينبغي معالجته هنا، وهو ربما مثير للالتباس لدى البعض؛ فلقد قلنا لتوّنا إن الرأسمالي يتحصل على مكاسبه، على أساس المعدلات المرتفعة من القيمة الزائدة، وقلنا كذلك إن الأجزاء المتقدمة تجاوزت الآن إنتاج القيمة الزائدة النسبي، وقلنا كذلك إن تلك الصفة، وهي ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، هي من الصفات اللصيقة بالأجزاء المتخلّفة. فما هو السبيل إلى الخروج من هذا التناقض؟ إنه في النظر إلى التطور الذي لحق بالنظام الرأسمالي نفسه؛ ففي المرحلة الصاعدة، كانت القيمة الزائدة هي مصدر الربح والتراكم (بجانب النهب والمذابح وحروب الإبادة)، ولذا كان طبيعياً أن لا يرى ماركس عندما صاغ «قانون ميل الربح إلى الانخفاض» سوى (القيمة/ الربح) من دون حدود واضحة لكلٍّ منهما. أما الآن، وفي المرحلة الهابطة (والانهيار)، فتنفرج الزاوية ١٨٠ درجة بين الربح والقيمة الزائدة، وفي الوقت الذي تتقلص فيه القيمة الزائدة ومعدلات إنتاجها، ومن ثم تأخذ الأجزاء المتقدمة وهي ماضية في تجفيف منابع القيمة الزائدة (سر حياتها) عبر تخفيض العمالة وإنتاج السلع الكثيفة الرأسمال والتكنولوجيا، في طريقها إلى الانحدار شيئاً فشيئاً، على الرغم من تلك المليارات والتريليونات، **لأنها في الواقع أرقام وهمية، غير مؤسسة على قواعد إنتاجية ثابتة!** ومن هنا نقول إن الأجزاء المتقدمة هي في مرحلة الهبوط، **وما تلك الأرقام الفلكية أحياناً سوى نتاج خلق وعي زائف صار فناً رأسمالياً خالصاً، اسمه فن خلق الوعي الزائف.** وكما سنرى، فإن ثقافة الاستهلاك، التي أمست أيديولوجيا، وثقافة الأشياء الجديدة وإلقاء القديم، أياً يكن، في سلة المهملات دائماً، هما الثقافتان اللتان تطيلان في حياة النظام حتى الآن، وإنما إلى حين لا أعتقد أنه سيطول كثيراً، ولو حتى إلى جيل أو جيلين قادمين. وفي المقابل، ولأن قروناً تفصل بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء

المتخلّفة، فإن الأجزاء المتخلّفة هي الآن في طريقها الذي اجتازته الأجزاء المتقدمة من مئات السنين! كما أنها في مرحلة إنتاج القيمة الزائدة!

٢ ـ الاقتصاد السياسي للتخلّف الاقتصادي

أقصد به البحث في **القوانين الموضوعية الحَاكمة لظاهرة تَسرب القيمة الزائدة، وشروطها الموضوعية**، والبحث عن هذه القوانين والشروط، وذلك على اعتبار أننا أمام عِلم تمّ إنجازه، كما ذكرت، له من الأدوات والآليات ما من شأنه تفسير الظاهرة، مع تقديم مجموعة معرفية من الأفكار بشأنها، بشكل عِلمي، على الصعيد الاجتماعي.

وقد كان من المهم استهلال ذلك التمهيد بإبراز التحديدات السابقة بشأن «الاقتصاد السياسي» و«التخلّف الاقتصادي» و«الاقتصاد السياسي للتخلّف الاقتصادي». ويَرجع ذلك إلى أن المسألة التي سنتناولها أدناه، وهي «تجديد إنتاج التخلّف»، بالتطبيق على بلدين، أحدهما في أمريكا اللاتينية، وهو **فنزويلا**، والآخر في أفريقيا، وهو **السودان**، إنما يرتبط تحليلها بالوعي الناقد بما نقصده حينما نقول: الاقتصاد السياسي للتخلّف؛ إذ نعي أن التحديدات السابقة تعَدّ غير مألوفة، على الأقل بالنسبة إلى النظرية الرسمية التي تتجاهل الظاهرة الرئيسية (تجديد إنتاج التخلّف)، وتذهب إلى حيث أرقام خط الفقر، والإحصاءات المتعلقة بالجوعى والمرضى، ومستويات الدخل، ونسب التضخم، وبيانات الإفلاس والكساد، من دون أن تطرح **السؤال المركزي** التالي: لماذا تستمر حالة التخلّف، **وفي عالمنا العربي بوجه خاص**، على الرغم من أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة، وهو الاستعمار، قد انتهى؟ الإجابة عن هذا السؤال تحديداً هي محط اهتمامنا أدناه، حيث نحلّل ظواهر الصراع الاجتماعي والاقتصادي في كلّ من فنزويلا والسودان، كنموذجين للبحث.

ثانياً: جدلية الصراع الاجتماعي والاقتصادي في فنزويلا

الآن، وبعد مرور ما يقارب عشر سنوات على أحداث الانقلاب الفاشل الذي حدث ضد الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، لم يزل بعض فصائل التيارات الفكرية المهيمنة في حقل اليسار، وطبعاً لم يزل منظرو الإمبريالية من باب أولى، عاجزين عن تجاوز الرؤية إلى ما هو أبعد من مجرد انقلاب فاشل على حكومة شرعية، وبالتالي فقدت المسألة الفنزويلية مضمونها كله؛ فمن دون

نظرة جدلية، راح البعض يطرح المسألة بشكل لا يختلف كثيراً عن آلاف الصراعات التاريخية: مَن لا يملكون ضد مَن يملكون، والفقراء ضد الأغنياء، من غير أي التفات إلى الدور الحاسم لقانون الحركة الذي يحكم التطور الاجتماعي، الديالكتيك.

١ ـ تبلور الظاهرة

في يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدأت الأنظار، اليسارية منها على وجه الخصوص، تتجه صوب فنزويلا. وسنخص بعضاً من فصائل اليسار تحديداً، لكونها تمثل في هذه المسألة بالذات أعلى مراحل نضج التفكير الجمعي المبتذل، للأسف، وسيكون طرازه هو السائد.

إن أهمية المسألة الفنزويلية إنما تنبع من ثرائها على صعيدي الفكر والواقع، وقدرتها على إثارة العديد من القضايا الجوهرية في معظمها، ورسم خطوط منهجية عريضة نستطيع من خلالها أن نفهم فهماً ناقداً مجريات الأمور والأحداث الآنية في العالم الرأسمالي المعاصر، وعلى وجه الخصوص **الكيفية التي تمت من خلالها العملية التاريخية، التي كوّنت اقتصاداً عالمياً بمستويات مختلفة من التطور والتقدم والنمو؛ الكيفية التي أنشأت التخلّف الاجتماعي والاقتصادي كـ «ظاهرة تاريخية» في بعض أجزاء الاقتصاد العالمي.**

ففي اليوم المشار إليه، أُعلن تنحية رئيس الدولة المنتخب تشافيز، وتولية بدرو كارمونا. بيد أن ذلك الإعلان لم يدم أكثر من يومين؛ إذ عاد تشافيز إلى القصر الجمهوري («ميرا فلوريس») رئيساً شرعياً لفنزويلا البوليفارية، ونُفي كارمونا إلى كولومبيا. ومنذ اللحظة الأولى للأحداث وحتى كتابة تلك السطور، لم يزل بعض الفصائل في حقل اليسار (ومنظرو الإمبريالية) وعلى طريقة النصوص إذا تكررت تقررت وإذا انتشرت تأكدت، **لا يرون المسألة الفنزويلية إلا أدائياً، ولا يستطيعون مغادرة النظرة الخطية التي بمقتضاها يمثّل الصراع الاجتماعي الراهن، بجميع مظاهره، في فنزويلا مجرد حالة اصطدم من خلالها فكر ثوري راديكالي بفكر انتهازي رجعي، أو لحظة تاريخية تَصَادمت فيها السلطة المعزَّزَة بإرادة جماهير تَسكن مدن الصفيح مع معارضة انتهازية ومتواطئة، وتعتبر من ثم المسألة برمّتها مثالاً ممتازاً جداً (وتعليمياً مناسباً، شبيهاً بالدرس في ما بين المغرب والعشاء) للتدليل على القوة الكامنة في الشعوب، وقدرة الجماهير على تقرير مصيرها، والقيام بإعادة توزيع ثرواتها، واختيار مَن**

يمثّلها ويعبّر عن مصالحها. هنا يتوقف اليسار؛ إذ إن نقطة البدء غير الصحيحة تمثّل نقطة النهاية.

لقد توقف فكر التيار المهيمن في هذا الحقل عند تلك الاستنتاجات السهلة والمضمونة والجاهزة، التي أفرغت المسألة من مضمونها المتعيّن فحصه، وحوّلتها إلى ظاهرة دعائية فارغة كالذي حدث، على سبيل المثال، عقب إعلان سحب السفير الفنزويلي من تل أبيب في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وصار الصراع في فنزويلا، بعد تصفيته، لا يختلف، كما ذكرنا، عن آلاف الصراعات التي ناضل من خلالها المظلوم في وجه الظالم، إلا جغرافياً وتاريخياً، فمَن لا يملك قبل مَن يملك (هاكم كراسات التعميم والخلاصات الأولية بكامل بهائها!).

إن التيارات المهيمنة حال سعيها إلى فهم الظاهرة (هناك، وهنا أدهى وأمرّ) لم تؤمن بأهمية الوعي الأولي والرئيسي بطبيعة التكوّن التاريخي الخاص بطبقة **البروليتاريا النفطية** في فنزويلا؛ تلك الطبيعة الخاصة التي مكّنتها من ناصية التفاوض على الصعيد العالمي، **وأهّلتها للتحالف مع الرأسمال**، وإنما ابتداءً من سيطرته عليها، وسعيها، بالتوازي، إلى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي حققتها على الصعيد الاجتماعي. كما لم تتمكن تلك التيارات وهي تلوك المسألة الفنزويلية، من إجراء التمييز في حقل الاقتصاد الريعي المنجمي[١]، وهو حال فنزويلا، بين الدولة صاحبة الدخل والشركة الرأسمالية المستثمِرة (أجنبية كانت أو وطنية)؛ إذ إن ناتج المنجم يجري تصديره، ومن هنا تتحدد شروط ضخ الاستثمارات فيه (بمراعاة كلفة الاستبدال المنجمي)؛ تلك الشروط التي تتيح في الوقت نفسه تحقيق «**ربح**» للرأسمال المستثمَر، و«**ريع**» بالتناقض على المستوى الدولي بين الدولة المالكة ورأسمال الاحتكارات التي تهيمن على ظاهرة الأثمان الدولية. ولا داعي هنا إلى التشديد على أن الظاهرة التي ننشغل بتحليلها إنما ننظر إليها في سياق ظاهرة أكبر، وهي ظاهرة تجديد إنتاج التخلّف.

٢ ـ فرضيات تحليل الظاهرة

إن تلك القدرة المحدودة للتيارات الفكرية المهيمنة في حقل اليسار، والتنظير الإمبريالي من باب أولى، لم تفوّت على نفسها فقط فرصة رؤية الدائرة

---

(١) سمير أمين، **قانون القيمة والمادية التاريخية**، ترجمة وتحقيق صلاح داغر، السلسلة الاقتصادية (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١).

الفكرية الأولى (وهي تحوي ما هو لازم ولكن غير كافٍ، من الأفكار) التي تحيط بالظاهرة محل المشاهدة والملاحظة، بل إنها منعتها، بالضرورة، من بلوغ الدائرة الثانية (الأكبر والأرحب) التي تحتوي على مجموعة من الفرضيات المنهجية التي يمكن من خلال تحقيقها، على نحو علمي، السمو بالظاهرة على كل ما هو ثانوي، وفحصها بمزيد من الوضوح، بعيداً عن كُل ما هو سراب مضلِّل. وتتبدّى تلك الفرضيات في النقاط الفكرية التالية:

أ ـ الصدور عن الرؤية **الهيكلية**، وصولاً إلى الوضع الراهن، من خلال الوعي بتاريخ الرأسمالية[٢]، والكيفية التي بلورت العدوانية المباشرة للرأسمال الأوروبي الاستعماري على مجتمعات الاقتصاد المعاشي بكُل خصوصيته، وبكُل حضارته الإنسانية المدهشة: الأزتك، الإنكا، في أمريكا اللاتينية، وفنزويلا جزء لا يتجزأ من أجزائها غير المتجانسة. وبحصول الصراع الجدلي بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي، الناشئ آنذاك بمنتهى القوة والعنفوان، ومجابهة المنتِج الوطني في المستعمَرة، بعد أن كان في الأصل مالكاً لشروط تجديد إنتاجه، تبدأ العملية التاريخية **الدامجة** والمتزامنة مع ضخ المزيد من قوة العمل (المستورَدة، والمقتنَصة) من خلال تجارة غير إنسانية ولا رحمة فيها، سَيطر عليها آنذاك التاج الإسباني والتاج البرتغالي، وتبعهما في ذلك في ما بعد باقي القوى الاستعمارية الأوروبية.

ب ـ فرض الزراعة **الأحادية** على أغنى أراضي قارة أمريكا اللاتينية وأخصبها وأوفرها إنتاجاً: البرازيل وباربادوس وجزر سوتابنتو وترينداد وتوباغو وكوبا وبورتوريكو والدومينيكان وهايتي، الأمر الذي كوّن، تاريخياً، بلداناً، كالإكوادور، يتوقف مصير سكانها على تقلّبات الأثمان العالمية للبُنّ أو الكاكاو أو الموز! هنا يجب الوعي بالكيفية التي تمت من خلالها عملية تعميق هذا

---

(٢) تكوين الوعي حول هذه الحزمة الفكرية المتعلقة بتاريخ الرأسمالية، والكيفية التي تم بها نمو إنتاج المبادلة في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي. على سبيل المثال، انظر: الباب الثاني: «حول العصور الوسطى الأوروبية،» في: محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول: الأساسيات**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠١).

كما يوجد بحث موجز ومهم، انظر: كارل ستيفنسن، **الاقطاع في العصور الوسطى**، ترجمة محمد فتحي الشاعر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، وبخاصة الفصل الأول، حيث يستعرض، وبوعي، أصول هذا النظام.

وانظر أيضاً الكتاب المهم الذي أنجزه موريس دوب: Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge and Kegan, 1954).

الشكل من الزراعة من خلال هيكلة اقتصاديات بلدان القارة[٣]، على نحو يخدم، بإخلاص، اقتصاديات الأجزاء (الاستعمارية)، بجعل بلدان القارة مورداً دائماً للمواد الأولية، وهو الحال الذي أفضى، بعد استنزاف التربة، إلى استيراد المواد الغذائية، فالأرض أبت أن تُنتِج سوى المحصول الاستعماري: سكر، كاكاو، مطاط، بن، قطن، وهو الأمر الذي تزامن مع نشوء المزرعة الاستعمارية، وتبلور الطبقات الاجتماعية المكوَنة تاريخياً في ركاب الرأسمال الأجنبي، الإسباني والبرتغالي والإنكليزي والهولندي والفرنسي، ثم **الأمريكي، كامتداد للهيمنة والسيطرة**. ومن هنا نشأت أرستقراطية السكر، وأوليغارشية الكاكاو، وبخاصة في كاراكاس الفنزويلية مع نهاية القرن السادس عشر. كما ظهر أثرياء الغابة (المطاط) وأباطرة البن. تنهض هذه الطبقات، في حركتها الاجتماعية المتعاديّة والمتناقضة، في تدعيم بنية الخضوع والهيمنة، وتكريس عوامل التخلّف التاريخي لدول القارة، إذ إن تلك الأرباح لا توَجَّه، ولا يمكن أن توجَّه، إلى الحقول الاستثمارية الوطنية، بل يُعاد ضخها في العروق ذاتها. . . إلى الخارج.

ج ـ دور متطلبات «**العملية التاريخية الدامجة**» في قلب الميزان الديمغرافي[٤] في معظم أجزاء القارة، وهو الأمر الذي يتعيّن معه الوعي بأمرين: **الأول** طبيعة نمط الإنتاج الذي استخدمته الاقتصاديات المستعمِرة في سبيل إنهاك الاقتصاديات المستعمَرة وتصفيتها مادياً، وسلبها لشروط تجديد إنتاجها. والأمر **الثاني** هو أن نمط الإنتاج هذا، الذي استخدمته القوى الاستعمارية، إنما يحتاج (بسبب تمحوره حول السخرة والعبودية) إلى قوة عمل وفيرة، أكثر من وسائل الإنتاج (مواد العمل وأدوات العمل). ولذا سيكون من

---

(٣) للوعي بالكيفية التي صارت من خلالها بلدان القارة مورداً دائماً للمواد الأولية، ومصدراً رئيسياً لتكوين رأس المال المتراكم، أي دور القارة اللاتينية، بعد تشوه هيكلها الاقتصادي، في التراكم الرأسمالي الذي تمكّنت البلدان الاستعمارية آنذاك، الأجزاء المتقدمة الآن، من تحقيقه على الصعيد العالمي، انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلّف**، ترجمة وتحقيق حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خـلـدون، ١٩٨٧)، ص ٣٤ ـ ٣٩، و Rosa Luxembourg, *The Accumulation of Capital*, translated from Germany by A. Schwarzschild, Routledge Classics (London: Routledge and Kegan, 1963).

(٤) على سبيل المثال، فمن الدراسات القيّمة في هذا الصدد، وبخاصة بشأن البرازيل، دراسة ماريا فيليلا بتيت تحت عنوان: **التحام الكثيرين في واحد: التجربة البرازيلية**. وهذه الدراسة، وعلى الرغم من استهدافها أساساً الدفاع عن الهوية البرازيلية، تمدّنا بفكرة عامة وجدية في الوقت نفسه عن تركيبة «شعب البرازيل ذات الطبيعة التي جعلت تزاوج الأجناس يأخذ وضعاً واقعياً حقيقياً، وأيضاً موهبة صادقة»، على حد ما ذكرت في دراستها. انظر: بارتولمي بيناصر، «مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق،» **ديوجين** (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية، القاهرة)، العدد ١٩١ (٢٠٠٢).

الضروري أن تقوم قوى الاستعمار الأوروبي بضخ نحو ٨ ملايين إنسان (عبد) أفريقي إلى مناطق البرازيل وغرب الأنديز وجيانا في الفترة ١٥٥٠ ـ ١٨٥٠، بعد أن أباد الاستعمار السكان الأصليين!

تركز هذا الضخ في معظم جزر الكاريبي ومناطق زراعة القصب ومناجم الذهب ومزارع البن، الأمر الذي أفضى إلى تكوّن طبقة «الكريوليس» التي ستنهض بدور مهم في سبيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية، حتى بعد تحوّلها شطر القارة الأفريقية ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

لقد كرّس الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة من المستعمِر إلى أيدي الملاّك العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية. واستمر عقب ذلك التحويل وتدعيمه على امتداد القرن، إزاء تكثف التبادلات مع المتروبول الجديد، بريطانيا العظمى. يجب هنا الوعي بالكيفية التاريخية التي من خلالها تبلور التاريخ النقدي للهيمنة الأمريكية في القرن التاسع عشر، بعد سلسلة من العلاقات الجدلية بين القوى الأوروبية المتصارعة على خيرات المستعمرات[٥] وعلى من عليها من بشر (**هولندا، إنكلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، ألمانيا، إيطاليا، بروسيا، الدولة العثمانية**)، وانتهاء بالحرب العالمية الأولى التي خرج منها الاقتصاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأغنى وأقوى دولة رأسمالية في العالم، بأرصدة ذهبية يزيد مجموعها على مجموع الأرصدة الذهبية التي كانت تملكها روسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا؛ وكأن الحرب لم تفعل شيئاً سوى نقل ثروات أمريكا اللاتينية من أوروبا إلى الولايات المتحدة.

يتعيّن هنا الوعي بالظروف التاريخية التي سادت في القرن التاسع عشر، وتمكّن الذهب خلالها من إرساء الأثمان المعبَّر عنها بعملات وطنية مختلفة نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم، وفي ظل ظروف إنتاجية مختلفة. ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدّي هذه الوظيفة إلا ابتداءً من تداوله كنقود داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً، والذي كان في سبيله إلى السيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدولية، ونعني الاقتصاد البريطاني. وقاعدة الذهب الدولية تمكّن بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالمي، وهي هيمنة استمدها، كما يقول د. محمد دويدار، من تفوّق

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Vincent Adams Renouf, *Outlines of General History* (London: Macmillan, 1910).

الإنتاجية النسبية للعمل عمقاً ومدى، وبفضلها يصبح الإسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يَحل مَحل الذهب الذي يغطّي عملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني. وهكذا تحل هيمنة الرأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي مَحل سلطة الدولة على الصعيد القومي، وتُمكّن عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدولية، سواء أكانت هذه العملة تستند إلى الذهب أم لا، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب[٦]. ويكون من الطبيعي عند انتقال الهيمنة من رأسمال قومي إلى رأسمال قومي آخر أن **ترث** عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية، فتحلّ محل عملة الرأسمال الذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ذلك ما حدث في فترة الحربين العالميتين، عندما فَقَد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (**الذي انقسم إلى عدة كتل نقدية**)؛ إذ ظهر الرأسمال الأمريكي كي يَفرض «**هيمنته**»، ولكي تأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التي تفرض كلّ تبعاتها في الفترة التالية للحرب.

د ـ يتعيّن الاستمرار في البحث، وصولاً إلى الكيفية التي من خلالها يظهر الاقتصاد الفنزويلي، كاقتصاد متخلّف، مركّب من قطاعات منعزلة أو شبه منعزلة، لا تُجري في ما بينها إلا مبادلات هامشية، بينما يتم الجزء المهم والجوهري من مبادلاتها (**وبخاصة النفط**) مع الخارج، بينما يعكس قطاع الزراعة (الذي يقع تحت وطأة إعادة الهيكلة العالمية) مظاهر الاندماج كافة في السوق الدولية، بمعنى الإنتاج ابتداءً من السوق وتبعاً لقوانين السوق، أي الاندماج في منظومة الفائض والهدر الاجتماعي. لكن ابتداء سيادة قوى إنتاجية متخلّفة (تركُز ملْكية؛ تخلف أساليب الاستغلال؛ الاحتفاظ ببعض مظاهر الاقتصاد المعاشي؛ الانفصال التاريخي للريف عن المدينة) وعلاقات إنتاج شفافة (أقرب إلى القُنونَة أو العبودية)، **لم تسمح بعدُ بتطورات جدلية ملحوظة على صعيد رد الفعل الاجتماعي**. فالقطاع الصناعي يتكوّن، إضافة إلى الشركة الأم، من منشآت عملاقة (أجنبية أو فروع من وحدات محليّة) تقع مراكزُها المحركة خارج الاقتصاد الفنزويلي. وعلى حين تقوم تلك الوحدات الضخمة

(٦) محمد دويدار، **محاضرات في الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٢٢ وما بعدها.

باستخراج الثروة المنجمية (فحم، حديد، نفط)، فإنها تستخرجها لا لكي تغذّي بها صناعات محلية وليدة، بل لتصدّرها كي تُستخدم في تغذية مجموعات صناعية معقدة في المراكز المتقدمة، وبخاصة داخل الاقتصاد الأمريكي، الوريث التاريخي للهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

هـ ـ تبرز طبقة البروليتاريا، النفطية، الفنزويلية، كطبقة أفقدها النفط وعيها الطبقي، ذات طبيعة تاريخية خاصة، تمكّنها من ناصية شروط التفاوض على الصعيد العالمي، لاسيما المنظمات الدولية (التي يَستَعين بها الرأسمال استقداماً أو استبعاداً وفقاً لمصلحته)؛ تلك الطبيعة الخاصة بهذه الطبقة والمتكوّنة بفعل حركة رؤوس الأموال النفطية في أوائل القرن العشرين داخل فنزويلا، أهّلتها للتحالف مع الرأسمال، وإنما ابتداء من سعيها نحو الحفاظ على المكاسب التي حققتها على الصعيد الاجتماعي؛ إذ وُلِدَت كطبقة محدودة نسبياً، وظهرت شرائحها العليا ذات امتياز نسبي كذلك، في حين كانت الأزمة الزراعية تبدو عبر الإفقار المتواصل للفلاحين، وتعميق الانفصال التاريخي للريف عن المدينة.

و ـ من أبجديات درس الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا، في إطار تجدّد إنتاج التخلّف، الوعي بكونها دولة نفطية، ريعية، وأن تحكم طبقة اجتماعية خاصة في عملية النفاذ إلى المورد في الاقتصاديات الريعية المنجمية، والوعي بما يثيره ذلك من صراعات جدلية بين باقي طبقات المجتمع؛ إذ إن ذلك كلّه من أوليات فهم الطبيعة الخاصة بتلك الاقتصاديات، وفنزويلا لا تُمثل أدنى استثناء؛ حيث إن تحكّم كبار الملاّك العقاريين، وعائلاتهم من بعدهم، والبرجوازية الكمبرادورية، منذ البدء في عملية النفاذ تلك، كطبقات كُونت تاريخياً. كُونت كطبقات مهيمنة، ثم نامية في ركاب الرأسمال الأجنبي المسيطر. بل يجدر، بعد التأميم، أن نتساءل مَن هو مالك الدولة؟ فتأميم الموارد الأساسية لا يضمن في حد ذاته إعادة توزيع الدخل لصالح الأغلبية، كذلك لا يهدد بالضرورة سلطة الأقلية المسيطرة.

ثالثاً: جدلية الربح والريع

لا يُمكن في تصوري الحديث عن فنزويلا، بل عن أي جزء من أجزاء الاقتصاد العالمي المعاصر، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، من دون الإحاطة الواعية والناقدة بما هو مُدون عليها من فرضيات منهجية قابلة

في جوهرها للتشكيل والتشكل، تبعاً لمقتضى فهم واستيعاب وتحليل الظاهرة مَحل المشاهدة والملاحظة؛ إذ يَجب أن يأتي الطرح المنهجي بفرضيات حاوية لترتيب منهجي مُعيّن، وفقاً للحالة الآنية المراد درسها. فلكي يمكن فهم الظاهرة وتفسيرها بردّها إلى الكُل الذي تنتمي إليه، يتعيّن أن يقف الطرح المنهجي على مُرتكزين رئيسيين: المدخل الأدائي والمدخل الهيكلي؛ الأدائي يهتم بالتعرّف إلى مُجمل الأحوال والأوضاع الآنية، جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً على وجه التحديد، والهيكلي يَنشغل بالمعاينة التاريخية للكيفية التي تكوّنت معها (اقتصادياً) بلدان القارة اللاتينية، على هذا النحو من التخلّف، بوجه عام، وفنزويلا بوجه خاص، بحثاً في أسباب التخلّف لا في آثاره، الأمر الذي يمكنّنا من فهم طبيعة الصراع الجدلي بين الربح، الذي تحصله شركة النفط الوطنية في فنزويلا «بتروليوس دي فنزويلا»، والريع الذي تجنيه الحكومة الفنزويلية، ولاسيما في اللحظة التاريخية التي يتعادى الرأسمال فيها مع السلطة المسلحة كقوة مضادة، ؛ أقول إن ما يحدث في فنزويلا هو في حقيقته صراع بين ما أسميتها **البتروليتاريا** والسلطة؛ بين قوة العمل المتحالفة مع الرأسمال والمتناقضة معه في الوقت نفسه، والنظام المعبّر عن الجماهير ومصالحها، هي أيضاً متناقضة وإن جمعتها مصلحة آنية واحدة. وبعبارة أكثر دقة وتحديداً، يتبدّى الصراع الراهن، وإنما ابتداء من آلية تجدد إنتاج التخلّف، في مظهرين: **الأول** صراع جدلي بين **الربح والريع**، **والثاني** صراع جدلي بين **البتروليتاريا والسلطة.** والمظهر الثاني هو التعبير الجدلي عن المظهر الاقتصادي الأول. ولأن التيارات المهيمنة (ومن باب أولى تيارات التَنظير الإمبريالي) منشغلة بحيازة الاستنتاجات المضمونة والسهلة، كما ذكرنا أعلاه، فإنها لم تبصر (وما أَبصر منها أَصابه الارتباك) مدى أهمية ما تثيره المسألة من إمكانية فتح العديد من الملفات المطوية بذهنية تتجاوز الرؤية الميكانيكية (التي ارتد إليها كثيرون) إلى رحابة الفهم الجدلي للظواهر الاجتماعية. . . الرحابة التي تتيح فَهماً أوضح وأعمق وغَير ملتبس لإمكانية «تحالف الأضداد».

لقد أفرز الصراع التاريخي الجدلي الطويل بين قوة العمل والرأسمال، وهو صراع لا خطّي، في ظروف تاريخية وجغرافية معيّنة، تحالفاً بين قوة العمل والرأسمال في مواجهة السلطة. إذاً هناك ظاهرة **الصراع الجدلي بين قوة العمل والرأسمال**، التي تفرز ظاهرة **البتروليتاريا** في مواجهة ظاهرة ثالثة (**السلطة**)، فيتطور جدلياً الصراع الاجتماعي من صراع بين قوة العمل والرأسمال إلى

مرحلة أخرى تظهر فيه السلطة كأحد الأطراف المتناقضة مع المفروز الجدلي المتمثّل في **البتروليتاريا** هذا تحديداً، وهو ما لا تقوله كراسات التعميم، ومن ثم لا مفر من ليّ عنق الظاهرة لحشرها حشراً في الأدراج المعدّة سلفاً. يتعين إذاً أن يكون عماد الإشكال النظري الذي ننشغل به هنا متعلقاً بالمنهج الجدلي بوجه عام، وهو الجدل الذي يتمثّل هنا في فَهم إمكانية «تحالف الأضداد» في سياق فهم مختلف «للتخلف» بصفة خاصة. لكن التيارات المهيمنة (والتنظير الإمبريالي من باب أولى)، وبسبب تعوّدها النظرة الخطية، لم تتمكن من استيعاب هذا الوجه الذي يَظهر به الجدل على المسرح الفنزويلي، وهو الأمر الذي يرجع في التحليل النهائي إلى ذلك الانسياق وراء السهل والمضمون؛ الانسياق الذي يتبلور في عدم القدرة على إجراء الفهم المتجاوز للجدل ومن ثم للتخلف، كظاهرة تاريخية واجتماعية، يمكن الخروج منها، وإنما ابتداء من فهمها؛ فلم تزل قناعاتي كاملة بأن حل أية مشكلة يكمن في مدى صحة طرحها، وبأنه يتعيّن، من وجهة نظر الباحث، أن يأتي الطرح السليم لظواهر الصراع الاجتماعي في الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر في إطار الوعي الناقد لا لجدلية الصراع فحسب، وإنما للحقل الذي تعمل في داخله هذه الجدلية، وهو حقل تجدُّد إنتاج التخلّف.

ففي يوم ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت وكالة الأنباء «رويترز» خبراً مؤدّاه نجاح فنزويلا في «إنتاج» أحد أنواع أنابيب الحفر التي تستخدم في التنقيب عن النفط، وهي تحتاج إلى تقنية معيّنة ضمن مساعدة من موسكو، الأمر الذي أسعد ملايين الفنزويليين، الذين سبق للمصريين قبلهم أن «سعِدوا» (!) حين أعلن وزير النفط المصري السابق سامح فهمي أن مصر نجحت أخيراً في «إنتاج» أحد أنواع رؤوس أنابيب الحفر.

فما هي دلالة الخبرين؟ إنها تتجسّد في «إنتاج إحدى وسائل الإنتاج» بدلاً من «شرائها من الخارج»، والفارق بين الفعلين، أي فعل الإنتاج وفعل الشراء، فارق كبير؛ فـ **الأول** لا يسمح بخروج القيمة الزائدة المنتَجة داخل الاقتصاد الفنزويلي إلى الخارج في صورة دولارات تذهب إلى الأجزاء المتقدمة المنتجة لتلك الوسائل الإنتاجية، التي غالباً ما تحتكرها لغلبة عنصر التكنولوجيا وعنصر كثافة الرأسمال عليها، **والثاني** يدعو إلى فتح ملف مهم ومصيري هو ملف «إنتاج وسائل الإنتاج»؛ إذ إن «جُل» وسائل الإنتاج المستخدَمة في مجال إنتاج النفط وتسويقه وتوزيعه تنتمي إلى المصانع المنتِجة في الأجزاء المتقدمة،

ولا يكون للدولة، بمعنى أدق للسلطة في الدولة، سوى مقابل بيع المادة الخام، من دون أدنى مشاركة، كما ذكرنا، في أية مرحلة من مراحل التنقيب والاستكشاف والحفر والإنتاج والتسويق والتوزيع. وما المشاركة الوحيدة سوى من خلال قوة العمل «المنتجة للقيمة الزائدة»، التي تكون في بعض البلدان المنتِجة أيضاً للعمالة الوطنية المنافسة، وبصفة خاصة في حقل «العمالة الفنية». فالملف الواجب فتحه هنا هو مدى ما يُصاحب عدم إنتاج وسائل الإنتاج من تسرّب للقيمة الزائدة المنتجة داخلياً إلى الخارج، وهذا ما يمكن الإجابة عنه بيُسر على أرض الواقع؛ فإذا ألقينا النظرة، ولو السريعة والعامة جداً، على واحد من مواقع إنتاج النفط في ماراكايبو مثلاً، فلن نجد سوى أن «جُل» وسائل الإنتاج، بدءاً بوسائل التنقيب وانتهاء بوسائل الشحن والنقل والتفريغ، هي صناعة أجنبية تمت في مصانع الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، ومفر لنا من رؤية منتجي القيمة الزائدة (عمال النفط الفنزويليين) وهم يستخدمون تلك الوسائل في أثناء عملية إنتاجهم، الأمر الذي يعني المزيد من امتصاص الأجزاء المتقدمة للقيمة الزائدة المنتَجة في الأجزاء المتخلّفة. وتكتمل الحلقة لا باستيراد فنزويلا أدوات وربما مواد الإنتاج فحسب، وإنما باستيرادها أيضاً وسائل المعيشة، وبصفة خاصة الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة، وكأن ما سوف يُدفع من أجور (لعمال النفط على سبيل المثال) سوف يذهب مجدَّداً إلى الأجزاء المتقدمة المنتجة، وطبعاً كل ذلك في سياق إعادة إنتاج التخلّف كـ **عملية اجتماعية «مكتملة القوى والعناصر والأطراف»، من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها. ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر»**.

رابعاً: جدلية الصراع الاجتماعي والاقتصادي في السودان

يمكن للباحث في الشأن السوداني، وإنما ابتداء من الوعي **بآلية تجدُّد إنتاج التخلّف**، على نحو ما ذكرنا سلفاً، أن يرصد ظواهر عدة في إطار الصراع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في السودان، أبرزها الانفصال والصراع في دارفور، من دون إغفال الصراع في الشرق بالطبع. ولسوف أفترض أدناه إمكانية دراسة هذه الظواهر التي تعكس الصراع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في

السودان من خلال الخط المنهجي، الذي يتكوّن من الخطوط الفكرية الآتية:

١ ـ يتبدّى الصراع في السودان على مستويين: شمال/جنوب وجنوب/جنوب، والمستوى الأخير هو أساساً صراع بين القبائل التي «تمتلك» داراً وتلك التي لا «تمتلكها». والخط الفكري المنشغل بطبيعة الصراع على المستويين إنما يوجب الوعي، ليس فقط بالصراع بين الشمال والجنوب، أو بالصراع بين بعض أجزاء الشمال وبعض أجزاء الجنوب، وإنما يتعيّن الوعي كذلك بالصراعات الداخلية في الشمال نفسه، وتلك التي تدور في الجنوب نفسه.

٢ ـ لا يُمكن فهم الصراع، من الأساس، من دون الوعي بفكرة «القفص الكبير» الذي وُضِعت في داخله أعراق وثقافات وديانات مختلفة تمام الاختلاف، ثم أُطلِقَ عليه اسم «السودان».

٣ ـ لا يتطور المجتمع تطوراً خطياً، وإنما يتبدى التطوّر الجدلي للمجتمع السوداني بالنظر إلى طبيعة الحركات المتصارعة وأدائها اليومي عبر الزمن؛ إذ تتطور هذه الحركات وتُطور معها المجتمع ككل من خلال أداء يومي متناقض لمصالح متناقضة، يمكن رؤيته في الكر والفر، الإقدام والإحجام، الهجوم والدفاع، النصر والهزيمة، العداء والمصالحة، التحالف والانفصال. فهذا التناقض، بما له إفرازات، هو الذي يدفع المجتمع نحو التغيّر، أياً يكن نوع التغيّر. ولقد رأينا جيش السودان/جيش الرب (ضد) القوات الشعبية الأوغندية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجنجويد (ضد) الأفارقة في دارفور/جيش السودان/جيش الرب/جيش تحرير السودان، إريتريا/مؤتمر البجا (ضد)المعارضة الإريترية/الجيش السوداني، وهكذا. . .ولم يزل الصراع والتطور مستمرين.

٤ ـ تبدأ العملية التاريخية الدامجة للسودان في الكُل الرأسمالي على الصعيد العالمي، وتهيئته كمصدر للقيمة الزائدة، ومن ثم فقد شروط تجديد إنتاجه، مع أول اتصال فعلي مع قانون الحركة الحاكم لآلية عمل النظام الرأسمالي (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل» + و أ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) على يد عدوانية الرأسمال في دولة محمد علي، ومن بعدها بريطانيا، التي شرعت، آنذاك، في الدخول في عملية المراكمة الرأسمالية التي تستلزم «**ن**» و«**ق ع**» و«**و أ**»، الأمر الذي جعل السودان هدفاً رئيسياً من أجل الاستحواذ على مصادر هذا التراكم: المعادن، والعبيد، والغذاء، وهو ما استصحب ضمان ولاء نخبة معيّنة يتم صنعها لتضمن استمرار تدفق القيمة الزائدة مع المعادن والخام والغذاء،

حتى بعد الخروج من البلد، كما استصحب تقسيم المجتمع إلى أجزاء غنية وأجزاء فقيرة.

٥ ـ من دون أن ننسى الصراع في الشرق، يتطور المجتمع السوداني من خلال الصراع على صعيدين: الشمال/الجنوب، والجنوب/الجنوب. والأخير مفهوم؛ فهو، كقاعدة عامة، من أجل الماء والكلأ، في حين أن الأول من أجل بسط نفوذ الشمال وهيمنته على الجنوب الغني بطبيعة حاله، وبصفة خاصة عقب تدفق النفط.

٦ ـ إن تلك الانشقاقات الداخلية بين قوى الجنوب بوجه عام لا تتكون بين عشية وضحاها، وإنما هي نتاج تفاعل ديالكتيكي بين **الرغبة في الثروة**، بما يعني ذلك معاداة للأقوى المهيمن، **والرغبة في حماية هذا الأقوى والأكثر عدداً**، وهذا هو القانون العام لجميع الانقسامات والتطورات على أرض الواقع، وداخل القبائل على نحو أخص.

٧ ـ إن أوضح مثل على تطور المجتمعات من خلال التفاعل الجدلي هو انقسام السودان نفسه؛ فقد أسفر النزاع الممتد عبر سنوات بين الشمال والجنوب إلى نشوء دولتين ذواتي خصائص الدولة الأولى (السودان)، وخصائص تخلقها كل دولة بمعرفتها من خلال الحراك الاجتماعي داخلها وتفاعل عناصرها الداخلية، ومع الزمن يتم دمج الخصائص القديمة في الخصائص الجديدة في كيان يمثّل خصائص جديدة تجمع بين خصائص السودان وخصائص شمال السودان (العربي) في الشمال، وخصائص جديدة تجمع بين خصائص السودان وخصائص جنوب السودان (الزنج/الأفارقة) في الجنوب.

٨ ـ السودان دولة، أو هكذا صارت بفعل التدخل الاستعماري، ذات موارد هائلة يتركز معظمها في الجنوب. ومعنى انفصال الجنوب هو حرمان الشمال من تلك الموارد، وفي مقدمتها النفط، في حين أن تحكّم الشمال في سبل الوصول إلى المنافذ المؤدية إلى العالم بحراً، يفرض إما المرور في أرض الشمال، وإما تكبّد مشقة قطع مسافات طويلة عبر الأراضي الإريترية، أو الإثيوبية، للوصول إلى البحر الأحمر، ومنه إلى العالم الخارجي.

٩ ـ بسبب فقد السودان شروط تجديد إنتاجه، فإنه يعتمد، كأحد الأجزاء المتخلّفة، على ما يحدث خارجه في الأجزاء المتقدمة، التي تتحكم في مصيره. وما السلطة التي تدّعي حب الشعب، والتضحية من أجله، وتسعى إلى أن

تستمد من عدوانية الإمبريالية قوة دعائية لدى الشارع السوداني، إلا أهم وسائل تسرب القيمة الزائدة إلى خارج المسام، بما يعني المزيد من التبعية والتخلّف.

١٠ ـ يهيمن على المسرح الاجتماعي الاقتصاد المعاشي، أي الإنتاج من أجل الحياة، والقليل من أجل السوق، مثل بعض المنسوجات و«المراكيب»، أي الأحذية، وهي في الغالب رديئة الصنع في دارفور مثلاً. إلا أن سائر مناطق النزاع والتوتر تظل مناطق ذات اقتصاد معاشي، عدا بعض الأماكن التي شهدت استثماراً أجنبياً مباشراً في بعض المجالات، و أبرزها الزراعة وما يتعلق بها من تربية الماشية وصناعات الألبان، مع مراعاة أن جُل المصانع وجميع المؤسسات العامة والسيادية والوزارات، والأجهزة القومية، والمصارف والشركات هي في الخرطوم، حيث السلطة والثروة(٧).

١١ ـ الاقتصاد المعاشي الذي يُهيمن على مجمل الحركة الاجتماعية هو أفضل ما يمكن بالنسبة إلى النظام في العاصمة؛ فهو الذي يمكّن هذا النظام من تعبئة الفائض نحو المدينة، ثم من المدينة إلى الخارج، ومن ثم تسرب القيمة الزائدة، ثم الدولارات الأمريكية، ثم الأسلحة، ثم الحروب المفتوحة.

١٢ ـ يتبدّى الإطار العام للاقتصاد المعاشي، الذي يتم من خلاله تعبئة الفائض (الزراعي) نحو المدينة، ثم إلى الخارج، محمَّلاً بالقيمة الزائدة، كما ذكرنا، في أن ليس للسودان أدنى علاقة بالتصنيع، وإنما ينشط القانون العام للرأسمالية (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+ و أ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) في حقل الزراعة، ويكون على الفلاح أو العامل الزراعي، بعد أن يستقطع من المحصول ما يكفي لتجديد إنتاج نفسه، أن يدفع بالفائض إلى النظام عن طريق علاقة تعاقدية غير متكافئة، تصب غالباً في صالح الطرف الأقوى: الحكومة.

١٣ ـ بمعاينة مجمل الوضع الاقتصادي السوداني، يتبيّن أن السودان دولة زراعية بالدرجة الأولى، وما سبق أن أبرزناه بصدد صناعة النفط في فنزويلا نكرره هنا بشأن وسائل الإنتاج المستخدمة في حقل الزراعة السودانية؛ فهي

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: بول هارست وجراهم طومبسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، تعريب فالح عبد الجبار، عالم المعرفة؛ ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١). وللمزيد من التفاصيل حول هيكل هذه الشركات ونشاطها، انظر: ثيودور موران، **الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**، ترجمة وتحقيق جورج خوري ومنير لطفي (عمّان: دار الفارس، ١٩٩٤).

جميعها أدوات أجنبية الصنع لا يشارك السودان في أية مرحلة من مراحل تصنيعها، اللهم بعض الأدوات البدائية التاريخية التي لم يزل الفلاح يستخدمها بالطريقة القديمة نفسها، وهي الأخرى في طريقها إلى التقلص والاختفاء مع مَيْكنة الزراعة، بما يعني الأخذ في التطور بخفض معدلات إنتاج القيمة الزائدة، وتسريع آليات إنتاجها. وهذا التطور لا يمثّل طفرة يتميز بها السودان من غيره، أو تتميز دولة ما أخرى من غيرها، وإنما هو الصفة السائدة **للنظام الرأسمالي العالمي المعاصر** ـ الذي يعمل باستمرار على تثوير عملية الإنتاج، وبصفة خاصة وسائل الإنتاج. وما يؤكد وجهة نظرنا هذه هو إنشاء مدينة جياد الصناعية على بعد ٥٠ كم من الخرطوم، وهي المدينة التي تأمل الخرطوم بأن تقوم بإدخال السودان إلى عالم التصنيع.

خامساً: التصنيفات الطبقية

١ ـ التصنيف الطبقي قبل الاستقلال

بدأ التاريخ السياسي المعاصر للسودان بنشوء كيانين: مملكة الفونج وعاصمتها سنار، وسلطنة دار فور وعاصمتها الفاشر. أنشِئت الأولى في عام ١٥٠٤، وأُنشئت الأخيرة في عام ١٦٥٠. واشترك الكيانان من الناحية المؤسسية بالعديد من المزايا مع الممالك الأخرى، مثل مملكة وداي، في ما يُعرف اليوم بالتشاد، ومملكة كانم ومملكة بورنو شمال شرق بحيرة التشاد[٨]، عبر السفانا الأفريقية السهلية، التي تمتد من البحر الأحمر في الشرق إلى نهر السنغال في الغرب، ودول مثل أوغندا وبونيورو ـ كيتارا في الجنوب. ويشير المؤرخون المعاصرون، كما يقول د. محمود ممداني، إلى هذه الكيانات باسم الدول السودانية[٩].

ولقد استند البناء الاجتماعي في السودان، منذ **النشأة الاستعمارية**، إلى قاعدة سكانية متنوعة قوامها القبيلة؛ فمن «بجا» في الشرق على ساحل البحر

(٨) للتفاصيل التاريخية الدقيقة بشأن هذه الممالك، انظر العمل الفكري الموسوعي الذي أنتجته اليونسكو: **تاريخ أفريقيا العام: المجلد الرابع: أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر**، إشراف ج. ت. نياني، سلسلة تاريخ أفريقيا العام (القاهرة: اليونسكو، ١٩٨٨).

(٩) محمود ممداني، **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي؛ مراجعة منى جهمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

الأحمر، إلى «نوبيين» في الشمال، فقبائل «عربية» على طول نهر النيل، وقبائل أخرى متفرقة في أرجاء الإقليم، إلى مجموعات سكانية «زنجية» و«عربية» في دارفور وكردفان، و«زنجية» خالصة في الجنوب.

تشكَّل البناء الاجتماعي وفقاً للتصنيف الاستعماري البريطاني، الذي تعامل مع الجنوب كامتداد طبيعي للمستعمرات البريطانية في شرق القارة، وتعامل مع الشمال كامتداد طبيعي لمصر، فتمّ تقسيم المجتمع السوداني (عقب ترسيم حدوده الاستعمارية) إلى خمس طبقات متميزة:

ـ المستعمِرون، أصحاب الجنسية البريطانية؛

ـ أصحاب الجنسيات الأوروبية الأخرى، العاملون في السودان؛

ـ أصحاب الجنسية المصرية، والجوالي الشرقية الأخرى؛

ـ سكان النهر، ويُعرفون باسم الجلابة الشماليين، وكانوا الطبقة الأولى من السكان السودان؛

ـ الأهالي، وهم الطبقة الثانية من سكان السودان.

٢ ـ التصنيف الطبقي بعد الاستقلال

بينما قدّم التصنيف الاستعماري الطبقات الثلاث الأولى (البريطانيين، الأوروبيين، المصريين والشرقيين) في التعامل والوظائف، قام، في الوقت نفسه، بقسمة السودان إلى شطرين (في الواقع طبقتين) هما جلابة الشمال، من جهة، وباقي الشعب من جهة أخرى. ولم تتغيّر تلك الطبقية في السودان بعد الخروج الشكلي للاستعمار البريطاني في عام ١٩٥٦، إذ لم تزل الطبقية مهيمنة بالقمع والقهر والجوع والفقر والمرض، وإن حدث التعديل على النحو التالي:

أ ـ **الشماليون**: وهم جلابة الشمال، ويمثّلون نحو ٤ بالمئة من إجمالي السكان، ويملكون السلطة والثروة، ويديرون الدولة، ويتحكمون في الطبقات الأخرى. وقد ساهموا بدور فعال في نقل الكثير من المناطق الجغرافية السودانية من الاقتصاد المعاشي إلى اقتصاد السوق، بحسب التصنيف الاستعماري البريطاني؛ إذ إنهم يسيطرون (كطبقات تابعة للرأسمال الدولي) على دواوين الحكم وإدارة المؤسسات في الدولة. وبسبب تعاونهم مع الاحتلال البريطاني، تكفّل الأخير بتأهيلهم وتعليمهم هم وأبنائهم. وتم تسليم الأمر إليهم بموجب

مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ (**يتطابق هذا بشكل لافت للنظر مع ما حدث في فنزويلا، وتكوّن الطبقات المهيمنة في ركاب الرأسمال الاستعماري، الذي سلّمها الاستعمار حين خروجه مقاليد الأمر، كي تكون أداته الرئيسية في استكمال أَعمال النهب المنظم**).

ب ـ **الجوالي الشرقية**، أو «الجلب»: تشكّل ١ بالمئة من نسبة السكان، وغالبتها من الأقباط المصريين والسوريين ذوي البشرة البيضاء. تشارك جلابة الشمال الهيمنة على الثروة؛ إذ تسيطر على التجارة الإجمالية في السودان، وتدير المصارف وشركات التصدير والاستيراد. وتُعتبر طبقة غاية في الثراء، وتجد صعوبة بالغة في الانسجام مع باقي طبقات الشعب.

ج ـ **العرب السود أو الأفارقة من ذوي الأصول العربية**: تبلغ نسبتهم نحو ٢٠ بالمئة من سكان السودان، وهم من ذوي البشرة السمراء في الغالب، ويميّزهم العِرق الزنجي. معظمهم رعاة إبل أو أبقار وأغنام، ويعيشون على هامش المجتمع السوداني في وضع اجتماعي واقتصادي بدائي متخلّف. وينتشرون في الأقاليم الطرفية في السهول الغربية والوسطى وفي الشرق، ولا يشاركون في الدولة، سواء على صعيد السلطة أو على صعيد الثروة الوطنية، بشيء على الإطلاق، وغالبيتهم تعيش حياة البداوة في الشرق، في حالة رفض للدولة، ومع ذلك تم استخدامهم جنوداً مرتزقة في حرب الإبادة ضد الجنوب، كما استخدمتهم الدولة في حربها في إقليم دارفور؛ فهُم، كما تردِّد الآلة الإعلامية، يُمثلون القسم الغالب من مرتزقة «الجنجويد» المتهمين بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في حق السكان الأصليين.

د ـ **الزنج المسلمون**: وهم من السكان الأصليين ومن ذوي الثقافة العربية. تبلغ نسبتهم ٥٠ بالمئة من السكان، ويعيشون، على الرغم ذلك، حياة الجهل والفقر الشديدين، بالإضافة إلى ما يتعرضون له من اضطهاد وفصل عنصري، في سياق الصراع الطبقي. ويشاركون العرب السود طريقة التديّن والتمازج العرقي. ويشار إلى أن الإسلام في السودان يتّصف ببُعد صوفي امتزج بالطرق الدينية المتعددة ذات الصلة بغرب أفريقيا.

هـ ـ **الزنج غير المسلمين**: وهم من السكان الأصليين أيضاً، ويمثّلون نحو ٢٥ بالمئة من السكان، ويسكنون في غالبيتهم الغابات الجنوبية والجبال الوسطى. وبوجه عام، يشكّل الزنج المسلمون والزنج غير المسلمين الأغلبية السكانية. ولا

يُمكن تبرئة الزنج المسلمين من التعاون مع جلابة الشمال في حرب الخمسين عاماً ضد الجنوب، ولربما كان لدى الشماليين خطة سرية لإبادتهم، بمشاركة من الطبقات الأخرى، كما يعتقدون؛ فهُم يُعتبرون طبقة منبوذة اجتماعياً، ولا يَربط بينها وبين الشماليين أي رابط، وهو ما دفع الشطر الجنوبي إلى الانفصال!

٣ ـ التصنيف القبلي[١٠]

تنحصر في التشكيلات الاجتماعية تسع مجموعات قبلية هي: **مجموعة** قبائل البجا في الشرق؛ **مجموعة** القبائل النوبية في أقصى الشمال؛ **مجموعة** القبائل العربية في الوسط والنيل الأبيض وجزء من الإقليم الشمالي؛ **مجموعة** قبائل كردفان في الغرب؛ **مجموعة** قبائل الفور في الغرب؛ **مجموعة** قبائل المابات والانقاسنا جنوب النيل الأزرق؛ **مجموعة** القبائل النوباوية في النصف السفلي من وسط السودان (تابعة إدارياً لإقليم كردفان)؛ **مجموعة** القبائل النيلية الجنوبية (دينكا، شُلك، نوير) في الجنوب؛ **مجموعة** القبائل الزنجية الجنوبية في الجنوب.

ولكي تكتمل الصورة نسبياً، يتعين أن نشير إلى أن هناك حالة «**تُمثل نقطة مركزية في مجرى التحليل**» من الاحتقان التاريخي (تدعمها الثقافة القبلية، والنزعة الطائفية) لا يُمكن أبداً التعامي عنها، إذ هي تمثّل الانعكاس القوي والمباشر للإرث العبودي، «المعنوي» وفقاً لتعبير منصور خالد، على أقل تقدير، لكُل من الشمال، كأسياد قانصين، والجنوب، كعبيد مقنوصين. وليس في هذا التصنيف أي نوع من الاختزال للتاريخ، فهناك من جهة ثقافة الرق والعبودية والاسترقاق التي لم تزل ترسم الصورة الاجتماعية الكلية بين شمال (سيد) وجنوب (عبد) وأبيض وأسود، وهناك من جهة أخرى نهر النيل وجريانه من الجنوب إلى الشمال، وهو ما كان الأساس الذي ارتكز عليه الاستعمار في

---

(١٠) بشأن التشكيلات القبلية في السودان، انظر على سبيل المثال: روبرت كوليتز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال وحلمي شعراوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)؛ محمد عوض محمد: **السودان الشمالي: سكانه وقبائله** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١)، و**الشعوب والسلالات الأفريقية**، سلسلة دراسات أفريقية (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)؛ محمد معتصم سيد، **جنوب السودان في مائة عام** (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٢)؛ محمد إبراهيم بكر، **تاريخ السودان القديم** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)؛ نعوم شقير، **تاريخ السودان**، تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت: دار الجيل، ١٩٨١)، وحمدنا الله مصطفى، **التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ١٨٤١ ـ ١٨٨١** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥).

عدم تقسيم السودان إلى شمال وجنوب، ويضاف إلى ذلك في الوقت الحاضر «النفط»؛ الذي نشأ سبباً آخر للصراع بين **العرب والزنج**، بعد أن كان النزاع بينهم يدور حول المراعي؛ ذلك لأن **النفط، المتمثل في كمية احتياطية تصل إلى ثلاثة مليارات برميل، موجود في أغلبه في منطقة حدودية مُتنازع فيها بين الشمال والجنوب.**

سادساً: جدلية العوز/ الهيمنة

لقد وجد السودانيون أنفسهم، في شرق الاستوائية بمفردها، وسط صراعات عدة قوى: جيش الرب للمقاومة؛ قوات الدفاع الشعبي الأوغندية؛ الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ القوات المسلحة السودانية؛ قوات الدفاع عن الاستوائية؛ حركة[11] استقلال جنوب السودان. وهي كلها تتقاتل تحت مسميات مختلفة، وأهداف مختلفة، لكن ما يجري التسويق له على صعيد الإعلام العالمي هو حروب الإبادة العرقية، لمجرد وجود عرب بين أطراف الصراع، وذلك كله على الرغم من أن الصراعات الدائرة لا يمكن الوعي بها وعياً ناقداً وخلّاقاً إلا ابتداء من الوعي بالصراع الطبقي داخل التنظيم الاجتماعي. فما هو السياق الطبقي في تلك الحروب؟

سوف نثبت في ما يلي بعض الخطوط العريضة التي تُحدد الإجابة:

● إن العناصر المتناحرة، على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها، كما رأينا، تتمثّل تقريباً في ست حركات رئيسية. وعلى الرغم من العسكرة التي تغلفها، فإنها تظل حركات اجتماعية عاكسة لواقع اجتماعي متدهور، ووضع اقتصادي متردٍ.

● الثروة والاستئثار بها من قِبل حفنة رجال يسكنون القصور في العاصمة، هما العنوان الأمثل للبدء في فهم أوّلي للحركات المتمردة، ثم في فهم تالٍ، من هذا المنظور، لذلك الإصرار على قمع المتمردين وسحقهم.

---

(١١) فعندما انشقّ الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٩١، تحركت المجموعة المعروفة باسم حركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ـ المتحد، التي يقودها ريك ماشار، إلى شرق الاستوائية، ووقّعت في عام ١٩٩٢ اتفاقية تعاون مع الحكومة السودانية، ثم انفصل ماشار لاحقاً عن الجيش الشعبي لتحرير السودان ليشكّل حركة استقلال جنوب السودان، التي اصطفّت مع قوات دفاع الاستوائية عام ١٩٩٤، ومن بعد مع جيش الرب للمقاومة. انظر: ماركيه شوميروس، **جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات**، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية، ٢٠٠٧)، ص ٢٤.

• تسيطر النزعة العنصرية، كتعبير عن الصراعات الطبقية،على جُل العناصر المتصارعة. ولن يكون أمام العرق (الطبقة) المهمَل سوى القتال من أجل الثروة والسلطة، ومن ثم الدخول في تحالفات تمكّنه من ذلك الهدف، أياً يكن الحلفاء؛ فحين يتحالف نظام الخرطوم مع تنظيم جيش الرب للمقاومة، مثلاً، فإنه يتجاهل ما يمارسه هذا التنظيم من مذابح وفظائع أينما حل، فالمهم أنه يتصدى للأعداء، وإن بالوكالة.

• وإذ تُسيطر النزعة العنصرية ذات الأساس والبناء الطبقيين، بهذه الصورة أو تلك، على مجمل خطاب جُل الفصائل والقوى المتناحرة، فلن يكون أمام هؤلاء المهمَّشين سوى التمسك الشديد بالموروث التاريخي والثقافي والديني، وخوض القتال الضاري من أجل هذا الموروث في مواجهة قوى يرون أنها تهدف إلى طمسه، وإزالة ثقافتهم وكيانهم الاجتماعي نفسه من الخريطة الرسمية للبلاد.

سابعاً: تجدّد إنتاج التخلّف

بتشريح مجمل الهيكل الاقتصادي السوداني، يمكن أن نستنتج حقائق عدة تشكّلت على أرض الواقع، لتؤكد هيمنة ظاهرة التخلّف وآليات تجدُّد إنتاجه على النحو التالي:

١ ـ تهيمن الزراعة على مجمل الهيكل الاقتصادي، ومع ذلك يظهر في بند الواردات أن السودان يستورد الغذاء، وعلى رأسه القمح. ومن حيث هيمنة الزراعة عليه، يُعدّ الاقتصاد السوداني اقتصاداً زراعياً من الدرجة الأولى، وتخلّفه وتبعيته وبدائيته خصائص جوهرية واضحة، لا لغلبة قطاع الزراعة على القطاعات الأخرى، وإنما لارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع الضعف المزمن في آليات إنتاجها، بما من شأنه السماح لنمط الإنتاج السائد وعلاقاته بتسرب القيمة الزائدة من الريف إلى المدينة، في مرحلة أولى، ثم من داخل السودان إلى خارجها، في مرحلة ثانية، على نحو لا يَسمح بتراكم رأسمالي يوظَّف داخل الاقتصاد السوداني، ويتبدى ذلك في هيمنة الزراعة، والفلاحة وما يتصل بهما، على مُجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك من دون ارتباط بين قطاع الزراعة هذا والقطاع الصناعي تحديداً، الأمر الذي يجعل السودان أحد المتخصصين بإمداد الأجزاء الأخرى (متقدمة ومتخلّفة لا فرق) بالمواد الأولية المحمَّلة بقيمة زائدة، من نفط وصمغ وقطن تحديداً،

بالإضافة إلى الثروة الحيوانية. وحين يجري تصدير تلك السلع لتغذية صناعات في بلدان أخرى أكثر تعقيداً وتطوراً في الغالب، فإن عملية التصدير تتم من خلال إجراءات منظَّمة للتبادل غير المتكافئ، محمّلة بقيمة زائدة؛ أي إنه عمل مكدَّس.

٢ ـ نصف الشعب تقريباً فقير، والديون تلتهم الناتج المحلي بنسبة ١٠٠ بالمئة.

٣ ـ كما هو حال جميع الدول الريعية تقريباً بوجه عام، والأجزاء المتخلّفة بوجه خاص، تتسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخل الاقتصاد القومي إلى الخارج في سبيل شراء السلع التي لا يُنتجها الاقتصاد القومي، وعلى وجه الخصوص السلع التي تُستخدم في إنتاج النفط، أي إن ما أشرنا إليه بشأن صناعة النفط في فنزويلا، ينطبق حرفياً على نظيرتها في السودان.

٤ ـ تسرّب في العام ٢٠٠٩، مثلاً، نحو مليار دولار إلى خارج الاقتصاد، هي قيمة الفارق بين الصادرات والواردات. ولقد سبق أن ذكرنا أن طرحنا الرئيسي يبدأ وينتهي من حيث فهم وتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط لإنتاج سلع وخدمات من أجل السوق. وليس ذلك فقط وإنما كنمط لإنتاج القيمة الزائدة. وما دامت «آليات» إنتاج تلك القيمة الزائدة ضعيفة، عُدّ الاقتصاد ضعيفاً ومتخلّفاً بالتبعية بسبب تدهور تلك الآليات، في حين يصبح هذا الاقتصاد قوياً إذا ما كانت الآليات قوية، بما يلزم ويكفي تخفيض معدل إنتاج القيمة الزائدة، وعلامات قوتها تتبدى في النظر إلى «حجم وقيمة» ـ ونضيف هنا ـ نوع، المنتَجات التي تُمثّل إجمالي الناتج القومي.

خلاصة

إن الصراع الذي سوّقته عالمياً المؤسسة الإعلامية الغربية ليس صراعاً عرقياً، وإنما هو في حقيقته صراع بين طبقات متفاوتة الحظوظ من الثروة والسلطة. وما الاشتباكات المسلحة إلا المظهر السياسي لهذا الصراع؛ الصراع الذي تكون قاعدته الاقتصادية مرتكزة على آليات تجديد إنتاج التخلّف، ولا يأخذ المجتمع في التطور والتغير إلا من خلال الصراع الجدلي على مستويين:

الأول هو **المستوى الطبقي**، الذي يتجسّد في جدلية «حرمان الطبقات الأشد فقراً من السلطة والثروة، بالتناقض مع تمتّع الطبقات الأكثر ثراء بكل السلطة والثروة». وقد تُنتِج هذه الجدلية بعضاً من تنازل الطبقات العليا عن

بعض السلطات، على النحو الذي أعرب عنه الرئيس عمر البشير في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١ بقوله إن منصب نائب الرئيس سيكون من حق دارفور بعد الانفصال، وكان رد دارفور جاهزاً، فالمسألة ليست متعلقة بموقع نائب رئيس وإنما بما هو أكبر من ذلك: بالثروة والسلطة لكن بدءاً بإرادة تعاقدية حرة بين نظام الخرطوم وأهل دارفور.

والثاني هو **المستوى الاقتصادي**، الذي يتجسد في جدلية «ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع الضعف المزمن في آليات إنتاجها». وترتبط بجدلية المستوى الاقتصادي على الصعيد الاقتصاد الكلي جدلية أخرى تتعلق بتسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى خارج الاقتصاد القومي، ويتبدى ذلك بوضوح شديد عندما يُنظر إلى جدول الصادرات والواردات بعد خصم قيمة النفط، فنجد حينها أن هناك مليارات تخرج سنوياً من أجل شراء سلع تُنتَج في الأجزاء المتقدمة في معظمها. تلك المليارات هي القيمة الزائدة.

أما التفوق في المرتبة فيكون للمستوى الأول الذي يحدّد شكل المستوى الثاني ودرجات تطوره.

ختاماً، باللجوء إلى **المقارنة**، بين قارتي التسرّب في القيمة الزائدة، أي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن ثم المقارنة بين نموذجي التخلّف في كُل منهما (فنزويلا والسودان)، يمكن بسهولة أن نصل إلى سمات عامة مشتركة تجمع بينهما، ابتداء من الظاهرة الاستعمارية (إسبانيا بالنسبة إلى فنزويلا، ودولة محمد علي، ثم بريطانيا بالنسبة على السودان)، ومروراً باعتبار كُل بلد منهما بالنسبة إلى المستعمِر مصدراً رئيسياً للمعادن النفيسة، والمواد الأولية وقوة العمل اللازمين لعملية التراكم الرأسمالي في الأجزاء المستعمِرة. وبفعل المزيد من السطو المنظم على ثروات كُل منهما، وغيرهما، فقد وقعا فاقدين، حالهما حال باقي الأجزاء المتخلّفة، شروط تجديد الإنتاج، والاعتماد شبه الكُلّي على السلعة الواحدة، وعلى مجريات الأمور خارج الاقتصاد القومي بوجه عام، بما يفقد المجتمع معه استقلاليته تجاه الخارج بوجه عام، استعمارياً في مرحلة أولى، ومنهجياً في مرحلة ثانية.

نقول، **إن ما يجمع بين فنزويلا والسودان** هو الظاهرة الاستعمارية، واعتبارهما المصدر الرئيسي لمستلزمات المراكمة الرأسمالية، ونضيف، وتلك نتيجة مترتبة على الأمرين، ظاهرة التسرّب في القيمة الزائدة إلى خارج حدود

المجتمع، بما يعني، ضمن ما يعني، تبلور عملية مستمرة من التخلّف، هي تجديد لإنتاج التخلّف عبر الزمن تمتد إلى الحاضر، وتستمد وجودها من ذلك التسرب، الذي تدعمه الطبقات الحاكمة، المفقِدة لشروط التنمية المستقلة والاعتماد على الذات. فكما افترضنا، بالتجريد، أن المجتمع، ابتداء من أن الصيغة (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+ وأ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) هي سبب بقاء العالم، إذ حينما يتوقف الإنسان عن العمل ستتوقف الحياة على الأرض، وأن المجتمع وفقاً لتلك الصيغة يبدأ سنة إنتاجية معيّنة بثلاثة مليارات وحدة، فإن المجتمع سيدخل السنة ومعه ثلاثة مليارات وحدة، مقسمة بواقع مليار واحد لكُل قطاع إنتاجي (الزراعة، والصناعة، والخدمات). وإذ إن «ظ ن» هي القيمة الزائدة، وبافتراض أنها تساوي ١٠٠ بالمئة، في كُل قطاع، فإنه سيكون لدى المجتمع في نهاية الفترة «وحدات إضافية». فما مصير تلك الوحدات الإضافية، بعد خصم الأجر والربح والريع والدَّين الدولي؟ نحن نفترض أن (س) تبقى وحدة، و(س) هذه في الأجزاء المتخلفة لا تُستخدم في التراكم الرأسمالي، من أجل التنمية، وإنما تخرج (تتسرب) خارج البلد، إذ ينعدم التكامل بين القطاعات التي يتركّب منها الهيكل الاقتصادي، في صورة استيراد للسلع والخدمات التي لم يُهيئ المجتمع لإنتاجها بالمعنى الواسع للإنتاج. ومن هنا أيضاً يُمكن مناقشة أزمة المديونية، التي طوقت الأجزاء المتخلّفة، حين ضربت بجذورها في جميع الاتجاهات التي كان من الممكن أن يبدأ المجتمع منها من أجل تنمية مستقلة، وذلك من دون إثارة المسؤولية التاريخية للطبقات الحاكمة المستدينة، وما يتعلق بذلك، ابتداء من: مَن الذي استدان؟ ولمن؟ ولماذا؟ وأين ذهبت أموال تلك الاستدانة، التي جرت مجتمعات وأجيال نحو هاوية جهنمية؟

وإنني أتمنى أن تثير هذه الأسئلة المناقشة من أجل مشروع حضاري لمستقبل آمن، يرفض أن يقود فيه المخبولون العمي على ظهر كوكب ينتحر من خلال نظام اقتصادي عالمي لا يعرف الرحمة. فلنطمحْ إلى هذا المشروع الحضاري، ولنطمحْ إلى أكثر من الوجود.

مقدمـــة

الاقتصاد السياسي للتخلّف. عنوان يوحي، بل يشير، إلى أن هناك عِلماً اجتماعياً قائماً، وقد اكتملت أركانه وتوافرت شروطه، أي إنه علْم مُنجَز، له من الأدوات الفكرية والآليات النظرية ما من شأنه التسليم بقدرته على التصدي لفهم ظاهرة اجتماعية معيّنة (تتعلق بالإنتاج، و/أو التداول، و/أو التوزيع) وقيامه بتقديم التفسيرات الصحيحة لها بشكل عِلمي. ومثلما وجِد اقتصاد سياسي للتخلّف، يمكن أن يُوجد اقتصاد سياسي للتنمية، ومن ثم اقتصاد سياسي للتطور الاجتماعي، واقتصاد سياسي للتضخم، واقتصاد سياسي للأزمة النقدية العالمية، واقتصاد سياسي للتبادل غير المتكافئ. وهكذا؛ إذ توجد ظاهرة ما على الصعيد الاجتماعي، أهم ما يميزها عنصر التكرار، في حاجة إلى تفسير عِلمي، فيُستَدعَى الاقتصاد السياسي بأدواته وآلياته المُنجَزة؛ كي يتدخل مُقدماً التفسير، القابل بطبيعته للنقد والتقييم؛ حاله حال كُل ما هو اجتماعي.

أولاً: الاقتصاد السياسي

أعني بالاقتصاد السياسي ذلك **العِلم الاجتماعي الذي ينشغل بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات الكامنة فيها، وتتطوّر على أساسها الظاهرة الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج، و/أو التداول، و/أو التوزيع للسلع والخدمات في المجتمع.**

وهنا، أقصد تحديداً بالاقتصاد السياسي، وبمنتهى الوضوح، ذلك **الجسم النظري الذي «نتَجَ من نقد ماركس للرأسمالية» أي باعتبار ما يندرج في الجسم النظري السابق على نقد ماركس (وأقصد تحديداً آدم سميث وديفيد ريكاردو) تنظيراً رأسمالياً للرأسمالية نفسها**. وهو بتلك المثابة لا وجود له، كما ذكرنا،

كعِلم مستقل، قبل هيمنة الرأسمال، على الصعيد الاجتماعي العالمي، كظاهرة؛ ويرجع ذلك إلى سيادة علاقات إنتاج شفافة لم تكن لتسمح بتبلور زيادة في القيمة، في المرحلة التاريخية السابقة على الرأسمالية؛ المرحلة التي لم تتعرف بعدُ إلى عملية بيع قوة العمل (عامل، فلاح، طبيب، محام، مُعلم، كاهن، شاعر. . . . إلخ)؛ إذ إن مُبادلة العمل بالمال إنما تمثّل أحد الشروط التاريخية للرأسمال، وهي، من ثم، تتطلب أمرين:

الأمر الأول هو مُبادلة قوة العمل بالمال (وهي الظاهرة غير المعروفة، وربما غير المفهومة كقاعدة عامة، في الأنماط الإنتاجية السابقة) لإعادة إنتاج المال نفسه، وتحويله إلى قيم كمية يستهلكها المال.

والأمر الثاني هو فصل العمل الحُر عن الشروط العامة لتجديد الإنتاج، أي فصل المنتِج عن المنتَج؛ عن مواد العمل ووسائل العمل، وذلك في مرحلة أولى، ثم فصله عن الإنتاج نفسه، في مرحلة ثانية، وهذا يعني، من ضمن ما يعني، ضرورة «فصل العامل عن الأرض» في مرحلة أولى، ويعني أيضاً، في مرحلة ثانية، انحلال كلٍّ من الملْكية الصغيرة للأرض والملْكية المشاعية الحرة؛ إذ إن ضمن إطار هذين الشكلين من أشكال الملْكية، الإطار الذي يصطدم بالشروط الموضوعية للرأسمال، تكون العلاقة بين العامل والشروط الموضوعية لعمله علاقة ملْكية «شفافة»، وعلى ذلك يتمتع العامل بوجود موضوعي مُستقل عن عمله، ويرتبط الفرد بنفسه بصفته كمالك، أي كسيد لشروط الإنتاج وتجديد الإنتاج، من دون التعرّف التاريخي إلى **مُبادلة العمل الحُر بالمال**؛ فحتى تلك المرحلة التاريخية، وما بها من تفصيلات واختلافات تخص، مثلاً، عمل العبد في اليونان القديمة، أو عمل القن في العصور الوسطى الأوروبية، لم يكن من المتصوَّر الحديث عن علم اجتماعي اسمه اقتصاد سياسي؛ علم له من الأدوات والآليات ما من شأنه تقديم التفسير العلمي للظواهر السائدة آنذاك؛ إذ لم تكن الظواهر الاجتماعية من الغموض أو التعقيد بما يستدعي ذلك؛ فلم تكن الخيرات المادية المعدّة للإشباع المباشر كي تطرح في الأسواق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس هناك سلع مُعَدّة في الأساس لأن تُطرح في الأسواق! وليس هناك ثمة ربح (كما يسمّون القيمة الزائدة) يتكوّن في حقل الإنتاج! وليس هناك اقتصاد مبادلة نقدية معممة! ومن ثم ليس هناك من تفاوت بين كمية السلع المطروحة وكمية النقود المتبادلة بتلك السلع! وليس هناك تلك

الزيادة في القيمة! وليس هناك تلك الأرباح التي تميل إلى الانخفاض كلما ازداد الرأسمال الذي يجري ضخّه! ولم يكن هناك كذلك هذا الجيش من الاحتياطي العاطل في حقل الصناعة! وبالتبعية لا يمكن الحديث عن مزاحمة بين العامل المغتَرب والآلة! وتبعاً لذلك أيضاً، لم يكن ثمة صراع جدلي بين العمل المأجور(مع تعدّد أشكاله: ابتداء بماسح الأحذية وانتهاء بأستاذ الجامعة) والرأسمال! بل لم يكن ثمة رأسمال يفرض نفسه، لا كمبلغ من النقود، وإنما يهيمن كعلاقة اجتماعية؛... إلى آخر تلك الظواهر الاجتماعية الناشئة والمتكررة، بما يفرض ظهور العِلم المفسر، والقوانين الاجتماعية الحاكمة. وهذا ما حدث فعلاً على يد العظماء رواد الفكر الكلاسيكي أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو، ثم إعادة الطرح على يد كارل ماركس، استكمالاً لدعائم بناء العِلم الناشئ بغية تفسير الظواهر التي أنشأها النظام الجديد، أي النظام الرأسمالي.

ثانياً: التخلّف الاقتصادي

أعني دائماً بالتخلّف إعادة إنتاج التخلّف، وأريد به تلك العملية الاجتماعية الديناميكية المستمرة عبر الزمن؛ «**عملية اجتماعية مكتملة القوى والعناصر والأطراف» من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة آلية إنتاجها وضعفها، تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر**. وأظن أن الحد الأدنى المتيَقن منه هو أن التخلّف الداخلي النسبي (أي تخلّف بعض الأجزاء داخل الدولة، والمتقدمة على وجه التحديد) لم يُطرَق بعدُ، كما أنه لم يَزل مندمجاً في مباحث متعددة موزعة في ما بين العلوم الاجتماعية المختلفة، من دون أن يستقل كمبحث منهجي في الاقتصاد السياسي كعِلم اجتماعي، وأفضل ما تحقق بشأنه، حتى الآن، ربما يكون التعرّف إليه، عرضاً، في حقل النمو غير المتوازن كأحد المباحث النظرية المنشغلة بخصائص الرأسمالية. ومن جانبنا، لن ينشغل طرحنا الحالي بظاهرة التخلّف الداخلي النسبي بشكل رئيسي، وإن كان من الممكن، في سياق الدرس، استخلاص مجموعة أفكار عامة بشأنها.

أُعيد هنا طرح التخلّف (اللفظ والمعنى والمظهر)، لكن ليس ابتداء بتاريخ

أوروبا التي أرّخت للعالم انطلاقاً من تاريخها، تاريخها الرابط بين التقدم والتصنيع، فلم تزل الصناعة تحتل موقعاً مميزاً في ذهنية التفكير السائد والنظرية الرسمية، دونما مبرر إلا هذا التأثير الموصول للكيفية التي فهمت بها الذهنية الأوروبية ظاهرة التخلّف وأفهمتها للعالم.

أُعيد هنا الطرح، متجاوزاً، في مرحلة أولى، التشويش التاريخي المبكر على فهم العلاقات الاقتصادية، في الداخل وفي الخارج، وأنظر إلى التخلّف كعملية اجتماعية (متكاملة العناصر والأطراف والقوى) مستمرة من معدل الإنتاج المرتفع للقيمة الزائدة، وذلك في مرحلة أولى، كي أفهم الظاهرة محل البحث، أي التخلّف، في مرحلة ثانية، على أساس من كونه، أي التخلّف، **ضعفاً في آليات إنتاج القيمة الزائدة، ضعفاً تاريخياً «مزمناً»، وغير ممكّن من تحقيق تراكم رأسمالي، بالنظر إلى تخلّف أساليب الاستغلال وضعفها في جميع قطاعات الهيكل (زراعة، صناعة، تجارة)**. وفي مرحلة ثالثة أنظر إلى **التسرب** في القيمة الزائدة، ابتداء من الهيكل كَكُل وعلاقاته الجدلية (زراعة، وصناعة، وخدمات) وليس الصناعة بمفردها. **التسرب هنا هو حاصل التناقض بين ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة وضعف آلية إنتاجها، هذا التناقض من شأنه أن يولد التسرب** في إجمالي القيمة الزائدة داخل الاقتصاد القومي. وهذا تحديداً ما أفترضه.

إن تناول التخلّف على أساس من كونه «عملية اجتماعية متكاملة الأطراف والعناصر والقوى» تفضي إلى ارتفاع حجم إنتاج القيمة الزائدة. وارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة هذا إنما يتناقض مع ضعف مزمن في آلية إنتاجها، إنما أضع ذلك كله كمُحدّد للتخلّف ذاته، وليس كَمظهر يُفصِح عن وجوده، لاسيما أنني أحرص على عدم الوقوع في هوة الخلط بين المظهر والحدث (كأمرين منفصلين؛ إذ أراهما متداخلين) على الصعيد النظري، وأعتبرها مشكلة فلسفية في المقام الأول، ليس لها فائدة عملية في بحثي؛ إذ تظل الأهمية منعقدة لفهم حالة التخلّف المستمرة كحالة مستمرة، كذلك، من الضعف المستمر، والمزمن، في آليات إنتاج القيمة الزائدة، وذلك من دون وضع حائط وثني بين المظهر والحدث، إلا كحيلة منهجية، ويظل «**ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، النسبي مع الأجزاء المتقدمة بالطبع، نتيجة ضعف آليات إنتاجها، هو العامل الحاسم في عملية إعادة إنتاج ظاهرة التخلّف**»، لسبب بسيط، من ضمن أسباب عديدة، هو أنه المرجع الرئيسي للافتقار إلى التراكم الرأسمالي الممَكِن من النمو والتطور

والتقدم، نتيجة جفاف مصدر التراكم الممثّل في القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً. وإنني أفهم ضعف «عملية» إنتاجها تلك، من دون التراكم، على أساس من ترادفها مع عملية التخلّف ذاتها؛ فحالة التخلّف توجِب النظر، ومباشرة، في «العملية الاجتماعية» و«الآلية» التي تُنتَج بها القيمة الزائدة، فإن كانت تُنتَج من خلال كثافة في استخدام الرأسمال، على حساب قوة العمل، ومن خلال تقنيات متقدمة، وتدر دخولاً، بالمعنى العام لكلمة دخول، ممكّنة من المراكمة الرأسمالية والسيطرة على شروط تجديد الإنتاج، ومد النفوذ الاستثماري، وربما الاستعماري المالي، إلى باقي الأجزاء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، كنا هنا بصدد دولة تمثّل أحد الأجزاء المتقدمة، والعكس صحيح تماماً.

أما عن أسبابه، فيكون الطريق مفتوحاً لجميع أصحاب الآراء والأفكار والتصورات، الذين من يرى منهم السبب في الاستعمار الإمبريالي، ومنهم، كهاريسون في إحدى هفواته، من يرى السبب في الجغرافيا وقلة الموارد، ومنهم، مثل فوجت، من يرى في زيادة السكان سبباً يستند إليه. . . وهكذا.

ونحن من جانبنا لا نناقش هؤلاء وأسبابهم؛ إذ نعتبر أن جميع الأسباب التي أوصلتنا إلى تلك الحالة المستمرة من الضعف المزمن في آليات إنتاج القيمة الزائدة، ومن ثم التسرب، صحيحة ما دامت تشير إلى التخلّف باعتباره تلك العملية الاجتماعية الديناميكية المستمرة عبر الزمن، ومؤداها: «**عملية اجتماعية، مكتملة القوى والعناصر والأطراف، من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة آلية إنتاجها وضعفها، تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر**».

أما المظاهر، فالطريق بشأنها نراه مفتوحاً أيضاً أمام جميع الآراء والأفكار والتصورات، التي ترى المظاهر في معدلات الفقر والمرض والجوع المرتفعة، أو في هشاشة الهياكل الاقتصادية وضمور آلية التبادل القطاعي بين عناصرها، أو في تدنّي معدلات الادخار والاستثمار وانخفاض متوسط الدخول، واستشراء التضخم، وشيوع الاكتناز، والقيم الهروبية، وتدهور مستوى الإنتاجية وضعف التكنولوجيا، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتفشّي الأمية وسوء التغذية. . . . وهكذا، ونحن من جانبنا لا يعنينا هنا أن نناقش آراء هؤلاء ورؤاهم، إذ نعتبر،

كذلك، أن جميع تلك المظاهر صحيحة، ما دامت تحوي دلالة كافية على التخلّف كما نفهمه متمفصلاً حول القيمة.

وتكمن أهمية إعادة طرح مفهوم التخلّف هنا، على هذا النحو، في نقل مستوى المناقشة إلى مستو آخر، أكثر جدية، يأخذ في اعتباره ظاهرتَي «التراكم» و«القيمة الزائدة»، **لكن بمفهوم علمي لا أيديولوجي**؛ فلن يكون الحديث عن الاستعمار العسكري ذا بالٍ كسبب من أسباب التخلّف، بمعنى أدق استمرار التخلّف، إذ ليس ثمة استعمار عسكري الآن، بالمفهوم التقليدي، كقاعدة عامة، كما أن التعامل مع التخلّف كأحد أسباب الاستعمار الإمبريالي العسكري، إنما يجرنا نحو الطريق الخاطئ للتعامل مع الظاهرة، ويُصار حينئذ إلى القول بأن معالجة ظاهرة التخلّف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، إنما ترتهن كعملية اجتماعية بالقضاء على الاستعمار، وأعوانه، ما دام أن هو السبب! أية غيبوبة تلك؟ فإذا ما كان للاستعمار الدور الفاعل في تشويه الهياكل الاقتصادية للدول المستعمَرة، ولا جدل في ذلك، فإن الدول المستعمِرة سابقاً، ككُل، في حالة تقدم، والدول المستعمَرة، سابقاً، ككُل، في حالة تأخر. لماذا؟ هل لأن الاستعمار لم يزل يعمل بالآلية نفسها التي تجعل الدول المستعمَرة مصدر السلعة الواحدة؟ بالمشاهدة المنطقية، لا وجود لاستعمار بمفهومه العسكري التقليدي، إلا في ما ندر، والدول المتقدمة، المستعمِرة سابقاً، تأخذ في التقدم. والدول المتأخرة، المستعمَرة سابقاً، تأخذ في التأخر. لماذا؟ إنني أفترض الإجابة في أن ذلك إنما يرجع إلى أن لدى الأخيرة ضعفاً «مزمناً» في آليات إنتاج القيمة الزائدة (كما سنرى بالتفصيل)، والجداول أدناه توضح مقدار الفوارق الهائلة بين بعض بلدان الأجزاء المتخلّفة وبعض دول الأجزاء المتقدمة، من جهة الناتج القومي وقيمة الصادرات والواردات. ونشير هنا إلى أننا ننظر إلى الناتج القومي الإجمالي ونحن متسلحين بالأدوات الفكرية التي يمدنا بها الاقتصاد السياسي بشأن القيمة الزائدة؛ فعلى سبيل المثال، أنتج الاتحاد الأوروبي على صعيد الناتج القومي الإجمالي ما مقداره ١٦,٣٧٨,٠٧٦,٥٤٩,٢٠٩ دولارات وفقاً لأرقام ٢٠٠٩، كما هو موضح بالجدول الرقم (٢). ومعنى ذلك أن الاتحاد الأوروبي أنتج قيمة زائدة محددة بإطار الـ ١٦ تريليون دولار المذكورة. وهذا يَعكس كذلك مقادير التفوق في رقم الأعمال وفي حجم الإنتاج، والأمر نفسه بالنسبة إلى بلد ينتمي إلى الأجزاء المتخلّفة. فمصر مثلاً أنتجت، وفقاً لأرقام عام ٢٠٠٨، ما مقداره ٤٤٩,٠٥٤,٦٣١ دولاراً، أي أنها قامت أيضاً بإنتاج قيمة زائدة تحدَّد بإطار

الـ ٤٤٩ مليار دولار، كما تعكس مقادير الضعف النسبي في إنتاج تلك القيمة. وهكذا يمكن الاعتداد بمعدلات الناتج القومي الإجمالي لبيان (أي كمظهر) معدلات إنتاج القيمة الزائدة، ومن ثم تبيّن مدى الضعف في آليات إنتاجها على صعيد الاقتصاد القومي، **ويُصبح هذا الضعف في آليات إنتاج القيمة الزائدة بضعف وتخلّف أساليب الاستغلال الصناعي والزراعي والخدمي** هو التخلّف، وبالطبع من دون إغفال التركيب السلعي، أي نوع السلع والخدمات، التي تُنتَج في كلّ من شطري العالم، المتقدم والمتخلّف، وهو الأمر الذي يُعَدّ من الأمور الجوهرية في تحليل إشكالية التخلّف، ومن ثم يُصبح التخلّف، لدينا، مرتكزاً على أمرين:

الأمر الأول هو **ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة** (وذكرنا أنه الارتفاع النسبي مع الاجزاء المتقدمة) **نتيجة ضعف مزمن في آليات إنتاجها، وتسرّب ما يُنتَج منها داخلياً لتغذية صناعات معقدة في الأجزاء المتقدمة، من خلال حركة الصادر والوارد**، إذ تتسرب تلك القيمة على نحو ما رأينا في المثل السابق، إلى خارج الاقتصاد القومي لشراء السلع والخدمات المنتَجة في الأجزاء المتقدمة[١] من الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ إذ الأمر، كما سنرى بالتفصيل، لا يقتصر على تخلّف أساليب الإنتاج، ومن ثم ضعف إنتاج القيمة الزائدة على صعيد الاقتصاد القومي، وإنما يتعدى ذلك إلى تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة إلى الخارج.

فكما سنرى، على سبيل المثال، بشأن النفط الفنزويلي، أن بغية استخراج هذا النفط من جوف الأرض، تأتي شركات (أجنبية) بمعدات نقل (أجنبية)، وتستخرج المنتج بآلات (أجنبية)، وتحمّل المنتَج على سفن (أجنبية)، وتتوسط حركة التجارة «خدمات» شركات (أجنبية). إذاً، إن استخراج النفط (على يد أجانب) يلتهم قيمة زائدة منتَجة داخلياً يتم تسربها إلى خارج الاقتصاد القومي

(١) ولنقرّب الفكرة بمَثل من المعونات التي تقدّمها الأجزاء المتقدّمة للأجزاء المتخلّفة، وتبدو تلك المعونات في ظاهرها نفقة تتحمّلها الخزانة والاقتصاد القومي لتلك الأجزاء، ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً، فعلى سبيل المثال أشارت بعض الدراسات الجادّة إلى أن في مقابل كلّ دولار واحد من المساعدات التي تصل إلى أفريقيا، تعود ثلاثة دولارات إلى الدولة التي قدّمت هذه المساعدات، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن العمالة (الخبراء) والمنتجات تأتيان من دول صناعية، وهكذا تُنتج المعونات سوقاً للمنتجات الغربية. وحسب الأرقام، فإن ٧٠ بالمئة من القروض تذهب لشراء منتجات وخدمات من شركات غربية، وهكذا الأمر بالنسبة إلى تسرّب القيمة الزائدة من أجل شراء السلع والخدمات المنتجة في الغرب الرأسمالي. للمزيد من التفاصيل بشأن المعونات التي تنشط الأجزاء المتقدّمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، انظر: لوريتا نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة وتحقيق لبنى حامد عامر (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

الفنزويلي؛ ففنزويلا لا تقوم بإنتاج لا المواسير ولا الأنابيب ولا رؤوس الحفر، ولا. . .،إلخ، وإنما تقوم بشراء هذه كلها من الخارج، ومن خارج الاقتصاد (إلا في ما ندر)، فما هو مصدر تمويل هذا الشراء لتلك الأدوات؟

إن مصدر التمويل هو، كما سنرى، القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً، أي إن تلك القيمة تم تسريبها إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل شراء سلع (أساسية ورأسمالية) منتَجة في الأجزاء المتقدمة؛ بما يعني تشغيل مصانع الأجزاء المنتجة من الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، وكل هذا طبعاً من دون أية مساهمة من فنزويلا في أية مرحلة من مراحل التجارة في تلك السلعة، حالها حال جميع البلدان النفطية الريعية. وفي الوقت الذي تتسرب خلاله تلك القيمة إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل السلع والخدمات الأجنبية الصنع، المنتَجة في الأجزاء المتقدمة، بما يعني تشغيل منشآت ومصانع تلك الأجزاء المتقدمة، نقول في هذا الوقت عينه يعاني الاقتصاد المتخلّف ضعفاً «مزمناً»، كما ذكرنا، في آلات إنتاج القيمة الزائدة الممكّن من المراكمة الممكّنة بدورها من إلحاق الدولة بسباق لا نهاية له صوب اللاشيء! ولكن، وللأسف تلك هي التنمية (كما تطرحها المؤسسة والمدرسة الرسميتان)، وهذا هو التقدم (كما فهمته أوروبا وأفهمته للعالم)، وهذا هو إعادة إنتاج التخلّف (كما تم تلقينه من دون أدنى مراجعة للمحتوى الأخلاقي لسياسات مواجهته)، وهذا هو عالم اليوم، المنتِج للقيمة الزائدة بغضّ النظر عن ماهيتها ومصدرها!

أما **الأمر الثاني** الذي يتعلق به التخلّف كظاهرة اجتماعية، فهو يرتبط بتحليل التركيب السلعي من خلال حركة الصادر والوارد؛ فإذا كان الصادر سلعاً أو خدمات كثيفة التكنولوجيا والرأسمال، عُدّ خارجاً من أحد الأجزاء المتقدمة، وإذا كان سلعاً كثيفة العمل، أو ريعياً، عُدّ خارجاً من أحد الأجزاء المتخلّفة. وعلى ذلك، يكون التخلّف هو: **ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف آليات إنتاجها وتخلّف طرق الاستغلال الصناعي والزراعي والخدمي على صعيد الاقتصاد القومي**، واستيراد السلع والخدمات (الكثيفة التكنولوجيا والرأسمال) وتصدير «ضعيف كذلك» للسلع (الأولية والكثيفة الاستخدام لقوة العمل)، ومعنى ذلك أجمعه أن الأجزاء المنتمية إلى عالم الجنوب الفقير لم تزل تعيش في مرحلة الرأسمالية الصاعدة، وهو الأمر الذي يعني أن تلك الأجزاء من الاقتصاد العالمي إنما تتأخر عدة قرون عن العالم الرأسمالي المعاصر!

الجدول الرقم (١)

حجم الناتج القومي وقيم الصادرات والواردات لبعض الدول في الأجزاء المتخلّفة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١

الدولة الناتج المحلي الإجمالي (ن. م. إ)			السنة وهي سنوات مختارة على فترات متباعدة لبيان الاتجاه العام للحركة	الصادرات		الواردات	
				الدولة	النسبة المئوية من الناتج القومي/ تعادل القوة الشرائية	الدولة	النسبة المئوية من الناتج القومي/ تعادل القوة الشرائية
				أفغانستان ١٦/ ٢٠٠٩ البحرين ٩٧/ ٢٠٠٩ بنين ١٤/ ٢٠٠٥ بوروندي -- بورما -- جيبوتي ٥٧/ ٢٠٠٩ تيمور الشرقية -- مصر ٢٥/ ٢٠٠٩ موريتانيا ١١/ ٢٠٠٥ غانا ٣١/ ٢٠٠٩ كينيا ٢٥/ ٢٠٠٩ الصومال -- السودان ١٥/ ٢٠٠٧ سورية --		أفغانستان ٤٨/ ٢٠٠٥ البحرين ٧٤/ ٢٠٠٩ بنين ٢٨/ ٢٠٠٩ بوروندي ٤٧/ ٢٠٠٦ بورما -- جيبوتي ٧٧/ ٢٠٠٧ تيمور الشرقية -- مصر ٣٢/ ٢٠٠٩ بوروندي ٩٨/ ٢٠٠٩ غانا ٥٧/ ٢٠٠٩ كينيا ٣٨/ ٢٠٠٩ الصومال -- السودان ٢١/ ٢٠٠٩ سورية --	
				الواردات بالمليار دولار		الواردات بالمليار دولار	
أفغانستان			١٩٩٥ ٢٠٠٥ ٢٠١١	٥٤٧ (شاملة أرقام تجارة المخدرات) ٦٧,٣ ٥,٠		٥,٤ ٢٦٢,٢ ٥٠٦,٦	
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨					
مليار دولار	٢٧,٣٠٥,٤٥٢	٢٥,٠٩١,٥٤٨					
البحرين			١٩٨٥ ١٩٩٠ ١٩٩٥ ٢٠٠٥ ٢٠١١	٨٣,٣ ٨١,١ ١٣٤,٣ ٤٣١,٦ ١٣٥,٥		١٠٧,٠ ٧٢١,٣ ٢٥٥,١ ٣٠٥,٨ ٤٠٠,٤	
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨					
مليار دولار	٢١,٨٦٧,٧٧٦	٢٦,١٣٠,٠٧٢					
بنين			١٩٩٥ ٢٠٠٥ ٢٠١١	١٠,٠ ٥ ٠		٣٤,٠ ٧٢,٣ ١٣٥,٤	
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨					
مليار دولار	١٠,٨٠٩,٣٩٣	١٢,٨٤٠,٨٣٢					

يتبــع

تابـــع

بوروندي			١٩٩٥	٢٠,١	٢,٩
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٤,٤	٨,١
مليار دولار	٢,٦٩٨,٢٧٢	٣,١٠٥,٧١٠	٢٠١١	٥,٥	٦,٨
بورما			١٩٩٥	٨١,١	١٦,٢
			٢٠٠٥	١	٤٧,٦
			٢٠١١	٠	٧,٢
جيبوتي			١٩٩٥	٠	٥,٨
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١,١	٨,٧
مليار دولار	١,٧٨٧,٧٤٧	١,٩٣١,٣٥٦	٢٠١١	٠	٢٣,٩
تيمور الشرقية			٢٠٠٥	١,١	٨,٧
			٢٠١١	٠	١,٠
مصر			١٩٨٥	٧٩,١	٢,٢٣٢,١
ن.م.إ	٢٠٠٦ .	٢٠٠٨	١٩٩٠	٣٨٩,٢	٢,٢٤٩,٨
مليار دولار	٣٦٩,٤١٨,١٣٧	٤٤٩,٠٥٤,٦٣١	١٩٩٥	٦٨٠,٤	٣,١٥٨,٩
			٢٠٠٥	٢,٠٩١,٣	٣,١٥٧,٣
			٢٠١١	٤,٩٨٢,٢	١,٩٠٠,٧
موريتانيا			١٩٩٥	٢٠,٢	٢,٩
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٤,٤	٨,١
مليار دولار	٥,٣١٩,٦٨٨	٦,٤١٠,٦٥٩	٢٠١١	٥,٥	٦,٨
غانا			١٩٩٥	٧٤,٧	٩٣,٣
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٩٨,٨	٦٦,٥
مليون دولار	٢٨,٥٣٩,٥٤٣	٣٤,٧١٠,٥٨٧	٢٠١١	٢٢٩,٣	٢٤٩,٦
كينيا			١٩٩٥	٧٤,٧	٨٦,٥
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٣٤٨,٠	٥٧٣,٤
مليون دولار	٥٢,٧٢٧,٧٠٤	٦٠,٦٦٢,٢٠٣	٢٠١١	١٠١,٥	١١٤,٥
الصومال			١٩٩٥	٠	٨,١
			٢٠٠٠	٠,٤	٨,٤
			٢٠٠٥	٠,٤	٨,٨
			٢٠١١	٠,٢	٠,٤
السودان			١٩٩٥	٤٣,٨	٢١,٣
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١٣,١	١٠٨,٥
مليون دولار	٦٥,٥٢٣,٦٠١	٩٣,٠٥٤,٧٧٥	٢٠١١	١,٤	٥,٦

يتبـــع

تابــع

سورية			١٩٩٥	٦١,٣	٢٣٤,٩
ن.م.إ.	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٣٢٣,٧	١٥٥,٠
مليون دولار	٧٩,٧٥٤,١١٥	٩٣,٠٥٤,٦٦٥	٢٠١١	٢٩,٧	٧٣,٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير وزارة التجارة الأمريكية، وتقارير البنك الدولي، وتقارير منظمة التجارة العالمية، وتقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية، <http://www.census.gov/foreign-trade/balance>; <http://data.albankaldawli.org/indicator/ne.imp.gnfs.zs>; <http://www.gatt.org>; <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>, and <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/countryfacts/egy/index.htm>.

الجدول الرقم (٢)
حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات في بعض الدول المتقدمة، طبقاً لأرقام عام ٢٠١٠

الدولة	الناتج القومي، بالتريليون دولار، ٢٠١٠	الصادرات/ ٢٠١٠	الواردات/ ٢٠١٠
الاتحاد الأوروبي	١٦,٣٧٨,٠٧٦,٥٤٩,٢٠٩	١,٧٨٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ألمانيا	٢,٨٣٤,٤٢٠,١٠٨,٥٠٦,٥	١,٣٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤,٦٢٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠	١,٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٠٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
اليابان	٤,١٨٧,١١٢,٥٥٩,٠٤٨,١	٧٦٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٣٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنسا	٢,٢١٧,٦٧٤,٠٦٢,٥٩٧,٧	٥٠٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
كوريا الجنوبية	١,٤٦٧,٦٥٢,٣١٥,٨٨٩,٩	٤٦٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
إيطاليا	١,٧٧٨,٤١٠,٩٨٦,٦٩٣,٨	٤٥٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٩,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
هولندا	٧٩٤٧٧٧٠٠٠٠٠٠ (بليون دولار)	٤٥١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٨,٤٠٠,٨٠٠,٠٠٠
كندا	١,٣٣٥,٧٥٨,٠٩٧,٣٢٢,٢	٤٠٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٢,١٢٧,٧٨٩,٧٣٤,٨١٧,٩	٤٠٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣)

التركيب السلعي كما يتّضح من حركة الصادر والوارد لبعض الدول المتخلّفة، طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٩

الدولة	نوعية السلع الصادرة	نوعية السلع الواردة
أفغانستان	أفيون	آلات، سلع رأسمالية، سلع غذائية
البحرين	نفط، مواد نفطية	آلات، معدّات، صناعات كيميائية، مواد غذائية
بنين	قطن، شاي، كاكاو، بن	آلات، معدات، سلع رأسمالية، سلع غذائية
بوروندي	قطن، شاي، سكر، بن	آلات، معدات، سلع رأسمالية، سلع غذائية
بورما	شاي، سكر، أرز، أسماك، غاز طبيعي	نسيج، منتجات قطنية، أسمدة، بلاستيك، معدات نقل، مواد بناء، زيت طعام
جيبوتي	جلود، بن، ورسم عبور باب المندب	أطعمة، مشروبات، معدات نقل، كيميائيات، ومنتجات نفطية
تيمور الشرقية	بن، خشب الصندل، رخام	منتجات غذائية، بنزين، كيروسين، لدائن
مصر	نفط خام، منتجات قطنية، منسوجات، منتجات معدنية، مواد كيميائية، مواد غذائية، وقمح	آلات، معدات، مواد غذائية، مواد كيميائية، وقود
موريتانيا	حديد، أسماك، منتجات سمكية، ذهب، نحاس، نفط	آلات، معدات، سلع رأسمالية، مواد غذائية، سلع استهلاكية
غانا	ذهب، كاكاو، أخشاب، بوكسيت، ألمنيوم، منغنيز، ماس	آلات، معدات، سلع رأسمالية، نفط، مواد غذائية
كينيا	شاي، بن، أسماك، أسمنت، منتجات بستانية	آلات، معدات نقل، منتجات نفطية، سيارات، حديد، صُلب
الصومال	ثروة حيوانية، موز، جلود، أسماك، فحم، خردة معدنية	مصنوعات ومنتجات نفطية، مواد غذائية، مواد بناء، قات
السودان	نفط، قطن، سمسم، فول سوداني، ثروة حيوانية، صمغ عربي، سكر، منتجات قطنية	مواد غذائية، سلع مصنّعة، معدات تكرير نفط، معدات نقل، أدوية، كيميائيات، منسوجات، قمح
سورية	نفط خام، معادن، فواكه، خضار، قطن، لحوم، قمح	آلات، معدات نقل، طاقة كهربائية، منتجات كيميائية، غزل
فنزويلا	نفط، بوكسيت، ألمنيوم، معادن، منتجات زراعية	منتجات زراعية، آلات، معدات، مواد بناء، سلع رأسمالية

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤)

التركيب السلعي كما يتّضح من حركة الصادر والوارد لبعض الدول المتقدمة، طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٩

الدولة	نوعية السلع الصادرة	نوعية السلع الواردة
ألمانيا	آلات، معدات، سلع رأسمالية، سيارات، منسوجات	آلات، سيارات، مواد غذائية
الولايات المتحدة	منتجات زراعية (فول الصويا، فواكه، ذرة)، إمدادات صناعية، ترانزستورات، طائرات، سلاح، سيارات، قطع غيار للسيارات، إلكترونيات، أجهزة كمبيوتر، معدات اتصالات سلكية ولاسلكية، أدوية	نفط خام، ملابس، سيارات، أثاث، أدوية، لعب للأطفال، معدات اتصال
اليابان	إمدادات صناعية، سيارات، قطع غيار للسيارات، إلكترونيات، أجهزة كمبيوتر، معدات اتصالات سلكية ولاسلكية، أشباه موصلات	نفط خام، وقود، مواد غذائية، مواد خام
فرنسا	آلات، معدات نقل، طائرات، سلاح، إلكترونيات، منتجات صيدلانية، حديد، صُلب، مشروبات، سيارات	نفط خام، لدائن، مواد كيميائية
كوريا الجنوبية	أشباه وصلات، إلكترونيات، معدات اتصالات سلكية ولاسلكية، أجهزة كمبيوتر، سفن، بتروكيمياء، أسلحة	نفط، آلات، معدات، كيميائيات عضوية، بلاستيك
إيطاليا	منتجات هندسية، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات نقل، أغذية، مشروبات، تبغ، معادن غير الحديد	نفط، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات نقل، أغذية، مشروبات
هولندا	آلات، معدات، قطع غيار، إلكترونيات، مواد غذائية	آلات، معدات، معدات نقل، مواد غذائية
كندا	سيارات، آلات، معدات، قطع غيار للسيارات، نفط، غاز طبيعي، إلكترونيات، أخشاب، ولب الخشب	سيارات، نفط خام، سلع استهلاكية معمّرة
المملكة المتحدة	آلات، معدات، وسلع مصنعة، أسلحة، وقود، مواد كيميائية، أغذية، مشروبات	نفط خام، مواد غذائية، سلع مصنّعة

المصدر: المصدر نفسه.

ولنعط مثلاً على أحد أنواع التسرب في القيمة الزائدة، وهو التسرب السافر من الخليج النفطي، وهو ليس تسرباً بالمعنى الفني الذي نعنيه وسوف نوضحه في ما بعد، وإنما نورده لتقريب الفكرة. فدول الخليج لا تقوم بإنتاج قيمة زائدة إلا في قطاع النفط، على الأقل ذلك هو المشهور والمعروف والمعلَن، وتلك القيمة الزائدة منها جزء يُستخدم في تجديد الإنتاج، والأجزاء الأخرى التي تهرّب (بعيداً عن رقابة الشعوب) إلى الخارج، من دون أية مشاركة منها في عملية التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات؛ إذ تقوم الدول النفطية بشراء معظم الحاجات من

الاقتصاد العالمي، وتحديداً من الاقتصاد الأوروبي، وحين تتحول القيمة الزائدة إلى ريوع معطَّلة داخلياً، ومستثمَرة خارجياً من خلال بلدان غير خليجية، نكون بصدد حالة من حالات «هروب» القيمة الزائدة وليس تسرّبها، أو ضخها، حيث إن لـ «التسرب» و«الضخ» معنيين مختلفين.

ثالثاً: القيمة الهاربة، والقيمة المتسربة، والقيمة المتأتية من الضخ

بإيجاز شديد، يمكن القول إن بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط لا تقوم فقط بشراء حاجاتها من أوروبا، بل توظف أموالها فيها أيضاً بشكل يفوق ما تشتريه منها وما تستثمره داخلها. وهذا يتضح بتتبّع الأرقام الصادرة عن تقرير مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)[٢]، وهو من التقارير الذائعة الصيت، والمنشورة على نطاق واسع. فقد بيّنت الأرقام أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي، قفزت إلى ٦٣,٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٨، مقابل ٢,٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٧. ومع أن الاستثمارات المباشرة الأوروبية دول مجلس التعاون الخليجي سجلت ارتفاعاً، فإنها لم تصل إلا إلى ١٨,٩ مليار يورو في عام ٢٠٠٨، مقابل ٤,٦ مليار يورو في عام ٢٠٠٧، أي أن الفارق (بوجه عام) لمصلحة أوروبا هو ٤٤,٣ مليار يورو.

وكان أكبر استثمارات دول مجلس التعاون الخليجى في الاتحاد الأوروبي من نصيب لوكسمبورغ (من دول البنيلوكس، يبلغ عدد سكانها ٤٥٥ ألف نسمة، حسب إحصاء عام ٢٠٠٤)، حيث وصلت إلى ٥٩,٣ مليار يورو، أي نحو ٣٠ بالمئة من قيمة الرأسمال الأجنبي الذي ضخ في الاستثمار المباشر في أوروبا. وكان للإمارات العربية المتحدة النصيب الأكبر من هذا المبلغ، حيث بلغت قيمة استثماراتها ٥٨,٥ مليار يورو، تلتها قطر بقيمة ٦٤١ مليون يورو، ثم السعودية بقيمة ١٣٤ مليون يورو، فالبحرين بقيمة ١١٠ ملايين يورو، فالكويت بقيمة ٢٣ مليون يورو.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: فابريس جراس، «الاتحاد الأوروبي ـ الدول المتوسطية: نمو في تجارة الخدمات والاستثمار،» يوروستات: إحصاءات باختصار (٢٠٠٨)، <http://epp.eurostat.ec.europa>.

انظر أيضاً: <http://www.arabicpanorama.com>.

وتحضرني في هذا الشأن الدراسة المهمة، التي استمتعتُ بقراءتها كثيراً في تسعينيات القرن الماضي. انظر: نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

وطبقاً للتقرير، كذلك، كان من شأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الاتحاد الأوروبي أن تسجل المزيد من التراجع لولا استثمارات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في لوكسمبورغ، علماً بأن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أوروبا كانت دائماً الأعلى، إذ بلغت ٣١,٨ بالمئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، لتحتل بذلك المرتبة الثانية في التكتل الأوروبي، فيما بلغت قيمة استثمارات أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) في دول الاتحاد الأوروبي ٦٥,٨ مليار يورو، أي ما يماثل ٣٣,١ بالمئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكتل. فما هو اتجاه **أموال** الخليج العربي في أوروبا؟

قبل أن نذهب مع التقرير لمعرفة وجهة تلك الأموال النفطية، يتعيّن علينا أن نُزيل اللبس في ما يتعلّق بفكرة التسرب في القيمة الزائدة في هذا السياق (من دون حاجة إلى إعادة تأكيد أن الأمر الحاسم هو **الضعف** المزمن في آليات إنتاج القيمة الزائدة)؛ إذ من الواضح أن دول الخليج النفطي ليست وحدها من قام بتسريب القيمة الزائدة إلى الخارج، وإنما شاركتها في ذلك الأجزاء المتقدمة (الولايات المتحدة، وكندا). فهل معنى ذلك أن تلك الأجزاء تُعَدّ متخلّفة؟ كلا، على الإطلاق. إن تماهي التسرب مع التخلّف مرتَهن بطبيعة التسرب نفسه؛ فالأجزاء المتقدمة **تضخ** القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً في مسام الاقتصاد العالمي ابتداء من حالة تشبّع داخلي من التراكم، ورغبة في مد النفوذ المالي على الصعيد العالمي، إذ إن العالم بأكمله حقل عمل الرأسمال التابع للأجزاء المتقدمة؛ فحينما تَضخ الأجزاء المتقدمة القيمة الزائدة في مسام الاقتصاد العالمي، فإنما هي ببساطة تقوم بعملية من عمليات تجديد الإنتاج على نطاق متسع، في حين يكون هذا **التسرب** في الأجزاء المتخلّفة نتيجة عوز، ويكون في دول النفط الخليجي ذا طبيعة مختلفة، فلا هو هيمنة ولا هو عوز، وإنما مرجعه إلى عدم السماح تاريخياً للفوائض أن تتحول إلى رأسمال حتى الآن. ومن هنا نقول عبارة «تسرب القيمة الزائدة» على نحو مجازي لأن قطاع النفط هو القطاع المنتِج الوحيد في تلك الأجزاء النفطية من العالم، على حساب باقي الفروع الإنتاجية، ومن ثم تشوّه الهيكل الاقتصادي بقطاعاته الثلاثة (الزراعة، والصناعة، والتجارة).

إذاً، يتعيّن ربط التسرب في القيمة الزائدة (ومن باب أولى حين التعامل مع ظاهرة التخلّف بوصفها ضعفاً مزمناً في آليات إنتاج القيمة الزائدة) بتحليل طبيعة التسرب نفسه: فإذا كان من أجل الحاجة وارتفاع معدلات إنتاج القيمة

الزائدة، نتيجة ضعف آليات إنتاجها، ونقص المنتجات الأساسية، عُدّ مرادفاً للتخلّف، وتتركز أوجه معالجته في العمل على منعه، وإنما من أجل تراكم رأسمالي ممكِن من السيطرة على شروط تجديد الإنتاج، وحينئذ نكون بصدد «**التسرب بالمعنى الفني**» الذي نقصده. أما في حالة خروج القيمة الزائدة نفسها من أجزاء مشبَعة بالتراكم وغزيرة الإنتاج، وتعمل على تدعيم وضعها دوماً في سوق المنافسة الاحتكارية على الصعيد العالمي، ولا تفتقر إلى المنتجات الأساسية، نكون بصدد «**ضخ القيمة الزائدة**»، وهو ما تفعله الأجزاء المتقدمة المشبَعة بالرأسمال المراكم منذ خمسة قرون.

ولنعُد إلى التقرير المشار إليه، كي نتعرف إلى الاتجاه العام للقيمة الزائدة («**الهاربة بعيداً عن الشعوب**») من دول النفط إلى الخارج. التقرير لم يذكر ماهية القطاعات التي استقبلت تلك الأموال، إلا أن ثمة تلميحاً أوضح من التصريح؛ فقد وصف التقرير لوكسمبورغ، في السياق نفسه، بأنها صارت مركزاً **مالياً ومصرفياً** مهماً في أوروبا، الأمر الذي ربما يعني أن الجانب الأوروبي هو الذي استحوذ على «أموال الخليج النفطي» بعد أن أُودعت مصارف لوكسمبورغ، ومن ثم أصبحت في تصرف الجانب الأوروبي الآن أموال يتعامل فيها كيف يشاء، وكل ما يقوم بدفعه هو فوائد الإيداع. أما استحواذ أوروبا على مبلغ نقدي معيّن، وليكن٦٠ مليار يورو، وهو ما يمثّل نحو ٣٢ بالمئة تقريباً من إجمالي ما يتدفق من استثمار أجنبي مباشر عام ٢٠٠٨، فمعناه أن هناك تسرباً قدره ٦٠ مليار يورو، كما يعني أن أوروبا صارت تملك الآن إعادة ضخ وتدوير المليارات الـ ٦٠، التي أنتجتها **شريحة عمال النفط**. ولكن، لمّا كانت النظرية الرسمية لا تأبه لمسألة التسرب تلك، فلن يكون من الضروري، من وجهة نظرها، مناقشة التخلّف بوصفه تسرباً في القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى خارج الاقتصاد القومي، نحو مسام الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، فما الذي تقول به النظرية المهيمنة رسمياً وأكاديمياً؟

رابعاً: حول التكوّن التاريخي للتخلّف الاجتماعي والاقتصادي في مصر

لم يكن المجتمع المصري، وبكلّ خصوصيات تركيبته الاجتماعية، ليتعرف في فترة تاريخية مبكرة إلى السوق الرأسمالية الدولية في توسعها المستمر إلا من خلال الحملة الفرنسية، التي مثّلت أول تعارف عدائي رسمي

وواضح بين المجتمع المصري والاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، وتحوله إلى أرض معارك ضارية بين قوى العالم الرأسمالي آنذاك. فقد جاء نابليون بونابرت إلى مصر في أول تموز/ يوليو ١٧٩٨، واستولى على القاهرة بعد انتصاره على جيوش المماليك، ولكن القوة الإمبريالية الأخرى، أي بريطانيا، لم تجعل الأيام تمر حتى تمكّن الأميرال نلسون من القضاء على الجيش الفرنسي في معركة أبو قير. واستمر هذا الصراع بين قوى الرأسمال الدولي من أجل فرض الهيمنة على سوق المواد الخام، والموقع الاستراتيجي، ولم ينته، ظاهرياً، إلا بإعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩٢٢.

وإذ كان من أهداف الحملة الفرنسية تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بها في حربها الاستعمارية مع إنكلترا، مع ضرورة توفير الغذاء بعد ازدياد السكان، وبصفة خاصة في الجنوب، بتحويل مصر إلى مزرعة هائلة، تمد الصناعات الفرنسية بما يلزمها، بالإضافة إلى جعلها منطلقاً استراتيجياً في البحر المتوسط، فإنه يتعين اتخاذ عدة إجراءات تخص إجراء المسح الشامل للأراضي المصرية ودرسها بمن عليها، وهو الأمر الذي تحقق عملاً من خلال: وصف مصر، كمجموعة من الأبحاث الاستعمارية، وهو ما استلزم أفكاراً وإجراءات عدّة تخص تنظيم الملْكية والإدارة ونظم الضرائب، بما يحقق السيطرة على الفائض، ويكفل تعبئته (تسربه) نحو الخارج.

وإذا ما أخذنا الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مجموعه، إبان هجوم الرأسمال الاستعماري، يمكن أن نلحظ أن في سياق **الزراعة** والعمل الزراعي، كان استخلاص ريع الأرض من الفلاحين يعتمد على الحكومة المركزية لا على الوجود الإقطاعي، كما يُلَقّن الطلاب، وكان استمرار الإنتاج في هذا النظام يرتكز على التعاون النشط من جانب أغنياء الفلاحين، الذين يتعيّن عليهم توفير وكفالة حاجات الزراعة، وربما معيشة المزارع نفسه، مع الاستئثار بالفائض.

وكان قطاع **التجارة** مقتصراً نسبياً على القاهرة دون باقي الأسواق في مصر. كما قام هذا القطاع منذ أيام الأيوبيين وحتى مطلع القرن السابع عشر، بوظائف التوزيع والتمويل للطبقة الحاكمة، التي تمثّلت في نخبة المماليك، من جهة، وأثرياء التجار من جهة أخرى.

ومع انطلاق الثورة **الصناعية** في غرب أوروبا، أخذت قيمة الأرض في الارتفاع؛ إذ كانت تمدّ المصانع بمواد العمل، كما أنها زادت المنافسة في قطاع

التجارة، خصوصاً بعد وصول التجار الأوروبيين، ووصول التجار السوريين المسيحيين الذين قاموا بدور الوكيل للرأسمالية الفرنسية. وكان عام ١٧٦٠، عام تولّي محمد علي مشيخة البلد، أي حكم مصر، علامة فارقة على طريق الصراع من أجل الفائض، كي تبدأ مقدمات تأهيل المجتمع لتلقى أول عدوانية مباشرة للرأسمال الأوروبي على يد الحملة الفرنسية، التي لم تتمكن من الاستمرار عسكرياً أكثر من ثلاث سنوات، لكي يتولّى محمد علي حكم مصر، وتبدأ إذ ذاك سلسلة طويلة من الاحتكاك والتفاعل مع السوق الرأسمالية الناشئة في بُعدها العالمي. وبعد إذ تولّى محمد علي الحكم عام ١٨٠٥، حصر أهدافه في أمرين محددين بدقة: **أولهما** إبادة الطبقة الإقطاعية المهيمنة على الأرض، وكانت تتمثل في المماليك، بصفة خاصة، و**ثانيهما** تصفية الإقطاع نفسه. وقد نجح محمد علي في تحقيق كلا الهدفين في زمن قصير، إذ حقق هدفه الأول في مذبحة القلعة عام ١٨١١، وحقق هدفه الثاني من خلال مجموعة من الإجراءات التي مكّنته من ضرب النظام الإقطاعي ذاته.

عرف النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحديداً في الفترة ١٨١١ ـ ١٨٤٠، تجربة للدولة في مصر ابتغت اقتصادياً بناء اقتصاد سلعي مُستقل في إطار السوق الرأسمالية في صيرورتها نحو العالمية. وتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم النشاط الزراعي، على نحو مكّن من تعبئة الفائض الزراعي، الذي كان يستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التجارة الدولية، في تحقيق نوع من البناء الصناعي، بما يعني الإنتاج ابتداء من طلب السوق، والسوق الدولية على وجه التحديد.

وكانت الدولة في هذا الوقت تهيمن على ملْكية الأرض، كما سنرى في الفصل الخامس، ولم يَعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الجزية من الإنتاج؛ فقد كانت السمة الجديدة هي «احتكار الدولة للإنتاج»، إضافة إلى احتكارها تحديد الأثمان داخلياً وخارجياً، بما حوى ذلك بين طياته من فك للروابط التي كانت السوق الرأسمالية العالمية تنسجها.

إن هذا الاحتكار الذي فُرض على الحبوب ابتداء من عام ١٨٠٨، سوف يمتد في ما بعد ليشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير، في محاولة للسيطرة على شروط تجدد الإنتاج، وخلق نوع من الاستقلالية المستندة إلى فك الروابط وعزل الأثمان. وقد نجحت التجربة حتى كادت أن تُهدد المصالح الأوروبية (التي هي متناقضة بطبيعة الحال) على صعيد السوق الرأسمالية العالمية، وبصفة

خاصة تهديد الرأسمال البريطاني في شرق البحر المتوسط، الأمر الذي قاد إلى التدخل العسكري ضد مصر ابتداء من عام ١٨٤٠، وتوقيع معاهدة لندن بين الدولة العثمانية وكلٍ من روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا، ثم انضمت فرنسا، لكي يُقضى على تلك المحاولة، التي كانت الأولى وربما الأخيرة من نوعها، نحو بناء الاقتصاد المصري المستقل في إطار السوق العالمية.

وعلى الرغم من أن العدوان الإمبريالي العسكري على مصر قد حقق أهدافه، وقضى على فكرتَي الاستقلالية الاقتصادية والتوسع الاستعماري، فإن محاولة السيطرة على تجديد الإنتاج وخلق تلك الاستقلالية تجاه الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى، ونجاح تلك المحاولة إلى حد ما، ساهمتا بفاعلية في تهيئة الاقتصاد المصري وتسريع دمجه في السوق العالمية كاقتصاد تابع، كي يخضع لسيطرة الرأسمال البريطاني، الذي سَينشَغِل بإجراءات إلغاء الاحتكار الذي فرضته الدولة في عهد محمد علي، الأمر الذي سوف يَستتبع إعادة النظر إلى الأرض بجعلها سلعة يمكن طرحها في مجال التداول بيعاً وشراء ورهناً وإيجاراً، أي إخضاع الأرض لمنظومة قانونية تنتمي إلى أحكام القانون المدني.

من هنا يبدأ الرأسمال الأجنبي في التغلغل، بشكله المالي بصورة أساسية، في مجالات البنية الأساسية للخدمات والتجارة، الأمر الذي يُؤدي إلى فقدان المجتمع سيطرته على شروط تجديد إنتاجه، على الأقل من جهة الأرض التي صارت محلاً للتداول من خلال الرأسمال الأوروبي. ويتعمق تغلغل الرأسمال المالي الدولي في الاقتصاد المصري، بعد توجّه الدولة إليه كمقترضة في عهدي سعيد وإسماعيل (بلغ الدَّين العام عند وفاة سعيد ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه إنكليزي، وبلغ في عهد إسماعيل في عام ١٨٧٦ ما مقداره ١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيهاً إنكليزياً)

يشهد القرن التاسع عشر إذاً، في مجموعه، اتجاهاً عاماً لحركة الاقتصاد المصري كاقتصاد في طريقه إلى أن يكون اقتصاداً رأسمالياً في إطار عملية لتراكم الرأسمال، بفعل الإنتاج من أجل السوق الدولية، وتوليد القيمة الزائدة، في إطار من التعامل مع الأرض كسلعة تَخضع لجميع التصرفات القانونية الناقلة للملْكية. يبدأ التراكم ذاتياً، بل مستقلاً، ثم يتحول، كما يقول د. محمد دويدار، مع العدوانية المباشرة للرأسمال الدولي، البريطاني تحديداً في ما بعد، إلى نوع من التراكم الرأسمالي الذي يهدف إلى تعبئة (تسرب) جُل الفائض الاقتصادي نحو الأجزاء المتبوعة، المستعمِرة، الرأسمالية المتقدمة، بعد أن

أصبح الإنتاج ليس من أجل الإشباع المباشر أو الاكتفاء الذاتي أو التصدير من أجل التراكم، وإنما من أجل حاجة الاقتصاد المستعمِر.

معنى ما سبق أن تطور الاقتصاد المصري، وتخلّفه «التاريخي» الذي تُهمله النظرية الرسمية، ونمو الطبقات الحاكمة، كل ذلك كان دائماً في ركاب الرأسمالية الإمبريالية، التي تمكّنت من انتزاع فائض القيمة، والفائض العيني، بطريقتين: **الأولى** استعمارية/عسكرية، ابتداء بالحملة الفرنسية، وانتهاء بالاحتلال البريطاني، **والثانية** قيامها، عقب استقلال المستعمرات، بخلق طبقة حاكمة موالية داخل البلد (تلقّى معظم أفرادها تعليمهم في عواصم البلدان الاستعمارية) تكفل الاستمرار باتجاه إتمام عملية تسرب المواد الأولية نحو الخارج، وفي المقابل، توفر لها الرأسمالية الإمبريالية غض بصر متعمَداً عن مظاهر فسادها المستشري، ودعماً مستمراً في سبيل ترسيخ وجودها السياسي وإكسابه الشرعية (المزيفة عادةً)، ما دامت تلك الطبقات الحاكمة، البرجوازية في الغالب الأعم، ضامنة انسياب المواد الأولية نحو الأجزاء المتقدمة.

والنتيجة، في ما نحن نأخذ في اعتبارنا الصورة الكلية للمجتمع المصري منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، يمكن تلخيصها بما يلي:

ـ سياسة زراعية تقوم على تعجيز الفلاح.

ـ انسحاب الدولة، بعد تاريخ طويل من التدخّل في جميع مناحي الحياة الزراعية وفي كل ما يتعلق بالأرض الزراعية والفلاح (تم إلغاء نحو ٤٠ قانوناً).

ـ التوقف عن استصلاح الأراضي.

ـ ترك الفلاح كي يتعامل مع الرأسمال التجاري (المدخلات والمخرجات)، ومن ثم تركه نهباً للرأسمال العقاري المضاربي.

ـ رفع الحكومة يدها عن الأثمان.

ـ تصفية متعمّدة لدور الدولة في تنظيم القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

ـ تحوّل الدولة إلى «مقاول أنفار»؛ إذ كان يتم تصدير القوى العاملة إلى الدول النفطية، بما شتّت تلك القوى مكانياً، الأمر الذي حال دون تكوينها السياسي كطبقة اجتماعية.

فهل يُمكن بعد ذلك نفي «التاريخ»، والقول إن التخلّف في مصر كان من

قبيل المصادفة أو اللحظة الراهنة؟ بالتأكيد إن النظرية الرسمية لا تهتم مطلقاً لا بـ «القيمة» ولا بـ «التاريخ»، وربما لا تهتم أساساً بالتخلّف!

خامساً: تاريخ الرأسمالية

تمكنت البلدان الرأسمالية، بفضل التراكم، من إنجاز نموها الاقتصادي في مرحلة تاريخية مبكرة ولم تتوقف. بل نمت الرأسمالية حتى غدت هي النظام الاقتصادي العالمي السائد حتى الحرب العالمية الأولى، وغدا اقتصاد أي بلد في العالم مربوطاً بهذا الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعشرات الخيوط. وتحت تأثير الرأسمالية التي صارت عالمية، أصبح هناك أساس واحد هو الأساس الرأسمالي لحساب ومعالجة السمات الخاصة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد أو ذاك في العالم كله. والأخطر من ذلك، كما يقول د. فؤاد مرسي: «**باقتحام الرأسمالية للبلدان التي، لسبب أو لآخر، لم تُحقق بعدُ نموها الاقتصادي الرأسمالي، تجمعت معالم ظاهرة عالمية مقابلة هي تشويه عمليات النمو الاقتصادي في هذه البلدان**»[٣]. وهكذا أحدثت الرأسمالية المنتصرة عالمياً أثرين تاريخيين: **الأول** إدماج العالم كُله في سوق رأسمالية عالمية واحدة، بمستويات مختلفة من التطور، **والثاني** تشويه عمليات النمو الاقتصادي في جميع البلدان قبل الرأسمالية.

والسوق الرأسمالية تلك لم تتشكّل دفعة واحدة، وإنما تكونت على مدى طويل يرجع إلى أوائل القرن السادس عشر؛ ففي مرحلة الرأسمالية التجارية، حينما سيطر الرأسمال التجاري، كانت المستعمرات مصدراً أساسياً للتراكم الأولي للرأسمال من خلال عملية منظمة ومستمرة من نهب وسلب البلدان التي تم اكتشافها. وتميزت مرحلة الرأسمالية التجارية بزيادة ملحوظة في التبادل التجاري، ونمو ملحوظ في الإنتاج المعَد للتصدير إلى المستعمرات. وأخذ الاهتمام يتحول من البحث عن المنتجات الأجنبية إلى البحث عن منافذ للسلع المحلية. وفي مقابل توابل الشرق ومنسوجاته لأوروبا، كان ينبغي دفع أثمانها ببدائل أوروبية، فقدمت إنكلترا وفرنسا وأمريكا المصنوعات والسفن، وقدمت أفريقيا البشر كسلع، وقدمت المزارع في المستعمرات المواد الأولية. وكانت التجارة الأوروبية هي

(٣) فؤاد مرسي، **التخلّف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٢٢.

عصب التقسيم الدولي للعمل الذي نشأ عندئذ بين الشرق والغرب.

وفي عام ١٦٠٠، تم تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية، وبعد ذلك بسنتين قام الهولنديون بتأسيس الشركة العامة للهند الشرقية، التي تمتعت باحتكار التجارة في المحيطين الهندي والهادي. وفي عام ١٦٢١، تم تأسيس شركة الهند الغربية التي أخذت تباشر أعمالها في القارة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، كان الفرنسيون يُنشئون شركة الهند الشرقية وشركة السنغال في أفريقيا. في تلك المرحلة بدأ «التراكم الأولي للرأسمال» بالاعتماد على أعمال السلب والنهب المنظمة والمنتظمة التي شملت، من ضمن ما شملت، فرض العمل العبودي والسخرة، وانتزاع الأراضي من أصحابها، واقتطاع الجزية ونشر الأتاوى.

وفي المرحلة التالية، التي امتدت حتى عام ١٨٧٠ تقريباً، مرحلة الرأسمالية الصناعية، حيث سيطر الرأسمال الصناعي، قامت الرأسمالية المنتصرة بالبحث عن مصادر المواد الخام اللازمة لصناعاتها، بالإضافة إلى البحث عن منافذ للتسويق (وهو ما يشبه كثيراً الهدف العام لاتفاقيات التجارة الدولية الحرة، الآن، وهو فتح أسواق الأجزاء المتخلّفة لتصريف المنتجات في الأجزاء المتقدمة)، وليُصبح قانون (النمو) غير المتكافئ حقيقة.

ومن خلال هذا القانون، لا يصبح **التبادل غير المتكافئ بين أجزاء متفاوتة التطور في معدلات إنتاج القيمة الزائدة** هدفاً فحسب، بل يصبح أيضاً أداة فعالة في سبيل الحفاظ على فجوات النمو بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. إذ إن التبادل غير المتكافئ، كما لاحظ د. فؤاد مرسي، «**هو نتيجة عدم التكافؤ في الأجور، وعدم التكافؤ في الأجور محكوم بدوره بالفروق في مستويات نمو القوى الإنتاجية في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، وإنه ليكون من العبث الحديث عن المساواة في عالم أهم ما يميزه انعدام المساواة في التطور ذاته**»[٤].

وفي مرحلة تالية، تبلورت مرحلة الرأسمالية المالية، وأصبحت المستعمرات احتياطياً مُندَمِجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتخصصت بتزويد الصناعة العالمية بخاماتها الأساسية. وفي هذه المرحلة من تطور الرأسمالية، مرحلة الرأسمالية المالية، أصبح لتصدير الرأسمال الأولوية على

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

تصدير السلع. وذلك بالطبع بالنسبة إلى الأجزاء المتقدمة، وأدمج اقتصاد المستعمرات بأكمله (كاحتياطي) بالاقتصاد الرأسمالي. ولم يعد الاحتكار في صراعه على الأسواق العالمية يعتمد فحسب على الحكومة التي ينتمي إليها من أجل أن يتخطى عوامل وعقبات ناشئة عن حركة السوق، وإنما تداخلت أيضاً سلطة الاحتكار مع سلطة الدولة. ولم يعُد أي احتكار مجرد احتكار خاص، وإنما أصبح احتكاراً تضمنه الدولة، وسوف نتعرض لهذه المسألة في ما بعد، لدى معالجة السلوك الاقتصادي للمشروعات الدولية النشاط.

شهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اتجاهاً نحو نمط مركّب لتقسيم العمل الدولي، ومن ثم نحو سيطرة نمط جديد لتقسيم العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي؛ بعد أن شهد عبر ما يقرب من أربعة قرون انتشار شكل تاريخي من تقسيم العمل داخل المشروع الرأسمالي، متمثلاً في تقسيم عملية إنتاج سلعة واحدة، أي ناتج كامل، إلى عدد من العمليات الصغيرة يتخصص بالقيام بكل منها عامل أو عدد من العمال، كي يُصبح بذلك نمط تقسيم العمل الذي يسود داخل الوحدات الإنتاجية في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. وبعد سيطرة هذا النمط داخل الوحدات الإنتاجية، بدأ منذ الحرب العالمية الثانية ظهور التقسيم في العمل على مستوى الاقتصاد الدولي، أو على الأقل، بعض الدول في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة. وتُنتِج الأجزاء الأخرى في بلدان أخرى، الأمر الذي يثير مسألة عملية تجميع هذه الأجزاء لإنتاج الناتج الكامل، ومن ثم إمكانية اختصاص بعض البلدان بعمليات التجميع هذه. إن هذا النمط من تقسيم العمل الدولي إنما يثير كذلك إمكانية انتقال بعض المشروعات إلى أقاليم دول أخرى انتقالاً تحدده اعتبارات اقتصادية (**توافر المادة الأولية، أو القوة العاملة الرخيصة، أو مصدر الطاقة المحركة**، وهو الأمر الذي أصاب الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في مقتل، وأمست فاقدة القدرة على التفاوض)، واعتبارات مالية (**توافر الرأسمال النقدي المعَدّ للإقراض، وتوافر المعاملة المالية المواتية**)، واعتبارات فنية (**الابتعاد عن الأماكن التي تزداد فيها قوة التنظيمات النقابية والسياسية للعمال**).
ولن يكون انتقال المشروعات الدولية النشاط هذا من دون عمليات متوازية من إدماج الأجزاء المتخلّفة في المنظومة الرأسمالية العالمية؛ فلم تزل تلك الأجزاء، على الرغم من الطفرة في تخليق البدائل، تملك المواد الأولية اللازمة في الصناعة، هذا الإدماج، مع تباين أشكاله، يكمل تحوّل اقتصاديات الأجزاء المتخلّفة إلى اقتصاديات سلعية، تخضع لسيادة الأثمان الدولية. ويزيد من تغلغل الرأسمال الذي

يحكم قبضته التكنولوجية (**مستخدماً جميع الآليات القانونية الممكنة**) على مختلف عمليات الإنتاج المدوَّلة، مؤدياً بالتالي إلى تزايد فقدان المجتمعات المتخلّفة للسيطرة على شروط تجديد إنتاجها الذاتي، مع تبلور سمات العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو من تخصص الأجزاء المتقدمة بإنتاج السلع الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، والكثيفة الاستخدام لوسائل الإنتاج. ويسود هذا الاتجاه القطاع الصناعي ثم الزراعة (**التي تميل إلى أن تكون أحد فروع النشاط الصناعي**) ثم قطاع الخدمات في العقود الأخيرة.

أي السؤالين التاليين جدير بأن يُطرح على نحو مُلِح:

كيف اندمجت الأجزاء المتخلّفة في المنظومة الرأسمالية؟

أم **إلى أي حد هذه الأجزاء مندمجة؟**

سادساً: الاقتصاد السياسي للتخلّف الاقتصادي

وأقصد به: **البَحث في، وعن، القوانين الموضوعية الحَاكمة لظاهرة ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة المتناقضة مع الضعف المزمن في آليات إنتاجها، وما يستصحب ذلك من تسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخل الاقتصاد القومي إلى خارجه. وإنما ابتداء من النظرية الموضوعية في القيمة وفائض القيمة**، وذلك على اعتبار أننا أمام عِلم تم إنجازه، كما سبق أن ذكرت، وله من الأدوات والآليات ما من شأنه التصدي بالفهم للظاهرة، مع تقديم مجموعة معرفية من الأفكار بشأنها، بشكل عِلمي، على الصعيد الاجتماعي. ومن المؤكد، منهجياً، أن جميع تلك التحديدات ستكون مرتكزات مباحث رئيسية في البحث، ومنطلقات في الوقت نفسه، ولكن من المؤكد كذلك، من جهة أخرى، عدم قدرتنا على الانتقال ولو خطوة فكرية واحدة، إلا إلى الوراء بالتأكيد، ونحن غير متفاهمين حول العنوان، أو أن القارئ، على الأقل لا يعرف ماذا يقصد الكاتب، ولو بشكل أوّلي، بعنوان كتابه الرئيسي، وبصفة خاصة حينما يكون العنوان يمثّل في ذاته تَقديماً أيديولوجياً، بالمعنى الإيجابي للمصطلح؛ فأن يُحدد الكاتب ماذا يقصد حين يُعلن فكرته لهو من أبجديات احترام المنهج، ومن أوليات السيطرة على موضوع البحث. . . . أما أن يُترَك القارئ ليُخمِّن، فهو بلا شك ما يصب في غير مصلحة الفكرة على الإطلاق.

الفصل الأول

المرتكزات النظرية والأدوات الفكرية



أولاً: الاقتصاد السياسي كعِلم اجتماعي

١ ـ ما هو الاقتصاد السياسي؟

أ ـ العِلم الفريد واللافت للنظر

في عبارات شديدة الوضوح والتعبير تناولت أزمة الماهية التي يُعانيها الاقتصاد السياسي «عند البعض» كعِلم اجتماعي، كَتبت روزا لوكسمبورغ: **«الاقتصاد السياسي عِلم فريد مُلفت للنظر، تبدأ الخلافات والصعوبات معه منذ الخطوة الأولى، أي منذ أن يُطرح هذا السؤال البديهي: ما هو، بالضبط، غرض هذا العِلم؟ إن العامل البسيط، الذي ليست لديه سوى فكرة مبهمة عن العِلم الذي يلقّنه الاقتصاد السياسي، يعزى عدم يقينه إلى النقص الحاصل في ثقافته الخاصة. غير أنه يُشاطر، بمعنى من المعاني، سوء حظه كثيراً من العلماء والمثقفين الذين يكتبون مجلدات ضخمة، ويلقون في الجامعات عشرات المحاضرات أمام الشبان، حول الاقتصاد السياسي. إذ من واقع الأمر أن معظم أخصائيي الاقتصاد السياسي، ومهما بدا هذا أمراً غير قابل للتصديق، ليست لديهم سوى فكرة مشوشة للغاية عن الغرض الحقيقي للاقتصاد السياسي»**[١].

وأنا أظن أن روزا تدعونا هنا إلى التعرّف إلى مفهوم العِلم، ليتسنّى لنا أن نكوّن، من ثم، الوعي بعِلم الاقتصاد السياسي، وهو العِلم الذي نستعين بأدواته الفكرية ونحن في طريقنا الباحث عن إشكالياتنا النظرية التي ننشغل بها عبر صفحات البحث.

---

(١) انظر: روزا لوكسمبورغ، **ما هو الاقتصاد السياسي؟** ترجمة إبراهيم العريس، سلسلة دليل المناضل؛ ١ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧).

ب ـ ما هو العِلم؟

عِلم الاقتصاد السياسي. هكذا يتردد؛ إذاً نحن ظاهرياً، على أقل تقدير، أمام جسم نظري يُدعى عِلم، فهل هو عِلم حقاً؟ ولعل من باب أولى أن يكون السؤال عن ما هو العِلم؟ انطلاقاً من رفض التعريفات، والاعتماد على التحديدات، يُمكننا القول إن العِلم هو طريقة تفكير لتفسير ظاهرة معيّنة تُميز نفسها بمنهج وموضوع خاص، ومن ثم الكشف عن القوانين الموضوعية الحاكمة للظاهرة. ولا يُمكن على الإطلاق الحديث عن وجود عِلم من دون وجود الظاهرة؛ فالظاهرة هي السبب الرئيسي، وربما الوحيد، الذي يُؤدي إلى ظهور الطريقة التي من خلالها يسعى الذهن من أجل تفسيرها، أي الظاهرة، والكشف عن قوانينها الموضوعية؛ فيُمكن القول إن عِلم الفلك، على سبيل المثال، من أسبق العلوم ظهوراً؛ إذ نشأ كي يفسر ويقيّم القوانين والشروط الموضوعية للعديد من الظواهر(المتكررة) التي أرّقت الذهن البشري منذ بداياته الأولى، من رعد وكسوف وخسوف وأمطار، إلى آخر تلك المظاهر الطبيعية (المتكررة) التي استلزمت تبلور طريقة تفكير معيّنة شكلاً وموضوعاً تنهض بتفسير الظاهرة وتُحدد لها الشروط والقوانين الموضوعية. أُحدد هنا العِلم ولا أعرفه، أحدده بتحديد انعكاسه المباشر، وهو التفكير العِلمي. وذلك تجاوزاً لكون العِلم (ونقصد هنا العلم الاجتماعي) هو: مجموعة القوانين والشروط الموضوعية المستنبطة التي تفسر ظاهرة (اجتماعية) معيّنة. فمادام تحديد العِلم من خلال ما يكشف عنه أكثر إيجابية، فمن الأوفق الركون إلى تحديده في حالته الديناميكية، ومن ثم القول إن العِلم هو طريقة التفكير، تعبيراً عن العِلم والتفكير العِلمي معاً، لعدم إمكانية فصل الموضوع عن المنهج إلا كحيلة منهجية لاعتبارات التبسيط، ودرس كل منهما على استقلال. **لكن، منعاً للارتباك، سنعمد إلى تفصيل التحديد بشكله التقليدي، على النحو التالي، تاركين، مؤقتاً، ما نفضّله من تحديدات.**

(١) **العِلم** (طبعاً نقصد هنا العِلم الاجتماعي) هو مجموعة القوانين الحاكمة لظاهرة اجتماعية ما، والوصول إليها بالبحث في شروطها الموضوعية وبالبحث عن هذه الشروط.

(٢) **التفكير العلمي** هو الطريقة التي يتّبعها الذهن من أجل البحث في تلك القوانين الحاكمة للظاهرة والكشف عنها، بحثاً في الشروط الموضوعية التي تَحكُم الظاهرة، وبحثاً عن هذه الشروط.

(٣) لا يوجد، ولن يوجد، عِلم من دون «**ظاهرة واضحة وجوهرية متكررة**»؛ فالذي يُنشئ العِلم هو الظاهرة المتكررة وليس العكس، والذي يُنشئ عِلم الاقتصاد السياسي للنقود هو هيمنة النقود في التعامل اليومي بين البشر، والذي يُنشئ الاقتصاد السياسي للمصارف والمؤسسات المالية هو ظهور المصارف والمؤسسات المالية، وليس العكس، كما أن الخسوف والكسوف والرعد والبرق (كظواهر طبيعية متكررة تحتاج إلى تفسير) هي التي أنشأت عِلم الفلك وعلوماً أخرى، وليس عِلم الفلك أو عِلم الجغرافيا مثلاً، هما اللذين قاما بإنشاء الرعد أو البرق، أو السهول والأودية وممرات السيول. وهكذا، حينما يتحوّل الإنتاج من الإنتاج بغية الإشباع المباشر، ويُصبح بقصد التداول، بقصد البيع، بقصد الربح، كظاهرة منتظمة ومتكررة الحدوث، فإنه يتعيّن عندئذ أن تظهر مجموعة من القوانين الموضوعية التي تَحكُم ظاهرة الإنتاج السلعي تلك، ومن ثم اقتصاد المبادلة النقدية المعممة.

ج ـ هل الاقتصاد السياسي عِلم؟

قام د. محمد دويدار في كتابه القيّم والأصيل **مبادىء الاقتصاد السياسي**[٢] بالتصدي لهذا السؤال، وطرَح السؤال التالي: هل الاقتصاد السياسي عِلم؟ وانطلق بخطواته المنهجية الواثقة المعهودة نحو الإجابة. وبعد أن حدّد معنى العِلم إبيستيمولوجياً (أي معرفياً) وصولاً إلى تحديد موضوع الاقتصاد السياسي المنشَغِل، من وجهة نظره، **بدراسة العملية الإنتاجية بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى،** ذهب إلى أن الاقتصاد السياسي يكون عِلماً إذا ما تجمعت له العناصر المكوّنة للعِلم من جهة كلٍّ من «الموضوع» و«المنهج» و«الحد الأدنى من المعرفة اليقينية»، وينبغي أن تكون تلك العناصر حين توافرها موضع اختبار للتيقن من صحتها على أرض الواقع. فما هو نصيب الاقتصاد السياسي من تلك العناصر؟

(١) **الموضوع**: يرى د. دويدار، بعد أن قرر صراحة بأن الموضوع هو **عِلم طرق الإنتاج**[٣] على الرغم من تقريره أن الاقتصاد السياسي لم ينشأ إلا في مرحلة ميلاد الرأسمالية، أن للاقتصاد السياسي موضوعاً محدَّداً يتعلق **بالعلاقات**

---

(٢) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي** (الإسكندرية: دار الجامعة العربية، ١٩٩٩).

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بوساطة الأشياء المادية والخدمات، وهو ما يُميزها، من وجهة نظره كذلك، من غيرها من العلاقات الاجتماعية، كالعلاقات داخل الأُسرة والعلاقات السياسية، وغيرها. كما أن الظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع الاقتصاد السياسي، تحكمها قوانين موضوعية تُمثّل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر. يزيد على ذلك أن هذه القوانين مُستقلة عن إرادة الإنسان، بمعنى آخر، هذه القوانين تَحكم الظواهر الاقتصادية من دون اعتداد بإرادة الأفراد ولا بوعيهم أو عدم وعيهم بهذه القوانين، وذلك لسببين:

أولهما أن الظروف الاجتماعية التي تُباشِر فيها جماعة معيّنة نشاطها الاقتصادي هي ظروف محددة تاريخياً؛ فما يتلقّاه كلّ جيل من الأجيال السابقة من تراث، بالمعنى العام، وتراث من العلاقات الاقتصادية وقوى الإنتاج والمعرفة العِلمية والفنية المتراكمة عبر الأجيال بالمعنى الخاص، يمثّل بالنسبة إلى هذا الجيل نقطة البدء في عملية الإنتاج. يُضاف إلى ذلك أن عملية الإنتاج هي في الوقت ذاته عملية للإنتاج ولتجدّد الإنتاج، بمعنى أن الإنتاج خلال فترة معيّنة، ولتكن السنة الحالية، يُحقق في الوقت نفسه شروط الإنتاج في الفترة التالية، ولتكن السنة التالية، وهو ما يعني أن الإنتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقّق شروطه في الفترة السابقة.

وثانيهما أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة تفاعل الجديد من النشاطات الفردية المتشابكة، الأمر الذي يعطي هذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كُل عمل من الأعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها في ما لو أُخذ هذا العمل على حدة؛ فعلى الرغم من أن كلّ من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكُلية، فإن هذه الأخيرة تَبرز كنتاج لتفاعل مختلف نشاطات الأفراد والمجموعات الاجتماعية، وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالاً معيّناً عن إرادة الأفراد الذين يُمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع.

إلى هنا لست أختلف إطلاقاً مع د. دويدار، ويتبدّى وجه الاختلاف في فهمي «موضوع» علم الاقتصاد السياسي نفسه، وتلك هي الإشكالية الرئيسية، في نقطة جوهرية مؤداها أني لا أتمكن من فهم الاقتصاد السياسي إلا كعِلم لنمط الإنتاج الرأسمالي فقط، وأحدّد عِلم الاقتصاد السياسي كما ذكرت، باعتباره «**العِلم المنشغل بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات الكامنة فيها، وتَتَطور على أساسِها الظاهرةُ الاجتماعية مَحل**

البحث». إن موضوع الاقتصاد السياسي لديّ هو عِلم نمط الإنتاج الرأسمالي، وإنما ابتداء من ظاهرة القيمة، في تطورها الجدلي، والقانون الحاكم لها على الصعيد الموضوعي وعلى الصعيد الكمي. وإننى أعتنق هذا التحديد لموضوع الاقتصاد السياسي، كعِلم اجتماعي مُنشغل، في المقام الأول، بالقيمة وتطورها الديالكتيكي، ومن ثم أعيد النظر في»الموضوع» بالتأسيس على الحجج الآتية:

(أ) إن الظواهر الاجتماعية التي تبلورت، وتكررت، حتى صارت من القواعد العامة، ونشأ الاقتصاد السياسي كي يفسرها ويكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها، هي ظواهر تعتمد في الأساس على «القيمة»، كمياً وموضوعياً؛ فلولا «الإنتاج الرأسمالي وتجدّده بوجه عام»، أي الإنتاج من خلال نمط الإنتاج الرأسمالي، وتجدّد هذا الإنتاج، ما كان للاقتصاد السياسي الوجود المستقل عن باقي العلوم الاجتماعية.

(ب) إن الظواهر التي طرحت نفسها لم تكن، كما أسلفنا، لتتعرف إليها المجتمعات السابقة على الرأسمالية؛ إذ لم يكن هناك «رأسمال، كعلاقة اجتماعية»، ولم يكن هناك «تضخم»، ولم يكن هناك ما يسمّى «التراكم»، ولم يكن الانتاج يتم بغرض البيع في السوق، ولم يكن العمل سلعة، ولم يكن «الربح» ليتكوّن في حقل الإنتاج، بل لم يكن هناك أيضاً ما يسمّى «الربح» إلا في حدود ضيقة تخص العمل التجاري، الذي يقوم أساساً على الشراء من أجل البيع، والعكس. ولكن الشراء أو البيع إنما يكونان لسلع نهائية الصنع؛ فما كان يمثّل القاعدة هو شراء السلع.

(ج) ولأن تلك الظواهر لم تكن كلّها إلا مع ظهور الرأسمالية كنمط إنتاج سائد، كان لا بد من ظهور عِلم يُفسر ويَرُد تلك الظواهر إلى الكلّ الذي تنتمي إليه، ومن ثم ظهر الاقتصاد السياسي، كعِلم، كي يفسر، في المقام الأول «**الظواهر الرأسمالية، بمعنى آخر، كي يفسِر الظواهر الاجتماعية التي تتعلق بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتطورهما الجدلي في سياق الرأسمالية كنمط للإنتاج**»، وعلى وجه التحديد، كي يعطي تفسيراً لذلك التعديل الطفيف، والعميق جداً في الوقت نفسه، الذي طرأ على نص الصيغة ن ـ س ـ Δ ن إلى حيث نص الصيغة ن ـ وأ+ق ع ـ س ـ Δ ن، وكي يُفسر كذلك جميع الظواهر المتماسّة مع نص الصيغة الأخيرة، من أرباح وأثمان وفوائد وأجور وريع.

وهكذا، فإني أفهم الاقتصاد السياسي كعِلم مُنشغل بالإنتاج وتجدّد الإنتاج

والوحدة الإنتاجية (من الفرد حتى الدولة، مروراً بالمؤسسات الدولية النشاط). ولا يقتصر مفهوم العامل على حقل الصناعة، كما فهمت أوروبا وأفهمت العالم، وإنما ينسحب، أياً يكن المسمّى، على العاملين في قطاع الزراعة والعاملين في قطاع الخدمات. ولطالما نشطت الصيغة ن ـ وأ+ ق ع ـ س ـ Δ ن؛ فمع الرأسمالية، كما ذكرنا، تحوّل الطبيب والمعلم والشاعر وإمام الجامع والكاهن، إلى شغيلة في عداد المأجورين.

(د) وفقاً لصيغة ن ـ وأ+ق ع ـ س ـ Δ ن، تتحول **ن** (النقود) إلى أمرين: **أحدهما** و أ (وسائل إنتاج) تتمثّل في م ع (مواد العمل) وأ ع (أدوات العمل)، **والآخر** ق ع (قوة العمل)، وبالتالي تتحول النقود إلى قوة عمل بدفع الأجرة. وحينما يجتمع للرأسمالي، ومن ثم لعماله الأجراء، الوسائل اللازمة للإنتاج، ينقطع التداول، ويبدأ الإنتاج ـ الإنتاج من أجل السوق. وبإنتهاء العملية الإنتاجية، تُطرح السلعة في السوق، وحينئذ تعود «**ن**» إلى الرأسمالي، ولكنها مُحمَلَة بـ ظ (الربح، كما يُسمّى، وسندرس مصدره في ما بعد)، فيُصبح لدى الرأسمالي ليس **ن** فقط، وإنما **ن** + ظ أيضاً. ووفقاً للصيغة العامة تلك ولقانون الحركة الحاكم لأداء الرأسمالية، سوف يقوم، تاريخياً، أحد الأشخاص (الرأسمالي) بجمع شتات الحِرَفيين ويضعهم في مكان واحد (المصنع)، ويوفّر لهم مواد العمل وأدواته، ويدفع لهم الأجرة، وليس عليهم سوى الإنتاج، وإنما لأجل السوق. ولقد قلنا سلفاً إن تلك الصيغة إنما تعمل كقانون حركة عام في جميع مؤسسات روتشيلد كما تعمل في أحقر «ورشة لصنع أربطة الأحذية» في أحط أحياء القاهرة أو كاراكاس من دون فارق يُذكر.

(هـ) لا يمكن فهم الصيغة تلك، التي تُعد القانون العام للرأسمالية، إلا ابتداء من فهم القيمة، والكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم عملها، كما تحكم تطورها عبر الزمن. فقانون القيمة بمفرده هو القادر على الإجابة عن سؤال كيف تعمل الرأسمالية؟ وكيف تجدد إنتاج نفسها؟

(و) ماذا ننتِج؟ ولماذا ننتِج سلعة ما ولا ننتِج أخرى؟ وكيف ننتِج؟ وكيف نوزع الناتج؟ تلك من أهم الأسئلة التي ظهر عِلم الاقتصاد السياسي كي يجيب عنها جميعاً، وهو ما ليس ممكناً إلا ابتداء من الوعي بقانون القيمة الذي على أساسه تقوم العملية الإنتاجية بأسرها، وإنما ابتداء من الصيغة العامة التي تمثّل قانون الحركة الحاكم لأداء الرأسمالية (ن ـ وأ+ ق ع ـ س ـ Δ ن).

(ز) الاقتصاد السياسي إذاً هو عِلم نمط الإنتاج الرأسمالي؛ فهو ينشغل أساساً بملف الإنتاج (حيث تولد القيمة الزائدة) الذي يخضع للقانون العام الحاكم لأداء النظام الرأسمالي، وما القيمة، والقيمة الزائدة، كمياً وموضوعياً، سوى مرتكز النظام، على صعيد كلّ من الإنتاج وتجديد الإنتاج.

(ح) إن الصيغة ن ـ وأ+ ق ع ـ س ـ Δ ن، التي تمثّل عصب نمط الإنتاج الرأسمالي، وتُمثل في الوقت نفسه ركيزة رئيسية في موضوع عِلم الاقتصاد السياسي، هي وحدها تستطيع تقديم أدوات فكرية نتمكن من التسلح بها حين توجُّهنا صوب الظاهرة المراد تفسيرها. فالصيغة العامة الحاكمة لحركة الرأسمالية كنمط إنتاج، تمدّنا بعدة أدوات فكرية تقع مباشرة في حقل الظواهر التي نشأ عِلم الاقتصاد السياسي كي يفسرها، ؛ فهي تمدنا، على سبيل المثال، بـ «القيمة، والقيمة الزائدة، والثمن، والرأسمال، الثابت منه والمتغير، والأساسي منه والدائر، وثمن الإنتاج، وثمن التكلفة، والربح، والأجر كثمن لقوة العمل، . . .» وبذلك أفهم موضوع عِلم الاقتصاد السياسي وأدواته.

(٢) **المنهج**: يستخدم الباحث في عِلم الاقتصاد السياسي المنهج العام للبحث العِلمي، من جهة وصف الظاهرة وتقسيمها، وفرض الفروض، واستعمال الاستقصاء، وأخيراً التيقّن من عدم ارتباك النظرية وتناقضها الداخلي في ما بين عناصرها، وذلك بمواجهتها بالواقع؛ إذ إن الخط المنهجي المقترَح لا يُمكن أن يمثّل سوى فرضية منهجية تعيّن اختبارها والتأكد من صحتها على أرض الواقع. وإذ يجد الناظر في عِلم الاقتصاد السياسي نفسه عاجزاً عن استخدام التجربة، كما في العلوم الطبيعية، فإنه يستعيض بالتجريد[٤] الذي يعني العلو بالظاهرة عن كلّ ما هو ثانوي.

(٣) **الحد الأدنى من المعرفة اليقينية**: يعطينا الاقتصاد السياسي، بحالته الراهنة، كما يقول د. دويدار، حداً أدنى من المعرفة اليقينية التي تصلح أساساً لتفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة. والأمر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية التي هي تحت تصرفنا، والخاصة بالأشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية التي قد ثبت التحقّق من صحتها

---

(٤) سوف نعالج «التجريد» بشيء من التوسّع في ما يلي من خطواتنا الفكرية، إذ سيكون مَحلّ اهتمام في المبحث الثاني.

على الصعيد العِلمي، وهو الأمر الذي يستتبع استبعاد النظريات التي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية، والتي يُرد عدم صحتها إلى سوء تصور أصحابها لموضوع العِلم ومنهجه في ارتباطهما العضوي.

وعليه، نحن أمام عِلم يرقى إلى خمسة قرون خلت، لا إلى الأزل، وينشغل بالقوانين والشروط الموضوعية لظواهر الرأسمالية غير الشفافة (الأثمان، الأسواق، القيم، الأرباح، الفوائد، الريوع . . . إلخ). ولكي يتسنى استدعاء هذا العِلم كي يتولّى تفسير الظاهرة، يتعيّن من البداية معرفة الأساس الذي يُبنى عليه. هذا الأساس هو، كما ذكرنا وسنتابع البرهنة في ما يأتي، الانشغال **بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة**، والتناقضات الكامنة فيها، التي تتطور على أساس منها، أي التناقضات، الظاهرةُ محل البحث؛ فمن دون الانطلاق من القيمة لا يمكن الوصول إلى شيء سوى أن كلّ شيء متوقف على كلّ شيء! ومن دون الوعي بالقيمة، كمياً وموضوعياً، لا يمكن الوصول إلى مفهوم السوق، كما لا يمكن التعامل مع الأثمان، ولا يُمكن كذلك فهم علاقات التبادل، واقتصاديات المبادلة النقدية المعممة، بل لا يمكن استيعاب باقي المظاهر التي ستطرح نفسها في لحظة تاريخية معيّنة وفي ظروف معيّنة، كالتضخم والكساد والركود والفائض والعجز، إلى آخر المظاهر الاقتصادية التي تبلورت مع نمط الإنتاج الرأسمالي، وأدت بشكل رئيسي إلى تبلور الاقتصاد السياسي، كعِلم اجتماعي.

إذاً، ما هو الاقتصاد السياسي؟

الاقتصاد السياسي عِلم؛ وبالتحديد «**عِلم**» ظواهر «**نمط الإنتاج الرأسمالي**»، ابتداء من كونه، تحديداً، «العِلم المنشغل بدراسة النظرية الكمية والنظرية الموضوعية في القيمة، والتناقضات الكامنة فيها، التي تتطور على أساسِها الظاهرةُ الاجتماعية محل البحث». ولكن ما هو موضوع القيمة[٥] هذه؟ هذا ما سوف نناقشه

(٥) يتعيّن هنا أن يكون واضحاً في الذهن وجوب التفرقة بين المعنى **اللغوي** والمعنى **الاصطلاحي** للكلمة. وبطبيعة الحال، فإن ما ننشغل به في أطروحتنا هو المعنى الاصطلاحي للكلمة. الثمن، والقيمة، كجوهر اجتماعي، بنوعيها: قيمة الاستعمال، التي تعني صلاحية السلعة لإشباع حاجة معيّنة، وقيمة المبادلة التي تعني صلاحية السلعة للمبادلة بسلعة أخرى، الأمر الذي يُوجب الوعي بالفارق بين القيمة في ذاتها والمظهر النقدي الذي تتّخذه حين التداول، المعبَّر عنه باصطلاح الثمن. . . أما القيمة في اللغة، فإنما وَرَدَت على نحو «أن يدفع الرجل إلى الرجل الثوب فيقوّمه بثلاثين درهماً، ثمن يقول: بِعْهُ، فما زاد فهو لكَ، فإن باعهُ بأكثر من ثلاثين بالنقد فهو جائز. القيمة واحدة. والقيم وأصله الواو لأنه يِقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم». انظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ٥ ج (القاهرة: المطبعة الأميرية، =

في ما يلي، داعين القارئ إلى إجراء تصور ذهني تطبيقي مستمر يتعامل من خلاله مع القيمة والثمن والرأسمال الأساسي منه والدائر، والثابت منه والمتغير، كما سنرى، وإنما ابتداء من كون تلك الألفاظ والمصطلحات متمتعة بالحياة على أرض الواقع في كلّ من فنزويلا والسودان، فحينما نتكلم على الرأسمال مثلاً، أو على عناصر الإنتاج، يتعيّن أن نستحضر ذهنية تطبيقية ترى العملية الإنتاجية على أرض الواقع، فهي ترى عمال النفط (البترولبتاريا) والمصاطب والكلابات والأنابيب، ورؤوس الحفر، . . . . . إلخ. كعناصرلإنتاج النفط في فنزويلا والسودان. وهكذا نحاول أن نفهم ما هو نظري على أساس من الواقع، لاختبار صحته.

٢ ـ القيمة والثمن

أ ـ مساهمات

في ضوء تقدّم التبادل واحتلاله مرتبة متميزة، لزم البحث عن الأساس الذي بمقتضاه قام جدُنا الأول بالتخلي عمّا أنتج في سبيل الحصول على إنتاج

= ١٩٣٩)، ج ٥، ص ٤٠٢. ووافق المعنى نفسه ما ورد في: عبد الله البستاني، **فاكهة البستان** (بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٣٠)، ص ١٣١٢. وفي اللغتين الفرنسية والإنكليزية لا يختلف المعنى كثيراً، بل يكاد يطابقه، حيث القيمة، في هاتين اللغتين، تعني الثمن، الثروة، وإن يكن المعنى أكثر وضوحاً في قاموس أكسفورد، حيث الإشارة إلى عنصري المنفعة والمبادلة، وتوضيح المعنى من خلال قدرة السلع على شراء بعضها البعض. انـظـر: E. Clifton and J. Mc Laughlin, *Nouveau Dictionnaire anglais-français et français-anglais* (Paris: Garnier Frères, 1904), p. 626; Jean-Paul Colin, dictionnaire des difficultés du française, Les Usuels (Paris: Le Robert, 1977), p. 775, et H. Fowler and F. Fowler, *The Concise Oxford English Dictionary* (Oxford: Oxford University Press, 1939), p. 1361.

وللمزيد من الشرح والتحليل المتعمّق: انظر: إريك رول، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)؛ Eric Roll, *History of Economic Thought* (London: Faber and Faber, 1973), pp. 142-145; Georges Blanchard, *Cours d'économique politique* (Paris: Pedon et J. Allier, 1929), p. 30; Robert Lekachman, *Histoire des doctrines economique* (Paris: Payot, 1960), p. 153, et Charles Gide et Charles Rist, *Histoire des Doctrines Economiques* (Paris: Libraires du recueil, 1949), p. 55.

بالإضافة إلى المعطى في المعاجم اللغوية، يتم عادةً تناول القيمة على أساس (لا ننشغل به) هو كونها تمثّل بعض الصفات الإنسانية المحمودة في إطار ما يسمّى القيم الاجتماعية. وهي تشير إلى بُعد أخلاقي فلسفي يتوافق **ربما من زاوية ما مع القيمة حين النظر إليها من جهة فكرة الثمن العادل**. للمزيد من التفاصيل عن هذا التناول الفلسفي والتفسيرات الاجتماعية والإنسانية، واعتبارها من قبيل المُثُل العليا، انظر: توفيق الطويل، **أسس الفلسفة**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، وزكريا إبراهيم، **مبادئ الفلسفة والأخلاق** (القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٢).

وفي دراسة القيمة وفق مصطلح «الإكسيولوجيا» الذي يحوي قيمة الحق والأخلاق والجمال، انظر: علي عبد المعطي، **المدخل للفلسفة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤)، ص ٣٦١ وما بعدها.

شخص آخر. في مجرى ذلك البحث، قدّم تاريخ الفكر الاقتصادي حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر مساهمات جديرة بالاهتمام والتحليل، كمساهمات أرسطو والأكويني[٦] ووليم بيتي[٧] وكانتيون[٨]، وكانت تلك المساهمات صحيحة لكن غير كافية (بينما كانت مساهمة ابن خلدون قد بلغت ضفاف فائض القيمة)، الأمر الذي تعيّن معه الانتظار حتى مجيء العمل الخلّاق لآدم سميث، وديفيد ريكاردو، تمهيداً لماركس العجوز الذي استوعب سيسموندي[٩] وبردون

(٦) الأكويني هو القديس توما الأكويني (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤)، قسيس كاثوليكي وفيلسوف إيطالي. نسبته إلى محل إقامته في أكوين. كان من الشخصيات المؤثرة في مذهب اللاهوت الطبيعي، وفي الفلسفة الغربية، وكان من رواد مدرسة الثمن العادل. وكثير من أفكار الفلسفة الغربية الحديثة إما ثورة ضد أفكاره وإما اتفاق معها، خصوصاً في مسائل الأخلاق والقانون الطبيعي ونظرية السياسة. يعتبره العديد من المسيحيين فيلسوف الكنيسة الأعظم، لذلك يسمّى باسمه العديد من المؤسسات التعليمية.

ملحوظة: من أصول البحث العِلمي في تاريخ الفكر الاجتماعي بوجه عام، وتاريخ الفكر الاقتصادي بوجه خاص، أن يتمّ أولاً التعرّف إلى الواقع الاجتماعي والظرف التاريخي الذي يعيش فيه المفكر، ثم الانتقال إلى أفكاره. لكن، لأننا لم نذكر هؤلاء الأعلام إلا ابتداء من بحثنا عن القيمة، من دون أن نهدف إلى الحديث في تاريخ الفكر الاقتصادي أو تاريخ عِلم الاقتصاد السياسي، فضلاً عن أن المقام لا يسمح لنا بذلك، فسنكتفي بذكر موجز بشأن كل عَلم من الأعلام الذين سيأتي ذكرهم متناً وهامشاً.

(٧) وليم بيتي (١٦٢٣ ـ ١٦٨٧): اقتصادي إنكليزي وأحد مؤسّسي عِلم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. هو أوّل من أشار إلى الرّيع الفرقي، ويمكن القول إنه كان باحثاً اقتصادياً أصيلاً؛ إذ بيّن في دراساته خضوع ثمن السلعة الحقيقي للعمل المبذول في إنتاجها، وله عبارة شهيرة تقول: «العمل هو الأب والأساس الفاعل للثروة، بينما الأرض هي الأم». يمكن الرجوع إلى العمل الأصيل والخلّاق للدكتور محمد دويدار، الذي يقوم من خلاله بتقديم وليم بيتي كأحد الروّاد الإنكليز للمدرسة التقليدية. انظر: دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ص ١٤٢ ـ ١٤٧.

(٨) ريتشارد كانتيون (١٦٨٠ ـ ١٧٣٤): مُنظّر اقتصادي إيرلندي، وأوّل مَن استخدم مصطلح Entrepreneur (أي المنظّم)، الذي انتقل إلى اللغة الإنكليزية بالنطق الفرنسي نفسه. ومن المعتَقد أن أوّل مَن نحَت المصطلح هو الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي عام ١٨٠٠. يفرّق كانتيون بين البيع المؤكّد للسلعة والبيع المحتمل، من خلال التفرقة بين نمط الإنتاج الإقطاعي، حيث الإنتاج معروف سلفاً إلى أين سيذهب، ومن هنا كان مؤكّداً، ونمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يتم معه الإنتاج من أجل السوق، ولذا يكون بيعه محتملاً. ويمكن القول إن ما يميّز مساهمة كانتيون هو تصوّراته على صعيد النقود؛ حيث إنه ناقش وضع الدخل في النظرية النقدية، فقام بتحليل العلاقة السببية التي تربط التغيرات في رصيد النقود بسلسلة التغيرات في الإنفاق الكلّي والدخل والتوظف والأسعار. وبدأ تحليله ببيان التدفق الدائري للدّخل في مجتمع يعتمد على النشاط الزراعي، فالمزارعون يدفعون إيجارات الأرض للملّاك، وهؤلاء يقومون بدورهم بالاتفاق على العمل وعلى حيوانات المزرعة والسلع المصنوعة؛ وما يتبقّى للملّاك يمثّل رصيداً متبقياً أو دخلاً صافياً لهم. تلك الأفكار سيتلقّفها كينيه، ويتولّى شرحها بمزيد من العمق في كتابه **الجدول الاقتصادي**.

(٩) جون شارل سيسموندي (١٧٧٣ ـ ١٨٤٢): كاتب ومؤرخ اقتصادي ولد في جنيف بسويسرا. عُرف بكتاباته في التاريخين الفرنسي والإيطالي، وبهجومه على أفكار المذهب الحرّ الطبيعي في كثير من الآراء التي كان يروّج لها أنصاره. وقد دعا إلى الاهتمام بتحسين حالة العمال وتأمين السلامة الصناعية وضمان حالات البطالة والمرض والعجز، فمهّدت آراؤه للكثير من الأفكار الإصلاحية على الصعيد الاجتماعي. وكان=

وفرنسوا كينيه[١٠]، ليعلن، وبكل قوة، تقدّم العمل كي يحتل المرتبة الأولى؛ إذ على أساسه يتحدد المعادِل.

= لكتبه، وخصوصاً كتاب **المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي**، الأثر الفعال لتمهيد الطريق للنظرية التاريخية الألمانية، ومن أهم مؤلفاته: **المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي وتاريخ إيطاليا في العصور الوسطى**، وهو من أعظم أعماله التاريخية، ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٠٧، وأتمّ الجزء السادس والأخير عام ١٨١٨.

(١٠) **فرنسوا كينيه**: طبيب جعل من الاقتصاد السياسي عِلماً. تمكّن من الحصول على إجازة الطب في سنّ الخامسة والعشرين، ولنبوغه صار طبيب القصر لمدام بمبادور، ثم للويس الخامس عشر. وبفضل هذا النبوغ والتفوّق الفكري استطاع أن يجتذب البارزين من رجال القصر إلى داره؛ حيث عُقدت الندوات التي اتخذ منها وسيلة لنشر أفكاره في الشؤون الاقتصادية، ومن الذين اشتركوا في ندواته: ميرابو، وروبرت تيرجو، الذي أصبح لفترة وجيزة وزير مالية لويس السادس عشر، وكذلك كان من الذين اشتركوا في ندواته: بير دي نامور، صاحب التسمية بالطبيعيين. وفي كتابه الشهير **الجدول الاقتصادي** الذي نشره في عام ١٧٥٨، وضع التصوّر العام لفكر الفيزيوقراط (الطبيعيين)، ووضع، بوجه خاص، أول التصورات المنهجية في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن نظرية تجدّد الإنتاج، التي قام بتأصيلها من بَعد في مؤلفه **القانون الطبيعي** الذي نشره عام ١٧٦٥، وكان واضحاً مدى تأثره بكتاب مونتسكيو في **روح القوانين** وريتشارد كانتيون في بحثه عن «طبيعة التجارة». وعن **الجدول الاقتصادي**، قال ماركس: «إنه يمثّل أوّل إدراك فكري لحقيقة طريقة الإنتاج الرأسمالية». انظر: كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة راشد البراوي، ٢ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧)، ج ٢، ص ٣٤٣.

وإن كان إريك رول يرى أن ماركس لم يطّلع إلا على القليل من فكر الطبيعيين، كما أنه لم يرجع مباشرة إلى مؤلف فرنسوا كينيه، بل استخدم مرجعاً قليل الأهمية هو مؤلف بلانكي الصادر عام ١٨٧٥ المعَنْوَن بـ **تاريخ الاقتصاد السياسي في أوروبا**. انظر: Roll, *History of Economic Thought*, p. 131.

وقال عنه ميرابو: «إن **الجدول الاقتصادي** يشكّل، بعد ابتكار الكتابة، ووحدات النقد، ثالث الابتكارات الرئيسية التي حققها العقل البشري». والأمر الجدير ذكره أن مذهب الطبيعيين أصبح في فرنسا آنذاك بمثابة عقيدة دينية، وتأثرت الجمعية التأسيسية به تأثراً شديداً حين وضعها للدستور الفرنسي عام ١٧٨٩. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر: إرنست لابروس، مارك بولوازو وروولان موسنييه، «القرن الثامن عشر: عهد الأنوار»، في: **تاريخ الحضارات العام**، إشراف موريس كروزيه؛ نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، ٦ ج (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٨)، ج ٥، الفصل ٣. ولاستيعاب **الجدول الاقتصادي** بوجه عام وفكر الفيزيوقراط بوجه خاص، يتعيّن أن يحيط الباحث بثلاث حزم فكرية تتمثّل **أولاً** في الوعي بالتقسيم الطبقي الذي اعتمده كينيه في جدوله، وتتمثّل **ثانياً** في الفروض التي ينهض عليها الجدول، وتتمثّل **ثالثاً** وأخيراً في الوعي بمجموعة من الأدوات المنهجية والضبط الاصطلاحي؛ فهناك، **أولاً**، مصطلح: Avances Annulles، وقد عرّبه د. محمد دويدار إلى مصطلح «التسبيقات السنوية»، وهو الذي يمثّل ذلك الجزء من الرأسمال الذي يُخصَّص للحصول على المواد الأولية التي يجري تحويلها في أثناء عملية الإنتاج. **ثانياً**، Avances Primatives، وقد عرّبه كذلك د. محمد دويدار، إلى مصطلح «التسبيقات الأولية»، وهو الذي يمثّل ذلك الجزء من الرأسمال المتمثّل في أدوات الإنتاج المعمّرة التي تُستَخدم في أكثر من عملية إنتاجية، كالمباني والآلات. **وأخيراً**: مصطلح «التسبيقات العقارية»، الذي يتمثّل في ذلك الجزء من الرأسمال الموجّه لاستصلاح الأرض وتحسينها وشقّ التُرع والمصارف. وبشأن التقسيم الطبقي الذي اعتمده كينيه في جدوله، ينقسم المجتمع لديه إلى: (١) **الطبقة المنتِجة**، حيث يرى أن الزراعة هي النشاط الإنتاجي الوحيد، والعمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد، وبالتالي فإن الطبقة المنتِجة هي تلك الطبقة المنشَغلة أساساً بالإنتاج الزراعي. (٢) **الطبقة العقيم**: وهي التي تعمل في أي مجال أو نشاط آخر غير الزراعة والإنتاج الزراعي. (٣) **طبقة الملاّك**: وهي الطبقة الاجتماعية التي تملك الأرض ولا تساهم في عملية الإنتاج، وتمكّنها تلك المَلَكية من الهيمنة على الريع الذي=

نستعرض في ما يلي مساهمات كلّ من أرسطو، كأول وعي تاريخي بالقيمة، وسميث وريكاردو وماركس، كأهم تصورات قُدِّمَت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، وأصبحت، في اعتقادي، مرتكزات رئيسية في الاقتصاد السياسي كعِلم اجتماعي، نستخدم أدواته الفكرية في بحثنا الراهن، فيَصل إلى قمة نضجه بمراجعة كارل ماركس لما أنجزه عظيما الكلاسيك سميث وريكاردو، ولكي يصبح الاقتصاد السياسي عِلماً مهجوراً، كما سنبيّن، حينما ينتقل الاهتمام من حقل الإنتاج إلى حيث التبادل والاستهلاك والسوق، وقد ساعد على هجره كذلك النظرية الرسمية التي وضعت مباحثه في أحد جوانب التاريخ الضبابية ربما، وربما المنسية، ولكي تُقدِم عليه الفن الذي ينشغل بالنظر في التبادل والسوق، بما لا يتبقى منه سوى الحديث عنه من باب التاريخ الذي يتناول وقائع السالفين وأفكار الأقدمين، على الرغم من أن الواقع (النظام الرأسمالي) لا يمكن تفسيره إلا من خلاله، كعِلم ينشغل بتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي!

ومن الواجب، قبل الانتقال لاستعراض المساهمات المختلفة التي قدمت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، أن نؤكد ثلاثة أمور:

الأمر **الأول** هو أن الهدف الرئيسي من استعراض التصورات المختلفة، بشكلها المبسط تماماً أدناه، ابتداء بأرسطو، ومروراً بسميث وريكاردو، وانتهاء بماركس، هو تركيز الضوء المباشر والساطع على مدى الأهمية التي أولاها المؤسسون لـ«القيمة»، ومدى محوريتها في فكر هؤلاء المفكرين، وبصفة خاصة سميث وريكاردو وماركس، الذين انشغلوا بتحليل ظواهر الإنتاج والتداول

= تدفعه لها الطبقة المنتِجة. وعن الفروض التي يقوم عليها الجسم النظري لـ **الجدول الاقتصادي**، فيمكن إجمالها في: (أ) العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج؛ (ب) لا يأخذ الجدول في اعتباره سوى المبادلات التي تتم بين الوحدات الثلاث فقط؛ (ج) افترض الجدول أن النظام الاقتصادي يعمل في ظلّ المنافسة الحرّة؛ (د) يفترض الجدول أداء الاقتصاد القومي بمعزل عن التجارة الخارجية. وتكمن الفكرة الرئيسية في الجدول في اتجاه التحليل نحو دائرة الإنتاج لا دائرة التداول، وهو الأمر الذي يستكمله ماركس في ما بعد، محلّلاً دائرة الإنتاج وتجدّد الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقام بالبحث وهو لديه الوعي بالفارق بين شروط تجدّد الإنتاج ومقوّمات هذا التجدّد، بين بيع المنتَج وتفاعل مركباته العضوية؛ بين مجال التداول ومجال الإنتاج؛ بين درس العلاقات بين العناصر المكوّنة للسلعة من جهة، ودرس العناصر في ذاتها مجرّدة، من جهة أخرى. انظر: J. R. Hicks, *Value and Capital: An Inquiry into Some Fundamental Principles of Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1976), p. 117.

وللمزيد من التفاصيل بشأن **الجدول الاقتصادي** بوجه خاص وفكر الطبيعيين بوجه عام، انظر: دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ص ١٢٤-١٢٧، وجورج سول، **المذاهب الاقتصادية الكبرى**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥)، ص ٥٤ وما بعدها.

والتوزيع التي تبلورت مع نمط الإنتاج الرأسمالي، ومن ثم تبيين مدى الدور الرئيسي الذي أداه هؤلاء المؤسسون (على تسلسل مساهماتهم خلال مئة عام، من سميث إلى ماركس) في إنضاج الاقتصاد السياسي كعِلم نمط الإنتاج الرأسمالي وإنما ابتداء من انشغالهم الأساسي القيمة.

الأمر **الثاني** هو أننا لسنا منشغلين هنا بطرح مجمل تصورات المفكر الذي نستعرض تصوراته، بل نركّز فقط على تصوّر المفكر لنمط الإنتاج الرأسمالي، بدءاً بتصوره للقيمة، ومن ثم لن ننشغل بتقييم الأفكار وتلك التصوّرات والترجيح في ما بينها، إذ نهدف فقط، كما ذكرنا، إلى إثارة مدى الاهتمام بالقيمة من قِبل المفكرين الرواد الذين انشغلوا بالقيمة، بغية الرجوع إلى الأصول النظرية لعِلم الاقتصاد السياسي.

الأمر **الثالث** هو أن ما نؤكده هنا كذلك دعوتنا القارئ كي يستدعي صور الحفارات ومواقع الحفر والتنقيب وعمال النفط، وشراء وتركيب وفك الآلات وتحميل النفط وتوزيعه، . . . . الأمر الذي يعني دعوتنا القارئ كي يسعى إلى تجسيد المعاني واللغة المصطلحية على أرض الواقع؛ فليس القيمة ولا الرأسمال ولا القيمة الزائدة، . . . . وهماً أو خيالاً، بل حقائق تضرب بجذورها في أرض الواقع، ولذا كانت دعوتنا لاستيعاب العملية الإنتاجية ابتداء بأدوات العمل (رؤوس الحفر، والكلابات، والدوارات، والروافع، والأنابيب، . . .)، ومروراً بمواد العمل (النفط، والبنزين، والكيروسين، والمازوت، . . .) وانتهاء بقوة العمل (عمال النفط الفنيون واليدويون في فنزويلا، وعمال النفط في السودان، وعمال النفط في الخليج العربي، . . .). ولذلك، حين نعالج تركيب الرأسمال لدى مؤسسي العِلم، سيتضح مدى أهمية استدعاء الواقع وأحداثه وعناصره، ومقارنته في الذهن من أجل فهم مجريات العملية الإنتاجية في قطاع مثل قطاع النفط، على سبيل المثال. ولنبدأ الآن بأرسطو، ونقدمه هنا، كما ذكرنا، ابتداء من كونه أول وعي تاريخي بالقيمة.

(١) أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م.)

ولِد أرسطو في ستاجرا[١١]، وهي مستعمَرة يونانية وميناء على الساحل.

---

(١١) «أرسطو»، موسوعة المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D8%B7%D9%88>.

وكان أبوه طبيب بلاط الملك أمينتس الثالث المقدوني، ومن هنا جاء ارتباط أرسطو الشديد ببلاط مقدونيا الذي أثّر إلى حد كبير في حياته ومصيره، الأمر الذي ربما يُبرر أرستقراطية أرسطو، وكتابته ابتداء من تلك الطبقية. كما أخذ عن أبيه حب الطبيعة، وعُرف بميله الشديد إليها، واعتماده على الواقع الطبيعي، في شتى نواحيه، اعتماداً صحيحاً بالمراقبة والاختبار، كي يبني صرح فلسفته الأولى، كما يدعوها، أي فلسفة ما بعد الطبيعة. وأخذ عن والده أيضاً تلك الواقعية الصرفة التي أتاحت له، كما يقول الأب أوغسطينس البولسي في مقدمته لكتاب أرسطو **في السياسة**، أن يُشيد نظرياته الفلسفية البحتة على صخر متين يصونها من تقلّبات الدهور وغارات المناوئين. ولكن أرسطو لم يعش كثيراً في كنف أبيه؛ إذ فقده وهو بعدُ حديث السن، ربما في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، فعُهد، كما يقول الأب أوغسطينس، إلى أحد الأوصياء كي يتولى تربيته وتعليمه[١٢].

دخل أرسطو «أكاديمية» أستاذه أفلاطون للدراسة فيها، وبقي فيها نحو عشرين عاماً، أي حتى وفاة أفلاطون. وفي غضون تلك الفترة، لم ينقطع إلى الدرس فحسب، وإنما يغلب الظن أنه انصرف منذ ذلك الحين إلى وضع تصاميم وخطوط تآليفه الأولى، على الأقل ما يتعلق منها بعِلم المنطق وعِلم الجدل وفنَّي الخطابة والشعر، وعِلمَي الحيوان والنبات؛ إذ كانت مدارس الفلسفة آنذاك أشبه بأندية عِلمية ينصرف فيها رواد المعرفة، تحت إشراف أستاذهم الأكبر، إلى مباحث متنوعة يتعاون التلاميذ في ما بينهم على البحث فيها ومناقشتها والخروج بنتائج عِلمية موسوعية.

(أ) مؤسس عِلم المنطق

وضع أرسطو، بوصفه واضع عِلم المنطق، ثلاثة قوانين:

القانون الأول هو **قانون الهوية** أو (الذاتية)، وينص على أن «الشيء هو نفسه»، وهذا أبسط الأحكام، كأن نقول «الإنسان هو الإنسان» و«المرأة هي المرأة»، ورمز هذا القانون هو «**أ هو أ**». ويرى أرسطو أن هذا القانون هو

(١٢) انظر: أرسطو، **في السياسة**، نقله عن الأصل اليوناني وعلّق عليه الأب أوغسطينس بربارة البولسي، ط ٢ (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية، ١٩٨٠).

وللتعرّف إلى وجهات النظر المختلفة في أرسطو، انظر: فاروق عبد المعطي، **أرسطو: أستاذ فلاسفة اليونان** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ومصطفى النشار، **نظرية المعرفة عند أرسطو** (القاهرة: دار قباء، ٢٠٠١).

أساس التفكير المنطقي لأنه يشير إلى ضرورة التقيّد بذاتية مدلول اللفظ الذي نستخدمه، فلا نخلط بين الشيء وما عداه، ولا نضيف إلى الشيء ما ليس فيه. وعلى ذلك، فهو يؤكد وجود علاقة مساواة بين طرفين متطابقين، الأمر الذي من شأنه ضبط التفكير، ومخالفة هذا القانون يوقعنا في التناقض، ويؤدي إلى فساد الاستدلال. كما يرى أرسطو أن هذا القانون يجب أن يعمل ليس في عملية الاستدلال أو البرهان فقط، بل في حياتنا اليومية أيضاً؛ فلكي نفهم بعضنا بعضاً يجب أن نتحدث بلغة واحدة لا يَحتمل أي لفظ من ألفاظها أكثر من معنى.

القانون الثاني هو قانون عدم التناقض، وينص على أن نقيض الشيء هو نفيه؛ فنقيض الحُكم بأن هذا الشيء «كتاب» هو الشيء نفسه «ليس كتاباً»، والكلام المتناقض هو الذي ينفي بعضه بعضاً، وفي ذلك مخالفة لقانون الهوية، فلو كان الشيء هو نفسه بمقتضى قانون الهوية، فلا يجوز، حينئذ، أن نصف الشيء نفسه بصفة أو بنقيض هذه الصفة في الوقت ذاته، والا نكون قد وقعنا في تناقض واضح. ورمز هذا القانون هو «الشيء لا يمكن أن يكون «أ» ولا «أ» في آن واحد».

القانون الثالث هو قانون الوسط المرفوع أو الثالث الممتنع، وينص على أنه إذا كان «الشيء هو نفسه» طبقاً لقانون الهوية، وإذا كان لا يجوز منطقياً وطبقاً لقانون عدم التناقض أن نصف شيئاً واحداً بأنه هو نفسه وليس نفسه، لاستحالة ذلك منطقياً، حيث لا وسط بين النقيضين، فإنه يترتب على ذلك قانون الوسط المرفوع أو الثالث الممتنع أو المستبعد، ورمز هذا القانون هو «إما أن يكون الشيء «أ» وإما لا «أ»».

(ب) السلطة والقانون والمساواة

بعد أن درس أرسطو مع طلابه عدداً من الدساتير اليونانية، قام بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع مختلفة: ملَكية (أي حُكم أصحاب السلطان)، وأرستقراطية (أي حُكم أصحاب المولد الشريف)، وتمقراطية (أي حُكم النبهاء)، ويكون كلٌ منها صالحاً بحسب زمانه ومكانه وظروفه، فيكون كذلك إذا كانت السلطة الحاكمة تعمل لمصلحة الناس جميعاً لا لمصلحتها الخاصة، ويكون فاسداً إذا كان عكس ذلك، ومن ثم كان لكل نوع من أنواع الحكم الصالح مقابل فاسد.

ولقد حاول أرسطو أن يقيم الانسجام بين الطبيعة والقانون، وعنده أن الطبيعة تخضع لنظام عقلي، ومن ثم يوجد قانون طبيعي مشترك بين الجميع،

لأنه مؤسَس على العقل الموجود لدى كُل واحد من البشر، وتوجد كذلك عدالة طبيعية وهي سيدة الفضائل، وهي التي ينبغي أن تحقِّق عن طريق القانون بعض المساواة.

وتعَدّ فكرة المساواة تلك من الأفكار الرئيسية التي يحتوي عليها فقه أرسطو القانوني، إلا أن فكرة المساواة لديه ليست فكرة مطلقة؛ فلا يُمكن أن تسود المساواة داخل المدينة، لأن هذا مخالف للطبيعة التي تتطلب تقسيم سكان المدينة إلى طبقات عديدة، ويوجد في قمة السلم الهرمي الأغنياء، وهم الذين لديهم الوقت للاشتغال بالمسائل العامة، والقانون الطبيعي على هذا النحو يسلّم بوجود الملْكية الخاصة. وعلى العكس من ذلك، ينبغي استبعاد العمال اليدويين من الاشتغال بالمسائل العامة؛ إذ ليس لديهم الوقت الكافي لذلك. ويَعتبر أرسطو الرق مطابقاً للطبيعة[١٣]؛ فما دامت الآلة لا تعمل بمفردها، وما دام المكّوك لا يتحرك وحده لنسج القماش، لا بد من وجود الأرقاء للقيام بهذا الدور[١٤].

(ج) تصوّر أرسطو

في سبيل البحث في أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، يتخذ أرسطو من العائلة ـ كوحدة إنتاجية ـ حقلاً للتحليل. ويفرّق في هذا السياق بين فن الاقتناء لأنه طبيعي، وفن الكسب لأنه مغاير للطبيعة، ثم يذهب إلى أهمية العمل الإنساني المنتِج في دائرة طرق المعاش، التي حصرها في: الرعي، والزراعة، والتلصص (لم يكن من الأمور الشائنة في بلاد اليونان)، وصيد

---

(١٣) في شرح موجز وجيّد للنظام الاجتماعي والسياسي في أثينا وإسبارطة، انظر: رجب بودوبوس، **نقد العقل الاقتصادي** (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٠)؛ إذ يقول: «لقد تكوّنت دولة أثينا من اجتماع أربع قبائل، أدّى هذا الاجتماع بطبيعة الحال إلى اختفاء التنظيم القديم القائم على القبلية، تدريجياً، وبقدر ما يتحقق انصهار أفراد القبيلة في مواطن الدولة، أي التحوّل من أفراد ينتمون إلى قبائل، إلى مواطنين ينتمون إلى دولة، وينسحب الولاء القبلي أمام الولاء للمدينة/ الدولة. في الوقت نفسه الذي يحدث فيه هذا التحوّل، أخذ يتطور استعمال النقود، وتنتقل الملْكية من قبلية للأراضي والعبيد والحقول المستغلّة جماعياً، إلى ملْكية فرع من القبيلة، ثم من هذه إلى ملْكية فردية، وذلك عندما تمكّن رؤساء العائلات من الاستحواذ على جزء من الأراضي، وأصبح بإمكانهم بيعها وتأجيرها. وهكذا نشأت الملْكية الفردية للأرض. . . أغلبية السكان كانوا من صغار المزارعين، يستغلون أراضيهم بمساعدة عبد أو اثنين، أحوالهم الاقتصادية أحياناً سيئة جداً، مما يعني أن بين الأحرار أنفسهم من المواطنين، اللامساواة الاقتصادية كانت صارخة. . . التجارة لم تكن تحظى بالاحترام، كانت ممنوعة على المواطنين، وكذلك ملْكية المعادن النفيسة».

(١٤) انظر: عبد المجيد محمد الحفناوي، **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، [د. ت.])، ص ٢٢٠ وما بعدها.

الأسماك، وقنص الوحوش والطيور. ويَعتبر أرسطو أن الغنى الحقيقي صادر عن أبواب الرزق التي حصرها على نحو ما ذكرنا.

وحين حديثه عن القيمة، نرى لديه الوعي بكلٍّ من قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، من دون أن يصل إلى مقياس التبادل: «. . . **فيبدّلون النوافع بما هو من نوعها، لا أكثر ولا أقل، فيقدمون الخمر مثلاً ويأخذون عوضه الحنطة. وهكذا في كلّ من الأشياء الأخرى المتجانسة**»[١٥]. وهو يصل إلى ما هو أبعد من ذلك بكشفه عن المنفعة كشرط للقيمة، وهي الرؤية التي ستُقلب رأساً على عقب بعد ذلك بمئات السنين؛ إذ يرى أرسطو أن الأشياء القابلة للمقايضة، أي التداول، هي فقط التي يمكن أن تكون محلاً للاستعمال. ويضرب مثالاً على ذلك بالحذاء الذي يستخدمه صاحبه في الاستعمال، أو بمبادلته بسلعة أخرى. ولكنه لم يتقدم أبعد من ذلك لتحليل قيمة المبادلة، فهو يقول: «**لكل قنية استعمالان، وكلاهما ذاتيان، ولكن دون مماثلة في ذاتيتهما، إذ الواحد مختص بالشيء والآخر غير مختص به. فالحذاء مثلاً يُحتذى به ويتجر به، وهذا الوجه من الانتفاع وذاك الوجه هما استعمالان له. والذي يُقايض غذاء أو نقداً مَن كان محتاجاً إليه استعمله كحذاء ولكن ليس استعمالاً خاصاً، إذ لم يُجعل للمقايضة**»[١٦].

ثم ينتقل أرسطو إلى الصعوبات التي أدت إلى ظهور وحدات النقد، تلافياً لعيوب المقايضة، واعتبار تلك الوحدات المتخذة من الحديد والفضة وسيطاً في المبادلة. وحينما هيمنت وحدات النقد في التبادل، منحّية المقايضة جانباً، وكان أرسطو يعتبرها الأصل العام في عملية التبادل، ظهر على المسرح الاجتماعي نشاط التجارة، الذي يدينه أرسطو ويعتبره خارج الكسب الطبيعي، لأنه يقوم على البيع والشراء، بمعنى أدق بيع منتجات فائضة بالنقد، ثم شراء منتجات يُفتَقر إليها، بالنقد كذلك، وهو التبادل الذي يراه أرسطو ذميماً.

تتلخص نظرية أرسطو بشأن النقود في أن حياة أي مجتمع (غير بيتي، أي غير شيوعي بدائي) تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل يأخذ صورة مقايضة في مبدأ الأمر، ويتم بصورة طبيعية، ولكن الصعوبات التي تواجه، كما ذكرنا، عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ عن طريق الاتفاق

---

(١٥) أرسطو، **في السياسة**، ص ٢٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

الضمني، أي العرف، أو عن طريق التشريع، إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل، وهو الأمر الذي قاد إلى ظهور معدن من نوع ما كي يؤدي هذا الدور في التبادل. أي إن أرسطو توصل إلى الوظيفة الأولى من وظائف النقود، حيث قال «... **النقد عنصر التبادل**». وحين يدين أرسطو احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته، فهو في الواقع يصل إلى وظيفة أخرى من وظائف النقود، وهي المتعلقة بمخزن القيمة. وأخيراً حين يتحدث عن التبادل والبيع والشراء، فإنما يفتح باب المناقشة حول مقياس القيمة، وتلك وظيفة ثالثة تقوم وحدات النقود بتأديتها.

وبشأن الفائدة التي تكون على الإقراض، يقول أرسطو: «**يوجد نوعان من فن تكوين الثروة: أحدهما يتعلق بالتجارة، والآخر بالاقتصاد؛ وهذا الأخير ضروري وجدير بالمديح، أما الأول، فيقوم على التبادل، ولذلك يندَّد به عن حق وصواب، وهكذا يكره الجميع الربا بحق، لأن النقد بالذات يُعتَبر هنا مصدر الكسب، ويستخدم ليس من أجل الغاية التي تم اختراعه من أجلها؛ فهو قد نشأ من أجل التبادل البضاعي، بينما تصنع الفائدة المئوية من النقد نقداً جديداً. ومن هنا تسميتها بالمولود، لأن المولود شبيه بالوالد. إلا أن الفائدة المئوية هي نقد من نقد، ولذا فإن فرع الكسب هذا أشد مناقضة للطبيعة من بين سائر فروع الكسب**»(١٧).

ولعل أهم ما قدّمه أرسطو، في تصوّري، في الباب الذي خصصه لبحث أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، هو رؤيته **للقيمة الزائفة للنقود**، ووعيه بكون وحداتها غير معبِّرة عن القيمة الطبيعية للأشياء، أي إنه ينظر إلى النقود، كظاهرة طارئة على المجتمع، نظرة متقدمة جداً بالنسبة إلى عصره، ويرى أن النقد (المصنوع من الحديد ومن الفضة) لا يُعبّر، في المقام الأول، عن قيمة ما يحتويه هو نفسه من حديد أو فضة كسلع، وأن البشر هم الذين جعلوا من المعادن نقوداً يبيعون من خلالها ويشترون، ويقول: «**وما النقد، على ما يبدو لنا، إلا هذيان وعادة مرعية، وما هو على شيء من القيمة الطبيعية؛ إذ لو عدل**

(١٧) مُشار إليه في: ماركس، **رأس المال**، ج ١، ص ٢٣٩. وذكر ماركس أن أرسطو كتب ذلك في كتابه **الجمهورية**. إلا أن العبارات نفسها، حرفياً، في كتابه **في السياسة**. وربما يكون التبس الأمر على ماركس، فأرجع كلام أرسطو إلى كتابه **الجمهورية** بدلاً من **في السياسة**. وقد أوردنا إشارة ماركس إلى أرسطو كونها أوضح كثيراً من جهة الترجمة عن ترجمة الأب أوغسطينس ورجعنا إليها سابقاً، وهي تتميز بالصعوبة إلى حدّ كبير، نظراً إلى انتهاجها الترجمة الحرفية التي قد تؤدّي، أحياناً، إلى عدم فهم المعنى على وجه التحديد.

مستعملوه عمّا اصطلحوا عليه لأضحى شيئاً زرياً لا يُعتد به ولا يقضي حاجة، ولأمسى مَن قامت ثروته على النقود في أمسِّ العوز إلى القوت........»[18].

لا شك في أن تتبُّع مساهمة أرسطو تقودنا إلى الاعتراف بأنه تمكّن من الوصول إلى قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، ولكن من منظور يتعيّن أن ننتظر مئات القرون حتى يُعاد النظر من خلاله على نحو أكثر نضجاً. كما أن تتبّع أرسطو ربما يقودنا إلى الاعتراف باحتمالية وصوله إلى ضفاف نظرية عامة في القيمة، ولكنها غير واضحة وربما غامضة، إلا أن أرسطو يظل أول من أشار إلى طبيعة السلع ودور النقود في الحياة اليومية بشكل تجريدي يُمكن أن يُبنى عليه بناء نظرياً صحيحاً عن السلع والتبادل والنقود.

(٢) آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠)

ولِد آدم سميث، الذي يُعتبر أبا عِلم الاقتصاد، وفقاً للرأي الغالب، في ٥ حزيران/يونيو ١٧٢٣ بمدينة كيركالدي الاسكتلندية. مات أبوه قبيل ولادته ببضعة أشهر، فربّته أمه، وكان غريب الأطوار، يميل إلى العزلة للتفكير والتأمل، وحتى الشرود، إلى درجة أنه سقط مرة في إحدى حفر الدباغة في أثناء سيره وهو منهمك في بحث أصولي جاد مع صديق له. كما قيل إنه صنع لنفسه شراباً من الخبز والزبد ثم أعلن أن ذلك أسوأ فنجان شاي تذوقه في حياته[19]. بيد أن تلك الهفوات لم تكن لتنبئ إلا عن شخصية غريبة إلى حد ما، ومع تلك الغرابة كان سميث معروفاً وإن لم يكن مشهوراً، فلقد سمع به فولتير، وكان ديفيد هيوم صديقه الحميم، كما أن طلاباً من روسيا كانوا يقطعون أميالاً طويلة لسماع محاضراته. ولقد عاش سميث وحيداً بجانب أمه التي بلغت التسعين عاماً، ولم يتزوج طيلة حياته، ومات في عام ١٧٩٠، ودُفن في كنيسة كانونغيت، وقد كُتب على شاهد قبره: «**هنا يرقد آدم سميث مؤلف كتاب ثروة الأمم**».

التحق سميث بجامعة غلاسكو في عام ١٧٣٧، وتميز في الرياضيات والفلسفة. وفي عام ١٧٤٠ أوفد إلى أكسفورد لمدة سبع سنوات، عاد بعدها إلى كيركالدي، وقد قرر ألا ينخرط في سلك القساوسة. وانتقل في سن

(١٨) أرسطو، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٩) Robert Heilbroner, *The Worldly Philosophers* (New York: Simon and Schuster, 1961), p. 237.

الخامسة والعشرين إلى أدنبره، حيث ألقى محاضرات في الآداب والبلاغة. وعُيّن أستاذاً للمنطق في جامعة غلاسكو عام ١٧٥١، ثم أستاذاً للفلسفة الأخلاقية عام ١٧٥٢. وكان عِلم الاقتصاد يدخل آنذاك ضمن دراسة الفلسفة. وقام في عام ١٧٥٩ بنشر كتابه **نظرية المشاعر الأخلاقية**. ونظراً إلى ذيوع صيته في أوروبا، دُعي كي يدرّس دوق بوكلييه، فأقام في فرنسا من أجل ذلك ما يقارب ثمانية أشهر، وهي فترة مكّنته إلى حد ما من التعرّف إلى فكر الفيزوقراط بوجه عام، وفكر فرنسوا كينيه بوجه خاص. ثم عاد إلى كيركالدي كي يعكف على كتابة مؤلّفه الشهير **ثروة الأمم**[٢٠].

في هذا المؤلف الأخير، الذي يتضمن فكر سميث، ويمثّل انطلاقة الفكر الكلاسيكي، خمسة كتب تتناول مسائل الإنتاج والتوزيع (الكتابان الأول والثاني)، وبحث تاريخي لتطوّر الثروات في مختلف الأمم (الكتاب الثالث)، ودراسة لنظرية التجاريين والنظام الزراعي الذي قال به الطبيعيون (الكتاب الرابع). ويُعالج في الكتاب الخامس إشكاليات المالية العامة.

وما يميز مذهب سميث في تلك اللحظة التاريخية من تاريخ الفكر الاقتصادي أنه قائم على كون إنتاجية العمل تتوقف في الأساس على تقسيم العمل بين الأفراد، كما أن للفرد ميلاً واتجاهاً إلى العمل، وإن ذلك يُعدّ صفة لصيقة بالطبيعة الإنسانية. من هنا، فإن التخصص وتقسيم العمل يُعدّان أساساً للتراكم الرأسمالي. وقد تمكّن سميث من نقل تصوّره هذا حول التخصص والتراكم على صعيد التجارة الدولية، عقب أن وجّه سهام النقد الجارحة إلى فكر التجاريين وسياسة المعدن النفيس، إلا أنه لاقى العديد من الصعوبات النظرية، التي سوف يحاول ريكاردو إزالتها، مُدخلاً تعديلاً على نظريات أستاذه، وبصفة خاصة نظريته في التجارة الخارجية التي كانت مؤسسة على النفقات المطلقة، وجعلها مؤسسة على النفقات النسبية.

(أ) تصور آدم سميث

ثمة مجموعة من الأسئلة حاول سميث بداية الانطلاق من الإجابة عنها في سبيله إلى إقامة مذهبه؛ إذ انشغل بالإجابة عن السؤال الخاص بالكشف عن

---

(٢٠) Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Barnes and Noble, 2004).
وهي الطبعة التي اعتمدتُ عليها في العرض والاستشهاد بالنصوص.

ذلك الجهاز الذي يحفظ تماسك المجتمع، وكيف يمكن لمجتمع يسعى جميع أفراده إلى مصلحتهم الذاتية أن يستمر ولا يتفكك؟ وما الذي يجعل تصرفات أفراد المجتمع، على الرغم من أنانيتها، تأتي متفقة مع المصلحة الجماعية؟ بل كيف ينجح المجتمع في تأدية المهام اللازمة لبقائه على الرغم من عدم وجود سلطة مركزية، وهذا ما يفترضه سميث؟ وإذ يُقدم سميث إجابات عمّا يثيره من أسئلة، فإنما يتوصل إلى أول صياغة لقوانين السوق، التي تركّز على «اليد الخفية» التي تسير بمقتضاها مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم في الاتجاه الأكثر اتفاقاً مع مصلحة المجتمع بأسره. ولكن قوانين السوق ليست مجرد جزء من البحث الذي يقوم به سميث؛ فالأمر الذي كان يعني سميث هو حركة المجتمع خلال الزمن، ولذا تكون قوانين السوق ذات بُعد ديناميكي وهي تقوم بعملها على الصعيد الاجتماعي.

وقد لاحظ، وهو في سبيله إلى تحليل طبيعة السوق وقواعدها وصياغة قوانينها، ما يلي:

ـ أن المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجّه الناس إلى أي عمل يُريد المجتمع أن يدفع ثمنه، ومن هنا ينشأ العرض.

ـ أن المصلحة الذاتية لا تُمثّل غايته في التحليل، والطريق لم يزل طويلاً، ومن هنا استأنف تحليله للمصلحة الذاتية على أساس أنها هي التي تدفع أفراد المجتمع إلى العمل، ولكن شيئاً ما يُعدّ عاملاً آخر يتعيّن أن يسيطر على انفلات الأثمان، هذا العامل المنظم هو المنافسة، أي العامل الذي يمنع تحكّم أحد العارضين في الثمن، وهو يقصد هنا ثمن السوق، اللهم إذا حدث اتفاق بين العارضين لسلعة ما، وهنا أيضاً تستعين السوق بالمبدأ نفسه، مبدأ المنافسة، إذ سيأتي رأسمالي آخر من خارج سوق تلك السلعة ويدخل سوقها بأثمان أقل، بما يؤدي إلى توازن الثمن مرة أخرى.

ـ أن قوانين السوق لا تفرض على المنتجات سعراً (سوقياً) تنافسياً فحسب، بل تحرص أيضاً على أن يراعى المنتجون طلب المجتمع بشأن مقادير السلع التي يحتاج إليها؛ فالسلعة التي يقرر المجتمع زيادة استهلاكه منها ستقود المنتجين بلا شك إلى الإكثار من إنتاج تلك السلعة، على حساب سلعة أخرى كفّ المجتمع، ولو بصورة مؤقتة، عن استهلاكها، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلعة التي قرر المجتمع زيادة استهلاكه منها، ومن ثم يزيد الفائض منها،

في مقابل اختفاء الفائض من السلعة التي توقف الإنتاج بشأنها لعدم رغبة المجتمع فيها، بما يؤدي إلى انخفاض المعروض منها عن حاجة المجتمع. هنا، تتدخل قوانين السوق كي تصحح الوضع وترجعه إلى ما كان عليه من توازن، فتبدأ أثمان السلعة التي انخفض قدر المعروض منها عن حاجة المجتمع في الارتفاع، نظراً إلى اختفاء الفائض وحاجة المجتمع إليها؛ فعن طريق قوانين السوق إذاً يكون المجتمع قد قام بتغيير تخصيص عناصر الإنتاج لكي تناسب رغباته الجديدة. ويتم ذلك كلّه، في تصور سميث، من دون تدخّل أية سلطة مركزية، وإنما بفضل التناقض بين المصلحة الذاتية والمنافسة.

ـ ثمة مساهمة أخرى مهمّة قدّمها سميث، مؤداها ما يلي: مثلما تنظم قوانين السوق الأثمان ومقادير السلع، فإنها تنظم أيضاً دخول الذين يتعاونون في إنتاج تلك السلع؛ فإذا كانت الأرباح في قطاع ما من الأعمال من الكبر بحيث تتجاوز القدر الواجب، فسوف يتدفق الرأسماليون على هذا القطاع، فيزداد الإنتاج، ومن ثم يزداد الفائض. ويظل الأمر هكذا إلى أن تقوم المنافسة بتخفيض الفائض. والدخول هنا إنما ترتبط، وفقاً لقوانين السوق لدى سميث، بمدى تدفق العمال إلى قطاع السلعة التي زاد الطلب عليها، فيظل هذا التدفق مستمراً حتى يكثر العمال في هذا القطاع وتزداد المزاحمة في ما بينهم، كما سيشرح ريكاردو ومن بعده ماركس، فيبدأ الدخل في الانخفاض، وهكذا يتم التوازن في السوق.

تعامل سميث مع السلعة آنئذ في مرحلة التداول، وليس الإنتاج، وقوانين السوق هي الكفيلة، وفقاً له، بتنظيم المجتمع وضبط إيقاعه، ولكن تلك القوانين التي كشف عنها سميث لم تكن إنجازه الحقيقي؛ إذ إن مساهماته الفعلية، وما أكثرها في الاقتصاد السياسي، **إنما تتركز في نظره إلى السلعة في المرحلة السابقة على طرحها في السوق للتداول**. وقد نظر هو، والكلاسيكون بوجه عام، إلى العملية الاقتصادية في المجتمع ككل، ابتداء بالإنتاج، ومروراً بالتداول والاستهلاك، وانتهاء بالتوزيع، وهو ما كان الانشغال الرئيسي لدى ريكاردو، كما سنرى أدناه.

وعلى هذا، يرى سميث أن ثمن السلعة، أو قيمة مبادلتها، إنما يتكوّن كلّ منهما من: **الأجر**، **والربح**، **والريع**؛ إذ يقول إن «**القيمة التي يقوم العمال بإضافتها إلى المواد تنقسم إلى شطرين**: **الأول، وهو الذي يُدفع كأجر، أما**

الثاني، فهو الأرباح»، أي إن الأجر والربح مصدرهما العمل. وبتلك الصفة، يردّ سميث جميع الأجزاء المكوّنة لثمن السلعة (ويقصد هنا ثمن السوق) إلى مقدار العمل، الذي لا يقيس فقط قيمة ذلك القسم من الثمن الذي يحل نفسه في العمل، بل يقيس كذلك القسم من الثمن الذي يحل نفسه في الريع، ومن الثمن الذي يحل نفسه في الربح، فهو يقول:

«The real value of all the different component parts of price, it must be observed, is measured by the quantity of labour which they can, each of them, purchase or command. Labour measures the value not only of that part of price which resolves itself into labour, but of that which resolves itself into rent, and of that which resolves itself into profit.» p. 22.

ثم يضيف بشأن الرأسمال، أن الرأسمال يقوم بدورين: دور الإيراد بالنسبة إلى العمال، ودور الرأسمال بالنسبة إلى الرأسمالي. وبعبارة أخرى: إن ذلك الجزء من الرأسمال الذي دُفع للعمال، ويُمثل لهم كإيراد، صار بهذه المثابة بعد أن قام في البداية بدور الرأسمال.

«The portion of the stock which is laid out in maintaining productive hands......... after having served in the function of a capital to him the employer constitutes revenue to the labourers....» p. 52.

وحينما يبدأ سميث تحليله ابتداء من دائرة الإنتاج، يوضح أن شرط البدء في العملية الإنتاجية المنظمة التي تمثّل القاعدة العامة في عصره، وعصرنا كذلك، هو التراكم. ويرى مصدره في قيام بعض الناس بادخار المال، وهم الذين سيتحوّلون إلى تجار في فترة تاريخية معيّنة، ثم سيتحوّلون، مع التطور التاريخي، إلى رأسماليين يستخدمون عمالاً بالأجرة. وكان سميث يعي أن العمل الضروري اللازم للإنتاج هو مقياس التبادل، ويضرب على ذلك مثلاً، الصيد: إذا كان صيد حيوان ما يستغرق ساعتين من العمل، ويستغرق صيد حيوان آخر ساعة واحدة من العمل؛، فإنه يتعيّن مبادلة زوج من الحيوان الذي يستغرق صيده ساعة واحدة بحيوان واحد يستغرق صيده ساعتين.

«In that early and rude state of society which precedes both the accumulation of stock and the appropriation of land, the proportion between the quantities of labour necessary for acquiring different objects seems to be the only circumstance which can afford any rule for exchanging them for one another. If among a nation of hunters, for example, it usually costs twice the labour to kill a beaver which it does to kill a deer, one beaver should naturally exchange

for or be worth two deer. It is natural that what is usually the produce of two days or two hours labour, should be worth double of what is usually the produce of one day's or one hour's labour». p. 58.

كان سميث يعي جيداً الرابط بين الربح والقيمة الزائدة، فذهب إلى القول إن: «**العمال في مجال الصناعة يأخذون أجورهم من سيدهم، الرأسمالي، وهم في ذلك لا يجعلونه في الحقيقة يُنفِق شيئاً؛ حيث إن هذه الأجور، عادة، ما تُدفع من الأرباح**».

«The manufacturer has his wages advanced to him by his master, he in reality, costs him no expense, the value of those wages being generally restored, together with a profit...» p. 27.

(ب) التركيب العضوي للرأسمال

يرى سميث، ومؤسسو الاقتصاد السياسي بوجه عام، ابتداء من دائرة الإنتاج، أن الإنتاج إنما يتطلب توافر حد أدنى من الرأسمال الذي يلج حقل الإنتاج في أشكال مختلفة، منها ما هو في صورة مواد أولية أو مواد مساعدة، ومنه ما هو في صورة آلات ومبان، ومنه ما هو في صورة قوة عمل تنفق في سبيل تفعيل المواد من خلال الأدوات وتحويلها إلى سلع. هنا يقرر سميث أن الرأسمال هذا إنما ينقسم إلى قسمين: أحدهما يُستخدم في سبيل الحصول على الأراضي والآلات، أي أدوات الإنتاج، ويسميه سميث «الرأسمال **الأساسي**»، والآخر يُستخدم في سبيل شراء مواد العمل وقوة العمل، ويسمّيه سميث «الرأسمال **الدائر**».

ووجه الاختلاف بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، كما يرى سميث، يتجلّى في شرط بقاء المِلْكية، وهو الشرط الذي سيعدّله ريكاردو في ما بعد؛ فسميث يجعل معيار التفرقة بين قسمي الرأسمال هو مدى احتمالية تغيّر مالك ذلك الجزء من الرأسمال الذي تجسد في السلعة عقب إنتاجها وطرحها في حقل التداول، بمعنى أن كلّ سلعة من السلع المنتجة طبقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي والمعدّة للطرح في السوق، إنما تحتوي على «أدوات عمل، ومواد عمل، وقوة عمل»، والذي يمضي في التداول هو «مواد العمل وقوة العمل»، وتظل الأدوات، والمباني ضمن مِلْك صاحبها، وإنما تتجسد في الناتج بمقدار الاستهلاك فقط، وبنسبة محدّدة، في حين أن المواد إنما تُستهلك كلية في أثناء الإنتاج، وكذلك قوة العمل التي كالمواد عرضة للتبدل والتغير في أية لحظة يراها الرأسمالي، وتبقى الآلات والمباني كي تمثل الرأسمال الأساسي، في

حين تُعَدّ مواد العمل وقوته رأسمالاً دائراً، وفي ذلك يقول سميث في نص هو، في تصوري، في منتهى الأهمية:

«There are two different ways in which a capital may be employed so as to yield a revenue or profit to its employer. First, it may be employed in raising, manufacturing, or purchasing goods, and selling them again with a profit. The capital employed in this manner yields no revenue or profit to its employer, while it either remains in his possession, or continues in the same shape. The goods of the merchant yield him no revenue or profit till he sells them for money, and the money yields him as little till it is again exchanged for goods. His capital is continually going from him in one shape, and returning to him in another, and it is only by means of such circulation, or successive exchanges, that it can yield him any profit. Such capitals, therefore, may very properly be called circulating capitals. II.1. Secondly, it may be employed in the improvement of land, in the purchase of useful machines and instruments of trade, or in suchlike things as yield revenue or profit without changing masters, or circulating any further. Such capitals, therefore, may very properly be called fixed capitals. Different occupations require very different proportions between the fixed and circulating capitals employed in them. The capital of a merchant. for example, is altogether a circulating capital. He has occasion for no machines or instruments of trade, unless his shop, or warehouse, be considered as such. some part of the capital of every master artificer or manufacturer must be fixed in the instruments of his trade. This part, however, is very small in some, and very great in others. A master tailor requires no other instruments of trade but a parcel of needles. Those of the master shoemaker are a little, though but a very little, more expensive. Those of the weaver rise a good deal above those of the shoemaker. The far greater part of the capital of all such master artificers, however, is circulated, either in the wages of their workmen, or in the price of their materials, and repaid with a profit by the price of the work». p. 138.

(٣) ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣)

هو واحد من أعظم أساتذة التحليل الاقتصادي في عالمنا المعاصر، وأعظم مَن يمثّل الكلاسيكية بعد آدم سميث.

ولِد ريكاردو عام ١٧٧٢ لأُسرة يهودية من هولندا، جاءت إلى إنكلترا واستقرت فيها. وبعد مرحلة من عمره تحوّل عن اليهودية، وعمل سمساراً للأوراق المالية، واستطاع أن يجمع في وقت قصير ثروة كبيرة أهّلته ليصير من

أصحاب الأراضي، كما ساعدته ثروته على نيل عضوية مجلس اللوردات، والتفرّغ للإنتاج الفكري والمعرفي في وقت مبكر. وقام في عام ١٨١٧ بنشر أهم مؤلفاته **مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب**(٢١) المكوَّن من ٣٢ فصلاً.

يعتبر ريكاردو أن الإشكالية الأساسية في الاقتصاد إنما تتعلق بمسألة تحديد القوانين التي تنظم عملية التوزيع، لكن بدءاً بالقيمة. ومن ثم يتبدّى وجه الاختلاف بين رؤية سميث ورؤية ريكاردو بشأن الموضوع الذي ينشغل به الاقتصاد السياسي؛ ففي حين أن سميث يرى أن دائرة الإنتاج هي محل الانشغال، ينقل ريكاردو التحليل من دائرة الإنتاج إلى دائرة التوزيع. وعلى الرغم من وجه الاختلاف هذا، فإن كلاً منهما يصدر في تحليله لدائرة انشغاله من القيمة.

والواقع أن الاختلاف بين ريكاردو وسميث في تلك الجزئية إنما هو انعكاس مباشر لحركة الواقع؛ فسميث حين فكر في إنتاج ثروة الأمم، وإنتاجه فعلياً، إنما كان يعيش عصر الثورة الصناعية، وكانت المشكلة الأساسية هي مشكلة تنظيم الإنتاج ونموه، بينما جاء ريكاردو كي يعايش مرحلة تالية أخذت مشكلة توزيع الدخل حيزاً كبيراً على صعيد الاقتصاد القومي، بين: العمال، والرأسماليين، والملاّك العقاريين. هذه المرحلة التي عاشها ريكاردو كانت في الوقت نفسه مرحلة تتسم بزيادة ملحوظة في الإيجارات الزراعية (الريع)، ومن ثم كان توزيع الدخل بين الزراعة والصناعة من الموضوعات الرئيسية التي شغلت التفكير الاقتصادي؛ فالتعارض كان واضحاً وشرساً بين مصالح طبقة كبار الملاّك العقاريين و طبقة الرأسماليين.

(أ) تصور ديفيد ريكاردو

يبدأ ريكاردو، من حيث الانشغال بتفسير لغز القيمة، بالرجوع إلى مسألة الندرة، فهو يقرر أن الاختلاف بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية إنما يعود إلى ندرة السلع المختلفة؛ فبعض السلع قد يكون لها قيمة استعمال مرتفعة،

---

(٢١) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (New York: Barnes and Noble, 2005).

وهي الطبعة، التي اعتمدتُ عليها في العرض والاستشهاد بالنصوص، ولعلّ من أشهر النظريات التي قال بها ديفيد ريكاردو هي نظريته في الريع. انظر شرح موجز وجيّد لها في: أحمد أبو إسماعيل، **أصول الاقتصاد** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٥٢ ـ ٥٧٢، إلا أن إريك رول، يُرجع فضله الأول والحقيقي إلى نظريته في القيمة والتوزيع. انظر: Roll, *History of Economic Thought*, p. 147.

ومع ذلك تنخفض قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة؛ فالهواء الجوي، مثلاً، قيمته الاستعمالية مرتفعة، ولكن قيمة تبادله تنخفض إلى الصفر حيث يكون موجوداً بوفرة تشبع حاجات الإنسان. وبعض السلع الأخرى، التي تصوّر سميث أن قيمتها الاستعمالية منخفضة جداً، نجد أن قيمتها التبادلية مرتفعة جداً. فالذهب، مثلاً، تنخفض قيمة استعماله وترتفع قيمة مبادلته.

«It has been observed by Adam Smith, that «the word Value has two different meanings, and sometimes expresses the utility of some particular object, and sometimes the power of purchasing other goods which the possession of that object conveys. The one may be called value in use; the other value in exchange. The things,» he continues, «which have the greatest value in use, have frequently little or no value in exchange; and, on the contrary, those which have the greatest value in exchange, have little or no value in use.» Water and air are abundantly useful; they are indeed indispensable to existence, yet, under ordinary circumstances, nothing can be obtained in exchange for them. Gold, on the contrary, though of little use compared with air or water, will exchange for a great quantity of other goods». p. 39.

وهو يصل، ابتداء من فكرة الندرة، إلى اعتبارٍ مفاده أن السلع تعتمد في قيمتها التبادلية على أمرين: الندرة، وكمية العمل المطلوب لإنتاجها، لكن انطلاقاً من وعيه بأن قيمة السلعة لا تتوقف فقط على العمل المنفَق مباشرة في إنتاجها، بل تشمل أيضاً العمل المنفَق على الأدوات والعدد والمباني الضرورية لتحقيق العمل. أي أن ريكاردو يعالج هنا مسألة العمل المختَزن.

«Possessing utility, commodities derive their exchangeable value from two sources: from their scarcity, and from the quantity of labour required to obtain them». p. 67.

وهكذا حاول ريكاردو أن يفهم التناقض بين قيمة استعمال السلعة وقيمتها التبادلية، وذلك بالرجوع إلى ندرة السلعة. ويمكننا البدء في إيجاز تصور ريكاردو من حيث بحثه، ابتداء من القيمة، وهو يرى أن قيمة سلعة أو كمية معيّنة من سلعة أخرى تكون معدّة للتبادل، إنما تتوقف على كمية العمل (النسبية) الضرورية لإنتاجها، وحينئذ نكون أمام الثمن الطبيعي، وهو ما لم يتمكن سميث من الوصول إليه بوضوح كما فعل ريكاردو.

«The value of a commodity, or the quantity of any other commodity for which it will exchange, depends on the relative quantity of labour which is ne-

cessary for its production, and not on the greater or less compensation which is paid for that labour». p. 32.

أما إذا كان التعويض أكثر أو أقل، فنكون أمام ثمن السوق؛ فريكاردو يفرّق بين الثمن الطبيعي وثمن السوق، وهو يعمّم تلك التفرقة على جميع ما يُباع ويُشترى في السوق من سلع. وما دام العمل سلعة تُباع في سوق العمل لمن يشتريها في مقابل الأجرة، فإن ريكاردو يرى أن الثمن الطبيعي للعمل هو الذي يكون ضرورياً لتمكين العمال من العيش وإدامة عرقهم، من دون زيادة أو نقصان، إنما يعني حد الكفاف. وحينما تُطرح سلعة العمل في السوق، نكون أمام ثمن السوق للعمل، وهو يراه هنا، كما سميث، خاضعاً لقوى العرض والطلب، إذ يقول في الفصل السادس:

«Labour, like all other things which are purchased and sold, and which may be increased or diminished in quantity, has its natural and its market price. The natural price of labour is that price which is necessary to enable the labourers, one with another, to subsist and to perpetuate their race, without either increase or diminution. The market price of labour is the price which is really paid for it, from the natural operation of the proportion of the supply to the demand; labour is dear when it is scarce and cheap when it is plentiful. However much the market price of labour may deviate from its natural price, it has, like commodities, a tendency to conform to it,» p. 78.

ويقرر ريكاردو أن العمل المباشر يحصل على أجر مقابل مساهمته في الإنتاج، والعمل المختَزن يحصل على ربح، وهذا هو مقابل تكوين الرأسمال أو اختزان العمل. ولكنه يرى إمكانية زيادة الأرباح عن ذلك المستوى الذي يعوض أصحاب الرأسمال على مجهوداتهم التي بذلوها في سبيل إنتاج السلعة، وهذه الزيادة تشبه الريع الذي يحصل عليه ملّاك الأراضي من حيث كانت في رأي ريكاردو نتيجة لندرة الرأسمال وليست نتيجة للمجهود الذي بذل في تكوينها.

(ب) التركيب العضوي للرأسمال

يستكمل ريكاردو، ابتداء من قانون القيمة، الخط المنهجي الذي وضعه سميث بشأن التفرقة بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، بيد أن استكماله لهذا الخط المنهجي إنما هو في الواقع إعادة نظر ليس في التقسيم أو في محتواه، وإنما في معياره؛ ففي حين يرى سميث أن معيار التفرقة بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر يعتمد على شرط مدى بقاء ملْكية ذلك الجزء من

الرأسمال الذي يتجسّد في السلعة، على نحو ما رأينا أعلاه، يعتمد ريكاردو معياراً جديداً يرتكز على معدل الاستهلاك، أو الديمومة؛ فإذا كان ذلك الجزء من الرأسمال ممّا يُستهلك في وقت قصير، أو يُستهلك كلية في فترة وجيزة، مثل الجزء المدفوع كأجرة، فإن ذلك هو، وفقاً لريكاردو، بمثابة «رأسمال دائر». أما إذا كان ممّا يطول بقاؤه ويدوم استخدامه في الوظيفة التي تم إعداده لأجلها (كالآلات والمباني)، فإننا نكون أمام رأسمال أساسي، كما يقول ريكاردو، مع ملاحظة أنه لا يُحدّثنا عن المواد الأولية أو عن المواد المساعدة.

«In the former section we have supposed the implements and weapons necessary to kill the deer and salmon, to be equally durable, and to be the result of the same quantity of labour, and we have seen that the variations in the relative value of deer and salmon depended solely on the varying quantities of labour necessary to obtain them,-but in every state of society, the tools, implements, buildings, and machinery employed in different trades may be of various degrees of durability, and may require different portions of labour to produce them. The proportions, too, in which the capital that is to support labour, and the capital that is invested in tools, machinery and buildings, may be variously combined. This difference in the degree of durability of fixed capital, and this variety in the proportions in which the two sorts of capital may be combined, introduce another cause, besides the greater or less quantity of labour necessary to produce commodities, for the variations in their relative value-this cause is the rise or fall in the value of labour». p. 42.

(٤) كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)

نعى إنغلز كارل ماركس بقوله: «. . . **لقد كانت رسالته في الحياة أن يُسهم بطريقة أو بأخرى في قلب المجتمع الرأسمالي. . . وأن يُسهم في تحرير بروليتاريا العصر الحديث الذي كان أول مَن جعلها تعي مركزها وحاجاتها وتدرك الظروف التي يُمكن في ظلها أن تحصل على حريتها. كان القتال ميدانه. . . وقد قاتل بعنف وإصرار ونجاح لا يُباريه فيها كلها إلا قليل. . . ومن ثم فقد كان أكثر رجل تعرض للعداء في عصره، ثم مات محبوباً محترماً مبكياً عليه من ملايين العمال الثوريين من زملائه من مناجم سيبريا إلى سواحل كاليفورنيا، وفي كل مكان في أوروبا وأمريكا. . . إن اسمه وعمله سيخلدان على مر العصور**»[٢٢].

(٢٢) انظر: إيسيا برلين، **كارل ماركس**، تعريب عبد الكريم أحمد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٣)، ص ٢١٥.

وقال عنه شومبيتر في عبارات معبّرة: «**حقاً يختفي معظم ما يخلقه العقل أو الخيال بعد أزمنة مختلفة من عمليات الخلق تلك، قد تقصر أو تطول، لكن بعض هذه الآثار لا يختفي أبداً... فقد تعاني الاحتجاب، ولكنها تعود للظهور تارة أخرى، وهي روائع عظيمة، وما من ريب أن ذلك ينطبق على رسالة ماركس...**»[٢٣].

(أ) تصور كارل ماركس

يبدأ ماركس تحليله ابتداء من أن ثروة المجتمعات التي يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي، تبرز بوصفها تكديساً هائلاً للسلع، بينما تبرز كلّ سلعة على حدة كشكل أولي لهذه الثروة، الأمر الذي يستلزم أن يبدأ ماركس من حيث تحليل السلعة، ويتعامل معها ابتداء من كونها مادة خارجية، شيئاً يلبّي، بفضل خصائصه، حاجة من الحاجات البشرية، مع وعيه بأن طبيعة تلك الحاجات البشرية، سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال، لا تغير من الأمر شيئاً، ومع وعيه كذلك بالدور الذي تؤديه السلع على صعيد كلٍّ من الاستعمال والتبادل.

ومن هنا يرى ماركس إمكانية النظر إلى كلّ شيء نافع، مثل الحديد والورق...إلخ، من وجهتي نظر: من وجهة الكيف ومن وجهة الكم؛ فكلٌّ من هذه الأشياء هو مجموع للكثير من الخصائص، ولذلك يمكنه أن يكون نافعاً بمختلف جوانبه. وإن الكشف عن هذه الجوانب المختلفة، وبالتالي عن الأساليب المتنوعة لاستخدام الأشياء، هو عمل من عوامل التطور التاريخي. ويصح قول الشيء ذاته في ما يتعلق بإيجاد المقاييس الاجتماعية؛ فالاختلاف في مقاييس السلع هو إما أنها تعود إلى اختلاف طبيعة المواد موضع القياس، وإما أنها اصطلاحية.

إن منفعة الشيء تجعل منه حائزاً قيمة استعمالية، ولكن هذه المنفعة ليست معلّقة في الهواء، كما يقول؛ فلكونها مشروطة بخصائص جسد السلعة، فإنها لا توجد من دون السلعة. ولذلك، فإن جسد السلعة، كالحديد والورق والذهب...إلخ هو بحد ذاته قيمة استعمالية. ولدى النظر في القيم

---

(٢٣) انظر: Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London: Harper Perennial, 1966), p. 123.

الاستعمالية، ينبغي دائماً تحديدها كمياً، مثلاً: برميل من النفط، طن من حديد، متر من القماش، غرام من الذهب... إلخ. وتشكّل القيم الاستعمالية للسلع، لدى ماركس، موضوع عِلم خاص هو عِلم السلع، ولا تتحقق القيمة الاستعمالية إلا من خلال الاستعمال أو الاستهلاك. وإن القيم الاستعمالية تشكّل المضمون المادي للثروة مهما يكن الشكل الاجتماعي لهذه الثروة. وفي ظل شكل المجتمع الرأسمالي الذي نحياه حالياً، تُعتبر القيم الاستعمالية في الوقت نفسه حاملات مادية للقيمة التبادلية.

تبدو القيمة التبادلية قبل كلّ شيء كعلاقة كمية، كنسبة يجري بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع ما بقيم استعمالية من نوع آخر؛ فسلعة معيّنة، فكيلو غرام واحد من القمح مثلاً تجري مبادلته بمقدار «س» من الأرز، و«ص» من الحرير، و«ع» من الفضة، وما إلى ذلك، وباختصار، بسلع أخرى بأكثر النسب تبايناً. وبالتالي، ليس للقمح، كسلعة، قيمة تبادلية واحدة، بل الكثير جداً منها، ولكن بما أن «س» من الأرز، و«ص» من الحرير، و«ع» من الفضة، تُشكل القيمة التبادلية للكيلو غرام من القمح، فإن «س» من الأرز، و«ص» من الحرير، و«ع» من الفضة، وما إليها، يجب أن تكون قيماً تبادلية قادرة على أن تحل محل بعضها البعض، أي أن تكون متساوية في ما بينها. ومن هنا ينجم أن القيم التبادلية المختلفة للسلعة تعبّر عن شيء واحد.

ولنأخذ سلعتين للتمثيل المبسط، ولتكونا الحرير والفضة: فمهما تكن علاقتهما التبادلية، يمكن على الدوام التعبير عن هذه العلاقة بمعادلة تَتَعادل فيها كمية معيّنة من الحرير مع كمية معيّنة من الفضة. مثلاً: مبادلة ١٠ أمتار من الحرير بـ ٥ غرامات من الفضة، فعلام تَدُل هذه المعادلة؟ إنها تدل على وجود أمر مشترك مقداره واحد. إن كلاً من هذين الشيئين، الحرير والفضة، مساو لشيء ما ثالث، لا هو الأول ولا هو الثاني، وبالتالي لا بد أن يكون كُلٌ منهما، باعتباره قيمة تبادلية، قابلاً للإرجاع إلى هذا الشيء الثالث، الذي لا يمكن أن يكون متمثلاً في خصائص هندسية أو فيزيائية أو أية خصائص طبيعية أخرى للسلع؛ إذ إن خصائص السلع الجسدية لا تُؤخذ في الاعتبار على وجه العموم إلا بقدر ما تتوقف عليها منفعة السلع، أي بقدر ما تجعل من السلع قيماً استعمالية. وفي هذا الشأن يَنقل ماركس عن باربون قوله: «**إن نوعاً من البضائع هو صالح تماماً كأي نوع آخر إذا كانت قيمتهما التبادليتان متساويتين، ولا فرق أو اختلاف بين الأشياء التي لها قيم تبادلية متساوية؛ فكَمية من الحديد أو الرصاص بمائة جنيه**

لها نفس القيمة التبادلية كما لكمية من الفضة أو الذهب بمائة جنيه»[٢٤].

إن الأمر الثالث المشترك بين «قيمة السلعتين التبادلية» هو العمل، فكلاهما نتاج قوة العمل. ولا محل هنا للقول إن الرأسمال والأرض والمنظم والنقل والمواد والآلات أيضاً عناصر تساهم في عملية الإنتاج تلك؛ وذلك لأن ماركس يناقش هنا «القيمة التبادلية» للسلع، وليس الأثمان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يضيف كلّ ما ذكر (أي الرأسمال والأرض والمنظم والنقل والمواد الأساسية منها والمساعدة، والآلات) إلى الناتج سوى قيمتها، من دون أن تزيد الناتج، ومن ثم زيادة قيمته التبادلية.

انشغل ماركس، بشكل رئيسي، بقيمة قوة العمل، متسائلاً: ما هي قيمة قوة العمل؟ ويُجيب: إن قيمة كل سلعة تقاس بالعمل اللازم لإنتاجها. وقوة العمل توجد في شكل العامل الحي الذي يحتاج إلى كمية محددة من وسائل المعيشة لنفسه ولعائلته، ممّا يضمن استمرار قوة العمل حتى بعد موته. ومن هنا، فإن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل المعيشة هذه يُمثّل قيمة قوة العمل. وعلى ذلك، يدفع الرأسمالي للعامل أجره أسبوعياً مثلاً، شارياً بذلك استخدام عمله لهذا الأسبوع، ثم يجعل عامله بعد ذلك يبدأ في العمل. وفي وقت محدد، سيقدم العامل كمية من العمل توازي أجره الأسبوعي. والمثل المعروف مؤداه أننا لو افترضنا أن أجر العامل الأسبوعي يمثّل ثلاثة أيام عمل، فإذا بدأ العامل عمله يوم الاثنين؛ فإنه يكون في مساء يوم الأربعاء قد «عوض» الرأسمالي عن «القيمة الكاملة للأجر المدفوع». ولكن هل يتوقف العامل عندئذ عن العمل؟ إطلاقاً. لقد اشترى الرأسمالي عمل العامل لمدة أسبوع، وعلى العامل أن يستمر في العمل خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع كذلك. وهذا العمل الفائض[٢٥]، الذي

---

(٢٤) ماركس، **رأس المال**، ج ١، ص ٤٥.

(٢٥) Raymonde Barre, *Economique Politique*, 2 vols., 6ème éd. (Paris: Presses Universitaires de France, 1964), vol. 2.

«Les Capitalistes acquièrent la force travail des travailleurs en leur payant un salaire égal un minimum ainsi définie: Ils paient donc les travailleurs ■ la valeur exacte de leur travail (Soit 6 heures) Mais ils sont en situation d'utiliser les travail- leur pendant un temps plus long (10 heures) que celui correspondant a l'entretien du travailleur. Comme les produits obtenus ont une valeur d'échange déterminée par le travail que y est incorpore It y a une différence entre la valeur de la force de travail (6 heures) et la valeur des produits obtenus par l'usage de cette force de travail (10 heures) cette différence (4 heures) constitue la plus-value».

يقدمه العامل فوق الوقت اللازم لتعويض أجره وزيادة عليه، هو»مصدر فائض القيمة»، ومصدر الربح، والتراكم المتزايد لرأسمال على نحو مستمر.

(ب) إعادة فتح ملف القيمة الزائدة، وتصحيح فهمها (استكمال خطوات ريكاردو وماركس)

ينصّ القانون الذي يعتنقه ماركس، **وهو القانون الذي قام بوضعه ريكاردو**، بشأن نظرية القيمة الزائدة، على ما يلي: «**إن القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل تتغيران في اتجاهين متعاكسين. فتغير قوة العمل المنتَجة، أي ارتفاعها أو انخفاضها، يولّد تغيراً معاكساً له في قيمة قوة العمل، وتغيراً طردياً في القيمة الزائدة. إن القيمة المنتَجة من جديد في يوم عمل مؤلف من ١٢ ساعة، هي مقدار ثابت، وليكن ٦ جنيهات مثلاً. إن هذا المقدار الثابت يساوي مقدار القيمة الزائدة زائداً قيمة قوة العمل، والقيمة الأخيرة يعوض عنها العامل بما يعادلها. وبديهي أنه إذا كان هناك مقدار ثابت يتألف من حدّين، فلن يزيد أحدهما دون أن ينقص الآخر. إذاً، فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات، ما لم تنخفض القيمة الزائدة من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات دون أن تنخفض قيمة قوة العمل من ٣ جنيهات إلى جنيهين. وبالتالي ففي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يطرأ تبدل متزامن على مقداريهما النسبيين... إن ارتفاع إنتاجية العمل يولّد هبوطاً في قيمة قوة العمل وارتفاعاً في القيمة الزائدة، في حين أن انخفاض هذه الإنتاجية يولّد، بالعكس، ارتفاعاً في قيمة قوة العمل، وهبوطاً في القيمة الزائدة**»[٢٦].

وفقاً للنص المذكور أعلاه، فإن القيمة الزائدة (التي يتحصل عليها الرأسمال) تتناقض مع قيمة قوة العمل (التي يتحصل عليها العمل المأجور)؛ فحينما ترتفع قيمة قوة العمل لا بد أن يُصاحب ذلك انخفاض في القيمة الزائدة، وبالعكس.

ووفقاً للنص كذلك، وفي ظل الظروف نفسها، من شأن إحلال الآلة، على سبيل المثال، الارتفاع في القيمة الزائدة، والانخفاض في قيمة قوة العمل. وحيث يستخدم ماركس مصطلح «إنتاجية العمل» كمرادف لمصطلح «قوة العمل»، فإن هذه الإنتاجية لا يمكن زيادتها إلا من خلال فن إنتاجي جديد

(٢٦) ماركس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣.

يُمكّن من إنتاج الكمية نفسها من السلع في عدد ساعات أقل؛ فحين يحل، أو لا يحل، هذا الفن الإنتاجي الجديد، فإنه يستصحب معه، في جميع الأحوال، عدة فرضيات تتناقض في ما بينها على النحو التالي:

ارتفاع إنتاجية العمل ← انخفاض في قيمة قوة العمل ← ارتفاع في القيمة الزائدة.

انخفاض إنتاجية العمل ← ارتفاع في قيمة قوة العمل ← انخفاض في القيمة الزائدة.

ولنناقشْ ذلك ببعض التفصيل: مع الوعي بأنه من البديهي، كما قال ماركس: «أنه إذا كان مقدار ثابت يتألف من حدّين، فلن يزيد أحدهما من دون أن ينقص الآخر».

- **ارتفاع إنتاجية العمل**

الارتفاع هنا هو نتيجة استخدام الآلة، بحيث تخرج إلى السوق الكمية المنتَجة ذاتها من السلع في عدد ساعات أقل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في القيمة الزائدة (التي يتحصل عليها الرأسمال)؛ إذ تم إنتاج الكمية في عدد ساعات أقل. ومن الناحية الأخرى، ونتيجة ارتفاع القيمة الزائدة، يؤدي هذا الارتفاع في إنتاجية العمل إلى تقليص في قيمة قوة العمل، فلا يتحصل العامل على ما كان يحصل عليه قبل استحداث الفن الإنتاجي الجديد، وإنما أقل من ذلك؛ فإن افترضنا أن القيمة المنتَجة تساوي ٦ جنيهات هي قيمة سلع منتَجة في يوم عمل مكوَّن من ١٢ ساعة عمل، فإن الجنيهات تلك هي محل الارتفاع، ومحل الانخفاض كذلك، لأنها تعوض عن القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل، أي إن القيمة المنتَجة تساوي «**القيمة الزائدة** + قيمة قوة العمل». ولأن القيمة المنتَجة ثابتة ومحددة بالجنيهات الستة المذكورة، فحين ترتفع القيمة الزائدة كي تُصبح ٤ جنيهات، مثلاً، يتعيّن، وبصورة مباشرة، تقلص قيمة قوة العمل إلى جنيهين اثنين.

- **انخفاض إنتاجية العمل**

حينما تنخفض الإنتاجية، يحدث انخفاض مماثل في القيمة الزائدة، وبالتالي ترتفع معدلات قيمة قوة العمل؛ فالرأسمال لم يعُد يتحصل على ما كان يحصل عليه قبل انخفاض الإنتاجية، وإنما يحصل على دون ذلك؛ فإن افترضنا، طبقاً للمثال أعلاه نفسه، أن قيمة قوة العمل قد ارتفعت من **٣** جنيهات إلى ٤ جنيهات نتيجة انخفاض الإنتاجية، فإن ذلك الارتفاع يستصحب

الانخفاض المباشر في القيمة الزائدة من ٣ جنيهات إلى جنيهين اثنين.

هذا هو القانون الذي صاغه ريكاردو، وعدّله ماركس، وهو قانون ينتمي إلى الجدلية بامتياز. بيد أن ثمة ملاحظات بشأنه بعد أن أعاد ماركس صوغه، وتتبدّى في الآتي:

ـ وفقاً للقانون، يؤدي الارتفاع في إنتاجية العمل إلى تغيّر في أمرين: **أولهما** قيمة قوة العمل، أي **قيمة وسائل المعيشة التي يستهلكها العامل من أجل تجديد إنتاج نفسه**، وهي بمثابة حد الكفاف، **وثانيهما** القيمة الزائدة، أي قوة العمل غير مدفوعة الأجر، ولكن هذا التغيّر لا يحدث في اتجاه واحد، إذ حين ترتفع قيمة قوة العمل تنخفض القيمة الزائدة، والعكس بالعكس؛ فحين تنخفض قيمة قوة العمل يطرأ على القيمة الزائدة الارتفاع. والمحور في هذا التغيّر بالارتفاع وبالانخفاض هو إنتاجية العمل التي تزيد القيمة الزائدة حين ترتفع، وتقلّصها حين تنخفض. والقانون من تلك الوجهة لا يعدو أن يكون أحد نماذج التغيّر الممكن حصوله في النظام الإنتاجي الرأسمالي، من دون أن يصل إلى مرتبة التطوير الجدلي للنظام نفسه.

ـ ووفقاً للقانون كذلك، لا وجود لأي حديث عن باقي ساعات يوم العمل؛ فكل ما يُفترض هو أن سلعة ما كانت تُنتَج في عدد معيّن من الساعات، فظهر فن إنتاجي جديد جعلها تُنتَج في ساعات أقل، ولكن لم نعرف مصير باقي ساعات يوم العمل. فالافتراض هو ما يلي: إن يوم عمل مكوناً من ١٢ ساعة ينتِج من السلع ما قيمته ٦ جنيهات، فلمّا ظهر الفن الإنتاجي الذي زاد من إنتاجية العمل، جعل الـ ٦ جنيهات تلك تُنتَج في ٦ ساعات. فما هو مصير باقي ساعات يوم العمل المؤلف من ١٢ ساعة؟ أي ما مصير الـ ٦ ساعات المتبقية من اليوم؟

الإجابة عند الإنتاج الرأسمالي، إذ يقول إن الـ ٦ ساعات المتبقية هي ساعات عمل غير مدفوعة الأجر، ومن ثم تُضاف إلى جانب القيمة الزائدة، فنكون أمام النسب الآتية:

١٢ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة

٦ ساعات = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة + ٦ قيمة زائدة إضافية نتيجة استخدام الفن الإنتاجي الجديد

وفي حين أن الإنتاجية تنخفض، أي أن الكمية نفسها من السلع تُنتَج بكمية عمل أكثر، فسنكون أمام النسب التالية:

١٢ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة

١٢ساعة = ٤ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ١ قيمة زائدة

ـ وسأفترض، على غير اعتقادي، أن التغيّر النسبي بين قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة، المؤسَس على التغيّر النسبي في قيمة قوة العمل أمام القيمة الزائدة، ثم التغيّر ككل من ٣:٣ إلى ١:٣ أمام الإنتاجية، هو ما يمثّل الجدلية التي انطلق منها ماركس بعد تعديله القانون الذي صاغه ريكاردو. ولكن ما هو مدى اتساق هذا القانون مع مجمل البناء النظري لماركس؟ وعلى وجه التحديد، ما هو مدى اتساق القانون المذكور مع قانون «ميل معدل الربح إلى الانخفاض» الذي قال به ماركس وصار من ركائز البناء النظري الماركسي؟ إذ يقف هذا القانون بالذات في تضاد وتناقض مع القانون الريكاردوي المعدّل على يد ماركس، إذ يقول هذا القانون، كما سنرى، أن معدل الأرباح تميل إلى الانخفاض كلّما تم استحداث الفن الإنتاجي الجديد بإحلال الآلة محل عنصر العمل.

علمنا حتى الآن أن استحداث الفن الإنتاجي الجديد يؤدي إلى ارتفاع القيمة الزائدة، في الوقت الذي تنخفض قيمة قوة العمل. وقد افترضنا أن هذا الفن الإنتاجي الجديد يتمثّل في إحلال الآلة، الأمر الذي كان من شأنه تسريع وتيرة الإنتاج؛ فتُنتَج الكمية نفسها في عدد ساعات أقل، ويمسي صحيحاً أيضاً القول بإنتاج كمية أكبر في نفس عدد الساعات السابقة. ولكن ليس هذا كلّ ما في الأمر؛ إذ لم يزل أمامنا نصف الطريق، وهو الذي لم يكمله ريكاردو، ومن ثم ماركس؛ فعلى الجانب الآخر، فإنه طبقاً لقانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض، فإن إدخال الآلة يؤدي إلى انخفاض معدل الربح (أي النسبة بين القيمة الزائدة والرأسمال الكلّي)، إذ يعني دخول الآلة تحويل المزيد من المواد الأولية والمواد المساعدة إلى منتجات، وذلك بالعدد نفسه من العمال خلال المدة الزمنية نفسها، أي ببذل عمل أقل.

وكما رأينا حين عرضنا للتركيب العضوي للرأسمال، فإن الرأسمال ينقسم عند ماركس إلى نوعين:

ـ الرأسمال **الثابت**، وهو ذلك الجزء من وسائل الإنتاج (تحديداً وسائل

العمل، والمواد الخام، والمواد المساعدة) الذي ينقل جزءاً من قيمته (التبادلية) إلى الناتج، من دون استهلاكه كلياً في «عملية إنتاجية واحدة».

ـ الرأسمال **المتغير**، وهو لا ينقل إلى الناتج قيمته فقط، وإنما ينقل إليه كذلك قيمة زائدة. وهو ما يتمثّل في قوة العمل. فالرأسمال من تلك الوجهة لا يمكنه استخلاص قيمة زائدة من الرأسمال الثابت، في حين يمكنه ذلك من الرأسمال المتغير. ومعنى دخول الآلة هو حدوث انخفاض في مصدر القيمة الزائدة، الأمر الذي يستتبع انخفاضاً في الربح الذي هو حاصل النسبة بين القيمة الزائدة والرأسمال الكلي.

وعلى ذلك، نكون أمام قانونين متناقضين، يقول الأول إن **الآلة تزيد من القيمة الزائدة بالنسبة إلى قيمة قوة العمل**، ويقول الثاني إن **الآلة تخفض من القيمة الزائدة** لتخفيضها الرأسمال المتغيّر بالنسبة إلى الرأسمال الثابت! فماذا يعني ذلك؟

يعني، في تصوري، التناقض الحقيقي، وهو المستتر؛ يعني الجدلية في أوضح صورها، وهو **المعنى الذي لم يحققه ريكاردو، وماركس بالتبعية**؛ فحين تم استحداث الفن الإنتاجي، تصور ريكاردو، وماركس من بعده، أن التناقض يقع بين القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل، وفي الحقيقة يمكن تسمية ذلك تناقضاً، ولكنه ليس التناقض الذي نعنيه والذي التزم به ماركس بوجه عام في **رأس المال**؛ فحين دخل الفن الإنتاجي الجديد، حدث تغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة إلى تغيّر مماثل في قيمة قوة العمل. بيد أن ذلك ليس نهاية الطريق، وإنما نصفه **فقط**، إذ إن الفن الإنتاجي الجديد لا يؤدي فقط إلى **ارتفاع في** القيمة الزائدة بالنسبة إلى قيمة قوة العمل، وإنما يؤدي أيضاً، وفي اللحظة نفسها، إلى **انخفاض** في القيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال **الكلّي**. فتتحدّد القيمة الزائدة الكلّية على هذا الأساس بالتناقض بين التغيّر في القيمة الزائدة (ق ز) بالنسبة إلى قيمة قوة العمل (ق ع) والتغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة إلى الرأسمال الكلّي (ر). القيمة الزائدة الكلية إذاً هي: **حاصل التناقض بين الارتفاع في القيمة الزائدة بالنسبة إلى قيمة قوة العمل والانخفاض في القيمة الزائدة بالنسبة إلى الرأسمال الكلّي. وتلك هي القيمة الزائدة التي أعتد بها بشأن إعادة طرحي مفهوم التخلّف وإعادة إنتاجه**. وعلى ذلك، يمكن القول إننا أمام إعادة طرح لمفهوم ومحدّدات القيمة الزائدة، بالتضافر مع إعادة طرح مفهوم التخلّف

الاجتماعي والاقتصادي، وتجديد إنتاجه، استكمالاً لخطوات لم يكملها ريكاردو ومن ثم ماركس، وأفترض أنني مشيت بعض الخطوات المتقدمة في هذا الشأن.

(ج) التركيب العضوي للرأسمال

لا يهدم ماركس، كما يُقال للطلاب، التقسيم الذي وضعه سميث، وسايره فيه ريكاردو، مع بعض التعديلات، وإنما يُعيد النظر فيه من جهة محتوى التقسيم ومعياره، كي يصل إلى إعادة طرح الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر وفقاً لتقسيم الكلاسيكيين، من جهة المفهوم والمحتوى والمعيار، وإنما ابتداء من القيمة وانتقالها، كمّاً وكيفاً، من الرأسمال إلى المنتَج النهائي، الأمر الذي قاد ماركس نحو عمل تقسيم مختلف تبدّى في إعادة النظر في الرأسمال الأساسي على وجه التحديد؛ فالرأسمال لديه يتكوّن، من جهة التركيب القيمي، إلى قسمين: ثابت ومتغير:

الرأسمال **الثابت** هو ذلك الجزء من وسائل الإنتاج (تحديداً وسائل العمل، والمواد الخام، والمواد المساعدة) الذي ينقل جزءاً من قيمته (التبادلية) إلى الناتج، من دون استهلاكه كلياً في «عملية إنتاجية واحدة». وتستمد صفة الثبات وجودها من أن ذلك القسم من الرأسمال ينقل جزءاً من قيمته التبادلية (وهو من ذلك الوجه يُعدّ رأسمالاً متداولاً)، بينما يظل الجزء الآخر ثابتاً في وسائل العمل، وبالتالي يبقى في حقل الإنتاج، مُمثلاً لرأسمال أساسي.

أما الرأسمال **المتغيّر**، فهو لا ينقل إلى الناتج قيمته فقط، بل ينقل إليه كذلك قيمة زائدة. وهو ما يتمثّل في قوة العمل. كما ينقسم الرأسمال، من الوجهة التكنيكية، إلى: وسائل إنتاج، وقوة عمل حية، وبهذا المعنى يتحدّد تركيب الرأسمال بالعلاقة بين كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة، من جهة، وكمية العمل اللازمة لاستخدام هذه الوسائل، من جهة أخرى. وفي ذلك يقول ماركس: «**إن ذلك القسم من الرأسمال الذي يتحول إلى وسائل إنتاج، أي مادة خام ومواد مساعدة ووسائل عمل، لا يغيّر مقدار قيمته في عملية الإنتاج. لذلك، فأنا أسمّيه بالقسم الثابت للرأسمال، أو باختصار: الرأسمال الثابت، وعلى العكس، فذلك القسم من الرأسمال الذي تحول إلى قوة عمل، يُغيّر قيمته في عملية الإنتاج، فهو يُجدّد إنتاج معادله الذاتي، ويشكل علاوة على ذلك فائضاً، قيمة زائدة يمكنها أن تتغيّر بدورها وأن تكون أكبر أو أقل، وهذا**

القسم للرأسمال يتحول بصورة متواصلة من مقدار ثابت إلى متغير، ولذلك فأنا أسمّيه بالقسم المتغير للرأسمال، أو باختصار: الرأسمال المتغير»[٢٧].

(د) القطيعة المعرفية

خلال قرنين من الزمان تبلور الاقتصاد السياسي ونضج كعِلم اجتماعي شغله الأساسي نمط الإنتاج الرأسمالي (وإنما ابتداء من قانون القيمة) في **الإنتاج** عند سميث، وفي **التوزيع** لدى ريكاردو، وفي **هيكل النظام** لدى ماركس.

وإنني هنا أستخدم الأدوات الفكرية التي استخدمها مؤسسو عِلم الاقتصاد السياسي، الذي أصابته القطيعة المعرفية مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر. لذا أرى أن عِلم الاقتصاد السياسي توقف عن التطور مع آخر صفحة من كتاب **رأس المال**، عدا بعض الدراسات والأبحاث الجادة (إيمانويل، فرانك، أمين، سنتش، براون، بتلهايم، أوتار، على سبيل المثال)، إلا أنها لا تصل إلى مستوى الحديث عن استكمال عِلم لم يكتمل. ومن هنا أيضاً لا أعتبر إطلاقاً التيار الفكري الذي سوف يتربع على عرش الفكر المؤسسي امتداداً لعِلم الاقتصاد السياسي، كما يقولون للطلبة، بل أعتبر ذلك التيار، وهو ما سنراه أدناه، ممثّلاً لفن جديد يستلهم بعض الأفكار العامة جداً من عِلم الكلاسيك.

ونتفق هنا تماماً مع د. سمير أمين، مع ما عبّر عنه، وببراعة، في كتابه الفذ عن «التراكم على الصعيد العالمي»، بشأن الفن الجديد الذي طغى على المؤسسة التعليمية الرسمية؛ إذ رأى أن عِلماً لـ«التسيير»وليس لـ «الاقتصاد» هو الذي يَركن إليه منظرو الرأسمالية والإمبريالية العالمية، لكنهم يغلّفونه بغلاف العِلم إمعاناً في التدليس والتضليل. فقد كتب أمين: «**مات «العِلم» الاقتصادي الجامعي إذاً كعِلم اجتماعي ميتة العجز، لصرفه النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة. لكنه خلّف وراءه فناً في التسيير. فالملاحظة التجريبية «للارتباطات» القائمة بين الظاهرات تتيح صياغة جُعبة من تقنيات العمل تتفاوت في مدى فعاليتها. فبمقدار ما تكون مفاهيم العِلم الحدّي، التي تدّعي «الأزلية» لنفسها، مستقاة من ملاحظة نمط الإنتاج الرأسمالي. بمقدار ما يكون بوسعها إتاحة**

---

(٢٧) انظر: المصدر نفسه، مج ١، ج ١، ص ٢٨٦، وج ٢، ص ١٥٩، ومج ٢، ص ٣١٠. وانظر بصفة خاصة مبحث نقل قيمة الماكينات إلى الناتج، في الفصل الثالث عشر من القسم الرابع، في: مج ١، ج ٢، ص ٥٥٦.

المجال لصياغة فن في التسيير الاقتصادي، وهو فن لا شك في عيبه ونقصانه لأنه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظرية، سواء على الصعيد الميكرو ـ اقتصادي (فن تسيير المؤسسة) أو على الصعيد الماكرو ـ اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوطنية)، فالتحولات البنيوية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه تجعل فن التسيير هذا أمراً لازماً. طبيعة الإشكالية في هذا الفن تصعيد بعض المقادير الاقتصادية إلى حدّها الأقصى (الربح، أو الإنتاج) تحت وطأة بعض الصعوبات المعيّنة (لا سيما صعوبات ندرة الموارد) في زمن معين، وفي نظام معيّن (هنا نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي غالباً ما يُصار إلى إهمال ذكره) تحول دون أن نرى في هذه المجموعة من (التقنيات) بديلاً للعِلم الاجتماعي: فالفن ينبثق عن عِلم، ظاهراً كان العِلم أم ضمنياً، والعِلم المضمر هنا هو العِلم الحدّي. إن أدلجة ما هو اقتصادي وحدها، وهذه هي الاقتصادوية، هي التي تُتيح إنشاء عِلم من ما لا يمكن أن يكون عِلماً على الإطلاق»[٢٨].

(هـ) نقل الاهتمام من المصنع إلى السوق

مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تبلورت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، التي تُسوّق خطأً على أساس من كونها امتداداً لأفكار الكلاسيك، وكي تقوم بتفريغ العِلم من محتواه الاجتماعي، بل لا ضرر كذلك لديها من عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى؛ فعِلم الاقتصاد بالنسبة إلى التيار النيوكلاسيكي هو عِلم معملي إلى أبعد حد، والعلاقات الاقتصادية، المتمثّلة في الإنتاج والتداول والتوزيع، بين أفراد المجتمع إنما هي علاقات بين الأشياء المادية، أي إنها ليست علاقات اجتماعية.

وعلى ذلك، يؤسس هذا التيار الفكري، الذي سيكون تياراً جارفاً، فكرة المنفعة كمركز يدور في فلكه جُل العلاقات الاقتصادية بمفهومها الذي لا يرى سوى علاقات بين الأشياء المادية الخاضعة للمعادلات الرياضية والدوال الخطية والرسوم البيانية. وبتلك المثابة يمكننا القول بأن التيار الفكري النيوكلاسيكي قام بتقديم موضوع غير مسبوق للعِلم، أي علم الاقتصاد السياسي، يعتمد على تفسير شاذ للقيمة؛ إذ إن المبدأ الأساسي عند النيوكلاسيك هو أن المنفعة هي

---

(٢٨) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**: **نقد نظرية التخلف**، ترجمة وتحقيق حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٧)، ص ٣٤ ـ ٣٩.

عماد القيمة، وهو المبدأ الذي يُناهض، كما رأينا، ما قال به الكلاسيك، ونخص بالذكر المؤسسَين سميث وريكاردو، ويشترط المنفعة في السلعة كي تكون محلاً للقيمة التبادلية، وليس المنفعة كمقياس للقيمة. ولقد برز هذا المبدأ انطلاقاً من أن الأهمية النسبية للأموال إنما تعتمد على التقدير الذاتي لمجموعة المستهلكين. هنا، تكون سيكولوجية المستهلك العادي هي نقطة البدء التي على أساسها لا تتحدّد قيمة السلعة فحسب، وإنما يتحدّد التوزيع ذاته أيضاً؛ بعد أن تم تعميم مبدأ المنفعة على عناصر الإنتاج.

لقد كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو والتطور والإنتاج وتوزيع الدخل، وكان ذلك أمراً مفهوماً ومبرراً، إذ ظهرت الآلة على المسرح الاجتماعي بمنتهى الوضوح والفاعلية، وجعلت من جميع العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع علاقة تبدأ وتنتهي حيث الآلة، والإنتاج، الأمر الذي يستدعي ظهور تفسير علمي لتلك الظواهر التي أخذت في التبلور في تلك الحقبة، وبصفة خاصة الإنتاج (من خلال الآلة بالطبع) والمنتجين (مستخدمي الآلة) ومن ثم توزيع الإنتاج والأجور.

أما النيوكلاسيك، فإن دائرة التبادل، وإنما ابتداء من الاستهلاك، هي مجال الانشغال الأساسي. وفي حقل التبادل لدى النيوكلاسيك، يظهر أشخاص هم من قبيل الرجل الاقتصادي، الرشيد الحكيم، الذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع لحاجاته، ولكنه حال سعيه هذا تحكمه «الحاجات المادية غير المحدودة»، ويراد إشباعها بأشياء مادية «محدودة». ومن هنا لم يجد النيوكلاسيك بدّاً من دراسة العلاقة بين الإنسان والأشياء المادية دراسة كمية، تُهمل المظهر الكيفي للظواهر.

أما في شأن القيمة، فيذهب التيار النيوكلاسيكي لتحديد ثمن السلعة في السوق، وابتداء من انطلاق تحليله من دائرة التبادل لا من دائرة الإنتاج، كما ذكرنا، إلى أن الأثمان تتحدّد في الأسواق وفقاً لقانون العرض والطلب؛ الطلب يتحدّد على أساس المنفعة وسلوك المستهلك (الرشيد الحكيم) في السوق. أما العرض، فيتحدّد على أساس سلوك «المنظم» في السوق. ونحن هنا لا نتحفظ على ذلك التقرير الذي قال به النيوكلاسيك، فهو، من جهة، لم يأت بجديد على صعيد التنظير، إذ سبق أن ناقشه الكلاسيك بتوسع حين فرّقوا بين الثمن الطبيعي وثمن السوق، ومن جهة أخرى لم يكشف عن واقع جديد، إذ

المشاهد أن العرض والطلب لهما الدور الرئيسي في تحديد ثمن السوق. ولكن ما نتحفظ عليه هو لَي عنق التاريخ، ومحاولة تجسير العلاقة المعرفية بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد.

لقد ارتبط التغيّر الفكري الذي صاحب النيوكلاسيك بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في دول غرب أوروبا؛ إذ مرت هذه الدول بمرحلة من الركود وتخلصت منه، وصار الاعتقاد بأن الاهتمام بالنمو والتطور ليس ضرورياً كما فعل الكلاسيك، فالنمو، في تقدير النيوكلاسيك، يتم من تلقاء نفسه من دون حاجة جدية إلى دراسته وتفسير ظواهره على الصعيد الاجتماعي.

كما ارتبط التغيّر الفكري الذي صاحب ذلك التيار، بما لحق، آنذاك، البيئة الثقافية والعِلمية من تطور؛ فقد كان الانغماس في المعامل والسعي الدؤوب من أجل فهم الكون، كما كانت العلوم الطبيعية والرياضيات، بسبب سعي أوروبا إلى فهم العالم، في تقدّم مستمر وواضح في هذا العصر، الأمر الذي انعكس على كتابات النيوكلاسيك، فرغبوا في الابتعاد عن اللغة المصطلحية والتعبيرات اللفظية، ومالوا بقوة نحو القياس الكمي عن طريق التعبيرات الرياضية، واستعاروا أيضاً بعض الألفاظ من العلوم الطبيعية، وظهروا أكثر ميلاً إلى تجريد الظواهر الاقتصادية، ولكنه تجريد جاء مُبالغاً فيه وقادهم إلى النظر إلى عِلم الاقتصاد كعِلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية، والسياسية بصفة خاصة، الأمر الذي عنى سلخ عِلم الاقتصاد من دائرة التاريخ والعلوم الاجتماعية، وصار يُنظر إليه على أنه عِلم معملي بحت يحوي نظريات ثابتة قابلة للتطبيق دائماً، حالها حال ما يتعلق بالعلم المعملي.

جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، وقد وجهت سهام النقد العنيفة جداً لكتابات ماركس، ولكي تقدم موضوعاً جديداً كما ذكرنا لعِلم الاقتصاد، ولكي تنشغل بدراسة العمل وليس العامل، والمنتج الفرد وليس الرأسمالي، والمستهلك وليس الفرد، رغبة في الابتعاد عن التحليل الطبقي الذي أعطاه ماركس.

وابتداء من النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيّرات واضحة؛ فلقد تحوّل اهتمام التحليل من الجزئي إلى الكلّي، من تحليل توازن المستهلك والمنتج، إلى تحليل توازن الاقتصاد القومي.

جاء هذا التبدل كبلورة لما ساهم به ليون فالراس في العودة إلى استخدام

تحليل التوازن الشامل بكيفية لم تكن معهودة من قبل، وبطريقة خاصة في التحليل باستخدام نظام من المعادلات الرياضية في محاولته للبحث عن التوازن الاقتصادي العام. وقد ظلت هذه التحوّلات في حقل التيار النيوكلاسيكي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي محصورة في مجال النظرية الأكاديمية، والمراجع والمؤلفات العلمية. أما على الصعيد السياسي الاقتصادي، فلم يكن لها أدنى تأثير؛ فخلال تلك الفترة، كان المذهب الكينزي يشهد قمة انتصاراته وطغيانه الفكري، واضعاً ما عداه من مذاهب وأفكار في الزوايا المهملة. فحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مذهب الحرية الاقتصادية سائداً إلى حد بعيد في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي. ولكن ما إن اندلعت نيران الحرب، حتى تبدلت الأحوال وتغيّرت التصورات؛ فخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، وهي الفترة التي زاد فيها تركّز الرأسمال وتمركزه، وتبلورت فيها الاحتكارات الصناعية الضخمة، إعلاناً عن بداية سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي، وكذلك تعرض النظام الرأسمالي للعديد من التوترات، بدءاً بثورة العمال في ألمانيا عام ١٩١٨، ثم أزمة الديون والتعويضات التي فرضتها معاهدة فرساي على ألمانيا عام ١٩١٩، فأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وبروز الحرب النقدية والتكتلات الاقتصادية، ثم انهيار قاعدة الصرف بالذهب. . . فكان طبيعياً ظهور الكينزية، في زمان الأزمة في شكلها الدوري، ونظريتها التي تعتمد على وجوب التدخل الحكومي بوصفه عاملاً مساعداً في تحريك الاقتصاد الذي كفَّ عن السير، بعدما لاحت في الأفق أزمات متتالية.

في ظل هذه الهيمنة الكينزية، كان هناك تيار فكري يتكوّن في أحضان التيار النيوكلاسيكي، وهو تيار النقديين بقيادة ملتون فريدمان، الذي سيتزعم حملة ضارية على الكينزية، كي ينتهي الأمر باختلاف جذري وتواري السياسة الكينزية ـ وظهور التيار النيوكلاسيكي المطور، أي تيار النقديين، الذي سوف يلقى تطبيقاً رسمياً في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة بزعامة مارغريت تاتشر، والولايات المتحدة برئاسة رونالد ريغان. ولم تكن النتائج سارّة على الإطلاق؛ إذ تعمّق الكساد، واستفحلت البطالة، وانخفض الميل الاستثماري، وازدادت الضغوط التضخمية، نتيجة للزيادة الواضحة في عرض النقود، بالإضافة إلى إضعاف المركز التنافسي للاقتصاد داخل السوق الرأسمالية العالمية، وليس هنا مجال مناقشة هذا الأمر؛ فما يهمنا الآن، وبعد أن بلغنا مبتغانا من توضيح اختلاف موضوع «الاقتصاد السياسي» عن «الاقتصاد»، وأن

الأخير ليس امتداداً عِلمياً للأول ولا حتى من جنسه أو نوعه، وإنما هو القطيعة التاريخية والمعرفية بين الاثنين ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر. كما أوضحنا مدى اهتمام الاقتصاد السياسي بالقيمة وانطلاق الآباء المؤسسين في درسهم المباحث المختلفة ابتداء منها. وبعد هذا التنظير، لننتقلْ إلى الواقع بشأن ثمن النفط الفنزويلي أو النفط السوداني، على سبيل المثال.

الآن، بعد هذا التنظير، وبعد أن وقفنا على موضوع علمنا، عِلم الاقتصاد السياسي، وتعرَّفنا إلى المساهمات في حقل التراكم المعرفي، التي أدت إلى تبلوره ونضجه على نحو يسمح بأن يقدم نفسه كعِلم لظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي، ابتداء بالإنتاج، ومروراً بالتبادل والاستهلاك، وانتهاء بالتوزيع، يجوز لنا أن أن نسأل: ما الذي يُحدد ثمن سلعة معيّنة، وهي هنا النفط؟ وما الذي يحدّد ثمن النفط الفنزويلي و/أو النفط السوداني؟

و ـ مجموعة من الأفكار الرئيسية المتعيَن الاعتماد عليها لتقديم إجابة

ـ إن قوة العمل لم تكن دائماً سلعة. والعمل لم يكن دائماً عملاً مأجوراً؛ ففي الحقبة التاريخية المعتمِدة على عَمل العبيد، لم يكن العبد يبيع قوة عمله لمالكه، مثلما أن الثور لا يبيع عمله للفلاح، كما قال ماركس (كامتداد لريكاردو). فالعبد يُباع، بما فيه قوة عمله، من مالكه، بيعاً تاماً، وهو بذاته سلعة يمكن أن تنتقل من يد مالك إلى يد مالك آخر.

ـ إن الرأسمال ليس مبلغاً من النقود، إنما هو علاقة اجتماعية، ومجموعة من المقادير الاجتماعية. فكُلّ المنتجات التي يتألف منها هي سلع، نتاج **استخراج وضم وفَصل** مواد أولية موجودة سلفاً في الطبيعة.

ـ إن نفقة إنتاج قوة العمل هي النفقات الضرورية لجعل العامل عاملاً، ولإبقائه عاملاً. وإن استهلاك العمال يؤخذ في الحسبان المحاسبي، شأنه شأن استهلاك الآلة.

ـ إن الرأسمال يَفترض العمل المأجور، والعمل المأجور يَفترض الرأسمال، وكلٌ منهما شرط الآخر. وبقدر ما ينمو الرأسمال المنتِج ويتسع تقسيم العمل واستخدام الآلات، تَنتشر المزاحمة بين العمال، وبقدر ما ترتفع مؤشرات البطالة وتنخفض مقادير القيمة الزائدة، تأخذ الرأسمالية في طريقها الهابط إلى جفاف منابع سر نشأتها وحياتها وتطورها: القيمة والقيمة الزائدة.

ـ مع إدخال الماكينات يبدأ العامل الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها، التي هي الشكل المادي لوجود الرأسمال؛ فما إن ظهرت وسيلة العمل بشكل الماكينة حتى أصبحت مزاحِمة للعامل نفسه. يقول ريكاردو: «**إن العمل والماكينات في مزاحمة دائماً**»، ويقول ماركس: «**ومع الماكينات يظهر للمرة الأولى التمرد العفوي ضد وسيلة العمل**». مفاد ذلك أن عمال النفط في فنزويلا، إنما يبيعون قوة عملهم للرأسمالية (الوطنية و/أو العالمية المستثمِرة)، مُستعملين رأسمالاً مكدساً، ومنتجين له في الوقت نفسه، ولقاء ذلك يحصلون من الرأسمال على أجرة. وعندما ينتج عمال النفط الفنزويلي قيمة زائدة، لا يستفيد منها سوى الشركة المنتِجة (الأجنبية غالباً) والمساهمين في رأسمالها، دون البلد المنتِج. كما أن النفط ذاته لا يُستخدم في سبيل تغذية صناعات وطنية معيّنة، وإنما يوجَه صوب تغذية قطاعات صناعية متطورة ومعقدة في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر. يتبدى هنا تسرب القيمة الزائدة في أروع صوره!

إن جميع السلع هي نتاج العمل البشري، وهذه الخاصية يمكن قياسها؛ فالعمل يُقاس بكمية الزمن المنفَق على إنتاج السلعة، وكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة، إذاً، هي التي تُحدد النِّسب التي تتبادل بها بعض السلع بعضها الآخر. بيد أن الأمر ليس سطحياً هكذا، إذ المُعتد به في هذا الشأن هو وقت العمل اللازم اجتماعياً، وفقاً للفن الإنتاجي السائد في فترة زمنية معيّنة، وطبقاً لمتوسط مهارة المنتِج.

(١) قيمة قوة العمل

يُحَدّد الثمن الضروري أو الطبيعي أو العادل على أساس عدد ساعات العمل اللازمة والمنفَقة في سبيل إنتاج تلك السلعة، ولن يكون ذلك سوى من طبائع الأشياء؛ فالإنتاج، ابتداء بمواده وانتهاء بأدواته، هو من صنع العمل البشري، الذي هو المقياس المشترك بين مواد العمل وأدواته. ولا يمكن أن تضاف قيمة أخرى على المنتج إلا من خلال العمل. فإذا كان إنتاج برميل نفط واحد، مثلاً، يتطلب ٥ ساعات من العمل الضروري، وعلى أساس أن ساعة العمل في حقل تلك الصناعة تساوي ٥ وحدات من النقد، فإن ٥ × ٥ = ٢٥، أي أن الثمن العادل للبرميل يبلغ ٢٥ وحدة من النقد. ولكن أين قيمة باقي العناصر؟ أين ثمن مواد العمل، بافتراض أنها تساوي ٥٠٠ وحدة؟

وأين ثمن أدوات العمل، بافتراض أنها تساوي ١٠٠٠ وحدة؟ تلك الأثمان سوف تظهر بقيمتها نفسها التي دخلت بها العملية الإنتاجية، لكن البرميل لن يُباع بـ ٢٥ وحدة، إذ سوف يطرحه الرأسمالي في السوق على نحو مختلف، كما يلي:

٢٥ (أجر) + ١٠ (متوسط استهلاك مواد العمل) + ١٠ (متوسط استهلاك الآلة) = ٤٥ (وحدة)

ولكن طبقاً لتلك الحسابات، لم يكسب الرأسمالي شيئاً، فهو دخل العملية الإنتاجية بمبلغ نقدي معيّن، وخرج بالمبلغ نفسه، وهو لا يستطيع أن يولّد الربح من الآلة أو من مواد العمل. فماذا يفعل؟ ليس عليه الآن سوى النظر إلى تلك السلعة العجيبة المطروحة في السوق: قوة العمل. فيطيل أيام العمل وساعاته إلى الحدود التي تسمح له، كما سنرى، بتحقيق الربح، والتراكم الرأسمالي، فيباع البرميل حينئذ طبقاً للحسابات التالية (بافتراض أن القيمة الزائدة تساوي ١٠٠ بالمئة):

٢٥ (أجر)+ ٢٥ (قيمة زائدة) + ١٠ (متوسط استهلاك مواد العمل) + ١٠ (متوسط إهلاك الآلة) = ٧٠ (وحدة)

على هذا النحو يتحدّد ثمن البرميل الواحد من النفط (ومفهوم أنني أقصد الثمن العادل)، وذلك على أساس عدد ساعات العمل الضرورية المنفَقة في سبيل إنتاجه. أما الارتفاع والانخفاض فيمكن أن يُستدعى بشأنهما حينئذ نظريات السطح والظاهر، التي تقدمها لنا مجموعة الأفكار والتصوّرات الذهنية العامة، من دون الوصول إلى صفة العِلم، والتي تندرج تحت مسمى «الاقتصاد». فيمكن الكلام على الاحتكارات والسياسات، أو على تغير الأذواق أو تأثير الأعلام، وإلى غير ذلك من الآراء والتصوّرات التي لا تنتمي إلى حقل العِلم، وتحتفظ بوجودها في حقل الآراء الحرة المناسِبة لحفلات التعارف!

نعود لنقول: هل يتلقى «عمال نفط فنزويلا (البترولیتاريا الفنزويلية) تعويضاً عادلاً؟»؛ فبعد أن أطلعنا عِلم الاقتصاد السياسي على العامل الذي يُحدّد ثمن السلعة، وذلك بقوله إن ثمن البرميل الواحد من النفط في سوق النفط يتحدد، شئنا أم أبينا، بعدد ساعات العمل الضروري التي أنفقها عمال النفط (في مجموعهم) من أجل إنتاج تلك السلعة، هل يتلقى عمال النفط في (مجموعهم)

تعويضاً عادلاً (٢٣٧٠ بوليفاراً شهرياً)[٢٩]؟ يلاحَظ أن الحد الأدنى للأجور الشهرية يبلغ ١٢٢٣,٨٩ بوليفاراً.

إن انشغالنا بالإجابة عن هذا التساؤل إنما ينبع مباشرة من تصوّرنا عن التسرب، أي تسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى خارج حدود الاقتصاد القومي في الأجزاء المتخلفة، من أجل تدعيم وتطوير صناعات متطورة في الأجزاء المتقدمة على الصعيد العالمي. ومن ثم تكون الأولوية في التحليل منعقدة لفهم تسرب القيمة الزائدة من خلال تسرب الأجر، الذي هو من وسائل التسرب، كما سنرى حين نحلل الدور الذي تقوم به الشركات الدولية النشاط في هذا الشأن.

(٢) العمل البشري

العمل البشري إذاً هو مصدر كلّ الثروات، ومقياس كلّ القيم، بحيث إن شيئين تَطلب إنتاجهما العمل نفسه يمتلكان القيمة نفسها، ويمكن بالتالي مبادلتهما ببعضهما ببعض ما دامت القيم متساوية بشكل عام، وقابلة للتبادل.

إذاً، **يتحدّد الثمن (الطبيعي) للبرميل الواحد من النفط الفنزويلي والنفط السوداني على أساس كَمية العمل المبذولة في سبيل إنتاجه.** وهكذا، يُنفِق عمال النفط قوة عملهم في سبيل الإنتاج، وإنما ابتداء من أجر معلوم. فإذا كانت السلعة الرئيسية التي يدور حولها الصراع إنما يتحدد ثمنها الوسطي (في السوق الدولية) شئنا أم أبينا على أساس عدد ساعات العمل المبذولة على نحو ما ذكرنا، لقاء أجر مُحدّد، فما الذي يُحدّد أجر عمال النفط الفنزويليين؟ طبعاً إن لـ **البتروليتاريا** وضعاً خاصاً نسبياً، ولكنها لا تخرج عن القانون العام للقيمة.

إن الذي يُحدد هذا الأجر هو «حد الكفاف»، أي وقت العمل الضروري واللازم لإنتاج وسائل العيش. يجب أن نعي، كما ذكرنا، أن تحديد الأجرة إنما يتوقف على ما هو ذاتي في السلعة، وما هو موضوعي يخص المنتِج، فإن الأجرة تأخذ في حسابها (المنتَج والمنتِج) وليس المنتِج فقط. وحينما ننظر إلى المنتَج

---

(٢٩) صار البوليفار، بعد التعويم، بين سعرين للصرف أعلى: دولار لقاء ٤,٣ بوليفار، وأدنى: دولار لقاء ٢,٦ بوليفار، والأخير يتمّ استخدمه في المعاملات التي تكون الحكومة أحد أطرافها. ولقد قرّرت فنزويلا مؤخراً، كما صرح جورجي جورداني، العودة إلى سعر الصرف الموحّد كي يكون دولار واحد لكلّ ٤,٣٠ بوليفار، وذلك ابتداء من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

والمنتِج، نكون بصدد البحث عن تأرجح أثمان قوة العمل في السوق، في حين أننا حين ننظر إلى المنتِج وتكلفة تكوينه نكون أمام الثمن الوسطي لقوة العمل.

والشركة الرأسمالية، أجنبية كانت أم وطنية، تعمل طبقاً لقانون حركة معيّن أساسه القيمة الزائدة، وهو المتعلق بالصيغة العامة (ن ـ وأ، ق ع ـ س ـ Δ ن). والسؤال الذي يجب أن يثور هنا، لفهم التسرب، وهو على العموم يُعدّ من قبيل التسرب الجزئي على المستوى القومي، يتناول الكيفية التي يُستخدم من خلالها هذا الفائض، وأماكن ضخ تلك القيمة الزائدة، التي تظهر عادة في شكل تدفقات خارجية! ونرى أن حدود الإجابة تقتضي الوعي بالأمرين التاليين:

ـ الأمر **الأول** هو أن الشركات الدولية النشاط تهيمن على سلعة النفط الفنزويلي استخراجاً وإنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً؛ تلك الشركات العملاقة ورساميلها الضخمة إنما تقع مراكزها في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي تسعى دوماً، كما سبق أن ذكرنا، إلى تعميق الدور الذي يقوم به مختلف أجزاء القارة كمورد رئيسي للمواد الأولية، من دون أي مشاركة من هذه الأجزاء في عملية التجارة في أية مرحلة من مراحلها، مع الحفاظ دائماً على إثارة القلق في أسواق تلك المنتجات، حفاظاً على التوترات المستمرة في ثمنه العالمي وإمكانية التلاعب به.

ـ الأمر **الثاني** هو أن الشركة الوطنية شركة تابعة للرأسمالية العالمية ومندمجة فيها، ومن ثم خاضعة لقانون الحركة الحاكم لأدائها الاستعماري الكوني بوجه عام.

ولقد رأينا أن من الأفضل أن نتناول إشكاليات الأمرين بمزيد من الدرس في ما نعتبره «مداخلة» أكثر منه تسلسلاً منهجياً للخط النظري الرئيسي للأطروحة.

٣ ـ الشركات الدولية النشاط

بمراعاة الأمرين الواجب الوعي بهما، وهما: هيمنة الشركات الرأسمالية العالمية، والتبعية المفروضة على جميع مراحل تجارة النفط (الإدارة والاستخراج والتحويل والتسويق)، وذلك في سبيل التعرّف إلى أماكن إعادة الضخ، وتسريب القيمة الزائدة على الصعيد العالمي، يُحسن بنا التعامل مع هذا المطلب كمداخلة نظرية، وهي تفيد كثيراً في تدبّرٍ أدق لما ستتناوله الأطروحة من عناصر فكرية تخص النفط الفنزويلي والشركات الدولية النشاط المهيمنة

على إنتاجه وتسويقه؛ حيث إن هذه المداخلة تنشغل بالتعرّف (وبإيجاز) إلى الخطوط العريضة التي تشكّل تلك الشركات وتحكم نشاطها.

أ ـ الشركات الإمبريالية (المشروعات الدولية النشاط)

الشركات الإمبريالية هي شركات ضخمة مُمتدة عالمياً. تملك تقنية عالية ومتطورة، وتسمّى، على نحو غير دقيق، شركات متعددة الجنسيات، وتسمّيها الأمم المتحدة «الشركات عبر الوطنية»، وتمارس نشاطها على عدة أقاليم ذات دول مختلفة.

ولتلك الشركات، التي ساهمت في تشكيل معالم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، مجموعة من الخصائص، أهمها: التوسع الجغرافي، ومن ثم رؤيتها للعالم كوحدة واحدة، كسوق واحدة يلزم امتصاص مدّخراتها، واستثمارها في النشاطات المختلفة والمتباينة التي تمارسها وجوباً لتقليل احتمالات الخسارة، الأمر الذي يتطلب نوعاً من الاحتكار الفردي، أو من خلال إقامة التحالفات أو الاندماجات. وهناك من الخصائص أيضاً الاحتكار والانخراط الدائم في تحالفات استراتيجية، وغير ذلك ممّا يفرض هيمنة الشركات الدولية النشاط على إقليم أكثر من دولة.

ومن السمات الرئيسية لتلك الشركات العمل من خلال هياكل وبرامج احتكارية؛ إذ تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، المرتبط باحتكار التكنولوجيا الفائقة. وتتجلّى السمة الاحتكارية لتلك الشركات على صعيد كلّ من التمويل، ومروراً بالإدارة والتكنولوجيا، وانتهاء بالتسويق. فعلى سبيل المثال، يعتمد التمويل المفتوح في الأساس على عنصر الثقة، حيث إن تلك الشركات تستطيع أن تقترض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط، نظراً إلى وجود تلك الثقة، والتيقن من سلامة وقوة مركزها المالي. ولكي تنمو السمة الاحتكارية (المعتمدة على النشاط الاحتكاري) وتستمر، فإنه يتعيّن وجود الهيكل التنظيمي القوي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق سليم للمعلومات، وسرعة في الاتصالات بين المركز والفروع على الصعيد العالمي. تلك المزايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدوام التدريب وتجهيز الكوادر على مختلف مستويات العمل. وأهم ما تسعى إليه تلك الشركات هو التقنية المتطورة باستمرار، بهدف الحد من دخول

منافسين جُدد وفرض وضعها الاحتكاري، ولذلك تجد هذه الشركات استمرارها الاحتكاري في التجديد والحفاظ على جودة المنتَجات وتطويرها المستمر. ومن خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية العالمية، تعمل تلك الشركات على توفير منتجاتها، وطرحها في السوق بأفضل الأشكال؛ إذ تهتم تلك الشركات بأبحاث السوق وقياس درجة استجابة الأذواق، بعد توجيهها، والتركيز على أساليب الترويج والدعاية[٣٠] والإعلان لمنتجاتها، لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

وتُعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم المشروعات الدولية النشاط. وقد شهدت السوق العالمية للنفط مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من شركات النفط العملاقة على جانب كبير من تلك الأسواق؛ ففي خلال الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٨، تم توقيع عدة اتفاقيات بين ثلاث شركات كبرى تهدف إلى تقسيم العالم بين كارتل: «ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي» («إكسون موبيل» حالياً) و«شل»، و«بريتش بتروليوم» (الأنغلو/إيرانيان)، ثم انضمت إلى هذا الكارتل: «ستاندارد أوف نيويورك» و«ستاندارد أوف كاليفورنيا» و«غالف» و«تكساكو»، وأضيفت إليها منذ أواخر الخمسينيات الشركة الفرنسية للنفط. ولقد كان هذا الكارتل حتى عام ١٩٤٩، يسيطر على ٩٧ بالمئة من إنتاج النفط في النصف الشرقي للكرة الأرضية، وعلى نحو ٨٠ بالمئة من إنتاج أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي[٣١].

---

(٣٠) كتب جون برغر: «لما كانت الدعاية تتمتّع بنفوذ هائل، فهي بالتالي ظاهرة سياسية عظيمة الأهمية، ولكن مراجعها واسعة بقدر ما عرضها محدود لأنها لا تعترف إلا بقوة الاستهلاك؛ فتخضع لها سائر ملكات البشر وحاجاتهم. إنها تراكم الآمال وتنمطها وتبسطها، فتمسي وعداً مكثفاً غامضاً وسحرياً تعرضه تكراراً مع كلّ عملية شراء. هكذا ينعدم أي أمل أو إنجاز أو متعة أخرى في ظلّ ثقافة الرأسمالية. إن الرأسمالية باقية على قيد الحياة من خلال إرغامها الأكثرية الشعبية التي تستغلها على تعريف مصالحها في أضيق نطاق مُمكن. في السابق، كان بقاؤها على قيد الحياة مرهوناً بالحرمان الشديد للأكثرية الشعبية. أما اليوم، فإنه يتحقّق بفرض مقياس مزوّر لِما هو جذاب ولما ليس هو بجذاب». انظر: جون برجر، **وجهات نظر**، ترجمة فواز طرابلسي (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠).

(٣١) للمزيد، انظر: بول هارست وجراهم طومبسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، تعريب فالح عبد الجبار، عالم المعرفة؛ ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١).

ولمزيد من التفاصيل حول هيكل هذه الشركات ونشاطها، انظر: ثيودور موران، **الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**، ترجمة وتحقيق جورج خوري ومنير لطفي (عمّان: دار الفارس، ١٩٩٤)، وجان زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية، الإقطاعيون الجدد**، ترجمة هالة منصور عيسوي (القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠٠٧)، ص ٢٣٨ وما بعدها.

ب ـ الولايات المتحدة والحرب والنفط

بشأن الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالنفط وجبروت حروبه، نجد أنفسنا أمام أقوى إمبراطورية عرفها التاريخ متعطشة للنفط، المادة التي تحرك صناعاتها وأساطيلها وجيوشها، ومن أجل ذلك شنت حروباً مفتوحة لا نهاية لها، ومن أجل ذلك أيضاً استقدمت المؤسسة الرأسمالية الدائمة إلى إدارة الولايات المتحدة «رئيس حرب» هو رجل نفط وابن رجل نفط، هو جورج بوش، كما استقدمت له نائباً سبق أن شغل منصباً مرموقاً لأكبر شركة لخدمات النفط في العالم ومركزها تكساس، هو ديك تشيني، ووزيرة خارجية ستأتي في ما بعد كمستشارة للأمن القومي، هي كوندوليزا رايس، التي كانت عضو مجلس إدارة كبرى شركات النفط التي دشنت إحدى ناقلات النفط العملاقة حاملة اسمها. إنه الفريق الذي أتى كي يدير الحرب المفتوحة، في العراق، من أجل النفط. وبعد سنة واحدة من غزو العراق، وحسب ما ورد في صحيفة **الفاينانشال تايمز**، زادت أرباح شركة «هاليبرتون» ٨٠ بالمئة، وزادت أرباح شركة «بكتل» ١٦٠ بالمئة، وزادت أرباح شركة «شيفرون تكساكو» ٩٠ بالمئة. أما أسهم شركة «لوكهيد مارتن» لصناعة الأسلحة، فزادت ٣٠٠ بالمئة منذ تولّى جورج بوش الحكم وبعد سنة من ضرب العراق[٣٢].

ج ـ تفسير السلوك الاقتصادي للشركات الدولية النشاط

من الأمور التي انشغل بها العديد من الاقتصاديين، ولم يزل هذا الانشغال يُمثل مبحثاً مهمّاً في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية، تفسير سلوك المشروعات الدولية النشاط[٣٣]، ومن ثم تفسير طريقة الإنتاج الرأسمالية على الصعيد

---

(٣٢) انظر: عبد الحي زلوم، **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٤٤.

(٣٣) انظر: مصطفى رشدي شيحة، **البناء الاقتصادي للمشروع** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٠)، حيث يرى إمكانية حصر تلك الاتجاهات المفسرة في ثلاث مجموعات فكرية، ابتداء من الأفكار المتأثرة بالأيديولوجيا النيو ـ كلاسيكية، ومروراً بالأفكار الاشتراكية، وانتهاء بأفكار العالم الثالث (ص ٤٩٠ ـ ٥٠٢).

انظر أيضاً: محمود الباز، «تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع الدولي الناشط،» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع)، العددان ٤١١ ـ ٤١٢ (١٩٨٩)، حيث يقوم بحصر تلك الاتجاهات المفسرة في ثلاثة اتجاهات: **أولاً**، التحليل التقليدي الذي يعتمد على المبادئ المستقرة في مجالات التبادل الدولي، أو مجالات تحليل سلوك المشروع؛ **ثانياً**، التحليل في ضوء توجيهات الظروف الموضوعية =

العالمي، بما يوحي باختلاف طريقة الإنتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي عنها داخلياً. ومن أجل إعطاء ذلك التفسير، ظهر العديد من التصوّرات النظرية، والاجتهادات الفكرية، إلا أن الاتجاه[٣٤] الأقرب إلى الدقة هو الذي بدأ من رؤية واضحة لحقيقة أن خلف كلّ رأسمال دولي دولة تسانده بشتى الوسائل في توسعه وصراعه مع الرساميل الأخرى، وفي صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج. والتجربة التاريخية تثبت أن وراء كلّ شركة دولية تمارس نشاطها في إقليم واحد أو أكثر دولة بكيانها السياسي وقوتها العسكرية[٣٥]. فعندما قامت مصر بتأميم قناة السويس في تموز/يوليو ١٩٥٦، وجدت نفسها في مواجهة مع دولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية)، وذلك في مرحلة أولى، كي تجد نفسها، في مرحلة ثانية، أمام جيوش ثلاث دول (بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل). وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية (غواتيمالا عام ١٩٥٤، وتشيلي عام ١٩٧٣) وبلدان أخرى غيرها تؤكد ذلك. ومن الممكن أن نضيف ما ذهب إليه نعوم تشومسكي، في كتاب **الدولة المارقة**، وفقاً للاصطلاح الأمريكي، حين عبّر عن الشركات الدولية النشاط، وهو يستخدم عموماً مصطلح «متعددة الجنسية»، بقوله: «**ومن جانب أكثر جوهرية يمكن لنا أن نصفها كمجموعة شركات عملاقة عادة ما تكون مرتبطة ببعضها بتحالفات استراتيجية وتدير اقتصاداً عالمياً**.... **وتميل نحو حكم القلة في معظم القطاعات وتعتمد بشدة على قوة الدولة لجعل المخاطرة والثمن ذات طبع اجتماعي ولإخضاع العناصر المتمردة أو غير المطاوعة**»، الأمر الذي يعني، وفقاً لهذا الاتجاه:

ـ اعتبار تلك الشركات أداة فعالة في سبيل ترسيخ هيمنة الدولة على الصعيد السياسي العالمي؛ فقوة الاقتصاد الوطني لبلد ما إنما تُقاس بأمرين، **الأول** هو القدرة التنافسية في السوق الدولية، بدءاً بالإنتاجية النسبية للعمل، ومن ثم دور العمل في الاقتصاد الدولي، مقيساً بمدى اتساع دائرة سيطرته في

= والسياسات العامة، ويأخذ هذا الاتجاه من التحليل في اعتباره بشكل رئيسي اعتبار الإنتاج الدولي وسيلة للإفلات من ضغوط القيود الاقتصادية الكُلية في الدولة الأم، من جهة، واعتبار نشاط تلك الشركات نشاطاً مرتهناً بالتوجهات السياسية العامة للدولة الأم، من جهة أخرى؛ **ثالثاً**، التحليل الاقتصادي الحديث الذي يعتمد على نظرية التنظيم الصناعي والمزايا الخاصة (ص ١١١ ـ ١٧٢).

(٣٤) محمد دويدار، **محاضرات في الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٢٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣، الهامش.

السوق الدولية، **والثاني** هو الناتج الوطني الإجمالي، ووزن ذلك الناتج في الناتج العالمي، بصفة عامة، والناتج الصناعي، تحت تأثير التصوّر الأوروبي، بصفة خاصة، وبناتجها من المنتجات الصناعات العالية التكنولوجيا، بصفة أخص. وفي ظل الشكل السائد لتنظيم المشروع الدولي، يتعيّن أن نضيف، لقياس قوة الاقتصاد الوطني، نصيب شركات الدولة وتوابعها في الخارج في الناتج الذي تنتجها الشركات الدولية النشاط(٣٦).

ـ اعتبار تلك الشركات وسيلة مفصلية (غير عسكرية) في تحقيق مجموعة من الأهداف القومية على الصعيد العالمي، وعلى عدة مستويات: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

ـ إن الصراع من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية، ومن ثم بسط النفوذ السياسي لأحد الرساميل، على الصعيد العالمي، يُعدّ أحد مُحدّدات تراكم الرأسمال، بما يجعل مساندة الدولة القومية متساوقاً مع نشاط الشركة الدولية النشاط.

ـ اتجاه الشركات الدولية النشاط نحو المزيد من الاندماج في ما بينها، ومن ثم المزيد من تمركز الرأسمال على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقوي توجهاتها العالمية، ويثير إمكانية الصدام مع الاتجاهات القومية لدولة ما أو مجموعة من الدول، الأمر الذي يحوي إمكانية الصدام في ما بين الدول ذاتها.

ـ قيام تلك الشركات بالدور المحوري في عملية امتصاص الفوائض (وعلى رأسها الفوائض النفطية) التي تُنتَج في الأجزاء المتخلّفة، وضخّها في مسام الأجزاء المتقدمة؛ فالشركات الأمريكية الدولية النشاط، على سبيل المثال، تقوم بإنفاق ٧٠ بالمئة من دخلها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ تتوسع السوق في الاقتصاد الرأسمالي باستمرار، لأن البحث عن الربح يولّد التنافس، ولأن التنافس هذا يدفع كلّ وحدة اقتصادية إلى أن تراكم وتتوسع

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥٣، وفي هذا السياق يذكر د. محمد دويدار، في سبيل التعرّف إلى القوة الاقتصادية للشركات الدولية النشاط، أن رقم أعمال ٢٠ شركة دولية النشاط في عام ١٩٩٥ تجاوز الناتج الصافي الذي تنتجه ٨٠ دولة من دول العالم في عام واحد، وأن أرباح شركة «شل» النفطية فاقت ميزانية عدد من الدول، كالفليبين والبيرو، على سبيل المثال (ص ١٤٧).

وتذهب من أجل ذلك إلى أبعد الأماكن بحثاً عن المواد الأولية البخسة الأثمان، وبحثاً كذلك عن السوق المناسبة لتصريف تلك المنتجات. إن الآلية التي وسعت السوق المحلية هي نفسها التي تدفع بالوحدة الاقتصادية إلى البيع في الخارج، وربما تدفعها إلى بعضٍ من التمركز المكاني.

د ـ دور الشركات الدولية النشاط في تشكيل التجارة العالمية

كنا في ثنايا خطواتنا الفكرية التي مشيناها حتى الآن نقول إنه حينما تقوم الشركات الدولية النشاط بعملها الموسع في إقليم سياسي لدولة معيّنة، وعلى وجه التحديد حينما تستخرج النفط أو المعادن من أرض تلك الدولة، فإنها لا تُنمّي بما تستخرجه أو بالمقابل النقدي لما تستخرجه صناعات وليدة داخل الدول المستخرَج من أرضها النفط أو المعدن، وإنما تُرسِل به إلى مراكز صناعية كي تتم تغذية قطاعات أكثر تطوراً وتعقيداً في الأجزاء المتقدمة، ولا يكون للبلدان تلك سوى الريع، الذي تركن إليه، في الغالب، الطبقة الحاكمة من أجل تثبيت الوضع الاجتماعي الراهن (وبخاصة في دول مجلس التعاون)، من دون أن تَسمح، أو يُسمح لها، بتحويل الفوائض النفطية إلى رأسمال.

والتقرير الصادر عن مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حول **«الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والبيئة»**[٣٧]، للعام ٢٠٠٧، ربما يُساند وجهة نظرنا، حينما يرسم صورة واضحة للوضع الاقتصادي العالمي الراهن، وبوجه خاص من زاوية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتم نحو ٨٤ بالمئة من عملياته من خلال الشركات الدولية النشاط، التي تُساهم على نحو فعال في تشكيل وإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية. هنا، ينبغي الوعي بالتصنيف الذي اتّبعه التقرير في ما يتعلّق بالبلدان، على النحو التالي:

ـ **البلدان المتقدمة**: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، بخلاف المكسيك وجمهورية كوريا وتركيا، بالإضافة إلى البلدان المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، والتي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية (قبرص، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، سلوفينيا)، علاوة على إسرائيل وأندورا وسان مارينو، وموناكو.

---

(٣٧) *World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development* (New York; Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2007).

ـ **الاقتصادات الانتقالية**: جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

ـ **البلدان النامية**: جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً.

وطبقاً للتقرير، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل) على الصعيد العالمي ارتفاعاً نسبياً، فبلغ حجمها نحو ١٣٠٣ مليارات دولار، وهذا الرقم يقارب الرقم القياسي البالغ ١٤١١ مليار دولار، الذي سُجل عام ٢٠٠٠. وأرجع التقرير تلك الزيادة إلى تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم، وما أسفر عنه من ارتفاع أسعار الأسهم الذي أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

ولم تزل الحركة الاقتصادية الدولية بين الأجزاء المتقدمة تشهد ارتفاعاً مستمراً؛ فقد مثلت التدفقات (من وإلى) الاقتصادات المتقدمة، على النحو المذكور، أرقاماً مرتفعة تفوق (من وإلى) الأجزاء الأخرى من الاقتصاد العالمي (الانتقالية والنامية)، حيث قُدرت التدفقات الداخلة إلى الأجزاء المتقدمة بنحو ٨٥٧,٥ مليار دولار، والخارجة بنحو ١٠٢٢,٧ مليار دولار، في حين قُدّرت التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية بمبلغ ٣٧٩,١ مليار دولار، والخارجة ١٧٤,٨ مليار دولار. وكما ذكرنا، يتم من خلال الشركات الدولية النشاط ما يقارب ٨٥ بالمئة من قيمة التدفقات على الصعيد العالمي.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

حجم التدفقات الخارجة والداخلة من وإلى الدول المتقدمة والدول النامية

الدول	التدفقات الداخلة (بالمليار دولار)	التدفقات الخارجة (بالمليار دولار)
المتقدمة	٨٥٧,٥	١٠٢٢,٧
النامية	٣٧٩,١	١٧٤,٨

المصـــدر: *World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development* (New York; Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2007).

وتُعتبر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وقد تضاعفت في أمريكا الشمالية وتركزت في المملكة المتحدة، من أهم الظواهر التي طرحت نفسها على الصعيد العالمي؛ حينما زادت تلك العمليات من الاندماج أو من الشراء زيادة بارزة في العام ٢٠٠٦، من حيث القيمة (٢٣ بالمئة) ومن جهة الحجم

(٨٨٠ مليار دولار)، ومن حيث العدد (١٤ بالمئة) بواقع ٦,٩٧٤. أما بالنسبة إلى إنتاج السلع والخدمات من قبل الشركات الدولية النشاط، خارج بلدان المنشأ، فقد زاد في عام ٢٠٠٦ زيادة أسرع ممّا كان في السنة السابقة. ويقدّر أن المبيعات والقيمة المضافة والصادرات لدى نحو٧٨٠٠٠ شركة من الشركات الدولية النشاط، ونحو٧٨٠٠٠٠ فرع من فروعها الأجنبية، قد زادت بنسبة ١٨ بالمئة و١٦ بالمئة و١٢ بالمئة، على الترتيب. وشكّل ذلك ما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وثلث الصادرات العالمية. وظلت الصين تستضيف العدد الأكبر من الفروع الأجنبية في العالم. ومن جهة هيكل التدفقات، مثلت الخدمات معظم الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في عام ٢٠٠٥، بما قارب الثلثين، في حين انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى ٣٠ بالمئة، ولم يتدفق إلى القطاع الزراعي أكثر من ١٠ بالمئة.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)
نسبة التدفق في كل قطاع

القطاع	نسبة التدفق (بالمئة)
الزراعة	أقل من ١٠
الصناعة	٣٠
الخدمات	أكثر من ٦٠

المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الرغم من هيمنة الشركات التابعة للأجزاء المتقدمة على المشهد العام، زاد عدد الشركات التابعة لاقتصادات نامية المدرجة في قائمة أكبر ١٠٠ شركة في العالم من الشركات عبر الوطنية غير المالية من ٥ شركات إلى ٧ شركات. أما الترتيب في قائمة أكبر١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية في العالم، فقد ظل مستقراً نسبياً، إذ تملك شركة «جنرال إليكتريك» (الولايات المتحدة) وشركة «فودافون» وشركة «جنرال موتورز» أكبر الأصول الأجنبية. ورغم أنه لم يحدث منذ عام ٢٠٠٤ تغيّر فعلي في الأصول الأجنبية لأكبر ١٠٠ شركة من الشركات الدولية النشاط، فقد زادت المبيعات والعمالة في الخارج. والجدول الرقم (١ ـ ٣) يوضح أصول ومؤشر التدويل للشركات الخمس الأولى في قائمة الـ١٠٠ شركة، من الدول المتقدمة، والخمس الأولى من البلدان النامية (الجدول الرقم (١ ـ ٤)).

الجدول الرقم (١ ـ ٣)
أصول ومؤشر التدويل للشركات الخمس الأولى
في قائمة الـ ١٠٠ شركة، من الدول المتقدمة

الشركة	الجنسية	النشاط	مؤشر التدويل	الأصول (بالمليون دولار)	المبيعات (بالمليون دولار)
General Electric	الولايات المتحدة	أجهزة كهربائية وإلكترونية	٧٧,٥	٦٧٣٣٤٢	١٤٩٧٠٢
Vodafone	المملكة المتحدة	اتصالات	٣٦,٧	٢٢٠٤٩٩	٥٢٤٢٨
General Motors	الولايات المتحدة	سيارات	٥٧,٦	٤٧٦٥٧٨	١٩٢٦٠٤
British Petr Co.	المملكة المتحدة	نفط	٦٩,٣	٢٠٦٩١٤	٢٥٣٦٢١
Shell Group	المملكة المتحدة، وهولندا	نفط	٥٢,٦	٢١٩٥١٦	٣٠٦٧٣١

المصدر: المصدر نفسه.

يُحسب مؤشر التدويل على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد الشركات التابعة.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)
أصول ومؤشر التدويل للشركات الخمس الأولى
في قائمة الـ ١٠٠ شركة، من الدول النامية

الشركة	الجنسية	النشاط	مؤشر التدويل	الأصول (بالمليون دولار)	المبيعات (بالمليون دولار)
Hutchison	هونغ كونغ	متنوع	٩٠,٤	٧٧٠١٨	٣١١٠١
Petronas	ماليزيا	نفط	٧١,٤	٧٣٢٠٣	٤٤٣٥٣
Cemex	المكسيك	منتجات معدنية غير فلزية	٩٦,٦	٢٦٤٣٩	١٤٩٦١
Singtel	سنغافورة	اتصالات	٩٥,٦	٢٠٧٤٨	٧٩٠٦
Samsong	جمهورية كوريا	أجهزة إلكترونية وكهربائية	٨٨,٦	٧٤٨٣٤	٧٩١١٧

المصدر: المصدر نفسه.

ولقد بات من الواضح حجم الترحاب الذي تلقاه الشركات الدولية النشاط من الحكومات التي أخذت على عاتقها تمهيد الأجواء الاستثمارية المثلى لتلك الشركات، إما عن طريق خفض الضرائب (كما في مصر وغانا

وسنغافورة) وإما عن طريق تحرير بعض المجالات الخدمية والصناعية، كما فعلت إيطاليا بشأن الخدمات المصرفية، وبتسوانا، والرأس الأخضر بشأن الاتصالات، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومالي بشأن الأعمال المصرفية. والجدول الرقم (١ ـ ٥) يوضح عدد البلدان الذي أدخلت تعديلات تشريعية وهيكلية، وعدد تلك التغييرات.

الجدول الرقم (١ ـ ٥)

البلدان التي أدخلت تعديلات تشريعية وهيكلية، وعدد تلك التغييرات

البند	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد البلدان	٦٠	٦٥	٧٠	٧١	٧٢	٨٢	١٠٣	٩٣	٩٣
عدد التغييرات	١٤٥	١٣٩	١٥٠	٢٠٧	٢٤٧	٢٤٢	٢٧٠	٢٠٥	١٨٤

المصدر: المصدر نفسه.

وبشأن التدفقات الأجنبية المباشرة على الصعيد القاري، يوضح الجدول الرقم (١ ـ ٦) مقدار التدفق الداخل ومقدار التدفق الخارج على صعيد القطاعات القارية. ويمكن القول إن ثمة زيادة لحقت بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى ٣٢ بلداً في أفريقيا، إذ تدفق إلى بعض الدول ما تجاوز المليار دولار؛ ففي مصر، التي تُعتَبر المتلقي الأكبر في القارة، تجاوز حجم التدفق ١٠ مليارات دولار، استُثمر منها ٨٠ بالمئة في التوسع وفي المشروعات التأسيسية في نشاطات غير نفطية، ولكن لم يخبرنا تقرير الأمم المتحدة أين ذهب باقي التدفق، وقدره مليارا دولار!

الجدول الرقم (١ ـ ٦)

حجم التدفقات الداخلة والخارجة وفقاً لتقسيم القطاعات القارية

القطاع القاري	التدفقات الداخلة (بالمليار دولار)	التدفقات الخارجة (بالمليار دولار)
أفريقيا	٣٦	٨
جنوب شرق آسيا	٢٠٠	١٠٣
غرب آسيا	٦٠	١٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٤	٤٣

المصدر: المصدر نفسه.

وبوجه عام، لا تزال البلدان المتقدمة تجتذب جُلّ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات الاستخراجية، في الوقت الذي تتسم أسواق المعادن العالمية بتوزيع جغرافي غير متكافئ للاحتياطيات والإنتاج والاستهلاك؛ فبعض الدول النامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية «وفقاً للتقرير»، هي منتجة صافية ومصدّرة رئيسية لمختلف المعادن، في حين أن البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة السريعة النمو هي المستهلكة والمستوردة الرئيسية لها، وهذا الخلل إنما يثير العديد من الإشكاليات الصعبة؛ فالبلدان المستوردة والمستهلكة إنما يشغلها دوماً إمدادات النفط والمعادن المستمرة التي تعتمد عليها الصناعات المعقدة والمتطورة لديها، في حين يمثّل الوصول إلى الأسواق الشغل الرئيسي للدول المنتِجة، أو بمعنى أدق المنتَج لها.

ومن جهة أخرى، كان لمشاركة الشركات الدولية النشاط في قطاع الصناعات الاستخراجية تاريخ من التجارب المتفاوتة؛ ففي أوائل القرن العشرين، كانت هذه الصناعات تسيطر على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتوسع الدولي للشركات التابعة للقوى الاستعمارية. ومع قيام حركات التحرر الوطني، أخذت تلك السيطرة تتّخذ أشكالاً وصوراً مختلفة، أهم ما كان يميزها السيطرة على التكنولوجيا المنتجة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول تفرض نسبة ٥١ بالمئة من الملْكية، فإن ذلك لا يمنع، ولن يمنع الشركات الدولية النشاط من صناعة النفط والمعادن ابتداء من الاستكشاف وإنتهاء بالبيع وجني الأرباح. ولن يكون التصحيح الهيكلي الداخلي إلا الشرط الأساسي والضروري والوحيد للهروب من حالة التخلّف. فالشركات الكبرى تستخرج النفط، وتقوم بتكريره وفصل عناصره، كما تقوم ببيعه. لمن؟ للأجزاء المتقدمة. لماذا؟ لكي تقوم تلك الأجزاء باستخدام هذه العناصر في سبيل صناعات معقدة ومتطورة إلى حدود لا تستطيع الأجزاء المتخلّفة بلوغها.

إن الشركات الخاصة على وجه التحديد، وفي جميع المراحل ـ بدءاً بالاستكشاف وانتهاء بالبيع وجني الأرباح، كما قلنا ـ تظل ممثّلة لأكبر الشركات من حيث الأصول الأجنبية. فعلى سبيل المثال، أُدرجت ١٠ شركات من هذه الشركات الخاصة على قائمة الأُونكتاد التي تضم أكبر ١٠٠ شركة من الشركات الدولية النشاط، لكن من حيث الإنتاج، لم تعُد الشركات الدولية النشاط التابعة للدول المتقدمة تندرج ضمن أكبر الشركات في العالم؛ ففي عام ٢٠٠٥، كانت

الشركات الثلاث التي تعَد أكبر شركات منتِجة للنفط والغاز في العالم شركات مملوكة للدولة، وتوجد مقارها في بلدان نامية، أو اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، وفقاً للتقرير، وهذه الشركات هي: «أرامكو» (السعودية) و«الاتحاد الروسي» (روسيا) و«النفط الإيرانية الوطنية» (إيران). وعلى الرغم من أن الشركات المملوكة للدولة، وذات المقار القائمة في بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، تسيطر على معظم الإنتاج العالمي من النفط والغاز، فإن درجة التدويل متواضعة جداً مقارنةً بالشركات المملوكة ملْكية خاصة. والواقع أنه لم يكن لدى أية شركة من الشركات الثلاث المملوكة للدولة، وهي أكبر الشركات المنتِجة، أي إنتاج أجنبي ذي شأن في عام ٢٠٠٥، في حين أن الإنتاج في مواقع أجنبية شكّل ما نسبته ٧٠ بالمئة من مجموع إنتاج الشركات الثلاث الكبرى المنتجة للنفط، والمملوكة ملْكية خاصة.

إن الدوافع والعوامل المحدِّدة لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية تختلف بحسب النشاطات والصناعات والشركات، كما يقول التقرير؛ فدوافع السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية تهيمن على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تسعى الشركة الدولية النشاط (عبر الوطنية) إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية حاجاتها هي لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج، كنشاطات التكرير أو الصناعات التحويلية، ولبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو في الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشئها (كما تحدّدها حكومة البلد) في ما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وقد كان هذا الاعتبار الأخير دافعاً رئيسياً للتوسع في الخارج من جلّ الشركات الدولية النشاط والمملوكة للدولة في آسيا، على سبيل المثال.

الجدول الرقم (١ ـ ٧)

حصص كبرى الشركات العالمية من الناتج العالمي

الشركة	بلد المنشأ	ملْكية الدولة (بالمئة)	الحصة من الناتج العالمي
BHP Billiton	أستراليا	ـ	٤,٨
Rio Tinto	المملكة المتحدة	ـ	٤,٦
CVRD	البرازيل	١٢	٤,٤

المصدر: المصدر نفسه.

إن ملْكية تلك الشركات الدولية النشاط، سواء للدولة أو للأشخاص، لا تغيّر من الأمر شيئاً، وتظل الآلية ذاتها التي تعمل من خلالها الشركات عاكسة لمحورية الرأسمال كعلاقة اجتماعية من الأوجه الآتية:

ـ تهيمن الأجزاء المتقدمة على العملية الإنتاجية بأسرها، وتجتذب جلّ التدفقات على الصعيد العالمي.

ـ لا يُعد القطاع النفطي قطاعاً كثيف العمالة، ومن ثم:

ـ تتبدّى صراعات علاقات الإنتاج في حقل الصراع على التكنولوجيا، للدرجة التي تخفي الصراعات الداخلية بين قوى الإنتاج ذاتها.

ـ سيادة الأجزاء المتقدمة على مجمل العملية الإنتاجية في القطاع النفطي، تستصحب سيادة أثمان قوة العمل في الأجزاء المتقدمة، مع ما لذلك من عواقب، يُذكر منها ما يلي:

ـ تعكس الأجور في هذا القطاع علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتدويل العملية الإنتاجية بوجه عام، وبالأخص من جهة ارتفاع الأجر النسبي، الذي جعل البتروليتاريا في وضع اجتماعي أفضل نسبياً، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجور ٣٠٠٠ دولار (للعامل المتوسط) لقاء ٢١ يوم عمل، وليس ذلك بالنظر إلى جانب الطلب على السلعة، الذي يقابله عمالة هائلة معروضة، وإنما لارتفاع تكلفة إنتاج «البتروليتاري: الفني والحرفي» مهنياً وتدريباً ودراسياً ومعيشياً. . . . إلى آخر ما تتطلبه عملية «تكوين البتروليتاري» كي يتمكن من الانخراط في نص الصيغة (ن ـ وأ، ق ع ـ س ـ Δ ن) وتأدية دوره المحدّد في العملية الإنتاجية من خلال قوانينها الموضوعية.

ـ استخراج فاستهلاك محلي، أو تصدير محدود، من دون توسع على الصعيد العالمي. تلك هي محدّدات أداء البلدان التي تملك قطاع الاستخراج بنسبة ١٠٠ بالمئة.

ـ اعتماد الشركات المملوكة للدولة في الأجزاء المتخلفة، على مجريات الأمور من جهة التكنولوجيا في الأجزاء المتقدمة.

ـ تظهر الصين، والأجزاء الممثلة في جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها، كاقتصاديات آخذة في النمو، الأمر الذي يثير مسائل عدة:

ـ مدى الاندماج الذي قامت به الدول «الاشتراكية» في السوق الرأسمالية العالمية، وهل يحمل ذلك في طياته التخلي عن الاشتراكية[٣٨] ذاتها؟

ـ مدى استفادة الأجزاء المتخلّفة (ومنها مصر) من ذلك النمو.

ـ مدى إمكانية القيام بفك الروابط، وتكوين روابط جديدة مع تلك الاقتصاديات الصاعدة.

ولا شك في أن التعامل مع كل عنصر من العناصر المطروحة يحتاج إلى مزيد من الفحص والبحث، لكن هذا أمر يخرج عن حدود أطروحتنا، ونكتفي بطرح تلك العناصر استكمالاً للفكرة الموجزة التي قدمناها في الحديث المتعلّق بالشركات الدولية النشاط، ولكي نعِدّ للفكرة التي نناقشها بصدد قوة العمل والرأسمال.

هـ ـ التحالف بين قوة العمل والرأسمال: لغز أم انتصار أم ظاهرة عادية؟

هل نحن، فعلاً، أمام أحد الألغاز، أم أمام ما يُمثّل انتصاراً لمنظّري الإمبريالية، أم نحن أمام ظاهرة عادية، وإنما ابتداء من فهم واضح لمعنى التطور الجدلي للمجتمعات؟

العلامات كلّها تشير إلى أن شيئاً يستحق النظر في قطاع النفط في فنزويلا!

إن الرأسمال يستغل البتروليتاريا (عمال النفط)، ولا يدفع لهم الثمن العادل مقابل استهلاكه قوة عملهم، خشية إغلاق المصنع؛ وهو لن يتمكن من استخلاص أية قيمة من أدوات العمل أو مواده، وليس أمامه سوى تلك السلعة العجيبة القادرة على توليد القيمة الزائدة، الطريق الملكي للتراكم الرأسمالي.

---

(٣٨) هناك مُعالجات رائعة قام بها كُلٌّ من: سمير أمين، وبوي دينيه تانه، وكارلوس تابلادا، ووانغ هوي، وأوزفالدو مارتينيز، وفرنسوا أوتار، ولين تشون، ويم تيجون، في: **الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين ـ فيتنام ـ كوبا)** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، حيث يطرح سمير أمين سؤاله: «هل اشتراكية السوق بديل عن نظام العولمة الليبرالي؟»، كي يصل إلى أن إصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي الصيني، بالرغم من مراحله المتقدمة، لم يكتمل بعد، وهو ما يترك المجال مفتوحاً للانتقاء بين خيار رأسمالي من دون قيود، وخيار اشتراكية سوق «يُفهم على أنه مرحلة في المسيرة الانتقالية الطويلة نحو الشيوعية، ولكي ينتهي إلى أن الخيار المطروح أمام البشرية جمعاء هو الاشتراكية أو الهمجية، وأن الرأسمالية لم يعد في إمكانها طرح آفاق مقبولة إنسانياً لأنها استنفدت دورها التاريخي التقدمي، وأن مستوى تنمية القوى الإنتاجية من شأنه أن يسمح بالشيوعية على الصعيد العالمي».

وبإضافة الاستغلال إلى ذلك، وتصفح أي كتاب في الأمن الصناعي، سنجد الأمراض الكارثية التي تصيب العاملين في هذا القطاع.

إذن ليس بين عمال النفط في فنزويلا وشركتهم، أو بينهم وبين الرأسمال المستثمِر، علاقة مودة، بل المفترض أنها علاقة يسودها التوتر والارتباك، والمطالبات المستمرة بالمزيد من التأمينات الصناعية والصحية، في ضوء جميع تلك المخاطر. والمزيد من المطالبات برفع الأجور، وتخفيض عدد ساعات العمل! فما طبيعة هذا التحالف؟ وما الذي أدى إليه كيفياً على هذا النحو؟ فهل نحن، فعلاً، أمام أحد الألغاز؟ أم أمام ما يمثّل انتصاراً لمنظّري الإمبريالية؟ أم نحن أمام ظاهرة عادية، وإنما ابتداء من فهم واضح لمعنى التطور الجدلي للمجتمعات؟

ولا يفوتنا إطلاقاً أن حتى بعد التأميم وانتقال ملْكية الشركة الأم إلى الدولة، لم يزل اللغز قائماً، بل يزداد تعقيداً؛ فالدولة التي قامت بالتأميم تدّعي انتهاج المبادىء الاشتراكية الثورية، وقيامها بإعادة توزيع ثروات النفط التي كانت تسيطر عليها الشركات الإمبريالية العالمية، وفي الوقت نفسه تناصب العمال العداء!

يُصبح من الضروري هنا أن نبدأ من حيث يبدأ الرأسمال (المكدس طبعاً)، إذ يتوجه صاحبه، الرأسمالي، إلى الأسواق، سوق مواد العمل وسوق أدوات العمل وسوق قوة العمل، من أجل الشراء، أي إنه يُحوّل نقوده (ن) إلى وسائل إنتاج (وأ) وقوة عمل (ق ع). وبالمثل، فإن الشركة الدولية النشاط العاملة في حقل النفط الفنزويلي، بل حتى الشركة الوطنية، إنما تتوقف إمكانية إنتاجها على مقدار ما تستحوذ عليه من (ن) وتستخدمها في شراء كلٍّ من وسائل الإنتاج (و أ) وقوة العمل (ق ع). وإذا ما أتم الرأسمالي (المستثمِر) فعل الشراء، يخرج من السوق ومعه مشترياته، متوجهاً إلى حيث مصنعه، كي تبدأ عملية أخرى هي عملية الإنتاج (ج)؛ فتقوم قوة العمل (ق ع) بتحويل وسائل الإنتاج (و أ) إلى سلعة (س)، وهنا يتعيّن أن تكون وسائل الإنتاج، كمياً، متمتعة بدرجة عالية من الكفاية كي تسمح بامتصاص كمية ملائمة من العمل، وكي تتحول إلى ناتج، وعندئذ يصير لدى الرأسمالي كمية من العمل تزيد على ما هو ضروري، للتعويض عن قيمة قوة العمل، ولديه في الوقت نفسه وسائل الإنتاج اللازمة لتفعيل كمية العمل.

في المرحلة الثالثة، حينما تنتهي العملية الإنتاجية، يتوجه الرأسمالي مرة أخرى إلى السوق، حاملاً هذه المرة السلعة التي تم إنتاجها، والمكونة من (ق ع + وأ) كي يُحوّل تلك السلعة إلى وحدات نقد (ن) تُمثّل المبلغ الأصلي الذي بدأ به فعل الشراء الأول. وبالإضافة إلى (Δ ن)، تمكنه بفضل الفائض من شراء جديد لـ (ق ع، وأ) قبل مغادرة السوق، ومن ثم التمكن من عملية إنتاجية جديدة، فتصبح الصيغة العامة بعد تعديلها، كما أسلفنا: (ن ـ (ق ع) + (و أ ـ س ـ Δ ن))، أي أن تظهر الشركة الدولية النشاط في السوق كمشترية للمصاطب البحرية والكلابات والحفارات... إلى آخره من أدوات العمل(أ ع)، وكمشترية لقوة عمل عمال النفط في فنزويلا لمدة زمنية معينة في مقابل أجر محدد.

وما إن يشرع العمال في العمل حتى يكون بين أيديهم مادة العمل(م ع) النفط. هنا تكتمل الدائرة. الشركة الدولية النشاط ذات الرساميل القومية (التابعة للاجزاء المتقدمة) تضخ (ن) في سوق: قوة العمل(ق ع) وسوق وسائل الإنتاج (و أ)، بما تحويه من أدوات عمل (أ ع) ومواد عمل (م ع)، وحينما تتوافر شروط العملية الإنتاجية بتوافر شروطها الموضوعية الكامنة في توافر الحد الأدنى من الرأسمال المكدس، والفائض المستخدَم في البدء في عملية إنتاجية جديدة تكونت شروطها سلفاً في عملية إنتاج سابقة. حينما تتوافر تلك الشروط يتوقف التداول... حيث بدء الإنتاج... تكف الشركة الدولية أو الشركة الوطنية عن الظهور بمظهر المشتري في السوق، بل تتَّخِذ موقف المنتظر إلى حين انتهاء العملية الإنتاجية، فتنهض مرة أخرى إلى السوق كبائعة للمنتَج؛ ولكي تحصل ليس فقط، كما ذكرنا على (ن) بل مُضافة إليها قيمة زائدة، فهي لا تتحصل فقط على: (ن) وإنما على: (ن + Δ ن).

وحيث إن قوة العمل (ق ع) تتوجد في شكل العمل الحي الذي يحتاج إلى كمية ما من وسائل المعيشة لذاته ولأسرته، بما يضمن شرط تجدد «قوة العمل»، فإن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل الإعاشة تلك يُمثّل قيمة قوة العمل. ومن خلال علاقة تعاقدية، يتم الاتفاق بين العامل والرأسمالي على بيع قوة العمل مقابل مبلغ من المال (الأجرة) الذي سبق أن قلنا أنه قسم من سلعة (س) موجودة سلفاً، يشتري به الرأسمالي كمية معيّنة من قوة عمل منتجة. فهي إذاً ليست «حصة» العامل في البضاعة التي أنتجها. وبافتراض أن مدة التعاقد أسبوع، فإن الرأسمالي يدفع للعامل أجره كلّ أسبوع، ويشتري منه استخدام عمله لمدة أسبوع. عقب إبرام هذا الاتفاق يبدأ العامل في الإنتاج، ويقدم في

وقت معيّن كمية من العمل موازية لأجره الأسبوعي. ونذكر هنا مثلنا مرة، ربما ثالثة، فإذا افترضنا أن أجر العامل الأسبوعي يتمثّل في ثلاثة أيام عمل، فإن العامل، الذي يبدأ عمله يوم السبت، مثلاً، سيكون مساء الاثنين قد «عوض» الرأسمالي عن «القيمة الكاملة» للأجر المدفوع. ولكن هل يحق للعامل حينئذ الكف عن العمل خلال الأيام الباقية من الأسبوع؟ سبق وقلنا: لا، لا يجوز للعامل الكف عن العمل خلال الأيام الباقية من الأسبوع؛ فلقد اشترى الرأسمالي عمل العامل لمدة أسبوع، وعلى العامل أن يستمر في العمل خلال الأيام الثلاثة الباقية من الأسبوع.

العلاقة إذاً بين **«البتروليتاريا»** الفنزويلية والرأسمال المستَثمَر، إنما يحكمها القانون العام الذي يُخضع عملية الإنتاج وتجدّد الإنتاج إلى مجموعة من القواعد المحدّدة على الصعيد الاجتماعي كشروط موضوعية للإنتاج وتجدده؛ هذا القانون يتمثّل في نص الصيغة: ن ـ وأ، ق ع ـ س ـ Δ ن. كما أسلفنا، فالشركة المستَثمِرة (أجنبية كانت أم وطنية) إنما تَحكم حركتها تلك الصيغة، شاءت أم أبت، ولا يمكنها أن تتعامل خارج نطاق هذا القانون مطلقاً، وإلا حكمت على نفسها بالارتماء خارج الكوكب؛ **فالعامل الفنزويلي حينما يحصل على بوليفار، يعلم أنه أنتج ما هو مقابل هذا البوليفار على الأقل، لكن هذا المقابل لا يعود إليه، وإنما يذهب إلى الشركة المستثمِرة، لا لتعيد ضخه في الداخل لتنمية القطاعات الوطنية المختلفة، وإنما لتضخه في الأجزاء المتقدمة، وبخاصة البلد الأم.**

لقد تعاملنا أعلاه، وفقاً للمعالجة التي جرت، مع صيغة القانون العام الحاكم للحركة على الصعيد الداخلي والصعيد العالمي في آن واحد، بشكل مُجمل، الأمر الذي سننطلق منه في سبيل بحث أكثر تقدماً، ولنبدأ بوحدات النقد (**ن**) التي بدأت بها الشركة المستثمِرة عملية الإنتاج، التي تبدأ فعلياً منذ ظهورها في السوق كمشترٍ لوسائل الإنتاج وقوة العمل، ولن ننشغل بتاريخية النقود ذاتها، وعمليات تزييف القيمة المستمرة التي برع فيه العواهل والملوك والحكام.

ولننتقلْ الآن إلى التحوّل الكيفي لذلك الرأسمال (الوطني أو الدولي) المستَثمِر في قطاع النفط الفنزويلي، حيث سيبدأ الرأسمالي في شراء قوة العمل ووسائل الإنتاج، ولندرس فعل الشراء هذا من جهات ثلاث:

ـ **شراء قوة العمل** (ق ع): الشراء هنا يتم في سوق مختلفة عن السوق

التي يتم فيها شراء وسائل الإنتاج، ويظهر العامل هنا كبائع للرأسمالي الشاري. ومحل العقد. محل البيع هو قوة العمل (ق ع)، حينئذ يتم «تثمين» هذه القوة وترجمتها إلى أجر. على أساس منه يقوم العامل المأجور، بائع قوة عمله، بمعانقة آلته المحبوبة في سبيل الناتج، السلعة. أرجو أن تتجسد الآن أمام القارىء إحدى حفارات النفط!

حتى الآن، نحن أمام الصيغة عينها التي نعالجها: فلنفترض أن الشركة المستَثمِرة (دولية كانت أم وطنية) قامت بشراء الحفارات والكلابات والمصاطب والأنابيب، والمكثفات، ومواسير الحفر وأنابيب الاستخراج، إلى آخر ذلك من وسائل إنتاج، بنحو ٦ وحدات، وقامت بشراء قوة عمل بنحو ٤ وحدات، عندها سوف يقوم عمال النفط، بعد أن تم «تنقيد» قوة عملها في مرحلة أولى، وتشييئها في مرحلة ثانية، ليس بإنتاج سلعة، أي النفط، فحسب، باستخدام الوسائل، وإنما إنتاج قيمة زائدة، ومع نمط الإنتاج الرأسمالي، بل مع نمط الإنتاج الرأسمالي وحده، يقوم عمال النفط في فنزويلا بإنتاج قيمتين: **الأولى** هي القيمة الزائدة المطلقة (ق ز م)، وتلك هي النظرية المشهورة، التي يُوجّه إليها أساتذة الجامعات الانتقاد من دون قراءة حرف واحد منها. وهي تتبدّى في مد يوم العمل إلى ما بعد الحدود التي يُنتِج فيه العامل مُعادل قوة عمله، وهذا الشكل هو مُرتكز النظام الرأسمالي، وهو في الوقت نفسه «نقطة انطلاق»، كما يقول ماركس. والقيمة **الثانية** هي القيمة الزائدة النسبية (ق ز ن)، وهي القيمة الرقم (٢) التي يقوم عمال النفط في فنزويلا بإنتاجها بالإضافة إلى السلعة، ومؤداها: إحداث انكماش في يوم العمل الضروري كي يُحقق العامل مُعادل الأجر بصورة سريعة، ويرتبط ذلك في حال أو في آخر بالثورة التكنيكية في وسائل الإنتاج وتطورها المستمر.

ـ **شراء وسائل الإنتاج** (و إ): في سوق مختلفة، يَظهر الرأسمالي (الشركة المستَثمِرة) شارياً لوسائل العمل ومواد العمل، أي وسائل الإنتاج بوجه عام. ويتبدّى هنا جلياً دور الاستيراد من الخارج للآلات المنتجة بجميع أنواعها، وهو ما يعني أن البلد فقد جزءاً كبيراً من التراكم الذي يسعى إلى تكوينه من أجل شراء أدوات الإنتاج المنتجة في المراكز الصناعية المتقدمة. البلد إذاً لا يقدم سوى أرضه للرأسمال الإمبريالي من دون أية مساهمة في الإنتاج ولا حتى إنتاج آلات الإنتاج، ولا يشارك في التسويق، والعائد لا يعرف له الشعب طريقاً!

ووسائل العمل (و ع): هي الأدوات التي يستخدمها العامل في سبيله لتفعيل مواد الإنتاج وصياغتها كمنتَج نهائي قابل للبيع (المبادلة النقدية). لكن وسائل العمل تلك، أو وسائل الإنتاج، ليست في واقعها التاريخي سوى مراكمَة إنسانية للخبرات. وعلى مدار التطور البشري، تبلورت وسائل العمل حتى أخذت تندرج في مجال التصنيع المتسع التي يصنعها العامل المأجور، ويخلق قيمتها، أي إن الحفارات والكلابات والدوارات والمصاطب والأنابيب والمكثفات والمرشحات، وإلى آخر ذلك كلّه من وسائل إنتاج، إنما تحتوي على عمل بشري مُكدس، لأنها نتاج عمل إنساني.

ومواد العمل (م ع) هي تلك المواد التي يستخدمها العامل كي يَخرج المنتَج النهائي، فالبتروليتاريا تستخدم النفط في سبيل إنتاج المازوت أو البنزين مثلاً، كما يتعامل عمال الغزل والنسيج القطن في سبيل إنتاج المنسوجات، النفط والقطن هنا حينما يدخلان حقل الإنتاج فإنما يدخلان محملين بقيمة، إذ إنهما نتاج عمل إنساني تبدّى في النفط في الاستخراج، وتبدّى في القطن في الزراعة.

ـ **اندماج قوة العمل مع وسائل الإنتاج لتفعيلها سلعياً**: يحدث هنا تلاق اتحادي بين عنصري السلعة السابق شراؤهما، ويبدأ العنصران فقدان ذاتيتهما الاقتصادية، كي يصيرا رأسمالاً إنتاجياً ينقطع معه التداول. وإذا افترضنا أن رأسمالاً مكوَّناً، كما ذكرنا أعلاه، من ١٠ وحدات، يخصص منه ٦ وحدات لشراء وسائل العمل، كالحفارات والأنابيب والمواسير. . . إلخ، و٤ وحدات لشراء قوة العمل (أي شراء قوة عمل البتروليتاريا الفنزويلية في حالتنا)، فستقوم البتروليتاريا باستهلاك وسائل العمل استهلاكاً إنتاجياً، ليس ذلك فقط، بل تنقل قيمتها إليها، وتَخلق رأسمالاً سلعياً محملاً بالقيمة الزائدة. وإذا قمنا بافتراض أن القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة، وتمثّل ٤ وحدات، فنحن إذا أمام تعبيرات مختلفة عن التبدل الشكلي للرأسمال على النحو التالي:

الرأسمال **النقدي**، الذي بدأت به الشركة المستثمِرة = ٥ وحدات.

الرأسمال **الإنتاجي** = ٦ + ٤ = ١٠ وحدات.

الرأسمال **السلعي** = ٥ + ١ + ١ = ٦ وحدات.

ولا يحتاج الرأسمالي (الشركة المستثمِرة، وطنية كانت أم أجنبية) إلا لفعل التداول كي يحصل على مبلغ القيمة الزائدة المنتَجة في حقل الإنتاج؛ فعل

التداول كاشف إذاً عن القيمة الزائدة، عن الربح، عن التراكم، وليس مُنشأً لأي منهم على الإطلاق. إن القيمة الزائدة تلك هي الأساس الذي تعمل عليه «الشركة المستثمِرة» أو «الدولة المالكة»، ومن ثم فلن تقوم الشركة، بغضّ النظر عن ملكيتها، بالعمل خارج قانون الحركة الحاكم لأداء نمط الإنتاج الرأسمالي، فلا يتحصل العامل، كقاعدة عامة، بخلاف دور الفساد الحكومي، على أجر عادل يتمكن من خلاله التعامل مع سلة السلع الغذائية بشكل يختلف عن سكان مدن الصفيح، فالحال تقريباً على مستوى العمالة متساو.

لن تكون مجريات الأمور في فنزويلا مفهومة، وبخاصة تلك التحالفات التي لم ترد في كراسات التعميم كما ذكرنا، إلا باستخدام منهج التناقض، الذي يلقي الضوء الساطع والمباشر على نظام الحكم البرجوازي الذي يحكم في فنزويلا، كي نتمكن على هدي من هذا الضوء السير نحو فهم جدلية الصراع الجدلي بين الربح والريع، وسنعالج ذلك لاحقاً، ونكتفي هنا باعتبار ذلك الصراع بين الربح والريع صراعاً جعل من ظاهرة تحالف قوة العمل مع الرأسمال ضد السلطة ظاهرة طبيعية، فهي لا تمثّل أدنى انتصار لمنظّري الإمبريالية، وليست منتمية إلى حقل الألغاز التي تحتاج إلى من يسكنون وادي عبقر.

و ـ علاقة الشركات الدولية النشاط بتجديد إنتاج التخلف

قلنا إن التخلّف عبارة عن عملية مستمرة عبر الزمن ومتكاملة القوى والعناصر والأطراف. وقلنا إن الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وضعف آليات إنتاجها هو بمثابة العملية التي تعني إعادة إنتاج التخلّف، وإن التسرب في المنتَج منها هو نتيجة التناقض بين الارتفاع في معدل الإنتاج والضعف في الآلية، أي التناقض بين ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة وضعف آلية إنتاجها. وحينما تدخل الشركات الدولية النشاط في المعادلة لا تضيف إليها أي جديد، بل ربما يزداد حال البلدان المتخلفة سوءاً: «. . . **إن أكبر خمسمائة شركة رأسمالية دولية النشاط تتحكم وحدها في ٥٢ بالمئة من إجمالي إنتاج المواد الخام في العالم، وتنتمي ٥٨ بالمئة من هذه الشركات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي لا تستخدم سوى ١,٨ بالمئة من إجمالي اليد العاملة في العالم رغم أنها تتحكم في ثروات تفوق ممتلكات دول العالم الأشد فقراً، والتي يبلغ عددها ١٣٣ دولة. . . وتعد الأرباح التي تحققها الشركات عبر القارية في البلد المضيف وكذلك أرباح البورصة التي يتم تحويلها إلى المراكز الرئيسية في**

صورة نقد أجنبي من أهم أسباب الارتفاع المستمر للديون الخارجية لدول نصف الكرة الجنوبي»[٣٩].

الشركات الدولية النشاط إنما يعنيها تعبئة الرأسمال وإعادة ضخه في الاقتصاديات المتقدمة من الأجزاء الرأسمالية، وهي تساهم بدور فعال جداً في سبيل ترسيخ ثقافة الاستهلاك، لا ثقافة الإنتاج؛ التدمير لا الخلق. إن تحويل المجتمعات، والمتخلّفة طبعاً، هو الهدف الأسمى لتلك الشركات التي لا يعنيها على الإطلاق أن يخرج المجتمع من حالة التخلّف بالانتصار على تلك العملية المستمرة من إعادة إنتاج التخلّف، فلا يعنيها أن يقلص المجتمع معدل إنتاج القيمة الزائدة، ومن ثم لا يعنيها أن يقوم المجتمع بتصحيح الخلل الهيكلي والتقني في إنتاجها، وإن كان ذلك لا يعنيها، بل غير محبب لديها، لأنه في الغالب سيكون رخيص الثمن لكونه منتَجاً بعمالة رخيصة، ومواد أولية متوافرة، بل ما يعنيها هو التسرب المستمر في القيمة الزائدة المنتَجة داخل الاقتصاديات القومية لتلك المجتمعات المتخلّفة؛ تسربها إلى حيث مراكز الرأسمالية المتقدمة. من هنا، لا تتمكن المجتمعات المتخلّفة، عكس ما يتم تلقينه، من الخروج من التخلّف من خلال تلك الشركات، بل معها وفي ركابها تعيد هذه البلدان إنتاج تخلّفها بيدها!

هكذا نكون في ما تقدّم قد حدّدنا الاقتصاد السياسي كعِلم اجتماعي، ورأينا كيف يتمحور حول القيمة، ثم قمنا بطرح تصور عام لمفهوم وأداء الشركات دولية النشاط من أجل فهم تسرب القيمة وآليات هذا التسرب على

---

(٣٩) زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية، الإقطاعيون الجدد**، ص ٢٣٨ وما بعدها.

ويضرب جان زيغلر مثلاً بقوله: «ويمكن أن نأخذ شركة «نستله» كمثال؛ فقد تم تأسيسها، مثل جميع الشركات عبر القارية، على أساس «مراكز الربح»، وهي مستقلّة نسبياً عن الأخريات، وتستخدم مصانعها الخمسمائة وأحد عشر حول العالم نفس شهادات الصلاحية التابعة للشركة الأم أو لمؤسسة توظيف الأسهم... وتحقّق «نستله» أرباحاً في البرازيل، ولا يُعاد استثمار إلا جزءاً يسيراً من هامش أرباح المصانع والشركات الخمس والعشرين المحلية المقامة في الدولة المضيفة، ويوجّه جزء آخر لتمويل عملية التوسّع وفتح أسواق جديدة مثل سوق غذاء الحيوانات الأليفة. أما الجزء الأكبر من الأرباح، فيُحوّل إلى مقر شركة «نستله» الأم، ويتمّ هذا التحويل، الذي يرهق اقتصاد الدولة، عن طريق بنك البرازيل، حيث إن «نستله» لا تقبل أن تُحَوّل عملة البرازيل إلى الشركة الأم بما أنها عملة ضعيفة، فتقوم بتحويل أرباحها بالدولارات (أو أية عملة أجنبية قوية) وهكذا، يقوم البنك المركزي للبلد المضيف بتقديم مخزونه من النقد الأجنبي لكي يتم تحويل الأرباح والامتيازات الأخرى مثل حوالات الحماية عبر المحيط الأطلنطي؛ وبالتالي تزيد التمويلات الأجنبية من ثقل الدين الخارجي لهذا البلد» (ص ٢٤٠).

الصعيد العالمي، وكيف أن القيمة تتسرب على صعيد الأجر المدفوع للعمل، والربح الذي يجنيه صاحب العمل.

فالأول يشتري معظم حاجاته السلعية ذات المكوّن الأجنبي، بدءاً من السجائر، لا... بل بدءاً من آلات الإنتاج، بل بدءاً من الأحبار المستخدمة في طباعة اسم المنتج على علبة السجائر، ومروراً بمأكله، وانتهاء بملابسه، فكأن ما يتحصل عليه العامل (ومَن في حكمه من أطباء ومحامين ومهندسين ومعلمين، ... إلخ) يذهب كي يساهم في تطوير الإنتاج في الأجزاء المتقدمة؛ فالسلع ذات المنشأ أو المحتوى الأجنبي، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية، إنما تغزو الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي، وهو الأمر الذي يعززه ترسيخ ثقافة الاستهلاك. ويكفي أن نلقي نظرة على منازلنا ومنقولاتها، نحن أبناء الأجزاء المتخلفة، حتى نرى كيف تتسرب القيمة، حين نرى مقدار استهلاكنا للسلع المنتَجة في الأجزاء المتقدمة، والأجزاء الآخذة في اللحاق بالأجزاء المتقدمة، وهذا عن تسرب الأجر الذي يُدفع للعمل.

أما بشأن الربح الذي يجنيه رب العمل، فهو الوجه الآخر للعملة؛ فأدوات الإنتاج، وربما مواده في الغالب الأعم، مستوردة، ويتوقف تجديد الإنتاج من خلالها على تحكّم ورغبة الشركات الرأسمالية المصنعة في الأجزاء المتقدمة، الأمر الذي يعني أن نسبة عظيمة من الربح إنما تذهب هي الأخرى لتشغيل المصانع في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي.

ثانياً: فن ترتيب الأفكار وقضايا المنهج

إلامَ نحتاج كي نُشيّد بناء؟

لا شك في إننا بحاجة، إضافة إلى الأرض الصالحة للبناء، إلى مواد عمل (تتمثّل في الطوب والرمل والأسمنت... إلخ)، وأدوات عمل (كالروافع والخلاطات، ... إلخ). ونحتاج كذلك إلى قوة عمل تتمكن من خلال تلك الأدوات من استعمال هذه المواد في سبيلها إلى تشييد ذلك البناء على هذه الأرض. ومن المعلوم بالبديهة أنه كلما صلحت الأرض للغرض وقويت، علا البناء ورسخ. ولست منشغلاً ها هنا بالنظر في تهيئة الأرض غيرالصالحة، إذ لذلك مجال أرحب وحديث أوسع، وإن وددت أن تتمكن من استخلاص خطوطه العريضة ممّا سنسير عليه معاً عبر المراحل الفكرية.

هذا عن تشييد البناء، فماذا عن إنتاج الفكرة؟

إن شأن إنتاجها شأن تشييد ذلك البناء، مع اختلاف التركيب العضوي لكلٍّ منهما؛ فمواد العمل المطلوبة لإنتاج الفكر تتمثّل في ذلك الكم المعرفي المختزن و/أو المكتسب، الذي ينشغل الإنسان الواعي بتحصيله خلال حياته، وعلى أسس وأصول وجب احترامها وتعيَّن تدبّر أهميتها قبل تخطّيها وتدميرها عن جهل، بعد أن فشا الرفض الجاهل للقيم وأصول الأشياء بلا تساؤل عن المعاني التي تحملها الضوابط قبل الرفض... أما الأدوات، وهي التي تمثّل شغلنا الشاغل، فتتبلور في ذلك الطريق الذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج المعرفة، هذا الطريق يُسمّى المنهج، الذي هو فن ترتيب الأفكار.

إذاً، مثلما أن مواد العمل لبناء منزل تتمثّل في الطوب والرمل والأسمنت، وفي الروافع والخلاطات كأدوات لا يتم البناء من دونها، كذلك الأفكار بحاجة، كي تُنتَج هي الأخرى، إلى مواد وأدوات؛ إذ لا توجد فكرة، ولا يمكن أن يوجد فكر ما، بمعزل عن الأفكار السابقة، ولا يمكن أن توجد فكرة لا تعتمد على فكرة موازية أو سابقة عليها. ولا تعدو الفكرة الجديدة عن كونها نقداً أو تطويراً لها أو توضيحاً. فالأفكار التي يحصلها الذهن هي موضوع المواد، أما ترتيبها على نحو يؤدي إلى فكرة صحيحة، لا تّدعي ملْكيتها لناصية الحقيقة الاجتماعية، فذاك هو المنهج، أو الطريق الذي يسلكه الذهن في سبيله إلى إنتاج المعرفة.

إن لبّ الطريق على هذا النحو إنما يتناغم مع مبدأ رئيسي كي يشكّلا معاً معالم الطريق الذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج فكرة ما بشأن ما، وبخاصة بشأن قضايا حائرة تائهة، كتلك المرتبطة بمسألة وجودنا الاجتماعي ذاته مع نمط حياة غير عقلاني على الإطلاق، تقوده رأسمالية متوحشة. إن منطوق المبدأ الرئيسي يقول ببساطة: إن صحة حل مسألة ما إنما ترتبط بمدى صحة طرحها. والأزمة في أحد أبعادها تتبدّى هنا وتتبلور من خلال تجاهل هذا المبدأ، وهو الذي يرتبط، وبقوة، بلزوم الارتقاء بالظاهرة محل الملاحظة عن كلّ ما هو ثانوي وغير مؤثر، وسيكون في الأعم معطلاً ومشوشاً. فلعل المعالجة الفكرية العقيمة لجُلّ القضايا المطروحة، بل والتحرك الخاطئ والمرتبك، جداً، على أرض الواقع إنما يجدان مردهما في التعامي عن المبادئ البديهية أعلاه. إن الأزمة تقدم نفسها على المسرح الاجتماعي في صورتين مأساويتين، **الأولى** هي مشهد العربة وهي أمام الحصان، ومطالبة الحصان بجرها! **والثانية** لا تقل

سخافة عن سابقتها، وهي مشهد المطالبة بحلب الثور! وكأن الذهنية العربية الإسلامية قد حلا لها المشهدان بعد أن اعتادتهما. وإن أمراً كهذا لهو أمر طارىء على تلك الذهنية التي مثّلت عبر قرنين من الزمان لحظات تنبيه واستيقاظ للبشرية في مرحلة تاريخية محددة زمانياً ومكانياً، وذلك ليس من قبيل العنصرية كاتجاه تعليبي جاهز، بل من قبيل الانبهار بلحظات تدفق الفكر البشري في إحدى لحظات تاريخ الحضارة الإنسانية.

ففي اللحظة التاريخية التي سُحق فيها الضمير البشري الأوروبي بين رحى صنمية الفكر الكنسي وعسف الملْكية الإقطاعية، برق الفكر العربي والإسلامي في سماء الظلام، وأنارت مصنفات فحوله حقبة مهمة وانتقالية في الفكر البشري وتاريخ الإنسانية. ويمكن تلخيص حالة أوروبا آنذاك من خلال عبارات شديدة التعبير كتبها تولستوي: «**خذوا كلّ المراجع العلمية للقرون الوسطى ولسوف ترون: أي قوة إيمانية ومعرفة راسخة لا يرقى إليها الشك لما هو حق وما هو باطل في هؤلاء البشر! كان من اليسير عليهم أن يعرفوا أن اللغة الإغريقية هي الشرط الوحيد اللازم للتعليم، لأنها لغة أرسطو الذي لم يشك أحد في صدق أحكامه على مدى بضعة قرون بعد وفاته. وكيف كان للرهبان إلا يطالبوا بدراسة الكتاب المقدس القائم على أسس لا تتزعزع. كان من اليسير على لوثر أن يطالب مطالبة بتية بدراسة اللغة العبرية، عندما كان يَعلم عِلم اليقين أن الله ذاته قد كشف الحقيقة للبشر بهذه اللغة. من السهل أن نفهم أن المدرسة كان يجب أن تكون دوجمائية، عندما كان وعي البشر النقدي لم يستفق بعد، وأنه كان من الطبيعي أن يحفظ التلاميذ عن ظهر قلب الحقائق التي كشف عنها الله وأرسطو، والروائع الشعرية لفرجيل وشيشرون. فلبضعة قرون بعدهم لم يكن بوسع أحد أن يتصور حقيقة أكثر صدقاً أو رائعة أكثر روعة مما أتوا به، كان من اليسير على مدرسة القرون الوسطى أن تعرف ما الذي ينبغي تعليمه عندما كان المنهج واحداً لا بديل له، وعندما كان كله يتركز في الإنجيل وفي كتب أغسطين وأرسطو**»[٤٠].

إن النور الذي انبعث من بخارى إلى الأندلس في حقبة تاريخية معيّنة[٤١]

---

(٤٠) ليو تولوستوي، **كتابات تربوية** (بيروت: دار القلم، ١٩٦٩)، ص ٩٨.

(٤١) من أروع الكتابات، في تقديري، في هذا الشأن انظر: المصدر نفسه، ومايكل هاملتون مورجان، **تاريخ ضائع: التراث الخالد لعلماء الإسلام ومفكريه وفنانيه**، ترجمة أميرة نبيه بدوي (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٨).

لم يكن انعكاساً لسيل جارف من الأفكار التقدمية، بقدر ما كان انعكاساً للطريقة التي تُنتَج بها تلك الأفكار؛ فالعلامة ابن خلدون يقول في مقدمته: «... **ولو اقتصر المعلمون على المسائل المذهبية فقط، لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التعليم سهلاً، ومأخذه قريباً**»(٤٢). ابن خلدون يتحدث عن الأسس الجوهرية التي ينهض عليها هذا العِلم أو ذاك، ويجد أن صعوبة التعلم إنما تكمن في التفصيلات والفرعيات التي تشوش على الفهم وتعطل التحصيل، وبالطبع لا تُهمَل التفصيلات والفرعيات والثانويات، وإنما تُعامل بوصفها هكذا كتفصيلات وفرعيات وثانويات، غير مؤثرة في الظاهرة محل البحث؛ فالفرعيات والأمور الثانوية تأتي في المرتبة الثانية بعد الاستيعاب العميق للأصول الجوهرية، الأمرالذي جعل ابن المقفع يُوجه رسالته إلى الطريقة التي يتعيّن اتباعها حتى يمكن الفهم والوعي؛ فقد ذهب في **الأدب الكبير**، إلى: «**يا طالب العلم إعرف الأصول والفصول؛ فإن كثيراً من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول فلا يكون دركهم دركاً، ومن أحرز الأصول اكتفي بها عن الفصول، وإن أصاب الفصل بعد إحراز الأصل فهو أفضل**»(٤٣). وذهب أبو حيان التوحيدي في **الإمتاع والمؤانسة** إلى حدود وضع قاعدة في التجريد، إذ يقول: «**إن أقرب الطرق وأسهل الأسباب هو معرفة الطبيعة والنفس والعقل والإله، فإنه متى عرف هذه الجملة بالتفصيل، واطلع على هذا التفصيل بالجملة، فقد فاز الفوز الأكبر، ونال المُلك الأعظم، وكفى مؤونة عظيمة في قراءة الكتب الكبار ذوات الورق الكثير، مع العناء المتصل في الدرس والتحصيل والنصب في المسألة والجواب، والتنقير عن الحق والصواب**»(٤٤).

لقد عبّر ماركس، بدقة، بعد مئات الأعوام، عن منهجه في **رأس المال** حين قال: «**لأنه لا يمكن لتحليل الأشكال الاقتصادية استخدام المجهر أو الكواشف الكيمياوية، بل يجب على قوة التجريد أن تحل محل هذا وتلك**»(٤٥).

مفهوم كل ما أسلفنا هو أننا سوف نميل ميلاً عظيماً ناحية التجريد، بأن نرتقي بالظواهر التي نبحث فيها ونسمو عن كل ما هو ثانوي.

---

(٤٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، ص ٥٠١.

(٤٣) عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير** (بيروت: دار الاداب، ١٩٨٦)، ص ٢٨٠.

(٤٤) علي بن محمد أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** (القاهرة: دار الرسالة، ١٩٩٥)، ص ١٠٦.

(٤٥) ماركس، **رأس المال**، ج ١، ص ٣٣.

ثالثاً: خمسمئة عام من الانحطاط!

ما الحياة؟ وما الهدف منها؟ عالم اليوم، بشقيه المتقدم والمتخلف، فقط هو القادر على الإجابة، فيُجيب: لا أعرف!

وكيف له أن يعرف بعد أن صار عبر خمسمئة عام من الانحطاط لا يعرف سوى الهذيان؛ بعدما أصر على الانتحار الجماعي، ولعل هنا المناسبة جيدة كي ننتقل نقلة نوعية ونتقدم خطوة فكرية أبعد كي نتعرف إلى الحقل الذي تُبلور الظاهرة محل البحث نفسها من خلاله، ونقوم بدورنا بدرسها فيه رفضاً للنظريات المدرسية التي تُقطع أوصال النظرية الاقتصادية وتصفي الاقتصاد السياسي من محتواه الاجتماعي، وتفترض، من دون داع، انعزال الاقتصاديات القومية. فيجب هنا أن نتعرف إلى الحقل الذي نقوم بالتحليل فيه بالتعرف إلى المعالم الأساسية التي تحدد وجهه؛ وبعدما أصيب عالم اليوم، وفنزويلا البوليفارية، وكذلك السودان، أحد أجزائه، بشقيه المتقدم والمتخلف، مركزه وأطرافه، بالتخلف العقلي، بتصريح من بوخر وسومبارت وغوارتيني وفريدمان، وبطانتهم من علماء الاقتصاد الأفاضل في كيمبردج وجورج واشنطن.

لقد صمت فينا صوت الحياة، وغفل بداخلنا ضمير الإنسان حتى كاد الإنسان أن ينسى أنه إنسان بعد أن فقد عبقرية مشيته المستقيمة حين أَلِف السجود للطغاة، فزحف على بطنه من الفاقه والجوع. . . أو تحوّل إلى حشرة كافكا[٤٦]. إن حشرة كافكا هي التجسيد الرائع لعالم يترنّح إنسانه بعد أن صارت الحياة بلا معنى وبلا هدف، وبلا مشروع حضاري لمستقبل آمن.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها وقد مهّد له دانتي[٤٧] حين فصل تاريخياً، وبمنطق أرسطو المقدس بين الحياة والدين، واختزل له

---

(٤٦) فرانز كافكا (١٨٨٣ ـ ١٩٢٤): كاتب تشيكي يهودي كتب بالألمانية. يُعدّ أحد أفضل أدباء الألمانية في فن الرواية والقصة القصيرة. تعرضّت كتبه في ما بعد للحرق على يد هتلر، كما تعرضت مؤلفاته لموقفين متناقضين من الدول الشيوعية في القرن الماضي، بدأت بالمنع والمصادرة وانتهت بالترحيب والدعم!

(٤٧) دانتي أليغيري (١٢٦٥ ـ ١٣٢١): ولِد في فلورنسا في إيطاليا. أعظم أعماله **الكوميديا الإلهية.** يمكن القول إن دانتي قام بمثل ما قام به مكيافيلّي في مجال السياسة؛ فقد خرج على الكنيسة خروجاً صريحاً، وناقض تقاليدها، وابتداء منه أخذ الأدب الأوروبي يحلّ الإنسان شيئاً فشيئاً محلّ الإله، فالاهتمام بالإنسان الذي نبّه إليه دانتي ومعاصروه كان المنطلق لمحاولة تأليه الإنسان وتصويره على أنه إله حقيقي، وهي المحاولة التي بدأت في القرن التاسع عشر، كي تكتمل على يد سارتر، مروراً بتأليه الطبيعة الذي دعا إليه عصر التنوير.

ديكارت[48] الإنسان إلى آلة مفكرة؛ المشاعر، الأحاسيس، العواطف، كلها صارت عمليات عقلية تخضع مع التطور التكنولوجي إلى القياس الدقيق على أحدث أجهزة بيل غيتس، ويمكن حسابها طبقاً لسعر الصرف العالمي.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها وقد أعلن له نيتشه[49] أن الناس هم الذين أقاموا الخير والشر فابتدعوهما وما اكتشفوهما ولا أنزلا عليهما من السماء. . . ابتداءً من اللامعنى صار الإلحاد إبداعاً والدين أسطورة والرسل مرتزقة. . . حتى الإلحاد صار مسخاً. . . ابتداء من اللامعنى لعن فاوست كل شيء صالح على الأرض واتبع مارغريت. . . ابتداء من اللامعنى واللاهدف أمسى الانسلاخ عن حضارة الإنسان حداثة، وهجْر التراث الإنساني المشترك تجديداً، أما وحدة المعرفة الإنسانية، فباتت عتْهاً.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها، وقد همس له حلّاق أشبيليه «**إن للذهب قدرة على تفتيح مدارك الإنسان**». كم هي عبارة مهذبة مقارنة

---

(٤٨) رينيه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠): فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات. عاش معظم شبابه في هولندا، وقد تأثرت معظم الفلسفة الغربية التالية للعصر الذي عاش فيه ديكارت بكتاباته، التي ما زال الكثيرون مستمرين في دراستها بعناية حتى يومنا هذا. ويُعتبر ديكارت من أهم الشخصيات التي نادت بالمذهب العقلاني في أوروبا في القرن السابع عشر؛ وهو المذهب الذي أيّده بعده كل من باروخ سبينوزا وغوتفريد لايبنز. وقد حاول ديكارت في كتابه **مقال عن المنهج** الوصول إلى مجموعة أساسية من المبادئ التي يستطيع المرء التحقّق من صدقها من دون أدنى شكّ. وكي يتمكّن من تحقيق ذلك، قام بتطبيق منهج الشكّ المُفرط؛ الذي يعرف أحياناً باسم الشكّ المنهجي، وهو منهج يرفض أية أفكار مشكوك فيها ويعيد إثباتها وترسيخها للوصول إلى أساس قوي للمعرفة الحقيقية. وفي البداية، توصّل ديكارت إلى مبدأ واحد وهو أن الفكر موجود، ولا يمكن فصل الفكر عن الشخص الذي قام بعملية التفكير. لذلك، أنا موجود. ولذلك، خلص ديكارت إلى الفكرة التي تقول بأنه إذا كان يشكّ، فلا بدّ من وجود شيء ما أو شخص ما تساوره هذه الشكوك. وهكذا، تكون حقيقة الشكّ في حدّ ذاتها إثباتاً لوجوده. ولقد تسبّب هذا المنهج في استنهاض قوى التخلّف والرجعية، وتكفير عميد الأدب العربي د. طه حسين، حين استخدمه لدراسة الشعر الجاهلي.

(٤٩) فريدريك نيتشه (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠): فيلسوف وشاعر ألماني. كتب نصوصاً وكتباً نقدية حول المبادئ الأخلاقية، والنفعية، والفلسفة المعاصرة، والمادية، والمثالية الألمانية، والرومانسية الألمانية، والحداثة عموماً بلغة ألمانية بارعة، وتعلّم اللغات القديمة. أصيب نيتشه بمرض شديد وشارف على الموت، فأوصى أخته بـ «أن لا تدعو قسيساً ليقول الترهات على قبري أريد أن أموت وثنياً شريفاً»، ولكنه بعد ذلك شُفِيَ وذهب إلى جبال الألب ليتعافى، وهنالك وضع كتابه الأشهر **هكذا تكلم زرداشت**. ولكنني أرى، وربما ألام، ولا ضير في ذلك، أن أهم وأفضل كتب نيتشه هو **غسق الأوثان**. انظر: فريدريك نيتشه، **غسق الأوثان، أو كيف نتعاطى الفلسفة قرعاً بالمطرقة**، ترجمة علي مصباح (بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٠)؛ إذ يقوم نيتشه في هذا الكتاب بمراجعة شبه كاملة للمعتقدات العامة في الفلسفة، وبصفة خاصة اليونانية، والدين، والأخلاق، كما يمكن استخلاص الجسم النظري لنيتشه من خلال الفصل الذي عنونه «أمثال ولواذع»، إذ يسرد مجموعات من الحكم والأقوال المأثورة التي في جوهرها تنبئ عن ذهن كاتبها وتكوينه الفكري.

بما صاح به كريستوف كولومبوس(٥٠) في جمايكا: «**الذهب شيء مدهش**. من يملكه يملك كل شيء، من يملكه يملك كل ما يرغب فيه، بل بالذهب يستطيع المرء أن يُدخل الأرواح إلى الجنة».

ابتداء من اللامعنى صار الهوس العقلي مرحاً في موسيقى «الهارد روك» و«الميتال» و«التكنو» و«الفانكي». ولقد أمسى الخواء تجريباً، وتدمير المعنى واللون انطباعية، وإهدار الشكل والأبعاد تكعيباً، والاختزال والتسطيح تجريداً. ومع اللامعنى تجرعنا مرّ تراث الدين الوضعي.. التراث الذي جرد النصوص الخلاّقة من قوتها المتسائلة في معنى حياتنا والهدف منها، حتى صرنا لا نميز بين وقت الفراغ والوقت الفارغ، لأن تجريد تلك النصوص من قوتها تلك إنما تم في اللحظة التي تحولت فيها من نقطة بداية إلى خط نهاية العابر له مرتد.

ولنتقدم خطوة فكرية أبعد كي نتعرف آنياً إلى عالمنا الحقيقي، وفنزويلا البوليفارية، كما السودان أحد أجزائه، بالتعرف إلى معالمه الرئيسية التي تكشف بلا مواربة عن اتفاق جماعي... ولكن على الانتحار... إن هذا الكوكب بمن فيه يتجه مسرعاً صوب الأعماق، أعماق الانحطاط... إنها سكرة الموت؛ موت عصر وميلاد عصر. فهل من الضروري أن نُسحق تحت عجلة حتميته؟

ومن كان لا يروقه قولي فلينظر إلى الخواء في الفن، وإلى الاضمحلال في الأخلاق، وإلى الهمجية في الاقتصاد، وإلى القمع في السياسة.... فلينظر إلى التحلل في الرغبة الجماعية... وإلى النهضة في الفردية والأنانية... فلينظر إلى الأحادية في المعرفة، وإلى الثيوقراطية في الإيمان، وإلى الهوس في الدين، وإلى الصنمية في الرأي... فلينظر إلى ادعاء امتلاك الحقيقة الاجتماعية، ورفض الآخر من باب أنه آخر، فلينظر إلى الحروب... إلى الإبادة... إلى طمس حضارات، وإزالة ثقافات من على خريطة العالم.

حقاً هذا هو العالم الذي أفرزه عالم الخمسمئة عام الماضية، أنه العالم، وفنزويلا البوليفارية، كما السودان، أحد أجزائه، الذي شرع يتلو ترانيم هلاكه

---

(٥٠) كريستوف كولومبوس (١٤٥١ ـ ١٥٠٦): رحالة إيطالي، يُنسب إليه اكتشاف العالم الجديد (أمريكا). وُلِدَ في مدينة جنوة في إيطاليا، ودرس في جامعة بافيا الرياضيات والعلوم الطبيعية، وربما الفلك أيضاً. عبر المحيط الأطلسي ووصل إلى الجزر الكاريبية في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٤٩٢ لكن اكتشافه لأرض القارة الأمريكية الشمالية كان في رحلته الثانية عام ١٤٩٨.

على مذبح الإله الأبطش: الرأسمالية، بقيادة كاهن معبدها: اقتصاد السوق، وفي هستيريا جماعية أطلق خدام المذبح (المرصع بالدولار) بخور الجنائز بعد أن تُليت عليه إصحاحات من كتاب الانحطاط في معابد «وول ستريت» وفروعها في طوكيو وبرلين وباريس... ها هي الآلهة اليونانية العائدة في صيغة هندية، تعود من جديد. إله السوق. إله الرأسمالية. إله الإمبريالية، الثلاثة في واحد (آمين)؛ إنهم في إله واحد نهم عطِش إلى مزيد من دماء الشعوب التي اختلطت بأوراق «النقد» في خزائن «صندوق» الموت الحامل عرش أسياد العالم ومفسديه، محركي الفتن فيه وجلاديه. طليعة الانحطاط (أمريكا، كما يسمّيها غارودي) وخدام معابدها.

الغات... البنك الدولي... صندوق النقد، ثلاثة عناصر في مركّب عضوي واحد. سام... يسري ببطء ويتغلغل بلا هوادة في كلّ خلية من خلايا اقتصاد عالمنا ولا يغادرها إلاّ وهي في دمائها غارقة... إنه المركّب الذي يتجرعه زعافاً كلّ من آمن بعقيدة الوحدانية. وحدانية السوق الكريمة! الموزعة بالعدل! واتبع الكاهن الأعظم: اقتصاد السوق الواحد الأحد!

أزمة المديونية... أزمة الطاقة... أزمة النقد، تلك هي قرابين المذبح الدولاري، وأضحية العيد الرأسمالي، المسمّى بالأزمة الدورية.

البطالة... الجوع... الفقر... الكساد... الإفلاس، تلك هي آلهة الفتك العوالي الساكنة في سماء عالم دنس «اليد»؛ يد الإنسان، التي بفضلها انفصل عن مملكة الحيوان... تلك هي النتائج الحتمية لعبادة صنم التداول ليتقرّب إلى الأرباح زلفى، بعد إطاحة النصوص المقدسة الحقيقية التي جاء فيها: أن الأرباح لا تلدها عذراء؛ فهي تتكوّن في مجال الإنتاج بتفاعل قوة العمل مع وسائل الإنتاج، وأن الثمن هو المظهر النقدي للقيمة، ولايفترض أن يكون تعبيراً صادقاً عنها. إن الأزمة في بُعد كبير من أبعادها تكمن في القطيعة بين القيمة والثمن على المستوى الأول، وتتبدّى في الثمن نفسه على المستوى الأول أيضاً. هي إذاً النتائج الطبيعية لمسخ عِلم الاقتصاد السياسي. إنها نتائج أولية لسيادة ثقافة واحدة، وهيمنة حضارة وحيدة ليس في إمكانهما سوى صناعة نعش... يلفظ العالم في داخله أنفاسه الأخيرة.

التخلّف... التنمية، مفردتان لا يجوز فهمهما إلا من خلال شروح كهنة المؤسسات الدولية للإبادة الإنسانية؛ فلقد سطر في كتاب الانحطاط أن التخلّف

هو أن تحيا عاصياً لرب السوق، مارقاً عن شريعته المدوّنة في ملاحق الغات المقدسة. التنمية هي محبته والفناء فيه... التخلّف هو الفرار من الهلاك، أما أن تهرول نحوه فتلك هي التنمية... التنمية التي تمتلىء أحشاؤها بالمزيد من ضحايا البطالة والجوع والفقر والمرض.

ولنتقدم خطوة أخرى كي نقترب أكثر من رؤية عالم اليوم[٥١] وهو عاجز عن الإجابة عن السؤالين الجوهريين: ما الحياة؟ وما الهدف منها؟

ـ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يُعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨

---

(٥١) اعتمدتُ بشكل رئيسي على: *Atlas of Global Development* (New York: World Bank, 2007). وتقارير البنك الدولي (سنوات مختلفة)، وكذلك **تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي** (سنوات مختلفة). وبوجه عام، لا تبخل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بإمدادنا بسيل من الأرقام المعبّرة بوضوح شديد عن الأوضاع السائدة على الصعيد العالمي، ومن ثم يمكن الرجوع إلى أي تقرير صادر عن الأونكتاد على سبيل المثال، للتعرّف إلى مجمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وبخلاف تقارير المنظمات الدولية تلك، التي لا نجد أيّ مبررّ لإهدارها، على الرغم من صعوبة التوصل إلى ما تبحث عنه بالضبط تلك التقارير في بعض الأحيان! لتكوين تصوّر عام عن الوضع الحالي على الصعيد العالمي، انظر: نعوم تشومسكي، **سنة ٥٠١ الغزو مستمر**، تعريب مي النبهان (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)؛ كريس هارمن، **الاقتصاد المجنون** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩٩٨)؛ لوريتا نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة وتحقيق لبنى حامد عامر (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)؛ فرنسيس لابه وجوزيف كولنز، **عشر خرافات عن الجوع في العالم** (نيودلهي: مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٩)؛ روجيه جارودي: **أمريكا طليعة الانحطاط**، ترجمة عمرو زهيري (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)؛ **كيف صنعنا القرن العشرين؟** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)؛ ليستر ثارو، **الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة؛ ٢٠٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)؛ بول كروجمان، **العودة إلى الكساد العظيم: أزمة الاقتصاد العالمي**، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠)، وهو كتاب إمبريالي من الدرجة الأولى، ولكنه يحتوي، من حيث لا يريد، على ما بدا لي، شرحاً، فاضحاً أحياناً، للاتجاه العام للرأسمالية في الوقت الراهن.

انظر أيضاً: زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية، الإقطاعيون الجدد**؛ باتريك آرتو وماري بول فيرار، **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها**، ترجمة سعد الطويل (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).

وإنني أعتبر كتاب بول هاريسون **في قلب العالم الثالث**، بأجزائه الخمسة، من المؤلفات التي يمكن تصنيفها ضمن أهم ما تمّ إنجازه في فترة العشرين سنة الماضية، كمحاولة تحليل جدّية للواقع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي. انظر: بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**، ترجمة إلهام عثمان، ٥ ج (نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠)، ج ١: **جذور الفقر**، وج ٤: **الضائعون**.

انظر أيضاً: «تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٩: صحة الأم والوليد،» يونيسف (٢٠٠٩)، <http://www.unicef.org/arabic/sowc09/index.php>;

الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>;

الموقع الرسمي للبنك الدولي، <http://www.albanka ldawli.org>;

الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، <http://www.who.int/ar>;

والموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية، <http://www.amnesty.org/ar>.

دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١ بالمئة من سكان العالم مُجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ ١ بالمئة من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لجميع الأطفال في مختلف الأجزاء.

ـ يعيش نحو ٨٥ بالمئة من سكان العالم في الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

ـ بلغ متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٥ من إجمالي الناتج القومي في الأجزاء المتخلّفة نحو ١٧٥٠ دولاراً سنوياً، في حين بلغ هذا النصيب ٣٥١٣٠ دولاراً سنوياً في الأجزاء المتقدمة.

ـ مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وعدد مماثل يعانون سوء التغذية.

ـ ١٠٠ مليون طفل في أفريقيا جنوب الصحراء في سن التعليم الأساسي هم خارج المدرسة، ويموت سنوياً أكثر من عشرة ملايين طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس.

ـ أكثر من مليار شخص حول العالم لا يتمكنون من الوصول إلى مصدر مياه عذبة ونظيفة، وغالبيتهم من سكان الريف.

ـ أفادت منظمة العمل الدولية (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) أن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم ارتفعت إلى معدلات تاريخية، لتبلغ ٢١٢ مليون شخص العام الماضي، أو ٦,٦ بالمئة من القوى العاملة. ومن المتوقع أن يتدهور الوضع في أوروبا. وفي التقرير السنوي بشأن العمالة في العالم، قدّرت المنظمة أن ٣٤ مليون شخص انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وهو ما دفع بأعداد العاطلين إلى أرقام غير مسبوقة. وتنبأ التقرير بأن تبقى معدلات البطالة مرتفعة خلال عام ٢٠١١، إضافة إلى فقدان ثلاثة ملايين شخص وظائفهم في الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة. وقال التقرير إنه على الرغم من الحوافز العالمية التي ساعدت على تجنب كارثة اقتصادية واجتماعية أكبر، فإن عدد الشباب العاطل عن العمل قد ارتفع إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص خلال العامين الماضيين، كما أن ملايين النساء والرجال بلا عمل أو مساعدات اجتماعية. وأشار التقرير إلى أن ٦٣٣ مليون عامل وأُسرهم كانوا في عام ٢٠٠٨ يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم،

مؤكداً الحاجة الملحة إلى تأسيس مشروعات الحماية الاجتماعية لحماية الفقراء من تقلّبات النشاطات الاقتصادية.

ـ تمتلك الدول الصناعية ٩٧ بالمئة من الامتيازات العالمية كافة، وتمتلك الشركات الدولية النشاط ٩٠ بالمئة من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأكثر من ٨٠ بالمئة من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجزاء المتخلفة يذهب إلى ٢٠ دولة غنية.

ـ في الأجزاء المتخلفة نجد أن نسبة ٣٣,٣ بالمئة من السكان ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة وصالحة للشرب والاستعمال، و٢٥ بالمئة يفتقرون إلى السكن اللائق، و٢٠ بالمئة يفتقرون إلى أبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و٢٠ بالمئة من الأطفال لا يصلون إلى أكثر من الصف الخامس الابتدائي، و٢٠ بالمئة من الطلبة يعانون سوء التغذية ونقصاً في التغذية.

ـ يموت ٣٥ ألف طفل يومياً بسبب الجوع والمرض، ويقضي خُمس سكان البلدان المتخلّفة اليوم وهم يتضورون جوعاً، بينما تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عمّا تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب.

ـ مليار جائع في العالم معظمهم أطفال في أفريقيا وآسيا.

ـ يُسيطر ٢٠ بالمئة من سكان العالم على ٨٠ بالمئة من الموارد الطبيعية.

ـ معدل المخاطر الذي تتعرض لها المرأة الحامل في الجنوب، يزيد ٣٠٠ مرة عنه في الشمال.

ـ الغالبية العظمى من وفيات الأمهات (أكثر من ٩٩ بالمئة، حسب وكالات الأمم المتحدة المشتركة عام ٢٠٠٥) حدثت في الدول النامية، وحدث نصفها (٢٦٥,٠٠٠) في أفريقيا جنوب الصحراء، كما حدث ثلث آخر منها (١٨٧,٠٠٠) في جنوب آسيا. وقد شكّلت هاتان المنطقتان في ما بينهما نسبة ٨٥ بالمئة من وفيات العالم المتعلقة بالحمل والولادة، وشكلت الهند وحدها نحو ٢٢ بالمئة من المجموع العالمي للوفيات. وطبقاً لليونيسيف كذلك، فإن معدلات وفيات المواليد تصل إلى ٤٥ بالمئة في غرب ووسط أفريقيا، ونحو ٤٠ بالمئة جنوب الصحراء، بينما لا تتعدى هذه المعدلات نسبة ٢ بالمئة في دول وسط أوروبا.

ـ يسيطر ٢٠ بالمئة من سكان العالم على ٨٣ بالمئة من الثروة، و٨٢,٧ من المنتَج العالمي، و٨١,٢ بالمئة من التجارة العالمية، و٩٦,٦ من القروض التجارية، و٨٠,٦ من المدخرات، و٨٠,٥ من الاستثمارات، و٩٤ بالمئة من بحوث العمليات.

ـ طبيب لكل ٦٤٧ فرداً في سويسرا، وطبيب لكل ٥٧٣٠٠ فرد في بوركينا فاسو.

ـ في نيجيريا، حيث يبلغ عدد السكان نحو ١٧٥ مليون نسمة، يعيش ٧٠ بالمئة على أقل من دولار واحد في اليوم، وقُدّرت معدلات الفقر في الريف عام ٢٠٠٤ بحوالى ٦٤ بالمئة، وهي أعلى بمقدار مرة ونصف مرة تقريباً من معدلها في المدينة (٤٣ بالمئة). وعلاوة على ذلك، فإن معدل الفقر في الإقليم الشمالي الشرقي يبلغ ٦٧ بالمئة، وهو ما يعادل تقريباً ضعفي مستوى الفقر (٣٤ بالمئة) في الجنوب الشرقي، باعتباره أكثر ازدهاراً.

ـ يموت يومياً ٥٠ ألف شخص لأسباب مرتبطة بالفقر.

ـ يبيت ٨٠٠ مليون إنسان جوعي بشكل يومي.

ـ ٨٨٠ مليون إنسان لا يتمتعون بالخدمات الصحية.

ـ الجوع وسوء التغذية يوديان بحياة نحو ٦ ملايين طفل سنوياً.

ـ يعاني نحو ٨٥٠ مليون شخص سوء التغذية في مختلف أرجاء العالم، بمن فيهم ٨١٥ مليون في البلدان النامية، و٢٨ مليون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و٩ ملايين في البلدان الصناعية.

ـ يعيش نحو ٧٥ بالمئة من فقراء وجياع العالم في المناطق الريفية من البلدان الفقيرة. وتُمثّل هذه المناطق موطناً لغالبية الفقراء البالغة أعدادهم ١١ مليون طفل ممّن يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة من العمر، بمن فيهم ٨ ملايين طفل رضيع، و٥٣٠ ألف امرأة تلقى حتفها في أثناء الحمل والولادة، و٣٠٠ مليون إصابة بمرض الملاريا الحادة، وأكثر من مليون حالة وفاة بسبب الملاريا.

ـ في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وانتشار الدعارة على أوسع نطاق، تم إجراء دراسة على فتيات المدارس الروسيات بعمر الخامسة عشرة، فأعربت ٧٠ بالمئة منهن عن رغبتهن في أن يصبحن مومسات، في حين كُنّ قبل ذلك بعشر

سنوات يرغبن في أن يصبحن رائدات فضاء وطبيبات ومعلمات.

ـ تم تقدير القيمة السنوية للدعارة على الصعيد العالمي عام ٢٠٠٦ بما يعادل ٥٥ مليار دولار.

ـ تعَدّ إسرائيل من أكبر مورّدي البغايا «السلافيات» على الصعيد العالمي. وبحسب تقديرات عدة مصادر، يبلغ عدد الرجال الإسرائيليين الذين يستعينون بخدماتهن مليون رجل كل شهر. ووفقاً لما أوردته لجنة الاستيضاح البرلمانية الإسرائيلية، فإنه «يتم الإتيان بحوالى ٣,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ إمرأة (من الاتحاد السوفياتي السابق) إلى إسرائيل سنوياً وبيعهن للعمل في مجال الدعارة... وتعمل هؤلاء النسوة ٧ أيام في الأسبوع، بمعدل يصل إلى ١٨ ساعة يومياً، ولا يحصلن إلا على ٢٠ شيكلاً (ما يعادل ٤,٥ دولار) من أصل ١٢٠ شيكلاً (٢٧ دولاراً) يدفعها العميل. ويتم الاتجار بهن في مقابل أسعار تتراوح بين ٨,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ دولار للمرأة الواحدة.

ـ عبّر بوفييه عن تطور «سوق الفن» حسب المواصفات الأمريكية بقوله: «**الجهل في الرسم قد أُرسيت قواعده، وكلّما كان الفن جاهلاً اعتبروه رائداً. ليس مهمّاً أن تدرس أو ترسم، كل ما يهم هو أن تبحث عن أشياء جديدة، مهما كانت، حتى إن كانت لوحات من براز الإنسان، إذ إن المقياس أصبح مالياً ولم يعد جمالياً**». إن النظرية الاستهلاكية الأمريكية (المشبعة بقوانين السوق) دخلت عالم الفن، وحددت قواعد «سوق الفن». فالمعيار الوحيد هو الغرابة، واجتذاب المتحذلقين من المشتريين، وإدخال التبذير في «سوق الفن»؛ تماماً كما عبّر أحد التجار: «**يجب، وبأي شكل، إدخال الطريقة الأمريكية: إن الأشياء عندما تتقادم تصبح متخلّفة في عالم الأعمال الفنية. يجب أن نعلّم مقتني وجامعي اللوحات إلقاء اللوحة في صندوق القمامة حين تصبح قديمة، مثلها مثل السيارة أو الثلاجة، عندما تأتي لوحات أخرى جديدة لتحل محلها**». وفي عام ١٩٩١ باعت صالة كريستي الشهيرة «لوحة» للرسام كونينغ، أحد المشاهير الذين تم تسويقهم إعلامياً، مع فرساتشي، وكلفن كلاين، وأرماني، وغيرهم من أجل إفساد الذوق العالمي، بـ ٤٤ مليون و٨٨٠ ألف فرنك، بينما توقف ثمن لوحة للفنان الأصيل رافائيل عند ٨ ملايين و٦٦٨ ألف فرنك»[٥٢].

(٥٢) مشار إليه في: جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟**.

ـ إن مَن يعلنون أنفسهم مدافعين عن «حقوق الإنسان» على الصعيد العالمي، والذين اجتمعوا لمكافحة الإرهاب، هم الذين شربوا نخب الإرهاب في كؤوس من جماجم البشر، وانتشوا حتى أطاحوا كلّ ما هو مقدس. هم في الحقيقة رؤساء الدول الأكثر إرهاباً في تاريخ العالم وحاضره؛ وهم أبشع المعتدين على حقوق الإنسان. وليس تاريخهم القديم وحده هو الدليل على ذلك (إبادة الهنود، واستعباد الزنوج، وتلك خصوصية أمريكية، وشن الحروب واستعمار دول وقارات)، وإنما جرائمهم تتواصل، مثل البشاعة الأمريكية في فييتنام حين استُخدم النابالم على نطاق واسع. وليس قذف الشعب الأفغاني الأعزل البائس بالقنابل عنا ببعيد!

ـ هؤلاء هم المسؤلون أيضاً عن قتل أكثر من ٢٥٠ ألف طفل لا تزيد أعمارهم عن خمس سنوات في المستشفيات العراقية وخارجها، بإصرارهم على فرض الحصار على العراق، والآن إشعال نار الفتنة وتركه، إن حدث، خرباً. ولن ينسى التاريخ خبراء التعذيب والإبادة في رواندا، حيث ما أسفر عن ٤٠٠ ألف قتيل. كذلك توريد السلاح إلى الحكومات الديكتاتورية وتمويلها، لا لشيء سوى «حفظ السلام والأمن والأمان»، وهي الأهداف النبيلة التي تتحقق على رفات الشعوب... ملايين القتلى وملايين الجرحى.

ـ هم الذين ساندوا سفاح غواتيمالا (جراماجو) وطاغية كوريا الجنوبية (تشون) والعميل الزائيري (موبوتو سيسي سيكو)، وهم الذين وضعوا شامورو على سدة الرئاسة في نيكاراغوا، وأطاحوا محمد مصدق في إيران، وسوكارنو في إندونيسيا، وباريستد في هايتي، وهم أيضاً الذين أداروا مذبحة ريوسومبول على الحدود السلفادورية ـ الهندوراسية، وتوجهوا إلى أفغانستان وأشعلوا نار الحرب كي يتمكنوا من ضبط أسواق الأفيون، والتحكّم في إنتاجه.

هذا هو عالم اليوم، بما فيه فنزويلا في القارة اللاتينية، والسودان في القارة الأفريقية. ولسوف نرى في ما بعد حجم الفساد المستشري هناك، وما ذكرنا لا يُمثّل سوى جزء يسير يمكن أن يضاف إليه، بمجرد الاطلاع على واحد من آلاف التقارير الصادرة، دورياً، عن المنظمات أو المؤسسات الدولية المعنية، عن أحوال الجوع والفقر والمرض والتنمية، وترتسم الدهشة إزاء تجاهلها من قِبل النظرية الرسمية، ويتضح جلياً أن هذا العالم بحالته الراهنة ونظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن، لا يستطيع بحال أو بآخر

التقدم لإعطاء إجابة عن السؤال: ما الحياة؟ وما الهدف منها؟ الأمر الذي يُحتم علينا البحث عن الخلاص من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن؛ مستقبل أكثر إنسانية؛ مستقبل يطمح خلاله الإنسان إلى أكثر من وجوده؛ مستقبل يبدأ من نهاية الاقتصاد السياسي للرأسمالية، وبزوغ آفاق جديدة تحمل معها المشروع الحضاري لمستقبل إنساني آمن، وهو الأمر الذي بات مطلباً ملحاً في تلك المرحلة من عمر النظام الرأسمالي، إنها المرحلة التي بدا معها السهم آخذاً في اتجاهه نحو الهبوط... نحو الانهيار، وحينما يبلغ السهم منتهى انحداره لن يكون للبشرية سوى المشروع الحضاري الذي يرسم للبشرية مستقبلها الآمن؛ المشروع الذي وضع أسس نظام آخر بديلاً لذلك النظام الذي أخذ فرصته كاملة خلال خمسة قرون من الإبادة والجوع والمرض والفقر. قرون خمسة لم تسفر إلا عن إهلاك العالم وتجويع ربع سكانه وإبادة الربع الآخر، وتشريد الربع الثالث! ولم يزل الجرح نازفاً، ولم تزل الشرايين مفتوحة.

الفصل الثاني

المدخل الأدائي لفهم الظاهرة



مقدمة

بعد أن فرغنا من بيان أدواتنا الفكرية ومرتكزاتنا النظرية على النحو السالف، كان لنا أن نتقدّم متسلّحين بهذه الأدوات، واعتماداً على تلك المرتكزات، نحو طرح منهجنا المقترح لدراسة مختلف الإشكاليات في بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ بفحص الظاهرة التي طرحت نفسها على الأراضي الفنزويلية (ومن بعدها السودان ومسألته) تحديداً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠. وليس هناك من ضرورة إلى إعادة القول بأن الهدف الأساسي من وراء المساهمة ككُل هو رسم خطوط منهجية، بمعنى الاهتمام بتقديم طريقة للإجابة عن الإشكاليات التي تطرح نفسها على الصعيد الاجتماعي، وليس الإجابة نفسها، وذلك ببساطة شديدة لأن الإجابة ستتبدّى في الطريقة إذا ما كانت صحيحة، الأمر الذي سيكون هو المرشد الرئيسي لنا لا في درس المسألة الفنزويلية فحسب، وإنما، بحكم المنطق والضرورة، في المسألة السودانية أيضاً، للبرهنة على صحة المنهج المقترح.

ونحن حين نذهب لترسيم خطوط منهجية أو اقتراح طريقة تفكير، إنما نأخذ في اعتبارنا فهم الحاضر دوماً في ضوء الماضي لفائدة المستقبل، وهو ما ينعكس على توجّهنا النظري بوجه عام؛ فنحن لن نُغرق أنفسنا في التاريخ، كما لن نكون أسرى الواقع، بل حدّدنا وفقاً لما سبق علاقتنا بالتاريخ، وأعلنا أن حقل تحليلنا التاريخي دوماً في الاقتصاد السياسي يتحدّد بتاريخ نمط الإنتاج الرأسمالي، ولا يتعدّى ذلك إلى البرديات والحفائر كما يفعل البعض ويحاول إقناعنا بأنه يبحث في الاقتصاد السياسي. أما الوقائع، فقد حدّدنا كذلك موقفنا منها من جهة أننا دائماً نتعامل معها أيضاً بوعي ملازم أساسه القيام بردّ الظاهرة إلى الكُل الذي تنتمي إليه على الصعيد الاجتماعي في تطوره عبر الزمن.

سنعمد في هذا الفصل، أولاً، إلى الذهاب إلى الواقع على الصعيدين الداخلي والدولي، برصد الأحداث التي أعربت عن انقلاب خائب على رأس

السلطة في فنزويلا (هوغو تشافيز)، مع تتبّع الوقائع التي شكّلت أحداثاً مرتبكة وفوضى لم تكن لتنبئ إلا عن عودة فنزويلا سنوات وسنوات إلى الوراء. وعقب ذلك يكون من المهم أن ننتقل إلى رصد ردود الأفعال على الصعيد الدولي بشأن هذا الانقلاب.

أولاً: الانقلاب الخائب[1]

في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدأت الأنظار، وبخاصة الأنظار اليسارية، تتجه نحو فنزويلا الواقعة في الشمال من قارة أمريكا الجنوبية. ففي ذلك اليوم، أُعلنت تنحية رئيس الدولة المنتخَب تشافيز (١٩٥٤ ـ) وتولية رجل المال بيدرو كارمونا (١٩٤٢ ـ) بدلاً منه. بيد أن هذا الأمر لم يدم أكثر من يومين؛ إذ عاد تشافيز إلى ميرا فلوريس (القصر الجمهوري) رئيساً شرعياً لفنزويلا البوليفارية، وتم نفي كارمونا إلى كولومبيا.

ولا يمكن القول، بحال أو بآخر، إن تلك التنحية التي أعلنتها قوى

---

(١) في سبيل تكوين الوعي بشأن وقائع هذا الانقلاب وتسلسل أحداثه واستعراض نتائجه، اعتمدتُ على «وسائل الإعلام» الآتية (وبحذر، بطبيعة الحال): **الأهرام**، **البيان**، **البعث**، **السياسة**، **الشرق الأوسط**، **العالم اليوم**، و**الوطن** (أعداد مختلفة)، وكذلك استعنتُ ببعض أهم الصحف الصادرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مثل *The Economist*, *Herald Tribune*, *The Independent*, *Le Monde*, and *The New York Times*.

بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية مثل: <http://www.bbc.com>; <http://www.cnn.com>; <http://www.aljazeera.net>; <http://www.un.org>; <http://www.mondiblor.com>; <http://www.bussines.com>; <http://www.peopledaily.com>; <http://swissinfo.org>, and <http://www.state.gov-hugo-chavez&spell>.

كما كان لنا مرجع رئيسي للمقارنة والترجيح في مقابل وسائل الإعلام (التي تغيّر موقف البعض منها كلية خلال الفترة الممتدّة من بدء الانقلاب وحتى عودة الرئيس إلى القصر الجمهوري، من النقد إلى النقد، وإنما ليس نقد الرئيس، كما كان الموقف في البداية، وإنما نقد الانقلاب وقادته). انظر: بارت جونز، **هوغو: قصة هوغو تشافيز من الكوخ الطيني إلى الثورة المستمرة**، ترجمة بسام شيحا وأمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩).

ولعلّ الراصد للموقف سيلمس بسهولة الثراء النسبي للمسألة الفنزويلية، من جهتَي التناول والتحليل على صعيد فعل الكتابة؛ إذ ظهرت في وقت وجيز جداً، وهذا في الواقع مأخذ، مجموعة كتابات عالجت المسألة الفنزويلية، بيد أن «كُلّ» ما وقع تحت أيدينا منها، كان أسير النزعة الخطية والرؤية الأداتية الميكانيكية، ولم يستطع أن يتحلّل منهما إلى رحابة النظرة الجدلية وغنى المدخل الهيكلي، وبصفة خاصة، وإن اكتنف هذا الإنتاج النظري على مستوى فعل الكتابة حالة هي، ومن دون مبرّر واضح، أقرب ما تكون إلى الإجهاض الفكري. هذا الإنتاج النظري الناظر في تحليل المسألة، بالنظر إلى طبيعته السطحية، كان يتعيّن أن يقف بمجرد انتهاء الأزمة، وهو الأمر الذي حدث فعلياً، وصار الإنتاج النظري التالي على التحليل السطحي لا يقلّ سطحية كما ذكرنا في المتن.

المعارضة، ثم العودة بإرادة الشعب، كانتا سلميتين، بل صاحبتهما مذبحة، انفردت ببث أحداثها، بعد التشويش على قناة التلفزيون الحكومية، إحدى الشبكات التلفزيونية، التي يمتلكها الملياردير غوستافو سيسنيروس، أغنى رجل في فنزويلا وأحد أغنى الرجال في العالم، وصاحب أحد الأدوار الرئيسية في الرواية كما سنرى لاحقاً. المهم أن قناة الملياردير هذا عرضت شريطاً مصوَّراً يظهر فيه أنصار تشافيز وهم يُطلقون النار من جسر لاغونو على مسيرة المتظاهرين! وهو ما ثبت تلفيقه وتزييفه في ما بعد لصالح المعارضة والانقلاب.

وعبر شاشات التلفزيون، كذلك، صرّح بعض ضباط الجيش بأنهم لم يعودوا يعترفون بالرئيس تشافيز رئيساً للدولة، وتبعهم في ذلك إلى الشارع رجال الأعمال، وكبار ملاّك الأراضي، والمعلمون، وعمال الألمنيوم، وموظفو شركات الهاتف، والأطباء والممرضات، وعمال النقل، وطبعاً عمال النفط. وفي النهاية اضطر تشافيز إلى تسليم نفسه للمتمردين العسكريين، الذين منحوه مهلة زمنية محدودة كي يخلي القصر الجمهوري، وكان التحذير واضحاً: إما أن يُسلم تشافيز نفسه وإما أن يتم قصف القصر الجمهوري والاستيلاء عليه.

لم يجد تشافيز أي مخرج لتلك الأزمة سوى الخروج والاستجابة لطلب المتمردين. وظهر أحد الجنرالات كي يُعلِن أن الرئيس استقال من منصبه بإرادته، استجابة لرغبة الشعب، الذي «ثار ضد الرئيس الطاغية»!

لقد بدا الوضع كما أراده المتمردون، الذين اتخذوا من الإعلام المسيطَر عليه وسيلة فعالة جداً في سبيل صياغة وعي الشعب على نحو يُمكّن معه تقبّل ما يُبَث لهم من فظائع تشافيز، ومن ثم استقالته، بل جعلهم يرغبون هم في ذلك بالأساس! وهكذا صار الوعي الجمعي مستقراً تقريباً بأن الرئيس المنتخَب تشافيز، وقد أدرك سوء فعله تجاه شعبه وأراد تصحيح ما يُمكن تصحيحه، فقدّم استقالته، تاركاً منصبه لأحد أعضاء تحالف القوى الوطنية المعارضة له ولسياساته القمعية! هذا ما ابتغت المعارضة بقيادة كارمونا وأورتيغا تحقيقه، ولقد نجحت في ذلك إلى حد ظهور كارمونا وهو يؤدي القسم الدستوري بصفته الرئيس الجديد للبلاد.

اختفى رئيس البلاد المنتخَب تشافيز مدة يومين، ولم يكن أحد من الشعب يعلم بمكانه. وكما رُوي بعد ذلك، كان يُنقل بين أربعة مواقع مختلفة، من بينها جزيرة نائية في الكاريبي. وفي ساعة متأخرة من الليل، أخذه المتمردون إلى

طريق مظلم معزول، في محاولة بدت وكأنها تمهيد لإعدامه. ولم يمض وقت طويل حتى تسربت الأخبار من بعض صغار جنود الجيش الموالين لتشافيز، من دون إفصاح، بأن الرئيس تم اختطافه واعتقاله، وأنه لم يتنحّ عن السلطة، وأن كل ما يُبث ويُقال عبر شاشات التلفزيون، التي هي تابعة بالأساس للمعارضة والمتمردين، محض أكاذيب هدفها إطاحة الرئيس المنتخَب والسيطرة على السلطة والثروة. في هذه المرة، لم تُنصت الجماهير الغفيرة الموالية لأوامره الشخصية بعدم الاشتباك مع المعارضة أو التصدي لها؛ فنزلت إلى الشارع كالسيول الجارفة تريد عودة رئيسها المنتخَب، والقبض على منتهِكي الدستور ومغتصبي السلطة كارمونا وأعوانه.

عاد الرئيس المنتخَب تشافيز بإرادة شعبية عارمة، ولكن أشد ضراوة وأكثر جماهيرية، فقد نزل عشرات الآلاف من أنصاره الغاضبين إلى الشوارع، وقام الموالون له من كبار ضباط الجيش، وبصفة خاصة في ماراكاي بقيادة راؤول بادويل، بانقلاب مضاد، بغية إنقاذ الرئيس وإرجاعه إلى ميرا فلوريس. كان ذلك الانقلاب من أكثر الفصول دراماتيكية في حياة تشافيز، حيث حدثت الانعطافات الحاسمة الواحدة تلو الأخرى، وتحوّل إلى شخص بارز ومؤثر في تاريخ القارة اللاتينية الحديث، ليصبح، في تقديري، أكثر زعماء المنطقة إثارة للجدل والاهتمام منذ بزوغ نجم أستاذه وأبيه الروحي زعيم كوبا، فيدل كاسترو.

١ ـ الإقصاء والعودة

أ ـ مقدمات الانقلاب

بدأ الانقلاب فعلياً وصراحة، بمقدمات واضحة، ضد الرئيس المنتخَب تشافيز، مع بدايات عام ٢٠٠٢، حين ظهر أربعة من كبار ضباط الجيش على شاشات التلفزيون الذي يملكه الملياردير سيسنيروس، وهاجموا تشافيز هجوماً عنيفاً. وفي أشد التصاريح عنفاً، وهو تصريح العميد البحري كارلوس مولينا تامايو، الذي سيُلقى القبض عليه في ما بعد، تبدّت رغبة واضحة في إقصاء الرئيس تشافيز عن رأس السلطة في البلاد.

استند هؤلاء الضباط، وفي مقدمتهم كارلوس مولينا، إلى مجموعة من المواقف السلبية الصادرة عن تشافيز ضد مصالح البلاد، ومن أهمها أنه يعمل على إرباك العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية مع أهم وأكبر الدول الحليفة

(الولايات المتحدة الأمريكية) بسبب علاقاته بالتمرد اليساري المسلّح في كولومبيا (ربما يذكّرنا ذلك بالتحالفات التي تعقدها الأنظمة الحاكمة في السودان وليبيا وأوغندا وإثيوبيا مع القوات المتمردة في الدول الحدودية لكل منها). كما كان من ضمن قائمة مساوئ تشافيز تلك العلاقات الودية التي كان يقيمها مع جميع الدول تقريباً التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً إرهابية أو راعية للإرهاب. كما أنه يعمل كذلك، من وجهة نظر مولينا ومَن يمثّلهم، على تشويه دور القوات المسلحة، بإرساله الجنود كي يبنوا المدارس ويوزعوا الأطعمة بدلاً من الدفاع عن حدود البلاد!

وفي خضم أحداث متسارعة وسلسلة متصلة من المظاهرات والإضرابات التي نظمتها المعارضة في الشوارع، وجد تشافيز نفسه أمام مشكلة أكبر، وهي مشكلة الشركة الوطنية للنفط، بتروليوس دي فنزويلا، التي «**تمثّل دولة داخل دولة**»، كما قال في أحد تصريحاته، فلم يجد مفراً من التحرك صوب السيطرة على تلك الشركة التي بلغت فيها مرتّبات الجنرالات إلى ٢٥٠٠٠ دولار شهرياً، في بلد لا تتجاوز فيه الأجور ١٨٠ دولاراً في الشهر.

وبالفعل، استبدل تشافيز مدير الشركة جوايكايبور لاميدا بالخبير الاقتصادي اليساري غاستون بارا، الذي تعهد بمواصلة السياسة النفطية التي يتبّعها الرئيس، كما تعهد بأن يلتزم بفتح تحقيقات موسعة وشاملة مع المديرين السابقين. ولم تكن تلك الاستبدالات والتعيينات التي قام بها تشافيز لتمر من دون إحداث عاصفة شديدة من الإضرابات والمظاهرات المحتجّة على فرض السيطرة على الشركة، التي طالما اعتزّت باستقلاليتها شبه الكاملة عن الحكومة!

توترات غير مسبوقة في الشارع الفنزويلي منذ زمن بعيد، ذلك هو عنوان المشهد الرئيسي في كراكاس على وجه الخصوص. ولم تتوقف تلك التوترات عند حدود المظاهرات والإضرابات والمسيرات والكتابة على الجدران المطالبة بإعدام تشافيز، بل تعدى الحال ذلك إلى حد الإعلان الإعلامي عن قرب حدوث انقلاب يُطيح تشافيز وحلفاءه، الأمر الذي تجلّى مع ما قال به محافظ كراكاس ألفريدو بينيه، الذي كان حليفاً لتشافيز وما لبث أن تحوّل إلى عدو له، من أن الرئيس ربما كانت تسكنه الأرواح الشريرة. وطلب من الكنيسة الكاثوليكية التدخل كي تطرد تلك الأرواح التي سيطرت على تشافيز المستبد.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأمريكية بطبيعة الحال على

دراية بما يحدث وبما سوف يحدث؛ إذ أصدرت بيانها قُبيل الانقلاب بأشهر معدودة، ووزعته بين كبار المسؤولين في الحكومة، وقد ورد فيه، وفقاً لبارت جونز، وكما جاء على موقع الوكالة الإلكتروني: «**ربما سيتحرك الجيش لإطاحة تشافيز، حيث إن التقارير تشير إلى أن الضباط الساخطين داخل الجيش لا يزالون يخططون للقيام بعملية انقلاب... من أجل التحريض على القيام بعمل عسكري، ربما يسعى المخططون إلى استغلال الإضرابات التي ستثيرها المظاهرات التي ستنظمها المعارضة في وقت لاحق، أو الإضرابات المستمرة في الشركة النفطية بتروليوس دي فنزويلا التي تملكها الدولة... إن احتمالات القيام بانقلاب ناجح هذه المرة محدودة؛ فالمخططون يفتقرون إلى الغطاء السياسي للقيام بانقلاب، وقاعدة الدعم الأساسية لتشافيز بين أوساط الفنزويليين الفقراء لا تزال سليمة...**».

وعملاً بذلك، انتقلت معارضة الرئيس تشافيز في شركة النفط إلى مرحلة أكثر تطرّفاً؛ فقد بدأ المديرون والعمال الإداريون بإقفال الشركة، وامتنع العمال (الفنيون) عن الذهاب إلى أعمالهم، وقاموا بإغلاق البوابات التي تؤدي إلى المنشآت النفطية، في الوقت الذي قاموا بمنع تسليم كميات من المنتجات النفطية، وإعاقة حركة ناقلات النفط. وبالجملة يُمكن القول، كما ذكر بارت جونز، إن الشلل الكامل أصاب محطتين من مجموع خمس محطات تصدير رئيسية للنفط الخام والمنتجات المكررة والمشتقة في فنزويلا.

استمر غياب العمال (الفنيين)، في حين أعلنت أكبر النقابات العمالية في البلاد، وهي اتحاد العمال الفنزويليين بزعامة كارلوس أورتيغا، إضرابات عامة لمدة أربع وعشرين ساعة، لتدعيم المحتجين في شركة النفط، في الوقت نفسه الذي أعلن اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة والخدمات («فيديكاماراس»)، وهو ذو شأن، بقيادة كارمونا بأنه سوف ينضم إلى الإضرابات أيضاً. وبمباركة الكنيسة الكاثوليكية، كما سنرى، عقد كلٌ من أورتيغا وكارمونا في جامعة أندريز بيلو الكاثوليكية، اتفاق إدارة البلاد عقب إزاحة تشافيز. وإذ تحدّد يوم ٩ نسيان/ أبريل ٢٠٠٢ موعداً لتنظيم إضراب شامل من خلال الاتفاق بين اتحاد العمال بقيادة أورتيغا وغرفة التجارة بقيادة كارمونا، قام تشافيز قبل ذلك الموعد بيومين بإصدار قرارات مباغتة تقضي بإقصاء جماعي لمجموعة من مديري الشركة الوطنية للنفط، بتروليوس دي فنزويلا، ما بين الطرد والإحالة إلى التقاعد، وجمع في اليوم نفسه كبار رجال الحكومة والجيش الموالين له، من أجل مناقشة

الاستعدادات لمواجهة ما عسى أن تنبئ به الأيام المقبلة من أحداث، ربما قد تبلغ حداً من التعقيد يستلزم التدخل الحاسم للقوات المسلحة. وعملاً بذلك، تم وضع خطة أطلق عليها اسم **أفيلا**، وهي تقوم على فكرة استعراض القوة، من دون استخدامها، إذ ستقوم القوات المسلحة بنشر قوات في أهم المواقع الحيوية والاستراتيجية في الدولة، ابتداء من القصر الجمهوري، ومروراً بالكونغرس، وانتهاء بالمحكمة العليا.

في يوم التاسع من نيسان/أبريل، اتضحت أهم مظاهر الإضراب؛ فقد توقف العمال الفنيون، وتبعهم العمال اليدويون، عن الإنتاج في منشأة باراغونا، وهي من أهم المنشآت النفطية في فنزويلا، وأغلقت معظم المصانع والمحال التجارية والمدارس والمنشآت أبوابها، وامتنعت الصحف عن الصدور، وقامت المحطات التلفزيونية التابعة للمعارضة بإلغاء جميع برامجها كي تقوم ببث وقائع الإضراب، ومعها طبعاً سيل من الانتقادات العاصفة ضد تشافيز والموالين له. وقد استمرت الانتقادات في اليوم التالي على الرغم من أن حدة المظاهرات بدت متجهة نحو الهدوء نسبياً، إذ فتحت العديد من المدارس أبوابها، وكذلك فعلت معظم المؤسسات التجارية، ورجعت حالة حركة المرور إلى طبيعتها نسبياً.

في يوم العاشر من الشهر نفسه، أعلن أورتيغا وكارمونا تمديد حالة الإضراب إلى أجل غير مسمّى، إلى أن يترك تشافيز السلطة لأحد أشخاص المعارضة، التي كان من الواضح أنها تميل نحو تولية كارمونا.

ب ـ خطة الانقلاب

تضمن إعلان أورتيغا وكارمونا تمديد حالة الإضراب توجيه دعوة لتنظيم مسيرة حاشدة تتجه نحو الشركة الوطنية للنفط، ولكن خطتهما الحقيقية كانت تغيير خط سير المسيرة المليونية من شركة النفط إلى مقر الرئيس في ميرا فلوريس.

في وقت مبكر من صباح يوم العاشر من نيسان/أبريل، ظهر العميد نيستور غونزاليس غونزاليس في وسائل الإعلام كي يُطالب باستقالة تشافيز، وذلك وسط عدد هائل من كاميرات التلفزيون خلال مؤتمر صحافي تم تنظيمه في فندق كراكاس، حيث قال: «**سيدي الرئيس، لقد خنتَ البلاد. أرجوك أن تحترم القوات المسلحة. ينبغي على القيادة العليا في الجيش أن تقول للرئيس، سيدي**

الرئيس، أنت سبب كل ذلك، وقد آن الأوان لكي تتنحى. إن على القيادة العليا في الجيش فهم هذا الموقف، فإنْ لم تفعل ذلك، فسوف تقوم بذلك جهة أخرى نيابة عنها». وما إن أنهى غونزاليس حديثه وهمّ بالمغادرة، حتى سأله أحد المراسلين: سيدي الجنرال، هل تعني القيام بعملية انقلابية؟ فردّ عليه الجنرال بابتسامة كانت في الواقع أبلغ من الكلام!

لم تكن ابتسامات وإيماءات العميد غونزاليس، وما تركه من انطباعات توحي بالانقلاب على رأس الدولة، أمراً جديداً على الحكومة وبعض كبار رجال الجيش الموالين لتشافيز في فورت تيونا؛ فقد كان من المعروف إلى حد ما أن الأحداث تتجه نحو حركة عصيان مدني شاملة، كما قال وزير الدفاع خوزيه فيسينته رانغل، قد تصل إلى انقلاب، ولكن الشك لم يكن ليمثل يقيناً لدى الحكومة وكبار رجال الجيش، ولدى الرئيس تشافيز نفسه. وفي ميرا فلوريس، كان الرئيس يُعِد نفسه، بعد أن ألغى رحلته إلى كوستاريكا، لأمرين، **أولهما** الاجتماع مع حكام الولايات، و**ثانيهما** الاحتفال بعيد ميلاد شقيقه الأكبر أدان، الذي هو صاحب دور مهم جداً في حياة الرئيس، كما سنرى فيما بعد، وحيث كان في القصر الجمهوري حينذاك أيضاً والد الرئيس ووالدته وزوجته وأبناؤه الأربعة.

ج ـ فشل خطة أفيلا

كان من المتفق عليه بين تشافيز والجنرال روزيندو أن تقوم القوات المسلحة، وكما ذكرنا، بنشر قواتها كنوع من استعراض القوة، من دون استعمالها، في الأماكن الأهم والأكثر استراتيجية، وهي القصر الجمهوري ومبنى الكونغرس ومبنى المحكمة العليا، بيد أن الخطة التي اعتمد عليها تشافيز في الخروج من المأزق، وظن كفايتها، كان مصيرها الفشل بعد أن انقلب الجنرال روزيندو نفسه عليه.

وحينما عَلِم الجنرال جورج لويس غارسيا كارنييرو بموقف الجنرال روزيندو، الذي كان مسؤولاً عن قيادة خطة أفيلا، عرض على الرئيس أن يُوافق على تولّيه تنفيذ الخطة بدلاً من الجنرال روزيندو، إلا أن الواقع كان يُنبئ بانهيار الخطة من أساسها انهياراً كاملاً دونما سبيل لتنفيذها، لاسيما أن أوامر الرئيس كانت الامتناع عن استخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف، وعدم الاشتباك نهائياً مع المتظاهرين من المعارضة.

وفي الوقت الذي كان الرئيس يُفكر في تنفيذ الخطة بقيادة الجنرال كارنييرو، كانت الأحداث تتسارع بشكل كبير في فورت تيونا؛ إذ قام الجنود التابعون للمعارضة وكبار رجال الجيش المنشقون بقطع الطريق العام، وبدأت الحافلات والشاحنات تتوافد لسد الطريق تماماً، فلم يعد في الإمكان بحال أو بآخر تنفيذ خطة أفيلا، وأصبح من المؤكد، في ضوء أوامر تشافيز بعدم الاشتباك مع المعارضة، أن القصر الجمهوري في حالة حصار، وتوشك قوى المعارضة على السيطرة عليه.

د ـ الشروط الأربعة

لم تكن الساحة حكراً على المعارضة وأنصار كارمونا وأورتيغا، كما يُظن أول وهلة، وإنما شهدت، كذلك، تجمع عدد غفير من أنصار الرئيس أمام القصر الجمهوري، وهم فقراء فنزويلا الجوعي والمرضى القاطنون في الأطراف والمناطق الهامشية ومدن الصفيح، فضلاً عن جموع من السكان الهنود الأصليين الذين اتّبع تشافيز إزاءهم سياسة إيجابية، من ضمنها الاعتراف بهم بعد تعرضهم لعهود من النسيان، وحرمانهم من أبسط حقوق المواطنين.

لقد بات من المؤكد الآن أن تشافيز وأسرته، بدءاً بوالديه ثم زوجته وأبنائه، محاصَرون، وأصبح اقتحام القصر والاستيلاء عليه من قِبل المتمردين وشيكاً، والمفاوضات بينه وبين المعارضة لم تسفر عن شيء، فالمعارضة تريد منه التنحي وترك السلطة، وتشافيز يعرض أربعة شروط للاستجابة للمعارضة، مع إدراكه تماماً **أن إشارة واحدة منه لأنصاره من الشعب ومن كبار رجال الجيش معناها بحور من الدم، وهو الأمر الذي رفضه رفضاً تاماً**. . . وكانت الشروط الأربعة: ضمان سلامته الشخصية وسلامة عائلته وجميع أفراد حكومته؛ تطبيق أحكام الدستور بأن يقوم بتقديم الاستقالة للجمعية الوطنية، وبأن يخلفه، وفقاً لأحكام الدستور كذلك، نائب الرئيس، إلى حين الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة؛ أن يُسمح له بإلقاء خطاباً على الشعب عبر البث التلفزيوني الذي تحتكره تقريباً المعارضة؛ ضمان خروجه الآمن من البلاد هو وعائلته ووزراؤه وحراسه الشخصيون.

لم تكن شروط تشافيز هذه لترضي المعارضة المنقسمة على نفسها أساساً بسبب الصراع على توزيع المواقع السيادية والمناصب القيادية على الكبار الذين خططوا للانقلاب. ولا يخلو الصراع أيضاً من الرغبة الجامحة في السيطرة على

الثروة؛ نقول لم تكن ترضي المعارضةَ التي بدأت التصرف بهستيرية شخص عصابي فرغ صبره، فأطاحت المفاوضات والشروط، ووجّهت إلى تشافيز إنذاراً لتسليم نفسه، والا سيتم قصف القصر الجمهوري.

في هذا الوقت، كانت الأمور تزداد سوءاً؛ إذ بلغ القتلى عدداً ينبئ بمذبحة جديدة في التاريخ الفنزويلي. وكان القتلى من جبهة أنصار المعارضة ومن أنصار تشافيز بما يفوق قتلى المعارضة، بما يُفهم منه أن الخطة الآن قد بدت مكتملة، وأصبح لدى المعارضة ما يُكسبها الشرعية، لاسيما أن قادة المعارضة لم يكونوا يرون ضيراً فيما هم يحاولون إقصاء الرئيس مُنتَخب عن السلطة في وقوع عدد من القتلى من الطرفين، وذلك في سبيل تشويه صورة نظام تشافيز وبروز عناصر الصورة قاتمة لا تعكس إلا حالة من الفوضى ومحاربة الشعب الأعزل وضربه بنيران البنادق والدبابات، رغم أن المظاهرات سلمية!

هـ ـ إلقاء القبض على الرئيس

لم يجد الرئيس بدّاً من تسليم نفسه، بعد أن انتقل أفراد أسرته إلى الساحل الكاريبي. وعقب «إلقاء القبض» عليه، أو بالأحرى عقب «اختطافه»، جُيشت المحطات التلفزيونية كي تُعلن أن الرئيس تشافيز أصبح لقبه الرئيس السابق، إذ استجاب لمطالب الشعب، وقرر التنحّي عن السلطة، وأن الرئيس الجديد الآن هو بيدرو كارمونا!

كان فرانشيسكو أرياس كارديناس من ضمن الذين ظهروا على الشاشات التلفزيونية مُعلناً بابتهاج تنحّي الرئيس تشافيز وتولّي كارمونا مقاليد الحكم في البلاد. ومن المعروف أن كارديناس كان من أصحاب تشافيز القدامى، ولهما معاً الكثير من الذكريات الثورية، منها ذكريات فترة السجن التي أمضياها معاً!

ظهرت الصحف الصباحية مليئة بالانتقادات اللاذعة التي تتهكم على تشافيز السفاح (**سافك دماء الشعب الأعزل!**)، فيذكر بارت جونز أن صحيفة **الناسيونال** نشرت على صدر صفحتها الافتتاحية: «لقد خصصنا لك قبراً بجانب الرؤساء الفنزويليين كافة الذين يُذكرون بسبب الفظاعات التي ارتكبوها». وقالت **أسي النوتيستا** في عنوان رئيسي كُتب بحروف حمراء كبيرة: «لقد سقط السفاح». وكتب روبرتو غويستي، وهو من كبار مساعدي الرئيس الفنزويلي السابق أندرياس بيريز مقالاً تحت عنوان «الجريمة الأخيرة للديكتاتور: «**إذا كان يوجد**

لدى أحد في أي وقت ما شك في الطابع الفاشي والدموي لهذا النظام، ينبغي أن يكون هذا الشك قد تبدّد أمس بعد سنوات وسنوات من حلف اليمين بأنه لن يأمر كرئيس بإطلاق النار على الشعب، عاد هوغو تشافيز أمس ولطخ يده بالدماء. في النهاية، رفع قناع الديمقراطية، وكشف عن طبيعته الحقيقية كقاتل لا يعرف التردد، فأمر مناصريه بإطلاق النار على حشد سلمي ومن دون سلاح، كان تشافيز على استعداد للاحتفاظ بالسلطة على جبل من الجثث إذا تطلب الأمر».

ولم يقتصر الدعم الموجه إلى كارمونا على الصحف الصادرة في فنزويلا، بل امتد، بطبيعة الحال، إلى الصحف الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تعامت أمريكا عن الانقلاب، ووجهت الانتقادات العنيفة إلى تشافيز ونظامه، وأصدرت البيانات التي ترحب بكارمونا واستعادة الديمقراطية. قالت صحيفة **ذي نيويورك تايمز**(٢) «إن مع استقالة الرئيس هوغو تشافيز بالأمس، لم تعُد الديمقراطية الفنزويلية مهدَّدة بعد اليوم بحاكم يتحول إلى ديكتاتور، إن هوغو تشافيز ديماغوجي هدام». وتحاشت الصحيفة تماماً استخدام لفظ انقلاب، وقالت: «**إن رجل المظلات السابق تنحى عن الحكم بعد أن تدخّل الجيش وسلّم السلطة إلى رجل أعمال محترم اسمه بيدرو كارمونا، وسوف تكون الأمور في نصابها الصحيح خلال سنة، حيث سيتم إجراء انتخابات، ويتعين لذلك أن يتم وضع جدول زمني**». وأوضحت كذلك: «إن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة أكيدة في تحسن الأحوال في فنزويلا، إذ تستقبل الولايات المتحدة نحو ١٥ بالمئة من واردات النفط [الفنزويلي]».

بعد أن سلّم الرئيس نفسه، أخذ خاطفوه المتمردون يتنقلون به من مكان إلى

---

(٢) «......With yesterday's resignation of President Hugo Chvez, Venezuelan democracy is no longer threatened by a would-be dictator. Mr. Chvez, a ruinous demagogue, stepped down after the military intervened and handed power to ■ respected business leader, Pedro Carmona. But democracy has not yet been restored, and won't be until ■ new president is elected. That vote has been scheduled for next spring, with new Congressional elections to be held by this December. The prompt announcement of a timetable is welcome, but a year seems rather long to wait for a legitimately elected president Washington has a strong stake in Venezuela's recovery. Caracas now provides 15 percent of American oil imports, and with sounder policies could provide more. A stable, democratic Venezuela could help anchor a troubled region where Colombia faces expanded guerrilla warfare, Peru is seeing ■ rebirth of terrorism and Argentina struggles with a devastating economic crisis. Wisely, Washington never publicly demonized Mr. Chvez, denying him the Role of nationalist martyr. Rightly, his removal was a purely Venezuelan affair......».

New York Times, 13/4/2002.

آخر، حتى بات من المؤكد في صدر تشافيز أن الخطة لاغتياله أمست جاهزة، إذ يتم قتله ثم يُسوق إعلامياً انتحاره نتيجة اعترافه بخيانته للأمة الفنزويلية، وأن تأنيب الضمير هو الذي دفعه إلى الانتحار. . . . هكذا كان تفكير تشافيز حين تم اقتياده إلى فورت تيونا مقبوضاً عليه؛ إذ إن قتله هو أنسب حلول مختطفيه لمسألة استقالته؛ فهو يستطيع، ما دام على قيد الحياة، تكذيب خبر الاستقالة تلك، ومن جهة أخرى سيكون قتله، كما تبادر إلى ذهن تشافيز، هو أنسب الحلول لمسألة أخرى ربما تكون أكثر أهمية، وهي تلك المتعلقة بانتهاك الشرعية الدستورية، والقبض على رئيس الجمهورية المنتَخب وتنحيته، وتولية غيره، من دون اتّباع الإجراءات المنصوص عليها في دستور البلاد.

وعلى الصعيد الرسمي، أصدرت الولايات المتحدة بياناً على لسان المتحدث الرسمي بإسم وزارة الخارجية، جاء فيه: «**رفض الجيش الفنزويلي على نحو يدعو إلى الإطراء إطلاق النار على المتظاهرين السلميين، وأبقت وسائل الإعلام الشجاعة الشعب الفنزويلي على اطلاع بمجريات الأمور، لكن الأعمال المنافية للديمقراطية التي قامت بها إدارة تشافيز، أو شجعت عليها، أشعلت الأزمة التي وقعت في فنزويلا أمس. . . لقد حاولت حكومة تشافيز قمع مظاهرات سلمية. وقام أنصار تشافيز بإطلاق النار، بعد تلقّيهم أوامر بذلك، على متظاهرين مسالمين وغير مسلحين، وهو ما أدّى إلى مقتل وجرح أكثر من مئة شخص. وقد رفض الجيش والشرطة الفنزويليان دعم دور الحكومة في مثل هذه الأعمال التي تنتهك حقوق الإنسان**».

وفي فورت تيونا، حيث الرئيس المنتخَب (والمعتَقل)، طلب تشافيز هاتفاً كي يطمئن إلى زوجته وباقي أفراد أسرته. كما طلب جهاز تلفزيون كي يُشاهد الأحداث المؤسفة التي تمر بها بلاده، وقد نُسبت إليه جميع الفظائع والمجازر التي راح ضحيتها مواطنون عُزّل، وكل ذلك من أجل بقائه في السلطة، كما صاغت المعارضة وعي الناس، وربما أفلحت إلى حين!

كان من الواضح أن كثيراً من صغار الضباط والجنود كانوا في حيرة شديدة، وبصفة خاصة الذين يقومون بحراسة الرئيس المخطوف؛ فهم لن يستطيعوا تحويل مشاعرهم الحقيقية فجأة تجاه الرئيس الذي أعجبوا به وأحبوه، وبدا الأمر لهم وكأنه تصفية حسابات بين الكبار ولا شأن لهم به. ومع ذلك فقد كانوا ظاهرياً ضد الرئيس، وهم في الواقع لا يستطيعون أن ينسوا أو يتناسوا أن

من طلب الهاتف والتلفزيون هو رئيس البلاد المنتخَب من الشعب، والذي يسعى لصالح الأغلبية المسحوقة؛ ولذا حينما أتى صغار الضباط بالهاتف للرئيس، كان من لوزم الأمر الانصراف كي يتحدث الرئيس مع أسرته في جو من الخصوصية، من دون إهانته بالوقوف أمامه أو الإنصات إلى ما يريد أن يقوله لزوجته وباقي أفراد أسرته.

كان الاتصال الأول الذي أجراه تشافيز مع زوجته، التي طلب منها الإسراع إلى الاتصال بأي صحافي أو إعلامي، وأن توضح له أن الرئيس تشافيز لم يتنحّ ولم يقدم استقالته، وهو الآن مُعتقل خلافاً للنصوص الدستورية، وأن حياته مهددة، إذ يتوقّع أن يلقى حتفه بين لحظة وأخرى.

كان الاتصال التالي مع ابنته ماريا، لم يكن الحديث بينهما ليخرج عن مضمون الحديث الذي تم بين تشافيز وزوجته إلا في أمر واحد، إذ طلب تشافيز من ماريا، فضلاً عمّا طلبه من زوجته، الاتصال بأستاذه وأبيه الروحي كاسترو في كوبا، وأن تخبره أن أباها مُعتقَل، وإنه لم يتنح ولم يقم بتقديم استقالته، وأن قتله بات مؤكداً كي لا يفضح كارمونا وزمرته، على الأقل بشأن فتح النيران على المتظاهرين، إذ من قام بذلك، كما ثبت حقاً، هم قناصة تابعون لتحالف كارمونا وأورتيغا.

لم تتردد ماريا لحظة في تنفيذ طلبات أبيها، بل هاتفت الرئيس كاسترو، وأخبرته حرفياً بما أراد الرئيس المعتقل إيصاله إليه. فما كان من كاسترو إلا أن طلب منها إنهاء المكالمة على أن تنتظر اتصالاً منه بعد ساعة أو ساعتين على أقصى تقدير.

وبالفعل اتصل كاسترو بماريا كي يُخبرها أنها الآن تستطيع أن تُكلم العالم؛ فهي في بث مباشر مع التلفزيون الكوبي. لاشك في أن اتصال الزعيم الكوبي السريع بماريا كان بمثابة ثقب في جدار الظلام، إذ راحت ماريا تحكي للعالم، أو على الأقل لنصفه الجنوبي في القارة اللاتينية، عن حقيقة الوضع في فنزويلا، وأن أباها الرئيس المنتَخب هوغو تشافيز لم يتنحَّ، ولن يتنحى أو يقدم استقالته، وأن ما يحدث الآن هو خرق صريح للدستور، من قبل مجموعة متواطئة من رجال الأعمال وكبار ملاّك الأراضي والمتمردين من رجال الجيش، والذين يريدون في تحالفهم، وهو في الحقيقة تحالف بين المال والسلطة، الاستيلاء على السلطة الشرعية للرئيس، واقتسام ثروات البلاد. ولكن في ظل

هيمنة القنوات التابعة للمعارضة فقط على المشهد في فنزويلا، وصل صوت ماريا إلى العالم ولم يصل إلى الشعب في فنزويلا!

و ـ خرق الدستور

بعد أن تحدث تشافيز إلى زوجته وابنتهما، في ساعة مبكرة من صباح يوم الثاني عشر من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، وصلت محاميتان محقّقتان، كما ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية، من الإدارة القانونية للقوات المسلحة الفنزويلية، وذلك طبعاً لإضفاء نوع ما من الشرعية على اختطاف رئيس جمهورية منتخَب دستورياً على نحو صحيح.

في تلك المقابلة، وجد الرئيس المنتَخب، الذي سلّم نفسه درءاً لمفسدة عظيمة كانت ستجر البلاد نحو أنهار من الدم، فرصة لإبلاغ الشعب من خلال إحدى هاتين المحقّقتين أو كلتيهما، أن الرئيس لم يتنحَ ولم يُقدم استقالته، وأنه قيد الاعتقال خلافاً لنصوص الدستور.

وبالفعل كان الحظ حليفاً لتشافيز؛ إذ أرسلت المحقّقتان نسخة من التقرير عن المقابلة مع الرئيس إلى النائب العام إساياس رودريغيز، وقد كتبتا فيه: «**قال إنه لم يقدم استقالته**».

إن موقف المحققّتين إنما يؤكد ثانية ما سبق أن ذكرناه بشأن صغار الضباط والجنود الذين كانوا مكلفين بحراسة تشافيز، والذين لم ينسوا لحظة أنهم أمام رئيس البلاد؛ فكما كان الحال بالنسبة إلى هؤلاء، كان الأمر بالنسبة إلى المحقّقتين واضحاً؛ فهما الآن أمام الرئيس تشافيز، وقد بدا لهما أن ثمة خدعة انطلت عليهما شخصياً كواحدتين من أفراد الشعب المخدوع؛ فالرئيس لم يعلن استقالته.

بعد أن تسلّم رودريغيز التقرير، في اليوم نفسه، وجد أن من الأهمية بمكان أن يُعلَن للشعب أن رئيسه المنتخَب لم يُقدم استقالته كما أشاعت قوى المعارضة المعززة بسلطة الإعلام، ولكن يصعب نقل ذلك عبر هذا الإعلام، الأمر الذي حدا به إلى التفكير في خدعة، وهي دعوة وسائل الإعلام كي يُعلن استقالة تشافيز، فيستطيع حينئذ أن يُعلن ما يريد، وأن يُطلع الشعب على حقيقة الموقف.

وعكس ما كان متوقعاً تماماً، قال النائب العام: «**وردتنا معلومات من المحاميتين العسكريتين اللتين أجرتا المقابلة بأن الرئيس لم يُقدم استقالته. في**

الواقع الرئيس لم يَستقل ولم يرِد حتى هذه الساعة إلى مكتب المدّعي العام دليل مكتوب يُشير إلى استقالته، وبالتالي فإن الرئيس هوغو تشافيز هو رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية حتى الآن، وفي الحالة المفترضة التي تُفيد بأن الرئيس قدّم استقالته، يتعيّن تقديم هذه الاستقالة إلى الجمعية العامة. وعندما تقبل الجمعية العامة هذه الاستقالة، يمكن في هذه الحالة فقط اعتبار الاستقالة مقبولة، وبناء على ذلك، وحتى في الحالة المفترضة التي تفيد بأن الرئيس قدم استقالته، لا يزال تشافيز رئيس الجمهورية؛ لأن الجمعية الوطنية لم تقم بالتصديق على الاستقالة المفترضة للرئيس».

ز ـ نحو الديكتاتورية

تزامن حديث رودريغيز، الذي لم يتم بثه كاملاً بالطبع عقب انكشاف خدعته، مع ظهور الرئيس الجديد كارمونا بمظهر جديد تماماً، كي تُعلن تصرفاته وقراراته عودة الحكم الديكتاتوري؛ فلقد قام، وبمنتهى التسلط، بشطب جميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد، ونصّب نفسه ديكتاتوراً؛ إذ قام بإغلاق الجمعية الوطنية، وأوقف أعمال المحكمة العليا، بعد أن تخلّص من نصف أعضائها، وعطل الدستور، وجمد اختصاصات وسلطات جميع المسؤولين الذين يتقلدون مناصب عامة، بدءاً من المدّعي العام، ومروراً بحكام الولايات، وانتهاء برؤساء البلديات، وكان ذلك كله بحجة أن انتخابات جديدة سوف تجرى في البلاد خلال عام.

يضاف إلى ذلك الطامة الكبرى فعلاً، وهي أن كارمونا تفرّد بإصدار مرسوم يقضي بإزالة كلمة «البوليفارية» من اسم فنزويلا الرسمي المعتَمد دستورياً، والمحبب إلى قلوب أفراد الشعب، بمن فيهم الفقراء منهم، الأمر الذي يعني العمل على طمس تاريخ طويل من أجل الحرية، ذلك بأنه أمر أيضاً بإنزال صور المحرر سيمون بوليفار من جميع جدران القصر الجمهوري، تمهيداً لتعميم قرار الطمس على الميادين العامة والشوارع والمدارس التي تحمل اسم المحرر!

ح ـ من هو كارمونا؟

ولد بيدرو كارمونا عام ١٩٤٢، ودرس في فنزويلا، ثم في بلجيكا، عِلم الاقتصاد على طريقة ميلتون فريدمان والفكر الحدي. وتقلد العديد من الوظائف

المهمة والحساسة. ويُمكن القول إنه عمل أغلب حياته في القطاع الخاص، كما مَثّل فنزويلا في بعض الأحداث الاقتصادية المالية في الخارج. ومن أبرز الوظائف التي تقلّدها رئاسة اتحاد «فيديكاماراس»، وهو يضم كبرى المؤسسات الاقتصادية الفنزويلية. كما أنه ترأس الجمعية الفنزويلية للصناعة والبتروكيمياء من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. شغل من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧ منصب رئيس الكونفدرالية الفنزويلية للمصنعين، كما عُيّن مندوباً خاصاً لفنزويلا لدى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ومندوباً لدى جمعية أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة في مونتفيديو. ويُعَدّ من أهم المناهضين لسياسات تشافيز، ويرى فيها تهديداً صريحاً لطبقة رجال الأعمال وكبار ملاّك الأراضي.

ما إن عُيّن كارمونا في حكومة الانقلاب على تشافيز، حتى استبعد حليفه أورتيغا، وعَيّن مباشرة في إدارته بعض الوجوه الفنزويلية ذات التوجه اليميني المتطرف، والموالين له، كالعميد البحري تامايو الذي عُيّن أميناً عاماً للقصر الرئاسي، كما أعاد لاميدا إلى منصبه كرئيس لشركة بتروليوس دي فنزويلا، ورشح الجنرال هكتور راميريز بيريز لمنصب وزير الدفاع. وعلى الرغم من أن ولاية كارمونا كانت قصيرة، فإنه ألغى ٤٩ مرسوماً صادراً عن الحكومة الشرعية، شملت قطاعات حساسة، منها الزراعة والأراضي والنفط.

ط ـ الرئيس يعود إلى القصر الجمهوري

اختفى تشافيز، كما ذكرنا، وبدا الأمر بالنسبة إلى أغلب الناس، ومنهم صغار الضباط الذين أتوا له بالهاتف، والمحققتان اللتان أرسلتا تقريرهما إلى النائب العام، كما لو أنه رحل بإرادته، بعد «الفظائع التي ارتكبها في حق الشعب»، تاركاً خلفه فراغاً في السلطة. وبمجرد إعلان كارمونا رئيساً للبلاد، خرج الآلاف من الطبقة الثرية والطبقة الوسطى إلى الشوارع ابتهاجاً برحيل تشافيز وتولية كارمونا.

وفي الوقت الذي كانت تقام الاحتفالات بذهاب تشافيز، كانت الجموع الغفيرة المناصرة لتشافيز تزداد. وبعد الساعات الأولى من بعد ظهر ذلك اليوم الجمعة (١٣ نيسان/ أبريل)، انتشرت أخبار مفادها أن الانقلاب بدأ ينهار، وأن بعضاً من وزراء تشافيز عادوا إلى القصر. وبعد يوم شاق بفعل الشعور بضياع الأمل، عادت الجماهير لكي تقاتل من جديد، وفي الأقاليم. وكما روي عبر

الإعلام، وهو غير محايد بطبيعته، لم تكن هناك جملة سوى «**فليتوجه الجميع إلى فلوريس**». وبالفعل خرج الناس من منازلهم، واحتشدوا في السيارات والحافلات، ومنهم من مشى عدة كيلومترات. ويذكر أحد شهود العيان في **الإيكونومست**: «**كان أشبه بنهر بشري ينحدر من سفوح الجبال**».

ولم تعد الشرطة التي تسيطر عليها المعارضة تستخدم العنف وأعمال القمع، بعد أن بدت الأمور تسير في الاتجاه المعاكس لما هو مرسوم تماماً بهذا الهجوم الجارف لأنصار تشافيز.

وفي ماراكاي، تولى الجنرال بادويل، قائد الوحدة العسكرية، وهو من أشد الموالين لتشافيز، مهمة الاتصال المكثف بالقادة المخلصين لنظام تشافيز، بمن فيهم العقيد جيسوس ديل فالي موراو كاردونا الذي كان قائد حرس الشرف في «ميرا فلوريس» بعد أن تولّى كارمونا السلطة، وكان الجنود التابعون لكاردونا متمركزين في إحدى الثكن العسكرية التي لا تبعد كثيراً عن القصر الجمهوري. تقدم جنود موراو عبر أنفاق، واندفعوا نحو القصر بغية القبض على كارمونا وحلفائه؛ بيد أن سيطرتهم على القصر تزامنت مع نجاح كارمونا ومولينا تامايو ولاميدا من الهرب إلى فورت تيونا طلباً لحماية الجيش.

وفي الوقت الذي كان يهم كارمونا بالهروب من القصر، دعا بعض العسكريين المنشقين بقيادة إفريان فاسكويز فيلاسكو، الذي تجاهله كارمونا تماماً في توزيع المناصب على الرغم من كونه قائد الجيش وواحداً من أهم الأشخاص المناوئين لتشافيز وحكومته، إلى عقد اجتماع في فورت تيونا لمناقشة الحقيقة! ومعرفة ما الذي يحدث فعلاً! بعد أن بدأ الشك يتسرب إلى قلوب صغار الضباط، وقد تسرب فعلاً إلى بعضهم قبل عقد هذا الاجتماع، غير مقتنعين بتنحّي تشافيز وبما نسبته المعارضة إليه من تسببه في بحور الدم في كراكاس. تزامن هذا الشك، مع استياء غالبية الضباط، بل حتى المعارضين منهم لتشافيز، من قيام كارمونا بحل المؤسسات الديمقراطية وتعطيل الدستور وتنصيب نفسه حاكماً أوحد للبلاد، وهو الأمر الذي أعلن الارتداد إلى الخلف سنوات وسنوات نحو الديكتاتورية.

بدت المحاولة الانقلابية في ضوء تلك الأوضاع، التي اختلّت معها جميع الحسابات والتوازنات، كمحاولة فاشلة لإقصاء رئيس البلاد المنتخَب، ومن ثم صار القبض على كارمونا وعلى قادة الانقلاب الآخرين من الأمور الواجب

فعلها. وبالفعل، توجهت القوات، التي بدأت تهيمن على المشهد تماماً، إلى فورت تيونا، واعتقلت كارمونا وتامايو، وآخرين من قادة الانقلاب. لكن في ظل غياب الرئيس الفعلي للبلاد، ومن دون مبرر سوى تذكير الجميع بوجود دستور وقانون يحكمان الإجراءات الدستورية وينظمان السياسة العامة وليس الانقلابات المغتصبة للسلطة، رغب وزراء تشافيز في إعادة تفعيل الحكومة الشرعية، الأمر الذي يعني قيام ديو زدادو كابيلو، نائب الرئيس، بأداء اليمين الدستورية كرئيس شرعي جديد للبلاد، وهو ما تم فعلاً في الساعة العاشرة مساء من يوم ١٣ نيسان/ أبريل٢٠٠٢، فأصبح كابيلو رئيساً لفنزويلا البوليفارية إلى حين عودة الرئيس المنتخَب! وفي الوقت نفسه كان يجري في ماراكاي الإعداد لخطة من أجل إنقاذ تشافيز.

ويحلول مساء اليوم التالي، عرف بادويل وضباط موالون آخرون أن المتمردين يحتجزون تشافيز في مقاطعة لا أورشيلا، فكان القرار بالإعداد لمهمة إعادته إلى العاصمة بقيادة الجنرال علي أوزكاتيجوي دوكوي، وأطلقوا عليها اسم عملية «إنقاذ الكرامة الوطنية». أقلعت ثلاث طائرات هليكوبتر إلى لا أورشيلا وعلى متنها فريق من الكوماندوس، وبعض كبار رجال الجيش أنصار تشافيز. وما إن وصل الكوماندوس إلى هدفهم حتى تمت العملية من دون خوض معركة، إذ لم يواجَهوا بأدنى مقاومة.

ويحكي بارت جونز مشهد رجوع تشافيز إلى القصر الجمهوري رئيساً شرعياً لفنزويلا البوليفارية، بقوله: «. . . **فعندما وصل الجنرال علي وفريقه، أصيب تشافيز بالذهول. تعانقوا، وبكى العديد من فريق الإنقاذ. لم يتحدث تشافيز كثيراً. أقلعت طائرات الهليكوبتر متجهة إلى كراكاس. . . ومع دخولها المجال الجوي لكراكاس، رأى الرئيس أعمدة الدخان ترتفع من كاتيا ومن الأقاليم الأخرى. سأل مرافقيه عما كان يجري. شعر بالقلق من أن المدينة تشتعل كما حصل في بوغوتا عام ١٩٤٨، عندما اغتيل الزعيم السياسي الشعبي جورج جايتان، ممَا أطلق موجة من أعمال الشغب الدموية أدت في وقت لاحق إلى اندلاع حرب أهلية لاتزال مستعرة إلى الآن. وفي كراكاس، كان الآلاف من مناصري تشافيز الغاضبين ينهبون المتاجر التي أُضرمت النيران في بعضها. . . لقد بدا المشهد سريالياً لحفلة موسيقية لبينك فلويد. غنت الحشود: لقد عاد، لقد عاد. وتعانق الناس وبكوا ورقصوا. حطت طائرات الهليكوبتر عند الساعة ٢:٤٥ بعد منتصف الليل، ترجل تشافيز مرتدياً سترة جلدية قصيرة ومنتعلاً**

حذاءً رياضياً. بدا عليه التعب الشديد. التفّت مجموعة كبيرة من الجنود والحلفاء حوله فيما كان يمشي بعيداً عن مهبط الطائرات، ثم وصل إلى سلّم يؤدي إلى باحات القصر التي صارت تعج الآن بالمناصرين. ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة ورفع يده اليسرى في الهواء. التهبت حماسة الحشود فكانوا يغنون ويرقصون، صلّى بعضهم، وسقط آخرون مغشياً عليهم؛ كانوا في حالة من الانفعال الشديد. بدا كما لو أن تشافيز بُعث من الموت»[3]. ولقد ألقى تشافيز خطاباً بعد مضي ساعة من وصوله، كانت كلماته الأولى: «**دع ما لله لله، وما لقيصر لقيصر، وما للشعب للشعب... كنت واثقاً، كنت واثقاً تماماً بأننا سنعود. لكني لم أعتقد بأن عودتي ستكون سريعة إلى هذا الحد**».

ي ـ أسئلة منهجية لا تحتاج إلى إجابة، وإنما إلى طريقة إجابة

في يومين إذاً انتهت أحداث الانقلاب، ولكن يظل هناك بعض التساؤلات، التي لا يعنينا، بحكم مذهبنا الفكري، تقديم إجابة عنها، بقدر ما يعنينا تحديد معالم الطريق الذي يسلكه الذهن في سبيله إلى تقديم الإجابة عن هذه الأسئلة أو غيرها من الأسئلة. ومن ثم، فأسئلتنا المنهجية لا نطرحها من أجل إجابة، وإنما من أجل طريقة إجابة، إذ من أجل ذلك كانت أطروحتنا التي نطمح إلى تعميمها، كما قلنا سلفاً، باستخدام منهجها (الذي يتركّب من حزمة من الخطوات الفكرية، كما سنرى) في درس جميع الأحداث المضطربة والوقائع المرتبكة (إضرابات، انقلابات، حروب أهلية، مجاعات، إبادة جماعية، ...) على الصعيد العالمي بوجه عام، وعلى الصعيد القاري، وهو ما ننشغل به، تحديداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بوجه خاص. نقول يظل بعض التساؤلات التي يمكن تلخيصها في:

ـ مَن الذي خطط للانقلاب؟ ومَن الذي نفذه؟ ومن الذي أجهضه؟ ولماذا؟

ـ لماذا رحبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، الدائر في فلكها بعد غزوه فكرياً واقتصادياً وثقافياً، بهذا الانقلاب على لسان آزنار، ممثّل أوروبا آنذاك؟

ـ لماذا تورطت الولايات المتحدة الأمريكية، كما أُعلن، في هذا

(٣) جونز، المصدر نفسه، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥.

الانقلاب؟ إذ أكدت المصادر، والمصادر الرسمية الفنزويلية بوجه خاص، على تورط كلٍ من جيمس روجرز، ورونالد ماك كامون، وهما، كما قيل، من قادة الجيش الأمريكي، في تدبير الانقلاب منذ التحضير له وحتى تنفيذه، إذ كانا موجودين في فورت تيونا ساعة الانقلاب. وقد رفض جون لو، الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية في كراكاس، الحديث عن هذا التورط؛ متذرعاً بانشغاله باجتماع في مكتبه!

كما أن نبرة التصريحات الأمريكية بوجه عام، عقب فشل الانقلاب، لم تتمكن من الاستمرار طويلاً في ستر استيائها الشديد من هذا الفشل؛ إذ أعلن الرئيس بوش الابن في اجتماعه مع باسترانا في ١٨ نيسان/أبريل «أن تشافيز يجب عليه أن يتعلم ممّا حدث، ويستوعب الدرس جيداً»، كما صرحت «كوندوليزا رايس، مسؤولة الأمن القومي في تلك الفترة، بأن: «واشنطن تأمل في أن يستثمر تشافيز الفرصة لتعديل سير سفينته، التي سارت، وبصراحة كاملة، باتجاه خاطىء».

وإزاء الشكوك التي تضاعفت في إثر تراخي الإدارة الأمريكية في إعلان إدانتها الفورية للانقلاب، سارع السناتور كريستوفر دود، رئيس إحدى لجان مجلس الشيوخ، والمنتقد الدائم للسياسات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، إلى المطالبة بإجراء تحقيق عاجل في هذا التورط.

ولعل تلك التساؤلات، الأولية بطبيعة حالها، تثيرنا ذهنياً كي نكوّن الوعي بنظام مؤسسة الحكم في فنزويلا؛ فلا بد لتناول الأسئلة المطروحة من القيام برصد الأحداث داخل فنزويلا، وطبيعة تعامل مؤسسة الحكم معها، وذلك من خلال فحص أحداث العشر سنوات الماضية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠) بالتركيز وتسليط الضوء على الفترة (الحرجة والحساسة) التي تشكّلت معها المعالم الحقيقية والواضحة لمؤسسة الحكم بقيادة تشافيز، وهي الفترة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ـ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أي بدءاً من الانقلاب وحتى إعلان انتهاء حالة الإضراب واللجوء إلى مائدة المفاوضات وجمع التوقيعات.

خطوتنا الفكرية الأولى إذاً إنما تنشغل بالتعرّف إلى معالم وخصائص ومحددات نظام الحكم في فنزويلا بقيادة تشافيز، منذ تغلبه على منافسته آيرين سايبز، ملكة جمال العالم السابقة، ورئيسة بلدية أغنى منطقة في العاصمة والموطن المفضل للبعثات الدبلوماسية، وهي مقاطعة غليتزي تساكاو؛ نقول

بعد تغلبه على ساييز في الانتخابات التي أجريت في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (بعد ست سنوات من الانقلاب الفاشل الذي قاده تشافيز هذه المرة على كارلوس إندرياس بيريز في أثناء حضور الأخير مؤتمر دافوس) وفوزه بنسبة ٥٦,٢ بالمئة التي بلغت ٥٦,٩٢ بالمئة في انتخابات الإعادة في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، وهو الفوز الذي أعلن في الوقت نفسه انتهاء احتكار السلطة من قبل الحزبين الكبيرين: حزب العمل الديمقراطي (AD)، الذي تأسس في عام ١٩٤٦، وانفرد بالسلطة خمس مرات (منذ روميليو بتانكو في الفترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤، وحتى كارلوس بيريز في الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ للمرة الثانية)، والحزب المسيحي الاجتماعي (COPEI) الذي انفرد كذلك بالسلطة في الفترتين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ و ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨، حيث تولّى مؤسس الحزب الديمقراطي المسيحي رفائيل كولديرا رئاسة فنزويلا خلال تينك الفترتين(٤).

كذلك يمكن القول إن فوز تشافيز، ممثلاً لحركة الجمهورية الخامسة (MVR) التي كوّنها كي تُعبّر عن الحركة الثورية البوليفارية، قد صاحبه تهميش باقي التيارات السياسية الأخرى، كالحركة نحو الاشتراكية (MAS)، التي تحولت إلى حزب شيوعي (غرب/ مركزي) بعد خلاف أيديولوجي مع موسكو، وحزب العدالة أولاً (PJ)، الذي يُعَدّ من أشد الحركات المعارضة لحركة الجمهورية الخامسة، وكذلك تحييد حزب الوطن للجميع (PPT) المنشق عن تشافيز.

وتثور هنا أهمية منهجية تتعلق بضرورة تكوين الوعي حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة حين تَسلّم تشافيز السلطة، أي التعرف إلى فنزويلا قبل تشافيز؛ إذ تُعتبر فنزويلا، كما سنرى بمزيد من التفصيل، من أغنى دول العالم نفطاً؛ فطبقاً لأرجح الأرقام، تُقدّر احتياطياتها النفطية بـ ٧٨ مليار برميل من النفط الخام، فتحتل بذلك المرتبة الخامسة من حيث امتلاك أكبر احتياطي نفطي في العالم. ونسبة الغاز من هذا الاحتياطي هي ٣٠ بالمئة، ولذلك تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي للغاز على مستوى أمريكا. وكانت عائدات الشركة عام ٢٠٠١ قد بلغت ٦,٢ مليارات دولار. ويضمن النفط أكثر من ٧٥ بالمئة من عائدات فنزويلا.

(٤) انظر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، «الأحزاب السياسية والحكومات الفنزويلية،» الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9b7921c2-257C-4248-a91c-63380aabe675.htm-top>.

ك ـ الفساد

إلا أن هذه الأرقام الكبيرة، وكما سنرى عبر مراحلنا الفكرية، لم تعط على أرض الواقع نتيجة تنموية يمكن ذكرها؛ إذ وفقاً لمعظم التحليلات وأرجحها؛ ظلت فنزويلا، كأحد أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي المتخلّف، كغيرها من دول الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، تتميز بالفساد السياسي والإداري، وظل انعدام العدالة في توزيع ثروات البلاد بارزاً. ويظهر بعض مؤشرات الفساد في فنزويلا في:

ـ الديمقراطية كانت تعني، في كراكاس، قيام الساسة بحماية مصالح النخب؛ فبالإضافة إلى السيطرة على الميزانية الوطنية، كان الرئيس وحزبه (وسيكون بالطبع واحداً من الحزبين المهيمنين، AD أو COPEI) يعيّنان حكام الولايات، ويتحكّمان في جميع المناصب من أعلاها إلى رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية في القرى الصغيرة. الديمقراطية كانت تعني حكم النخب ورجال المال والنفط.

ـ لم يكن أعضاء البرلمان يُنتخبون حسب الاسم أو المقاطعة، وإنما كان الناخبون يَختارون لائحة يضعها الحزب. كما لم يكن في الإمكان محاسبة أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ من قِبل الشعب، الذي لم يكن في الأغلب الأعم يعرف أسماء ممثليه.

ـ كان الحزب الحاكم ينتقي بنفسه أعضاء المحكمة العليا، التي لن تحكم ضد مصالح الحزب، كما كان الحزب يختار سائر أعضاء الهيئات القضائية، الأمر الذي يعني استشراء الفساد القضائي.

ـ لم يتوقف التدنّي والفساد عند ذلك الحد، بل استشريا بفعل الوساطة والمحسوبية وبيع الوظائف العامة لمن يدفع دولارات أكثر؛ فالمهم فقط هو الوصول إلى أحد المسؤولين في الحزب الحاكم وسداد المبلغ المطلوب، وفي غضون أيام قليلة يكون المنصب في استقبال جنرال جديد، ومن ثم يصبح الطريق معبّداً نحو النهب والاختلاس وتبديد الثروة. يمكن بسهولة مقارنة ذلك بما يحدث في السودان وباقي بلدان الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر.

ـ تَملُك نسبة ١٠ بالمئة من السكان ٦٠ بالمئة من ثروات البلاد، بينما لا تَملُك نسبة الـ ١٠ بالمئة الأكثر فقراً من السكان سوى ١,٦ بالمئة من هذه الثروة.

ـ من بين نحو ٢٣,٠٠٠ سجين، هو العدد الإجمالي للسجناء في فنزويلا، خضع ٩,٧٠٠ سجين فقط للمحاكمة.

ـ تقع نسبة ٤٠ بالمئة تقريباً من السكان تحت خط الفقر.

ـ توجد نسبة ٦٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة تحت سيطرة ٢ بالمئة من كبار ملاّك الأراضي.

ـ يتقاضى كبار المسؤولين السابقين في شركة نفط فنزويلا بتروليوس دي فنزويلا من ٢٠ ألف دولار إلى ٥٠ ألف دولار شهرياً، تضاف إليها تكاليف مأموريات السفر وغيرها من العلاوات. وتهيمن النُخب السياسية على إدارتها.

ـ تُهيمن الطبقة الأوليغارشية على مصادر البلاد الاقتصادية، والطبقة الأوليغارشية هي القلة المسيطرة على الثروات، والمتصفة بالفساد واتّباع طرق غير مشروعة لإحكام سيطرتها على ثروات الدولة.

ـ أضف إلى ذلك كلّه ما حدث من تهريب نحو ٩٠ مليار دولار (تقريباً ضعف دَين فنزويلا الخارجي) إلى الخارج، وخاصة إلى ولاية فلوريدا الأمريكية، حيث كبار الأثرياء الذين لجأوا إليها على مدار السنين.

ويمكن في هذا الشأن، أي شأن الفساد المنتشر في فنزويلا، استعراض مجموعة هائلة من الأرقام الدالة التي تشير، وبقوة، إلى كون فنزويلا لا تختلف في أي شيء عن باقي بلدان الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر في الفساد، بدءاً بالفساد على الصعيد الإداري، وانتهاء بالفساد على صعيد مؤسسة الحكم نفسها، ومن ثم سيكون مشروعاً التساؤل عمّا إذا كانت الأحوال تبدّلت عقب تولّي الحركة البوليفارية السلطة بقيادة تشافيز، أم تحوّل الحال من فساد الرأسمال إلى فساد من نوع آخر في السلطة؟ من الأفضل أن نتعرف أولاً إلى فنزويلا قبل عهد تشافيز.

٢ ـ فنزويلا البوليفارية قبل تشافيز

تسلّم تشافيز رئاسة البلاد من الرئيس السابق بيريز، الذي صاحب مراسم توليته ابتهاج شعبي جارف؛ فقد فاز في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ بشكل كاسح، وبدا انتخابه استغاثة من الشعب الذي قهره المرض والجوع والفقر، رغم وجود النفط. وكان ملايين الفنزويليين يأملون بعودة الأيام الأولى من

السبعينيات، التي كان فيها بيريز رئيساً منتخباً في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية منذ عام ١٩٥٨. فلنتعرف إلى بيريز.

أ ـ من هو كارلوس أندرياس بيريز؟

ولد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢، وتوفي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. تسلّم رئاسة فنزويلا من سلفه لوسينتشي الذي بدّد الاحتياطات الأجنبية من أجل خدمة الديون التي بلغت مبالغ مروعة. وقد دخل بيريز عالم السياسة في سن مبكرة، وأصبح وهو في سن الثالثة والعشرين سكرتيراً للرئيس رومولو بيتانكورت، ثم هرب من البلد عام ١٩٤٩ وظل في المنفى تسع سنوات، بعد تولّي الجنرال ماركوس بيريز خيميز الحكم، ثم عاد ليصبح وزيراً للداخلية في بداية الستينيات، في عهد الرئيس بيتانكورت، وظل في فنزويلا يسعى إلى تكوين قاعدة شعبية عريضة تمكّنه من خوض انتخابات الرئاسة. وبالفعل، تمكّن من تحقيق ذلك عبر عشرين عاماً، تعاقب فيها ثلاثة رؤساء على حكم البلاد (روميلو بيتانكورت، راؤل ليوني، رفائيل كلديرا)، إلى أن أُعلن فوزه الكاسح بالحكم عام ١٩٧٤ ليستمر على كرسي الرئاسة حتى عام ١٩٧٩.

قام بيريز بتأميم النفط، في عقد السبعينيات الذي كان يسمح بذلك تماماً، كما أقام علاقات دبلوماسية مع كوبا. ويروى أنه قام بالضغط على الكونغرس الأمريكي، من خلال النفط، من أجل تسليم السيطرة على قناة بنما إلى بنما، كما زود الساندينيين[٥] بالسلاح عندما كان نظام ساموزا المدعوم بقوة من الولايات المتحدة الأمريكية يترنح في أيامه الأخيرة.

ومن خلال وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، انتهت رئاسة بيريز، الذي كان محاطاً بمجموعة لا بأس فيها من رجال المال والنُخب، بفضيحة كبرى عندما اتُّهم بتلقّيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة في عملية شراء فرقاطة

---

(٥) الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (FSLN) حزب سياسي في نيكاراغوا سيطر على السلطة خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠ . سُمّيَ الحزب بهذا الاسم تيمناً بسيزار ساندينو (١٨٩٥ ـ ١٩٣٤)، أحد أبطال المقاومة في نيكاراغوا ضد الاحتلال (١٩٢٧ ـ ١٩٣٣). تأسّس الحزب عام ١٩٦٢، معادياً لديكتاتورية هاجم الحرس الوطني في نيكاراغوا من قواعده المنتشرة من هندوراس حتى كوستاريكا وقد انقسم إلى عدّة فئات في منتصف السبعينيات، ولكنه توحد مرّة أخرى إبّان ثورة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، ونجح في إطاحة الرئيس أناستاسيو سوموزا. خسر الحزب الكثير من الشعبية مع حلول العام ١٩٩٠ حتى فقد السلطة، بيد أنه عاد إليها مع فوز دانيال أورتيغا بالانتخابات الرئاسية، وتولّيه منصب الرئاسة حتى الآن.

عسكرية (Sierra Nevada) بضعف قيمتها الحقيقية، ومن ثم إهدار المال العام الناضب أساساً، وإعطائها لبوليفيا التي كانت واقعة تحت حصار شديد، فعاقبته اللجنة المعنية بالمسائل الأخلاقية في حزبه (العمل الديمقراطي)، وبلغت الأمور حد إصدار اللجنة توصيتها بطرده من الحزب. ولكن بعض الضغوط التي مارسها عدد من كبار رجال المال والأعمال في الحزب حالت دون إقرار التوصية بطرده من الحزب؛ إذ كان بقاؤه في الحزب يصب في مصلحة رجال الرأسمال، لاسيما أنه كان يرتبط بعلاقة وثيقة مع رجالات الأوساط المالية. ومرت أعوام، وبدا كل ما حدث ونُسب إلى بيريز، من فساد وإهدار أموال عامة وترّبح، وكأنه صار طي النسيان. كما تغاضى الشعب عن حسابه المصرفي الكبير الذي كوّنه نتيجة فساد سياسي على أعلى مستوى. . . أصبح ذلك كله طي النسيان عندما سقطت فنزويلا في مستنقع اقتصادي عميق، ووجد الناس في بيريز المنقذ المحتَمل، خصوصاً أن تجربتهم السابقة معه لم تكن سيئة؛ إذ بدت، آنذاك، وكأنها خطوات نحو التنمية وإن كانت بطيئة نوعاً ما. وهكذا اكتسح بيريز، كمخلّص يملك أدوات الخروج من الأزمة الطاحنة التي تمر بها البلاد على جميع الأصعدة، مختلف أنحاء البلد، مثل الإعصار، خلال حملته الانتخابية عام ١٩٨٨، حيث مشى في الأحياء الأشد فقراً وأطلق الوعود، وأقسم للجماهير أنه سوف يحقّق الرخاء والرفاهية، والخروج من مستنقع الأزمة الاقتصادية العاصفة.

ب ـ التتويج

أراد بيريز، مع توحش ديون العالم الثالث في ثمانينيات القرن الماضي، وعلى وجه الخصوص في دول أمريكا اللاتينية، أن يقوم بدور مهم، اعتقد أنه كان مؤهلاً له، وهو أن يضع نفسه في مركز المتحدث الرسمي عن تلك الأجزاء البائسة من العالم التي وقعت فريسة للديون الضارية التي لا فكاك منها في ضوء تضخم زاحف، وانفلات في الأسعار مصاحب لاحتكار السلع الأساسية، وخلل هيكلي عميق في موازين المدفوعات وموازين التجارة وانخفاض أسعار النفط. وبمفهومنا الذي وضعناه للتخلّف، أراد بيريز القيام بدور بطولي إلى حد ما، في ضوء هيمنة عملية ديناميكية متكاملة القوى والأطراف والعناصر، مؤداها الارتفاع في حجم إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع ضعف آلية إنتاجها، وهو الأمر الذي يولّد تناقضاً يجد حله في تسرب ما يُنتَج منها في الداخل إلى الخارج لتغذية أجزاء متطورة ومعقدة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، كما ذكرنا سابقاً. المهم أن بيريز كان في تلك

الأوقات هو مَن يجوب العالم من أجل قضية الديون التي تكبّل بلدان العالم الثالث، وأعتقد أنه لم ينجح سوى في تقديم نفسه كثائر قادم من قارة الثوار!

وصفت وسائل الإعلام حفل استلامه مقاليد الحكم في فنزويلا بحفل «التتويج»، حيث تضمنت قائمة الضيوف ٢٤ رئيس دولة، وستة رؤساء سابقين، من بينهم جيمي كارتر وجوليوس نيريري، وخمسة وزراء نفط في دول منظمة «أوبك»، ومئات الشخصيات الرفيعة من مختلف أنحاء العالم.

وكان فيدل كاسترو من بين الرؤساء الحاضرين، كما أوفدت الولايات المتحدة دان كوايل في أول زيارة دبلوماسية له بصفته نائباً للرئيس الأمريكي. كما حضر قادة «الكونترا» في نيكاراغوا والرئيس أورتيغا معاً، على الرغم من كونهما في حالة حرب.

لم يتخل بيريز منذ الأيام الأولى من عهده عن نبرته الحادة الواثقة ضد الرأسمال الأجنبي. وكان يناصب صندوق النقد الدولي العداء على طول الخط، رافضاً سياساته التي كان يردد دوماً أنها سياسات استعمارية ليس لها من همّ سوى إبادة الشعوب الفقيرة أصلاً، وأن القائمين على إدارة الصندوق ليسوا سوى رجال يقومون على تنفيذ تلك الإبادة؛ فالصندوق، في نظر بيريز، قنبلة تهلك الشعب وتبيده ولا تترك سوى المباني، وكانت تلك العبارات وأشباهها لا تفارق بيريز في حلّه وترحاله. لكنه كان في الوقت نفسه غاية في التناقض، وله العذر عند بعض الاتجاهات؛ فقد كان يصب جام غضبه على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الصباح ويراسلهما سراً في المساء، بعد أن يتأكد من أن خياراته باتت ضيقة جداً، بما مؤداه أن فنزويلا ستلتزم بشروطهما القاسية مقابل حصولها على قرض بالغ الضرورة، كما ذكر في إحدى مراسلاته الرسمية إلى صندوق النقد، بقيمة ٤,٣ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من تاريخ الإقراض، بما فيه مبلغ فوري بقيمة ١,٥ مليار دولار.

كانت تلك الشروط القاسية جزءاً ممّا كان يُعرف باسم «إجماع واشنطن»، الذي يعني أن الدولة التي تُقدم على طلب القرض تكون ملتزمة، وبصرامة، بتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وتخفيض النفقات العامة والإعانات الحكومية، ورفع الضوابط الحكومية عن الأسعار، أي إطلاق قوانين العرض والطلب بلا أي رابط أو ضابط، والحد من البيروقراطية الحكومية، وخصخصة المشروعات المملوكة من قِبل الدولة، وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي

بجميع أنواعه وأشكاله، وتعويم معدلات صرف العملة في السوق الحرة، وتخفيض التعريفات الجمركية، وتحرير الاقتصاد. تلك هي شروط الصندوق كي يمنح القرض للدول المتخلّفة (كي تصبح متقدمة!)، مع أن الدول المتقدمة نفسها لا تقوم بتنفيذ تلك الإجراءات من دون ضوابط ومن دون تدخّل من الدولة.

ضمت إدارة بيريز الجديدة وزيرين لوزارتين في غاية الأهمية تم تدريبهما بعناية فائقة في الولايات المتحدة، وتحديداً في مدرسة السوق الحرة والعرض والطلب والمنفعة الحدية... من أجل تطبيق خطط صندوق النقد الدولي الذي لا يعرف سوى وصفات المدرسة النيوكلاسيكية كطريق أوحد للتنمية في دول الأجزاء المتخلفة. الوزيران هما: موسيس نعيم، وزير التجارة والصناعة، وميشيل رودريغيز، وزير التخطيط. وكان لهما الدور الرئيسي في توجيه الاقتصاد الفنزويلي نحو اقتصاد السوق، من أجل، كما قيل، ترويض التضخم المفرط، ودفع النمو الاقتصادي، والتصدي للدَّين الخارجي!

ج ـ إجراءات تقشفية

في عام ١٩٨٩، قرر بيريز مجموعة من الإجراءات على صعيد الاقتصاد القومي، وكان تحرير الأسعار، ورفع يد الدولة عن التحكّم فيها، وعدم تدخّل الدولة للسيطرة على انفلاتها، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، بل وتقرير رفع أسعارها إلى الضعف، وتعويم البوليفار بجعله عملة حرة في التبادل غير خاضعة لسعر صرف محدد أمام الدولار الأمريكي، واستهداف حصيلة أعلى من الضرائب، التي عادة ما تتحملها الشرائح الفقيرة من السكان وصغار الممولين بوجه عام؛ كان ذلك كلّه من لوازم الإذعان لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولم يكن بيريز أو معاونوه ليهتموا بمدى مفاجأة الشعب وصدمه، من دون سابق إنذار، بالإجراءات التقشفية الجديدة، ربما تجاهلاً للشعب أو جهلاً بما سوف يفضي إليه الحال.

ولقد كان ارتفاع سعر البنزين (في بلد يعوم في النفط) سبباً أساسياً ومباشراً في ثورة شعبية عارمة ضد بيريز ومؤسسة حكمه؛ إذ أدى ذلك الارتفاع (لاعتبارات السوق كما طلب صندوق النقد الدولي) إلى تدهور القيمة الشرائية لأجور سائقي الشاحنات، رغم أنها رُفعت بنحو ٣٠ بالمئة، إذ رفع ثمن الليتر الواحد من البنزين بنسبة ١٠٠ بالمئة. فقامت احتجاجات هستيرية بلغت ما هو أبعد من الثورة، إلى النهب والتخريب وإشعال النيران في إطارات السيارات بل في المباني أيضاً،

والسطو على محلات المواد الغذائية والأدوات المنزلية. وكان ذلك (من دون تدخّل من الشرطة) بمعرفة أفراد الشعب، وعلى وجه الخصوص الطبقة الفقيرة المعدمة، إذ أدى توقف الشاحنات عن النقل إلى توقف توزيع السلع الغذائية الأساسية والمواد التموينية على المتاجر، وإلى قيام كبار التجار وأصحاب المتاجر والمحلات بتخزين سلعهم، طمعاً في الربح الفاحش إبان الأزمة!

لقد كانت الثورة على إجراءات بيريز فعلاً ثورة جياع بالمعنى الحرفي لكلمة جوع. والجدير بالإشارة إليه هو أن الاقتصاد الفنزويلي كان في الوقت التي اندلعت فيه الثورة وما صاحبها من مذابح مروعة، يحقق معدلات نمو مرتفعة (طبقاً لمعايير صندوق النقد الدولي)، **بيد أن التخلّف يظهر هنا بمعانيه كافة، كما أن تسرّب القيمة الزائدة يُزيح الستار عن نفسه بمنتهى الفجاجة؛ فكل ما تحقّق من ارتفاع في الدخول من عائدات النفط على سبيل التحديد كان يذهب إلى النُخب الغنية والمرتبطة مصالحها بمصالح كبار جنرالات الجيش؛ إذ تقوم فنزويلا، كدولة ريعية غير مُنتِجة، إلا فيما ندر، بتصدير النفط ومشتقاته من دون أدنى مساهمة، كما سنرى، في أية مرحلة من مراحل تجارته، إلا في مرحلة واحدة فقط هي مرحلة الاستهلاك! أما المراحل الأخرى، من إنتاج وتسويق ونقل وتوزيع، فهي محل نظر. فبالنسبة إلى الإنتاج، فهو يُنتَج لها بأدوات إنتاج (أجنبية المنشأ) وخبراء أجانب (إسبان، أمريكان، روس، . . .)، والتوزيع تحتكره شركات إمبريالية محددة تفرض هيمنتها على صعيد التجارة العالمية للنفط، مثل «شل» و«إكسون موبيل» وغيرهما من الشركات الدولية النشاط القائمة، كما سنرى، على اعتبارات التغلغل وبسط الهيمنة على الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفنزويلا هي بلا شك أحد تلك الأجزاء التي تتألف منها الصورة الكبيرة لنصف سكان الكوكب المريض والجائع والفقير. فالقيمة الزائدة التي تُنتج في فنزويلا لا تُستخدم في الداخل، وإنما تتسرب خارج الحدود من أجل الحصول على سلع إنتاجية وأخرى استهلاكية منتَجة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة.**

فلنعُد إلى الثورة: كان ردّ الفعل من جانب بيريز على ثورة الشعب إعلان تطبيق صارم لقانون الطوارئ، وحظر التجوال، وإصدار الأوامر للجيش بالنزول إلى الشارع وقصف كل شيء يتحرك على الأرض، فكانت مجزرة في كراكاس دامت ثلاثة أيام من القمع والقهر والرعب. وقدّرت الخسائر البشرية (طبقاً لمصادر الحكومة) بـ ٢٧٧ قتيلاً (٣٩٩ قتيلاً وفق مصادر منظمات حقوق

الإنسان) والخسائر المادية بنحو ١٥ مليار دولار. كما تم الكشف عن مقابر جماعية تضم ٦٨ جثة مشوهة، فبدا الوضع كأنه حرب إبادة جماعية لا تصدٌ لمظاهرة شعب نهبه حكامه وجوّعوه!

لم يتمكن تشافيز من المشاركة في الثورة على بيريز مع أية جبهة من الجبهات المتصارعة، سواء الجيش بحكم موقعه المهني، أو الشعب، وذلك بسبب إصابته بمرض الجدري.. بيد أن مجزرة كراكاس مثّلت له ولمئات الآلاف من الفنزويليين صدمة في غاية القوة، وأرهصت بقرب نهاية نظام بيريز، وشكّلت نقطة تحوّل في تاريخ حركة تشافيز البوليفارية، حيث عملت على تقوية عزيمة المتمردين وإصرارهم على قلب نظام كانوا يعتبرونه سلفاً فاسداً وشريراً.

وبالنسبة إلى تشافيز، فقدت حركته في تلك الأحداث فيليب أكوستا كارلوس، الذي كان واحداً من أربعة رجال هم نواة الحركة البوليفارية التي تأسست بقيادته في عام ١٩٨٢. وقد أشار الرئيس بيريز نفسه إلى حادثة مقتل كارلوس، وأعرب عن حزنه الشديد، وأرجع السبب الرئيسي إلى العنف الذي بدأت به مجموعة من الراديكاليين غير المسؤولين الذين أشعلوا فتيل الاضطرابات، غير أن الناس، ومن بينهم تشافيز، كانوا على قناعة تامة بأن الحكومة كانت وراء مقتله، إذ إنهم كانوا يظنون أن الأمن السياسي كان على عِلم باشتراك كارلوس في الحركة البوليفارية، فاستغل الفوضى الحاصلة وقتله، ليلقي مسؤولية ذلك على عاتق المحتجين.

صار من المؤكد الآن أن النظام الحاكم لن يتمكن من الاستمرار في حكم الشعب أكثر من ذلك، وأن مدة صلاحيته قد انتهت حتى قبل مجزرة كراكاس، إذ أمسى نظاماً فاسداً لا همّ لديه سوى حماية مصالح النُخب وجنرالات النفط. فحدث في عام ١٩٩٢ تعديل طفيف ولكنه مهم وذو دلالة، وهو تحرك لم يصدر هذه المرة من الشعب المعزَّز بالجيش، بل صدر من الجيش الذي انضم إليه الشعب، وتم وضع ثلاث خطط لخلع الرئيس بيريز في أثناء حضوره مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في سويسرا. هدفت الخطط الثلاث إلى إحكام السيطرة على بيريز منذ وصوله إلى مطار كراكاس، ومروراً بموكبه حتى القصر الجمهوري، وانتهاء بالقصر نفسه. غير أن الخطط الثلاث فشلت، على الرغم من النجاح الذي تحقق على صعيد فرض السيطرة على بعض المناطق والوحدات العسكرية الأخرى، وإعلان أفرادها التمرد، وفرار بيريز بأعجوبة من

أيدي المتمردين. وكان مرد الفشل، كما شرح تشافيز في ما بعد، إلى تمكّن القوات الموالية للرئيس بيريز من قطع الاتصالات عن المجموعات المتمردة، ومن ثم القبض على تشافيز نفسه، ومجموعات أخرى من عناصر التمرد.

ويمكن القول إن تشافيز كُتبت له شهادة ميلاد جديدة حين تم إلقاء القبض عليه؛ فهو لم يكن معروفاً من قبل لدى رجل الشارع البسيط، ولا لدى القادة الحكوميين. فحينما تم إلقاء القبض عليه لم تكن المجموعات الثائرة تُسيطر على العديد من الوحدات العسكرية، وإن تمكنت من بسط سيطرتها الكاملة على مدينة النفط العالمية ماراكيبو بقيادة أرياس كارديناس، الأمر الذي وجد تشافيز فيه فرصة ذهبية كي يظهر على الرأي العام، لاسيما أن الانقلاب فشل ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت حتى تتساقط باقي المجموعات، أو تنفيذ مجزرة أخرى. فعرض تشافيز على الحكومة أن يطلب من باقي المتمردين التسليم من خلال البث التلفزيوني، وبالفعل سُمِح له بذلك، فكان الموقف كما أراده تشافيز تقريباً؛ فعلى الرغم من فشل الانقلاب، فإن الحركة الثورية البوليفارية حققت مكاسب أخرى على أرض الواقع؛ إذ اكتسب تشافيز وحركته الاحترام والتعاطف في آن معاً، وأصبح قائداً شعبياً سوف يتوسم فيه الفقراء في وقت لاحق خلاصاً من القهر والمرض والجوع. قُبض على تشافيز وسُجن، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد عامين من اعتقاله، كما سنرى بعد قليل.

لقد بات الوضع في الشارع الفنزويلي يشير إلى تغيير حتمي، خصوصاً أن الحزب الذي ينتمي إليه بيريز أخذ هو نفسه يتجه نحو الهاوية، إذ صار من المؤكد أن بيريز ليس سوى أداة طيعة للنُخب وجنرالات النفط والدم، وأنه جلّاد يقود البلاد إلى الخراب، الأمر الذي بشّر بنهايته السياسية قبل الموعد المقرر للانتخابات. وفي الوقت نفسه، استغل الرئيس الأسبق رافائيل كالديرا الوضع المتردي والغضب العارم الذي لن يطفئه سوى رحيل بيريز، بل محاكمته، وهو ما تم فعلاً في عام ١٩٩٣، حينما أقرت المحكمة العليا بمحاكمة بيريز ومعه مجموعة من الوزراء الذين أمعنوا في نهب البلاد واستنزاف مواردها، ومن ضمن جرائمهم، وفقاً لرواية خوزيه رانغل، أن بيريز قام بسحب ٢٥٠ مليون بوليفار من حساب مصرفي سري مخصص للأمن القومي بعد أيام قليلة من تأديته القسم الرئاسي خلال حفلة تتويجه في عام ١٩٨٩، ثم حوّل المبلغ إلى ١٧,٢ مليون دولار أمريكي. وبعد أسبوعين، وعقب قيام الحكومة بتخفيض قيمة البوليفار بنسبة ٨٨ بالمئة، كأحد الإجراءات التي طلبها صندوق

النقد وأدت إلى أحداث المجزرة في كراكاس، قام بيريز وأعوانه بتحويل الدولارات إلى العملة الوطنية على أساس تلك النسبة المرتفعة الجديدة، محقِّقين ربحاً صافياً بلغ حدود العشرة ملايين دولار.

في ضوء تلك الأوضاع المرتبكة، قام كالديرا بإعادة تقديم نفسه كمنقذ للشعب، من بيد أنه تلقّى تركة ثقيلة، وكان التعامل مع إجراءات التقشف، في محاولة لتحسين الأوضاع المعيشية، يعني انهياراً كاملاً يتبع غضب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أضف إلى ذلك الأزمة الضخمة التي تمثّلت في إفلاس أكبر بنك في البلاد، أي بانكو لاتينو، الذي كان يمثّل أحد نماذج الفساد في عهد الرئيس بيريز، وحدوث أكبر انهيار مصرفي عرفته أمريكا اللاتينية في تلك الفترة، وربما عبر تاريخها.

تسلّم كالديرا الحكم عام ١٩٩٣، بعد انتخابات عبّرت عن حجم جماهيريته الكاسحة التي تعكس مدى رغبة الجماهير في الخلاص من الحكم السابق، والتلهف على عدالة اجتماعية، ظناً منها أن كالديرا يستطيع تحقيقها. لكن رجاءها خاب عندما بدا كالديرا عاجزاً تماماً عن التعامل مع تلك الأزمات المتفاقمة؛ إذ إن سلسلة من ثماني خطط اقتصادية متغيرة باستمرار، لم تنجح في التخفيف من حدة المأزق الاقتصادي، بل ازدادت الأوضاع سوءاً، فارتفع التضخم بنسبة ٧١ بالمئة في العام ١٩٩٤، و٥٧ بالمئة في العام ١٩٩٥، وهما النسبتان الأعلى في القارة بأكملها. وفي عام ١٩٩٦، فعل كالديرا ما كان السبب الرئيسي في تأجيج الثورات ضد سلفه؛ إذ عقد مع صندوق النقد الدولي صفقات مماثلة لصفقات سلفه، فطبّق الإجراءات نفسها، فكانت الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات في كل مكان في البلاد. في تلك اللحظات المرتبكة والحرجة، كان تشافيز يعِدّ نفسه لإنقاذ فنزويلا.

تلك، باختصار، الأوضاع والأحوال التي عاشتها فنزويلا ولم تزل، وتسلّم تشافيز من خلالها السلطة، الأمر الذي يقودنا إلى **خطوتنا الفكرية الأولى المتعلقة بتكوين الوعي حول نظام مؤسسة الحكم في فنزويلا بقيادة تشافيز،** والكيفية التي تعاملت بها تلك المؤسسة مع مظاهر الفساد السياسي والإداري التي اجتاحت فنزويلا، وهو الأمر الذي نعالجه في المبحث التالي، من دون أن ننسى أننا نسعى إلى إجابة، أو إلى طريقة إجابة، عن التساؤلات المعنية بالانقلاب، وبمن قاده، وما هو دور الولايات المتحدة في هذا الشأن.

ثانياً: الأحداث المرتبكة

إن الوعي[٦] بنظام مؤسسة الحكم الفنزويلية بقيادة تشافيز يمكن تحقيقه من خلال رصد المعالم المهمة والبارزة، التي تعكس بالتبعية مظاهر الحركة الثورية البوليفارية، ممثّلة في حركة الجمهورية الخامسة التي كوّنها تشافيز كرد فعل اجتماعي على حالة الفساد التي سادت مُجمل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

١ ـ تغييرات جذرية

بدأ تشافيز ولايته الرئاسية بما لم يكن لمؤيديه قبل أعدائه أن يتوقّعوه؛ إذ في اليوم المحدَّد لأدائه القسم الرئاسي، وأمام سياسيين من شتى دول العالم، وكان منهم بالطبع فيدل كاسترو، وأمام الملايين من الفنزويليين الذين كانوا يتابعون الحدث عبر شاشات التلفزيون، وضع تشافيز يده على الدستور، وأقسم أمام شعبه وأمام العالم بأسره بأنه لن يحترم هذا الدستور المحتضر، وبأنه سوف يضع دستوراً جديداً يكتبه الشعب بيده، من أجل الأجيال القادمة.

وبعد ذلك، طالب بحل المحكمة العليا التي كانت تفوح منها رائحة الفساد؛ إذ كان ربع قضاة المحكمة العليا فقط يشغلون مناصب دائمة، أما الباقون فكان من السهل جداً عزلهم بقرار سياسي، الأمر الذي جعل القضاء أداة في يد السلطة التنفيذية الرئيسية التي تستخدمها مؤسسة الحكم ورجال الأعمال في سبيل تحقيق مصالحهم على حساب الجماهير الغفيرة. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل حلّ تشافيز الكونغرس نفسه، وكوّن مجلساً رئاسياً يتولّى إدارة شؤون البلاد.

مع الدستور الجديد، تم إدماج مجلسي الشيوخ والكونغرس في جسم واحد سمّي المجلس الوطني. كما ظهر لأول مرة منصب نائب الرئيس، ومدّد الدستور الجديد الولاية الرئاسية من خمس إلى ست سنوات. ومن ناحية أخرى، تضمن

---

(٦) اعتمدتُ في سبيل تكوين هذا الوعي على المصادر نفسها المذكورة في الهامش الرقم (١)، بالإضافة إلى: «Hugo Chávez,» Infoplease, <http://www.infoplease.com/biography/var/hugochavez.html>; «Hugo Chávez Biography,» Encyclopedia of World Biography, <http://www. notablebiographies.com/news/Ca-Ge/Ch-vez-Hugo.html>, and «Chavez Biography,» <http://www.lcsc.edu/elmartin/historybehindthenews/mccoy/bio.html>.

الدستور كذلك، ولأول مرة في تاريخ فنزويلا، الاعتراف بالحقوق المشروعة للسكان الأصليين، بعد تاريخ طويل من تهميش وقمع للقبائل الهندية. وأعلن تشافيز أن فريقاً من القضاة والمدّعين العامين ورجال الكنيسة وناشطي حقوق الإنسان سيتوجهون إلى أربعة من أخطر السجون في فنزويلا، من أجل تسريع تطبيق العدالة على المساجين الذين ينتظرون المحاكمة.

كما قام تشافيز بإصدار صحيفة باسمه ليتولى تحريرها بنفسه، بالإضافة إلى ظهوره على الشاشات التلفزيونية صباح كل يوم أحد في برنامج خاص اسمه Aló, Presidente (أي: ألو، يا ريّس)، يتلقى فيه مكالمات المواطنين مباشرة، ويستمع إليهم بصبر عجيب فعلاً، كما كان له برنامج إذاعي ذو مضمون مماثل. ثم أمر بدمج البرنامجين في برنامج واحد يقدَّم يوم الأحد من كل أسبوع خارج الاستوديو؛ من المدارس والقرى الفقيرة والمزارع وغيرها من الأماكن، التي يتمكن فيها من التواصل مع مختلف فئات الشعب.

٢ ـ زيارة الصين

بدأ تشافيز رحلاته المكوكية حول العالم عقب رئاسته، فزار في أقل من شهرين ١٢ دولة، من بينها البرازيل والأرجنتين والمكسيك وإسبانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. كما قام خلال أسبوعين فقط بزيارة اليابان وهونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة والفليبين، مخلفاً وراءه أثراً عجيباً، إذ كان يدرك أن مشروعه «اليساري» لا يقتصر على الداخل، وإنما يمتد إلى العالم بأسره. وقد قام في أول زياراته إلى الصين بتوقيع ست اتفاقيات مهمة للغاية تضمنت قيام الحكومة الصينية بشراء مليونين إلى أربعة ملايين طن سنوياً من وقود فنزويلي خاص مكوّن بشكل أساسي من القطران، يسمّى «أوريمولزيون»، وهو بديل ناجح من الفحم الحجري.

٣ ـ زيارة العراق وإيران

في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، زار تشافيز العراق من طريق البر تجنباً لخرق الحظر الجوي الدولي، بعد أن أنهى زيارته لإيران، سعى خلالها إلى تفعيل دور «أوبك». وصرّح في نقطة المنذرية الحدودية بين إيران والعراق قائلاً: «**إذا أردت أن أذهب لأتحدث مع الشيطان نفسه فإنني سأفعل هذا بمحض إرادتي، لأننا أحرار ولسنا بحاجة إلى أحد كي يقول لنا أين نذهب... ماذا يسعنا إذا غضبت**

الولايات المتحدة الأمريكية. . . نحن دولة ذات سيادة يمكنها أن تتخذ الإجراءات المناسبة». وفي الحال، انتقدت الولايات المتحدة تلك الزيارة بالقول، عبر الناطق الرسمي باسم وزارة خارجيتها: «**إن واشنطن لا تستطيع فهم هذه الزيارة، وإن المسألة ستُطرح مع مسؤولين فنزويلّيين مناسبين**»!

٤ ـ علاقات متوترة مع كولومبيا

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، خطا تشافيز خطوات أبعد نحو التحدي المعلَن لواشنطن، محذراً بشكل رسمي من التدخل الأمريكي في بوغوتا. وقد جاء هذا التصريح متزامناً مع دراسة الكونغرس الأمريكي زيادة تمويل الجيش الكولومبي ضد المتمردين اليساريين (الذين يسيطرون على الإنتاج العالمي للكوكا في المناطق الجنوبية)، وتعد مسألة المتمردين اليساريين تلك ومساندة تشافيز لهم من أهم المسائل الحرجة والشائكة بين بوغوتا وكراكاس، الأمر الذي بلغ حد التعقيد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ إذ طلبت الولايات المتحدة من سفير فنزويلا مغادرة أراضيها ردّاً على قرار الرئيس الفنزويلي بطرد سفيرها في كراكاس للتعبير عن تضامنه مع خطوة مماثلة أقدم عليها نظيره البوليفي إيفو موراليس، الذي اتهم كبير الدبلوماسيين الأمريكيين بتأجيج احتجاجات شعبية ضده، وإثارة الجماهير للثورة عليه أو لإزاحته بحركة انقلاب.

وقالت واشنطن إن تشافيز وموراليس يحاولان بطردهما السفيرين الأمريكيين التغطية على متاعب محلية وإقليمية. وطلب تشافيز في خطابه الذي ألقاه يوم ١٢ أيلول/سبتمبر من سفير بلاده العودة إلى كراكاس، قائلاً: «**إن كاراكاس ستعيد مبعوثيها عندما توجد حكومة أمريكية تحترم شعب أمريكا اللاتينية**».

هذا في حين أن العلاقات الفنزويلية ـ الكولومبية بلغت حداً بالغاً من التوتر بسبب التنظيم اليساري المسلح في كولومبيا؛ فقد أعلن تشافيز في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٠، عقب قطع العلاقات السياسية، نشر وحدات من المشاة والقوات الجوية على حدود فنزويلا مع كولومبيا، بعد أن اتّهمت كولومبيا كراكاس بإيواء متمردين. وقال تشافيز في مقابلة هاتفية مع محطة تلفزيون حكومية: «**لقد نشرنا قوات وعناصر من سلاح الجو والمدفعية للدفاع عن سيادتنا في حال التعرض لعدوان، لكن من دون ضوضاء، لأننا لا نريد أن نزعج أحداً من السكان**». ولم يحدد تشافيز المكان الذي أُرسلت إليه هذه القوات أو

عدد الجنود الذين تم نشرهم، مكتفياً بأنه يعتقد أن الحكومة الكولومبية المنتهية ولايتها بزعامة الرئيس أوريبي قد تهاجم فنزويلا، و«**أن أوريبي قادر على فعل أي شيء في الأيام المتبقية له في الحكم قبل ترك منصبه، وبات الأمر تهديداً بالحرب، ونحن لا نريد الحرب**».

وربما يكون تولّي مانويل سانتوس رئاسة كولومبيا في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ خلفاً لأوريبي سبباً في تعديل مسار العلاقات المتدهورة بين بوغوتا وكراكاس؛ فلقد وعد سانتوس خلال حفل تنصيبه بإجراء الحوار مع فنزويلا لإنهاء القطيعة الدبلوماسية بين البلدين. وأعرب عن أمله في إجراء «**حوار صريح ومباشر بأسرع وقت ممكن مع فنزويلا**»، مضيفاً: «**إن كلمة الحرب لا وجود لها في قاموسي عندما أفكر في علاقات كولومبيا مع جيرانها**».

وقد بادر تشافيز إلى الإفصاح عن الرغبة في طي صفحة الماضي والبدء في علاقات طيبة مع الحكومة الجديدة للرئيس سانتوس، وعَرَض خلال كلمة مباشرة بثها التلفزيون بعد ساعات من تنصيب سانتوس، الاجتماع معه وجهاً لوجه لإزالة ذيول قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الآونة الأخيرة.

٥ ـ الشيطان كان هنا

وفي خطاب تاريخي سجلته وثائق الأمم المتحدة، ظهر تشافيز متفوقاً على الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف الأسبق، الذي قام في إحدى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بالضرب على المنضدة بحذائه؛ إذ ألقى في عام ٢٠٠٦ كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ترشيح جمهورية فنزويلا البوليفارية لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، متوقّعاً مسبقاً رفض الولايات المتحدة للاقتراح، فقال: «**إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت حملة بشعة لمنع فنزويلا من أن تُنتَخب بحرّية كعضو في مجلس الأمن. لقد وصفتنا أمريكا بالمتطرفين، وإنما هي المتطرفة، فهجومها المفتوح علينا أثّر في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها لأنها دعمت فنزويلا**».

وفي الاجتماع نفسه، توجه تشافيز بالشكر إلى داعميه قائلاً: «**إنني أشكركم بحرارة بالنيابة عن فنزويلا، وبالنيابة عن شعبنا وبالنيابة عن الحقيقة؛ فانتخاب فنزويلا كعضو في مجلس الأمن لن يمكنها فقط من التعبير عن أفكار الفنزويليين، وإنما ستكون صوتاً قوياً يُمثل كُل شعوب العالم. إن أمريكا تعمل**

ما في استطاعتها للسيطرة على العالم. فإذا ما أنقذ العالم نفسه من مخالبها، عليه ألا يَسمح لهذه الديكتاتورية بالنجاح. فالرئيس الأمريكي يدّعي نشر الديمقراطية، ولكن أي نوع من الديمقراطية هذه التي تُنشر بالقنابل والقوة العسكرية؟».

كما أطلق تشافيز لنفسه، كعادته، العنان كي يقذف بـ «قنبلة من قنابله المعهودة»، إذ وصف الرئيس الأمريكي بوش الإبن بالشيطان بقوله: «**لقد جاء الشيطان إلى هنا بالأمس... لو سُمح للشعوب بالكلام بحرّية فأعتقد أنها ستطالب برحيل الإمبريالية الأمريكية**».

لكن، بينما كسب تشافيز مودة نسبية من الحاضرين، وربما تعاطفاً منهم، فإن تعليقاته أثارت الغضب في غير مكان من الولايات المتحدة، حيث لقيت تصريحاته الساخرة وتهكمه الشخصي على الرئيس بوش انتقاداً شديداً من معارضيه الذين وصفوه بأنه «**ليس أكثر من مهرج؛ وديكتاتور مجنون، وليس لديه أدنى فكرة عن قواعد اللياقة**». وقد وصفت كوندوليزا رايس تصريحاته بأنها «**لا تليق برئيس جمهورية**»، بينما نعت ممثل ولاية أوهايو وزعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس تشافيز بـ«**الطاغية المتعطش للسلطة**». أما السيناتور جون ماكين من أريزونا، فقد قال عنه بأنه «**ديكتاتور رخيص**». كما سخر رئيس تحرير جريدة **لوس أنجلوس تايمز** من تشافيز واصفاً إياه بـ «**الرئيس المهرج، وأمير كراكاس المهرج**»، كما وضعت صحيفة **ذي نيويورك دايلي نيوز** صورة لتشافيز على الصفحة الأولى بكاملها تحت عنوان يشير إلى مقالة لرئيس تحريرها في الداخل: «**رسالة نيوز لزعيم فنزويلا المجنون**».

ولم يَسلم تشافيز كذلك من انتقادات الديمقراطيين الليبراليين ومنتقدي بوش أنفسهم، حيث قالت زعيمة الأقلية في الكونغرس نانسي بيلوسي: «**يتخيل هوغو تشافيز نفسه وكأنه سيمون بوليفار هذا العصر، لكنه ليس سوى مجرم**». وانضم الرئيس السابق كلينتون إلى جوقة المنتقدين بقوله: «**قال هوغو تشافيز شيئاً خاطئاً يوم أمس، شيئاً لا يليق برئيس دولة**». وحتى تشارلز رانغل، ممثّل منطقة هارلم التي يفترض أنها تمثّل قاعدة نفوذ تشافيز على الأرض الأمريكية، هاجم تشافيز بقوله: «**إننا مستاؤون من مجيئه إلى الولايات المتحدة وانتقاده الرئيس بوش... إياك أن تأتي إلى بلدي، وإياك أن تأتي إلى دائرتي الانتخابية، وإياك أن تهين رئيسي**».

٦ ـ إمداد إيران بالبنزين

لم يتوقف تشافيز عند حدود إقامة علاقات سياسية طبيعية ومتعاونة مع بعض الدول المغضوب عليها من قبل الإدارة الأمريكية، وبخاصة دول القائمة السوداء، وبالتحديد إيران وكوبا وسورية، بل قام بتزويد الأولى بالنفط (٥٣ ألف برميل يومياً لمدة ٥ سنوات) بأسعار تفضيلية وفقاً لمعاهدة العام ٢٠٠٠، وعقد عدة اتفاقيات معها في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة، وإمداد إيران بخام البنزين بمقدار يصل إلى ٢٠ ألف برميل يومياً.

بصدد العلاقة الفنزويلية ـ الإيرانية، ينبغي أن نوضح موقفنا الفكري من التأسيس لهذه العلاقات المتّسمة بالتوافق والتضحية «الظاهرية» أحياناً، وبالتآخي بين الثورة البوليفارية «التشافيزية» والثورة الإيرانية، وهي من الأمور التي لم يتم تسويقها إعلامياً فقط، وإنما سادت في خطاب بعض تيارات اليسار، التي **ترحب عادة بكُل انقلاب، أو ثورة، أو انتفاضة، وربما عنف وإرهاب ونهب، تحت بند: التطور الجدلي للتاريخ والمجتمعات!** فكان من الطبيعي، بلا وعي، ذلك الترحيب، غير العِلمي، بتأييد مؤسسة الحكم في فنزويلا للانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي شهدت قمع حركة ثورية جماهيرية ضد مؤسسة الحكم الإسلامي في إيران؛ فأولاً، وقبل كلّ شيء، ليس النظام الإيراني القائم نظاماً ثورياً كما يتم تسويقه، لأن الثورة التي انتصرت عام ١٩٧٩ كانت ثورة جماهيرية بالمعنى الحقيقي، إذ شهدت مشاركة جميع فئات الشعب من عمال إلى فلاحين وشباب وجنود ونساء، وجميع الاتجاهات من أجل وقف نزيف نهب الثروة القومية. وأصحاب الدور المحوري في هذه الثورة هم العمال، ومنهم عمال النفط، حيث قاموا بتنظيم أنفسهم في هيئة لجان المصانع والمعامل، وأعلنوا فرض سيطرتهم على تلك المصانع والمعامل، في الوقت نفسه الذي قام فيه ملايين الفلاحين بالدخول إلى أراضي كبار ملاّك الأراضي وإعلان سيطرتهم عليها كذلك. والطلاب أيضا قاموا بفرض سيطرتهم على مدارسهم وجامعاتهم، وعملوا على تسييرها بشكل ديمقراطي، وأنهوا نظام التعيين الذي كان سائداً فيها، والجنود بدورهم شكّلوا «مجالسهم» وبدأوا في تطهير الجيش من الضباط الموالين للنظام النهبوي السابق. وتمكن الشعب الإيراني كُله من إسقاط الديكتاتورية.

بيد أن الملاحظة واجبة بأن تدعيم أسس النظام القائم حالياً في إيران، لم

يتحقق بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٣ إلا على قاعدة السحق الفعلي لهذه الثورة من جانب التيار الديني الإسلامي الأصولي ورجالاته (على الرغم من التطور الذي لحق بلغة ومضمون الخطاب الديني الشيعي). وخلال سنوات معدودة باتت الثورة ومنجزاتها هباء منثوراً. فقد أُعيدت الأراضي إلى كبار الملاّك، وطرد الفلاحين منها، وقُضي على مجالس المصانع والمعامل وحلت محلها المجالس الإسلامية، وقُمع العمال وحرمت الطبقة بأكملها من جميع الحقوق، بما فيها طبعاً الحق في التنظيم والإضراب. وتم فرض تفسير محدّد للإسلام على جميع المواطنين، فوُضعت أشد القيود على النساء، وأُشيع مناخ من القمع الأيديولوجي للأغلبية الساحقة من السكان.

٧ ـ الشراكة مع روسيا

أعلن تشافيز في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ أن إيران وروسيا تساعدان فنزويلا في البحث عن اليورانيوم، مؤكداً أن بلاده لن تستخدم الطاقة النووية إلا في الأغراض السلمية. وصرح في مدينة كوشامبا بوسط بوليفيا، في أثناء قمة لرؤساء أمريكا اللاتينية: «**إننا نعمل مع عدة دول ومع إيران ومع روسيا، ونحن مسؤولون عمّا نفعل لأننا أحرار لا وصاية علينا من أحد... إن ما نقترحه هو التخلص من القنابل النووية، وفنزويلا لن تصنع أبداً قنبلة نووية**». ثم تساءل: «**لماذا لا يتم الضغط على حكومات فرنسا والولايات المتحدة والصين وروسيا للتخلص من قنابلهم النووية؟**»

وقام في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٠ بتوقيع سلسلة اتفاقيات مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين خلال قيام الأخير بزيارة فنزويلا، وشملت تلك الاتفاقيات مجالات حيوية عديدة، كالدفاع والطاقة ومكافحة الإرهاب، كما اتفق مع ضيفه الروسي على دراسة إمكانية دخول فنزويلا في مجال السباق الفضائي. ونقلت وكالة «نوفوستي» الروسية عن بوتين قوله: «**سنقوم بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب**»، والمقصود بذلك تعزيز التفاعل بين الأجهزة الخاصة وقوات حفظ النظام في البلدين. ورداً على سؤال طرحه صحافي فنزويلي قال بوتين: «**إن روسيا لم تحصل قط على معلومات تفيد بأن فنزويلا تدعم الإرهاب**».

وبعد يوم طويل وشاق، كما أفادت وسائل الإعلام المختلفة، من المحادثات في القصر الرئاسي الفنزويلي، وقّع تشافيز وبوتين نحو ٣٠ اتفاقاً، ينص أهمها

على تأسيس شركة مختلطة للتنقيب عن النفط والغاز في فنزويلا، على أن تمتلك فنزويلا ٦٠ بالمئة من الشركة ويمتلك كونسورتيوم روسي ٤٠ بالمئة، لإنتاج حتى ٤٥٠ ألف برميل من النفط يومياً في (الحقل ٦ في حوض أورينكو) الغني بالاحتياطيات النفطية في شرق فنزويلا. ورصد بوتين ٦٠٠ مليون دولار كأول دفعة من إجمالي مليار دولار في إطار التنقيب في هذا الحقل. ومن المفترض أن تستثمر الشركة المختلطة في حقول أخرى في المنطقة نفسها.

أما الاتفاقات الأخرى، فشملت بناء ناقلات نفط، وتزويد بالطائرات لتجديد الأسطول الجوي الفنزويلي. وأعلن تشافيز بابتهاج أن فنزويلا دخلت السباق إلى الفضاء، من دون أن يضيف مزيداً من التفاصيل في مؤتمر عُقد عقب حفل توقيع الاتفاقات. ولقد قابل إعلانَ المشروع الفضائي في فنزويلا ردٌّ أمريكي ساخر، وغير مؤدب، كعادة الحوار بين كراكاس وواشنطن؛ إذ قال فيليب كراولي إنه: «**يتعين على حكومة تشافيز ربما أن يكون لديها أولويات أرضية أكثر منها فضائية**». وأياً يكن الأمر، يمكن القول إن فنزويلا، على هذا النحو، صارت شريكاً أساسياً لروسيا في أمريكا اللاتينية، التي كانت سابقاً منطقة نفوذ للولايات المتحدة، وحيث تسعى موسكو إلى تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي في القارة اللاتينية.

وقد أكد تشافيز أيضاً أن كراكاس مستعدة للبدء بإعداد أول مشروع لبناء محطة نووية، مؤكداً أنه بحث في المسألة مع بوتين. وكان قد أعلن عشية ذلك: «**لن نصنع القنبلة الذرية لكننا سنطور الطاقة النووية لغايات سلمية. علينا أن نحضر لمرحلة ما بعد البترول**». وبعد المؤتمر الصحافي المشترك، انضم إلى تشافيز وبوتين الرئيس البوليفي إيفو موراليس، الحليف المقرَب من تشافيز، حيث تباحث بدوره مع بوتين، وخاصة بشأن قرض بقيمة مئة مليون دولار طلبته لاباز لشراء معدات عسكرية من روسيا. وفي إطار زيارة بوتين نفسها، تسلّمت كراكاس شحنة من أربع طائرات هليكوبتر حربية روسية من طراز «مي ـ ١٧»، نُقلت على متن طائرة شحن جوي من طراز «أنطونوف».

٨ ـ تدعيم العلاقات مع سورية

قام تشافيز في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتوقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع سورية، لتعزيز التعاون المشترك بين كراكاس ودمشق في عدد من المجالات، منها الاقتصادية والزراعية، وذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى

دمشق. وذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» أن الاتفاقيات الموقّعة تضمّنت مذكرتي تفاهم حول التعاون في عدة مجالات، منها الزراعة والري، واتفاقاً بشأن التعاون التجاري والاقتصادي، وآخر بشأن إلغاء بعض الشروط المتعلقة بجوازات السفر الدبلوماسية والرسمية، واتفاقية تعاون في مجال حماية البيئة، واتفاق إطار للتعاون بين البلدين.

وعلى صعيد الأحداث الجارية في سورية، ذكرت وسائل الإعلام المختلفة أن الرئيس الفنزويلي ذا التوجهات اليسارية أعرب عن دعمه الكامل للرئيس السوري بشار الأسد في الأزمة التي تتعرض لها سورية حالياً. وقال على موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي: «**سورية ضحية هجوم فاشي، وليساعد الله سورية**». واتهم، كالعادة، الولايات المتحدة بأنها تقوم بإدخال الإرهابيين إلى سورية ودعمهم من أجل إطاحة رئيس دولة يعرف تماماً مصلحة شعبه ويسعى إلى تحقيقها، ويبغض الوجود الأمريكي الاستعماري في المنطقة العربية من أجل بسط هيمنتها على العالم العربي من الخليج إلى المحيط، من أجل النفط العربي.

٩ ـ الأحداث الجارية في ليبيا

بعد أن شنت خمس دول (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وكندا، وإيطاليا) الحرب على ليبيا، ذكرت وكالة «بي بي سي» في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١ أن الرئيس الفنزويلي تشافيز قال: «**إن العمل العسكري ضد ليبيا من قبل رجال الحرب من الغرب يهدف إلى السيطرة على احتياطي النفط لذلك البلد**»، وفي برنامجه الشهير «ألو، يا ريّس» قال: «**إن رجال الحرب يريدون السيطرة على نفط ليبيا، ولا يعنيهم إطلاقاً حياة الشعب الليبي**».

١٠ ـ الأحداث الجارية في مصر

في ٣٠ كانون الثاني/يناير٢٠١١، أعلنت «رويترز» أن الرئيس الفنزويلي تشافيز اتّهم الولايات المتحدة بأنها لعبت دوراً «مشيناً» في الأزمة المصرية؛ إذ إنها قامت بعقد تحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التابعة لها حول العالم، ثم تخلّت عنها بعد أن رأت أن دور هذه الأنظمة قد انتهى تاريخياً. ولذلك أعلن سخريته من الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي الذي لم يستطع، على الرغم من إخلاصه لواشنطن، الحصول على تأشيرة للهروب إلى الولايات المتحدة التي خدمها طول فترة حكمه.

كما ذكرت «رويترز» أن تشافيز أعلن أنه تحدث مع الزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس السوري بشار الأسد للاطلاع على الاحتجاجات التي تحدث في مصر وفي مناطق أخرى بالعالم العربي. وأضاف تشافيز قوله: «في مصر الوضع معقد... الآن ترى تعليقات من واشنطن وبعض الدول الغربية. كما قال الرئيس القذافي إنه أمر مشين يجعلك تشعر بالغثيان أن ترى تدخّل الولايات المتحدة بغرض السيطرة على ثروات الشعوب». وقد كان من الواضح مدى حرص تشافيز منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير في مصر، وحتى كتابة تلك السطور، على أن لا يدلي بتصريحات أكثر من كون الأمر في مصر معقداً.

١١ ـ الإدانة العلنية للرأسمالية المتوحشة

استكمالاً للصورة العامة لنظام تشافيز، نرجع إلى بدايات حكمه ونرصد إعلانه في كلمته أمام مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، والمنعقد في روما في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، إدانته لـ«الرأسمالية المتوحشة وغير الأخلاقية»، قائلاً: «**إن جذور الفقر والجوع وتلوث المياه، تمثّل النموذج المفروض على العالم**». وقد سبق لتشافيز أن لوّح قبل ذلك بأيام قليلة بالتحلل من المعاهدات الدولية التي أبرمتها فنزويلا، وعدم التزام فنزويلا بنصوص المعاهدات إلا بقدر التزام الدول الأخرى؛ وكان ذلك في تصريح له أمام ممثّلي صناعة الملابس في فنزويلا، حيث قال: «**حماية الإنتاج الوطني أهم من الاتفاقيات الدولية، وفنزويلا لم تعُد ملتزمة بنصوص اتفاقية الغات إلا بالشروط الجديدة**».

١٢ ـ الإصلاحات الداخلية

أضف إلى ذلك قيامه داخلياً بفرض المرسوم الرقم ٢٠٠١/٤٣ الذي يقضي بنزع ملكية الأراضي غير المنتجة (بعد أن سيطر ٢ بالمئة من السكان على ٦٠ بالمئة من الأرض كما ذكرنا)، متهماً، في خطابه إلى اتحاد المزارعين ومربي الماشية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الطبقة الإقطاعية التي يعتبرها شريكاً أساسياً في الثورة المضادة، التي تقودها الطبقات البرجوازية والمتساقطون من القيادات العمالية (في قطاع النفط)،مصرحاً بأنه: «قرر إدخال تغيير جذري شامل على النموذج الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، مع إعطاء الإنتاج الوطني الأولوية، وخصوصاً قطاع الزراعة»، الأمر الذي أعلن معه أنه سيقوم بتوزيع مليون هكتار من الأراضي المهملة.

ولقد سبق لتشافيز أن وعد في حملته الانتخابية بإعادة توزيع ثروة البلاد النفطية لمصلحة المسحوقين، وبأنه لن يتهاون مع جنرالات النفط، وسيتصدى لهم بتغيير إدارة الشركة الوطنية للنفط، أو «بتروليوس دي فنزويلا»، التي أصبحت خلال تاريخها «دولة داخل الدولة» فتحكمت فيها اللوبيات المالية، وأصبحت مصدر ثراء لقلة قليلة من المديرين وأرباب العمل، بل والعمال الذين يحاولون الدفاع باستماتة عن المكاسب الاجتماعية التي تحققت على الصعيد الطبقي، إذ نشأت «البتروليتاريا» كطبقة محدودة، وظهرت شرائحها العليا كفئات ذات امتياز نسبي، في حين كانت الأزمة الزراعية تبدو عبر الإفقار المتواصل للفلاحين، وتعميق الانفصال التاريخي بين الريف والمدينة، كما سنرى ذلك بالتفصيل.

ومع إعلان تشافيز إصلاحاته، بدأ السخط والتذمر يظهران في أوساط كبار المسؤولين الإداريين للشركة النفطية والفنيين العاملين فيها، جرّاء تنامي الدلائل على اعتزام تشافيز استخدام جزء من رأسمال الشركة في تمويل برامجه الإصلاحية ذات الطابع الاجتماعي. وقد أقال تشافيز العقيد بيدرو سوتو من رئاسة الشركة في شباط/فبراير ٢٠٠٢، ووصلت احتجاجات المعارضة الفنزويلية ذروتها في الانقلاب العسكري، كما أسلفنا، وتعيين رجل الأعمال كارمونا رئيساً مؤقتاً للبلاد، داعياً إلى التمرد على سياسة تشافيز.

عقب ذلك، عيّن شافيز المحامي والاقتصادي والوزير السابق والأمين العام لمنظمة «أوبك» علي رودريغز رئيساً لشركة النفط الفنزويلية ابتداء من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، أعلن تشافيز أن حكومته ستشتري مجموعة من المزارع الكبيرة والآلاف من رؤوس الماشية من شركة بريطانية، وذلك في إطار مسعاه لإعادة توزيع الأراضي الزراعية في البلد. وجعل من إصلاح ملْكية الأراضي الزراعية جزءاً محورياً في هدفه لإعادة تشكيل فنزويلا المجتمع. ومن الناحية العملية، سيطرت الحكومة على ملايين من الأفدنة في الأعوام الخمسة الماضية. وقال تشافيز: «سنسيطر قريباً على جميع المزارع التي تتبع الشركة البريطانية أغروفلورا منذ العام ١٩٠٩. لقد أعطيت الضوء الأخضر بالفعل».

و«أغروفلورا» تلك هي الفرع الفنزويلي لمجموعة «فيستي» لمنتجات اللحوم مملوكة لأسرة «فيستي» البريطانية، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية ٧٧٠ مليون

دولار (٥٠٠ مليون جنيه استرليني). وقال تشافيز: «سندفع لهم بالطبع. . . ما استثمروه هنا على مدى أكثر من قرن».

وقد سيطرت فنزويلا في العام ٢٠٠٥ على أربع من مزارع «فيستي». وقال وزير الزراعة خوان كارلوس لويو إن عملية الشراء الجديدة ستشمل ٧٤٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية، و١٢٠ ألفاً من رؤوس الماشية.

وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق البرلمان الفنزويلي على تأميم شركة «سيغوروس لابريفيسورا»، إحدى أكبر شركات التأمين في البلاد، كانت السلطات قد أغلقتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، للاشتباه في قيامها بنشاطات غير قانونية. وكان ذلك في الوقت الذي تم إغلاق مصرف «كونفيدرادو» المملوك للشركة ذاتها، وستة مصارف أخرى، بسبب أموال لم يتم تفسير مصدرها. وأُلقي القبض على ستة أشخاص ذوي صلات بتلك المصارف، وكان لبعضهم روابط بمسؤولين رسميين. وذكرت وكالات الأنباء العالمية تعليقاً على الحدث أن تشافيز صعَّد وتيرة إصلاحاته الاشتراكية، وزاد أيضاً دور الحكومة في القطاع المصرفي، وقال مراراً إنه يخوض معركة ضد «برجوازية طفيلية» بينما يستعد لانتخابات برلمانية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ووافق البرلمان الفنزويلي في اليوم نفسه أيضاً على جزء من مشروع قانون إصلاح القطاع المصرفي يحظر على البنوك امتلاك شركات إعلامية.

١٣ ـ النفط

وكما سنرى بشيء من التفصيل بشأن النفط الفنزويلي والصراع على النفط على الصعيد العالمي بوجه عام، نشير إلى أن النفط في فنزويلا اكتُشف عام ١٩١٧، وبدأ استغلاله عام ١٩٢٢. وتقع حقوله في الشمال الغربي من «مدينة النفط» مراكايبو، على شاطئ خليج فنزويلا الذي يُشكل امتداداً لبحر الأنتيل، أو البحر الكاريبي.

ولقد بدأت الشركات الأمريكية والبريطانية استغلال النفط الفنزويلي حتى أُممت الصناعات النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، أي في عهد الرئيس السابق كارلوس بيريز.

تقوم شركة نفط فنزويلا المعروفة باسم «بتروليوس دي فنزويلا» باستغلال حقول النفط، وهي من كبرى شركات النفط في العالم، وثالث أكبر شركة

تُصدّر النفط إلى الولايات المتحدة. وتقوم بعض الشركات الغربية باستغلال النفط الفنزويلي، من أبرزها: شركة «إكسون موبيل» (أمريكية) وشركة «شيفرون» (أمريكية) وشركة «ربسول» (إسبانية).

وتقدَّر احتياطيات فنزويلا من النفط بـ ٧٨ مليار برميل من النفط الخام، وتمتلك فنزويلا خامس أكبر احتياطي للنفط في العالم، ويُقدّر الفنيون نسبة الغاز من هذا الاحتياطي بنحو ٣٠ بالمئة، ولذلك تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي للغاز على مستوى القارة اللاتينية والشمالية كذلك، ويقدّر إنتاج فنزويلا اليومي بـ ٣,٩ ملايين برميل، ويُقدّر عدد الآبار النفطية المستغلة بـ٢٠ ألف بئر، فضلاً عن ٣٠٠ حقل و٦٠٠٠ خط أنبوب نفطي. وقد بلغت عائدات الشركة عام ٢٠٠١ مبلغ ٦,٢ مليارات دولار.

وتقوم سياسة تشافيز النفطية على ضرورة التزام فنزويلا بنظم الإنتاج المطبقة على الدول الأعضاء في منظمة «أوبك» من أجل الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات مقبولة للمنتجين والمستهلكين.

وقد أكدت شركة النفط الفنزويلية الحكومية على موقعها الإلكتروني أن مبيعاتها وأرباحها من تسويق النفط ارتفعت في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧، وعزت هذا الارتفاع إلى انتعاش أسعار النفط. وقالت «بتروليوس دي فنزويلا» في تقرير سنوي أصدرته (٢٠٠٩) إنها كسبت في العام الماضي ٩,٤ مليارات دولار، بزيادة ٥٠ بالمئة عن العام السابق. وكشفت في هذا التقرير أيضاً عن أنها باعت في العام الماضي (٢٠٠٨) أيضا نفطاً بقيمة ١٢٦ مليار دولار، بزيادة ٣١,٣ بالمئة عن المبيعات في العام ٢٠٠٧. وقالت الشركة إن هذه البيانات تُبرهن على صلابة وضعها المالي، ثم أضافت أن النتائج التي حققتها العام الماضي تؤكد أنها دعامة أساسية لإرساء الاشتراكية في فنزويلا، وأنها من أكبر الشركات في العالم.

ووفقاً للأرقام التي وردت في تقرير «بتروليوس دي فنزويلا» لعام ٢٠٠٩، فقد بلغ الإنتاج اليومي لفنزويلا من النفط الخام ٣,٢ ملايين برميل. وبإدخال الغاز المسال في الاعتبار، يُمكن القول بوصول الإنتاج اليومي إلى أكثر من ٣,٤ ملايين برميل، حسب التقرير نفسه. ولكن منظمة «أوبك» تُقدّر إنتاج فنزويلا اليومي من النفط بـ٢,١ برميل. وفارق المليون برميل تقريباً بين ما أعلنته الشركة وما تُقدّره «أوبك»، لا يُثير الدهشة على الإطلاق، في ضوء التضخم الرقمي

الهائل والإحصاءات والتقارير المتخبطة والمتضاربة، إلى الحد الذي لا تدري معه تلك الإحصاءات والتقارير ما الذي تبحث عنه بالضبط، كما ذكرنا، ولذا تكون الأرقام دوماً، في تقديري، مؤشراً يدل على الحالة أو الوضع، وتقريبه نسبياً من دون أن يتجاوز ذلك إلى التأكيد.

١٤ ـ السلطة والزيت

أمران كانا من الأهداف الرئيسية التي وضعها تشافيز عقب إمساكه بزمام السلطة، **أولهما**: العمل على رفع أسعار النفط، **وثانيهما**: تفعيل دور «أوبك» التي صارت منظمة شائخة وعاجزة. وفي سبيل تحقيق الهدف الأول، قام تشافيز بإرسال وزير الطاقة والتعدين علي رودريغيز (والذي سيتولى قيادة شركة «بتروليوس» في ما بعد) إلى كل من: العربية السعودية والمكسيك، على الرغم من أن الأخيرة ليست عضواً في «أوبك» لكنها تحتل موقعاً مهمّاً في حجم التجارة العالمية. وتركزت مهمة رودريغيز في محاولة إقناع الدولتين، وبصفة خاصة السعودية، أكبر منتج على الصعيد العالمي، بتخفيض مستوى الإنتاج، على نحو يسمح لفنزويلا بالرجوع إلى سقف الإنتاج الذي حددته لها «أوبك» والبالغ ٢,٧٢ مليون برميل يومياً. وبالفعل آتت مفاوضات وزير الطاقة الفنزويلي ثمارها، وتم الاتفاق على قيام الدولتين، السعودية والمكسيك، بخفض الإنتاج، وهو الأمر الذي استتبع قيام باقي الدول الأعضاء بالالتزام بالحصص المقررة.

ولم يمر وقت طويل حتى تمكنت فنزويلا من تحقيق التقدم الملحوظ جداً في الإيرادات القومية؛ ففي آذار/مارس ٢٠٠٠، حقق النفط الفنزويلي عائداً لم يتحقق منذ تسع سنوات، إذ بلغ نحو ٣٥ مليار دولار، جنت البلاد من هذا الارتفاع في الأسعار مردوداً إيجابياً بلغ نحو ٥ مليارات دولار، وارتفعت الصادرات بنسبة ٣٣ بالمئة لتصل إلى ١٦ مليار دولار. وقد ساعدت تلك الزيادة في سعر النفط على التخفيف من وطأة بعض المشكلات الاقتصادية التي تعانيها البلاد، فبعد أن تقلص حجم الاقتصاد الفنزويلي بنسبة ٧,٢ بالمئة في عام ١٩٩٩، أخذت مؤشرات النمو في الارتفاع عام ٢٠٠٠، إذ حقق الاقتصاد نمواً بلغ ١,٥ بالمئة بحلول منتصف ذلك العام لترتفع هذه النسبة إلى ٣,٢ بالمئة مع نهاية العام، كما تراجع معدل التضخم ليصل إلى ١٤,٢ بالمئة، وهو أدنى مستوى له منذ خمس سنوات.

وبالنسبة إلى الهدف الثاني، المعني ببث الحياة في منظمة «أوبك»، وتفعيل دورها، أخذ تشافيز على عاتقه مهمة الدعوة الشخصية لملوك وأمراء ورؤساء الدول المنتجة، وكان الرئيس الراحل صدام حسين ضمن قائمة الشخصيات المتعيّن دعوتها، إذ لا يمكن تجاهل أحد الأعضاء المؤسسين، على الأقل من وجهة نظر تشافيز. وقد كانت تلك الدعوة مدعاة لسخط واشنطن، كما عبّر عن ذلك الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية بقوله إن الدعوة: «**تضفي صبغة الاحترام على صدام حسين الذي من الواضح أنه لا يستحقها، لقد غزا البلاد المجاورة، واحتلها، واضطهد شعبه وانتهك حقوق الإنسان**»، وكان ردّ تشافيز: «**إنني أعلم ما سيقوله المراؤون عندما يرونني مع صدام حسين**».

في الوقت الذي أشعلت الولايات المتحدة الحرب الكلامية ضد تشافيز وزيارته للعراق وتوجيه الدعوة إلى رئيسه، كان سبب تلك الحرب هو نفسه الذي أضاف إلى رصيده لدى الجماهير في فنزويلا، بل وخارجها، وبدت الولايات المتحدة نفسها كدولة ديكتاتورية. ودار النقاش حينئذ على الزاوية التي تنظر من خلالها الولايات المتحدة إلى أعدائها، كما تراهم هي كأعداء، وباتت المقارنات على أشدها داخل فنزويلا وخارجها، فلطالما حافظت الولايات المتحدة على علاقات ودية مع أنظمة ديكتاتورية وعسكرية وشيوعية، متى وجدت أن ذلك يتلاءم مع مصالحها، بغضّ النظر عن مصالح الشعوب المقهورة غالباً، حتى إنها ساعدت على بناء وتدعيم بعض أكثر الأنظمة وحشية في أمريكا اللاتينية طوال القرن العشرين. ولقد كانت الولايات المتحدة حليفة لصدام حسين في ثمانينيات القرن العشرين، كما كان أسامة بن لادن أحد الحلفاء القريبين من واشنطن، إلا إنها قلبت التحالف إلى عداء وفقاً للمصلحة السياسية، أيّاً تكن الاعتبارات والتوازنات.

وكما ذكرنا، استخدم تشافيز في رحلته من طهران إلى المنذرية على الحدود الإيرانية ـ العراقية، طائرتي هليكوبتر لم تدخلا المجال الجوي العراقي، بل هبطتا على الحدود، تلافياً لخرق الحظر الجوي الدولي، ثم استقل سيارة دخل بها الأراضي العراقية. والتقى الرئيسَ صدام حسين، حيث تم الترحيب به بحفاوة، كما جاء في وصف بارت جونز، حيث «... **فرش العراقيون السجاد الأحمر لتشافيز، وعملوا على الاستفادة السياسية من هذا الخرق للحظر إلى أقصى حد**». وجاء في عنوان رئيسي تصدّر إحدى الصحف العراقية التي تصدرها الدولة «**أهلاً بالرئيس تشافيز**»، وكرست صحيفة قومية

أخرى نصف صفحة لمدح القرار الشجاع الذي اتخذه تشافيز بزيارة العراق. وأضافت الصحيفة أن «**الرئيس الفنزويلي يتحدى العقوبات ويقرر زيارة العراق حتى وإن اضطر إلى امتطاء جمل**»، حتى إن صدام حسين نفسه اصطحب تشافيز في جولة في أنحاء المدينة، وترددت أصداء الصورة الفوتوغرافية لصدام وهو خلف مقود السيارة وبجانبه تشافيز في مختلف الصحف العالمية[٧].

في المحطة التالية من الرحلة المكوكية من أجل بعث «أوبك» من مرقدها، هبطت الطائرة الرئاسية في جاكرتا، من أجل دعوة الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد، الذي أعلن هو الآخر، تأثراً بضيفه، أنه يخطط جدياً لزيارة العراق.

وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول زيارة العراق، رأى العديد من المحللين في جولة تشافيز نجاحاً سياسياً هائلاً؛ فلقد زار في غضون عشرة أيام كلاً من: إيران والعراق والسعودية والإمارات العربية والكويت وقطر وإندونيسيا وليبيا والجزائر ونيجيريا. وبالفعل نجح تشافيز في إقناع الجميع بأهمية عقد القمة، وفي العاصمة كراكاس. وهو ما حدث فعلاً، إذ توافد في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ الملوك والأمراء والرؤساء وممثلو الدول إلى العاصمة الفنزويلية كي يحضروا أول مؤتمر قمة تعقده «أوبك» منذ عام ١٩٧٥، أي منذ خمس وعشرين عاماً.

ولعل من المناسب في هذا الموضع، من رصدنا للأحداث وكيفية تعامل مؤسسة الحكم معها، أن نرصد دفع تشافيز بجزء كبير من الجيش، البالغة طاقته الفعلية ٤،٧٧٦،٨٤٩ فرداً وفقاً لأرقام عام ٢٠٠٢، كي يُساهم في إصلاح المستشفيات والطرق والمدارس، كذلك قيامه بتنظيم المجتمع في ما يسمّى الدوائر البوليفارية (١١ شخصاً في كل خلية) بهدف توحيد الشعب الفنزويلي ودفعه إلى المشاركة في الحياة السياسية، مع إنشاء مؤسسات للقروض الشعبية، بالإضافة إلى قيامه بتخصيص ٨٠ كم من الساحل الفنزويلي للصيادين التقليديين، مع إعادة النظر في مسألة الاستغلال، بل الاستنزاف، العشوائي الذي كان أصحاب السفن الحديثة يمارسونه على نحو أدى إلى المزيد من الإفقار للصيادين (الفقراء).

(٧) جونز، **هوغو: قصة هوغو تشافيز من الكوخ الطيني إلى الثورة المستمرة**، ص ٤٥٢.

١٥ ـ التأميم

أما في ما يتعلّق بالتأميم، الذي كان مطلباً ملحاً، فقد أعلن تشافيز في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ تأميماً فورياً وشاملاً لقطاع صناعة الأسمنت، مؤكداً دفع تعويضات للشركات الأجنبية، وأهمها شركة «سيميكس» المكسيكية، وشركة «لافارج» الفرنسية. وأوضح تشافيز، الذي أمم في عام ٢٠٠٧ قطاعي الطاقة والاتصالات، وهدّد، ثم نفذ تهديده، بشمول عمليات التأميم قطاعات البنوك والأسمنت والحديد: «إن هذا القرار استراتيجي». واتّهم مراراً شركات الأسمنت العاملة في فنزويلا بتصدير هذه المادة من دون الاهتمام بتأمين حاجة فنزويلا، وأطلق تحذيرات بإجراءات ضد شركة «سيميكس» التي اتهمها السكان بتلويث البيئة. تأتي هذه الخطوة بعدما أخضع تشافيز جميع حقول النفط لسيطرة الحكومة، وأبعد شركتي «موبيل أويل» و«كونوكو فيليبس» عن العمل في فنزويلا.

١٦ ـ تأميم الحديد والصلب[٨]

كما أعلن تشافيز في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ تأميم عدة شركات للحديد والصلب، بعد أن تمّ من قِبل (في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) تأميم شركة «تيرنيوم سيدور»، أكبر شركة لصناعة الصلب في فنزويلا، ويبلغ رأسمالها المدرج في بورصة نيويورك ٧,٧ مليارات دولار، ومركز عملياتها الرئيسي في المكسيك وفنزويلا والأرجنتين، وتبلغ مبيعاتها السنوية ١٠ مليارات دولار، بينما تبلغ حصة مبيعاتها السنوية في فنزويلا ٢,٤ مليار دولار، حسب تصريحات مدير فرع الشركة في فنزويلا.

وقال تشافيز في خطاب بثه التلفزيون الرسمي: «**إن عملية التأميم الجديدة لا تحتمل أي نقاش بشأنها**»، وأشار إلى أن فنزويلا بدأت تسير منذ وقت طويل على طريق التأميم والاشتراكية. وأمر في هذا الخطاب، الذي ألقاه أمام عمال المصانع في ولاية بوليفار الواقعة في جنوب البلاد، بالشروع في عملية التأميم التي ستشمل خمس شركات للحديد والصلب، اثنتان منها ممولة كلياً أو جزئياً من قبل مجموعات أمريكية ويابانية. وتُنتِج الشركات المؤممة أنابيب الصلب وقوالب الحديد، وتتركز في ولاية بوليفار. وقال تشافيز إن هذه الخطوة تأتي في

(٨) «شافيز يؤمم شركات حديد وصلب،» الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/17975a42-e452-4e13-8f4f-9a1b4ee0313d>.

إطار خطة قومية شاملة من أجل إقامة مجمع صناعي اشتراكي واحد في البلاد.

١٧ ـ تأميم شامل

في الوقت نفسه، أعلن تشافيز تأميم شركة «سيراميكاس كارابوبو» لصناعة السيراميك. وكان قد أمم في مطلع عام ٢٠٠٩ نحو ٦٠ شركة للخدمات النفطية، بينها شركة مملوكة لمجموعات أجنبية. وحسب قوله، فإن «**العمال الفنزويليين بصدد تقديم درس للعالم عن كيفية نهوض الطبقة العاملة لصنع الثورة**».

وقبل هذا، شملت عمليات التأميم منذ عام ٢٠٠٧ شركات أجنبية أو ذات مساهمة أجنبية في قطاعات مثل الاتصالات والكهرباء والأسمنت، إضافة إلى المصارف. كما شملت عمليات السيطرة الحكومية مصانع أغذية لم تلتزم بالسياسات التي قررتها الحكومة بصدد أسعار بعض السلع الأساسية.

وفي ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أعلن تشافيز أن حكومته بصدد تأميم عشرات من وحدات ضغط الغاز، استكمالاً لعملية تأميم واسعة استهدفت معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها قطاع النفط. وقال في تصريحات أذاعها التلفزيون الفنزويلي إن حكومته شرعت في السيطرة على ٧٠ وحدة لضغط الغاز في ١٤ محطة في عدة مناطق، بما في فيها منطقتا ماراكيبو وأورينوكو. وأضاف: «**نواصل التقدم مستعدين للسيطرة على الممتلكات والإدارة في جميع هذه المحطات ووحدات الضغط، لا أحد سيوقفنا في هذا... لدينا جدول زمني للسيطرة على محطات الإنتاج في حزام أورينوكو**». ولم يقدم تشافيز تفاصيل عن الشركات التي ستسيطر عليها الحكومة.

وفي بدايات عام ٢٠٠٩، كثف تشافيز حملة التأميم التي بدأها قبل عامين في فنزويلا بالسيطرة على شركات الخدمات النفطية، بما في ذلك شركة «وليامز» الأمريكية.

وفي ٢ تموز/يوليو ٢٠١٠، انتقلت إلى الحكومة الفنزويلية رسمياً ملكية ١١ منصة نفطية كانت تابعة لشركة «هلميريتش آند باين» الأمريكية.

وكان وزير النفط رفائيل راميريز قد صرح بأن بلاده ستؤمم الحفارات، بعد نزاع استمر عاماً حول مدفوعات معلقة من شركة النفط الوطنية الفنزويلية. وذكر راميريز أن الحكومة ستدفع لشركة «هلميريتش» القيمة الدفترية للمعدات التي صادرتها الحكومة، وستتفق معها على سعر محدد خلال محادثات ستجريها معها.

واستكمالاً لخطة تأميم المصارف، أقر وزير الاقتصاد الفنزويلي في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ دمج أربعة مصارف لإنشاء مصرف عمومي واحد. وذكرت جريدة **غازيت** الفنزويلية على موقعها الإلكتروني أن السلطات أطلقت على البنك الجديد اسم «بيسنتناريو»، وأضافت أنه سينشأ من دمج أربعة مصارف هي «بنفوانديس» و«كونفيديرادو» و«بوليفار بنكو» و«سنترال بنكو». وأشارت الجريدة أيضاً إلى أن ثلاثة من المصارف الأربعة سبق أن أغلقتها الحكومة بتهمة اقتراف تجاوزات في ما يتعلق بمصادر تمويلها والأرباح المحققة على رساميلها، ومن ثم جرى تأميمها. كما أغلقت الحكومة الفنزويلية ثمانية مصارف صغيرة ومتوسطة، وقامت بتصفية اثنين من تلك المصارف وتأميم أربعة مصارف أخرى. وفي الوقت الحالي تسيطر الحكومة على ٢٥ بالمئة من القطاع المصرفي.

١٨ ـ طرد السفير الإسرائيلي من كراكاس

لعل أشهر ما سمع به الوطن العربي وتأثر بفعله تأثراً شديداً هو ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عن قيام الحكومة الفنزويلية بطرد السفير الإسرائيلي في فنزويلا، وذلك احتجاجاً على الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لبيان الخارجية الفنزويلية؛ إذ جاء في البيان: «قررت الحكومة طرد السفير الإسرائيلي وجميع العاملين في السفارة، ردّاً على الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة». واتهمت فنزويلا إسرائيل بخرق القانون الدولي، ووصفت ما تقوم به في غزة بأنه إرهاب دولة. وكان تشافيز قد أدان الحملة الإسرائيلية في غزة، وقال «**إن قتل المدنيين جريمة ضد الإنسانية، وينبغي جر الرئيس الإسرائيلي إلى محكمة دولية ومعه الرئيس الأمريكي، لو كان لهذا العالم ضمير حي**. يقولون إن الرئيس الإسرائيلي شخص نبيل يدافع عن شعبه! أي عالم عبثي هذا الذي نعيش فيه؟!».

١٩ ـ مطالبة البابا بالاعتذار

ولكي ننظر إلى الصورة الكبيرة، ونتعرّف إلى مدى انشغال تشافيز بقضايا أمريكا اللاتينية كَكُل، نرصد مطالبة تشافيز للبابا بنديكت السادس عشر بالاعتذار للهنود في أمريكا اللاتينية لتجاهله المذابح التي تلت اكتشاف كريستوف

كولومبوس القارة الأمريكية عام ١٤٩٢. وقال تشافيز موجهاً كلامه إلى البابا في مراسم نُظمت بمناسبة حرية التعبير: «**مع كلّ احترامي لقداستك، إعتذر لأن مذبحة حقيقية وقعت هنا، وإذا كنا سننفي ذلك فإننا ننفي وجودنا**».

وتعليقاً على تصريح للبابا بأن الكنيسة لم تفرض نفسها على سكان أمريكا الأصليين، قال تشافيز: «**كيف يمكنه القول إنهم جاؤوا يبشرون من دون أن يفرضوا شيئاً فيما كانوا مسلحين ببنادق**».

ولقد قال البابا في كلمة لأساقفة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في نهاية زيارة للبرازيل: «**إن التبشير بالمسيح وإنجيله لم يتضمن في أي وقت من الأوقات أية ضغينة لثقافات ما قبل كولومبوس، كما لم تفرض أية ثقافة غريبة**»، معتبراً أن المسيحية طهرت شعوب سكان أمريكا الأصليين. ولكن تشافيز ردّ على كلام البابا، قائلاً: «**إن المسيح جاء منذ أمد بعيد إلى أمريكا. فهو لم يصل مع كريستوف كولومبوس**». وأضاف: «**إن البابا قال أمراً من الصعب جداً قبوله.. لذلك فإن الكنيسة الكاثوليكية تفقد كُل يوم مزيداً من المؤمنين. ويبدو أن البابا قلق من انخفاض عدد الكاثوليكيين في أمريكا اللاتينية. لكن مع تصريحاته أعتقد أنه تسبب بتفاقم الوضع**». واعتبر تشافيز أنه **يشعر أنه نفسه هندي لأن الفنزويليين مزيج من الجنس الأوروبي والسكان الأصليين**.

ثالثاً: ردود الفعل على الصعيد الدولي وتصاعد الأزمة

كان من الطبيعي إذاً، إزاء تلك المواقف الثورية والراديكالية، أو على الأقل غير التقليدية، التي رأيناها لتوّنا من قبل نظام هوغو تشافيز ونظامه السياسي، أن تُعلن كوبا على لسان وزير خارجيتها فيليبي بيريز في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، يوم انقلاب «كارمونا»: إن كوبا تدين هذا الانقلاب أمام الرأي العام العالمي». وقبل ذلك بيومين، وفي جويرا ميلينا الكوبية، أعلن برونو رودريغيز سفير كوبا لدى الأمم المتحدة: «**الحقيقة إن ما يحدث في فنزويلا هو انقلاب، وإن مجموعة استسلامية موالية للولايات المتحدة تقوم عبر استخدام القوة باغتصاب السلطة التي منحها الشعب الفنزويلي للرئيس هوغو تشافيز، على أمل محو عقود من الزمن من الظلم والفساد، على هدي أفكار سيمون بوليفار...**».

وكان من الطبيعي كذلك أن تتخذ بغداد وطرابلس وطهران ودمشق، الموقف الرافض بشدة للانقلاب على نظام تشافيز.

ولم تترك الأحزاب الشيوعية والعمالية، الفرصة في مؤتمرها حول الوضع العالمي الجديد، الذي عقدته في أثينا بحضور ٦٢ دولة، في الفترة ٢١ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، من دون أن تُعلن إدانتها تخريب النظام الشرعي والديمقراطي في فنزويلا البوليفارية، وذلك بالإضافة إلى إدانة عزل وإزالة الحركة اليسارية المسلحة في كولومبيا. كما أعلنت دول أمريكا اللاتينية (مجموعة ريو) فوراً رفضها التام لمثل هذا الانقلاب. . . .

حتى الآن لا نستطيع أن ندّعي (منهجياً) المقدرة على تقديم إجابة وافية على أسئلتنا المثارة، بشأن الانقلاب الخائب، ومفرداته، وأطرافه الفاعلة، وإن تمكنا، ولو ظاهرياً، من الاقتراب أكثر من بلوغ ضفافها. فلنساير إذاً خطوتنا الفكرية الأولى التي كوّنتها ذهنية تنشغل، بوعي، بالتعرف إلى طبيعة الأوضاع والأحوال وسير الأمور في فنزويلا في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، بالتركيز الموضوعي على الفترة ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ـ ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٣.

ويُمكن القول إن الأيام قد مضت بعد عودة تشافيز رئيساً شرعياً لفنزويلا ونفي كارمونا، وذلك من دون أحداث تستحق الرصد، باستثناء ما يلي:

ـ الاشتباكات التي تمت بين أنصار تشافيز ورجال الشرطة؛ بعد أن قررت المحكمة العليا في ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ تأجيل الفصل في قضية محاكمة كبار مسؤولي الجيش المتهَمين بالضلوع في الانقلاب.

ـ ظهور ١٤ ضابطاً على شاشة التلفزيون الفنزويلي يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، معلنين التمرد، في مواجهة هوغو تشافيز، إلا أن خوزيه رانغل، نائب الرئيس الذي تولى مهامه في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، استنكر تلك التصرفات، بقوله: «**إن الرئيس موجود في مكتبه يمارس عمله كالمعتاد، وإن غالبية ضباط الجيش يعارضون موقف زملائهم بشدة**».

ـ المواجهات التي حدثت بين قوات الأمن وأنصار تشافيز، الذين تجمعوا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ أمام المجلس النيابي الوطني في وسط كراكاس، في محاولة لمنع وصول، كما تردد وهو محل شك، أكثر من مليوني توقيع من أجل الاستفتاء على إقالة تشافيز.

ـ مسيرة ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، التي بلغ عدد المشاركين فيها ٦٠٠ ألف شخص.

نقول، تمضي الأيام، حتى يأتي يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كي يسفر التحالف الذي تم بين كارلوس أورتيغا، زعيم اتحاد العمال الذي تأسس عام ١٩٣٣، وكارلوس فرنانديز، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والخدمات («فيديكاماراس») عن واقع إعلان حالة إضراب شاملة وعنيفة في أهم قطاع اقتصادي في فنزويلا، قطاع النفط. وقد عزز هذا التحالفَ بين **قوة العمل والرأسمال** (في حقل صناعة النفط) وباركه ثالوثُ الإعلام (أقوى الأضلاع: ٥ قنوات، و١٢ جريدة)، والمحكمة العليا (أحياناً، ونحن هنا نخالف ما هو مُعلن من أنها صارت محايدة)، والكنيسة الكاثوليكية (التي ينتمي إليها دينياً ٩٦ بالمئة من السكان) باستثناء الأب أدولف روكاس، الذي عُرف عنه التزامه الوقوف إلى جانب الفلاحين غير المالكين، وإلى جانب العمال الزراعيين، فقد اتخذ موقفاً واضحاً ومعلناً بدعمه لتشافيز، في حملته الانتخابة في كيبور، إذ أعلن: «**إن السادة المطارنة لم يفهموا رهان هذه الثورة التي ستغير الأوضاع في فنزويلا رأساً على عقب. أني أشعر بكوني معنياً كلياً بالمشروع الذي يقوده تشافيز سلمياً من أجل تضامن الفنزويليين وكرامتهم**».

وإلى تلك الأضلاع الثلاثة يمكن إضافة ألفريدو بينيه، محافظ كراكاس، وهنري فيفاس رئيس الشرطة، اللذين نزع تشافيز منهما السلطة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وردّتها إليهما المحكمة العليا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ابتداءً من ٢ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٢، أي بداية الارتباك، تأخذ الأحوال في الوضوح، وتبدأ الإجابات عن الأسئلة المنهجية المتعلقة بالانقلاب وأطرافه، والتي فرضت نفسها في لحظة تاريخية معيّنة، وإلى أن تستقر الأوضاع نسبياً في أول شباط/فبراير٢٠٠٢، نتمكن أكثر من بلوغ شطآن الإجابة. يتعيّن هنا الوعي بانعدام أي تعديل على نص السؤال المعني بأطراف الصراع، إذ إن مَن قام بالانقلاب هو مَن قام بالتمرد والإضراب، وللأسباب نفسها. فإذا ما أخضعنا الفترة من بداية الارتباك إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الاستقرار النسبي للرصد الواعي، يمكننا ملاحظة عدة أحداث تسترعي الانتباه، وتؤهلنا لفحص المسألة الفنزويلية الراهنة برؤية أكثر دقة ووضوحاً:

فبعد أن بدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، تدخّل البيت الأبيض في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وطلب في اجتماع لمنظمة الدول الأمريكية

(دول الأمريكتين وجزر الكاريبي) سرعة إجراء انتخابات حسماً للإضراب، لكنه الاقتراح الذي رفضته غالبية ممثّلي الدول في المنظمة، وانتهت، بل اكتفت، بعبارة: «تدعيم المؤسسات الديمقراطية».

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حكمت المحكمة العليا بإعادة فتح وتشغيل الشركة الوطنية للنفط. وتطبيقاً لهذا الحكم، قام تشافيز بنفسه، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بقيادة حملة عسكرية لرد تمرد ناقلة النفط «بيلين ليون»، مَعقل المضربين، على بعد نصف ميل غرب كراكاس، وقام رجال البحرية بتفريغ شحنة الناقلة التي بلغت ٢٨٠ ألف برميل.

تزامن ذلك مع رد تمرد الناقلتين «كورا» و«سوزانا دوغيم». وبعد المزيد من الاشتباكات الدموية، ومع المزيد من التدخّل العسكري، والتوسع في استخدام وسائل القانون العام القامعة لحركة التمرد، أعلنت قوى المعارضة في ٢ كانون الثاني/يناير٢٠٠٣ عزمها على التفكير في وقف الإضراب الذي قادته، والانتقال إلى وسيلة ضغط أخرى تتمثّل في العصيان المدني، وهو ما دخل حيز التنفيذ الفعلي في السابع من ذلك الشهر. وهو أيضاً الإجراء الذي تصدى له تشافيز، معلناً في اليوم التالي من مدرسة في أحد الأحياء الشعبية غرب العاصمة: «إنهم يسعون إلى التهجم على خزينة الأمة عبر القضاء على حسابات مصلحة الضرائب، ولن نسمح بذلك، وسنتخذ كلّ الخطوات التي تفرض نفسها».

ومن خلال استخدام لهجة التهديد، والتوعّد باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على المدارس والمصارف والمصانع وإغلاق القنوات التلفزيونية المعارضة، والقيام فعلياً بتجريد شرطة العاصمة من أسلحتها الثقيلة، والاستيلاء على أكبر مصنعين لإنتاج المياه المعدنية والبيرة، وعدة مصانع ومستودعات للأغذية، وفصل مئات العمال (الفنيين) من الشركة الوطنية للنفط، مع تسريح عدد كبير جداً من المستخدمين في الإدارة المالية لهذه الشركة، بفضل ذلك كله، تمكّن تشافيز، وعلى الرغم من الخسائر التي قُدّرت بنحو ٤ مليارات دولار، من إجبار المعارضة على التفاوض الذي بات مطلباً ضرورياً، بعد أن تحولت فنزويلا إلى دولة مستوردة للنفط؛ إذ استوردت، ولأول مرة في تاريخها، أول شحنة نفط من «بتروبراز» البرازيلية بلغ مقدارها ٥٢٥ ألف برميل.

التفاوض إذاً كان حتمياً بعد أن ساءت الأوضاع بشدة، وأنبأت الأحوال بحدوث أزمة محققة على جميع الأصعدة، وهو الحال الذي لن تشهده فنزويلا

مرة إلا بعد مرور عدة سنوات، مثلها في ذلك مثل العديد من الدول المرتبطة بالدولار الأمريكي ارتباطاً وثيقاً حينما أصابتها بدورها أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة.

ولقد بارك تلك المفاوضات، التي أصبحت، كما سبق القول، ضرورة ملحّة بعد أن اشتدت الأزمة وأنذرت بما لا تُحمد عواقبه، الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر ومؤسسته، مقترحاً إما تعديل الدستور على نحو يقلص فترة الرئاسة من ست سنوات إلى أربع سنوات، وإما الانتظار إلى آب/أغسطس ٢٠٠٣ لإجراء استفتاء طبقاً للدستور. كما باركها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك في اجتماع عُقد في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وضم كوفي أنان والخارجية الأمريكية وكارلوس أورتيغا وتيموتيو زامبرانو، مفاوض المعارضة. كما توصل إليه اجتماع كيتو بحضور أوريبي، وريكاردو لاغوس ولوزادا وتوليدو ولولا دي سيلفا ونينا باكاري، وزيرة الخارجية الإكوادور، وسيزر جافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

في إثر هذا الاهتمام والتدخّل الدوليين (وهو الأمر غير المألوف بهذا الشكل بوجه عام)، تشكّلت مجموعة أصدقاء فنزويلا بتوليفتها المنطقية (!!) البرازيل وتشيلي والجزائر، التي تعد حليفاً نفطياً مهمّاً لفنزويلا والعربية السعودية والمكسيك، إلى جوار كلٍّ من الولايات المتحدة والبرتغال وإسبانيا (!!). ومن الجدير بالذكر أن البرازيل رفضت، طبقاً لتصريح وزير خارجيتها، طلب فنزويلا بتوسيع نطاق المجموعة بإدخال كوبا والصين وفرنسا وروسيا والدومينيكان، بدعوى «الحفاظ على التوازن الحساس».

ومهما يكن من أمر، فقد توصل «الأصدقاء»، على ما يبدو، إلى حلول جيدة، ومُرْضية على الصعيد العالمي (!) أدت إلى إعلان المعارضة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الرفع الجزئي للإضراب في قطاعي الصناعة والتأمين، واستثناء قطاع النفط (مكمن الأزمة نفسها)، ولكي تُعلِن في ٣ شباط/فبراير رسمياً إنهاء الإضراب واللجوء تارة أخرى إلى العرائض المطالبة بإجراء انتخابات جديدة، ولتنتهي المسألة الفنزويلية على هذا النحو، ظاهرياً، بثلاثة أمور: **أولها** توقيع اتفاق وقف العنف بين الحكومة والمعارضة، من أجل الديمقراطية والسلام، وذلك في ١٩ شباط/فبراير، وهو ما تلاه (قبل مضي ٢٤ ساعة) إلقاء القبض على فرنانديز، مع تحديد إقامته، بتهمة التحريض على

الجريمة والعصيان المدني؛ **ثانيها** توجيه النقد الرسمي الحاد في ٢٤ شباط/ فبراير إلى كلٍّ من الولايات المتحدة وإسبانيا؛ كأصدقاء غير مخلصين! **ثالثها** تبدّى باسترداد فنزويلا لطاقتها الإنتاجية «النفطية» وعودتها إلى الكمية المقررة لها في «أوبك»، وذلك طبقاً لتصريح رانغل في سانتياغو، وهو التصريح الذي أثبتت الأيام التالية صدقه.

لعل انتظارنا حتى يوم ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ ورصدنا لما بعده، كانا مفيدين في سبيلنا إلى الإلمام بعناصر الإجابة عن تساؤلاتنا الأولية، حول: أطراف الصراع، ودور الولايات المتحدة والدائرين في فلكها. وإلى هنا تنتهي خطوتنا الفكرية الأولى التي أردناها مدخلاً لفحص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة في فنزويلا، ومن هنا كذلك تبدأ خطوتنا الفكرية الثانية، التي تمثل امتداداً منهجياً للخطوة الأولى، بهدف تقديم إجابة عن الأسئلة المطروحة، وذلك بالتعرف ليس فقط إلى مسرح الأحداث ذاته، أي شخصية فنزويلا «الدولة والإقليم»، بل أيضاً إلى السلعة التي يدور من أجلها الصراع المحموم.

الفصل الثالث

جمهورية فنزويلا البوليفارية



أولاً: الإقليم الفنزويلي[1]: أرض الصراع (التاريخ والجغرافيا والاقتصاد)

الخريطة الرقم (٣ ـ ١)
الحدود السياسية لفنزويلا وموقعها الجغرافي في أمريكا اللاتينية



المصـــدر: Resources for History Teachers, <http://resourcesforhistoryteachers.wikispaces.com/sam.2>.

---

(١) اعتمدتُ في هذا الشأن على: زين الدين عبد المقصود، **نصف الكرة الغربي الأمريكي: دراسة في** =

١ ـ التاريخ الذي ننشغل به

إن تعرضنا للتاريخ، كما سبق أن أوضحنا، لا يصدر بناءً على ذلك الخلط الشائع بين ما هو تاريخ وما هو تاريخي في حقل الاقتصاد السياسي. وإننا لا نسعى إلى إدخال قطيعة من أي نوع، تاريخية كانت أو حضارية، بل كلّ ما هنالك هو أننا ننشغل بفهم وتحليل الظاهرة الاجتماعية التي تشكّلت على أرض الواقع بردّها إلى الكل الذي تنتمي إليه مباشرة، ابتداء من تبلورها في سياق نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو نمط تجاوز الخمسمئة سنة بقليل. ومن ثم، لن ننشغل، كباحثين في الاقتصاد السياسي، بتلك الجهود النظرية التي بذلها الباحثون كي يفسروا السكون في الأرض الفنزويلية منذ التاريخ البعيد جداً، والممتد بالبعض من الباحثين إلى ألف سنة قبل الميلاد.

إن ما يهمنا هو دور التراكم الأولي للرأسمال في أوروبا؛ التراكم الذي استلزم التوسع في بحار العالم ومحيطاته وقاراته من أجل الثروة، حتى حلت سفن كولومبوس في شواطئ السلفادور عام ١٤٩٢؛ ففي القرن الخامس عشر، توجهت الرحلات البحرية في حركة كشوف استعمارية كانت تعني مع كلّ خطوة المزيد من الثروة والسلطة، في حين كانت تعني الموت والخراب والإبادة الجماعية على الجانب الآخر. وما إن وصلت سفن كولومبوس إلى شواطئ خليج باريا، حتى بدأت حركة واسعة من الكشف على نطاق واسع جداً. وكانت فنزويلا، التي تعني فينسيا الصغرى باللغة الإسبانية، ضمن الأقاليم التي غزاها كولومبوس من خلال البعثات التي أرسلها تباعاً بقيادة

= **الجغرافيا الإقليمية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤)، وج. دينكسون [وآخرون]، **جغرافيا العالم الثالث**، ترجمة عيسى علي وفايز العيسوي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤). كما رجعت بصفة أساسية للمقارنة والمطابقة إلى: L. Dudley Stamp, *A Regional Geography* (London: Longmans, 1959), part I, and Preston E. James, *Latin America* (New York: Odyssey Press, 1959).

لعرض التاريخ الفنزويلي وما يتعلق بتاريخ فنزويلا الوسيط والمعاصر، انظر: «Historia,» Presidencia, <http://www.presidencia.gob.ve/venezuela_historia.html>.

كما اعتمدتُ في تأليف وعرض ومقارنة الأرقام الواردة بالمتن على: «The World Fact Book,» CIA (2002); (2003); (2004); (2005); (2006); (2007); (2008) and (2009); «Human Development Report,» UNDP (1998); (1999); (2001); (2003) and (2004); «Report of The World Social Situation,» UN Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA) (1993) and (2008); «Venezuela National Human Development Reports,» UNDP (2002) and (2003); «World Development Report,» World Bank (1995); (1999); (2001); (2006) and (2009); «World Investment Report,» UNCTAD (2002), and «World Economic Outlook,» IMF (2002); (2007) and (2009).

ألونسو دي غيدا عام ١٤٤٩، إلى أن تم تأسيس «دي سانتا آنا دي كورو» عام ١٥٢٧ لكي تُصبح المركز الرئيسي للتوسع داخل فنزويلا نفسها، ونقطة انطلاق للمضي في فرض الكاثوليكية، كما يتردد في بعض المراجع التاريخية، واللغة الإسبانية، والقنص البشري والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، وبصفة خاصة سكان البيرو الذين حاولوا قدر طاقتهم الحفاظ على ثقافاتهم ودياناتهم ووجودهم الاجتماعي ذاته أمام تكنولوجيا حربية مدمرة لم تكن معهودة في ذلك الوقت من التاريخ. ولقد كانت فنزويلا، وكذا البرازيل، البلدين الوحيدين اللذين لم يتملكهما الإسبان منذ البداية؛ فقد منح كارلوس الخامس فنزويلا إلى مؤسسة «آل فيلزر» التجارية الألمانية، بينما نشط البرتغاليون على الأرض البرازيلية بعد سنوات طويلة نسبياً من اكتشافها[٢].

قام الاستعمار الإسباني بتقسيم فنزويلا إلى مقاطعات، على كلّ مقاطعة حاكم تحت رئاسة حاكم عام. وعلى أساس من إحكام القبضة الاستعمارية على الإقليم الفنزويلي، تأسس اقتصاد استعماري يستخرج المعادن ويُنتِج المحاصيل لصالح التاج الإسباني فقط. وكان للتجارة، تحديداً الرأسمال التجاري (ن ـ س ـ Δ ن)، الدور الأكبر في التراكم، وكان الذهب والمعادن النفيسة الأخرى من أهم الدعائم التي عملت على ترسيخ دورة الرأسمال التجاري في تلك المرحلة من التاريخ الفنزويلي. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، لم تتوقف الحركات التحررية الرافضة للوجود الاستعماري الإسباني، الذي تفنن في القمع وأساليب الاستعباد وإبادة السكان الأصليين. وظهر في تلك الفترة ثوار عظام مثل بوليفار وفرانسيسكو ميرندا ورودريغيز، وكارينو، حتى تمكّن الشعب الفنزويلي بقيادة هؤلاء الثوار، وبعد حروب طاحنة، من التحرر من نير الاستعمار الإسباني في العام ١٨١١، وتشكيل الجمهورية الأولى (١٨١١ ـ ١٨١٢)، التي تلتها الجمهورية الثانية (١٨١٣ ـ ١٨١٤) والجمهورية الثالثة (١٨١٧ ـ ١٨١٩) والجمهورية الرابعة (١٨١٩ ـ ١٨٣٠)، ثم الجمهورية الخامسة التي أسسها هوغو تشافيز.

خرج المستعمِر الإسباني ظاهرياً من أراضي فنزويلا، لكن خروجه كان

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: لاوريت سيجورنه، **الثقافات الأمريكية اللاتينية القديمة**، ترجمة صالح علماني (دمشق: المشروع القومي للترجمة بالتعاون مع وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٣١٩ وما بعدها.

ظاهرياً؛ إذ إنه عيّن نائباً عنه، من الشعب الفنزويلي نفسه، وتحديداً من الطبقة الاجتماعية التي تكوّنت في ركاب الاستعمار (بعد أن تولّى الاستعمار تعليمها وتربيتها وأحسن رعايتها) وارتبطت مصالحها بمصلحة المستعمِر. وهذا دأب مثل تلك الطبقة التي تنشغل أساساً بالحفاظ على الوضع الاجتماعي الاستعماري القائم الذي يصب في صالحها، دونما أي التفات إلى باقي طبقات الشعب المستضعف. وقد كرس الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة إلى أيدي ملاّك العقارات، والكمبرادور، ثم استمر التحويل وتدعيمه على امتداد القرن، مع تكثيف التبادل غير المتكافئ مع الإمبراطورية البازغة، بريطانيا العظمى، التي ستترك الساحة بعد فترة تاريخية قصيرة للرأسمال الأمريكي. وعلى ذلك، سيكون انشغالنا بالتاريخ عبر المئة عام السابقة، وذلك في مرحلة أولى، ثم عبر القرون الثلاثة الماضية، في مرحلة ثانية، كما سنرى في ما بعد.

٢ ـ جمهورية فنزويلا البوليفارية[٣]

أُطلق لقب البوليفارية على فنزويلا تيمّناً بالثائر سيمون خوان فيسنتي دي بوليفار، المولود في فنزويلا عام ١٧٨٣ لإحدى الأُسر الغنية المنتمية إلى العرق الإسباني. وقد تتلمذ سيمون على يد الثائر كارينو، وطالع مؤلفات روسو و**الإلياذة** و**الأوديسا**، وسيَر العظماء، كما قرأ لسبنيوزا وجون لوك، وعشق كتابات فولتير ومونتسكيو، وأحب كثيراً رواية **دون كيشوت**، التي أعاد قراءتها في الأسابيع الأخيرة من حياته.

يمكن القول إن مجرى حياة سيمون بوليفار تغير تماماً بوفاة زوجته عام ١٨٠٣ نتيجة حمى خبيثة أصابتها ولم يكن قد مضى على زواجهما عشرة أشهر؛ إذ سافر إلى إسبانيا وفرنسا، وشاهد تتويج نابليون بونابرت، كما سافر إلى إيطاليا وإنكلترا والقسطنطينية في الفترة ١٧٩٩ ـ ١٨٠٧، ليعود إلى كراكاس، حتى تشغل جهوده رقعة من العالم مترامية الأطراف؛ فقد قاد معارك

(٣) لتكوين الخطوط العريضة بشأن حياة بوليفار، وإنما بوعي، ولو أوّلي، حول المرحلة التي عاشها وعلاقات التناقض بداخلها، انظر: وديع الضبع، **بوليفار** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، وجابرييل جارسيا ماركيز، **سيمون بوليفار، أو الجنرال في المتاهة**، ترجمة محمد عبد المنعم جلال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

عديدة في فنزويلا وبيرو وتشيلي وبوليفيا والأرجنتين، في سبيل التحرير من الحكم الاستعماري الإسباني. حيكت ضده الدسائس، ودُبّرت له المؤامرات في معظم عواصم أوروبا، وبخاصة في لندن وباريس ومدريد. ويرى البعض، كوديع الضبع، أن هناك لطخة سوداء في جبينه لن يغسلها الزمن، وهي تسليمه لصديقه وقائده فرانسيسكو ميرندا إلى الأعداء. وقد كانت أولى انتصاراته تحرير كولومبيا عام ١٨١٩، قبل أن يحقق حلمه بتوحيد أمريكا اللاتينية، ونُقل رفاته عام ١٨٤٢ في موكب مهيب إلى كراكاس، حيث شُيّد ضريح لذكراه، وأقيم له في عام ١٨٤٦ تمثالاً في بوغوتا الكولومبية.

أ ـ الجغرافيا

تقع فنزويلا، التي استقلت رسمياً عن إسبانيا في ٥ تموز/يوليو١٨١١، في الشمال من قارة أمريكا الجنوبية. تحدّها غويانا (Guyana) من الشرق وكولومبيا من الغرب، والبحر الكاريبي والمحيط الأطلسي من الشمال، وتبلغ مساحتها ١٥٠,٩١٢ كم^{2}، وتنقسم، طبيعياً، إلى أربعة أقاليم متميزة. وتساهم الجغرافيا السياسية الخاصة بكل إقليم في ترسيخ قواعد التشكيلات السكانية، ومظاهر النشاط الاقتصادي:

(١) إقليم جبال فنزويلا

تشكّل هذه الجبال قوساً كبيراً من الأراضي المرتفعة في الشمال تُعرف باسم المرتفعات الشمالية. وتُمثّل هذه المرتفعات نحو ٢٥ بالمئة من المساحة الإجمالية، كما يتركز فيها نحو ٧٠ بالمئة من السكان، وبخاصة في منطقة حوض فالنسيا ووادي كراكاس. وتُعتبر الزراعة الحرفة الأساسية لسكان هذا الإقليم، على الرغم من الطفرة التاريخية التي لحقت بكراكاس وماراكاي وفالنسيا، حيث يُزرع البن منذ عام ١٨٧٦، وإنما ابتداءً من طلب السوق العالمية، على سفوح مرتفعات سيرا نيفادا دي مريدا، ومرتفعات سيغوفيا، ويجمع الإنتاج في سان كريستوبال في الجنوب. كما يُزرع الكاكاو، ابتداء من طلب السوق العالمية كذلك، وبلا أية مشاركة حقيقية في التجارة الدولية (على صعُد الإنتاج والتمويل والتسويق والتوزيع والتصنيع)، وعلى حساب إبادة الغابات المطيرة، كما يُزرع القطن وقصب السكر والتبغ.

الخريطة الرقم (٣ ـ ٢)
التضاريس والأقاليم الطبيعية في فنزويلا



المصدر: «Venezuela Map,» <http://www.explore-yachts.com/charter/venezuela_m ap.htm>.

يضم الإقليم، الذي يمارس جزء من سكانه حرفة الرعي، كراكاس التي تقع في وادٍ يحمل الاسم نفسه، على ارتفاع ٣٠٠٠ قدم في حوض صغير يبلغ طوله حوالى ١٥ ميلاً (**يحتل سكان «مدن الصفيح» المنحدرات الشديدة التي تقع في قلب كراكاس، في حين يُمثّل سكان الطبقة البرجوازية حاجزاً بين ضواحي طبقة كبار الرأسماليين وكبار ملاّك العقارات في الشرق، وبين المساكن الحكومية في المدينة القديمة**). وعلى بعد ٦٠ ميلاً من كراكاس، يقع حوض نهر فالنسيا الكبير الذي يضم مدينتي فالنسيا وماراكاي اللتين تستمد أهميتهما من كونهما أكبر مدينتين صناعيتين بعد كراكاس العاصمة. ويعكس هذا الإقليم بشكل واضح جُل مظاهر تعميق الانفصال التاريخي بين الريف والمدينة، مع تكريس هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على الإنتاج الزراعي من خلال وسائل إنتاج متخلفة تساهم بفاعلية في تسرب القيمة الزائدة إلى خارج الوطن، بفعل التناقض بين معدلات إنتاجها وآلياته، كما ذكرنا منذ البدء.

(٢) إقليم الأراضي المنخفضة

ويشمل الأراضي الواقعة حول خليج فنزويلا وامتداده جنوباً حول بحيرة ماراكيبو، والسهل الساحلي الشمالي ودلتا نهر أورينوكو، التي لا تكاد تنفصل عن حوض أورينوكو ذاته نتيجة التقارب بين تلال اللانوس وهضبة غويانا (Guiana)، حيث ليس هناك سوى فجوة ضيقة ينطلق منها النهر كي ينهي دورته في مياه الكاريبي. ولقد أفضى اكتشاف النفط في الإقليم إلى إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية وعلاقاتها الجدلية؛ فبعد أن كان الإقليم فقيراً مهملاً، صارت سواحل بحيرته، بل والبحيرة ذاتها، ابتداء من العام ١٩١٧ بمثابة غابة من أبراج النفط[٤] تتزايد بصفة مستمرة، الأمر الذي استصحب إدخال التعديل على الهياكل الاجتماعية للقرى المبعثرة، ذات الاقتصاد المعاشي، في الأعم، بتحويلها إلى قرى نفطية. وتتركز حقول النفط على طول الشواطئ الشمالية الشرقية للبحيرة، مع وجود بعض الحقول في الغرب والجنوب الغربي، وعلى طول الأراضي المنخفضة الساحلية لخليج فنزويلا.

(٣) إقليم سهول أورينوكو

يشكّل هذا الإقليم ثلث مساحة فنزويلا، وفيه سهول تُعرف باسم اللانوس وتحيط بها المرتفعات الأنديزية من الشمال والغرب، وهضبة غويانا من الجنوب. ويُمثّل الإقليم منطقة رعي رئيسية، حيث إن تربية الماشية تشكّل، تاريخياً، نشاطاً رئيسياً للسكان منذ أن أدخل الإسبان الماشية إلى هذا الإقليم مع بدايات الحركة الاستعمارية. وبفعل النمو غير المتوازن، كخصيصة رئيسية للرأسمالية، منذ الاندماج في منظومة الفائض، فإن الإقليم يتسم بالخلخلة السكانية، حيث يعيش السكان في مجموعات مبعثرة على جوانب النهر، من حول المراكز الرئيسية لكل من المزارع الحيوانية، ومناطق التعدين النامية.

يُذكر أن رافائيل راميريز، وزير الطاقة، كان قد صرح في ١٣ نيسان/ أبريل٢٠١٠ بأن فنزويلا ستستثمر على امتداد الأعوام السبعة التالية ١٢٠ مليار دولار في حزام أورينوكو النفطي شرقي البلاد. وأضاف أن استثمارات واسعة

(٤) عبد المقصود، **نصف الكرة الغربي الأمريكي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، ص ٣٤٨.

النطاق في الشرق سوف تجعل «من الممكن إنتاج ما يقرب من ثلاثة ملايين برميل يومياً في منطقة حوض أورينوكو وحدها». ووفقاً لتصريحات راميريز كذلك، استثمرت الحكومة حتى الآن نحو ٨٠ مليار دولار في المنطقة الشرقية، كما وافقت فنزويلا على عرض للتنقيب لتحالفين أحدهما بقيادة شركة «شيفرون» الأمريكية، ومجموعة أخرى تضم «ريبسول» الإسبانية، و«بتروناس» الماليزية، وشركة «أو جي سي» الهندية. وبذلك، تكون فنزويلا قد منحت في عهد تشافيز، وعلى الرغم من إجراءات التأميم الشاملة، أكبر استثمارات في قطاع النفط لتحالف يضم شركات أجنبية (منها («شيفرون» الأمريكية)، لتطوير حزام أورنيكو النفطي الذي يحتوي على احتياطيات هائلة.

ولقد فازت شركة «ريبسول» وشركة «بتروناس» وثلاث شركات هندية بعرض «كارابوبو» (١)، التي هي منطقة واسعة ذات احتياطيات تقدَّر بنحو ٢٣٥ مليار برميل من النفط الثقيل، في حين تم الاتفاق مع «شيفرون» على استغلال كارابوبو (٣) مع شركتي «إمبكس» و«ميتسوبيشي» اليابانيتين، ولم يُمنح حقل كارابوبو (٢) لأي من الشركات. ولقد كان نصيب الشركة الوطنية الفنزويلية من جميع تلك التعاقدات ما يفوق ٢,٥ مليار دولار.

(٤) إقليم هضبة غويانا

يحتل هذا الإقليم جنوب شرق فنزويلا، إلى الجنوب من نهر أورينوكو. وإذا ما استثنينا إنتاج الذهب المحدود في منطقة الكالاو، والماس المستخرَج من التكوينات الرسوبية لوادي نهر كاروني، فإن الإقليم قليل الأهمية، ويُعتبر من أقل مناطق فنزويلا سكاناً وأكثرها تدهوراً.

ويمكن القول إن فنزويلا تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على عائدات النفط التي بلغت في بعض السنوات نحو ٩٠ بالمئة من عائدات التصدير، وحوالى ٥٠ بالمئة من إيرادات الميزانية الاتحادية، وحوالى ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان للإضراب الذي استمر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٣ عواقب اقتصادية بعيدة المدى؛ إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة حوالى ٩ بالمئة في عام ٢٠٠٢ و٨ بالمئة في عام ٢٠٠٣، لكن الناتج الاقتصادي تعافى بصورة ملحوظة منذ ذلك الحين. وقد ساعد الإنفاق الحكومي، بدافع من ارتفاع أسعار النفط، على زيادة الناتج

المحلي الإجمالي ١٠ بالمئة في عام ٢٠٠٦، و٨ بالمئة في عام ٢٠٠٧، وما يقرب من ٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨، قبل فترة الركود العالمي الذي أدى إلى الانكماش في عام ٢٠٠٩. والجدول التالي يوضح أهم البيانات، لكن من الأفضل، قبل مطالعة الجدول، الاستماع إلى إدواردو جاليانو وهو يحكي لنا حكاية فنزويلا بمنتهى البراعة:

ب ـ حكاية فنزويلا

يقول جاليانو: «... **ومن فنزويلا تأتي نصف الأرباح التي تجنيها رؤوس الأموال المستثمرة في مجال النفط في القارة، ويمثّل متوسط دخل الفرد أعلى معدل دخل للفرد في أمريكا اللاتينية، وتمتلك أكمل وأحدث شبكة طرق، وبالنسبة لعدد السكان، ليس هناك بلد في العالم يشرب كُل هذه الكمية من الويسكي الأسكتلندي... لقد استخرجت الحفارات خلال نصف قرن، أرباحاً بترولية هائلة بحيث تعادل ضعف موارد خطة مارشال لتعمير أوروبا، ومنذ أن تفجرت أول بئر بترولية بشلالات من البترول، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات وتضاعفت الميزانية القومية مائة مرة، لكن جزءاً كبيراً من السكان، الذين يتنازعون فضلات الأقلية المسيطرة، لا يتغذى أفضل ممّا كان يفعل خلال الحقبة التي كانت تعتمد فيها على الكاكاو والبن... لقد كبرت كراكاس، العاصمة، سبع مرات خلال ثلاثين عاماً، المدينة البطريركية ذات الأفنية الرطبة، والميدان الرئيسي والكاتدرائية الصامتة، أخذت تنبت فيها ناطحات السحاب كلما نمت أبراج البترول في بحيرة ماراكايبو، وهي الآن كابوس ذو هواء مكيف، كابوس صاخب أسرع من الصوت، أحد مراكز ثقافة البترول التي تفضل الاستهلاك على الخلق... إن كراكاس تنام بصعوبة، إذ لا يمكن إطفاء نهم الكسب والشراء والاستهلاك والإنفاق. نهم تملك كل شيء، ومن منحدرات التلال يتأمل الملايين من المنسيين، من عششهم الصفيح المكدسة بالقمامة، يتأملون تبديد الآخرين، وتبرق الآلاف والآلاف من السيارات من آخر طراز في شوارع العاصمة الذهبية. كانت النشوة قد انبعثت من سنوات طويلة، فحوالى عام ١٩١٧، كان البترول يوجد جنباً إلى جنب مع اللاتيفونديات القديمة، حيث يُراقب أصحاب الضياع إنتاج قوة العمل بجلد الأجراء ودفنهم أحياء حتى الخصر... وفي أواخر عام ١٩٢٢... هبت العاصفة البترولية... نبتت الحفارات والروافع في بحيرة ماراكايبو... وتدفق الفلاحون واستقروا فوق**

الأرض التي تغلي بين الألواح وعلب الزيت... ورنّت لهجات أوكلاهوما وتكساس لأول مرة في السهول والغابات، وفي لحظة ظهرت ثلاث وسبعون شركة، وكان مالك الكرنفال هو الديكتاتور غوميز..... وحينما أُسقط خيمينيز عام ١٩٥٨ كانت فنزويلا بئر بترول كبيرة تحيطها السجون وغرف التعذيب، وتستورد كل شيء من الولايات المتحدة: السيارات والثلاجات واللبن المركز والبيض والخس، والقوانين والمراسيم...»[٥].

النفط هو الأزمة إذاً، وبوجه عام قامت شركات النفط الاحتكارية، حتى قبل تفجر النفط، بعدة ممارسات لا تختلف في جوهرها بشكل أو بآخر عن ممارساتها الطبيعية، ابتداء من تدمير البيئة ونهب الأرض، ومروراً باستغلال قوة العمل على نحو عبودي، وانتهاء بفرض هيمنتها على مؤسسة الحكم بما يحقق مصالحها، وتكون الحكومات القمعية الديكتاتورية دوماً هي أنسب الحلفاء وأكثرهم إخلاصاً.

---

(٥) لا يسعني سوى أن أحيل، باطمئنان وحماس، للوعي بمجرى الأحداث غير العقلانية، في أمريكا اللاتينية، إلى: إدواردو جاليانو، **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية: تاريخ مضاد**، ترجمة أحمد حسان وبشير السباعي (الإسكندرية: دار النيل، ١٩٩٤)، الذي وضعه في مونتفيدو عام ١٩٧٠، وألحقه بإضافات تحت عنوان: «بعد سبع سنوات» أشار فيها إلى مسألة تأميم النفط الفنزويلي، أضافها في برشلونة عام ١٩٧٨.

وقد ذكر الموقع الإلكتروني لجريدة **اليوم السابع** (القاهرة) بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠١٠، أن في قمة الأمريكتين، التي انعقدت مؤخراً في ترينداد وتوباغو، صافح الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز نظيره الأمريكي باراك أوباما بحرارة وأهداه كتاباً. فوجئ أوباما بالهدية، ارتبك قليلاً ثم ابتسم وتناول الكتاب من يد تشافيز وصافحه مرّة ثانية بحرارة. لم يقدّم تشافيز إلى أوباما قلادة أثرية ذهبية من ثروات بلاده العديدة، ولم يقدّم له قناعاً هندياً تاريخياً يعود لأجداده، وإنما أهداه إنجيل المعذبين والمقهورين في قارة أمريكا الجنوبية كلها، **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية** لمؤلفه الأوروغواني إدواردو جاليانو، الذي يحكي تاريخ النهب والاستغلال الذي تعرّضت له قارة أمريكا اللاتينية بكاملها منذ وطئت رايات كورتيس وكولومبوس أراضيها محملين بالبنادق والأحصنة والأوبئة والرغبة الدفينة في الحصول على الذهب والفضة والبهارات.

ولد إدواردو جاليانو في مونتفيديو عاصمة أوروغواي وعمل صحفياً ورساماً كاريكاتورياً في العديد من الصحف، قبل أن يهرب من الحكم العسكري في بلاده إلى الأرجنتين عام ١٩٧٣ بعد نشره **الشرايين المفتوحة** في إسبانيا عام ١٩٧١، ثم انتقل إلى إسبانيا عام ١٩٧٧، وظلّ فيها حتى عاد إلى بلاده عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من أن كتاب **الشرايين المفتوحة** ظلّ ممنوعاً من دخول أوروغواي ٧ سنوات كاملة، فإنه أصبح الكتاب الأكثر شعبية هناك، وطُبع منه حتى الآن ما يزيد على ٦٠ طبعة، وتُرجم إلى معظم لغات العالم على حدّ تعبير المترجمين أحمد حسان وبشير السباعي، اللذين اعتبرا الكتاب سيرةً ذاتيةً لأمريكا الجنوبية، الأخت الشقيقة للوطن العربي، والذي تعرّض مثلها لعمليات النهب المنظمة منذ قرون ولم يزل، كما تعرّض مثلها لإرساء صناعة التخلّف حتى يبقى بقرةً حلوباً، تدرّ الموارد الطبيعية للدول الكبرى المنتفعة.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

مجموعة من الجداول التجميعية توضح معالم الاقتصاد الفنزويلي

الناتج المحلي الإجمالي	تعادل القوة الشرائية	معدل النمو الحقيقي	سعر الصرف الرسمي	للفرد بألف دولار
بمليار دولار	٣٤٩٣	ـ ٣,٣ (أرقام ٢٠٠٩)	٣٣٧٣	١٣٠٠٠

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع	زراعة	صناعة	خدمات
بالمئة (أرقام ٢٠٠٩)	٤	٣٦,٨	٥٩،٢

القوى العاملة (٤)	زراعة	صناعة	خدمات
بالمئة (أرقام ١٩٩٧)	١٣	٢٣	٦٤

إجمالي القوى العاملة/ بالمليون	معدل البطالة بالمئة(*)	سكان يعيشون تحت خط الفقر
١٢,٨	٧,٩	٣٧,٩

الاستثمار بالمئة من الناتج الإجمالي	الميزانية/ بمليار دولار	معدل التضخم (أسعار الاستهلاك)
٢٢,١	الإيراد النفقة ٦٦٣٧ ٨٦٤٧	٢٧,١

النفط	الإنتاج	الاستهلاك	الصادرات	الواردات	الاحتياطيات
بمليار برميل	٢,٤٧٢ ٢,٦١	٧٤٠ ألف برميل/ يوم ٠,٧٠	٢,١٨٠ ٢,٠١	٠	١٤٢,٢ مليار برميل ٨٧ مليار برميل
الأرقام الثانية في كلّ خانة مصدرها: مايكل كرير، **دم ونفط** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١)، بما يؤكد عدم الاعتداد بالرقم إلا على سبيل الاسترشاد.					

الغاز الطبيعي	الإنتاج	الاستهلاك	الصادرات	الواردات	الاحتياطيات
بالمليون متر مكعب	٣,٣٠٦	٢,٤٨٦	٠	١,٨٠٠	٤٩,٨٣٠

الصادرات بمليار دولار (٢٠١٠)	الواردات بمليار دولار (٢٠١٠)	الديون الخارجية بمليار دولار
٦٤,٧	٣١,٧	٥٥,٦

المصدر: تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية، مقارنة ببيانات البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة.

(*) يَعتمد التعريف القياسي للبطالة (ILO83) على ثلاثة معايير يتعيّن توافرها في الوقت نفسه، وهي: بلا عمل، ومتاح في الوقت الراهن، وباحث عن العمل. فالعاطلون إذاً يتألفون من جميع الأشخاص فوق العمر المحدّد لقياس السكان النشيطين اقتصادياً (في فنزويلا من ١٠ سنوات) والذين كانوا خلال الفترة: ١ ـ من الأشخاص الذين بلا عمل، بمعنى أنهم لم يكونوا في عمالة مأجورة أو عمالة للحساب الخاص، تبعاً للتعريف الدولي للعمالة. ٢ ـ من المتاحين في الوقت الراهن للعمل، بأجر أو للحساب الخاص، ٣ ـ من الذين قاموا باتخاذ خطوات محدّدة من مدّة قريبة محدّدة كذلك للبحث عن عمل؛ فلكي يُعتبر الشخص في حالة بطالة، وفقاً للمعايير الدولية، فإنه يلزم أن يكون في حالة بحث عن عمل. انظر: *Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods* (Geneva: International Labour Office, 1990), and *World of Work: The Magazine of the ILO*, no. 16 (1996).

الخريطة الرقم (٣ ـ ٣)

أهم المدن والمراكز الحضارية في فنزويلا



المصدر: المصدر نفسه.

بدأت الطفرة النفطية في عام ١٩١٤، ومع ذلك يمكن القول إن نشاط الحفر والتنقيب بدأ قبل ذلك بسبع سنوات كاملة؛ ففي أوائل القرن العشرين، عندما أخذت شركات النفط في التوسع على نطاق عالمي، بالتزامن مع صعود الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا)، شرعت شركة «ستاندرد أويل كومباني» و«شركة النفط الهولندية الملكية»، وهما من شركات النفط الاحتكارية الدولية النشاط، ومن خلال كونسورتيوم، في ترسيخ وجودهما والعمل بدأب منذ عام ١٩٠٧، حتى صار هناك في عام ١٩٦٤ أربع وستون شركة تنهب النفط وعمال النفط.

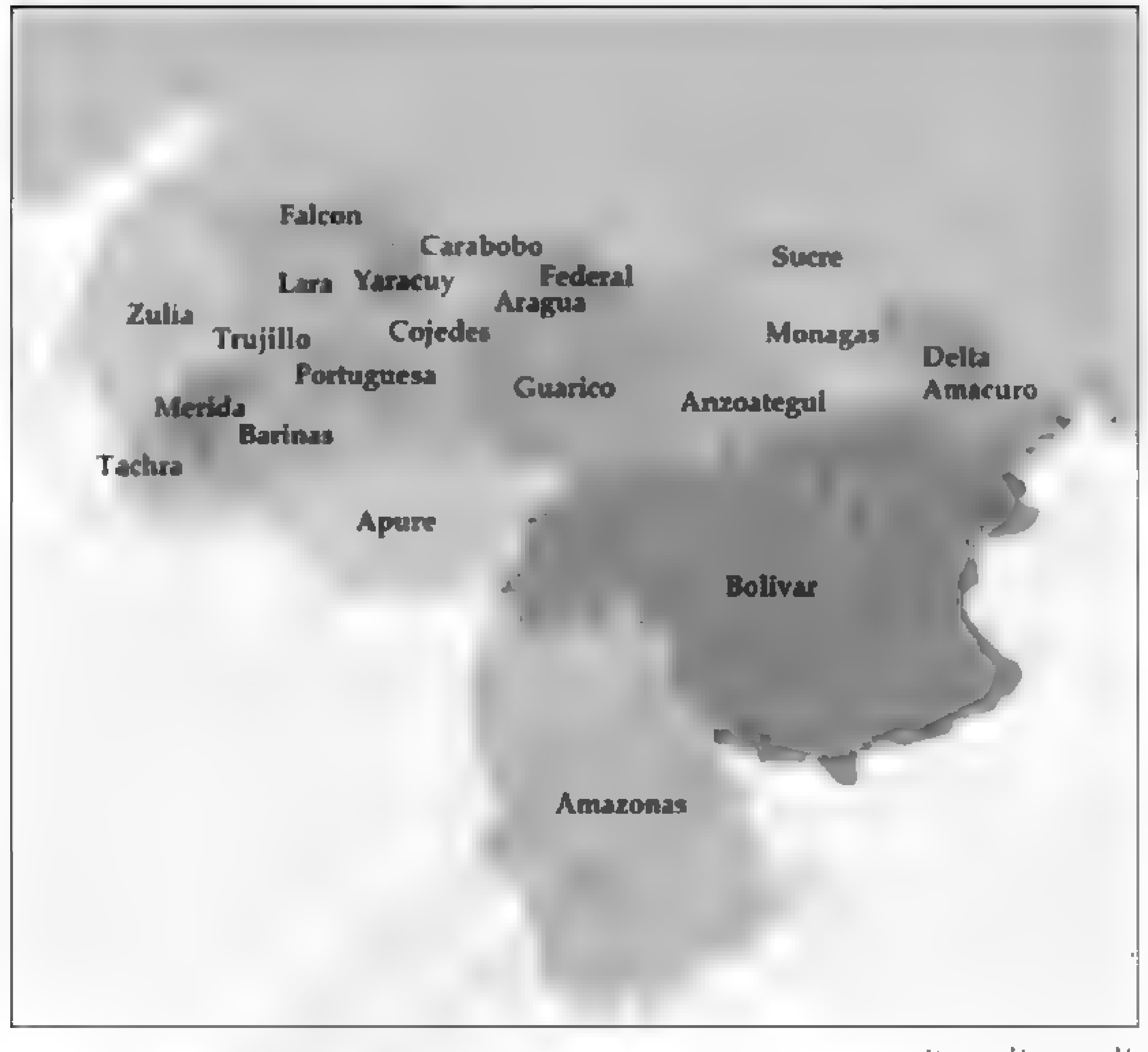
ج ـ تاريخ ديكتاتورية النفط

في آب/أغسطس ١٩٠٥، أصدر الرئيس كاسترو سيبريانو قانون التعدين الجديد، الذي تم بموجبه منح الشركات العاملة في قطاع النفط امتيازات لمدة خمسين عاماً. ومع توتر العلاقات بين سيبريانو والقوى العظمى آنذاك، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومع وصول خوان فيسنتي غوميز إلى السلطة عام ١٩٠٨، بدأت فترة تاريخية جديدة، هي فترة الحكم الديكتاتوري، التي امتدت حتى عام ١٩٣٥، ومن ثم بدأت حقبة ديكتاتورية النفط.

ففي عهد حكم غوميز الديكتاتوري الذي دام قرابة ٣٠ عاماً، تمتعت الشركات النفطية الاحتكارية، وعلى رأسها شركة «شل» و«شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي» («إكسون» في ما بعد) بنفوذ كبير، فسُنّت القوانين ابتداء من رغبة الكونسورتيوم الاحتكاري ومصالحه، من دون أي اعتبار لمصالح الشعب المسحوق الذي أذاقه غوميز ضرائب وأتاوى لا تطاق. وعرفت فنزويلا في عهده أيضاً تدفقاً غير عادي للاستثمارات الأجنبية (الأمريكية على وجه التحديد) التي كان يجب عليها البحث عن المكان القريب والمناسب من أجل تفريغ التراكم الرأسمالي، فكانت فنزويلا أفضل، وأقرب، مكان يستقبل الرأسمال الإمبريالي، وبخاصة قطاع النفط، الذي صار قطاعاً مفتوحاً بلا قيود أمام الرأسمال الاحتكاري.

وفي عام ١٩٣٥، وبالتحديد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كان يجب على لوبيز كونتريراس العازار، كرئيس للدولة خلفاً لغوميز، أن يواجه إضرابات شاملة في أهم القطاعات، وهو قطاع النفط، بالمطالبة بعلاقات تعاقدية أكثر عدلاً وأقل استغلالاً؛ إذ تولّى العازر حكم بلاد تغلي بعد أن أذاقها سلفه شتى صنوف القمع وطرائق القهر. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت فنزويلا دولة بلا نفقات أو إيرادات، مُتجِهة إلى الإفلاس، وهو الحال الذي تزامن مع قصف بيرل هاربر في المحيط الهادي، التي كانت أحد المعاقل التي تتغذى على النفط الفنزويلي.

الخريطة الرقم (٣ ـ ٤)
الولايات الفنزويلية



المصدر: المصدر نفسه.

(١) انقلابات بنكهة فنزويلية

لم تمض فترة طويلة حتى قامت مجموعة من المدنيين والعسكريين (الاتحاد العسكري الوطني) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ بحركة، كانت من أعنف حركات التمرد ضد الحكومة. وقد أفلحت تلك المجموعة في تشكيل حكومة ثورية برئاسة رومولو بيتانكورت. وعلى الرغم من عدم استمرار هذه الحكومة فترة طويلة، فإن فترة حكمها شهدت مجموعة مهمة من الإجراءات الإصلاحية، منها إصلاح عملية استغلال النفط (١٩٤٥)، وإنشاء شركة تنقيب وطنية، مع إعادة النظر في اللوائح الانتخابية (١٩٤٦)، وإصدار الدستور (١٩٤٧). وبموجب المرسوم الرقم ١١٢ بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥، أُعيد النظر كذلك في الضرائب المفروضة، وبصفة خاصة على المداخيل، وخفضها إلى الحدود التي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

إلا أن العام ١٩٤٨ شهد الانقلاب على حكم بيتانكورت واستعادة الحكومة السابقة للسلطة بقيادة غاليغوس، الذي كان يأمل في مجموعة من الخطوات التنموية، من تحسين الطرق والمواصلات ووضع خطط جديدة لتعظيم عائدات النفط، غير أن حكومة المجلس العسكري نفذت انقلاباً في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، وجاء بالكولونيل ماركوس بيريز خيميز إلى السلطة. وبقي خيميز يمارس مهامه، التي اتّصفت بالنهب والقمع واعتقال المعارضين، لاسيما في العام ١٩٥٣، حتى العام ١٩٥٨، حين عاد بيتانكورت إلى الحكم.

في تلك الفترة، بلغت مساحة الأراضي التي كان يتم فيها الحفر والتنقيب نحو ٧ بالمئة من إجمالي الأرض الفنزويلية، وكان للولايات المتحدة نصيب العنقاء. وفي عهد تلك الحكومة التي بقيت حتى العام ١٩٦٣، تم إنشاء الشركة الوطنية للنفط. ولقد عاشت فنزويلا ردحاً من الزمن تحت الأحكام الديكتاتورية من عهد الاستقلال حتى نهاية الخمسينيات. واتسمت الفترة التي انتُخب فيها مرشح حزب العمل الديمقراطي بيتانكورت بالاستقرار السياسي وبداية عهد التعددية الحزبية في فنزويلا... لقد تدفقت أموال الصادرات النفطية إلى البلاد، فبلغت خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ فقط أكثر من ١٥٠ مليار دولار، وهو رقم مذهل بالنسبة إلى بلد يبلغ عدد سكانه ١٦ مليون نسمة. لكن على الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار في سبعينيات ومستهل ثمانينيات القرن العشرين، فإن تلك الأموال لم تصل إلى عامة الشعب.

ويمكن القول إن فنزويلا لم تخرج من قبضة الحاكم الفرد، إلا لتدخل في عهد الهيمنة الحزبية، حيث سيطر على السلطة حزب العمل الديمقراطي (AD) والحزب الاجتماعي المسيحي (COPEI) لمدة أربعة عقود. وقد أسفرت انتخابات عام ١٩٨٣ عن فوز د. خاييم لوسانتشي، حيث أعلن أن الحكومة ستقود حرباً وطنية ضد الفساد، وستعارض أي تدخّل أجنبي في أمريكا الوسطى. بيد أن عهد لوسانتشي لم يكن سوى فترة طويلة من تصفية البلاد من احتياطيها النقدي بعد أن غرقت في الديون، ولم يكن لوسانتشي أفضل من سابقيه أو لاحقيه في علاقته بالنفط والثروة والسلطة، إذ مارس ما تمارسه السلطة في دول العالم الثالث من قمع وقهر ووأد للحريات، وحرمان الشعب إلا من فتات ثروة النفط، إذا نالها أصلاً. وفي ظل تلك الأوضاع السائرة من سيئ إلى أسوأ، تم تنصيب كارلوس أندرياس بيريز من حزب العمل الديمقراطي رئيساً للجمهورية للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤، خلفاً للرئيس لوسانتشي، أملاً بالإصلاح وتخليص البلد من أزمتها

الطاحنة. بيد أن الفشل كان حليف بيريز، كما كان من شأن غضب الفقراء الجوعي إنهاء ولايته قبل الموعد القانوني لنهايتها، كي يأتي المخلّص الجديد، على الأقل من وجهة نظر سكان مدن الصفيح. وإن ما كتبه نعوم تشومسكي بشأن فنزويلا أنما يركز على أهم عناصر الصورة، إذ يصف واقع الاستبداد والديكتاتورية في فنزويلا، وبصفة خاصة في فترة ولاية كلٍ من خوان فيسنت خوميز وبيريز خيمينيز اللذين تناغما مع فرض الولايات المتحدة لهيمنتها على الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. إذ يقول تشومسكي، وبأسلوبه المعهود: «**تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق السيطرة على مجال الإنتاج النفطي في الشرق الأوسط، مع بقائها مسيطرة على نصف الكرة الغربي... ولقد كانت فنزويلا أبرز الأمثلة، بموقعها كأكبر مصدر للنفط حتى عام ١٩٧٠ قبل أن تحل السعودية وإيران محلها... وبعد الحرب العالمية الثانية ساندت الولايات المتحدة في فنزويلا خوان غوميز، الديكتاتور الفاسد الذي فتح أبواب فنزويلا على مصاريعها لشركات النفط الأمريكية، وأعاق نظيرتها البريطانية بتوجيه من واشنطن. وفي النظام العالمي الجديد الذي تلا الحرب العالمية الثانية، أحكمت صناعة النفط الأمريكية سيطرتها على اقتصاد فنزويلا. وكانت العلاقة في تلك الفترة وثيقة الصلة، كما كانت الأرباح التي جنتها الشركات الأمريكية مرضية، وبصفة خاصة خلال فترة حكم الديكتاتور بيريز خيمينيز بين عامي ١٩٤٩و١٩٥٨، وذلك حين نافس خيمينيز [سلفه] غوميز في الوحشية والنهب، وحصل من الرئيس أيزنهاور على وسام الاستحقاق تقديراً لسياسته الحكيمة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما سهل من انتشار الاستثمار الأجنبي، وتقديراً لما قامت به إدارته من عمل دؤوب لـ «رفاهية فنزويلا وتطوير مواردها الاقتصادية الهائلة». لكن ما لم يُشر إليه أيزنهاور هو تلك الأرباح الهائلة التي جنتها الشركات الأمريكية، بما فيها شركات الصُلب وغيرها. لقد جاءت نصف أرباح شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي من الحقول الفنزويلية. واتّبعت إدارة كنيدي في أمريكا اللاتينية سياسة قائمة على تقديم الدعم للجيش لسحق القوى العمالية والشعبية....**»[٦].

(٢) تشافيز رئيساً للجمهورية البوليفارية

نسرد في ما يلي، بوجه عام، أهم الأحداث المرتبطة برئاسة تشافيز

---

(٦) نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم والجديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

للجمهورية البوليفارية ابتداء من عام ١٩٩٢. في هذا العام، قامت مجموعة من العسكريين بمحاولة انقلاب بقيادة تشافيز. إلا أن المحاولة فشلت، وأُلقي القبض على تشافيز وأُدخل السجن حتى عام ١٩٩٤، عقب تولّي زمام رافائيل كالديرا السلطة.

(أ) في عام ١٩٩٧، ترأس تشافيز حزب حركة الجمهورية الخامسة الذي كان قد أسسه لويس ماكالينا، حيث تسلم وزارة الداخلية ثم تحول بعدها إلى المعارضة بسبب بعض الخلافات مع رأس الحكم في الدولة.

(ب) من زاوية ما، كان سَجن تشافيز فرصة جيدة له كي يُقدم نفسه كثائر شعبي بوليفاري، إذ أدى إلى حصول تشافيز على مساندة هائلة من التيارات اليسارية والطبقات الفقيرة، وتركيز الإعلام العالمي الضوء الساطع عليه بوصفه الرجل الثوري الخارج من بين صفوف الشعب، ليعيد، ربما، أمجاد قادة عظام أنجبتهم القارة اللاتينية.

(ج) كان تشافيز قد أمضى بعد خروجه من السجن سنوات عدة يجوب البلد طولاً وعرضاً، في مهمة يمكن القول إنه هو لم يكن متأكداً من غايتها النهائية، معتمداً على أصدقائه ومناصريه. ومع أن اهتمام وسائل الإعلام به تراجع، فإنه لم يقف ساكناً ولم تتوقف تحركاته الثورية بين مؤيديه، بل كان في الواقع يخطط في الخفاء لمحاولة انقلابية أخرى في فنزويلا، التي كانت الولايات المتحدة، ومَن يدور في فلكها، آنذاك، يعتبرانها دولة ديمقراطية نموذجية، بفضل استقرار الأوضاع فيها خلال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، في وقت كانت الحروب الأهلية والأنظمة السياسية الديكتاتورية وحروب الإبادة هي السمات المميزة لتلك الحقبة. بيد أن تشافيز كان له رأي مختلف تماماً؛ فقد كان مقتنعاً بأن تلك الديمقراطية مزيفة، تُهيمن عليها طبقة حاكمة فاسدة لن تسمح لشخص ثوري مثله بالوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، ولذا لا مناص من اللجوء إلى الانقلاب من أجل خلاص الشعب، ومن أجل إعادة توزيع الثروة التي تركزت في يد النُخب الحاكمة.

(د) لكنه غيَّر رأيه في عام ١٩٩٧، بعد فوز رفيقه في قيادة الانقلاب السابق وزميله في السجن فرانشيسكو أرياس كارديناس بمنصب المحافظ في ولاية زوليا الغنية بالنفط؛ إذ شرع في الإعداد لحملة تقوده إلى مقعد الرئاسة.

وكانت معظم التوقعات وتقارير استطلاع الرأي تكشف عن ضعف موقفه؛ فهو قائد الانقلاب الفاشل، ومعظم الاهتمام كان منصباً على منافسته ملكة جمال العالم السابقة، آيريني سايبز، التي كانت رئيسة لبلدية ناجحة في العاصمة الثرية، كراكاس. بيد أن نسب النجاح بينهما تغيرت كثيراً عندما كشفت تصريحات سايبز عن خواء فكري سحيق استشعر بسببه الشعب القلق على مستقبله، في الوقت الذي كانت خطب تشافيز تلهب مشاعر الملايين المعدمين المهمَّشين في مدن الأكواخ والصفيح، والغاضبين بسبب الفجوة غير الإنسانية بين الفقراء والأغنياء.

(هـ) في عام ١٩٩٨، خاض تشافيز الانتخابات الرئاسية مركّزاً في جميع خطبه إلى الشعب على هدفه الأساسي وهو إعادة توزيع ثروات البلاد، التي كانت نهباً لقلة حاكمة ترتبط مصالحها بالرأسمالية العالمية على حساب ملايين الفنزويليين الفقراء والجوعى. ولم يكن إعلانه هدفه ذلك باستخدام النبرة التقليدية للحكام السابقين، بل استخدم أسلوباً نارياً ألهب حماسة الناخبين، خاصة الطبقات الفقيرة والعاملة، فحصل على نسبة ٥٦,٢ بالمئة من الأصوات، مقابل ٤٠ بالمئة لسايبز، وبذلك ظهر على الساحة من جديد، منهياً في شباط/ فبراير ١٩٩٩هيمنة دامت ثلاثين عاماً أمضاها حزب العمل الديمقراطي (AD) والحزب الاجتماعي المسيحي (COPEI) في الحكم.

(و) بدأ تشافيز رئاسته بمحاولة السيطرة على شركة النفط الحكومية العملاقة، «بتروليوس دي فنزويلا»، التي وصفها بأنها «دولة مستقلة داخل الدولة»، كما ذكرنا، تخدم مصالح النُخب الحاكمة والثرية. كما قام بدور ريادي في إعادة إحياء منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، التي كانت تعاني «الموت السريري»، وذلك من خلال استضافته أول قمة لقادة بلدان المنظمة خلال خمسة وعشرين عاماً. وبفضل مساعدته في رفع أسعار النفط العالمية من أدنى مستوياتها، عندما تولى الرئاسة، إلى مستويات قياسية، ارتفع الدخل القومي الفنزويلي من ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

(ز) دعا في سنة رئاسته الأولى إلى عقد اجتماع دستوري، وساعد بنفسه في إعادة كتابة الدستور، الذي صوّت عليه ٧٢ بالمئة بالموافقة مقابل ٢٨ بالمئة بالرفض. وفي اليوم نفسه، يوم الاستفتاء، أدت موجه هائلة من الأعاصير

والعواصف إلى تهدم مئات القرى المنتشرة في المنحدرات الجبلية الكاريبية، دافنة معها آلاف الفنزويليين (الأكثر فقراً ومرضاً وجوعاً)، في واحدة من أكبر الكوارث الطبيعية التي شهدتها فنزويلا خلال مئة عام على الأقل. إلا أن تشافيز ظهر للشعب وللعالم كله كرئيس دولة وطني، وواحد من ملايين الجماهير التي أتت به كي يحكمها؛ فقد أمر بفتح أبواب قصر «ميرا فلوريس» الجمهوري أمام بعض المنكوبين واستضافتهم في حديقته وحجراته، في سابقة لم تحدث على الإطلاق في أية دولة من دول العالم الحديث على الأقل.

(ح) في عام ٢٠٠٠، جرت انتخابات الجمعية الوطنية، وطرح تشافيز نفسه بين خائضي تلك الانتخابات، لتأكيد شعبيته، ومن ثم ترسيخ وجوده كرئيس شرعي مُنتَخب ديمقراطياً، فأحرز ٦٠ بالمئة من الأصوات، فانتُخب مجدداً. ووقع في نيسان/أبريل من العام نفسه انقلاب رتّبته طبقة رجال الأعمال وزعماء النقابات العمالية القدامى الذين فقدوا امتيازاتهم بسقوط الأحزاب السياسية المرتبطة بالخارج، إلا أن هذا الانقلاب لم يدم أكثر من ٤٨ ساعة، كما رأينا.

(ط) في عام ٢٠٠٤، افتعلت المعارضة أزمة مكّنتها من طرح إجراء استفتاء رئاسي، وفقاً للدستور. وجاءت النتيجة في مصلحة بقاء تشافيز في السلطة، كما قرر ذلك ٥٩ بالمئة من الناخبين.

(ي) في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أُجريت انتخابات رئاسية، فكان الفوز حليف تشافيز مجدداً، فأعلن حل حزب حركة الجمهورية الخامسة وتأسيس **الحزب الاشتراكي الفنزويلي** الموحد، الذي سيقوم بتطبيق نظام اجتماعي قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية في إطار نظام اشتراكي خاص بالفنزويليين، ويتناسب مع متطلباتهم في القرن الحادي والعشرين. وقد أكد تشافيز حرية انضمام الأحزاب الموالية له إلى الحزب الاشتراكي الجديد.

(ك) وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدى الرئيس تشافيز القسم، وأعلن عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ضمن حملة التطهير التي يقوم بها، ولاسيما بعد تأكيده تحطيم الدولة البرجوازية.

(ل) وبتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قرر تشافيز تشكيل حكومة فنزويلية جديدة، مع تغيير أسماء جميع الوزارات الفنزويلية، مضيفاً عبارة السلطة الشعبية إلى عبارة الوزارة. فمن هو الرئيس هوغو تشافيز؟

ثانياً: مَن هو تشافيز[٧]؟

١ ـ الطفولة المعذّبة والنشأة الطامحة

وُلد هوغو تشافيز في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٤ في الكوخ الطيني الذي كانت جدته روزا إنياس تشافيز تسكن فيه بمفردها، بعد انفصالها عن زوجها قبل موته. وكان الكوخ في قرية سابانيتا (في ولاية بارىناس) المنسية تماماً (سكانها نحو ألف نسمة) من بين مئات القرى الريفية الفقيرة المعدَمة، في بلد يسبح في بحيرة من النفط، وهو ما يعكس جميع مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ونسيان النُخب في كراكاس لهؤلاء الفقراء المهمَّشين والمنبوذين في الأطراف.

تقع قرية سابانيتا في إقليم اللانوس، الذي هو منطقة شاسعة (ثلث مساحة فنزويلا تقريباً) من المستنقعات المعشوشبة تعيش فيها أعداد قليلة ومتناثرة من السكان في حال من الفقر والتخلف. والمنطقة هذه محاذية للحدود الكولومبية، ومخصصة لرعي المواشي التي تشكّل تربيتها، تاريخياً، نشاطاً رئيسياً للسكان منذ أن أدخلها الإسبان إلى هذا الإقليم مع بدايات الحركة الاستعمارية. وبفعل النمو غير المتوازن، كخصيصة رئيسية للرأسمالية، منذ الاندماج في منظومة الفائض، فإن الإقليم يتسم، كما ذكرنا، بالخلخلة السكانية، حيث يعيش السكان في مجموعات مبعثرة على جوانب النهر، من حول المراكز الرئيسية لكل من المزارع الحيوانية، ومناطق التعدين النامية.

أما والدا تشافيز، هوغو دي رييز تشافيز وإيلينا فرياس دي تشافيز، اللذان كانا يعملان كمدرّسين، فقد كانا يعيشان في قرية تدعى لوس راستروجوس، وهي لا تقل حرماناً وفقراً عن سابانيتا، حتى أن أمه الحامل اضطرت حين جاءها المخاض إلى قطع مسافة غير قصيرة إلى سابانيتا، حيث الجدة روزا،

---

(٧) بالإضافة إلى وسائل الإعلام المُشار إليها في هوامش الفصل الثاني (الهامش الرقم ١) والحلقات المسجّلة من برنامج تشافيز (ألو يا ريّس) على اليوتيوب، انظر: بارت جونز، **هوغو: قصة هوغو تشافيز من الكوخ الطيني إلى الثورة المستمرة**، ترجمة بسام شيحا وأمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٣٤٦ ـ ٣٩٨، و «Hugo Chavez,» Infoplease, <http://www.infoplease.com/biography/var/hugochavez.html>; «Hugo Chvez Biography,» Encyclopedia of World Biography, <http://www.notablebiographies.com/news/Ca-Ge/Ch-vez-Hugo.html>, and «Chavez Biography,» <http://www.lcsc.edu/elmartin/historybehindthenews/mccoy/bio.html>.

واحتمال العثور على قابلة تساعد إيلينا على ولادة طفلها. وهو ما جرى لها حين ولدت ابنها أدان ثم ابنها هوغو. وبسبب فقرها، عهدت إلى الجدة روز تربيتهما، إذ كانت روز تعيش وحيدة في كوخ بسيط للغاية. وقد تعلق بها حفيداها، لأنها كانت تخصص لهما الوقت الكافي لرعايتهما بحب الأم وحنوها، مع افتقارها إلى أبسط مقومات العيش. كما كانت تشدّ من عزيمتهما رغم ضيق ذات اليد، وتشجعهما على الاعتماد على نفسيهما لتوفير مبالغ زهيدة من المال، كأن يبيعان حلوى كانت جدتهما تعدّه، سواء في المدرسة أو على دروب القرية.

لولا البيسبول ما كان تشافيز

ومثل الكثيرين من أبناء القرية البائسة، كان هوغو مولعاً بلعبة البيسبول، لكن لم يكن أمامه وأقرانه سوى استخدام الأخشاب كعصي لضرب كرة كانوا يصنعونها بأنفسهم عادة. وبلغ ولعه بتلك اللعبة حد التطلع إلى الخروج من قريته البائسة إلى حيث فرص إبراز المواهب، في كراكاس. لذلك، ومع اقتراب نهاية دراسته الثانوية، فكر في الانضمام إلى أخيه أدان في جامعة الأنديز في ميريدا، لعله يستطيع العبور من خلالها إلى كراكاس. إلا أنه اكتشف أن الجامعة خالية من فريق بيسبول، فوجّه ناظريه إلى الأكاديمية العسكرية في كراكاس، لا حباً بالعلوم العسكرية وإنما طمعاً بممارسة رياضة البيسبول؛ إذ كان في الأكاديمية فريق كان يُعَدّ من أهم الفرق، وكان يتولى تدريبَه وإدارته مجموعةٌ من أعظم اللاعبين وقتذاك، وبالتالي لا بأس، كما حدّث تشافيز نفسه، في الانضمام إلى الأكاديمية عاماً واحداً أو عامين، كي يستطيع تحقيق حلمه بأن يكون لاعب بيسبول.

٢ ـ الأكاديمية العسكرية وخطة بيللو

تزامن دخول هوغو إلى الأكاديمية العسكرية عام ١٩٧١ مع تحوّلات جذرية، كان هدفها تطوير الأكاديمية على نحو يؤدي إلى تخريج ضباط أكثر ثقافة وإنسانية؛ إذ أُعيدت هيكلة الأكاديمية بصورة جذرية على يد مجموعة من الضباط الوطنيين، الذين أرادوا إعادة النظر في كل ما يدرَّس للطلبة، وتوسعة حدود المعرفة الإنسانية، والعلوم الاجتماعية التي لم تكن في يوم من الأيام محل دراسة في أية فرقة من فرق الدراسة في الأكاديمية، بل كانت المناهج تقتصر على العلوم العسكرية، الأمر الذي يجعلنا نقول إن تلك التغيرات كانت

بمثابة ثورة تعليمية في المؤسسة المسؤولة عن تخريج ضباط القوات المسلحة في فنزويلا، وهم، كما رأينا، من أصحاب الأدوار الرئيسية في الانقلابات ومحاولات إطاحة الحكّام.

أُطلق على برنامج إعادة هيكلة الأكاديمية العسكرية اسم خطة «أندرياس بيللو»، تفاؤلاً باسم شاعر فنزويلي عاش في القرن التاسع عشر. وهكذا، ولأول مرة في تاريخ الأكاديمية العسكرية الفنزويلية، سوف يقوم الطلاب بدراسة مختلف العلوم الإنسانية (علم الاجتماع، عِلم السياسة، عِلم الاقتصاد، عِلم التاريخ العام، وتاريخ فنزويلا، عِلم القانون. . . إلخ)، وأصبح من الضروري أيضاً أن يقوم الطلبة بدراسة معمقة لبيان الحزب الشيوعي ومعظم المؤلفات الماركسية، لا رغبة في تعليم الطلاب مبادىء الشيوعية، وإنما إعداداً لمكافحتها بعد أن باتت خطراً يُهدد عروش كثير من الأنظمة الحاكمة في أمريكا اللاتينية التي باتت تعاني المد الشيوعي في تلك الفترة من ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. بل يمكن القول إن الهدف الرئيسي المبتغى من وراء إعادة هيكلة الأكاديمية العسكرية هو التصدي للحركات الشيوعية لا بالقمع، وهو السائد، فحسب، وإنما أيضاً بالمجابهة عن طريق الفكر وإعادة صياغة وعي الجيش على نحو مبغِض ورافض للشيوعية ولكل ما يتماس معها. إلا أن الأمر بالنسبة إلى تشافيز جاء مختلفاً تمام الاختلاف مع هدف إعادة الهيكلة؛ فبداخل تشافيز ثوري صنعته، وربما من غير قصد، الجدة روزا التي ربته على حكايات الأبطال المحررين الذين دافعوا عن الوطن ضد الغزاة والبغاة ومن أرادوا نهب ثروات البلاد، وكانت الشيوعية ـ كما تلقّاها صغيراً، هي الأخرى، على يد مجموعة من الماركسيين في سابانيتا أقرب ما تكون إلى تنظير لما سمعه من جدته.

بدأ تشافيز ينجذب إلى الأكاديمية، وأخذ يعدّ نفسه للحياة العسكرية بعد التخرج ضابطاً في الجيش، وهو ما حدث فعلاً في عام ١٩٧٥، وكان ترتيبه السابع على دفعته المكونة من ٣٧٥ طالباً. وأخذ حبه للحياة العسكرية يزداد يوماً بعد يوم، إلا أنه لم ينس حبه الأول للبيسبول، لكن الأحداث المتوالية شحذت فيه الحس الثوري الذي أخذ يرشده في تصرفاته داخل المؤسسة العسكرية، فيما كانت الطبقة الغنية المرتبطة بجنرالات النفط والمتمتعة بحماية مؤسسة الحكم تمارس، كالعادة، أعمال النهب الرسمي المنظم لموارد البلاد من النفط. عندما أعلن الشعب حركة تمرد هائلة، اتجه تشافيز، الذي كان من

المفترض أن يتصدى لتلك الحركة بصفته المهنية، إلى تأسيس حركة عسكرية سرية أطلق عليها «جيش تحرير الشعب الفنزويلي» (ELPV).

من هنا أخذ تشافيز يدعم حركته الجديدة لا داخل المؤسسة العسكرية فقط، وإنما على صعيد المجتمع المدني أيضاً، فقام بتكوين علاقات قوية وواسعة مع مجموعة من الأحزاب الشيوعية والراديكالية. وفي اعتقادي أن مردّ تأسيس تشافيز لـ «جيش تحرير الشعب الفنزويلي» هو أنه أصبح في ضيق شديد من التناقض الذي يعيشه هو نفسه؛ تناقض بين نشأته البائسة بؤس ملايين من المنسيين، وانتمائه، بحكم مهنته، إلى المؤسسة العسكرية المنوط بها القضاء على حركات تمرد البائسين، وهو ما يعني ببساطة قتل الشعب الذي هو أحد أفراده التعساء. لذا كان من الطبيعي، في رأيي، أن يبدأ تشافيز هو نفسه بالتمرد على الوضع القائم، وهو ما تجلّى في تشكيله خلايا انقلابية سرية، بدءاً بجيش التحرير، ومروراً بالحركة الثورية البوليفارية، وانتهاء بحركة الجمهورية الخامسة، حينما باتت الأمور تشير إلى إمكانية المنافسة غير العسكرية على السلطة.

تلك، باختصار، سيرة تشافيز، حاكم فنزويلا البوليفارية الغنية بالنفط. فماذا عن النفط؟

النفط، كما هو واضح من استعراضنا السابق، هو محور جميع الأزمات والانقلابات والإضرابات؛ فهو مصدر ثروة منهوبة، وسبب الانخراط المهلك لملايين البشر في منظمة الرأسمالية العالمية التي تتغلغل في فنزويلا من خلال شركاتها، وأفكارها، وتقنيتها، ورجالها، وخبرائها، وآلاتها، ومعداتها كي تُشكّل المجتمع على نحو يؤجج الصراعات الطبقية بين البرجوازية في قصور كراكاس وسكان الصفيح في الهوامش والأطراف والضواحي.

النفط لا يتوقف عند حدود كونه ثروة منهوبة من قبل النُخب، وإنما يتجاوز ذلك كي يُمارس دوراً مفصلياً في إعادة إنتاج التخلف. فحال فنزويلا، كما سبق أن ذكرنا، حال جُل البلدان الريعية، لا تساهم في أية مرحلة من مراحل الإنتاج والتسويق والتوزيع، وكل ما في الأمر هو الحصول على عائدات البيع. ولن يُمثّل الأمر أزمة واضحة إلا إذا كان الريع في تناقضه مع الربح محل نزاع بين المؤسسة الحاكمة والشركة المسيطرة. ولذا، كان من الطبيعي، وفقاً لقواعد الجدل، أن ينفجر الصراع حول تلك السلعة في فنزويلا، الأمر الذي يدفعنا، في ما يلي، إلى التعرف على تلك السلعة ومناقشة الصراع الدائر بشأنها على الصعيد العالمي.

ثالثاً: سلعة الصراع وما حولها

النفط، أو البترول (كلمة مشتقة من الأصل اللاتينى «بيترا»، وتعني الصخر، و«أوليوم» وتعني الزيت)[8]، يسمّى أيضاً الزيت الخام، و«الذهب الأسود»، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، لونه بنّي غامق أو بنّي مخضر، ويوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية. وهو مصدر مهم جداً من مصادر الطاقة الأولية، ومادة خام لكثير من المنتجات الكيميائية، بما فيها الأسمدة والمبيدات واللدائن، وكثير من الأدوات البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود. والمسلَّم به بوجه عام، لدى علماء النفط، أن جميع أنواع النفط من أصل عضوي، لكن يمكن نظرياً أن تتكون من تفاعلات لبعض المعادن. وقد بُني هذا الافتراض على نتائج مخبرية بيّنت أن المواد العضوية، من نباتية وحيوانية، تستطيع، بمعالجة ملائمة، أن تعطي المادة الأولية للنفط. كما أن التحليل الطيفي يكشف في أكثر أنواع النفط عن وجود برفرينات، وهي مواد مشتقة من اليخضور (**الكلوروفيل**)، وبالتالي مواد من أصل عضوي صرف. ففي الطبيعة، حدثت خلال تاريخ الأرض الطويل، انطلاقاً من علق البحر ـ وهو كتلة من الجسيمات البحرية المجهرية، حيوانية ونباتية ـ التفاعلات التي أفضت إلى تكوّن النفط. وقد ترسب ذلك العلق في أعماق المياه وتحول، تحت تأثير بكتريات، إلى وحول عفنة سُمّيت «فحم أشى»، بعد تفاعلات معقدة من التصبين أو التكثيف، تحولت بعد ذلك إلى مادة معقدة وغير متجانسة أُطلق عليها «مادة نفط أولي»، تحوّلت بدورها، عن طريق الهدرجة، إلى «نفط». غير أن تكوُّن النفط يتطلب كميات وافرة من الرواسب العضوية، وعدم وجود الأكسجين. وتتوافر هذه الظروف في الأحواض التي تكون مغلقة ولا تتصل بعرض البحر، إلا عن طريق منافذ ضيقة وقليلة العمق (الخليج العربي، ماراكايبو، على سبيل المثال)، وهذه هي حال البحار الداخلية والبحيرات الشاطئية الآخذة بالتجفف. فيجتمع فيها ما يقذف به البحر جرّاء صعوبة عودته إلى أدراجه، وتصبح الطبقات العليا المحل المفضل لعلق البحر، فيتكاثر فيها بسرعة فائقة. أما في الأعماق، فيبلغ التجمع درجة تجعل الحياة مستحيلة،

---

(٨) على سبيل المثال، انظر: أيتين دالمون، **النفط**، تعريب خليل الجر (جونية- لبنان: المطبعة البولسية، ١٩٧٩).

فتتراكم جثث الجسيمات وتتحول، في مأمن من أكسجين الهواء، إلى«وحول عفنة» ثم إلى «نفط أولي» ثم إلى نفط.

١ ـ تاريخ النفط(٩)

تم حفر أول بئر للنفط في الصين في القرن الرابع، أو قبل ذلك. وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح من أجل إنتاج الملح. وفي القرن الثامن، كانت الطرق الجديدة في بغداد تُرصف باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط في هذه المنطقة. وفي القرن الحادي عشر، بدأت حقول النفط في باكو (آذربيجان) بإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة. وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط.

أ ـ التاريخ الحديث للنفط

يبدأ التاريخ الحديث للنفط في عام ١٨٥٣، باكتشاف عملية تقطير النفط، والحصول من هذه العملية على الكيروسين، بمعرفة العالم البولندي إغناسي لوكاسفيز. وكانت أول بئر نفط صخري تلك التي حُفرت في بوربكا، بالقرب من كروسنو في جنوب بولندا. وفي العام التالي، تم بناء أول معمل تكرير (في الحقيقة تقطير) في يولازوفايز، وكان أيضاً عن طريق لوكاسفيز. وانتشرت هذه الاكتشافات سريعاً في العالم، وقام ميرزوف ببناء أول معمل تقطير في روسيا في حقل النفط الطبيعي في باكو عام ١٨٦١(١٠).

وبدأت صناعة النفط الأمريكية باكتشاف إيدوين دريك للزيت عام، بالقرب من تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا، وكان نموها بطيئاً نوعاً ما في القرن الثامن عشر، ومحكوماً بالمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت. وأصبحت مسألة اهتمام قومية في بداية القرن العشرين، بعد اختراع محرك الاحتراق الداخلي، فازداد طلب الصناعة بصفة عامة للنفط. وقد استنفد الاستهلاك المستمر الاكتشافات الأولى في أمريكا في بنسلفانيا وأونتاريو، وهو ما أدى إلى «أزمة نفط» في تكساس وأوكلاهوما وكاليفورنيا. بالإضافة إلى ذلك، اكتُشفت بحلول

---

(٩) انظر: «تاريخ النفط،» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7#.D8.AA.D8.A7.D8.B1.D9.8A.D8.AE_.D8.A7.D9.84.D9.86.D9.81.D8.B7>.

(١٠) انظر الموقع الرسمي لمنتديات بتروليان: <http://www.petrolian.4mtm.net>.

عام ١٩١٠ حقول نفط كبيرة في كندا، وجزر الهند الشرقية، وإيران وفنزويلا، والمكسيك، وتم تطويرها لاستغلالها صناعياً[١١].

بالرغم من ذلك، وحتى عام ١٩٥٥، كان الفحم لا يزال أشهر أنواع الوقود في العالم، لكن النفط بدأ يأخذ مكانته بعد ذلك. وبعد أزمة الطاقة في السبعينيات (وهي في الواقع أزمة نظام[١٢] وليست، كما يروَّج، أزمة أصابت الطاقة على الصعيد العالمي)، ركزت الحكومات على وسائل تغطية إمدادات الطاقة، فلجأت بلاد، مثل ألمانيا وفرنسا، إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية، حتى أن ٧٠ بالمئة من إنتاج الكهرباء في فرنسا أصبح من المفاعلات النووية. كما أدت (أزمة الطاقة!) إلى دق جرس الإنذار للدول الرأسمالية الكبرى بكون النفط مادة محدودة وقابلة للنفاد، كمصدر طاقة اقتصادي على الأقل. وفي الوقت الحالي، تثير أكثر التوقعات الشائعة الفزع لجهة محدودية احتياطي النفط المخزون في العالم، الأمر الذي يبقي مستقبل النفط كوقود محل جدل؛ ففي الولايات المتحدة، انتشرت في عام ٢٠٠٤ أنباء وجود ما يُعادل استخدام ٤٠ سنة من النفط في باطن الأرض. وثمة جدل آخر حول مدى قدرة التقنيات الحديثة على إنتاج الهيدروكربونات الرخيصة، وأن الأرض تحتوي على مقدار ضخم من النفط غير التقليدي مخزون على هيئة نفط رملي، وحقول بيتومين، وزيت طفلي، وهذا سيسمح باستمرار استخدام النفط فترة طويلة من الزمن.

وفي الوقت الحاضر، يتوافر ٩٠ بالمئة تقريباً من وقود السيارات عن طريق النفط، الذي يشكّل قرابة ٤٠ بالمئة من الاستهلاك الكلّي للطاقة في الولايات المتحدة، وقرابة ٢ بالمئة فقط في توليد الكهرباء. وتكمن قيمة النفط السوقية في إمكانية نقله، وكمية الطاقة الكبيرة الموجودة فيه، وتكون مصدراً لمعظم

---

(١١) الموقع الإلكتروني نفسه.

(١٢) انظر: محمد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١). ويرفض دويدار الطرح المسوق على الصعيد الدولي بأن الأزمة التي يعانيها النظام الرأسمالي العالمي المعاصر تعتبر أزمة في الطاقة، وهو الطرح الذي رفضه أستاذنا، مفترضاً المنهج الصائب بقوله: «لتفهم مسألة الطاقة يتعين أن نتفادى المنهج المضلّل الذي يتصور المسألة في صورة علاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. إذ الواقع أن المسألة تثير العديد من الأطراف. من القوى الاجتماعية في كل أجزاء العالم الرأسمالي، منها مَن يستفيد من الموقف ومنها مَن يخرج منه بخفي حنين بل ويتحمّل في النهاية ما يترتب عليه من أعباء، ولا يمكن أن نفهم مسألة الطاقة فهماً سليماً إلا إذا نظرنا إلى أطرافها التالية: القوى الاجتماعية في البلدان المنتجة للبترول، ورأس المال البترولي وعلى رأسه رأس المال الأمريكي، والقوى الاجتماعية المختلفة في البلدان المستهلكة للطاقة» (ص ٢٥).

المركّبات، وكمادة أساسية في العديد من الصناعات الكيميائية، وهو ما يجعله من أهم السلع في العالم. وكان الوصول إلى النفط، كما هو معروف تماماً، سبباً في كثير من حروب إبادة البشر. ويشار إلى أن ٨٠ بالمئة تقريباً من مخزون العالم للنفط موجود في الشرق الأوسط، وتقريباً ٦٢,٥ بالمئة منه في البلدان الخمسة التالية: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران، بينما تمتلك أمريكا ٣ بالمئة فقط.

ب ـ مستقبل النفط: قمة «هوبرت»[١٣]

نظرية قمة «هوبرت»، وهي محل خلاف في ما يخص الإنتاج والاستهلاك الطويلي المدى للنفط وأنواع الوقود الحفرية الأخرى، تفترض أن مخزون النفط غير مُتَجدد، وتتوقّع أن يؤدي وصول إنتاج النفط المستقبلي في العالم إلى قمته إلى بدء نفاد مخزون النفط. وهناك كثير من الجدل حول ما إذا كان الإنتاج، أو بيانات الاستكشاف السابقة، يُمكن أن تُستخدم في توقّع القمة المستقبلية. ويمكن اعتبار الموضوع على درجة من الأهمية بالنظر إلى العالم كَكُل.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)
الدول الخمس الأولى في الإنتاج والاستهلاك والتصدير

الدولة	الإنتاج	الدولة	الاستهلاك	الدولة	التصدير
الولايات المتحدة	١٩,٥٠٠,٠٠٠	العربية السعودية	١٠,٧٨٠,٠٠٠	العربية السعودية	٨,٧٢٨,٠٠٠
الاتحاد الأوروبي	غير متاح	روسيا	٩,٨١٠,٠٠٠	روسيا	٤,٩٣٠,٠٠٠
الصين	١٤,٤٤٠,٠٠٠	الولايات المتحدة	٨,٥١٤,٠٠٠	إيران	٢,٧١٩,٠٠٠
اليابان	٧،٩٩٩،٠٠٠	إيران	٤,١٧٤,٠٠٠	الإمارات العربية	٢,٧٠٠,٠٠٠
الهند	٤،٧٨٥،٠٠٠	الصين	٣,٧٩٥,٠٠٠	كندا	٢,٤٢١,٠٠٠

المصدر: <http://www.reefnet.gov>.

فقد لاحظ كينغ هوبرت (١٩٠٣ ـ ١٩٨٩) أن الاكتشافات في الولايات المتحدة وصلت إلى ذروتها في الثلاثينيات من القرن العشرين، فتوقّع وصول الإنتاج إلى قمته في السبعينيات من القرن نفسه. واتضح أن توقعاته صحيحة؛

(١٣) انظر: «مستقبل النفط،» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7#.D8.AA.D8.A7.D8.B1.D9.8A.D8.AE_.D8.A7.D9.84.D9.86.D9.81.D8.B7>.

فبعد أن وصلت الولايات المتحدة إلى قمة الإنتاج في عام ١٩٧١، بدأت تفقد السعة الإنتاجية، وبلغت مناطق عدة منذ ذلك الوقت قممها الإنتاجية. فالصين، مثلاً، أكدت أن اثنتين من أكبر مناطق الإنتاج لديها بدأتا في الانحدار، كما أعلنت الشركة القومية لإنتاج النفط في المكسيك أن حقل كانتاريل يُتوقّع له أن يصل إلى قمة إنتاجه في عام ٢٠٠٦، ثم يكون معدل انحداره ١٤ بالمئة سنوياً. وهذا ما حدث فعلاً.

ولأسباب عديدة (يمكن أن يكون منها عدم الشفافية في الإبلاغ عن المخزون الحقيقي في العالم)، من الصعب توقّع قمة النفط في أية منطقة في العالم. بناءً على بيانات الإنتاج المتاحة، ويوجد توقّع جديد بمعرفة مصرف «غولدمان ساكس» الأمريكي بحلول قمة النفط عام ٢٠٠٧، ومن بعدها الغاز الطبيعي، وهو التوقّع الذي لم تثبت الأيام خطأه حتى الآن (٢٠١١) بشكل قاطع، ومن مؤشرات ذلك مؤشر النقص الكبير في مشروعات الزيت الجديدة منذ عام ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

جدول بالاحتياطيات والإنتاج وقدرة التصدير

المنتج	احتياطي (مليار برميل)	احتياطي (بالمئة من الإجمالي العالمي)	إنتاج (مليون برميل/ يوم)	إنتاج (بالمئة من الإجمالي العالمي)	الاستهلاك (مليون برميل/ يوم)	المتاح للتصدير (مليون برميل/ يوم)
المكسيك	١٢,٢	١	٣,٤٨	٤,٤	٢,٠٢	١,٤٦
فنزويلا	٨٧	٧	٢,٦١	٣,٤	٠,٧٠	٢,٠١
كولومبيا	٤,٣	٠,٣	٠,٥٦	٠,٧	٠,٢٣	٠,٣٣
روسيا	٧٩,٤	٦,٤	٩,٩٨	١٢,٦	٢,٧٠	٧,٢٨
آذربيجان	٧	٠,٦	٠,٨٧	١,١	٠,٠٩	٠,٧٨
كازخستان	٣٩,٨	٣,٢	١,٤٩	١,٨	٠,٢٢	١,٢٧
نيجيريا	٣٦,٢	٢,٩	٢,٣٦	٢,٩	٠,٣٠	٢,٠٦
أنغولا	٩	٠,٧	١,٧٢	٢,٢	٠,٠٦	١,٦٦
منتجون آخرون من غير دول الخليج	٢٧٤,٩	٢٢,٢	٢٣,٠٧	٢٧,٠٧	٦,٢٢	١٦,٨٥
منتجون آخرون من دول الخليج	٧٤٩,٩	٦٠,٦	٢٤,٤٣	٣٠	٦,٢٠	١٨,٢٣

المصدر: الجدول بتصرف يسير منقول عن: مايكل كلير، **دم ونفط** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١).

ج ـ تصنيف النفط

يصنف خام النفط طبقاً لمكان المنشأ (مثلاً وسط غرب تكساس، أو برنت)، وغالباً عن طريق وزنه النوعي وفقاً لمعايير معهد النفط الأمريكي (API)، أو عن طريق كثافته (خفيف، متوسط، ثقيل). كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقون عليه «حلو أو مسكر» عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه، أو «مر»، وهو ما يعني وجود كميات كبيرة من الكبريت، ويتطلب مزيداً من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.

ـ الوحدات العالمية

مزيج برنت، وكما سنرى أدناه، يحتوي على ١٥ نوعاً من الزيت من نظامي برِنت ونينيان في حوض شيتلاند الشرقي. وبصفة عامة، فإن إنتاج النفط في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط يتجاوز الحدود الغربية التي تسعى إلى تحديد أسعار النفط، وهو ما يؤدي إلى تصنيفها طبقاً لعلامة استرشادية: خام برِنت؛ غرب تكساس «دبليو تي آي» (WTI) لزيت شمال أمريكا؛ دبي كعلامة استرشادية لمنطقة آسيا، ولزيت الشرق الأوسط؛ تابيس الماليزي، يُستخدم كمرجع للنفط الخفيف في منطقة الشرق الأقصى؛ ميناس الإندونيسي، يستخدم كمرجع للنفط الثقيل في منطقة الشرق الأقصى.

وتتكوّن سلّة «أوبك» من: النفط الخفيف/العربية السعودية؛ بوني نفط خفيف/نيجيريا؛ خام نفط فاتح/دبي؛ إسمس المكسيك (لا يتبع «أوبك»)؛ ميناس/إندونيسيا؛ مزيج شهران/الجزائر؛ تيا جوانا لايت/فنزويلا.

وتحاول «أوبك» إبقاء سعر سلّتها بين الحدود العليا والحدود الدنيا، بزيادة أو الإنتاج إنقاصه. وهذا يجعل من تحليلات السوق عاملاً في غاية الأهمية. وتشمل سلّة «الأوبك» مزيجاً من نفط الخام الثقيل والخفيف، وهي أثقل من برِنت، «دبليو تي آي».

يشار، لمزيد من الإيضاح، إلى أن خام برِنت يُستخدَم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية. ويتكون برِنت من مزيج نفطي من ١٥ حقلاً مختلفاً في منطقتي برِنت وتينيان في بحر الشمال، اللتين تنتجان نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ويُعتبر من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ ٣٨ درجة، وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى

٠,٣٧ بالمئة. وبناء على الفوارق بينه وبين الخامات الأخرى، فإنه بشكل عام يُباع بسعر أعلى من سلّة نفوط «أوبك» بنحو دولار للبرميل الواحد، وبسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تستهلك أغلب إنتاج خام برِنت، فإنه يُصدّر أحياناً إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأفريقية، وتوجد أكبر أسواق النفط في العالم في لندن ونيويورك وسنغافورة، لكن النفط الخام والمنتجات المكررة، مثل الغازولين وزيت التدفئة، تُباع وتُشترى في جميع أنحاء العالم.

وللنفط الخام أنواع وخواص يتوقف اختلافها على وزنه النوعي ومحتواه من الكبريت، وهما عاملان يختلفان باختلاف موقع استخراجه. وفي حال عدم ذكر بيانات أخرى، فإن سعر النفط الذي يظهر في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة وغيرها من الدول الغربية قد يُشير على الأرجح إلى سعر البرميل من خام برِنت الذي يُستخرج من بحر الشمال، ويُباع في بورصة النفط الدولية في لندن. ويتم ذلك عادة في صورة عقود آجلة تسلّم في الشهر التالي. وفي مثل هذا النوع من المعاملات، يَتفق المشتري على تسلّم الشحنة، ويوافق البائع على توفير كمية محدّدة من النفط بسعر متفق عليه مسبقاً في موقع معيّن. ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تُسدد يومياً بناءً على قيمتها الحالية في السوق. والحد الأدنى للشراء هو ألف برميل. ولأنه توجد أصناف ودرجات مختلفة من النفط الخام، فقد وجد البائعون والمشترون أن من الأسهل الإشارة إلى عدد محدود من خامات النفط وجعلها معياراً. أما الأصناف الأخرى، فيتحدد سعرها بعد ذلك إما بخصم وإما بزيادة، بحسب جودتها.

ويُقبَل خام برِنت بوجه عام على أنه المعيار العالمي برغم أن كمية المبيع منه تقل كثيراً عن بعض خامات العربية السعودية، على سبيل المثال. ووفقاً لبورصة النفط الدولية، فإن خام برِنت يُستخدم لتسعير التعاملات في ثلثي إمدادات النفط الخام في العالم. وفي منطقة الخليج العربي، يُستخدم خام دبي كمعيار لتسعير مبيعات خامات المنطقة الأخرى المبيعة لدول آسيا.

٢ ـ الصراع العالمي على الزيت

تعود العلاقة بين الزيت والقوة العسكرية إلى السنوات الأولى من القرن العشرين؛ حينما حولت القوتان المتحاربتان، ألمانيا وبريطانيا العظمى،

أسطوليهما البحريين من التسيير بالفحم إلى التسيير بالنفط. ولما كانت بريطانيا تفتقر إلى الزيت، وجدت نفسها معتمدة على احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، ولهذا أصبحت حماية هذه الاحتياطيات حاسمة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. فظهور الدبابة والغواصة والطائرة المقاتلة التي تعمل بمحرك ديزل، عمل على تعميق أهمية الزيت، وعند نهاية الحرب كان الوصول إلى النفط عاملاً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي للقوى المتنافسة.

واستمر الوضع على ما هو عليه بعد الحرب. وحاولت بريطانيا، التي كانت حينئذ مسيطرة فعلياً على حقول الزيت في إيران، أن تمد نفوذها إلى الحقول في العراق والكويت. وكانت فرنسا أيضاً تبحث عن موطئ قدم في هذه المنطقة. وركزت اليابان على منطقة الهند الشرقية الهولندية، التي كانت آنذاك منطقة منتجة للنفط. وبدأت الولايات المتحدة بحثها عن النفط على امتداد الحافة الجنوبية للخليج، وكانت هذه القوى كلها، إضافة إلى ألمانيا والاتحاد السوفياتي، تعرف أن الوصول إلى الزيت سيكون حاسماً في الحرب القادمة، ولهذا كرس الجميع، عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، قوات أساسية للحصول عليه. ولقد قدمت اليابان نموذجاً واضحاً للإقدام على الحرب من أجل النفط؛ فلم تكن اليابان مؤمّنة من تلك الجهة، وكان شبح فقد أو نقص النفط يلوح دائماً أمام أعين القادة في طوكيو، ولذلك كان القرار هو الاستيلاء على الحقول المنتجة في منطقة الهند الشرقية، فأقدمت اليابان على تنفيذ عدوانها على حقول النفط وهي تعلم يقيناً أن أمراً كهذا لا شك سيثير غضب الولايات المتحدة، فكان القرار الثاني هو توجيه ضربة عسكرية استباقية إلى الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر في هاواي. ومن ثم صارت الولايات المتحدة أحد الأعضاء الرئيسيين في دائرة القتال العالمي. ولم يكن التقدم، المؤقت، الذي أحرزه الزحف الألماني في الأراضي السوفياتية عام ١٩٤١، إلا من أجل النفط، أي بالسيطرة على الآبار في القوقاز.

أدركت الولايات المتحدة ما بعد الحرب أن الدور الذي يؤديه الزيت دور حاسم، ويتعلق بالأمن القومي، ومن هنا عملت دوماً على ترسيخ وجودها في الخليج العربي ضماناً لأنسياب النفط. ولم يقتصر هذا الوجود على الخليج العربي، بل امتد إلى أجزاء كثيرة على مستوى العالم. وتظهر اعتبارات أمن الزيت بالنسبة إلى الولايات المتحدة في برنامج المساعدة

العسكرية لآذربيجان وكازخستان؛ فوفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن جزءاً مهماً من مبلغ الخمسين مليون دولار المخصص لآذربيجان في السنة المالية ٢٠٠٤ سيُنفق من أجل تعزيز «أمن الحدود البحرية» للبلد. وفي كازخستان، تستخدم المساعدة الأمريكية لتجديد القاعدة الجوية القديمة من العهد السوفياتي في أتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين، قرب حقل «تنغيز» الغني بالزيت[١٤].

ومن أجل الزيت، كان الزحف السوفياتي على أفغانستان وصولاً إلى المناطق الأبعد الغنية بالنفط. ومن أجل الزيت تم قصف العراق، ومن قبله أفغانستان، وإن كان السبب الأهم، في تصوري، هو ضبط أسواق المخدرات التي كادت تشهد الانفلات على صعيد الإنتاج والتوزيع العالميين. ومن المعروف مدى ارتباط أمراء المخدرات وأباطرة الدواء بتلك السوق. ومن أجل الزيت، يتم الآن قصف ليبيا. وكما سبق الذكر، فإن الأمر لا يقتصر على العدوان العسكري من أجل تثبيت الأقدام وضمان الإمداد المستمر، وإنما يصل إلى المشاركة الفعالة في الانقلابات العسكرية وتأجيج الحروب الأهلية والصراعات الإثنية، خلقاً لبؤر التوتر على الصعيد العالمي، وهو الأمر الذي يضمن عدم تولّي حكومة وطنية السلطة في بلاد الزيت.

ومن أجل الزيت، كذلك، تدور حروب مريرة في نيجيريا، البلد الرئيسي المنتج للنفط في أفريقيا بعد أن نهب الجنرالات الثروة. ولم تكن دول حوض بحر قزوين أحسن حالاً؛ فلقد شهدت تلك المنطقة صراعاً دموياً سقط فيه عشرات الضحايا، وبصفة خاصة في أوزبكستان في آذار/مارس ٢٠٠٤. ومن أجل الزيت، أيضاً، حدثت المجازر في الشيشان، التي يتم تقديم الصراع الدامي فيها عادة على أساس من كونه صداماً بين قوى معادية، إثنية ودينية، أو صراعاً على السلطة بين الحكومة المركزية في موسكو وسكان يسعون إلى الاستقلال. بيد أن ثمة بُعداً جيوبوليتيكياً مهماً: فقد كانت غروزني، في ظل الحكم السوفياتي، مركزاً رئيسياً لتكرير الزيت، كما كانت نقطة ترانزيت حرجة لأنابيب النفط التي تحمل طاقة بحر قزوين إلى روسيا، وأوكرانيا، وأوروبا الشرقية.

---

(١٤) للمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل كلير، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١)، ص ٢٨٥.

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)
أكبر شركات النفط على الصعيد العالمي

الشركة	بلد المقرّ	عدد الموظفين	الإيرادات	سنة التأسيس أو الاندماج
شيفرون	الولايات المتحدة	٢٦٠٠٠	٢٠٤,٩٢	١٨٧٩
إكسون موبيل (اندماج استاندرد أويل أوف نيوجيرسي، واستاندرد أويل أوف نيو يورك، واستاندرد أويل)	الولايات المتحدة	٨٣٦٠٠	٣٨٣،٢٢١	١٩٩٠
شل الملكية الهولندية	لاهاي/ هولندا	١٠١٠٠٠	٣٦٨,٠٥٦	١٩٠٧
توتال	كوربفوا/ فرنسا	٩٢٨٥٥	١٥٩,٢٧٠	١٩٢٤
كونكو فيليبس (اندماج كونكو وفيليبس)	الولايات المتحدة	٢٩٧٠٠	١٩٨,٦٥٥	٢٠٠٢

المصـــــدر: «List of Petroleum Companiesr,» Wikipedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_petroleum_companiesr>.

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)
بيانات محاسبية منتقاة من الميزانية العمومية لشركة «شل» لعام ٢٠٠٩

المنطقة	نفقات الإنتاج	نفقات البحث والتطوير	الأرباح قبل الضريبة	الأرباح بعد الضريبة	التدفق النقدي	المصروفات الإدارية
أوروبا	٣,٢٩٩	٤١٥	٥,٧٤٥	٢,٩٨٩	٤,٧٢٤	١,٥٥٥
آسيا والمحيط الهادي	١,٧٠٥	غير متاح	٣,٠٦٨	٤٥٤	٣,٧٢٣	٧١
الأمريكتان	٥,٤١٤	٢١٩	١	١,١٤٤ كان (٥,٦٤١/٢٠٠٧) و(٥,٠٠/٢٠٠٥)	٧,٠٦٧	٥٤١

المصدر: <http://www.shell.com>.

٣ ـ زيت كراكاس والسوق العالمية

الآن، وبعد أن وقفنا على الخطوط العريضة لتجارة تلك السلعة، والصراع الدائر حولها، يتعيّن أن نلقي النظرة المتعمقة نسبياً على أوضاع الصراع حول الزيت في فنزويلا، مستفيدين من التاريخ الذي سبق أن استعرضناه، إلا أننا سوف نتناول الأمر بشكل مختصر، وأكثر تركيزاً.

لقد اكتُشف النفط في فنزويلا، كما سبق القول، عام ١٩١٧، في بعض

الحقول المحيطة ببحيرة ماراكايبو، أي ما يغطي مساحة ٣٠ ألف ميل مربع، وتم استغلاله الفعلي عام ١٩٢٢، تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حتى أمّم عام ١٩٧٦، في عهد كارلوس بيريز. وتهيمن حالياً على نشاطات الاستغلال عدة شركات إمبريالية أهمها: شركتان أمريكيتان إلى جوار «الشركة الوطنية»، وهما شركة «إكسون موبيل» (أصولها ١٤٩ مليار دولار، موزعة في أكثر من ٨٢٠ شركة تعمل في نحو ١٠٠ دولة)، وشركة «شيفرون» (أصولها ٧٨ مليار دولار). تضاف إليهما شركة «ريبسول» الإسبانية. وهناك ثلاث مناطق رئيسية لاستغلال النفط وهي: منطقة حوض بحيرة ماراكايبو في الغرب، وفي الشرق بين المرتفعات الشمالية والأورنيكو الأدنى والسهول الوسطى الغربية من حوض نهر بارنياس أبور.

ومن جانب آخر، وإضافة إلى كون فنزويلا تُمثّل امتداداً طبيعياً لسوق النفط العالمية، وإنما ابتداء من قانون القيمة، فإن ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال «تجارة النفط» البينية قد أخذ في التراجع منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٩؛ فوفقاً لأرقام عام ٢٠٠٢، كانت فنزويلا تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته نحو ٦٠بالمئة، وتُصدر إليها نحو ٣٥,٨ بالمئة، في حين أن أرقام عام ٢٠٠٩ تشير إلى أن الواردات تقلصت إلى٢٣,٦٦ بالمئة، مع بقاء قيمة الصادرات عند الرقم نفسه تقريباً. يتعيّن هنا الوعي بالوزن النسبي لأهمية الولايات المتحدة وبعض الأجزاء المتقدمة الأخرى (إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا) من الاقتصاد الرأسمالي العالمي في واردات فنزويلا وصادراتها، ويرتبط هذا الوعي بوعي ملازم لمدى الاندماج في السوق العالمية عامة، وسوق النفط خاصة. ولقد عبّر باتريك لارسن عن حجم هذا الاندماج بقوله: **«على العكس ممّا يروجه بعض الإصلاحيين في فنزويلا، سوف يكون للأزمة الاقتصادية العالمية تأثير في فنزويلا. وفي الواقع، بدأ هذا التأثير يظهر فعلاً. فخلال نصف سنة فقط، انتقلت أسعار برميل البترول من ١٤٧ دولاراً إلى أقل من ٤٠ دولاراً. وقد وجّه هذا ضربة هائلة إلى اقتصاد البلد. كما أن أسعار المواد الخام الأخرى، من قبيل الألمنيوم والفولاذ، التي تُنتجها فنزويلا بكميات ضخمة، عرفت بدورها انهياراً مأساوياً. سوف يؤدي هذا بالتأكيد إلى تلغيم أسس المكاسب التي حققتها الثورة. ولقد أعلنت شركة النفط العمومية** (PDVSA) التي تموّل العديد من المشروعات الاجتماعية، تقليص ميزانية هذه السنة بـ ٤٠ بالمئة. كما قفزت معدلات التضخم إلى مستويات عالية، حيث

سجلت الآن حوالى ٣٠ بالمئة. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في كراكاس بنسبة ٥٠ بالمئة خلال عام واحد. هذا يخلق مشكلات عويصة لآلاف الأُسر العمالية التي لا تحصل على ما يكفيها. وإذا لم يتم حل تلك المشكلات، فإنها سوف تجعل الدعم الذي تتمتع به الثورة في خطر كبير. المشكل الرئيسي هو أن الاقتصاد الفنزويلي لا يزال اقتصاداً رأسمالياً، ومن ثم يتوجب عليه أن يمتثل لقوانين السوق. للقضاء على هذا الوضع، يجب تطبيق مخطط اشتراكي من أجل إعادة تعبئة إمكانيات البلد الإنتاجية، وضمان السير السلس للاقتصاد. لكن من أجل القيام بهذا، يجب القضاء على السيطرة الاقتصادية للأوليغارشية، التي لا تزال تسيطر على مفاتيح الاقتصاد الرئيسية بين أيديها»[١٥].

---

(١٥) انظر: باتريك لارسن، «انتصار كبير للثورة: إنه الوقت المناسب لبناء الاشتراكية»، Hands off Venezuela (١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://arabic.handsoffvenezuela.org/index.php? option= com_content&task=view&id=95&Itemid=1>.



الفصل الرابع

المدخل الهيكلي لفهم الظاهرة



مقدمــة

لقد قادتنا خطواتنا الفكرية الثلاث، التي مشيناها حتى الآن في سبيل تقديم إجابات عن الأسئلة المنشغلة بأطراف الصراع، ودور الولايات المتحدة الأمريكية والدائرين في فلكها في الانقلاب على رئيس الدولة الفنزويلية هوغو تشافيز، وسرنا بها **داخل الفكرة الأكبر المنشغلة بالخط المنهجي الذي نقترحه للبحث، بوجه عام، في المفهوم الخاص بنا، ونقترحه بشأن التخلّف الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظر في قارتي التسرّب** (أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، نقول قادتنا خطواتنا تلك إلى رصد الأحداث، **أولاً**، ثم استعراض مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال المئة عام الأخيرة، وهو التاريخ القريب، حتى الآن، من خلال التاريخ والجغرافيا، **ثانياً**، ثم التعرّف، **ثالثاً**، على حقيقة الصراع الراهن وطبيعته، والسلعة التي يدور الاقتتال حولها لا على صعيد فنزويلا فحسب، بل أيضاً على الصعيد العالمي ككل. ولن نكون في حاجة، كما أظن، إلى تكرار الكلام حين التطرق إلى الخرطوم في هذا البحث.

ولكي يكتمل خطنا المنهجي المقترح، يتعيّن أن ننتقل إلى خطوتنا الفكرية الرابعة، وهي في الواقع تتطابق مع ما اعتمدناه كذلك في منهجنا المقترح الذي يتبدّى في فهم ما هو «أدائي» في ضوء ما هو «هيكلي»، وذلك على أساس قيامنا بمناقشة الإشكاليات التي تطرح نفسها في قارتي التسرّب المذكورتين من خلال مناقشة الاقتصاد والجغرافيا والمجتمع، وأخيراً التاريخ الذي يأتي كي يُرسل نوره ساطعاً على تلك الأماكن المعتمة والمسكوت عنها في الخطوات السابقة: الاقتصاد والجغرافيا والمجتمع.

لذا، كان من المتعيّن، كخطوة تالية، الذهاب أبعد، من بدايات القرن الماضي حتى آخره، أي الفترة التي انشغلنا فيها حتى الآن، بتحليل مجمل الصراع الاجتماعي الراهن، كى ندرس الهيكل، وأن نضع الظاهرة محل البحث في سياق الكل التاريخي والاجتماعي الذي تنتمي إليه، وهو الأمر الذي يعني

الذهاب لفهم الظاهرة التي طرحت نفسها في فنزويلا عبر قرن من الزمان والمتعلّقة بالصراع الاجتماعي الراهن بين عدة قوى اجتماعية تتناقض مصالحها، لكنها تدور كلها حول النفط والسلطة. ولن يتسنّى فهم هذا الصراع الاجتماعي كظاهرة إلا بوضع الظاهرة في إطار الوعي بالقوانين الموضوعية الحاكمة للنظام الرأسمالي الدولي المعاصر، الذي نشأت في ظلاله الظاهرة، وتطورت حتى أفرزت شريحة اجتماعية جديدة هي البتروليتاريا التي أعلنت، ولأول مرة تاريخياً، إمكانية تحالف الأضداد على أرض الواقع، أي عكس ما يُلقَّن تماماً، إذ شهد الصراع الراهن، كما رأينا في ما سبق، تحالفاً معلناً بين الرأسمال وقوة العمل.

وعليه، سيكون من اللازم، لاستكمال الطرح، أن نذهب إلى حيث وقائع أول عدوانية مباشرة للرأسمال الأوروبي على الاقتصاد المعاشي في أمريكا اللاتينية بوجه عام، وفي فنزويلا بوجه خاص. فلنذهب إذاً إلى محاولة تكوين الوعي الهيكلي بصدد الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا، وهو الصراع الذي لا توجد جذوره في أحداث العشرة أعوام السابقة أو حتى المئة عام الأخيرة، كما يبدو ظاهرياً، وإنما تضرب جذوره في ما هو أبعد من ذلك، ابتداء من وصول الأسطول الأوروبي الغازي. وسيكون فصلنا هذا منشغلاً باستكمال تلك الخطوة الفكرية الأخيرة في كلٍ من:

ـ محاولتنا الإجابة عن الأسئلة التي أثارتها المسألة الفنزويلية من جهة أطراف الصراع ودور الولايات المتحدة.

ـ الخط المنهجي المقترح للبحث في ظاهرة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالنظر في قارتي تسرّب القيمة الزائدة، أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أولاً: تاريخ القهر

لكي يكتمل تصوّرنا النظري، من خلال استكمال خطنا المنهجي، فإنه يتعيّن أن نُعاين هيكل القارة اللاتينية، كخطوة فكرية تالية، حتى نستوعب فنزويلا بشكل أكثر دقة، وإنما ابتداء من كون فنزويلا البوليفارية أحد أجزاء القارة غير المتجانسة، وذلك بتأكيد أن عدم التجانس هذا لا يُمثّل معطى، وإنما يلزم إثارة كيفية تحققه في إطار عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتكوّنه التاريخي؛ إذ إن عدم التجانس هو نتيجة يتعيّن البحث عن أسبابها

خارج نطاق الجغرافيا، بشكل مؤقت منهجياً بالطبع، ابتداء من الوعي بالعملية التاريخية التي أفقدت المجتمع شروط تجديد إنتاجه، كي يندمج في منظومة الفائض والهدر الاجتماعي. إنها العملية التاريخية التي تَتَحدد خطوطها العريضة بما يلي:

١ ـ الوعي بالعدوانية المباشرة للرأسمال الأوروبي الاستعماري على مجتمعات الاقتصاد المعاشي (بكل خصوصيته، وحضارته المدهشة: الإنكا، والأزتك) في أمريكا اللاتينية (وفنزويلا جزء من تلك الأجزاء غير المتجانسة، كما ذكرنا). وبحصول الصراع الجدلي بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي، الناشئ بمنتهى العنفوان، ومجابهة المنتج الوطني في المستعمرة، الذي كان في الأصل مالكاً لشروط تجديد إنتاجه، تبدأ العملية التاريخية (الدامجة)[1] المتزامنة مع ضخ المزيد من قوة العمل (المستورَدة، المقتَنَصة) من خلال تجارة سيطر عليها آنذاك التاج الإسباني والتاج البرتغالي، وتبعهما في ذلك في ما بعد باقي القوى الاستعمارية الأوروبية. لا بد إذاً من البحث في دور الغزو الاستعماري الأوروبي (الإسباني والبرتغالي تحديداً) في دَمج الاقتصاديات المستعمرة (أمريكا اللاتينية بصفة عامة، وفنزويلا بصفة خاصة) ذات الاكتفاء الذاتي، أي الإنتاج خارج فكرة التداول المعمم، في اقتصادياتها المستعمرة كأحد الأجزاء التابعة. فلقد ظل الإسبان، عقب استقرارهم في جُزر الهند الغربية، يُرسلون البعثات الاستعمارية لاستكشاف شواطئ أمريكا الوسطى، حينما سمعوا عن بلاد في الغرب، يكثر فيها الذهب والفضة بكميات لا تُقدَّر؛ فعَهدوا إلى حملة صغيرة بقيادة كورتيز غزو هذه البلاد، المكسيك حالياً، التي كانت موطن قبائل ذات كنوز وحضارة وفنون وديانات. إنها حضارة الأزتك التي جرت إبادتها. ومن هنا، سَمع الإسبان عن بيرو، موطن قبائل أخرى، وهي ذات كنوز وحضارة لا تَقل في روعتها عن الأزتك؛ إنها حضارة الإنكا؛ فأعدوا حملة بقيادة بيزارو للاستيلاء عليها. وتَحكي المراجع المختلفة في هذا الشأن أن أهل تلك البلاد أهل سلام وسلم وسكينة، يَملكون من الذهب ما لم يَخطر في بال أوروبي واحد؛ حتى أن مَلِك الإنكا، أتاهوالبا، افتدى نفسه لما أُسر، كما يُروى، بملء الحجرة التي كان فيها ذهباً، فأخذه بيزارو، ثم قتله، وذلك عام ١٥٣٣.

(١) Rosa Luxembourg, *The Accumulation of Capital*, translated from German by A. Schwarzschild, Routledge Classics (London: Routledge and Kegan, 1963).

ودخلت بيرو ضمن أملاك إسبانيا، ولم يمض وقتٌ طويل حتى أصبحت معظم بلاد أمريكا اللاتينية في قبضتها. وفي الجدولين التاليين بيان لكيف فقدت بلدان القارة تاريخياً شروط تجديد إنتاجها، ومن ثم فقدت وسائل الدفع الدولية. وعلى الجانب الآخر يُظهر الجدولان[2] حجم التراكم الرأسمالي الذي تحقق في أوروبا خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى نهايات القرن الثامن عشر.

الجدول الرقم (٤ ــ ١)
مقدار الفضة المنهوبة من أمريكا اللاتينية

البلد المنهوبة	الفترة	بملايين الماركات الفضية
بوليفيا	١٥٤٥ ــ ١٨٠٠	٥٢٨٢,١٦
بيرو	١٥٣٣ ــ ١٨٠٠	١٦١٠,٣
المكسيك	١٥٢٢ ــ ١٨٠٠	٨٢٨٠,٦٤

المصدر: رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ١٩١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

الجدول الرقم (٤ ــ ٢)
مقدار الذهب المنهوب من أمريكا اللاتينية

البلد المنهوبة	الفترة	بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	١٥٠٠ ــ ١٨٠٠	٦٤٢
بيرو	١٥٤٣ ــ ١٨٠٠	١٠٥٠
تشيلي	١٥٠٠ ــ ١٨٠٠	٤٧٠
البرازيل	١٧٠١ ــ ١٨٠٠	٢٤١٠

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ــ فرض الزراعة الأحادية على أغنى أراضي قارة أمريكا اللاتينية وأخصبها وأوفرها إنتاجاً: البرازيل وباربادوس وجزر سوتابنتو وترينداد وتوباغو وكوبا وبورتوريكو والدومينيكان وهايتي، الأمر الذي كَون، تاريخياً، بلداناً كالإكوادور، على سبيل المثال، يَتوقف مصير سُكانِها على تقلبات الأسعار

(٢) رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ١٩١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

العالمية للبن أو الكاكاو أو الموز! هنا يجب الوعي بالكيفية التي تمت من خلالها عملية تعميق هذا الشكل من الزراعة من خلال هيكلة اقتصاديات بُلدان القارة على نحو يَخدم، بإخلاص، اقتصاديات الأجزاء (الاستعمارية) بجعل بلدان القارة مورداً دائماً للمواد الأولية، الحال الذي أفضى، بعد استنزاف التربة، إلى استيراد مواد غذائية؛ فالأرض آلت ألا تُنتِج سوى المحصول الواحد، المحصول الاستعماري: سكر، كاكاو، مطاط، بن، قطن.

٣ ـ السؤال الآن هو: مَن الذي كان (ولم يزل) يستورد هذه المواد الغذائية؟ ومن مَن؟ ولمن؟

الإجابة ستكون يسيرة؛ إذ كان الواقع يشير إلى طبقتين: المالكة والمملوكة. المالكة: تملك الأرض ومحصولها (المعَدّ أساساً للتصدير، للسوق العالمية، ومن ثم للسعر العالمي)، والمملوكة: لا تملك سوى قوة عملها المنهكة والمأجورة غالباً عيناً، والمهددة في بقائها حية من جراء سوء التغذية والعمل العبودي في أراضي المحصول الواحد!

٤ ـ كما يَتعين التقدم، لفهم تسرّب القيمة ومن ثم التبادل غير المتكافئ، خطوة إلى الأمام، تاريخياً ومن ثم منهجياً، بالبحث الواعي في دور الشركات الأجنبية العملاقة ورساميلها القومية في تعميق الدور الذي يقوم به مختلف أجزاء القارة كمورِد رئيسي للمواد الأولية، من دون أية مشاركة من هذه الأجزاء في عملية التجارة في أية مرحلة من مراحلها (الإنتاج، التسويق، التوزيع، التخزين، . . . .)، مع العمل دائماً على إثارة القلق في أسواق تلك المنتجات، حفاظاً على التحكم في أسعارها العالمية وإمكانية التلاعب بها. وكما ذكرنا، تُعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات المتعددة الجنسية في هذا الشأن.

٥ ـ يتعيّن الاستمرار في البحث وصولاً إلى الكيفية التي من خلالها يظهر الاقتصاد الفنزويلي كاقتصاد متخلّف، مُركَّب من قطاعات مُنعزلة أو شبه مُنعزلة، لا تُقيم في ما بينها إلا مبادلات هامشية، بينما يتم الجزء المهم والجوهري من مبادلاتها (وبخاصة النفط) مع الخارج، وبينما يَعكس قطاع الزراعة (الذي يقع تحت وطأة إعادة الهيكلة العالمية) مظاهر الاندماج كافة في السوق الدولية، بمعنى الإنتاج ابتداء من السوق وتبعاً لقوانين السوق، أي الاندماج في منظومة الفائض والهدر الاجتماعي، لكن ابتداء من سيادة قوى إنتاجية متخلفة (تَركُز

ملْكية، تخلف أساليب الاستغلال، الاحتفاظ ببعض مظاهر الاقتصاد المعاشي، الانفصال التاريخي للريف عن المدينة)، وعلاقات إنتاج شفافة (أقرب إلى القُنونَة أو العبودية) لم تسمحا بعد، أي قوى الإنتاج وعلاقاته، بتطورات جدلية ملحوظة على صعيد رد الفعل الاجتماعي، فإن القطاع الصناعي يَتكون، إضافة إلى الشركة الأم، من منشآت عملاقة (أجنبية أو فروع من وحدات محلية) تقع مراكزُها المحركة خارج الاقتصاد الفنزويلي. وفي حين تقوم تلك الوحدات الضخمة باستخراج الثروة المنجمية (فحم، حديد، نفط)، فإنها تَستخرجها لا لكي تغذي بها صناعات وطنية وليدة، بل لكي تُصدّرها، أو تمتص أموالها، من أجل تغذية مجموعات صناعية مُعقدة في الأجزاء المتقدمة، وبخاصة بداخل الاقتصاد الأمريكي؛ الوريث التاريخي للهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

٦ ـ الأمر الذي تزامن مع نشوء المزرعة الاستعمارية (**اللاتيفونديات**) وتبلور الطبقات الاجتماعية المكونة تاريخياً في ركاب الرأسمال الأجنبي (الإسباني والبرتغالي والإنكليزي والهولندي والفرنسي، ثم الأمريكي كامتداد للهيمنة والسيطرة). ومن هنا نشأت أرستقراطية السكر، وأوليغارشية الكاكاو، وبخاصة في كراكاس مع نهاية القرن السادس عشر، كما ظهر أثرياء الغابة (المطاط) وأباطرة البن.

٧ ـ تنهض هذه الطبقات (في حركتها الاجتماعية المتعادية والمتناقضة) بتأدية دور البطولة المطلقة من خلال الأرباح التي تجنيها بفعل القانون الموضوعي للقيمة، في تدعيم بنية الخضوع والهيمنة، وتكريس عوامل التخلّف التاريخي لدول القارة؛ فتلك الطبقات التي تربّت في كنف المستعمر وتلقّت تعليماً استعمارياً راقياً، وترغب في محاكاة النموذج الاستعماري، وبصفة خاصة في بُعده الثقافي من دون وعي كبير ببُعده الاقتصادي، ثم تأكيد أن بقاءها في السلطة مرتهن بالقمع، فإن تلك الطبقات لا توجه (ولا يمكن على هذا النحو أن توجه) تلك الأرباح إلى الحقول الاستثمارية الوطنية، بل يُعاد ضخها في العروق نفسها. . . إلى الخارج! وهنا تتبدّى دعوة منهجية لمقارنة عملية التكون التاريخي للتخلّف عبر ثلاثة قرون في وطننا العربي، التابع كلية، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

وقد يكون إلقاء النظر على مجمل القارة مفيداً في سبيل استيعاب مقولة «الشعوب الجائعة»:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
تركيب الهياكل الاقتصادية في بلدان قارة أمريكا اللاتينية (عام ٢٠١٠)

الدولة	عدد السكان بالمليون تقريباً	عدد المشتغلين بالمليون تقريباً	زراعة بالمئة من الهيكل	بالمئة من المشتغلين	صناعة بالمئة من الهيكل	بالمئة من المشتغلين	خدمات بالمئة من الهيكل	بالمئة من المشتغلين
الأرجنتين	٤١	١٥	٦		٢٨		٦٦	
البهاما	٣٠٧,٨٩٩	١٦٥,٠٠٠	٤	٥	٧	٥	٩٠	٩٠
بوليفيا	١٠	٣	١٤		٣١		٥٥	
البرازيل	٦٩٨	٧٩	٩	٢٣	٣٢	٢٤	٥٩	٥٣
كولومبيا	٤١	١٩	١٩	٣٠	٢٦	٢٤	٥٥	٤٦
السلفادور	٦	٣	١٠	٣٠	٣٠	١٥	٦٠	٥٥
تشيلي	١٧	٦	٨	١٤	٣٨	٢٧	٥٤	٢٩
غيانا	١٠	٣	٣٦		٣٢		٣٣	
كوستاريكا	٤	٢	١١	٢٠	٣٨	٢٢	٥٢	٥٨
كوبا	١١		٨	٢٤	٣٦	٢٥	٦٠	٥١
الدومينيكان	١٠		١١	١٧	٣٤	٢٤	٥٤	٦٠
هايتي	٩	٤	٣٠	٦٦	٢٠	٩	٥٠	٣٠
نيكاراغوا	٦	٢	٣٣	٤٢	٢٣	١٥	٤٤	٤٣
بيرو	٣٠	٧	١٠		٣٥		٥٥	
المكسيك	١١١	٤٠	٥	٢٠	٢٦	٢٤	٢٩	٥٦
غواتيمالا	١٣		٢٣	٥٠	٢٠	١٥	٥٧	٣٥

المصدر: تمّ تصميم الجدول بالاعتماد على: تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية مقارنة ببيانات البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة.

ففي بيرو، حيث ترتفع نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٥٠ بالمئة، وحيث يُباع الأطفال لاستعمالهم في التنقيب عن الذهب في دوام عمل يصل إلى ١٨ ساعة يومياً، وحيث تبلغ نسبة البطالة ٧٦ بالمئة، فإن جميع الأرقام تؤكد حقيقة واحدة هي أن دخل الفلاح المنتج للكوكا (المادة الخام للكوكايين) يفوق المرتب السنوي لعامل المنجم والعامل العادي أضعافاً مضاعَفة، ومن ثم يفوق أجر المزارع غير المنتِج للكوكا[٣].

(٣) تُمثل تجارة المخدرات ٨ بالمئة من مجموع التجارة العالمية، وهي بذلك تحتلّ المركز الثالث بعد النفط والسلاح. ويمكن حصر المناطق الرئيسية المهيمنة على إنتاج وتصدير مختلف أنواع المخدرات في ست مناطق: =

وفي بنما، حيث يرتفع عبء المديونية إلى ٧٥ بالمئة من الناتج القومي، يرتفع مستوى الفقر إلى ٧٤ بالمئة. أما البرازيل، التي بلغ حجم ديونها نحو ٢٣٨ مليار دولار، وتستهلك خدمة هذه الديون نحو ١١٠ بالمئة من قيمة الصادرات البرازيلية، فقد يملك ١ بالمئة من السكان نحو ٥٠ بالمئة من الأرض، مع ارتفاع نسبة الفقر إلى ٤٠ بالمئة، وذلك بعد أن تحولت إلى مركز عالمي لاستعباد الأطفال أو لاستغلالهم جنسياً، إذ يعمل، وفقاً لأدنى الأرقام المعلَنة، قرابة ٧ ملايين طفل. ولقد كان للشركات الدولية النشاط التي صار لها حق المعاملة الوطنية بموجب نصوص الغات، نصيب الأسد في هذه الدولة، إذ سيطرت، برعاية الهيمنة الأمريكية، على ٨٥ بالمئة من إنتاج الكاكاو، و٩٠ بالمئة من إنتاج البن، و٦٠ بالمئة من إنتاج السكر، و٩٠ بالمئة من إنتاج القطن، و٨٠ بالمئة من إنتاج البوكسيت، و١٠٠ بالمئة من سوق إنتاج وبيع وتسويق الكوارتز العالي الجودة وذي الدور الحيوي في مجال صناعة الإلكترونيات.

= ـ منطقة الهلال الذهبي: تضمّ أفغانستان، وبصفة خاصة بعد الغزو الأمريكي للمزيد من التحكّم في أسواق المخدرات ومنع انفلاتها، وباكستان، وإيران، التي تُعتبر المعبر الرسمي لأوروبا، وتتخصص هذه المنطقة بإنتاج الأفيون؛

ـ منطقة المثلث الذهبي: تشمل بورما ولاوس وتايلاند، وتمثّل مركزاً عالمياً لتصدير الأفيون.

ـ هولندا، وهي تُعَدّ المنتج الأول للمخدرات المركّبة، مثل الأمفيتامين والأكستاسي (وهما من قبيل المنبّهات التي تصاحبها حالات ذهانية فصامية أو شبه فصامية، مع هلوسات سمعية وبصرية). انظر: أحمد عكاشة، **الطب النفسي المعاصر** (القاهرة: مطبعة الإنجلو المصرية، ١٩٩١)، ص ٤٣٢؛

ـ المغرب: وهو من أكبر الدول المنتجة للحشيش، ويُعَدّ، إلى جانب لبنان، بعد استئناف الزراعة في سهل البقاع اللبناني، المزوّد الرئيسي لأوروبا، حيث يصدّر نحو ١٠٠٠ طن سنوياً عبر مضيق جبل طارق.

ـ كولومبيا: وتُعَدُّ مركزاً عالمياً لتكرير نبات الكوكا الذي يجري إنتاجه في منطقة الأنديز، وقد أصبحت المنتج العالمي الأول وأكبر مصدر للكوكايين.

ـ بوليفيا وبيرو: أكبر منتجتين لنبات ومعجون الكوكا.

وبوجه عام، يمكن اعتبار تجارة المخدرات ذات دور مهم في دعم وتمويل العديد من الحركات الإرهابية والانفصالية مثل القاعدة وطالبان، مع حماية المهربين الدوليين في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا. . . وللإحاطة العامة والعميقة بتجارة المخدرات في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية، انظر: «تجارة المخدرات: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، العدد ١٦٩ (٢٠٠١)، تحديداً موضوع كريستيان جيفراي حول دورة الكوكايين الأمازونية بدءاً من أوائل ثمانينيات القرن العشرين في ولاية روندونيا البرازيلية، وكيفية تشكّل الشبكات الكبرى المصاحب لوصول بعض عناصر هذه الشبكات إلى السلطة، تحت عنوان: «البرازيل، تجارة المخدرات في ولاية روندونيا الفيدرالية». وانظر له كذلك: «المقدمة، الدولة وتجارة المخدرات». كذلك مقال ميشيل شيراي، الراصد للعلاقة بين تجارة المخدرات وبين النشاطات الإجرامية الأخرى، مع تحليل لأشكال التنظيم المهيمن في هذه التجارة، تحت عنوان: «تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وعلاقتها بالسياسة العامة للسيطرة على المخدرات»، وأيضاً مقال أوزوريو ماكادو، «حوض الأمازون الشرقي ومجمع الكوكا والكوكايين».

وفي كوستاريكا، تعجز ٥٦ بالمئة من الأُسر عن تلبية حاجاتها الأساسية، مع ازدياد مستمر في معدلات الفقر، وتدهور في القدرة الشرائية. أما في السلفادور، فنحو ٩٠ بالمئة من السكان فقراء. وطبقاً لبرنامج التصحيح الهيكلي المملى من قِبل صندوق النقد الدولي، صار ٢٥٠٠٠ عامل خارج سوق العمل. إنه البرنامج نفسه الذي أدى إلى إغلاق ١٨٠ منشأة وطنية في نيكاراغوا، التي زادت فيها نسبة العاهرات بمقدار ٨٠ بالمئة في عام واحد (٢٠٠٢)، ويبدأ الطفل حياته هناك وهو مدين بـ ١٢١٣ دولاراً، وهو ما جعل المديونية تبلغ ٣٠٦ بالمئة من الناتج القومي. وفي غواتيمالا، أفادت التقارير الصادرة عن وزارة الصحة أن ٤٠ بالمئة من التلاميذ يعانون سوء التغذية المزمن، وأن ٨٧ بالمئة من السكان تحت خط الفقر.

وربما تكون الأرجنتين، التي بلغت ديونها نحو ١٤٦,٢ مليار دولار، مع معدل تضخّم بلغ ٣٩ بالمئة، أفضل حالاً؛ إذ تبلغ نسبة من يعيشون تحت خط الفقر نحو ٦٠ بالمئة، في الوقت الذي جمّد القضاء السويسري، آنذاك، حسابين مصرفيين للرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس منعم بلغت قيمتهما ١٠ ملايين دولار. أما الإكوادور، وحيث بلغ عبء المديونية نحو ٨٧ بالمئة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، فيعمل فيها قرابة ١٠٠ ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام و١٢ عاماً، في نوبات عمل تمتد بين ١٠ ساعات و١٦ ساعة يومياً (قيمة زائدة مطلقة ونسبية)، ويقع معظمهم ضحية للاعتداءات الجنسية.

وعلى وجه الإجمال، بيّنت الأرقام أن ٦٩ مليون طفل في القارة يشتغلون بالعمل اليدوي والسرقة والدعارة وتوزيع المخدرات. كما أشارت الأرقام إلى كون ٨٥ بالمئة من سكان أمريكا الوسطى (البهاما، وبنما، وكوبا، وجمايكا، والدومينيكان، وهندراوس، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، والسلفادور، وكوستاريكا) فقراء، جوعي، ويموت فيها سنوياً بسبب سوء التغذية قرابة ١٢٠ ألف طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات. هذا بالإضافة إلى أنه لم يعُد بالأمر الخفي، وفقاً لبيانات مؤتمر تجارة الأطفال الدولية الذي عقد في المكسيك، أن هناك نحو ٢٠ ألف طفل من أنحاء متفرقة من القارة اللاتينية يرسَلون سنوياً إلى الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة لإمداد التجارة غير المشروعة بالأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي (على نطاق متسع)، أو إجراء الاختبارات والتجارب عليهم.

ولعل مثلاً من الأمثلة الكثيرة جداً يوضح حال استنزاف الموارد: لنرَ ما

تحدثه الشركات العالمية في الاقتصاد المحلي في مسألة الموز على سبيل المثال، وهو المحصول الذي تتوقف عليه حياة العديد من دول أمريكا الوسطى والجنوبية؛ إذ إنه يمثّل ٢٨ بالمئة من عائدات الصادرات في كوستاريكا، ويشغّل ١٨ بالمئة من يدها العاملة الزراعية، ويمثّل خُمس صادرات بنما، ويشغّل نصف عمالها الزراعيين، وله أهمية حيوية بالنسبة إلى الإكوادور وهندوراس وجمايكا. وتسيطر على تجارة الموز العالمية ثلاث شركات أغذية ضخمة، هي: «يونايتد براندز»، و«ستاندرد فروت»، و«دل مونتي». وكما هو الحال مع العديد من السلع الأخرى، تتحكم هذه الشركات في النقل والتعبئة والشحن والتخزين والتسويق. ونتيجة لهذا، فإن معظم الأرباح المتولدة عن الموز تدخل في جيوب الغرب، في حين يحصل المنتجون المباشرون على الفتات.

ومن جهة أخرى متمّمة، لعل ما يميّز اقتصاديات القارة، نسبياً، وإضافة إلى اندماجها في النظام الرأسمالي الدولي (السؤال هنا إلى أي حد هي مندمجة) كأحد الأجزاء المتخلّفة، هو غلبة الطابع الخدمي الذي يُعد امتداداً لنشاط اقتصادي محدد (بنوك، اتصالات، دعاية، تسويق)[٤] وتهيمن عليه الرساميل القومية المنتمية إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وبخاصة الرساميل الأمريكية.

واستكمالاً للأسس المنهجية التي صدرنا عنها، يتعيّن فحص المسألة الفنزويلية من زاوية الدور الأمريكي الذي يمكن، بل يجب، اعتباره امتداداً تاريخياً للدور الاستعماري الأوروبي: فلا شك في أن الولايات المتحدة، ومنذ إعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣، هي ذات تاريخ حافل بالأحداث المثيرة، والدموية غالباً، والمتعلقة بأمريكا اللاتينية، التي اعتبرتها الولايات المتحدة حديقتها الخلفية، وتورطت في سبيل تأكيد هذا الاعتقاد، في وضع خطط لانقلابات عسكرية، ودعم الأنظمة الديكتاتورية القمعية، وتمويل حكومات متهَمة بارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد الإنسانية؛ فقد احتلت قوات مشاة البحرية الأمريكية نيكاراغوا بين عامي ١٩١٢ و١٩٣٣ من أجل قمع تمرد يساري، كما قامت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) عام ١٩٥٤ بالتخطيط

(٤) في امتصاص الفائض الاقتصادي من خلال النشاط التسويقي، انظر: بول باران وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري: بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي**، ترجمة حسين فهمي مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، الفصل الخامس.

لانقلاب في غواتيمالا أطاح رئيساً منتخبَاً، وأطلق شرارة حرب أهلية دامت أكثر من ثلاثين سنة، وخلّفت نحو ربع مليون قتيل. ومنذ الستينيات، شنّت وكالة الاستخبارات نفسها والحكومة الأمريكية حملة لإسقاط حكم فيدل كاسترو، واغتياله إن أمكن. وفي عام ١٩٧٣، ساعدت الوكالة ومعها كبرى شركات الاتصالات العالمية على التخطيط لانقلاب آخر في تشيلي، حيث تم خلع الرئيس سلفادور أليندي، وهو أول رئيس ماركسي مُنتَخب ديمقراطياً في نصف الكرة الغربي، وتنصيب الجنرال أوغوستو بينوشيه الذي أسس ديكتاتورية دموية قامت بقتل مواطنين أو تعذيبهم أو إخفائهم، تاركة وراءها آلاف الضحايا. وفي الثمانينيات أيضاً، ساندت الولايات المتحدة نظام ديكتاتور آخر في السلفادور، قام بذبح قساوسة وراهبات ومزارعين ومعلمين، وبقطع رؤوس الضحايا وتعليقها على الأوتاد من أجل إرهاب السكان. ومع حلول التسعينيات وبدء انتهاء معظم الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، ولو ظاهرياً، اتخذت الولايات المتحدة توجهاً مختلفاً، ربما، وهو تمويل المعارضة؛ فقد ضخت بعض الوكالات الممولة من الولايات المتحدة، مثل مؤسسة المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية (NED) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ملايين الدولارات إلى فنزويلا بهدف «تعزيز الديمقراطية»، وذهب معظم تلك الأموال بالطبع إلى معارضي تشافيز. ويمكننا أن نجمل التاريخ الدموي للولايات المتحدة في قارة أمريكا اللاتينية على النحو التالي، وفقاً للتسلسل الزمني:

ـ غزو نيكاراغوا (١٨٢٣)؛ غزو بيرو (١٨٢٥)؛ احتلال تكساس المكسيكية (١٨٤٦)، ثم ضمّها نهائياً بعد عام ١٨٤٨؛ تدمير ميناء غاغراي تاون في نيكاراغوا (١٨٥٤)؛ غزو كولومبيا (١٨٧٣)؛ التدخل في هايتي (١٨٨٨) ثم في تشيلي؛ التدخّل في نيكاراغوا (١٨٩٤)؛ الحرب الأمريكية ـ الإسبانية المفتعلة، طبقاً لأرجح الأقوال (١٨٩٨)؛ التدخّل في كولومبيا (١٩٠١) و (١٩٠٢)؛ الاستيلاء على ست مدن في هندوراس (١٩٠٧)؛ دخول المارينز هايتي وقيامهم بالسطو على البنك المركزي سداداً لأحد الديون، ثم احتلال البلد من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٣٤؛ قصف المكسيك (١٩١٦)؛ غزو خليج الخنازير الكوبي (١٩٦١)، وضرب الحصار الجوي على كوبا؛ غزو الدومينيكان (١٩٦٥)؛ نشر الأسطول على سواحل الدومينيكان (١٩٧٨)؛ غزو غرينادا (١٩٨٣)؛ التدخل في تشيلي (١٩٨٨)؛ غزو بنما واختطاف رئيسها (١٩٨٩).

أضف إلى ذلك تورط الولايات المتحدة المفضوح في العديد من

الانقلابات الداخلية في بعض الدول، وتنصيب رئيس موال لها، مثل شامورو في نيكاراغوا، أو إطاحة رئيس معاد لها، مثل أريستد في هايتي، فضلاً عن إدارة مذبحة ريو سمبول على الحدود السلفادورية ـ الهندوراسية عام ١٩٨٠. ولا شك كذلك، وفقاً للأرقام والإحصاءات، والمشاهدات أيضاً، في أن الولايات المتحدة تهيمن، كما هيمنت أوروبا الاستعمارية من قبل، على معظم اقتصاديات القارة اللاتينية إن لم نقُلْ كلها، والجدول أدناه يوضح حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

التجارة البينية بين الولايات المتحدة وبلدان القارة اللاتينية (عام ٢٠١٠)

البلد	الأرجنتين	البهاما	بوليفيا	البرازيل	كولومبيا	السلفادور	تشيلي	غويانا	نيكاراغوا
يصدر إلى الولايات المتحدة (بالمئة)	٢٧	٢٨,٢	٣٢	٢٤,٤	٤٣	٦٥	١٧,٨	٢٢	٨٨,٤
يستورد من الولايات المتحدة (بالمئة)	١٨,١	٣١,١	٢٤	٢٣,٢	٣٥	٥٠	١٩	٢٩	٥٣,٣

المصدر: المصدر نفسه.

تلك السيطرة التي ورثتها الولايات المتحدة من تركة الاستعمار الأوروبي لم تكن بالطبع وليدة اليوم، بل هي نتاج تكوّن تاريخي تم عبر خمسة قرون للاستيعاب والوعي بمجموعة من الحزم الفكرية، التي يمكنها أن تبلور الكل التاريخي المراد لفهم الدور الأمريكي، بل لفهم طبيعة الصراع الدائر في فنزويلا من خلاله.

- **خلفية تاريخية**

تكمن جذور الفقر في الريف الأفريقي في التربة وعلاقة الإنسان به، وفي التأثير الهدام الذي تتركه زيادة عدد السكان وأساليب الزراعة على أرض فقيرة أساساً. وفي آسيا، يعَد الفقر واللامساواة المتزايدان نتيجة حتمية للزيادة السكانية، ونقص الأراضي، وديناميكيات المجتمع الريفي. أما في القارة اللاتينية، فإن أصول الفقر واللامساواة تنبع من اللاإنسانية المتأصلة والمستمرة في استعباد البشر. ولعل من أهم ما يميز العلاقات التي تدور في فلكها الملْكية الإقطاعية في

أمريكا اللاتينية هو سحل الفلاح وإثراء صاحب الأرض الشاسعة؛ فالمالك هو القانون.

كثيراً ما استُخدم تعبير «الإقطاع» لوصف السلطة التي يمارسها ملاّك الأراضي إزاء الفلاحين والمستأجرين وصغار الملاّك في أمريكا اللاتينية. فقد كان الإقطاع في أوروبا في العصور الوسطى عملية تنطوي على علاقة متبادلة: كان الأقنان يقدمون للسادة العمل والإنتاج، مقابل حماية السادة لهم من الهجمات. وكان هناك حدود شبه مُتعَارف عليها ولا يستطيع الاستغلال تجاوزها. أما الإقطاع في أمريكا اللاتينية، فهو عملية من طرف واحد، يتحمّل فيها الفلاح أعباء الواجبات كلها، في حين يستمتع المالك بالحقوق كافة. إنها عملية عطاء من جانب الفلاح، وأخذ من جانب المالك. ويتم تجاهل حتى القيود القانونية التي تحكم الاستغلال، فالملاّك هم القانون، كما ذكرت، ويكمن القيد الوحيد في حاجة الملاّك إلى يد عاملة رخيصة دائماً، فالعامل ينبغي أن يحصل على دخل يكفي للبقاء والإنجاب فقط، أي لتجديد إنتاج نفسه بيولوجياً، وليس أي شيء آخر.

وإذا أردنا تفسير تلك الدرجة الفريدة من اللامساواة والاستغلال في أمريكا اللاتينية، ينبغي أن نتحرّى عنهما وعن جذورهما في العصر الاستعماري؛ فمن الغريب أن مجتمع الغزو لا يزال حياً حتى يومنا هذا في معظم المناطق الريفية، بعد عصر الغزو بأكثر من أربعة قرون ونصف قرن. فقد جاء الفاتحون، من أمثال كورتيز وبيزارو وأتباعهما إلى الأمريكتين بحثاً عن الثروة والمكانة المرموقة والسلطة. . . جاء الغزاة ليستقروا. ولكنهم، على عكس الأوروبيين المتحدرين من الطبقتين الدنيا والمتوسطة والذين استعمروا أمريكا الشمالية، لم يجيئوا ليعملوا، وإنما ليعيشوا عيشة النبلاء على حساب جهود الآخرين. كان النهب المكشوف أول الاستراتيجيات التي تم اتّباعها؛ فبعد أن استولوا على جميع ثروات الأزتك والإنكا والتشيبسا، انصرفوا إلى مغامرات طويلة الأجل، فبدأوا ينقبون عن الذهب والفضة، ويقتطعون لأنفسهم ضياعاً شاسعة من أفضل أراضي الهنود. وعادة ما كانت مثل تلك العمليات تكتسب شرعيتها المفرطة وصيغتها القانونية من هبات الملوك الإسبان.

إلا أن الأرض تفقد قيمتها في غياب عنصر العمل. إن تاريخ ريف أمريكا اللاتينية هو، في معظمه، **تاريخ قهر العمل واستغلال قوة العمل**؛ ففي الكاريبي والمناطق الساحلية، قُضي على السكان الأصليين من خلال مذابح الفتح

والأوبئة التي جلبها الغزاة، ومن ثم اقتضى الأمر استيراد العبيد من أفريقيا للعمل في المزارع. وفي المناطق الداخلية، وخاصة الأنديز، حيث كُتب البقاء للسكان الهنود الأصليين، تلخصت المشكلة في كيفية تحويل مجتمعات الفلاحين المستقلة التي تعيش في مجتمعات شبه شيوعية إلى طبقة من عمال السخرة. وكانت أول مؤسسة أنشئت لهذا الغرض تسمى «الوديعة»، حيث كان يخصَّص لكل فاتح كبير حصته من الهنود يطالبها بالعمل والأتاوى.

ومقابل ذلك، كان من المفروض أن يعلّم أفراد المجموعة قواعد الدين المسيحي وفضائل الحضارة الأوروبية المتفوقة. وقد ابتدعت ملكة إسبانيا إيزابيلا نظام الوديعة في مرسوم ملكي صدر عام ١٥٠٣، يلخص تاريخ القارة. وقد ورد في ذلك المرسوم: «**أما وقد بلغنا أنه نظراً للحرية المفرطة التي يتمتع بها الهنود، فهم يتجنبون الاحتكاك أو الاختلاط بالإسبان، لدرجة أنهم يأبون العمل لديهم لقاء أجر، ويفضلون أن يهيموا بلا شاغل، وأن المسيحيين يعجزون عن تحويلهم إلى العقيدة الكاثوليكية... إنني آمرك يا أيها الحاكم أن... تجبر الهنود وترغمهم على الاختلاط بالمسيحيين، وعلى العمل في بناياتهم، وعلى جمع الذهب والمعادن الأخرى وتعدينها، وفلاحة الأراضي، وإنتاج الغذاء للسكان المسيحيين**»(٥).

وهكذا، تم جمع الهنود، حيث تعرضوا للتعذيب والقتل، لإرغامهم على إطاعة الأمر. وبسبب هذه الإساءات، ألغى تشارلز الخامس، ملك إسبانيا، نظام الوديعة في عام ١٥٢٠. ولكن النظام ثبت، ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، ومتستراً بعشرات الأشكال. وكانت أكثر الوسائل انتشاراً إنكار حق الهنود في الحصول على أرض تكفي لبقائهم، ومن ثم إرغامهم على العمل لدى الأيبيريين. وفي أمريكا الإسبانية، تم تركيز الهنود في تجمعات، وفي البرازيل تم تركيزهم في القرى. وكان الغرض الظاهري من هذا جمعهم في مكان واحد يمكّن القساوسة من هدي أرواحهم. أما الغرض الحقيقي، فكان إعطاء البيض الفرصة للاستيلاء على أراضيهم.

وفي المناطق الداخلية، كان نظام السخرة الزراعية مرادف العبودية، حيث

---

(٥) بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**، ترجمة إلهام عثمان، ٥ ج (نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠)، ج ٢، ص ٧٣.

كان يُسمح للهنود بزراعة قطعة أرض صغيرة في أسوأ المناطق، مقابل القيام بالأعمال الزراعية، وحتى المنزلية، في ضيعة الملاّك، والعمل في إنشاء الطرق والجسور وصيانتها، وما إلى ذلك.

كان العمل الجماعي في إنشاء الطرق من دون أجر أمراً تقليدياً تحت حكم الإنكا والأزتك. وحين تولّى الفاتحون زمام الأمور، شوّهوا هذا العمل الذي كان للصالح العام، وحوّلوه لخدمة مصالحهم الذاتية.

أصدرت الحكومات الليبرالية في القرن التاسع عشر تشريعاً يقيد أسوأ أشكال هذه السخرة الشخصية، ويلغي العبودية. ولكن الملاّك، في القارتين، تجاهلوا القوانين، وأدخلوا نظام الاستخدام والارتهان للديون ليحل محل العبودية، فكان الفلاحون يحصلون على قروض لدفع تكاليف الغذاء والملابس التي كانوا يُجبرون على شرائها بأسعار باهظة من متاجر الملاّك، وكان تسديد هذه القروض يتم بالعمل، وفي حال وفاة المدين، يواصل الابن تسديد ديون أبيه.

إلى جانب الضيعة المترامية الأطراف **لاتيفونديو**، ظهرت الحيازة الصغيرة **مينيفو نديو** التي كانت عادة أصغر من أن تعيل أُسرة. ولا يمكن الفصل بين هذين النقيضين في أمريكا اللاتينية، حيث لا يكاد يوجد بينهما وسط. فالحيازة الصغيرة هي الوجه الآخر للعملة، أو الفتات الذي تبقّى بعد أن ابتلعت الضياع الكبيرة الأراضي، وتسخير اليد العاملة اللازمة لزراعتها. وتنشأ الحيازات الصغيرة عن أصلين، **أولهما** عامة الجنود الأيبيريين والمستوطنين الفقراء الآخرين الذين لم «يؤتمنوا» على جيوش من العمال الهنود، ومن ثم لم يحصلوا إلا على المساحات التي يستطيعون زراعتهما بأنفسهم، **وآخرهما** الأراضي المتبقية للمجتمعات الهندية. وكانت هذه الأرض في الأصل مشاعاً تتم زراعتها بمساحات متساوية، أسوة بما كان يحدث في أفريقيا.

إن تلك الخلفية التاريخية تسعفنا كثيراً الآن كي ننتقل خطوة أخرى أبعد، من أجل البحث في الإطار العام الذي يمكن بداخله فهم ما يحدث آنياً في مجمل أجزاء القارة اللاتينية بوجه عام، وفنزويلا بوجه خاص، منذ الاندماج في منظومة الرأسمال والفائض والهدر الاجتماعي، وهو الإطار الذي نفترض أنه محدد بخمس أفكار رئيسية يتعيّن البحث فيها بعمق وتوسع:

الفكرة الأولى هي حقيقة التكوّن التاريخي لاقتصاد المبادلة النقدية

المعممة[٦]، ابتداء من أوروبا القرن الخامس عشر، والمعزَّز بالتواطؤ بين الرأسمال التجاري (عقب تبلوره الطبقي والاجتماعي) والسلطة المعبّرة عن فكرة الدولة القومية الساعية إلى تحطيم الاصطفائية الناهض عليها نمط الإنتاج الإقطاعي، والمتّجهة نحو الانسلاخ من الجسد اللاتيني[٧]، وذلك حتى أواخر القرن السابع عشر، ثم توسع الرأسمال الصناعي حتى أوائل القرن الثامن عشر، وتزامنه مع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي في طريقه إلى خلق السوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل والتغلغل في هياكل المجتمعات المتخلّفة؛ مشكّلاً بذلك أجزاء للاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور. فأضحى هناك الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وكذلك أجزاء متخلفة منه. نقطة الارتكاز إذاً إنما تكمن في إجراء الفهم الواعي بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي كاقتصاد يتم فيه الإنتاج بقصد المبادلة النقدية. الإنتاج الذي تبدأ دورته من السوق، حيث تتحول النقود كيفياً إلى شروط لعملية الإنتاج، ويجري الإنتاج بعيداً عن السوق وإنما من أجل السوق، من أجل الفائض، وقد سبق أن عالجنا هذه المسألة.

الفكرة الثانية هي طبيعة الصراع الاستعماري الدائر، في القرن الخامس عشر، بين التاج الإسباني (الذي هيمن على القدر الأكبر من أغنى أراضي القارة بعد إبادة حضارتي الأزتك والإنكا بديانتهما وفنونهما) والتاج البرتغالي (الذي سيطر على مجمل البرازيل)، وذلك كدولتين قوميتين، الأمر الذي قام البابا على أثره (عام ١٤٩٤) بمحاولة وضع حد له، فقسم العالم من القطب إلى

---

(٦) لتكوين الوعي حول هذه الحزمة الفكرية المتعلقة بتاريخ الرأسمالية، والكيفية التي تم بها نمو إنتاج المبادلة في أحضان التكوين الاجتماعي الإقطاعي، انظر: محمد دويدار، «حول العصور الوسطى الأوروبية،» في: محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول: الأساسيات**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠١)، الباب الثاني. كما يوجد بحث موجز ومهمّ من تأليف كارل ستيفنسن. انظر: كارل ستيفنسن، **الإقطاع في العصور الوسطى**، ترجمة محمد فتحي الشاعر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، وخاصة الفصل الأول، حيث يستعرض وبوعي متجاوز أصول هذا النظام، انظر أيضاً العمل المهم جداً لموريس دوب عن تطور الرأسمالية: Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge and Kegan, 1954).

(٧) في ذلك، انظر: بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي**، ترجمة جودت عثمان ومحمد المستكاوي؛ مع مقدمة طه حسين (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨)، وخاصة الفصل الأول من القسم الثاني، والفصل السابع من القسم الثالث، والفصل الرابع من القسم الرابع. انظر أيضاً: كرين برنتن، **أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي**، ترجمة محمود محمود (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، الفصل العاشر.

القطب بخط يمر بالمحيط الأطلسي (خط طول ٣٥) كحد فاصل بين ممتلكات كلٍّ من الدولتين.

الفكرة الثالثة: في هذه اللحظة تتبلور تاريخياً ظاهرة جديدة تفضي إلى تدويل عملية الإنتاج على الصعيد العالمي، تلك هي ظاهرة التقسيم الدولي للعمل، ليس فقط على أساس المتاح من الموارد الطبيعية والقوة العاملة في كل مجتمع؛ وإنما على أساس حاجات الرأسمال في الأجزاء المتبوعة أيضاً. فعلى سبيل المثال، اتجه الاستعمار البرتغالي إلى الاقتصاد الزراعي، لا سيما زراعة قصب السكر على السواحل البرازيلية الشمالية الشرقية، وبوجه خاص في منطقة نورديست في باهيا وبرنامبكو، وذلك تلبية لحاجات الاقتصاد القومي البرتغالي. ثم اندفاعه ابتداء من القرن السابع عشر نحو الغرب، تحديداً نحو سيرامانتيكويرا على الشاطئ الغربي لحوض نهر سان فرانسيسكو الأعلى، ما وراء خط التقسيم البابوي، بحثاً عن الماس والذهب، وذلك بعد الاطمئنان إلى المساحات المزروعة.

الفكرة الرابعة هي دور متطلبات الدمج المذكور أعلاه في قلب الميزان الديمغرافي في معظم أجزاء القارة[٨]، وهو الأمر الذي يتعيّن معه الوعي بأمرين: الأمر **الأول** طبيعة نمط الإنتاج الذي استخدمته الاقتصاديات المستعمرة في سبيل إنهاك الاقتصاديات المستعمرة وتصفيتها مادياً، وسلبها لشروط تجديد إنتاجها، ونمط الإنتاج هذا الذي استخدمته القوى الاستعمارية إنما يحتاج (لتمحوره حول السخرة والعبودية) إلى قوة عمل وفيرة، أكثر من وسائل الإنتاج (مواد العمل وأدوات العمل)، ولذا سيكون من الضروري أن تقوم قوى الاستعمار الأوروبي بضخ نحو ٨ ملايين عبد (إنسان) أفريقي إلى مناطق البرازيل وغرب الأنديز وغويانا في الفترة ١٥٥٠ ـ ١٨٥٠، بعد أن قضى الاستعمار على السكان الأصليين. تركز هذا الضخ في معظم جزر الكاريبي ومناطق زراعة القصب ومناجم الذهب ومزارع البن، **الأمر الذي أفضى إلى**

---

(٨) من الدراسات القيّمة، على سبيل المثال، في هذا الصدد، وبخاصة بشأن البرازيل، انظر: ماريا فيليلا بتيت، «التحام الكثيرين في واحد: التجربة البرازيلية». وهذه الدراسة، وعلى الرغم من استهدافها أساساً الدفاع عن الهوية البرازيلية؛ فإنها تمدّنا بفكرة عامة وجدية معاً عن تركيبة «شعب البرازيل ذات الطبيعة التي جعلت تزاوج الأجناس يأخذ وضع واقع حقيقي وأيضاً موهبة صادقة»، على حدّ ما ذكرت في دراستها. انظر أيضاً: بارتولمي بيناصر، «مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق،» **ديوجين** (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية)، العدد ١٩١ (٢٠٠٢).

تكوّن طبقة (الكريوليس) التي ستنهض بدور مهم في سبيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية حتى بعد تحوّلها شطر القارة الأفريقية ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فلقد كرّس الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة إلى أيدي الملاّك العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية، عقب ذلك استمر التحويل وتدعيمه على امتداد القرن إزاء تكثف التبادلات مع المتروبول الجديد، بريطانيا العظمى.

الفكرة الخامسة هي الكيفية التاريخية التي تبلور من خلالها التاريخ النقدي لـ«الهيمنة» الأمريكية في القرن التاسع عشر، بعد سلسلة متصلة من العلاقات الجدلية بين القوى الأوروبية(٩) المتصارعة (هولندا، إنكلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، ألمانيا، إيطاليا، بروسيا، الدولة العثمانية)، وانتهاء بالحرب العالمية الأولى التي خرج منها الاقتصاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة كأغنى وأقوى دولة رأسمالية في العالم، يزيد مجموع أرصدتها الذهبية عن مجموع الأرصدة الذهبية التي تملكها روسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وكأن الحرب لم تفعل شيئاً سوى تحريك التراكم، أي نقل ثروات أمريكا اللاتينية من أوروبا إلى الولايات المتحدة. هنا ينبغي أن نعي الظروف التاريخية التي سادت في القرن التاسع عشر، واستطاع الذهب من خلالها إرساء الأسعار المعبّر عنها بعملات وطنية مختلفة، نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم، وفي ظل ظروف إنتاجية مختلفة.

لم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداء من تداوله كنقود داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً، والذي كان في سبيله إلى السيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدولية: الاقتصاد البريطاني. وقاعدة الذهب الدولية تمكّن بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالمي، وهي هيمنة استمدها من تفوق الإنتاجية النسبية للعمل عمقاً ومدى، وبفضل هذه الهيمنة يصبح الاسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني.

وهكذا تحل هيمنة رأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي محل سلطة

---

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: Vincent Adams Renouf, *Outlines of General History* (London: Macmillan, 1910).

الدولة على الصعيد القومي، وتمكّن هذه الهيمنة عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدولية، سواء كانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب. ويكون من الطبيعي عند انتقال الهيمنة من رأسمال قومي إلى رأسمال قومي آخر أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية، حالّة بذلك محل عملة الرأسمال الذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وذلك هو ما حدث في فترة الحربين العالميتين، عندما فقد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (تاركاً الاقتصاد الدولي كي يُقسَم عدة كتل نقدية)؛ فقد ظهر الرأسمال الأمريكي كي يفرض هيمنته، ولكي تأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التي تفرض جميع تبعاتها في الفترة التالية للحرب.

في تلك النقطة الفكرية، يتعيّن الوعي بمجموعة من الأحداث الجوهرية؛ ففي الفترة ١٦٨٨ ـ ١٨١٥، اشتبكت فرنسا وإنكلترا في سبع حروب، كان من أهم أسبابها على الإطلاق، التنافس في المستعمرات، وفرض السيادة والهيمنة على البحار. وكان كلما نشبت حرب بين دولتين في أوروبا، امتد لهيبها إلى ما وراء البحار، واشتعلت نيران الحرب كذلك في المستعمرات.

ومن جهة أخرى، عندما ورث الإمبراطور شارل الخامس عرش الإمبراطورية الهولندية في أوائل القرن السادس عشر، نُظمت الإدارة وحُسنت الأحوال الداخلية وتوسعت الحركة التجارية. لكن عندما ظهرت حركة الإصلاح الديني، اعتنق كثير من سكان الشمال مذهب كالفن، فقسا شارل في معاملتهم، وأحرق عدداً كبيراً منهم. ولمّا خلفه ابنه فيليب الثاني، واصل سياسة الاضطهاد بعنف، وهو ما أدى إلى اندلاع الثورات ضد الحكم الإسباني (حتى بلغت حدود المستعمرات). واستمر الصراع بين الفريقين طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، حتى انتهى الأمر باستقلال هولندا.

ما إن استقلت هولندا، حتى صارت من أقوى دول أوروبا في البحر، وأوسعها تجارة، ولا سيما في الشرق. وقد ساعدها في ذلك ازدياد قوتها البحرية خلال حرب الاستقلال، وسطوها على السفن الإسبانية، وكذلك الاستيلاء على بعض المستعمرات الإسبانية التي آلت إليها من البرتغال بعد

إخضاعها وضمّها إليها. هذا إلى جانب ضعف قوة البرتغال بعد أن فقدت استقلالها، وكذلك اضمحلال قوة إسبانيا البحرية، بعد انهزام أسطولها الكبير القوي المعروف بـ «الآرمادا» أمام الأسطول الإنكليزي عام ١٥٨٨، وهو ما شجع السفن الهولندية على معارضة تجارة إسبانيا في البحار، بل إلحاق الهزيمة بالأسطول الإسباني عند جبل طارق عام ١٦٠٧.

تلك هي الأفكار الرئيسية التي نعتقد أنها تمثّل الإطار العام المتعيّن أن ننهض كي نناقش وفقاً لمحدداته الإشكالية المطروحة، ابتداء من تحليل أحداث الصراع الراهن الذي تظهر فيه «البتروليتاريا» مناصبة العداء للسلطة، وهي مرتمية في أحضان عدوها التاريخي، الرأسمال، وانتهاء بالتعرّف على مدى صحة طرحنا لمفهوم وحدود وتاريخ وطبيعة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في قارتي التسرّب في القيمة الزائدة، أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ثانياً: من الرصد إلى التحليل

لقد قادتنا خطواتنا الفكرية الأربع إلى خمس ملاحظات أساسية، نعتبرها حاسمة لا في سبيل تقديم إجابة عن الأسئلة التي ننشغل بها فحسب، وإنما أيضاً في تأكيد الوعي بشأن مفهومنا المقترح لظاهرة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي. ويمكننا بلورة تلك الملاحظات في:

١ ـ يظهر الاقتصاد الفنزويلي كاقتصاد متخلّف، ومُركَب من قطاعات منعزلة أو شبه منعزلة لا تُقيم في ما بينها إلا مبادلات هامشية، بينما يتم الجزء المهم والجوهري من مبادلاتها (والنفط بصفة خاصة) مع الخارج. وبينما يعكس قطاع الزراعة (الذي يقع تحت وطأة إعادة الهيكلة العالمية) جُل مظاهر الاندماج في السوق الدولية، بمعنى الإنتاج ابتداء من حاجة السوق، وتبعاً لقوانين السوق، أي الاندماج في منظومة الفائض والهدر الاجتماعي، وإنما ابتداء من سيادة قوى إنتاجية متخلّفة (**تركز ملكية؛ الاحتفاظ ببعض مظاهر الاقتصاد المعاشي؛ الانفصال التاريخي للريف عن المدينة؛ تخلّف أساليب الاستغلال، كما يحدث على سبيل المثال في القطاع الزراعي ومع الغاز الطبيعي**) وعلاقات إنتاج شفافة (أقرب إلى القُنونَة والعبودية) لم تسمح بعدُ، أي القوى والعلاقات، بتطورات ملحوظة على صعيد التطور الاجتماعي.

٢ ـ النفط هو السلعة الرئيسية التي تتخصص فنزويلا بإنتاجها على الصعيد

العالمي، الأمر الذي يدعو إلى الالتفات إلى عدة أمور تخص تلك الملاحظة، من جهة:

ـ الدور التاريخي للنفط في تثوير الإنتاج على الصعيد العالمي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتقدمة، وما استصحب ذلك من تبديل في الهياكل الصناعية، بعد تقليص الدور الذي كان الفحم يؤديه، ابتداء من النصف الأول من القرن العشرين.

ـ طبيعة النفط، وقيمة استعماله، كسلعة محوّلة. ويُعد فعل التحويل هذا في ذاته شرط تحقق تلك القيمة (البنزين، المازوت، زيوت التشحيم، الكيروسين، البتروكيمياء)، الأمر الذي يستلزم فحص أدوات تحويله، ومن باب أولى يوجب الوعي بأدوات إنتاجه (صواري الحفر ومواسيره، ومصاطبه «البحرية والبرية»، والروافع، والمناضد، والدورات، والكلابات، والحفارات، والمضخات، والمحركات، والأنابيب، والمصافي). وإذا ما أضفنا إلى ذلك الوسائل المساعدة (النقل مثلاً)، يمكن، وببساطة، استنتاج افتقاد فنزويلا، وبمعنى أدق القوى الاجتماعية المهيمنة على النفط الفنزويلي، شروط تجديد الإنتاج، إذ إنها تعتمد في سبيل الإنتاج، تبعاً لما لاحظنا أعلاه، على سلع وأسعار السوق الدولية لكن ابتداء من التبادل غير المتكافئ.

٣ ـ تبرز البروليتاريا النفطية (**البترولِيتاريا**) كشريحة أفقدها الزيت وعيها الطبقي، ولها طبيعة خاصة تمكّنها من ناصية شروط التفاوض على الصعيد العالمي، لا سيما مع المنظمات الدولية ـ تلك الطبيعة الخاصة لهذه الطبقة التي تكوّنت بفعل حركة الرساميل النفطية في أوائل القرن العشرين داخل فنزويلا، أهّلتها للتحالف مع الرأسمال لكن ابتداء من سعيها نحو الحفاظ على المكاسب التي حقّقتها على الصعيد الاجتماعي؛ إذ وِلِدت كطبقة محدودة، وظهرت شرائحها العليا كفئات ذات امتياز نسبي، في حين كانت الأزمة الزراعية تبدو عبر الإفقار المتواصل للفلاحين وتعميق الانفصال التاريخي بين الريف والمدينة.

ترتبط تلك الملاحظة ارتباطاً جوهرياً بوعي ما لحق بتكوين البروليتاريا (لا سيما الصناعية) من تغيرات مهمّة منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي، وترتبط تلك التغيرات بالطفرات العلمية المعاصرة، التي قادت إلى ازدياد الوزن النوعي للفئة البروليتارية التي تعمل في الصناعات التحويلية، كما جرى انتقال قسم كبير منها إلى تلك القطاعات التي تؤدي دوراً حاسماً في تطوير القوى

الإنتاجية الحالية؛ فالتيار الرئيسي لحركة انتقال القوى العاملة يتجه ناحية قطاعات الصناعات الإلكترونية والبتروكيميائية بشكل ملحوظ. والقطاعات تلك تتميز بدرجة عالية من الاحتكار على صعيد كلٍّ من التقنية والرأسمال.

٤ ـ فنزويلا دولة نفطية، وبالتالي ريعية. وحيث إن تحكّم طبقة اجتماعية خاصة في عملية النفاذ إلى المورد في الاقتصادات الريعية المنجمية، ووعي ما يثيره ذلك من علاقات جدلية بين باقي طبقات المجتمع، هما من أبجديات فهم الطبيعة الخاصة لتلك الاقتصادات، فإن فنزويلا لم تمثّل استثناء بأي شكل من الأشكال؛ بل إنها تنتمي إلى صُلب القاعدة؛ إذ إن كبار الملاّك العقاريين، وعائلاتهم من بعدهم، والبرجوازية الكمبرادورية، تحكموا منذ البدء في عملية النفاذ هذه، كطبقات تكونت تاريخياً. . . طبقات مهيمنة ثم نامية في ركاب الرأسمال الأجنبي المسيطر.

٥ ـ حينما تنتقل ثروة البلد الأساسية إلى أيدي البرجوازية الوطنية، فإن هذا الانتقال يرتكز على أربعة أمور تحتوي، حين تحقّقها، على إمكانية النجاح في السيطرة الكاملة على شروط التراكم، في الوقت الذي يقود ما هو عكس ذلك، حين الفشل في هذه السيطرة، إلى عدم تمتع عملية التراكم بالحد المطلوب من الاستقلال الذاتي، وبالتالي لا تُعَدّ هذه العملية إلا انعكاساً وتكملة لعملية تراكم مركزها الذاتي في مكان آخر، وتلك الأمور (التي لم تصل إليها بعدُ برجوازية الأجزاء المتخلّفة بوجه عام، والبرجوازية الفنزويلية بوجه خاص) هي:

ـ السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل، أي إنتاج الغذاء بالكميات والأسعار المطلوبة لاستمرار الأيدي العاملة الأجيرة في القطاع الرأسمالي، والتوسع فيه.

ـ السيطرة على أسواق السلع الداخلية، وإلى حد ما النجاح في المنافسة الدولية.

ـ السيطرة على الأسواق النقدية والمالية بحيث إنها تسيطر على مركز الرساميل الموجودة في تصرفها.

ـ السيطرة على تكنولوجيا الإنتاج المعمول بها في مختلف مراحل تطور النظام الإنتاجي.

٦ ـ في حقل الاقتصاد الريعي المنجمي[١٠]، يتعيّن إجراء التمييز بين الدولة صاحبة الدخل والشركة الرأسمالية المستثمِرة (أكانت أجنبية أم وطنية)؛ إذ إن ناتج المنجم يجري تصديره، ومن هنا تتحدد شروط ضخ الاستثمارات فيه، بمراعاة كلفة الاستبدال المنجمي. تلك الشروط تتيح في الوقت نفسه تحقيق ربح للرأسمال المستثمر وريع بالتناقض على الصعيد الدولي بين الدولة (المالكة) ورأسمال الاحتكارات التي تهيمن على ظاهرة الأسعار الدولية، ولذا سيكون مفهوماً سبب الصراع الجدلي بين الربح (الذي تحصله بتروليوس دي فنزويلا، والمطروحة سنداتها في أسواق المال الدولية) والريع (الذي تجنيه الحكومة)، ولا سيما في **اللحظة التاريخية التي يتعادى فيها الرأسمال كقوة اجتماعية مع الرأسمال كقوة مضادة.**

إن تلك الملاحظات، التي ظهرت على مستوى الطرح، إنما ترسم لنا علامات تطمئننا بأننا نسير على الطريق الصحيح؛ فهي تتمكن من القيام بنفي أية محاولة لاختزال الصراع الدائر في فنزويلا إلى صراع بين تشافيز كرئيس دولة يساري (وهو نعت يلزم أن يتجاوز الفهم الانطباعي) وقوى المعارضة، ومن ثم، تتيح مساحة أرحب للوعي بطبيعة الصراع الجدلي، كذلك، بين محوري قوى المعارضة الأساسية (**الرأسمال في تناقضه مع قوة العمل**)، كما تتمكن تلك الملاحظات في مرحلة ثانية من تقديم **خط منهجي، لا يدّعي العصمة، كما نكرر دوماً، يقود إلى الوعي بتحديد، لا تعريف بأطراف الصراع الاجتماعي الراهن كقوى اجتماعية تكونت تاريخياً عبر عملية طويلة من الاندماج في منظومة الفائض.** وترتكز تلك الخطوط العريضة لهذا الخط المنهجي على الوعي بست أفكار رئيسية:

الفكرة الأولى: في كُلّ مجتمع طبقي، وبالتالي متناحر، طبقات اجتماعية أساسية تتحدد العلاقات القائمة بينها على أساس من نمط الإنتاج السائد. وفي فنزويلا نستطيع أن نُميز، تاريخياً وفي مجرى فهم الأزمة، بين أربع طبقات أساسية:

ـ **البروليتاريا**، وإنما غير النفطية، إذ هناك ثمة محاولة للحديث عن

---

(١٠) حول الريع المنجمي، انظر: سمير أمين، **قانون القيمة والمادية التاريخية**، ترجمة وتحقيق صلاح داغر، السلسلة الاقتصادية (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ٨٢ ـ ٩٥.

البروليتاريا النفطية ذات الامتياز النسبي، بخطاب رسمي تدمج بروليتاريا النفط في البروليتاريا غير النفطية؛

ـ **الرأسمال**، الذي نمت في ركابه البرجوازية الكمبرادورية التي آلت إليها السلطة ومارستها ضمن إطار المنظومة العالمية. وهو يتصادم مع البروليتاريا بنوعيها؛

ـ **كبار ملاّك الأراضي**، الذين سبق لهم أن سيطروا على السلطة، فضلاً عن سيطرتهم على الأرض. هذه الطبقة تتناقض مصالحها مع مصالح الطبقة الرابعة، التي هي

ـ **طبقة الفلاحين**، التي تتناقض مصالحها مع مصالح طبقة ملاّك الأراضي.

الفكرة الثانية: وعليه، يتعيّن توخّي الحرص لتلافي الخلط بين مقولة الطبقات الاجتماعية الأساسية ومفهوم الطبقات الاجتماعية غير الأساسية، لما يجرّه ذلك الخلط من طمس لمعالم الجدل، من جهة اختزال طبقات المجتمع إلى نمط الإنتاج السائد فيه، وهو أمر شاع كخطاب أيديولوجي للصراع الاجتماعي، وحصره، طبقاً لرغبة مؤسسة الحكم ونفسية القيام بالدور التاريخي، في طبقتين محددتين اجتماعياً وتاريخياً، فتصبح الطبقات الأخرى إذ ذاك غير أساسية وخارج دائرة الصراع الاجتماعي. وتكمن الخطورة الأساسية هنا في تهديد النظرية الكمية والموضوعية في القيمة، بإلقائها خارج ما هو «علمي»؛ فتبعاً لغض البصر، بلا معنى، عن أهمية فهم الوسط التاريخي والإطار الاجتماعي اللذين طُرح فيهما اصطلاح الرأسمال والرأسمالي، مع استمرار العمل، ولفترة طويلة (بشكل مؤسسي سياسي رسمي)، على ترسيخ المصطلحين (الرأسمال والرأسمالي) في سياق حزمة المفاهيم البغيضة، كالاستغلال والغبن والغش، اللذين يقعان موقع التضاد مع نعوت وأحوال سامية كشرف النضال الثوري (مع رفض الثورة الدائمة)، والإيمان الراسخ بالتطور الجدلي للمجتمعات (خارج بوابات الحزب طبعاً، باستثناء فهم ماو)، وكتحالف قوى الشعب العامل (لصالح مؤسسة الحكم ـ الحزب)، نقول تبعاً لهذه التفرقة الأيديولوجية بين الطبقات الاجتماعية الأساسية و«غير الأساسية»، صار قانون القيمة الذي تتمفصل حوله مجموعة القوانين التي تتيح معرفة كيفية اشتغال النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، صار مهدداً في وجوده الفاعل، بعد بتره التاريخي عن أصوله، كما صار فاقداً لشروط تطوره الجدلي (وهي مشكلة نعي

تماماً أنها نظرية في المقام الأول) بعد أن قُدم كتراث ممزوج بالنصوص الانتقائية، خارج حقل الجدل.

الفكرة الثالثة: الاقتصاد هو الشكل الظاهري للصراعات الطبقية في الرأسمالية. وفي العلاقات الجدلية بين صراع طبقات المجتمع وبين القاعدة الاقتصادية، ليس هناك من تعادل بين الاثنين، كما يقول د. سمير أمين (قانون القيمة والمادية التاريخية)، وإنما تفوّق في المرتبة لصالح الأولى. من هنا يتعيّن تكوين الموقف الرافض من أمرين: **الأول** هو فحص المسألة بنزعة اقتصادية ترى أن النظام الاقتصادي الفنزويلي، كأحد أجزاء المنظومة العالمية، محدّد بشكل كامل بقوانين موضوعية غير قابلة للتبدل، وصراع الطبقات، المعترف بوجوده، يكون عاجزاً عن تغيير هذه القوانين. **والثاني** هو الارتماء في أحضان الأدلجة، ونقصدها بمعناها السلبي، واتخاذها نقطة بدء للفحص... إن نقطة البدء ينبغي أن تصدر عن الوعي بأن ما يجري داخل فنزويلا (إضافة إلى بُعده التاريخي) يقوم أساساً على صراع طبقات لا طبقتين؛ صراع يعمل انطلاقاً من قاعدة اقتصادية (علاقات إنتاج تلائم نظاماً اجتماعياً معلوماً)، ويقوم بدوره بتكييفها، وإنما ابتداء من قانون القيمة.

الفكرة الرابعة: إن التحالفات الطبقية الوقتية، أو العَرَضية، لا تعني على الإطلاق النفي التاريخي للتناقض؛ فتحالف الرأسمال مع قوة العمل (النفطية) في فنزويلا في الوقت الراهن، إنما يبدأ فهمه ابتداء من فهم التناقض ذاته. إذ إن التناقض التاريخي بين ضدين لا يعني قيام أحدهما بنفي الآخر، كما لا يعني احتواء أحدهما للآخر، إنما يعني بداية؛ بداية تولد مع كل نهاية.

من هنا، لزم الوعي بأن تشافيز (كسلطة) لا يواجه عناصر مستقلة (ممثّلة في الرأسمال وقوة العمل) فحسب، وإنما يواجه علاقات متناقضة أيضاً. ولذلك، يمكن القول إن الصراع الراهن في فنزويلا يتحصل في مجابهة بين السلطة (بما تعبّر عنه راديكالياً عن مصالح شعبية متناقضة كذلك) والعلاقات المتناقضة بين الرأسمال وقوة العمل. والصراع لا يخرج عن السياق العام إلا من جهة طبيعة السلعة التي يتعانق حولها الرأسمال مع قوة العمل، وهي هنا النفط.

الفكرة الخامسة: من مصلحة الطبقة التي تضمن لها علاقات الإنتاج الراسخة المستقرة امتياز تملّك وسائل الإنتاج، أن تبقي على هذه العلاقات وعلى البنيان العلوي للمجتمع (الذي يتضمن العلاقات الاجتماعية الواعية،

وتلك الأفكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكولوجية اللازمة لوجود أسلوب محدّد من الإنتاج)، بما يوفر إمكان استمرار علاقات الإنتاج القائمة، ويدعم بوجه خاص النظام الراسخ لملْكية وسائل الإنتاج. هذه الطبقة تجاهد في سبيل مصلحتها عن وعي متفاوت الدرجة، كي تحافظ على الأساس الاقتصادي والبنيان العلوي الموجودين، وبهذا تزيد العقبات في وجه أي ميل إلى التغير[١١]. ومن أجل إدراك تلك الغاية، تستخدم التشريع وجهاز الدولة (فما ظنك وهي الدولة نفسها). والنتيجة هي أن الطبقة أو الطبقات (وهنا تتبدّى البرجوازية البوليفارية) التي ترتبط مصالحها بتطور القوى الإنتاجية، تقاتل في سبيل نزع الامتيازات النسبية للطبقة المضادة والناشئة عن علاقات إنتاج مستقرة، وتطالب بتغييرات في البنيان العلوي (من خلال تقديم أيديولوجي للاشتراكية). وفي فنزويلا، ينطبق الأمر حرفياً، ولا سيما بعد أن فقدت **البتروليتاريا** وسيلة إخضاع الأغلبية، أي القانون والقوة المادية؛ بعد أن انقلبت السلطة عليها بدعوى إعادة توزيع الثروات. ولكن على مَن؟ سؤال حائر بلا إجابة!

الفكرة السادسة: عند نشوء حركة «ثورية» ما، يتعيّن أن يسير التحليل الواقعي في الاتجاهات الآتية[١٢]:

---

(١١) أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي**: **القضايا العامة**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)، ص ٦١ ـ ٦٢.

(١٢) تلك العناصر استخدمها غرامشي بصدد الحركة البولانجية في فرنسا. وقد آثرنا استخدامها لمناسبتها ومنهجيتها، انظر: أنطونيو غرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة عادل غنيم، ٢ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٨٠ ـ ١٨١. وأحسب أن افتراضات غرامشي، كما عرضناها في المتن، إنما تُلهم بلا شكّ الكثير حال تناولهم الثورة في وطننا العربي، بتحليل موسّع أو مختصر، لا يهمّ. وبالفعل كانت افتراضات غرامشي أساساً شيّد عليه الكثيرون تحليلاتهم وسعوا من خلالها إلى تكوين موقف واضح من الثورة، وظنوا أنهم فعلوا! ولكن هل من الممكن أن نتعامل مع فرضيات غرامشي بشكل مختلف؛ فنأخذ تلك الفرضيات برمّتها ونضعها في مكانها الصحيح من مُجمل التصوّر الواعي بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة، لا بغرض نقدها، فلا مجال هنا لذلك، وإنما ابتداءً من الرغبة في إعادة فهم الفرضيات ذاتها فهماً يدفعنا إلى الأمام ولا يكبّلنا في أرض الجمود. ابتداءً من هذا، فلنساير أطروحات غرامشي، وحيث لا أجد، كما سبق أن ذكرت، أي مبرّر لغضّ البصر عن ثورات الشعوب العربية، وبصفة خاصة بشأن ثورة ٢٥ يناير في مصر، فإنني أقترح إعادة فهم أطروحات غرامشي من خلال استخدامها بالاختبار على أرض الواقع، ليس في فنزويلا فحسب، بل كذلك في الأحداث الثورية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن، فما هو المحتوى الاجتماعي لجماهير وأنصار الثورة؟ الإجابة: الطبقة الوسطى هي التي مثّلت عماد ثورة ٢٥ يناير، وما هو دور هذه الجماهير في ميزان القوى الآخذة في التحول؟ الإجابة: تمكّنت تلك الطبقة من إسقاط رأس النظام، وبعض من رموزه. وما هي الدلالة السياسية والاجتماعية للمطالب التي يتقدم بها قادة الحركة، والتي تلقى القبول العام؟ الإجابة: تدل المطالب التي يتقدم بها قادة الحركة على حالة عارمة من الغضب العام، والرغبة في حياة كريمة، وربما الرغبة في السلطة كذلك! وما هي الحاجات التي تلبيها؟ الإجابة لا تنفصل عن الإجابة السابقة مباشرة؛ إذ إن الحاجات =

ـ المحتوى الاجتماعي لجماهير أنصار الحركة.

ـ ما الدور الذي تمارسه هذه الجماهير في ميزان القوى الآخذة في التحوّل، وهو تحوّل يتجلى بوضوح في ظهور الحركة الجديدة ذاتها؟

ـ ما هي الدلالة السياسية والاجتماعية للمطالب التي يتقدم بها قادة الحركة، وتلقى القبول العام؟

ـ لزوم بحث ملاءمة الوسائل للغايات المتوخّاة.

ـ إن افتراض أن هذه الحركة سوف تنحرف حتماً، وتخدم أهدافاً تختلف كل الاختلاف عمّا توقعته الجماهير، لن يكون افتراضاً جديراً بالاعتبار إلا في التحليل النهائي.

وفي فنزويلا، عنصر الزمن هو العنصر الجوهري في تحديد معالم بعض العناصر المطروحة أعلاه، إلا أن التحليل الأولي يستطيع أن يؤكد البُعد الجماهيري (النسبي) لحركة الجمهورية الخامسة التي تقودها السلطة البرجوازية (المنتَخبة) المعززة بقوة السلاح.

= التي تلبيها تتمثّل في إعادة صوغ النظام السياسي شكلاً وموضوعاً، ومن ثم إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية على نحو يحترم معنى الإنسان وحقوقه. وفي سبيل ذلك تكون الثورة من خلال تجمّع ملايين الجماهير واعتصامهم سوياً في تظاهرات سلمية، تطالب بكل ذلك، وهذا الذي قال غرامشي بشأنه: بحث ملاءمة الوسائل للغايات المتوخّاة. ولكن مثل تلك الإجابات، وهي صحيحة، لا تصل بنا إلى أبعد من فعل الرصد؛ كما أنها لا تؤدي بنا إلا إلى تصورات خائبة عن الثورة، ومستقبلها؛ وتركها إلى حيث الانطباعات الشخصية، من دون هدف واضح. ولذا سنأخذ تلك الفرضيات إلى حيث الفعل، لا الرصد. فلنجعل. فلنُحدِث. فلنفعل. لا ننتظر الحدث، بل نخلقه. ولذلك نعيد فهم فرضيات غرامشي على نحو مختلف، فما هو المحتوى الاجتماعي لجماهير وأنصار الثورة؟، الإجابة: ثوار واعون بأن النظام الاقتصادي الذي تشكّل في ركابه النظام الحاكم الفاسد، هو العدو الأوحد الوحيد، وما النظام الفاسد إلا صورة من صوره. ما هو دور هذه الجماهير في ميزان القوى الآخذة في التحول؟ الإجابة: تغيير حقيقي للنظام الاقتصادي، بتغيير حقيقي لنمط إنتاج لا يصنع سوى نعش نلفظ بداخله أنفاسنا الأخيرة. ما هي الدلالة السياسية والاجتماعية للمطالب التي يتقدم بها قادة الحركة؟ الإجابة: الفهم الواعي بحركة التاريخ، وإدراك الدور الحتمي في دفع عجلة التاريخ، وخلق الحدث الثوري الحقيقي ابتداءً من وعي ثوري حقيقي مؤمن بقضيته الواضحة. وما هي الحاجات التي تلبيها؟ الإجابة هنا كذلك لا تنفصل عن الإجابة السابقة مباشرة، إذ تنبع الحاجات من رفض الحياة سفهاً، والموت انتحاراً، من دون أن نعي معنى الحياة والهدف منها. إن الحاجات التي نريدها تتلخص في رغبتنا في مشروع حضاري لمستقبل آمن، يقيم علاقة حقوقية حقيقية، يكون الفرد فيه من أجل الكلّ، والكلّ من أجل الفرد. وإنما ابتداء من نمط إنتاج، يعي معنى كون الفرد من أجل الكُلّ، والكُلّ من أجل الفرد، وليس أقوالاً مرسلة في سياق عِلم أخلاق مُصْطَنَع. وفي سبيل تحقيق ذلك، لا مفرّ من الدماء الثورية المجيدة، وإنما الموت من أجل قضية، لا من أجل اللاشيء؛ إن الأطروحات التي قدّمها غرامشي هي أطروحات ثورية فاعلة، يتعيّن التعامل معها بثورية واعية بأن الثورة الحقيقية هي ضد نظام استرق أرواحنا على ظهر كوكب ينتحر بعد أن قاد المخبولون العميان؟

إلى هنا نكون قد انتهينا من فعلي الرصد والتحليل، ولم يعد أمامنا سوى استخلاص القانون العام الذي يحكم الظاهرة التي طرحت نفسها على أرض الواقع في فنزويلا في الفترة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ـ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، لكن ابتداء من:

ـ إن تلك الظاهرة التي رصدناها وقمنا بتحليلها ليست معلّقة في الهواء، وإنما أثارت مجموعة ترتبط بمجموعة من المحاور الجوهرية التي ترتبط بأطراف الصراع (الرأسمال، السلطة، قوة العمل، المِلْكية العقارية الكبيرة)، والدور الأمريكي كدور محوري على صعيد الصراع.

ـ إن الظاهرة التي ننشغل باستخلاص القانون العام الحاكم لها على الصعيد الاجتماعي إنما تقع في سياق نظام رأسمالي كوني تكوّن عبر خمسة قرون من التراكم الرأسمالي. التراكم الذي بسببه وبمناسبته تكوّن الاقتصاد العالمي على النحو الحالي. أجزاء متقدمة وأجزاء متخلّفة، وثمة بعض البلدان من تلك الأجزاء المتخلّفة، ووفقاً لقواعد التطور التاريخي للرأسمالية، تأخذ الآن طريقها نحو التطور والتنمية اللذين يقدَّمان دائماً على أساس من كونهما أداتي اللحاق بالأجزاء المتقدمة.

ـ ومن ثم، فإن الظاهرة كذلك التي ننشغل بقانونها العام الذي تخضع له إنما تقع، وفقاً لما سبق، في سياق ظاهرة أكبر، وهي ظاهرة «إعادة إنتاج التخلّف»؛ فالظاهرة التي قمنا برصدها وتحليلها على الصعيدين الآني والهيكلي، إنما ترتكز على ثلاث أفكار رئيسية: فهي تستند أولاً إلى فكرة التراكم الرأسمالي، الذي يجد مصدره المباشر في القيمة الزائدة، والتي أخذت تتخذ أشكالاً أكثر غموضاً، وهي تستند ثانياً إلى فكرة إعادة إنتاج التخلّف، وتستند ثالثاً إلى فكرة القيمة الزائدة ذاتها التي تنتج في الداخل ويتم «تسريبها أو ضخّها» نحو الخارج لتغذية أماكن أكثر تعقيداً وتطوراً في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد العالمي المعاصر.

إن اتفاقنا على ذلك يجعلنا نتقدم باطمئنان نحو تكليل خطواتنا الفكرية الأربع الكبرى التي مشيناها بالبحث في: التاريخ، والجغرافيا، والمجتمع، والاقتصاد. من أجل أمرين:

الأمر **الأول** هو محاولة تقديم طريقة إجابة عن أسئلة أطراف الصراع ودور الولايات المتحدة، وكنا من أجلها مشينا (داخل منهجنا العام) أربع خطوات

فكرية. كذلك ابتدأت برصد الأحداث على أرض الواقع، وانتهت بفحص الهيكل ككل، أي إن الخطوات الفكرية للمنهج العام تقابلت مع الخطوات الفكرية (بداخله)، وذلك حين كانت الخطوة الفكرية الرابعة في كلٍّ من المنهج العام والخطوة الفكرية الرابعة كذلك في الخطوات الفكرية (داخل هذا المنهج العام) منشغلة بالهيكل.

الأمر **الثاني** هو، بناء على الأول، أن محاولتنا كانت تقديم طرح منهجي مختلف لظاهرة «إعادة إنتاج التخلّف» الاقتصادي والاجتماعي، من خلال، كما تبدّى سلفاً، في مناقشة الوجه الحقيقي للتخلّف كـ«**عملية اجتماعية مكتملة القوى والعناصر والأطراف» من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.**

فلننتقل الآن إلى تتويج تلك الخطوات باستخلاص القانون العام الحاكم للظاهرة. تحديداً ظاهرة الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا.

ثالثاً: ديالكتيك الربح والريع

أعلنت وكالة أنباء «رويترز» في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خبراً مؤداه نجاح فنزويلا في «إنتاج» أحد أنواع أنابيب الحفر، التي تُستخدم في التنقيب عن النفط، وهي تحتاج إلى تقنية معيّنة ساعدتها فيها موسكو، الأمر الذي أسعد ملايين الفنزويليين. وقد سبق المصريون الفنزويليين في تلك (السعادة!) حينما أعلن وزير النفط السابق سامح فهمي أن مصر نجحت أخيراً في «إنتاج أحد أنواع رؤوس أنابيبِ الحفر». فما دلالة الخبرين؟ إنها تتمثّل في إنتاج إحدى وسائل الإنتاج بدلاً من شرائها من الخارج. والفارق بين الفعلين كبير، فالإنتاج لا يسمح بخروج القيمة الزائدة المنتجة بداخل الاقتصاد الفنزويلي إلى الخارج في صورة دولارات تذهب إلى الأجزاء المتقدمة المنتجة لتلك الوسائل الإنتاجية، التي غالباً ما تحتكرها لغلبة عنصر التكنولوجيا وعنصر كثافة الرأسمال عليها. ودلالة أخرى يمكن استخلاصها تدعونا إلى فتح ملف مهم ومصيري وهو ملف إنتاج وسائل الإنتاج؛ فكما رأينا سلفاً أن «جُل» وسائل الإنتاج المستخدمة في مجال إنتاج وتسويق وتوزيع النفط تنتمي إلى المصانع المنتِجة

في الأجزاء المتقدمة، ولا يكون للدولة، بمعنى أدق، السلطة في الدولة، سوى مقابل بيع المادة الخام من دون أدنى مشاركة، كما ذكرنا، في أية مرحلة من مراحل التنقيب والاستكشاف والحفر والإنتاج والتسويق والتوزيع. وما المشاركة الوحيدة سوى من خلال قوة العمل (المنتجة للقيمة الزائدة) التي كذلك تكون في بعض البلدان المنتِجة تُنافس العمالة الوطنية، وبصفة خاصة في حقل العمالة الفنية. والملف الواجب فتحه هنا هو مدى ما يُصاحب عدم إنتاج وسائل الإنتاج من تسرّب للقيمة الزائدة المنتجة داخلياً إلى الخارج؟ وإن الإجابة عن السؤال تكون يسيرة على أرض الواقع إذا ما ألقينا نظرة، ولو سريعة وعامة جداً، على واحد من مواقع إنتاج النفط في ماراكايبو مثلاً، فلن نجد سوى أن «جُل» وسائل الإنتاج التي تستخدم في الإنتاج ابتداءً من التنقيب، وحتى الشحن والنقل والتفريغ، صناعة أجنبية تمّت في مصانع الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، ولن نتمكن سوى من رؤية منتجي القيمة الزائدة (عمال النفط الفنزويليين)، وهم يستخدمون تلك الوسائل في أثناء عملية إنتاجهم، الأمر الذي يعني المزيد من امتصاص الأجزاء المتقدمة للقيمة الزائدة المنتَجة في الأجزاء المتخلفة. وتكتمل الحلقة بأن تستورد فنزويلا ليس أدوات، وربما مواد الإنتاج، فحسب، وإنما تستورد أيضاً وسائل المعيشة، وبصفة خاصة الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة، وكأن ما سوف يُدفع من أجور (لعمال النفط على سبيل المثال) سوف يذهب مرة أخرى إلى الأجزاء المتقدمة المنتجة، وطبعاً يتم ذلك كلّه في سياق إعادة إنتاج التخلّف كـ**«عملية اجتماعية مكتملة القوى والعناصر والأطراف» من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها. ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.**

ولقد آن الوقت كي نستخلص القانون العام الحاكم للظاهرة التي ننشغل بها، وهي ظاهرة الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا، الظاهرة التي تتبدى في الواقع في ظاهرة أكبر هي ظاهرة إعادة إنتاج التخلّف؛ فعبر خطواتنا الفكرية التي مشيناها، بات من الواضح أن من غير العلمي فصل ما هو أدائي عمّا هو هيكلي، بل من غير العلمي إهدار أحدهما لصالح الآخر، ولذا صدرنا عن الرؤيتين، أدائية: وتهتم بالتعرّف على مُجمل الأحوال والأوضاع الآنية جغرافياً

واجتماعياً واقتصادياً وتاريخياً، وهيكلية: وتَنشغل بالمعاينة التاريخية للكيفية التي تَكوّنت معها (اقتصادياً) بُلدان القارة اللاتينية، على هذا النحو من التخلّف، بوجه عام، وفنزويلا بوجه خاص، بحثاً في أسباب التخلّف، منذ الإدماج، وليس في آثاره، الأمر الذي يُمكّننا من فهم طبيعة الصراع الجدلي بين الربح، الذي تُحصله بتروليوس دي فنزويلا، شركة النفط الوطنية الفنزويلية، والريع، الذي تجنيه الحكومة الفنزويلية، ولا سيما في اللحظة التاريخية التي يتعادى الرأسمال فيها مع السلطة المسلحة كَقوة مضادة، وهو أمر جلي عندهم، وخفي عندنا.

أقول إن ما يَحدث في فنزويلا هو في حقيقته صِراع بين ما أسميته «**البتروليتاريا**» والسلطة؛ بين قوةِ العمل المتحالفة مع الرأسمال والمتناقضة معه في آن معاً وبين النظام المعَبّر عن الجماهير ومصالحها، هي أيضا متناقضة وإن جمعتها مصلحة آنية واحدة. وبعبارة أكثر دقة وتحديداً، فإن الصراع الراهن إنما يَتبدى في مظهَرين: **أولهما** صراع جَدلي بين «**الربح**» و«**الريع**» من جهة، **وثانيهما** صراع جَدلي بين «**البتروليتاريا**» و«**السُلطة**» من جهة أخرى. والمظهر الثاني هو التعبير الجدلي عن المظهر الاقتصادي الأول.

ولأن التيارات المهيمنة (ومن باب أولى تيارات التَنظير الإمبريالي) مُنشَغلة بحيازة الاستنتاجات المضمونة والسهلة، كما ذكرنا أعلاه، فلم تُبصر، ومَن أبصَر أصابهُ الارتباك، مدى أهمية ما تثيره المسألة من إمكانية فَتح العديد من الملفات المطوية، ومدى قدرتها على إعادة طَرح اليسار نفسه، إن أراد، بذهنية تَتَجاوز الرؤية الميكانيكية (التي ارتد لها كثيرون) إلى رحابة الفَهم الجَدلي للظواهر الاجتماعية. . . الرَحابة التي تُتيح وجود فَهم أوضَح وأعمَق وغَير مُلتَبس لإمكانية «تحالف الأضداد».

لقد أفرز الصراع التاريخي الجَدلي الطويل بين قوة العمل والرأسمال، وهو صراع جَدلي لا خطَي، في ظروف تاريخية وجغرافية معيّنة، تحالفاً بين «قوة العمل والرأسمال» في مواجهة «السلطة». إذاً، هناك ظاهرة «الصراع الجدلي بين قوة العمل والرأسمال»، التي تُفرز ظاهرة «البتروليتاريا» في مواجهة ظاهرة ثالثة (السلطة)، فيتطور الصراع الاجتماعي من صراع بين قوة العمل ورأس المال، تطوراً جَدلياً كي يَنتقل الصراع إلى مرحلةٍ أخرى تظهر فيه السلطة كأحد الأطراف المتَنَاقضة مع الفرز الديالكتيكي المتمثل في «البتروليتاريا». هذا تحديداً

ما لا تقوله كراسات التعميم، ومن ثم لا مَفر من لَيّ عنق الظاهرة لحشرها حشراً في الأدراج المعدّة سلفاً، وبالتالي يمسي عماد الإشكالية النظرية، أي القانون العام الحاكم، هو قانون التطور الجَدلي، الذي يَتَمثّل هنا في فَهم إمكانية «تحالف الأضداد» بصفة خاصة، والذي يُعد أحد أوجه الجَدل. لكن التيارات المهيمنة (والتنظير الإمبريالي من باب أولى)، وبسبب اعتيادها النظرة الخطية، لم تَتَمكن من استيعاب هذا الوجه الذي يَظهر به الجَدل على المسرح الفنزويلي. بل على جَميع أراضي البُلدان التي يَتبلور عليها الصراع الاجتماعي الراهن في أية بقعة من بقاع الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، بشقيه المتقدم والمتخلف. وقانون الجدل يتبدى هنا في أمرين:

ـ فهو، **أولاً**، يحكم الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا ابتداءً من ذلك التحالف بين «قوة العمل والرأسمال» في مواجهة «السلطة»، أي إن هناك ظاهرة «الصراع الجدلي بين قوة العمل والرأسمال»، تلك الظاهرة تُفرز ظاهرة «البترولیتاريا» التي تتناقض مع ظاهرة ثالثة هي «السلطة»، فيتطور الصراع الاجتماعي تطوراً جدلياً من صراع بين قوة العمل والرأسمال لينتقل إلى مرحلة أخرى تظهر فيه السلطة كأحد الأطراف المتَنَاقضة مع الفرز الديالكتيكي المتمثّل في «البترولیتاريا»، وهذا تحديداً ما لا تقوله كراسات التعميم، كما قلنا.

الأمر المهم هنا هو أن التجريد يوجب علينا أن نعلو بالظاهرة التي نحن أمامها عن كل ما هو ثانوي، فلا ننكر أن هناك ثمة طبقات وفئات أخرى داخل الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا؛ بيد أن التجريد يشير إلى العناصر الجوهرية في الصراع: السلطة، الرأسمال، قوة العمل. وربما يوجب علينا في مكان آخر من تصور عناصر الصراع على نحو مختلف، يكون فيه مثلاً كبار ملاّك الأراضي والفلاح هما عنصري الصراع، وهكذا.

ـ وهو، **ثانياً**، يحكم من جهة أخرى الظاهرة الأكبر التي ننشغل بها، وهي إعادة إنتاج التخلّف على أساس أنها، «كعملية اجتماعية»، مكتملة القوى والعناصر والأطراف «من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.

إن تجاوز النظرة الخطية والرؤية الميكانيكية والمدخل الأدائي، إلى رحابة الفهم الهيكلي والجدلي للظواهر الاجتماعية، هو بمفرده القادر على تمكيننا من الفهم. وعندئذ نتمكن ليس فقط من رصد الظاهرة وأطرافها، وإنما كجوهر، كعلاقات، في إطار الكل الذي تنتمي إليه بل ومآلها، وهو الأمر الذي ستتكفل الأيام بالبرهنة على صحته، كما تكفلت دوماً. . .

إن النظرة الجدلية إنما ترتبط بالأدوات الفكرية التي يقدمها الاقتصاد السياسي في سبيل الانشغال بتحليل الظاهرة، وبالأخص من جهة أطرافها (الرأسمال وقوة العمل والسلطة)، وهذا الارتباط يتيح التقدم لفهم الإمكانية التاريخية لتحالف أضداد تاريخية كالرأسمال وقوة العمل. إنها الإمكانية التي تثري الوعي بقانون صراع الأضداد ولا تنفيه. فها هو الحدث (البروليتاريا)، وها هو النقيض (الرأسمال)، وتحت ظروف محددة اجتماعياً تتبلور «البتروليتاريا» كي تنهض بإتمام عملية من عمليات التطور الاجتماعي للمجتمع الفنزويلي كمجتمع طبقي، بدخولها في علاقة متناقضة مع السلطة التي تعبّر من زاوية ما عن برجوازية وطنية.

وهكذا، يقودنا المنهج الجدلي والمدخل الهيكلي إلى تكوين الوعي بشأن الدور الأمريكي، كدور حتمي الأداء قبل كل رئيس دولة مزعج لطموحات الهيمنة العالمية لواشنطن.

إن تشافيز بالقطع لا يريد، بل لا يستطيع، اللعب خارج الحلبة، أو اللعب داخلها بقوانين مختلفة عن القوانين الحاكمة لأداء الرأسمالية العالمية، ولا يستطيع كذلك القيام بفك الروابط، على الأقل في الوقت الراهن؛ إذ يتطلب منه التصحيح خلال فك الروابط، وهو أمر على ما يبدو لا يريده فعلاً، حاله كحال كل حكم برجوازي وطني، إذ كل ما يسعى إليه يتلخص في تحسين المكان الذي تحتله البلاد في التقسيم الدولى للعمل»، نقول يتطلب الأمر عدة استراتيجيات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وفنية، لا يمكن تحقيقها حالياً في فنزويلا في الوقت الراهن، وربما في المستقبل المنظور، وإن بدت بعض ملامحها (ظاهرياً).

إن كُل ما يملكه تشافيز، بفعل السلطة، هو الظهور في حقل التوزيع، المؤقت وغير المتوازن للثروات الفنزويلية، وذلك، من دون شك أيضاً، من

الأمور التي تزعج واشنطن بالقدر الذي يتعلق بما يمس النفط الفنزويلي نفسه؛ ومن ثم يصبح طبيعياً جداً تأييد الانقلابات وتأجيج المظاهرات والإضرابات ضد ذلك الرئيس المزعج. ولنطالع التقرير الصادر عام ١٩٨٠ (ولم يزل يحتفظ بأهميته) عن الكونغرس الأمريكي، إذ جاء فيه: «**يجب على الولايات المتحدة، بالاتفاق مع حلفائها، دفع وتدعيم البرامج الخاصة بالإسراع في استكشاف النفط وتنميته خارج منطقة الشرق الاوسط، فإن المكسيك «وفنزويلا» هما أكثر الدول التي يمكن أن تتيح للولايات المتحدة وحلفائها فرصاً كبيرة لتقليل اعتمادها على نفط الشرق الاوسط، لذا يجب أن تُظهر الولايات المتحدة استعدادها لتنمية مصادر الطاقة في المكسيك. ومن ناحية أخرى، يجب على الولايات المتحدة إعطاء أولوية قصوى لتنمية الثروة الضخمة لفنزويلا، وذلك بمنح المساعدة المالية والتعاون الفني من خلال هيئة تأمين الطاقة، كما يجب إمداد فنزويلا بما تحتاج إليه من القروض اللازمة لتنمية مواردها الضخمة من الوقود، ومن خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الجوانب**»(١٣).

إن فهم ما يجري في فنزويلا، وهو مرتهن في المقام الأول بالمنهج المقترح الذي يتركب بنائياً من خطوات فكرية محددة تبدأ برصد الواقع وإنما بغرض تكوين وعي هيكلي، ثم التعرّف على التكوين الاجتماعي وإنما ابتداءً من تكوّنه التاريخي في ركاب الرأسمال كظاهرة تاريخية وتبلوره كقوة اجتماعية، مع الوعي بخطورة فصل هذا التكوين الاجتماعي، واستيعابه بمعزل عن الكُل الذي ينتمي إليه على الصعيد العالمي؛ نقول إن الوعي بما يجري في فنزويلا، إنما يدور وجوداً وعدماً مع تكوين أو عدم تكوين الموقف الرافض من النظرة الخطية والمداخل الأدائية كمداخل نهائية للفهم؛ النظرة الخطية التي لا ترى في حالة فنزويلا سوى مجرد حالة اصطدم من خلالها «فكر ثوري راديكالي» بـ «فكر انتهازي رجعي» أو المدخل الأدائي الذي لا يتمكن من الذهاب أبعد من اعتبار الصراع لحظة تاريخية اصطدمت فيها السلطة بمعارضيها.

ولعل جُل المعالجات الخاطئة لجُل الإشكاليات، وليست الفنزويلية فحسب، والتي تطرح نفسها على أرض الواقع، إنما تعود إلى فساد المنهج

---

(١٣) الكونجرس الأمريكي، **الجغرافيا السياسية للنفط**، ترجمة علي فهمي (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ١١٣.

ذاته وتشوشه. ولا شك في أن تشوش المنهج يعرب عن تشوش في العقل، هذا التشوش الذي يتبدد أمام الرؤية الجدلية والتصورات الهيكلية. لذا، فإننا لن نتمكن من المضي قُدماً في سبيل مشروع واع لمستقبل آمن، ما دمنا نرفض، عن جهل، فهم الواقع في ضوء الماضي لفائدة مستقبلنا؟

والآن، وبعد أن وقفنا على عناصر طرحنا المنهجي للمسألة الفنزويلية، التي ثارت في القارة اللاتينية، وتركزت في الوعي بالواقع في سبيل تكوين تصوّر للهيكل في أبعاده الاقتصادية والجغرافية، والاجتماعية والتاريخية، وبعد وصولنا إلى تكوين الوعي بعملية تسرّب القيمة الزائدة إلى خارج مسام المجتمع الفنزويلي، لتغذية الأجزاء المتقدمة، بما يُرسخ مفهوم التخلّف، الذي لا يتوقف تحققه على عملية تاريخية كان أساسها تصفية المجتمعات ذات الخصوصية الاجتماعية (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا) من ثرواتها في سبيل تكوين الرأسمال المراكم في أوروبا، وإنما يمتد ذاته كعملية اجتماعية «مكتملة القوى والعناصر والأطراف»، من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف «آليات» إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر. في الوقت الحاضر، أساسها تلك العملية الاجتماعية من التسرّب إلى خارج الاقتصاد، بما يسلب المجتمع شروط تجديد إنتاجه، ومن ثم يُعجِزَه عن التنمية المستقلة عن الأجزاء المتقدمة التي تربطه بها علاقة تبعية تفرض وجودها، فالتخلّف ليس ظاهرة تستمد وجودها من التاريخ فحسب، وإنما هي تستمد حياتها من القانون العام للحركة، والقانون العام للتطور:

القانون العام للحركة: **(ن ـ (ق ع)+(و أ) ـ س ـ ظ ن)** وهو القانون الذي تبلور مع الرأسمالية منذ أن توارى الإقطاع والفكر المنظّر له آنذاك، وهو القانون العام (المطلق) لحركة النظام المهيمن على الصعيد العالمي.

القانون العام للتطور: وهو الديالكتيك أو القانون الذي وضع ابن خلدون لبناته الأولى، بشكل علمي، واستكملها ماو في ما بعد بقوله: «**إن تغييرات المجتمع ترجع في الأساس إلى تطور التناقضات الداخلية فيه. . . فأولاً توجد التناقضات في عملية تطور جميع الأشياء، وثانياً توجد حركة التناقض في عملية تطور كُل شيء منذ البداية حتى النهاية. . . إن التناقض هو أساس الأشكال**

البسيطة للحركة، وهو بالأحرى أساس الأشكال المعقدة للحركة. وحالما يتوقف التناقض تتوقف الحياة ويحل الموت».

ولنتوجّه الآن صوب القارة الأفريقية، التي شهدت، ولم تزل تشهد، عملية من أكبر عمليات التسرّب في القيمة الزائدة على الصعيد العالمي المعاصر، وليكن السودان محطتنا، مستخدمين المنهج الذي اتّبعناه في درسنا حتى الآن للمسألة الفنزويلية، وصولاً إلى طرح مغاير لظاهرة إعادة إنتاج التخلّف ابتداءً من القيمة الزائدة كظاهرة رأسمالية صرفة.

الفصل الخامس

السودان، كنموذج آخر، وإنما من أفريقيا



مقدمة

بعد أن فرغنا من مناقشة المسألة الفنزويلية، وتحليل فكرتنا الرئيسية المتعلقة بتصورنا لتسرّب القيمة الزائدة نحو الخارج صوب الأجزاء المتقدمة (نتيجة التناقض بين ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية إنتاجها) من خلال مجموعة من الخطوات الفكرية، التي أثرناها بشأن الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا، وصولاً إلى إعادة طرح مفهوم التخلّف الاقتصادي والاجتماعي، يُصبح الآن الطريق مفتوحاً نحو المزيد من التقدم في البحث. وسنتخذ من السودان نموذجنا الأفريقي لا لنُعمِل المنهج ونتأكد من صحته فحسب، وإنما كذلك لنُعيد فهم العديد من الإشكاليات على صعيد الفكر والصراعات على صعيد الواقع في هذا البلد، الذي تعتصره المنازعات على جميع الأصعدة، بدءاً بالمنازعات القبلية وانتهاءً بالمنازعات الإقليمية.

شهد المجتمع السوداني على الصعيد السياسي خلال عام ٢٠١٠ حدثين مهمين: فمن ناحية، ألقت الانتخابات الشاملة التي أُجريت في نيسان/ أبريل من ذلك العام بظلالها على الشارع السوداني من الشمال إلى الجنوب، ومن شرقه إلى غربه؛ إذ اعتبرت تلك الانتخابات بمثابة أول انتخابات حرة حقيقية يشهدها المجتمع السوداني منذ حصوله على الاستقلال في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥.

لم تكن انتخابات نيسان/ أبريل بالانتخابات العادية، بل اتجهت إليها أنظار المجتمع الدولي بأسره؛ فهي أكبر عملية انتخابية تحدث في بلد لم يعرف قط معنى الديمقراطية منذ استقلاله عن التاجين المصري والبريطاني. فقد أُجريت تلك الانتخابات على ستة مستويات: بدءاً بانتخاب رئيس الجمهورية، ثم انتخاب رئيس حكومة الجنوب، وحُكام الولايات، والمجلس الوطني، ومجلس الجنوب التشريعي، ومجلس الولاية التشريعي[١].

---

(١) للمزيد من التفاصيل، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠)، ص ١٨٧ ـ ١٩٤.

ومن ناحية أخرى، شهد المجتمع السوداني مجموعة من الإجراءات من أجل الإعداد لقرار مصيري يتعلق بقرار يتخذه الشعب ويُحدد على أساسه مستقبل البلاد؛ إذ كان على المجتع السوداني أن يُقرر إما رفض انفصال الجنوب عن الشمال، وإما قبوله (وهو ما تم عملياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١١). طبعاً، في ضوء تصاعد التوتر في العلاقة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني (الشمال) والحركة الشعبية لتحرير السودان (الجنوب)، وتزايد الاحتمالات الراجحة بعدم إجراء الاستفتاء في موعده بفعل حكومة النظام التي ترى الانفصال بمثابة تهديد مباشر لحكمها في الشمال في المقام الأول، وبصفة خاصة بعد أن بسطت الحركة الشعبية «المعززة بالجيش الشعبي» كامل سيطرتها على الجنوب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فرض الأمر الواقع نفسه، وبمنتهى القوة، على جميع الدعاوى المثالية غير المبررة التي كانت تنادي بالوحدة وتتباكى عليها. واستطاع الجنوب (بكل خصوصية تركيبته الاجتماعية) أن يظفر بالاستقلال عن الشمال، لكي تبدأ، بل لكي تستمر بشكل أقل ضجيجاً دعائياً، سلسلة أخرى من الصراعات المسلحة في دولة الجنوب المستقلة، جوبا، ولكن من دون تورط حكومة الشمال، ظاهرياً، حتى الآن على الاقل.

في العام نفسه، وبعد العديد من المناورات السياسية والخلافات والضغوط المتبادلة، تمكنت القوتان الكبيرتان اللتان تحكمان البلاد (حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) من الوصول إلى اتفاق يتم بمقتضاه تقنين عملية الاستفتاء على تقرير المصير؛ إذ توصل هذا الائتلاف الحاكم إلى حلول لبعض المشكلات الجوهرية التي مثّلت عقبة دائمة في وجه المفاوضات، أهمها تلك المشكلة المتعلقة بالنسبة المئوية اللازمة في التصويت لاعتبار الاستفتاء (على الانفصال) صحيحاً قانوناً. وتم الاتفاق على اعتبار مشاركة ٦٠ بالمئة من المسجلة أسماؤهم نسبة كافية لاعتبار الاستفتاء صحيحاً قانوناً، كما أقر الاتفاق بين الحزب والحركة اعتبار الانفصال قانونياً إذا ما تم بنسبة ٥٠ + ١، وقد مضت الأيام، وتم الاستفتاء كما أراد الجنوبيون، وربما البعض من أهل الشمال، وصرنا الآن أمام حقيقة اجتماعية تشكلت على أرض الواقع مفادها أننا أمام دولتين: السودان في الشمال، وجوبا في الجنوب.

فما الذي يَحدث في السودان؟ وما نصيب هذا البلد من ظاهرة إعادة إنتاج التخلّف؟ وإلى أي الأجزاء من العالم ينتمي؟ فإن كان منتمياً إلى الأجزاء المتخلّفة، فلِمَ؟ وإلى أين يسير هذا البلد؟ ولماذا الصراع بين الشمال وقبائل

الجنوب؟ بل لِمَ الصراع بين القبائل نفسها، وبخاصة قبائل الجنوب؟ وعلى ماذا؟ ولأجل ماذا؟ ومَن المستفيد ومَن الخاسر؟ وإن إشكالية الاشكاليات تلك المتعلقة بالانفصال. فما هو موضوع الانفصال هذا؟ وما هي النتائج المتصور ترتّبها عليه؟ وما الذي دفع المسألة إلى مثل هذا الطريق؟ ومَن المسؤول عن كُل تلك الصراعات القبلية والحروب الداخلية؟ ومَن المستفيد؟ ومَن الخاسر؟ ولماذا لم يكن هناك سودانان، أحدهما شمالي والآخر جنوبي، على يد الاحتلال البريطاني، ما دام الاستعمار عامل الجنوب كامتداد للمستعمرات في شرق أفريقيا، وعامل الشمال كامتداد لمصر؟ وغيرها من الأسئلة التي تتعلق بتاريخ السودان ومستقبله في ضوء حاضره.

تظل تلك الأسئلة حائرة، وستظل هكذا إذا لم نفطن إلى أن الإجابة (وبالتحديد طريقة الإجابة، التي تكون صحيحة نتيجة طريقة تفكير صحيحة) لا تملكها الرؤية الأدائية والمناهج الميكانيكية. لذلك، واتّباعاً للمنهج الذي استخدمناه في بحثنا، يُمكن، على سبيل البرهنة (اختبار المنهج على أرض الواقع والبحث الموسع في آن معاً) إخضاع المسألة السودانية، على سبيل المثال (على الجانب الآخر من العالم: أفريقيا) للمنهج نفسه الذي يَتَمفصل حول قانون القيمة. وإن إدخال بعض التعديلات إنما يكون داخل المنهج نفسه، بترتيب مُختلف نوعاً ما للإجراءات المنهجية (الإجراءات نفسها) وليس تعديلاً خارج سياق المنهج، أو في الإجراءات ذاتها.

ففي تناولنا للمسألة الفنزويلية، قمنا من خلال خطوات فكرية معيّنة، تمثّل في الواقع حيلة منهجية، بمعاينة الأداء وصولاً إلى الهيكل. وهو المنهج نفسه الذي نفترضه ونطرحه للاختبار على أرض الواقع للتأكد من مدى تمكّنه من إسعافنا في فهم الواقع وتطوراته المحتملة، وهو الأمر الذي نُعالجه أدناه، كما عالجنا المسألة الفنزويلية، من خلال خطوات فكرية محدّدة تمكننا من تكوين الوعي بشأن الإشكالية المطروحة، وهي المتعلقة بمسألة الانفصال. وكما صنعنا وبحثنا، متسلحين بـ«الديالكتيك» في الصراع الاجتماعي الراهن في فنزويلا، داخل إشكالية إعادة إنتاج التخلّف، فسنصنع الأمر نفسه مع إشكالية «الانفصال» بأن ندرسها (داخل) الإشكالية المعنية بإعادة إنتاج التخلّف، وسيكون وجه الاختلاف في أن الإشكالية الأولى كانت لاتينية الجغرافيا، أما الثانية فهي أفريقية، وتَتَمثل تلك الخطوات الفكرية، حين التعرض للمسألة السودانية، كما الحال حين تعاملنا مع المسألة الفنزويلية، وغيرهما من الإشكاليات والصراعات

الاجتماعية في قارتي «**التسرّب في القيمة الزائدة، والتخصص في المواد الأولية، وتغذية الأجزاء المتقدمة بمادة التراكم**» في أربع خطوات فكرية:

الأولى: التعرّف على الواقع الاقتصادي الآني، بالتعرف على طبيعة وحقيقة الهيكل الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم التعرّف على مُجمل الوضع الجغرافي. ويتبدّى وجه اللزوم هنا في التأثير الحاسم لعنصر الجغرافيا في مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع السوداني، من جهة، ومن جهة أخرى فإن للجغرافيا الدور الرئيسي في حروب القبائل، والولايات، بل والأقاليم، إذا ما اعتبرنا أن الشمال والجنوب هما بمثابة إقليمين كان السودان يتكون منهما في ما سبق.

الثانية: مُعاينة الكُل التاريخي الذي تُرد إليه المسألة، بحثاً في الجذور وعنها، وإنما ابتداءً من «اقتصاد سياسي» وليس من «تاريخ»؛ فلن ننشغل، كما يفعل البعض، بـ «رصّ» المعلومات التاريخية من دون معنى يمكن استخلاصه، وهو الأمر الذي نتجنبه بالانشغال بموضوعنا الأساسي الذي ينطلق من موضوع نفترض أنه صحيح للاقتصاد السياسي كعِلم نمط الإنتاج الرأسمالي، وإنما ابتداءً من قانون القيمة. ومن ثم، سيكون مفهوماً سبب بدء المناقشة انطلاقاً من الحركة الاستعمارية الدامجة للمجتمع السوداني، بكل خصوصيته، في النظام الرأسمالي الناشىء آنذاك، من أجل تعبئة الفائض من المواد الأولية نحو الخارج.

الثالثة: التقدم خطوة إلى الأمام بفحص التكوين الاجتماعي في تطوره التاريخي في البلد المراد التعرض للإشكالية المثارة بداخله، فإن استقام لنا الطريق لتلك الخطوات، كان لنا أن نتقدم في اتجاه خطوتنا الفكرية الرابعة.

الرابعة: ننشغل فيها بتكوين الوعي حول طبيعة وحقيقة الصراع الجدلي الراهن، وتطوره على الصعيد الاجتماعي. والمنهج ذاته وخطواته نفسها، يمكن إعمالهما على جُل بلدان قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية بوجهٍ خاص، كما أسلفنا، للخصوصية التاريخية التي تشترك فيها بلدان القارتين.

وعليه نَتَقدم لفحص المسألة السودانية، وإنما ابتداءً من هدف التيقن من صحة المنهج، ومن ثم الوصول إلى حقيقة تسرّب القيمة الزائدة المنتجة داخل الاقتصاد القومي نحو الخارج لتغذية الصناعات المختلفة في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر؛ تبعاً لما يلي من خطوات فكرية.

أولاً: الهيكل والجغرافيا[٢]

يمكن القول إن الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ **(وهي انتقائية لكَونها مُتاحة نسبياً ومتفقة أرقامها تقريباً في معظم المصادر التي رجعت إليها)** للرصد الإحصائي والتحليل من خلال أدوات الاقتصاد الكلي، وصولاً إلى معاينة الهيكل الاقتصادي السوداني، نقول يمكن القول إن تلك الفترة شَهِدت، طبقاً للأرقام الرسمية التي يَتعيّن معها الحذر بسبب اعتناقها المتوسط الذي يُخفي أكثر ممّا يُظهر، وأنها صادرة عن مؤسسة (الحُكم) في السودان والمنظمات الدولية التي يَستعين بها الرأسمال استقداماً أو استبعاداً، كما نقول دوماً، من أجل مصالحه العابرة للقارات، استقراراً نسبياً في الأداء الاقتصادي بوجه عام، حيث تحققت مُعدلات نمو موجبة **(تبعاً لأرقام مؤسسة الحكم السودانية والمنظمات الدولية المعنية)**؛ إذ بَلغت مُعدلات النمو تلك (في المتوسط) حوالى ٦,٦ بالمئة (كي تنخفض إلى ٢,٤ بالمئة مع أرقام عام ٢٠٠٩). وقد **تَناغم هذا النمو مع دخول النفط بشكل قوي في هيكل الإنتاج مع ارتفاع أسعاره العالمية**، كما أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نمت لتصل إلى ما يقارب ١١ بالمئة في عام ٢٠٠٤، وتنامت الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي تُمثّل حوالى ٧,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتُقدِّر الأرقام الرسمية والدولية مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالى ٧,٢ بالمئة في العام ٢٠٠٤، وربما يمكن إرجاع هذا النمو إلى النمو الحاصل في مجموعة من القطاعات، أهمها: القطاع الصناعي (ويشمل الصناعات التحويلية)؛ إذ ازدادت في عام ٢٠٠٤ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤,٢٥ بالمئة بالنسبة إلى القطاع الصناعي، ونحو ٢,٨ بالمئة بالنسبة إلى الصناعات التحويلية، كما ازدادت مساهمة قطاع الغابات

---

(٢) في سبيل استعراض الهيكل الاقتصادي السوداني، اعتمدتُ على التقارير الآتية: «التقرير السوداني السنوي الخامس،» (٢٠٠٤)؛ «تقرير بنك السودان المركزي،» (٢٠٠٥)؛ (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩)، و**التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)؛ «The World Fact Book,» CIA (2002); (2003); (2004) and (2005); «Human Development Report,» UNDP (2003) and (2004); «Report of The World Social Situation,» UN Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA) (2008); «World Development Report,» World Bank (2001), and «World Economic OutlookÀ» IMF (2002) and (2003).

بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الآتية: <http://www.mof.gov.sd/arabic/socialeconomy_p rogram. htm>; <http://www.Aljaze era.net>; <http://www.arabo.com>; <http://www.coptichistory.org>; <http://www.Islamstory.com>; <http://www.sudan.gov.sd>, and <http://www.sunanews.net>.

بنحو ٠,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ومساهمة قطاع الخدمات الذي شهد طفرة بأن يحقق نحو ٣٠,١ بالمئة بعد أن كان ٢٢ بالمئة في عام ٢٠٠٠.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
(خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤)

البند (بالمئة) من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
القطاع الزراعي	٤٦	٤٥,٦	٤٦,٠	٤٥,٦	٤٤,٥
الزراعة المروية	١٢	١٢,٤	١٢,٧	١٢,٤	١١,٩
الزراعة المطرية الآلية	١	١,١	١,٢	٢,٢	٢,٨
الزراعة المطرية التقليدية	٨	٦,٢	٨,١	٧,٣	٧,١
الثروة الحيوانية	٢٢	٢١,٧	٢٠,٩	٢٠,٨	١٩,٨
الغابات	٢	٢,١	٢,٠	٣,٠	٣,٠
القطاع الصناعي	٢١	٢٢,٨	٢٢,١	٢٤,١	٢٥,٤
التعدين والنفط	٨	٨,٧	٩,١	٩,٦	١٠,٨
الصناعات التحويلة	٧	٧,٩	٧,٩	٨,٢	٨,٢
الكهرباء والمياه	٢	١,٧	١,٧	١,٦	١,٦
البناء والتشييد	٥	٤,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٨
قطاع الخدمات	٢٢	٣١,٦	٢٠,٩	٣٠,٢	٣٠,١
الخدمات الحكومية	٦	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٦,٠
خدمات أخرى	٢٦	٢٥,٦	٢٥	٢٤,٥	٢٤,١
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج، <http://www.mof.gov.sd/arabic/socialeconomy_program.htm>.

ومن جهة أخرى، فإن الجفاف... الحروب الأهلية... التصحر... أعمال العنف... التدهور المستمر، وبخاصة في الأقاليم البعيدة، كبحر الغزال وأعالي النيل، ربما هي الرموز السحرية التي يجب استخدامها لفهم العديد من المظاهر المتعلّقة بالتركيبات السكانية في السودان، ولكن منظوراً إليها، على الأقل وفقاً للمراحل المنهجية، من جهة السكان كقوة عمل؛ والأرقام تَعكس مجموعة من الحقائق التي تَشكّلت على أرض الواقع؛ فطبقاً لإحصاء سكاني صادر في عام ٢٠٠٢، وقد عوَل عليه التقرير السوداني السنوى الخامس (وهو

من ضمن قائمة المصادر التي نستند إليها بشكل رئيسي)، فإن الذكور يُشكّلون نحو ٥٠,٣ بالمئة من إجمالي السكان، والإناث نحو ٤٩,٧ بالمئة. كما أن السكان في المدينة يُشكّلون ٣٢ بالمئة من جملة سكان الولايات الشمالية، بينما يُشكّل سكان الريف ٦٥ بالمئة، ومجموعات البدو الرحّل حوالى ٣ بالمئة فقط، وهذا يعني أن حوالى ٦٥ بالمئة على الأقل من السكان (البالغ عددهم ٣٩,١ مليون نسمة؛ طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٨) لا يزالون يعيش في الريف. ولا يَعكس الارتفاع في عدد سُكان المدينة نمواً حقيقياً بقدر ما يَعكس تدفق الملايين من النازحين من الأرياف هرباً من الفقر أو الحرب أو الاضطهاد الديني أو العرقي، الأمر الذي يعني عبئاً مضافاً على عاتق الريف لإطعام العدد المتزايد من السكان في المدينة. هذا وقد بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر ٤٠ بالمئة.

وإن الأرقام تَعكس من جهة أخرى أن حوالى ٤٦,٦ بالمئة من السكان هم من الفئات العمرية الأقل من ١٤سنة، والفئة الأقل من ٥ سنوات وحدها تُشكّل حوالى ١٧ بالمئة من السكان. وإذا أضفنا إلى ذلك الفئة العمرية ٦٠ سنة فما فوق، فإن هذه الوضعية، لا شك، تستصحب عدة أزمات على صعيد المجتمع، وبصفة خاصة تواجه الحكومة من جهة الخدمات العامة (صحة، تعليم، أمن، . . . .) وأيضاً حين توزيع الناتج القومي!

وطبقاً لإحصاء يَعود إلى عام ١٩٩٣ (وهو المتوافر، ويمكن أن نسترشد به)، فإن حجم القوى العاملة يُقدّر بنحو ٣٤ بالمئة من إجمالي السكان، وبمُعدل نمو أقل من مُعدل نمو السكان. وحسب أرقام مؤسسة الحكم في السودان، فإن إجمالي القوة العاملة يُقدّر بنحو ٢٨ بالمئة من السكان في عام ١٩٩٨ (٢,٧ مليون في المدينة، وحوالى ٥,٧ مليون في المناطق الريفية)، وذلك يُشير إلى أن ٦٨ بالمئة (بلغ ٨٠ بالمئة مع أرقام عام ٢٠٠٩) من القوى العاملة تعمل في مجالات الزراعة والرعي والنشاطات المرتبطة بهما، أما البقية فتعمل في نشاطات صناعية مرتبطة بالزراعة، أو الخدمات. مفاد ذلك أن الصراع هنا يأخذ شكلاً مختلفاً عمّا شهدناه في فنزويلا؛ فالصراع هنا بين المِلْكية العقارية الكبيرة والمزارعين والعمال الزراعيين، وما تُنتِجَه تلك الطبقات الأخيرة (المزارعين والعمال الزراعيين) من قيمة زائدة. وفي ظل هشاشة قطاعات التصنيع، تتسرب هنا أيضاً إلى الخارج لشراء وسائل الإنتاج ابتداءً (**الجرارات، المحاريث، الحصادات، الرافعات، الهراسات، مضخات الري، محركات الرفع والضخ. . . إلخ، وجُلّها منتَجة في الأجزاء المتقدمة أو الآخذة في طريقها إلى**

بلوغ تلك الأجزاء، وبرأسمال مراكم، وبتقنية محتَكرة: ماسي فيرغسون، كاتربلر، هيتاشي، كوماتسو، ميتسوبيشي، ياماها، . . . . . إلخ)، ثم باقي السلع الاستهلاكية (والغذائية كما سنرى) والرأسمالية.

وتشير الأرقام إلى ارتفاع مُعدل البطالة من ١٧ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ١٨ بالمئة عام ١٩٩٩، وهذه الأرقام (وهي المتاحة) لا تَعكس الحقيقة، في تصوري، وذلك لضعف الإحصاءات الحكومية، ولعدم تضمّنها البطالة المستترة في القطاع الزراعي وفي القطاع الحضري على السواء.

أما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فهو يُقدّر، طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٤، بحوالى ٣٧٠ دولاراً في العام، أي حوالى دولار واحد في اليوم، وهو ما يُعادل مستوى الكفاف حسب مؤشرات الأمم المتحدة، ويَقل كثيراً عن متوسط سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ تراوح هذا النصيب من إجمالي الدخل القومي بين ٤٠٠ و٥٠٠ دولار.

١ ـ الهيكل الاقتصادي

أ ـ القطاع الزراعي

وهو القطاع المهيمن، ويُعد من أهم القطاعات، إذ يُوظف نحو ٨٠ بالمئة من قوة العمل (أرقام عام ٢٠٠٩)، ويُساهم بنحو ٥,٤٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (انخفض بشدة كي يسجل نحو ١,٣٢ بالمئة وفقاً لأرقام عام ٢٠٠٩). وكما سنرى بالتفصيل عبر خطواتنا الفكرية، فإن النظام البيئي يتباين في السودان بين سفانا غنية في أقصى الجنوب وبيئة صحراوية وشبه صحراوية في أقصى الشمال. وتبعاً لتباين المناخ، يتباين الإنتاج المادي للبشر في الإقليم السوداني ككُل؛ إذ تَبلغ مساحة السودان حوالى ٦٠٠ مليون فدان، تُغطي البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية حوالى ٤٩ بالمئة من حجم المساحة الكلية، ويبلغ إجمالي الأراضي القابلة للزراعة حوالى ٢٠٠ مليون فدان، المزروع منها حالياً (أرقام عام ٢٠٠٩) أقل من ٣٥ بالمئة. يُضاف إلى ذلك مساحات الغابات البالغة ٢٢٠ مليون فدان، والمساحات غير القابلة للزراعة حوالى ١٨٠ مليون فدان. أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت في العام ٢٠٠٤ ووصلت إلى ٤٤,٥ بالمئة، وانخفضت انخفاضاً شديداً، طبقاً لأرقام عام ٢٠٠٩، لتُمثّل ١,٣٢ بالمئة فقط من إجمالي الناتج المحلّي؛ وذلك إنما يَرجع إلى الانخفاض الذي

طرأ على المساحة المحصودة من بعض المحاصيل الرئيسية، كالقطن وزهرة الشمس، وتناقص مساهمة الثروة الحيوانية التي تأثرت سلباً بالصراعات وبالأوضاع الأمنية المرتبكة في إقليم دارفور.

وفى سبيل استيفاء التصوّر العام لهذا القطاع، يمكننا القول إن القطاع الزراعي السوداني إنما يعكس بشكل نموذجي واضح ظاهرة التخلّف من جميع جوانبها، على صعيدي تخلّف قوى الإنتاج وتخلّف علاقاته. ولنلقِ نظرة على هذا القطاع بشكل أكثر وضوحاً، من خلال تتبّع مظاهر تخلّفه التاريخي: ضعف البنية التحتية (الطرق... الري... المياه... الأوعية التخزينية...)، وهو الأمر الذي يأتي متضافراً مع تعميق الانفصال المستمر بين الريف (بكُل خصوصياته الاجتماعية) والمدينة (بكُل تناقضاتها) على نحو متساوق مع تخلّف الاستغلال على صعيد النظم الإنتاجية المهيمنة، وعلى صعيد علاقات الإنتاج السائدة؛ بما يُحقق ضخاً مستمراً للفائض إلى خارج مسام الاقتصاد القومي السوداني. أضف إلى ذلك تَدهور الغطاء النباتي بسبب القطع الجائر الذي انعكس سلباً على التربة ومعدلات هطول الأمطار في مناطق الزراعة المطرية؛ بيد أن هذا الغطاء أخذ في الآونة الأخيرة، طبقاً لكلام مؤسسة الحكم السودانية، يَسترد عافيته إلى حد ما، بفعل معدلات الأمطار الوفيرة في السنوات الأخيرة؛ وهو ما أدى إلى تَحسّن نسبة الإنبات الطبيعي لبذور الأشجار والشجيرات، مع تكثيف الحماية والتشجير اللذين أتيا بالتوازي مع ارتفاع معدلات الوعي بأهمية الأشجار وحمايتها، نتيجة لحملات التوعية والبرامج الإرشادية بقيادة الرأسمال الدولي، الساعي دوماً إلى البحث عن المواد الأولية وعن البدائل في الوقت نفسه.

وبمناسبة البدائل تلك[٣]، وبمناسبة الحديث عن القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي السوداني كاقتصاد يُمثّل أحد الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، يُمكن القول إن منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية والتدويل المستمر للإنتاج، تلاحقت الظواهر المتناقضة في المجال الزراعي؛ فمن جانب، حدث تطور كبير في أساليب الزراعة، بحيث تَضَاعف الناتج المادي الزراعي في السبعينيات أكثر من مرتين.

---

(٣) انظر: فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة؛ ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

ومن جانب آخر، تزايد نقص الغذاء في أغلبية البلدان النامية، في الوقت الذي تضاعف عدم المساواة في توزيع موارد الزراعة بين الدول. وبفضل مُنجزات الهندسة الوراثية المتلاحقة والتقنية الهائلة في ميدان الزراعة التي سُمّيت الزراعة الكثيفة، بالتزامن مع تدفق الرأسمال، وعُززت بسلطان الدولة ودعمها المستمر في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، نجد أنفسنا بصدد ظاهرة تساهم، وبفاعلية، في تغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي في الإنتاج الزراعي على الصعيد العالمي، وهو الأمر الذي أفضى في النهاية، وبعد التطورات التي حدثت في الستينيات ثم السبعينيات، إلى البدء في عملية إعادة نشر الزراعة عالمياً، ونقل قطاعات منها من الجنوب إلى الشمال، وهي العملية التي أخذت في التشكل مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. فمن المعروف، على سبيل المثال، أن حبوب الكاكاو تُنتَج في كلٍّ من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي مُكوِن مهم (إضافة إلى استخدامها في التجارة العالمية للشوكولا) في المنتجات الدوائية وصناعة مستحضرات التجميل الباهظة الأسعار في الغالب؛ وبدلاً من استيرادها، يجري الآن البحث (وقد نَجح ذلك فعلاً) عن إمكانية تخليق نوعية أرقى منها معملياً، كذا هو حال، كما سنرى أدناه، مختلف أنواع الصمغ العربي الآخذ في التدهور كماً وكيفاً.

(١) الغابات

تُعتبر الغابات مورداً طبيعياً ثرياً ومتعدداً، وتقوم بدور متعاظم في حماية الأراضي الزراعية، وبخاصة في إقليم دارفور وكردفان، كما أنها تؤدي دوراً مهمّاً في حماية مناطق الزراعة جنوب النيل الأبيض، والقضارف والنيل الأزرق. وتُعتبر الغابات موئلاً للحياة البرية التي يُعتبر السودان من أهم مصادرها؛ فمحميات الدندر، على الحدود السودانية ـ الإثيوبية، والردوم، الواقعة جنوبي دارفور، تُعتبر مصادر لأنواع من الحيوانات ذات العائد الاقتصادي، كالأفيال والأسود والنمور، التي أخذت أعدادها في التناقص، وبصفة خاصة الأسود في دارفور، نتيجة العدوان المنظَم على الطبيعة والتهديد المستمر للحياة البيولوجية بالصيد والقنص الجائر في سبيل الحصول على العاج أو الجلود، التي كانت حتى وقت قريب تُطرح في السوق العالمية كسلعة باهظة الثمن، وتتهافت عليها الصفوة، وقد خفت حدّة هذا الطلب على العاج والجلود تماشياً، كذلك، مع حملات حماية حقوق الحيوان في المجتمعات الغربية. ويساهم قطاع الغابات بحوالى٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتُرسخ الغابات قواعد العمل

التقليدية (وتسودها علاقات أقرب إلى السخرة أو إلى القُنونَة) لدى سكان الريف (المنهكين والمأجورين غالباً)، خاصة في مناطق الزراعة التقليدية. كذلك تُعتبر الغابات المرعى الطبيعي والدائم للثروة الحيوانية في البلاد؛ حيث توفّر حوالى ٧٠ بالمئة من الغذاء للحيوانات.

(٢) الصمغ العربي

يُعتبر الصمغ العربي أحد المنتجات الرئيسية لقطاع الغابات في السودان، وتُشرف على العملية الإنتاجية هيئة حكومية هي الهيئة القومية للغابات، وذلك بمتابعة الإنتاج وتجميعه لبيعه مباشرة لشركة الصمغ العربي المحدودة (أسسها في عام ١٩٦٩ حوالى خمسة آلاف من المساهمين السودانيين، بالإضافة إلى وزارة المالية السودانية التي تملك ٣٠ بالمئة من رأسمال الشركة). وفي حين أن دور الهيئة القومية للغابات في السودان يتوقف عند الإشراف والتجميع، تَنهض شركة الصمغ العربي بعملية التسويق، بتعامل مباشر مع السوق الدولية. وقد بلغت جُملة مشتريات شركة الصمغ العربي من الهيئة القومية للغابات (التي تملكها الحكومة: حكومة مَن؟) حوالى ١٥,٨٦٤ طناً، وشملت حوالى ٧,٩٥٣ طناً من الهشاب (شجرة الهشاب هي شجرة طولها حوالى ٤ ـ ٧ أمتار، وتعيش حوالى ٢٥ ـ ٣٠ سنة، وتنتج الصمغ بعد أن يقوم السكان المحليون بإجراء عملية «طق الصمغ»، وذلك بشق لُحاء الشجرة بآلة حادة مخصصة لهذا الغرض، لتبدأ عملية فرز الصمغ عبر الشقوق. وتُنتِج الشجرة الواحدة صمغاً بمقدار ٢٠٠ ـ ٣٠٠ غرام)، و٧٩١١ طناً من الطلح (وتُعد الصحراء بيئته الطبيعية) في عام ٢٠٠٤ مقابل ١٥,٨٣٨ طناً في عام ٢٠٠٣، أي بزيادة قدرها نحو ٠,٢ بالمئة. وقد بلغت جملة صادر الشركة من الصمغ العربي حوالى ١٣,٩٩٤ طناً في عام ٢٠٠٤ مقابل ٣٠,٢٨٥ طناً في عام ٢٠٠٣، بنسبة نقصان قدرها ٥٣ بالمئة، حيث بلغت جُملة الكميات المصدَّرة من صمغ الهشاب حوالى ٩,٣٦٤ طناً، وهي تُعادل حوالى ٦٦,٩ بالمئة من صادرات الصمغ العربي. أما صمغ الطلح، فقد بلغت الكمية المصدّرة منه حوالى ٤,٦٣٠ طناً، أي ما يُعادل حوالى ٣٣,١ بالمئة من جُملة الصادر. وفي تصوري أن الحديث عن إنتاج الصمغ العربي والتجارة فيه غير ممكن من دون الوعي بعدة أمور:

ـ انخفاض مستوى الاستهلاك العالمي في ظل ظهور البدائل الصناعية؛ إذ

كان حوالى ٦٠ ألف طن في الستينيات، وانخفض الآن إلى حوالى ٤٠ ألف طن، نتيجة لتلك البدائل الصناعية.

ـ المنافسة الخارجية؛ حيث زادت حصص الدول الأفريقية المنتِجة (وكذلك الدول التي كانت غير منتِجة!) والمعروفة بتجارة وإنتاج الصمغ العربي، مثل تشاد ونيجيريا وإثيوبيا وأريتريا، بِفعل تدخل الرأسمال الدولي، منعاً من انهيار سعره العالمي المستمر.

ـ الأسعار المنخفضة التي يعرضها المصنّعون السودانيون المحليون لمنتجاتهم في الخارج؛ عِلماً بأن السوق الخارجية للصمغ كَسلعة دولية إنما يُسيطر عليها عدد محدود من الشركات، وهو ما يُشكّل نوعاً من المضاربة الخاسرة غالباً، وضغطاً على أسعار الصادر من تلك السلعة. أضف إلى ذلك التهريب والضرائب والرسوم: الاتحادية والولائية والمحلية.

ـ انخراط السودان في معاهدات دولية تضع مواصفات قياسية جديدة للمادة الخام؛ ولم تكن تلك المعاهدات ولا المواصفات القياسية الجديدة في صالح السودان إطلاقاً؛ إذ وقع السودان اتفاقيات في صالح الدول المنتِجة للأصماغ الأقل جودة؛ الأمر الذي طُرحت معه كُل الأمور على نحو معكوس، وربما على نحو غير مسبوق على صعيد التبادل الدولي، الذي هو في الأساس غير متكافئ. والمقصد المباشر من وراء ذلك هو كسر الميزة النسبية التي يَتمتع بها السودان في التبادل على الصعيد الدولي، وهو الأمر الذي يسعى الرأسمال الدولي إلى تحقيقه دوماً عبر سلسلة طويلة ومتصلة ومُنظمة من عمليات خَلق بؤر التوتر، وإيجاد دائم للبدائل، والحفاظ على انهيار أسعار المواد الأولية، ومنها الصمغ العربي، المركّب الرئيسي في المشروبات الغازية التي تنتجها كبرى الشركات العابرة للقارات. والآن، وبعد تَوتر العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، المستهلك الأكبر، وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات الصمغ إلى ١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، بعد أن حقق ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وبعد أن بات حصاد الصمغ العربي في غرب السودان أمراً أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً؛ فالأسر التي اضطرت إلى النزوح بسبب النزاع المستعر في إقليم دارفور تقوم بقطع أشجار الهشاب بغرض استخدامها كحطب للوقود، وبعد انخفاض المقابل الذي تدفعه الحكومة للمزارعين إلى أرقام هزيلة، بعد ذلك كله، لا شك في أن الصمغ العربي السوداني يواجه حالة من الخطر، علماً بأنه

مستثنى من عقوبات الحظر الدولية المفروضة على الخرطوم؛ لأهميته الكبرى بالنسبة إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.

(٣) الثروة الحيوانية

ساهم قطاع الثروة الحيوانية بحوالى ١٩,٨ بالمئة من إجمالي ناتج القطاع الزراعي، وذلك في السنة الأخيرة من سنوات الفحص، إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي السوداني بتوفير اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والألبان، الأمر الذي يجعلنا نتعقب النمو في حجم القطيع القومي السوداني: إذ شهدت الفترة محل التحليل نمواً في القطيع القومي واستقراراً في حجمه، بفضل الرعاية البيطرية التي شملتها حملات التطعيم والتقصي الميداني للأمراض، ووفرة الدواء البيطري العلاجي (الذي جلبه الرأسمال الدولي) لدى شركات القطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في الحد من الأوبئة عبر الوحدات البيطرية المتحركة، والممولة من الرأسمال الدولي كذلك، في سبيل ضمان سلامة وجودة الثروة الحيوانية المصدرة إلى الأجزاء المتقدمة؛ إذ يُعَدّ السودان بالنسبة إلى تلك الأجزاء مزرعة كبيرة! فالارتفاع الذي شهده القطاع إنما يعزى بالضرورة إلى الرأسمال الدولي. وكما سنرى، فالسودان يستورد غذاءه! وقد ارتفعت أعداد القطيع من ١٣٣,٦ مليون رأس في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣٥,٩ مليون رأس في عام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٠,٢ بالمئة. وحافظ إنتاج اللحوم الحمراء على مستواه من ١٦٦٣ ألف طن في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦٧٢ ألف طن في عام ٢٠٠٤، بنسبة ٠,٥ بالمئة. وقد ساهمت الثروة الحيوانية في سد حاجات البلاد (طبقاً لأرقام مؤسسة الحكم) من اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها، إلى جانب منتجات الدواجن والأسماك؛ إذ بلغ الصادر من الحيوانات الحية خلال عام ٢٠٠٤ حوالى ٧٥٠ رأساً من الأبقار فقط (وترجع تلك الضآلة إلى الأهمية الشديدة للأبقار في الذهنية السودانية، وبخاصة في الجنوب)، و١,٥٩٥,٧٢٣ رأساً من الضأن، و٩٥,٠٦٦ رأساً من الماعز، و١١٧,٠٤٤ رأس من الإبل، بينما بلغت صادرات اللحوم حوالى ٥٦٦٢ طناناً.

(٤) إعادة إنتاج التخلّف في القطاع الزراعي

في الواقع، إن حال هذا **القطاع الزراعي** حال باقي القطاعات، إذ هو يعكس جميع مظاهر إعادة إنتاج التخلّف، على النحو التالي:

(أ) عدم إجراء مسح شامل للثروة الحيوانية منذ عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦،

وكان المسح في ذلك العام قد أُجري عن طريق المسح الجوي (العشوائي والبدائي)، ولم يتم التدقيق في بياناته. يضاف إلى ذلك تدهور المراعي الطبيعية وانكماشها، وعدم توافر مياه الشرب الصالحة للحيوان، واندلاع نيران الحروب من أجلها بين القبائل المتناحرة، وبين تلك القبائل والسلطة المركزية، وهو الأمر الذي يتضافر مع مشكلات حيازة الأراضي، وغياب سياسات تنظيم استخداماتها، وما يَستصحب ذلك من إثارة إشكالية الصراعات القبلية وبسط النفوذ (على الأرض، بما فيها وبمَن عليها) في مرحلة أولى؛ كي تطرح في مرحلة أولى، مكرر، إشكالية الصراع بين الطبقات المكوّنة للقبيلة ذاتها.

(ب) انتشار الأمراض المستوطنة والوافدة. والتاريخ المَرَضي للجنوب السوداني زاخر بالمآسي عقب تدمير الانعزال الصحي الطبيعي في أول تعارف مع الرأسمال الدولي، الأمر الذي تساوق مع استمرار وجود الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، وعدم اعتماد برامج وقائية للحماية منها.

(ج) ضعف آليات ومصادر التمويل الوطنية، مع ارتفاع كلفة التمويل وقصر مدته واقتصاره على تغطية عمليات الإنتاج على الإنتاج من أجل التصدير، أي من أجل السوق العالمية؛ وبالتالي الاندماج المباشر في منظومة الأسعار الدولية والتبادل غير المتكافئ.

(د) ارتفاع كلفة الإنتاج، مع ارتفاع نسبة الفائض، إضافة إلى الأعباء الضريبية السائدة على المدخلات وتعدد الرسوم (ضرائب العبور)، والجبايات على حركة الحيوان. كُل ذلك من جهة، ومن جهة أخرى: انخفاض أسعار بعض المنتجات الزراعية، وهو ما يَنعكس سلباً على قرار الإنتاج في ذاته. وكذلك ارتفاع أكلاف وسائل الإنتاج، وانخفاض معدلات مستوى الميكنة الزراعية، وعدم توافر التقاوى والبذور المحسنة والمبيدات بالشكل الكافي، مع استمرار الضعف في البُنى الخدمية والتسويقية للنشاط الزراعي. أضف إلى ذلك انعدام الارتباط بين القطاعات الاقتصادية وضعف تنظيم الأسواق، وضعف القدرة على تطويرها، وانعدام آلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وذات الصلة بالثروة الحيوانية (المراعي، المياه، الأبحاث. . . إلخ).

(هـ) تأثير الوضع الأمني المرتبك في دارفور، حيث إن في إقليم دارفور أكثر من خُمس الثروة الحيوانية في السودان.

ب ـ القطاع الصناعي

يُمكن القول، طبقاً للأرقام (الحكومية والدولية) المعلَنة، أنه شهد مُعدل نمو إيجابي بلغ ١٣ بالمئة في العام ٢٠٠٤، مقارنة بمُعدل قدره ١٠,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٣. وقد تولّد ذلك بصورة خاصة من النمو الذي تحقّق في قطاعات التعدين والصناعة التحويلية والبناء والتشييد والكهرباء، وهو النمو الذي يرجع، لا إلى تنمية مستقلة، وإنما إلى المزيد من **سيطرة الرأسمال الدولي** على هياكل تلك الشركات العاملة في تلك الحقول الصناعية. وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالى ٢٥,٤ بالمئة عام ٢٠٠٤، مقارنةً بنسبة قدرها ٢٤,١ بالمئة عام ٢٠٠٣ (**٢٩,٤ بالمئة مع أرقام عام ٢٠٠٩**).

ويشمل القطاع الصناعي كُلاً من الصناعات التحويلية، والكهرباء، والتعدين، والتشييد والبناء. وتشمل القطاعات الفرعية التالية: الصناعات الغذائية، والغزل والنسيج، ومنتجات الجلود، والصناعات الكيميائية، وصناعة مواد البناء، والأخشاب والمواد الخشبية والأثاث، والصناعات الهندسية، والطباعة والتغليف والورق والمنتجات الورقية، والصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات التعدينية غير الأساسية، وصناعة الآليات والمعدات، وصناعات تحويلية أخرى، ونقتصر على بيان أهمها على النحو التالي:

(١) صناعة السكر

تبلغ الطاقة الإنتاجية لمصانع السكر في السودان مجتمعة نحو ٦٥٥ ألف طن، تمثّل شركة سكر كِنانة نسبة ٤٥,٨ بالمئة منها، أي أكثر من ٣٠٠ ألف طن. وقد شهدت صناعة السكر نمواً مطرداً خلال المواسم ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، حيث بلغت جُملة إنتاج السكر للموسم ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ حوالى ٧٥٥ ألف طن، مقارنةً بحوالى ٧٢٨ ألف طن للموسم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، أي بزيادة نسبتها حوالى ٤ بالمئة، أَنتجت منها الشركة المذكورة حوالى ٣٩٨ ألف طن في موسم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، مقارنةً بحوالى ٤٢٨ ألف طن في موسم ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، بزيادة بلغت ٧ بالمئة، وذلك نسبة إلى ارتفاع الإنتاجية. كما بَلغ إنتاج الشركة السودانية لإنتاج السكر حوالى ٣٢٧ ألف طن في موسم ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، مقارنةً بحوالى ٣٣٠ ألف طن للموسم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، بنسبة نقصان بلغت ١ بالمئة.

وقد تأسست شركة سكر كنانة عام ١٩٧٥، وبدأت نشاطها الإنتاجي عام ١٩٨١. وتقوم بزراعة قصب السكر وتصنيعه لإنتاج السكر الأبيض المكرر، بالإضافة إلى عدد من المنتجات الأخرى، مثل المولاس والعسل. ويساهم في الشركة كلٌّ من: حكومة جمهورية السودان (٣٣,٣٥ بالمئة)؛ الهيئة العامة للاستثمار/الكويت (٣٠,٦٤ بالمئة)؛ حكومة العربية السعودية (٩٧,١٠ بالمئة)؛ الشركة العربية للاستثمار (٩٩,٦ بالمئة)؛ مصرف التنمية الصناعية (٦٩,٥ بالمئة)؛ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (٥٩,٥ بالمئة)؛ مجموعة البنوك التجارية السودانية (٤٧,٤ بالمئة)؛ شركة الخليج للأسماك (١٦ بالمئة)؛ شركة نيشو إيواى (١٦ بالمئة).

(٢) صناعة الأسمنت

تُعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات المهمة والرئيسية، حيث يَتَركز الإنتاج في مصنع عطبرة الذي أنشئ عام ١٩٤٧ كقطاع خاص، وذلك بشركة مساهمة برساميل أغلبها أجنبية. وفي عام ١٩٧٠ تم تأميمه وضمه إلى مؤسسات القطاع العام الصناعي. ثم صدر قرار جمهوري عام ١٩٨٣ بتحويله إلى شركه خاصة سميت «شركة ماسيبو للأسمنت».

وفي أواخر العام ٢٠٠٢، «خُصخصت» الشركة ثم بيعت للشركة الأفريقية للتنمية والاستثمار، ومقرها دبي، ويملكها سليمان الراجحي وصالح كامل وإبراهيم الأفندي. وفي أواخر العام ٢٠٠٣ بيعت الشركة الأخيرة لسليمان الراجحي، ومن ثم آلت الشركة إليه.

وإلى جوار مصنع عطبرة هناك مصنع ربك. وقد بلغت جُملة إنتاج المصنعين حوالى ١٧٠ ألف طن (عام ٢٠٠١)، و ١٩٩ ألف طن (عام ٢٠٠٢)، و ٢٠٥ آلاف طن (عام ٢٠٠٣)، و٢٦٥ ألف طن (عام ٢٠٠٤). هذا وقد شَهدت الأعوام الأخيرة التالية لأعوام حقل التحليل سعي الرأسمال الدولي إلى رفع إنتاجية المصانع، مع البدء في تنفيذ برامج تأهيل مصنع عطبرة.

وتشير التقارير الرسمية إلى أن تلك الصناعة تواجهها مشكلات ومعوقات عدة تَتَعلق بضعف آليات النقل البري، والمناولة في ميناء بورسودان، وبُطء وتعثر (الواردات) من قطع غيار ومُدخلات الإنتاج عبر ميناء بورسودان ومطار الخرطوم ذي الإمكانات الضعيفة.

(٣) الصناعة الدوائية

وهي من الصناعات التي تعجز عن تلبية حاجات الشعب السوداني المحلية، إلا في بعض الأنواع من الأدوية التقليدية، أو التي سَمَحت الشركات الرأسمالية العملاقة بإمكانية إنتاجها محلياً. وتبلغ كلفة استخدام السودان للدواء في العام الواحد ٢٥٠ مليون دولار، أي ما يُمثل ٣ بالمئة من جملة استخدام الدواء في العالم، حيث يَبلُغ استخدام الفرد نحو ٤ دولارات في العام.

(٤) الغزل والنسيج

نتيجة للهشاشة الهيكلية، وضعف القدرات التنافسية في الأسواق العالمية، وارتفاع كلفة الإنتاج، ظل الإنتاج في قطاع الغزل والنسيج في تدنٍ مُستَمر، عاكساً صورة واضحة لتخلّف نُظم الاستغلال في الأجزاء المتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي؛ فبعد مرحلة طويلة من النسج اليدوي، دخلت صناعة النسيج مرحلة ثانية بإنشاء مصنع النسيج السوداني في الخرطوم عام ١٩٦١، بتمويل أمريكي، كما تم إنشاء شركة الخرطوم للغزل والنسيج. وكان المصنعان بمثابة المتكفل الرئيسي بكساء الشعب السوداني بنسبة كبيرة جداً من الأقمشة الشعبية والدمورية والدبلان والملايات المطبوعة، وغيرها من الأقمشة.

تم بيع المصنعين لشركة كويتية. وتوقف إنتاجهما قبل تطبيق الخطة الخمسية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، التي شملت إنشاء المصانع الحالية للغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص، وقدّرت الكلفة الإجمالية لهذه المصانع بمبلغ ٣ مليارات دولار ككلفة إنشائية آنذاك، وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع ٦٠ ألف طن من الغزول، و٣٥٠ مليون متر في العام، وكانت تؤمّن الاكتفاء الذاتي من الأقمشة الشعبية، وأغلب هذه المصانع اليوم متوقف، ولا تتعدى إنتاجية ما يعمل منها نسبة الـ ٥ بالمئة على الاكثر.

(٥) النفط

يسيطر على هذا القطاع «كونسورتيوم» مكوّن من شركات عدة (صينية ٤٠ بالمئة، وماليزية ٣٠ بالمئة، وكندية ٢٥ بالمئة، إضافة إلى الحكومة السودانية ٥ بالمئة)، بعد انسحاب شركة «شيفرون» في العام ١٩٨٤، التي كانت تملك حقوق امتياز الاستخراج منذ عام ١٩٧٤ (في أثناء حكم جعفر النميري) وقامت بحفر ٩٠ بئراً في مساحة قدرها ٤٢ مليون هكتار.

بلغ إجمالي إنتاج النفط السوداني نحو ١٠٥ ملايين برميل خلال العام ٢٠٠٤، وبلغ نصيب الحكومة منه حوالى ٧٤,٩ مليون برميل، بنسبة ٧١ بالمئة من إجمالي الخام المنتَج. وبعد أن كان الإنتاج الكلّي من الخام خلال العام ٢٠٠٣ حوالى ٩٥,٧ مليون برميل، وكان نصيب الحكومة منه ٦٢,١ مليون برميل، بنسبة ٦٥ بالمئة من إجمالي الإنتاج.

وتُعزى الزيادة الملحوظة في نصيب الحكومة خلال العام ٢٠٠٤ (من ٦٢,١ مليون برميل إلى ٧٤,٩ مليون برميل) إلى الارتفاع في حجم الإنتاج الكلّي من الخام وأسعاره، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي حوالى ٢٨٧ ألف برميل مقابل متوسط يومي ٢٦٣ ألف برميل خلال العام ٢٠٠٣. إضافة إلى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية خلال العام ٢٠٠٤، وهو ما كان له الأثر في توزيع الأنصبة.

ولقد زادت عائدات صادر النفط الخام في العام ٢٠٠٤ بنسبة قدرها ٥٣ بالمئة. أما البنزين، فقد زاد بنسبة قدرها ٧٠ بالمئة، والغاز المخلوط بنسبة ١٠٠ بالمئة، بينما انخفض الغاز الطبيعي بنسبة قدرها ٤٣ بالمئة، مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

وتحتل صادرات النفط المرتبة الأولى في هيكل الصادرات؛ إذ يُمثّل ٧٨ بالمئة من إجمالي الصادرات خلال العام ٢٠٠٤ (الأمر الذي يُذكّر بتاريخ طويل من السلعة الواحدة)، ويستدعي إلى الذهن، ومباشرة، كلّ ما سبق أن ناقشناه بشأن الصراع الراهن على النفط في فنزويلا، وجدلية الصراع بين الربح الذي تجنيه الشركات الإمبريالية والريع الذي تتحصل عليه الحكومة المركزية. كما يستدعي كلّ ما ذكرناه بشأن الاعتماد في تجديد إنتاج النفط، بوجه خاص، على وسائل الإنتاج والتقنية المنتجة في الخارج من خلال قيمة زائدة منتجة في الداخل بعد تحويلها إلى الشكل النقدي في سبيل استيراد تلك الوسائل وباقي السلع الغذائية والرأسمالية الكثيفة الرأسمال والتكنولوجيا.

وقد بلغ إجمالي العائد المقدّر من الكميات المصدرة لصالح الحكومة خلال العام ٢٠٠٤ نحو ١٨٧٦,٠ مليون دولار أمريكي، والجدول الرقم (٥ ـ ٢) يوضح حجم كلٍّ من الناتج اليومي والناتج الكلّي، وكذلك نصيب الحكومة من الجهة الكمية والجهة النسبية، وذلك خلال شهور العام ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)
الإنتاج الكلّي من النفط خلال العام ٢٠٠٤/ برميل

الشهر	الإنتاج اليومي	الإنتاج الكلّي	نصيب الحكومة	
			الكمية	النسبة المئوية
كانون الثاني/ يناير	٢٦٢,٢٠٥,٠	٨,١٢٨,٣٥٥	٥,٩٠٥,١٩٣	٧٣
شباط/ فبراير	٢٧٦,٧٣٠,٠	٨,٠٢٥,١٧٠	٥,٥٩٠,٢٠٩	٧٠
آذار/ مارس	٢٧٣,٢٢٥,٠	٨,٤٦٩,٩٧٥	٦,٢٠٣,٨٨٠	٧٣
نيسان/ أبريل	٢٧٤,٢٠٩,٤	٨,٢٢٦,٢٨٢	٦,٠٢٤,٨١٩	٧٣
أيار/ مايو	٢٧٦,٦٩٧,٠	٨,٥٧٧,٦٠٧	٦,١٠٩,٦٢٧	٧١
حزيران/ يونيو	٢٩١,٦٤٧,٠	٨,٧٤٩,٤١٠	٦,٣٤٩,٨٨٠	٧٣
تموز/ يوليو	٢٩٦,٩٣٢,٠	٩,٢٠٤,٨٩٢	٦,٣٤٤,٨٢٥	٦٩
آب/ أغسطس	٣١٥,١١٧,٠	٩,٧٦٨,٦٢٧	٦,٩٨٢,٩٥٥	٧١
أيلول/ سبتمبر	٣٠٧,٩٤٥,٥	٩,٢٣٨,٣٦٥	٦,٧١٩,٠١٨	٧٣
تشرين الأول/ أكتوبر	٢٩٨,٦٧٦,٠	٩,٢٥٨,٩٥٦	٦,٦٦١,٩٠٨	٦٨
تشرين الثاني/ نوفمبر	٢٨٠,٠٢٠,٠	٨,٤٠٠,٦٠٠	٥,٧٩٥,٩٧٤	٦٩
كانون الأول/ ديسمبر	٢٩٢,٤٩٨,٠	٩,٠٦٧,٤٣٨	٦,٢٩٨,٤١٧	٦٩
الإجمالي	٢٨٧٠٠٠	١٠٥,١١٥,٦٧٧	٧٤,٩٨٦,٧٠٥	٧١

المصدر: المصدر نفسه.

ويمكن ملاحظة النمو الكبير الذي طرأ على أداء صادر خام النفط خلال العام ٢٠٠٤ مقارنةً بالعام ٢٠٠٣، ويرجع هذا إلى: ارتفاع نصيب الحكومة من الكميات المصدّرة من ٤٢,٢ مليون برميل في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠,٨ مليون برميل في عام ٢٠٠٤، بمعدل نمو بلغ ٢٠ بالمئة. والواقع أن نصيب الحكومة زاد رقمياً، ولكن تلك الزيادة ليست نتاج صراع جدلي مع الشركات المستثمرة بقدر ما هي نتاج طبيعي للزيادة المطردة في إنتاج الزيت نفسه. ويُمكننا هنا إضافة سبب آخر وهو ارتفاع مستوى الأسعار العالمية، آنذاك، من ٢٧,٨ دولار أمريكي للبرميل في المتوسط في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٨,٦ دولار أمريكي للبرميل. وطبقاً لأرقام حديثة نسبياً، يُمكن القول إن الاقتصاد السوداني شهد، حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، زيادة ملحوظة في إنتاج النفط، تزامنت مع ارتفاع سعر النفط العالمي، وشهد أيضاً تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد بدأ السودان بتصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام ١٩٩٩.

وبموجب المادة الرقم (١٩١) من الدستور الانتقالي[٤]، تم الاتفاق على إنشاء المفوضية القومية للبترول، كما تم الاتفاق على تكوينها على النحو التالي:

ـ رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السودان رئيسان مشتركان.

ـ أربعة أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.

ـ أربعة أعضاء يمثلون حكومة الجنوب.

ـ ما لا يزيد على ثلاثة أعضاء غير دائمين يمثّلون الولاية أو الولايات التي سيجري فيها استثمار البترول.

---

(٤) انظر نصوص الدستور الانتقالي والقوانين المعمول بها في الإقليم السوداني، بوجه عام، وكذلك نصوص المعاهدات والاتفاقيات في: ممدوح عبد المنعم، **السودان: مع ملحق نص الاتفاقيات كاملة** (القاهرة: الأهرام للنشر والتوزيع، ٢٠١١). وبمناسبة الحديث عن القواعد القانونية التي شرّعها النظام من أجل تنظيم إنتاج النفط وتداوله، يمكننا القول، وإضافة إلى ما أوردناه في المتن، إن النفط، وإن كان بمثابة ثروة ونعمة لبعض الشعوب، فهو في السودان، كما في فنزويلا، وبال ونقمة؛ فعلى الرغم من الحروب والصراعات العرقية الضروس بين الجنوبيين، إذ كانوا معارضين جميعاً أشد المعارضة لاستغلال الأجانب للنفط الجنوبي (ستيت بتروليوم/ كندا، أراكيس/ كندا، تليسمان/ كندا، الشركة الوطنية الصينية للتنمية النفطية، بتروناس كاريجالي/ ماليزيا، فيدش المحدودة/ الهند، وهي أحد فروع شركة النفط والغاز الهندية، شركة لندن/ بريطانية، شركة بترول الخليج/ قطر) لمصلحة عرب الشمال، المحميين بميليشيات جنوبية وقوات الدفاع الشعبي والجيش. ويشرح كولينز الموقف بقوله: «عندما بدأت القوات المسلحة السودانية وميليشيات البقارة عملياتها النظامية لإجلاء السكان من تلك المناطق في غرب النيل المخصصة وحفر آبار النفط في ٢٠٠١، وجدت المساعدة في هذا من العمال الصينيين المسلحين و«المجاهدين» من العرب الأفغان. فقد اجتاحوا المنطقة يحرقون القرى ويقتلون السكان ويستولون على قطعان كبيرة من الماشية، قبل خوض اشتباكات بالأسلحة النارية مع الحركة الشعبية. وبعد تطهير الأرض مّما عليها، تمّ تأمين المنطقة وخفارتها بدوريات من البول نوير بقيادة باولينو ماتيب، الذي أصبح الآن برتبة لواء في الجيش، وميليشياته المستقلّة التي تدفع لها الحكومة السودانية، واستأجرتها في ما بعد شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس لأعمال الحراسة الأمنية. وقامت شركات النفط بتشييد طرق صالحة للاستخدام في كل الأجواء، ومدارج لهبوط الطائرات استخدمتها القوات المسلحة السودانية بحريّة للهجوم على المستوطنات المدنية ومعسكرات اللاجئين في دائرة أخذت تتوسع باستمرار حول حقول النفط». انظر: روبرت كولينز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال وحلمي شعراوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٨١، ويُعلّق مترجم الكتاب على هذا النص في الهامش (ص ٢٨١) من الكتاب بقوله: «نلاحظ أن المؤلف يذكر وقائع خطيرة كهذه دون ذكر مصادر محدّدة، مّما يدعو إلى ضرورة أخذها بجانب كبير من الحذر». ومن جانبنا، لن ننشغل هنا بسرد الأدلة التي يريدها المترجم، ونحيل بشأنها إلى ما ذكرناه بالمتن، ونكتفي هنا بذكر مجموعة من التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية، أعتقد أنها محلّ ثقة نسبيّة من المجتمع الدولي، على الرغم من إمبرياليتها المفرطة في أغلب الأحيان، فلقد ظهرت آنذاك تقارير الإدانة من قبل كلٍّ من: منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس وُتش، وكريستيان أيد، والعديد من منظمات الإغاثة العاملة في إطار عملية شريان الحياة في السودان، كما ظهر التقرير الشهير للحكومة الكندية واسمه «تقرير هاركر»، وكلّها تدين المذابح التي تورطت فيها الخرطوم بشكل فاضح. ولقد رجع كولينز، على ما أعتقد، إلى غالبية تلك التقارير، كما يتّضح من أسلوبه واستشهاداته.

وطبقاً لنص الفقرة (٣) من المادة نفسها، فإن اختصاصات المفوضية تم تحديدها على النحو التالي:

ـ وضع السياسة العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول.

ـ رصد وتقييم تنفيذ السياسات المذكورة في الفقرة (١) من المادة نفسها، والتي تنص على:

ـ التأكد من أنها تخدم مصالح الشعب السوداني.

ـ وضع استراتيجيات وبرامج قطاع البترول.

ـ التفاوض حول عقود استكشاف واستثمار البترول.

ـ إعداد لوائحها وإجراءاتها الداخلية.

وطبقاً لبروتوكول نيفاشا لاقتسام الثروة، قنن الدستور الانتقالي في المادة (١٩٤) عملية اقتسام ثروة الجنوب، وهو ما فقده الشمال بعد الانفصال، على النحو التالي:

(أ) ينشأ حساب استقرار إيرادات النفط، وتورد فيه صافي إيرادات النفط الحكومي التي يتم تحصيلها من مبيعات الصادر الفعلية فوق السعر القياسي المقرر، الذي يجدد سنوياً ضمن الموازنة القومية.

(ب) يخصص ٢ بالمئة على الأقل من عائدات النفط للولايات المنتجة للنفط، بحسب الكمية المنتجة في الولاية.

(ج) بعد الدفع لحساب استقرار إيرادات النفط والولايات المنتجة، يخصص لحكومة جنوب السودان ابتداءً من أول الفترة قبل الانتقالية (١ كانون الثاني/يناير٢٠٠٥) ٥٠ بالمئة من صافي عائد النفط المستخرج من الآبار المنتجة في جنوب السودان، وتخصص نسبة ٥٠ بالمئة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

(٦) الكهرباء

شهد التوليد الكهربائي خلال الفترة المعنية نمواً مطرداً، حيث وصل التوليد الكهربائي الكُلّي إلى حوالى ٣٢٧٩,٩ جيغا واط/ساعة في عام ٢٠٠٣، منها حوالى ٣٠٧٤,١ جيغا واط/ساعة داخل الشبكة، وحوالى ٢٠٥,٨ جيغا واط/

ساعة خارج الشبكة. وإرتفع التوليد إلى حوالى ٣٧٩٤,٧ جيغا واط/ ساعة في عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها ١٥,٧ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٣، منها حوالى ٣٥٠٥,٩ جيغا واط/ ساعة داخل الشبكة، وحوالى ٢٨٨,٨ جيغا واط/ ساعة خارج الشبكة. وبلغ استهلاك الكهرباء للعام ٢٠٠٤ حوالى ٢٤٩٦,٢ جيغا واط/ ساعة، بنسبة زيادة بلغت ٨ بالمئة عن العام ٢٠٠٣ (٢٣٩١,٦ جيغا واط/ ساعة). وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الاستهلاك في القطاعين السكني والصناعي.

ويتم عادة حصر أزمات قطاع الكهرباء في أمرين هما: ضعف تمويل صناعات قطاع الكهرباء، واتساع الإقليم السوداني؛ الأمر الذي يزيد من كلفة صناعة الكهرباء من جهتي التجديدات الطويلة للشبكة والتوليد عند الأطراف البعيدة. ووفقاً لأرقام حديثة نسبياً، يمكن أن نَذكُر أن الإنتاج بلغ ٤٣٤١ مليار كيلو واط (٢٠٠٧)، والاستهلاك ٣٤٣٨ كيلو واط (٢٠٠٧).

(٧) التعدين

تقوم الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية في السودان بإجراء البحث والتنقيب (لاحظ: البحث والتنقيب، لا الاستخراج) عن المعادن. كما تقوم بإعداد الخرائط الجيولوجية (بمعاونة الخبراء الأجانب بالطبع). وتهيمن على هذا القطاع، بحكم طبيعة تكوّنه التاريخي، الشركات الدولية العملاقة على الصعيد العالمي، وهو ما يثير من تلك الوجهة تساؤلات حول هوية من يستأثر بناتج الأرض. وللسؤال وجاهته من جهة أنه يُثير بالتوازي عدة أسئلة جوهرية، وربما حساسة، من قبيل مَن هو صاحب الأرض؟ ومَن هو صاحب الدولة؟ ومَن هو صاحب الشركة المستخرِجة لما في بطن الأرض السودانية؟ وهل تلك هي حقاً اللحظة التاريخية التي يَطفو فيها على السطح، كما الشأن في فنزويلا، ونيجيريا، وغيرهما... وإن كان من زاوية مختلفة نسبياً، الصراع بين الريع (كظاهرة تاريخية) والربح (كظاهرة تاريخية مقابلة)؟

ج ـ القطاع الخدمي

يستوعب هذا القطاع نحو ٧ بالمئة من القوة العاملة، بعد كانت النسبة ١٣ بالمئة في العام ١٩٩٨. وقد تمكن من تحقيق مُعدل نمو بلغ نحو ٦,٦ بالمئة، ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٣٠,١ بالمئة عام ٢٠٠٤، ثم ارتفع **ليُحقق مساهمة قدرها ٣٨,٥ بالمئة مع أرقام ٢٠٠٩**، ويرجع ذلك، كما

يَتردد في دوائر الحكم، إلى بعض النمو الحاصل في القطاعات الخدمية، مثل النقل والاتصالات والخدمات الاقتصادية الأخرى. وينحصر جُل الخدمات التي تستحوذ على الإنفاق الحكومي على المرافق العامة في الشمال، في حين يعاني الجنوب أزمات متصلة في المرافق الاجتماعية، ابتداء من التعليم والصحة، ومروراً بخدمات النقل والطرق والجسور، وانتهاء بخدمات السكن والأمن. وبالنسبة إلى الأخيرة، أي خدمة الأمن، فإن السلطة المركزية توجّه جَل نفقاتها في الشمال من أجل ترسيخ وجودها هي شخصياً، وفرض هيمنتها، تاركة الجنوب في صراعه وانفلاته الأمني!

(١) الطرق والجسور

لا ريب في أن قطاع الطرق والجسور يؤدي دوراً مهمّاً في عملية التنمية الاقتصادية (على الأقل كما تطرح نفسها في مرحلة التعليم الأساسي)، حيث إنه يربط مراكز الإنتاج بتجمعات الاستهلاك وموانئ التصدير، ويساعد على تنمية المناطق التي تَمُر بها الطرق (وإن تكن هذه التنمية غير متوازنة، كقانون رأسمالي عام). ويَشمل هذا القطاع الطرق القومية العابرة لأكثر من ولاية، والمموَّلة تمويلاً غالباً ما يكون أجنبياً، بيد أن شُح الموارد (كما يتردد في لغة الخطاب الرسمية)، إضافة إلى الأبعاد الأمنية للرأسمال الدولي، يقفان عائقاً أمام ربط أقاليم السودان ربطاً حديثاً من خلال شبكة طرق تَتَكفل بذلك.

(٢) النقل والاتصالات

يَضم قطاع النقل في السودان كلاً من: هيئة السكة الحديد؛ هيئة النقل النهري؛ هيئة الموانئ البحرية؛ شركة الخطوط البحرية السودانية؛ شركة الخطوط الجوية السودانية؛ هيئة النقل البري. ويُمكن القول إن هذا القطاع الجزئي إنما يُكرس، أيضاً، جميع مظاهر إعادة إنتاج التخلّف؛ فوسائل النقل ذاتها متهالكة، والطرق غير معبَّدة، والمطارات تفتقد التنظيم، وكذلك الموانئ. أضف إلى ذلك عدم فاعلية القطاع في ربط أجزاء الإقليم بعضها ببعض.

(أ) الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل)

استمرت الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) في تحسين خدماتها وتطويرها منذ تأسيسها عام ١٩٩٣. وصارت من أكبر الحقول الاستثمارية في السودان، حتى أُدرجت أسهمها في الأسواق المالية الدولية. كما تُعتبر أسهمها

الأكثر تداولاً في سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ العام ١٩٩٧. وأُدرجت الشركة أيضاً في سوق البحرين للأوراق المالية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبجانب خدمات الهاتف، تقوم الشركه بتقديم خدمات المعلومات الأخرى، مثل خدمات شبكة الإنترنت والدوائر المؤجرة والتجارة الإلكترونية... إلخ.

ويَشهد حقل الاتصالات صراعاً جدلياً بين قوى الرأسمال الدولي في سبيل السيطرة على الجديد في عالم التكنولوجيا، الأمر الذي يَعني، كما ذكرنا سلفاً، أن تطور المجتمع السوداني وجميع المجتمعات، من تلك الوجهة، إنما يَرتبط بمدى **التطور الحاصل في الصراع الاجتماعي من أجل الحصول على الجديد في مجال التكنولوجيا، لا بالتطور الحاصل في مجال التكنولوجيا نفسها**، أي العكس تماماً لما هو سائد، على الأقل، في الفكر الأكاديمي... والفكر الأكاديمي، كما قال د. محمد دويدار، ليس بالضرورة هو الفكر الصحيح.

(ب) مشروع الكيبل البحري في شرق أفريقيا وجنوبها (EASSy)

تأسس هذا المشروع[٥] من خلال شراكة بين مجموعة دول شرق أفريقيا وجنوبها، منها السودان وجيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا وموزامبيق وجزر القمر ومدغشقر وجنوب أفريقيا. وقد تم تنفيذه عبر شركة «ألكاتل» الفرنسية، وبدئ تشغيل الكيبل في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. والمشروع يهدف إلى توفير الربط البيني بين إحدى وعشرين دولة أفريقية، بالإضافة إلى ربط هذه الدول مع باقي دول العالم. كما سيتم تزويد هذه الدول المستفيدة من هذا المشروع بخدمة إنترنت ذات جودة عالية. وتُعتبر سوداتل ثالث أكبر مالك في هذا المشروع الذي يمتد من بورسودان حتى جنوب أفريقيا، بطول ١١,٠٠٠ كم.

د ـ بيانات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)

ومن جهة أخرى مُكملة للاستعراض الرقمي والإحصائي السالف الذكر، يَجدر بنا السير خطوات أكثر تقدماً في سبيل اختبار صحتها النسبية، بمعاينتها، وتحديثها، في ضوء تقرير الـ «سي آي إيه» الذي جاء في موقعها الإلكتروني[*]:

---

(٥) انظر: صلاح الدين الشامي، **نهر النيل: دراسة جغرافية تحليلية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥).

(*) <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>.

ـ **الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)**: ٩٢ مليار دولار أمريكي (٢٠٠٩)

الناتج المحلي الإجمالي (سعر الصرف الرسمي): ٥٤ مليار دولار أمريكي

الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الحقيقي): ٤,٢ بالمئة (٢٠٠٩)

الناتج المحلي الإجمالي/ للفرد (تعادل القوة الشرائية): ٢٣٠٠ دولار (٢٠٠٩)

الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩) ـ التكوين حسب القطاع:

الزراعة: ٣٢,١ بالمئة

الصناعة: ٢٩,٤ بالمئة

الخدمات: ٣٨,٥ بالمئة

القوى العاملة: ١٢ مليون عامل (٢٠٠٧)

القوى العاملة وفقاً للهيكل:

الزراعة: ٨٠ بالمئة (٢٠٠٩)

الصناعة: ٧ بالمئة (٢٠٠٩)

الخدمات: ١٣ بالمئة (١٩٩٨)

معدل البطالة: ١٨,٧ بالمئة (٢٠٠٢)

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر: ٤٠ بالمئة (٢٠٠٤)

الاستثمار (الإجمالي الثابت): ٢٠,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩ تخمين)

الدَّين العام:

١٠٣,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩)

١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨)

معدل التضخم (أسعار المستهلك): ٢,١١ بالمئة (٢٠٠٩)

المخزون النقدي: ٦٢,٥٦ مليار دولار (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)

المخزون من أشباه النقود: ٤٢,٦٤ مليار دولار (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

الزراعة: القطن والفول السوداني، والذرة الرفيعة والدخن، القمح، الصمغ، وقصب السكر، والكسافا (التابيوكا) والمانغو، والبابايا، والموز، والبطاطا الحلوة، والسمسم، والأغنام والماشية.

الصناعات: النفط، وحلج القطن، والمنسوجات، والأسمنت، والزيوت الصالحة للأكل، والسكر والصابون، والأحذية، والمواد الصيدلانية، والأسلحة.

معدل نمو الإنتاج الصناعي: ٣,٢ بالمئة (٢٠٠٩)

النفط ـ الإنتاج: ٤٨٦٧٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٩)

نفط ـ استهلاك: ٨٤٠٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٩)

النفط ـ الصادرات: ٣٠٣٨٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٧)

نفط ـ احتياطيات: ٦٨ مليار برميل (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

الغاز الطبيعي ـ الإنتاج: (٠) متر مكعب (تقديرات ٢٠٠٨)

الغاز الطبيعي ـ الاستهلاك: (٠) متر مكعب (تقديرات ٢٠٠٨)

الغاز الطبيعي ـ الاحتياطيات المؤكدة: ٨٤٩٥ مليار متر مكعب (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

الصادرات: ٧,٥٦ مليار دولار (٢٠٠٩) ١١,٦٠ مليار دولار (٢٠٠٨)

الصادرات ـ السلع: النفط، ومنتجاته، والقطن والسمسم والفول السوداني، والثروة الحيوانية، والصمغ العربي، والسكر.

صادرات ـ أهم الشركاء: الصين ٥٨,٢٩ بالمئة، اليابان ١٤,٧ بالمئة، إندونيسيا ٨,٨٣ بالمئة، الهند ٤,٨٦ بالمئة (٢٠٠٩)

الواردات: ٨,٢٥٣ مليار دولار (٢٠٠٩)

الواردات ـ السلع: المواد الغذائية والسلع المصنعة، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية، ومعدات التكرير والنقل والأدوية والكيميائيات والمنسوجات والقمح.

الواردات ـ أهم الشركاء: الصين ٢١,٨٧ بالمئة، العربية السعودية ٧,٢٢ بالمئة، مصر ٦,١ بالمئة، الهند ٥,٥٣ بالمئة، الإمارات العربية المتحدة ٣,٥ بالمئة (٢٠٠٩)

الاحتياطيات من النقد الأجنبي والذهب: ٨٧٩ مليون دولار (٢٠٠٩)

الدَّين الخارجي: ٣٦,٢٧ مليار دولار (٢٠٠٩)

أسعار صرف العملات: جنيه سوداني (جنيه) لكل دولار أمريكي: ٢,٣٤ (٢٠٠٩)، ٢,١ (٢٠٠٨)، ٢,٠٦ (٢٠٠٧)، ٢,١٧٢ (٢٠٠٦)، ٢,٤٣٦١ (٢٠٠٥)

الحد الأدنى للأجر: ١٢٤ جنيهاً سودانياً (٠٠,٣٧ دولار أمريكي/ طبقاً للبنك المركزي السوداني في شباط/فبراير ٢٠١١).

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)
التفاوت في الدخل بين المناطق في السودان (بالدولار الأمريكي)

المنطقة	الدخل ١٩٦٧/ ١٩٦٨	الدخل ١٩٨٢/ ١٩٨٣
الخرطوم	٢٣٦	٢٨٣
الوسطى (بما في ذلك النيل الأزرق)	١٨٣	٢٠١
الشرقية (بما في ذلك جنوب كردفان)	١٨٠	١٩٥
كردفان (بما في ذلك جنوب كردفان)	١٥٣	١٦٤
المنطقة الشمالية	١٢٤	١٣٠
دارفور	٩٨	١٠٢
الانحراف المعياري	٥،٤٤	٥٧

المصدر: محمود ممداني، **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي؛ مراجعة منى جهمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٠٨.

بناء على تلك البيانات، يمكننا إبراز بعض الملاحظات الآتية:

ـ تهيمن الزراعة على مجمل الهيكل الاقتصادي، ومع ذلك يظهر في بند الواردات أن السودان يستورد الغذاء، وعلى رأسها القمح.

ـ نصف الشعب، تقريباً، فقير. وتلتهم الديون الناتج المحلي بنسبة ١٠٠ بالمئة.

ـ كما الحال بالنسبة إلى جميع الدول الريعية تقريباً بوجه عام، والأجزاء المتخلّفة بوجه خاص، تتسرب القيمة الزائدة المنتَجة داخل الاقتصاد القومي إلى

الخارج، في سبيل شراء السلع التي لا يُنتجها الاقتصاد القومي، وعلى وجه الخصوص السلع التي تستخدم في سبيل إنتاج النفط، كما رأينا بصدد فنزويلا.

ـ تسرّب في العام ٢٠٠٩، مثلاً، نحو مليار دولار إلى خارج الاقتصاد هي قيمة الفارق بين الصادرات والواردات. ولقد سبق أن ذكرنا أن طرحنا الرئيسي ينتهي من حيث فهم وتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط لإنتاج سلع وخدمات من أجل السوق. وليس ذلك فقط، وإنما كنمط لإنتاج القيمة الزائدة أيضاً، وما دامت «آليات» إنتاج تلك القيمة الزائدة ضعيفة، بغضّ النظر عن كل شيء أخلاقي، عُدّ الاقتصاد ضعيفاً ومتخلفاً بالتبعية، بسبب تدهور تلك الآليات، في حين يُصبح هذا الاقتصاد قوياً إذا ما كانت تلك (الآليات) قوية، بما يلزم ويكفي لتخفيض معدل إنتاج القيمة الزائدة، وعلامات قوتها تتبدّى في النظر إلى **حجم وقيمة**، ونضيف هنا، **ونوع** المنتَجات التي تُمثّل إجمالي الناتج القومي.

ـ ظاهرة التفاوت في الدخول، تضرب بجذورها في الماضي، بما يعكس الإهمال القديم من قبل السلطة المركزية لباقي الأجزاء، وبصفة خاصة الجنوب.

هكذا ننتهي من الجزء الأول من خطوتنا الفكرية الأولى، بإتمامنا التعرّف على مُجمل الهيكل الاقتصادي، وصولاً إلى تكوين الوعي حول «الاقتصاد» في السودان، من حيث هيمنة الزراعة عليه؛ إذ يُعدّ الاقتصاد السوداني اقتصاداً زراعياً من الدرجة الأولى، وتخلّفه وتبعيته وبدائيته خصائص جوهرية واضحة، لا لغلبة قطاع الزراعة على القطاعات الأخرى، وإنما لارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع الضعف المزمن في آليات إنتاجها؛ بما من شأنه السماح لنمط الإنتاج السائد وعلاقاته بتسرّب القيمة الزائدة من الريف إلى المدينة، في مرحلة أولى، ثم من داخل السودان إلى خارجه، في مرحلة ثانية، على نحو لا يَسمح بتراكم رأسمالي يوظَف داخل الاقتصاد السوداني، ويتبدى ذلك في هيمنة الزراعة والفلاحة، وما يتصل بهما، على مُجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك من دون ارتباط ما بين قطاع الزراعة هذا والقطاع الصناعي تحديداً، الأمر الذي يَجعل السودان أحد المتخصصين بإمداد الأجزاء الأخرى (متقدمة أومتخلّفة لا فرق) بالمواد الأولية المحمَلة بقيمة زائدة، من نفط وصمغ وقطن تحديداً، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية. تلك السلع حينما يجري تصديرها، لتغذية صناعات في بلدان أخرى أكثر تعقيداً وتطوراً في الغالب،

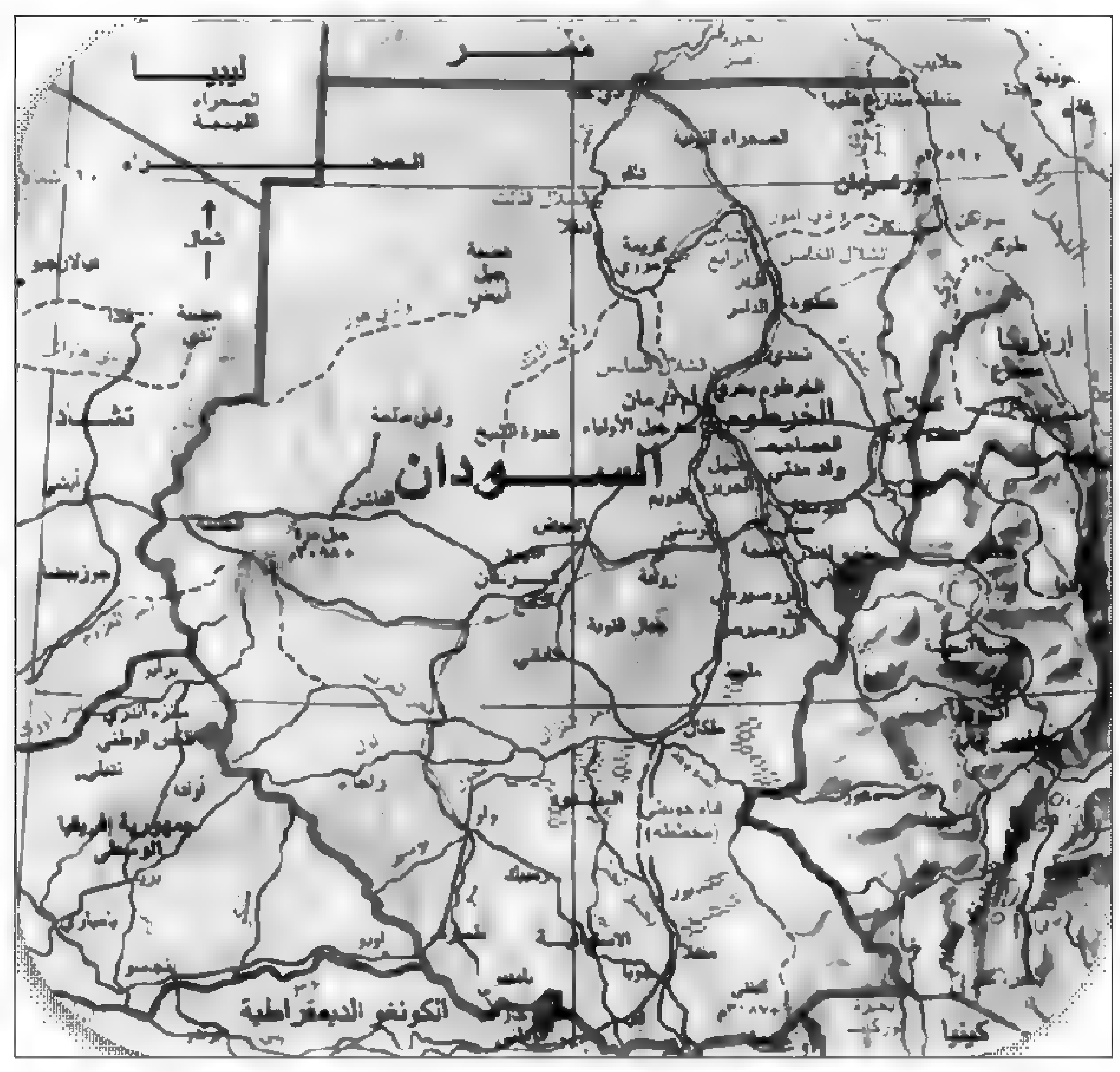
فإنما يتم التصدير من خلال عملية مُنظمة للتبادل غير المتكافئ، محمّلة بقيمة زائدة: عمل مُكدَّس.

ولنعُد إلى مثلنا التقليدي الذي ضربناه من البداية: إذا افترضنا، كما افترضنا سلفاً، لاعتبارات التبسيط، أن السودان بدأ سنة إنتاجية ما بنقد يبلغ ٣٠ مليار وحدة، أي بواقع ١٠مليارات للزراعة، و١٠مليارات للصناعة، و١٠مليارات للخدمات، وتوزع تلك الوحدات داخل كل قطاع، وفقاً لما يلي: (٦ أدوات الإنتاج) + (٣ مواد إنتاج) + (١ قوة عمل)، فإنه سيكون لدى السودان في نهاية الفترة (السنة محل التحليل وبافتراض أن معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة) ٣ مليارات وحدة زائدة، ومن ثم يصير لدينا ٣٣ مليار وحدة، موزعة كالآتي: ٣٠ ملياراً أصل المبلغ المبدوء به الإنتاج، و٣ مليارات قيمة زائدة، بافتراض أنها تبلغ ١٠٠ بالمئة. فوفقاً للبيانات المتاحة، لن يقوم السودان باستخدام ٣ مليارات قيمة زائدة في سبيل **التراكم الرأسمالي** المطلوب للخروج من حلقة التخلّف، إذ سيقوم بضخ تلك القيمة الزائدة في مسام الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي يعتمد عليها في المواد الغذائية والسلع المصنعة، ومعدات التكرير والنقل والأدوية والكيميائيات والمنسوجات والقمح، وأدوات الإنتاج بوجه عام؛ أضف إلى ذلك بعض المظاهر الأخرى التي تُعتنق على أساس من كونها التخلّف بعينه، وما هي سوى مظاهر، كبدائية أساليب الإنتاج وأدواته مثلاً. يتعيّن علينا الآن أن ننتقل إلى الجزء الثاني من خطوتنا الفكرية الأولى، وفيها نَعتني بفحص الكُل الجغرافي:

٢ ـ الجغرافيا

يَحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، بين دائرتي٤ و٢٢ شمال خط الاستواء وخطي الطول ٢٢ و٣٨، ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر حوالى ٦٧٠ كم. تحده دولتان عربيتان (مصر وليبيا)، و٧ دول أفريقية (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، وإريتريا). ولقد ساعد هذا الموقع الوسطي السودان كي يكون المعبر الرئيسي بين شمال أفريقيا العربي وجنوبها الأفريقي. كما أن الإقليم كان حتى منتصف القرن التاسع عشر الممر الرئيسي لقوافل الحجاج إلى أماكن الحج في الشرق العربي، وكذلك الممر الرئيسي للتجار من غرب أفريقيا إلى شرقها.

الخريطة الرقم (٥ ـ ١)
خريطة سياسية للسودان توضح الموقع الجغرافي والحدود السياسية قبل انفصال الجنوب



المصدر: «خريطة السودان بين يديك ـ فاحرص على معرفتها،» منتديات كرمة البلد (٢٠٠٩)، <http://www.kermaonline.com/vb/showthread.php?t=11660>.

تَبلُغ مساحة السودان حوالى ٢,٥ مليون كم^{٢}، وهو بذلك من أكبر الدول العربية والأفريقية، كما أنه يأتي في المرتبة الحادية عشرة بين بُلدان العالم الأكبر مساحة. ونتيجة لكبر المساحة هذه، تباينت بيئات السودان وتنوعت ثرواته وموارده الطبيعية، كما تعددت أجناس سكانه وأعراقهم وثقافاتهم، **وستكون تلك الحقيقة التاريخية محوراً رئيسياً في مجرى تحليلنا**؛ من جهة تكوين الوعي بصدد دمج عدة قبائل وأعراق وثقافات وديانات مُختلفة (عربية عاربة، ومستعربة، وإثيوبية، ومسيحية، وإسلامية، ووثنية) ومتناقضة، ومتنافرة

أحياناً، في قطعة جغرافية واحدة، وإحاطتها بسياج استعماري يُفرض، بعدما افتُرض من دون وعي أو سبب، إمكانية اندماج تلك الأعراق والقبائل بعضها في بعض، بتنازل كُل منها للأخرى عن قدر من سيادتها ونفوذها وعاداتها ودياناتها وثقافاتها! ومن قبله تنازل عن كُل ذلك للمستعمِر! سيكون من العسير للغاية مُحاولة فهم إشكاليات الانفصال والصراعات القبلية بعيداً عن فهم تاريخية ترسيم الحدود الاستعمارية. الحدود التي وضعت قبائل وديانات وأعراقاً وثقافات مختلفة، لا رابط فعلي بينها، في قفص صيد كبير!

إن موقع السودان، إضافة إلى كونه من أسباب الثراء من جهة الموارد الطبيعية، فإنه وبال على السودان من جهة أخرى؛ إذ سيجعله أحد محاور التنافس الاستعماري القديم في أفريقيا. ولن يَختلف الأمر كثيراً مع الاستعمار «المنهجي» «الحديث»؛ إذ لم يَزل السودان يُمثّل أحد أطماع الاستعمار الحديث، خاصة بعد أن أخذت موارد العالم الطبيعية في التناقص الشديد، وأصبحت مشكلة الغذاء في المستقبل هاجساً يؤرق العالم الرأسمالي المعاصر (بشقيه المتقدم والمتخلف).

أ ـ نهر النيل[٦]

يَتميز نهر النيل وروافده بموارد مائية هائلة تُغطي حوالى ٢٥٠٠٠ كم^{٢}، ويُقدّر الإيراد السنوي لنهر النيل بحوالى ٥٨,٩ مليار م^{٣}، يُساهم فيه النيل الأزرق بحوالى ٥٨,٩ بالمئة، ويؤدي النيل دوراً حيوياً في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية، خاصة مع دول حوض النيل.

تُستغل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الرصيرص وسنار وخشم القربة، وفي الملاحة وصيد الأسماك. وبموجب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ (التي جاءت في غير مصلحة السودان)، مُنحت مصر ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنوياً من مياه النيل، والسودان ١٨,٥ مليار م^{٣}!

من جهة أخرى، يُعَدّ النيل أيضاً أهم ظاهرة جيمورفولوجية (أي العِلم الذي يدرس شكل الأرض، والتغيرات التي تطرأ عليه لتبيان التاريخ الجيولوجي) في السودان، ويمتد حوالى ١٧٠٠ كم من الجنوب إلى الشمال، كما يُغطي حوض النيل وروافده في السودان حوالى مليونين ونصف مليون هكتار.

---

(٦) <http://www.sudatel.sd/iar/atopic>.

ب ـ التربة

تتكون سهول السودان من أنواع مختلفة من التربة، أهمها:

(١) **التربة الرملية** في إقليم الصحراء وشبه الصحراء في شمال وغرب السودان، وهي تربة هشة قليلة الخصوبة تُستغل في زراعة الدخن والفول السوداني والسمسم، كما تُعتبر من المراعي المهمة للإبل والضأن والماعز.

(٢) **التربة الطينية** في أواسط وشرق السودان، وهي تُمثّل أهم مناطق زراعة القطن. ومعظم إنتاج السودان من الذرة، الذي يُعد المحصول الغذائي الرئيسي، كما ذكرنا سلفاً، يتم فوق هذه التربة.

(٣) **مجموعة الترب الحديدية الحمراء** في جنوب السودان، وتَتَميز بانخفاض خصوبتها. لذلك، فإن نَمط الزراعة المتنقلة ظل أكثر نُظم استخدام الأرض مُلاءمة لهذه التربة.

(٤) **مجموعة الترب الرسوبية السلتية** على ضفاف الأنهار والأودية ودلتا طوكر والقاش، وتَتَميز هذه الترب بخصوبتها العالية لتجدّدها السنوي.

(٥) **التربة البركانية** الخصبة في جبل مرة

بالإضافة إلى منظومة النيل، يَزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي لها دور مهم في حياة السكان الاقتصادية، خاصة في شرق البلاد وغربها. ويُقدّر مخزون المياه الجوفية بحوالى ٩٠٠٠ مليار م^{٣}، تَتَوزع بين حوضين جوفيين. يستغل السودان حالياً حوالى ملياري م^{٣} من المياه الجوفية لأغراض الري والاستخدامات المدنية.

ويُعتبَر البحر الأحمر منفذ السودان الملاحي إلى العالم الخارجي (يعني الانفصالُ حتمية مرور الجنوب في أرض الشمال، وصولاً إلى البحر)، وبه موانىء بورسودان وسواكن وأوسيف، بالإضافة إلى مراسٍ أخرى صغيرة متعددة. ويمْلك السودان ثروة هائلة من الأسماك؛ إذ في الإمكانَ إنتاج أكثر من ١٤٠,٠٠٠ طن سنوياً، منها ٣٥,٠٠٠ طن من البحر الأحمر، و١٠٠,٠٠٠ طن من نهر النيل وفروعه، و٥,٥٠٠ طن من بحيرة النوبة.

ووفقاً للتقسيم ـ تبعاً للأقاليم الجغرافية ـ يمكن تصنيف الأقاليم السودانية على النحو التالي:

(أ) **المنطقة الصحراوية**: وهي تَقع شمال خط عرض ١٦، وتُقدّر بحوالى ٢٩ بالمئة من المساحة الكلية. ويندر فيها هطول الأمطار، وتنحصر الزراعة على جانبي النيل برفع المياه بالمضخات، وري الحياض واستخدام محدود للمياه الجوفية. وتسود زراعة النخيل، والقمح، والبقوليات، والخضر، والفاكهة، والتوابل.

(ب) **المنطقة شبة الصحراوية**: وهي تمتد بين خطي ١٤و١٦ شمالاً، وتُقدّر بنحو ٢٠ بالمئة من المساحة الكلية، وتتميز بالغطاء النباتي الضعيف، كما تتسم بتقلبات الأمطار، وهو ما يعرّضها لموجات من الجفاف والتصحر، وتصلح لمرعى القطعان المتحركة.

(ج) **منطقة السفانا الخفيفة الأمطار في الأراضي الرملية**: وتقع بين خطي عرض ١٢و١٤ درجة شمالاً، وتتفاوت كمية الأمطار فيها، وتغطي حوالى ١٣ بالمئة من المساحة الكلية للبلاد، وتتعرّض عادة لموجات من الجفاف والتصحر، ويتكون الغطاء النباتي فيها من النباتات الرعوية الحولية والمعمرة، وبعض الأشجار، كما تَسود فيها الزراعة التقليدية المروية بمياه المطر.

الخريطة الرقم (٥ ـ ٢)

خريطة صمّاء للسودان توضح الأقاليم الطبيعية من الشمال المتصحّر حتى السفانا الغنية في الجنوب



المصدر: <http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/42/Sudan_sat.jpg>.

(د) **منطقة السفانا المتوسطة الأمطار في الأراضي الطينية**: وتمتد بين خطي ١٠و١٢ درجة شمالاً لتشمل السهول الطينية الوسطى، في مساحة تقدَّر بنحو ١٤ بالمئة من المساحة الكلية، وتتفاوت الأمطار فيها بين ٤٠٠ و٨٨٠ ٤ ملم، وتُمَارس فيها الزراعة المطرية الآلية والزراعة التقليدية والإنتاج الغابي، وبصفة خاصة: الصمغ العربي.

(هـ) **منطقة السفانا الغزيرة الأمطار**: تمتد بين خطي ٤ و١٠ درجات شمالاً، وتشكّل ١٤ بالمئة تقريباً من المساحة الكلية، وتتفاوت الأمطار فيها بين ٨٠٠ و١٥٠٠ ملم. ويمكن القول إن في تلك المنطقة مساحات واسعة لغابات ذات أشجار قيّمة بأنواع أخشابها كالماهوجني، ومساحات رعوية كبيرة، وأراضي تصلح للتوسع الزراعي.

(و) **المناطق البيئية المتميزة**: وتشمل جبل مرة، والاماتونج، والدونكوتانا، وهضبة الالوم التي تصلح لزراعة البن والشاي، وغيرها من المحاصيل الاستراتيجية، وتشمل أيضاً حوض نهر النيل ومنطقة السدود.

وبوجه عام، تُقدّر المساحة الصالحة للزراعة في السودان بحوالى٢٠٠ مليون فدان (٨٤ مليون هكتار)، يُستغل منها حالياً ٤٠ مليون فدان، يُسقى منها ٤ ملايين مليون فدان بالري الصناعي، و٣٦ مليون فدان بمياه المطر.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

النظم البيئية في السودان

البيان	المساحة بالفدان	النسبة المئوية من إجمالي المساحة
البيئة الصحراوية	١٨١	٣٠
شبة الصحراء	١١٥,٧	١٩,٣
السفانا الرملية	٧٧,٦	١٣
السفانا الطينية	٨٥,٥	١٤,٣
السفانا المرتفعة كمية الأمطار	٨١	١٣,٥
الفيضانات والسدود	٥٧,٧	٩,٦
مناطق جبلية	١,٥	٠,٣
الجملة	٦٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج.

وبالنسبة إلى المناخ، يسود السودانَ مناخٌ مداري يَتميز بارتفاع درجات

الحرارة في معظم أيام السنة، ويتدرج من جاف جداً في أقصى الشمال إلى شبه رطب في أقصى الجنوب. وتصل درجات الحرارة إلى أقصى معدلاتها في فصل الصيف؛ ففي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو تبلغ ٤٣ درجة مئوية تقريباً في شمال السودان، و ٣٤ درجة تقريباً في الجنوب. وتنخفض خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس بمعدل ٨:٥ درجة، بسبب هطول الأمطار، وتصل إلى أدنى معدلاتها في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير.

يقتصر هطول الأمطار على فصل الصيف، وتسود سمات الصحراء في أقصى الشمال، حيث يَقل المطر السنوي ٥٠ ملم، وتزيد كمية الأمطار وفترة هطول المطر الزراعي تدريجياً نحو الجنوب، حيث يصل المتوسط السنوي للأمطار ١٤٠٠ ملم ويطول الموسم الزراعي في أقصى الجنوب.

ويُعتبر هطول الأمطار المتقطع وتكرار موجات الجفاف، التي تتفاوت في طولها وحدّتها ، خاصة في الأجزاء الوسطى والشمالية، إحدى الخصائص المناخية المهمة في السودان. ولقد كانت أقصى موجات الجفاف في القرن الماضي هو جفاف الساحل في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، والجفاف في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ الذي كان له بُعد ماسأوي وآثار شملت البيئة الطبيعية والبنى الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً نذكر ان السودان يُقسم، طبقاً لنص المادة (١٠٨) من الدستور السوداني (**١٩٩٨**)، إلى ٢٦ ولاية، ولكلّ ولاية عاصمة؛ وذلك على النحو التالي:

- ولاية **أعالي النيل** وعاصمتها **ملكال.**
- ولاية **البحر الأحمر** وعاصمتها **بورسودان.**
- ولاية **بحر الجبل** وعاصمتها **جوبا.**
- ولاية **البحيرات** وعاصمتها **رمبيك.**
- ولاية **الجزيرة** وعاصمتها **ود مدني.**
- ولاية **جونقلي** وعاصمتها **بور.**
- ولاية **جنوب دارفور** وعاصمتها **نيالا.**
- ولاية **جنوب كردفان** وعاصمتها **كادقلي.**

ـ ولاية **الخرطوم** وعاصمتها **الخرطوم.**

ـ ولاية **سنار** وعاصمتها **سنجة.**

ـ ولاية **شرق الاستوائية** وعاصمتها **كبويتا.**

ـ ولاية **شمال بحر الغزال** وعاصمتها **أويل.**

ـ ولاية **شمال دارفور** وعاصمتها **الفاشر.**

ـ ولاية **شمال كردفان** وعاصمتها **الأبيض.**

ـ ولاية **الولاية الشمالية** وعاصمتها **دنقلة.**

ـ ولاية **غرب** الاستوائية وعاصمتها **يامبيو.**

ـ ولاية **غرب بحر الغزال** وعاصمتها **واو.**

ـ ولاية **غرب دارفور** وعاصمتها **الجنينة.**

ـ ولاية **غرب كردفان** وعاصمتها **الفولة.**

ـ ولاية **القضارف** «سنار» وعاصمتها **القضارف.**

ـ ولاية **كسلا** وعاصمتها **كسلا.**

ـ ولاية **نهر النيل** وعاصمتها **الدامر.**

ـ ولاية **النيل الأبيض** وعاصمتها **ربك.**

ـ ولاية **النيل الأزرق** وعاصمتها **الدمازين.**

ـ ولاية **واراب** وعاصمتها **واراب.**

ـ ولاية **الوحدة** وعاصمتها **بانتيو.**

لكُل ولاية والٍ يَنتخبه الشعب لمدة أربع سنوات، وذلك بعد ترشيح رئيس الجمهورية له، طبقاً لنص المادة الرقم (٥٦) من دستور ١٩٩٨. ومسؤولية الوالي فردية (م ٦١، ف ٤)، ويُسأل مباشرةً أمام رئيس الجمهورية (م ٦٢). ويقوم الوالي مقام رئيس الجمهورية، كما يَقوم الوزير الولائي مقام الوزير الاتحادي، وتسري على كُل مجلس ولاية الأحكام الدستورية السارية على المجلس الوطني (م ٩٨).

الخريطة الرقم (٥ ـ ٣)

الولايات السودانية وحدودها



المصدر: <http://www.sudanesehome.com/forum/showthread>.

ج ـ الأرض

أرض السودان عبارة عن سهل رسوبي منبسط قليل الانحدار، تتخلله مرتفعات تغطي أقل من ٥ بالمئة من مساحته الكلية، وأهم هذه المرتفعات:

ـ جبال **الأماتنوج** في الجنوب، مع الحدود الأوغندية. وهي المنطقة التي اصطدمت فيها طائرة الهليكوبتر التي كان على متنها جون قرنق، بحسب البيان الرئاسي، وتلال البحر الأحمر في الشرق.

ـ جبال **النوبة** في جنوب كردفان. في عام ٢٠٠٢ طالب سكان منطقة جبال النوبة في السودان بحكم ذاتي في منطقتهم لمدة ٦ سنوات، يتقرر بعدها مصير

المنطقة بين الانفصال أو البقاء ضمن حدود السودان، مثل ما تم الاتفاق عليه في هذا الشأن بالنسبة إلى سكان الجنوب.

ـ جبل **الميدوب**، الذي يبلغ ارتفاعه حوالى ٦٠٠٠ قدم، وتعيش فيه مجموعات بدوية أو شبه بدوية تَعتمد في حياتها على تربية الإبل، وتتوجه بإبلها جنوباً، وصولاً إلى الوديان العظيمة لغربي دارفور، مثل وادي أزوم ووادي باري، حيث تتوافر المياه في مواسم الجفاف. كما إنها ترحل شمالاً إلى التربة الرملية، حيث تنمو، بعد سقوط الأمطار في المنطقة المعروفة بـ الجزو، أنواع من العشب جيدة تستمر مُخضرة حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر. وتمثّل هذه المنطقة بيئة صالحة لرعي الإبل من دون الحاجة إلى مياه إضافية.

ـ جبل **مرة**، وهو يَقع جنوب غربي السودان في ولاية غرب دارفور، ويمتد مئات الأميال من كاس جنوباً إلى ضواحي الفاشر شمالاً، ماراً بدارزغاوة في «أقصى شمال دارفور»، ويغطي مساحة ١٢,٨٠٠ كم، ويُعد ثاني أعلى قمة في السودان، إذ يبلغ ارتفاعه ١٠,٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من سلسلة من المرتفعات بطول ٢٤٠ كم وعرض ٨٠ كم، تتخللها الشلالات والبحيرات البركانية.

وكانت أرض السودان الخصبة، المترامية الأطراف على نحو لا يتوافر في جميع الأقطار العربية، تُترك دائماً بلا زراعة، إذ إن الاشتغال بالزراعة كان في الضمير الجمعي عملاً خاصاً بالعبيد فقط، الأمر الذي قد يُبرر ربما من زاوية ما الحاجة إلى العبيد واعتماد العملية الإنتاجية على عملهم غالباً. كما كان من الأسباب الرئيسية سبب تقني هو تخلّف أساليب الإنتاج، وتأخر تقنية الأدوات والآلات التي يمكن من خلالها زراعة تلك المساحات الشاسعة من الأرض الخصبة الوفيرة الإنتاج.

إلا أن تدخّل الاستعمار الراغب في المنتجات الزراعية على اختلاف أنواعها، ثم بسط الحكومة المركزية هيمنتها، بعد ذلك، على الأرض، واستقدام بعض وسائل الإنتاج التي يُمكن اعتبارها حديثة، استصحب نوعاً ما من تقنين الاستخدام، في ضوء علاقة تبادل غير متكافئة بين الريف والمدينة؛ إذ تُعتبر المدينة بوابة الوصول، في الغالب، إلى السوق العالمية لمختلف المنتجات المرتبطة بالأرض، من زراعات إلى ماشية وأغنام يحتل بشأنها السودان مركزاً مهماً في حجم التجارة العالمية.

ولم تكن الأرض جميعها ذات طبيعة قانونية واحدة، بل تنوعت صور الحيازة والملْكية، وظلت الأرض في مجموعها، في عهد الحكم المصري، ملْكاً للحكومة، التي كانت تملك حق التوزيع كماً وكيفاً على من تراه من المشايخ والقادة العسكريين، ومهندسي البحث عن المعادن، والأثرياء الراغبين في زراعة مساحات من الأرض البور. كذلك وجدت أراضي الأوقاف التي أوقفت لخدمة المساجد والمدارس، إذ قام المسجد آنذاك مقام المؤسسة التعليمية، وما يزال له الدور نفسه في بعض أجزاء الشمال.

بالإضافة إلى ذلك، وهذا مهم، وجدت أراضي الحكومة، وهي تلك الأرض التي احتكرتها الحكومة لنفسها وقامت باستصلاحها وزراعتها لحسابها الخاص، ببعض المحاصيل الزراعية، كالنيلة وقصب السكر والقطن. فالنيلة، كما هو معروف، كانت في أيام محمد علي خاضعة للاحتكار الحكومي، بينما كان قصب السكر والقطن من المحاصيل التصديرية المهمة، سواء في مصر أو السودان، ومن ثم كان من المتعيّن إخضاع بعض الأراضي للإشراف الحكومي المباشر، ضماناً لاستمرار عملية تصدير تلك المنتجات إلى الخارج، في إطار علاقة تبادل غير متكافئة وإنما لصالح حكومة محمد علي المركزية، التي ترتكز على **السيطرة على «القيمة الزائدة المنتجة داخلياً»** باستخدام تلك القيمة (من خلال التفاعل مع السوق الدولية) في سبيل بناء دولة استعمارية توسعية في طريقها إلى السيطرة على شروط تجديد إنتاجها وبناء قوتها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري، وهو الأمر الذي استصحب بالضرورة تحويل الاقتصاد السوداني إلى اقتصاد زراعي متطور يتم الاعتماد عليه في سبيل تحقيق تلك الأهداف، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة طرح فكرة العمل الزراعي كأحد سبل التنمية في المجتمع، فأصبحت مصر بالنسبة إلى السودان مركزاً مهماً للتعليم، فكان يوفد إليها المئات من السودانيين كي يتعلموا فنون الزراعة وأصول الفلاحة، ثم يعودوا إلى بلادهم لنقل تلك العلوم وتطبيقها في مجال الزراعة السودانية. وقد تلاقت نية الحكومة المركزية في مصر في تنمية الاقتصاد السوداني على نحو زراعي متطور مع رغبة شعبية في الغرض التنموي نفسه الذي يفضي في النهاية إلى إحداث نقلة نوعية في مجمل الهيكل الاقتصادي السوداني. فلما أدرك السودانيون، وفقاً لأغلب الآراء المثالية، أن محمد علي قرر على أرض الواقع جعل الاقتصاد الزراعي اقتصاداً زراعياً متطوراً، بادر بعض المشايخ من تلقاء أنفسهم إلى تقديم الطلبات إلى الحكومة في مصر،

يلتمسون فيها السماح لأبنائهم بالسفر إلى مصر لتلقينهم فنون الزراعة. ولم تتوقف الحكومة عند حدود التعليم، وإنما تعدى الأمر ذلك إلى تقديم البذور للمزارع السوداني بأسعار رخيصة، مع تحصيل أثمان تلك البذور عقب جني المحصول، بالإضافة إلى استخدام الحكومة المركزية في مصر السياسات الضريبية في سبيل التشجيع على الزراعة، وبصفة خاصة في عهد خورشيد باشا، الذي عمل على إعادة الفارين إلى الأرض، وترغيب هاجريها بالرجوع إليها وزراعتها، وهو ما يضمن تنفيذ السياسة العامة للحكومة المركزية في القاهرة.

نعود إلى الأرض، وبصفة خاصة أرض الجنوب: ثمة نقطة أعتقد أن لها أهميتها كذلك في مجرى التحليل، كما سنرى؛ فلم يتعرف المجتمع الجنوبي على الملْكية الفردية، وقبل أن تبسط الحكومة المركزية سطوتها على الأرض، لم يكن للأرض مالك سوى القبيلة التي تحيا فوقها، إذ كانت الملْكية المشاعية الشكل الوحيد لملْكية الأرض. وحينما ظهر الاستعمار والحكومة المركزية، لم يكن ليُفتت تلك الملْكيات المشاعية وإنما ينظمها لضمان انسياب **الفائض، بما يتضمنه من قيمة زائدة،** نحو الخارج، مع الظهور بمظهر المالك الشكلي للأرض، وبصفة خاصة في الجنوب. وقد كان لتلك الصورة من صور الملْكية القائمة على الشيوع الفضل الرئيسي، في تقديري، في عدم تكون طبقة كبار ملّاك الأراضي، على الأقل في الجنوب وبصفة أخص القبائل المستقرة (البقارة في معظمها) في أقصى الجنوب.

والأرض السودانية ليست جميعها ذات طبيعة جغرافية واحدة، ولا تروى جميعها بطريقة واحدة، وذات أبعاد مترامية، الأمر الذي مثّل صعوبة كبيرة لمحمد علي لجهة حصر الأراضي وتقسيمها؛ فقد وجدت أراضي **الجروف،** الواقعة على ضفاف النيل والمتعمدة على مياه النيل بعد الفيضان في الري، كما وجدت أرض **الجزائر** التي يغمرها الفيضان ويتم زرعها عقب انحساره، وكذلك أراضي **المتره** التي تُروى من خلال السواقي التي تُقام على حفرة واسعة من الأرض يتسرب إليها ماء النيل، ثم هناك الأراضي **المطيرة** التي تعتمد على مياه الأمطار، وتكون تلك الأراضي في الغالب الأعم بعيدة عن مجرى نهر النيل أو عن أحد فروعه.

بعد عرضنا خطوتنا الفكرية الأولى، بجزأيها، ومعالم «اقتصاد» البلد من جهة، وجغرافيته من جهة أخرى، وهي المعالم التي تُمكننا، ولو مرحلياً، من

استيعاب السودان كأحد الأجزاء التابعة والمتخلّفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يتضح، في ظل استقراء الأرقام والإحصاءات المذكورة أعلاه، أن الاقتصاد السوداني اقتصاد هش، زراعي متخلّف، متآكل الهيكل، تابع بكُل ما تفرضه وتعنيه الكلمة؛ لا تقيم قطاعاته الاقتصادية بينها أي نوع من المبادلات، **أضف إلى ذلك قيام السودان باستيراد الطعام، على الرغم من اعتباره من أكبر الأقطار العربية من جهة الهيكل الزراعي**، الأمر الذي يجعلنا نفتش في التاريخ للبحث في جذور هذا التخلّف وآليات تجديد إنتاجه بالانتقال إلى خطوتنا الفكرية الثانية التي سننشغل فيها بـ«الكل التاريخي».

ثانياً: الكلّ التاريخي

سنعمد هنا إلى تجاوز الحديث، الموسع، عن الكُل الأقدم (إذ لا يعنينا مباشرة) ابتداء من حضارة «الكرمة» التي انتشرت آثارها من منطقة دنقلة شمالاً إلى جزيرة أرجو جنوباً، وحضارة «كوش» التي امتدت من ١٥٨٠ إلى عام ٧٥٠ ق.م.، وحضارة «مروى» (الأصول التاريخية للرق في السودان)، ثم حقبة لا يُعرف، كما في جميع الكتب التي رجعنا إليها، عن أخبارها إلا معلومات ضئيلة، حيث حَكمت البلادَ مجموعات سكانية لم يتمكن علماء الآثار، كما يُقال كذلك، من معرفة انتمائها العرقي، ويسمّونها المجموعة الحضارية، التي يمتد عصرها من سقوط «مروى» في القرن الرابع إلى ظهور المسيحية في السودان في القرن السادس، وسيادة مذهب «اليعاقبة» والمذهب «الملكاني»، ثم مواجهة التوسع الإسلامي على يد صلاح الدين الأيوبي. وستكون اتفاقية البقط (التي تم توقيعها في العام ٦٥٢ بين عبد الله بن أبي السرح، حاكم مصر في زمن الخليفة عثمان بن عفان، وبين قليدروث، ملك النوبة) من قبيل الحكايات التي تُروى للبرهنة على الاجتياح الإسلامي العربي للمجتمعات المستقلة، وللتدليل على ترسيخ الإسلام، من خلال خلفائه، لثقافة الاسترقاق.

إن تجاوزَنا الحديث عن تلك المراحل التاريخية، المهمة بلا شك والجوهرية، إنما يرجع إلى الرغبة في الولوج مباشرة في درس الهيكل (المتعيّن دراسته) وليس التاريخ الذي بَرع فيه البعض، أو تستّر به، بدعوى الحديث في الاقتصاد السياسي، استكمالاً لمسيرة الابتذال، والهزل العِلمي، والأبحاث التافهة.

إن اهتمامنا بالتاريخ، في حقل عِلم الاقتصاد السياسي، يَتعين أن يقف عند

الحدود التي تبلورت عندها الظاهرة المتعيّن فهمها. وهكذا أفهم معنى «ما هو تاريخي» في عِلم الاقتصاد السياسي. ولذا يجب البدء بأول عدوانية للرأسمال الأجنبي (أجنبي عن الوطن) على الاقتصاد المعاشي بكامل خصوصيته في السودان؛ تلك العدوانية التي تَمثّلت في: السيادة العثمانية ـ المصرية على السودان في الفترة ١٨٢١ ـ ١٨٨٢ (أي حتى الاحتلال البريطاني لمصر)، وهي الفترة التي كانت فيها مصر تحت السيادة العثمانية، وعملت فيها الدولة العثمانية على توسيع نفوذها بالتوسع جنوباً، بالتعاون مع حاكم مصر محمد علي، الباحث عن الذهب والرقيق (الجنود)، وهو الأمر (أي تجارة الرقيق) الذي تم تجريمه، شكلياً، مع الاستعمار الأوروبي لمصر، وامتد إلى السودان، مع عدم غياب الدور المصري، وإن كان محدوداً وشكلياً.

١ ـ القرن التاسع عشر[٧]

قبل أن ننتقل إلى تكوين الوعي التاريخي، ثمة ملحوظة أخرى مهمة يجدر إبرازها، وهي تلك المتعلقة بالمنظور الحدودي للسودان؛ فقد جرت العادة، من دون أدنى مراجعة، حتى باتت من الأمور المستقرة، أن يتم تناول السودان ككل على أساس الحدود الاستعمارية التي تم ترسيمها بعد الاجتياح الاستعماري للسودان، بدءاً من الهجمة الاستعمارية التركية ـ المصرية، وانتهاءً بالهجمة المصرية ـ البريطانية، ومن ثم سيُصبح صحيحاً لدى البعض، وما هو بصحيح، النظر إلى الأجزاء المختلفة، وبصفة خاصة في الجنوب، كأجزاء متمردة وخارجة عن سلطان الدولة المركزية، على الرغم من أنها لم تكن لتخضع لتلك السلطة في يوم من الأيام قبل تلك الهجمات الاستعمارية وترسيم الحدود وفقاً لمصالح الرأسمال الغربي في تحركاته المقسِّمة للقارة الأفريقية.

نود القول إن على الحكي التاريخي أن يكون على هدى من **فهم مدى الاستقلالية التاريخية** لتلك الأجزاء المكوِّنة للسودان قبل الاستعمار، ومن ثم **فهم مدى الإدماج القسري** لتلك الأجزاء في كيان واحد غير متجانس على الإطلاق، وإنما هو متناحر ومتصارع دوماً، ومن ثم استغلال هذا التناحر وذلك

---

(٧) عن تفاصيل تلك المرحلة التاريخية، انظر: نعوم شقير، **تاريخ السودان**، تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت: دار الجيل، ١٩٨١)؛ أحمد أحمد الحتة، **تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ومحمد صبري، **تاريخ مصر: من محمد علي إلى العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

الصراع من أجل أن تحافظ الحكومة المركزية على وجودها من خلال الاستفادة بتلك الصراعات، بل ومحاولات تأجيجها. فحينما يمر بنا أن الحكومة أخضعت دارفور مثلاً، يجب الوعي بأنها أخضعتها ابتداءً من عملية توسع إمبريالي، وليس كأحد الأجزاء السودانية الخارجة على الحاكم، أو المتمردة على السلطة، كما يُقال. فنحن لا نفهم معنى كلمة «تمرد» التي كانت تُستخدم في زمن الاستعمار، وبصراحة لم نستطع حمل النفس على فهم الكلمة ذاتها بعد الاستقلال، والآن بصفة خاصة.

ابتداءً من هذه الملاحظة، يمكن أن نتقدم للبحث في وضع السودان مع أول عدوانية للرأسمال على الاقتصاد المعاشي فيه، بكل خصوصيته الاجتماعية، التي تمثّلت مع أول حملات محمد علي، إلى الجنوب، وفتح السودان ضمن مشروع توسعي إمبريالي؛ إذ يمكن القول إن السودان تم غزوه بثلاثة جيوش في أوقات متقاربة (في الفترة ١٨٢٠ ـ ١٨٢٣)؛ فهناك حملة إسماعيل باشا، الابن الأصغر لمحمد علي، ثم حملة إبراهيم باشا التي بلغت حدود قبائل الدِّنكا في الجنوب، ثم حملة صهر محمد علي، أي محمد بك الدفتردار. وتظل الحملة التي قادها إسماعيل هي الأهم والأشهر تاريخياً؛ إذ إنه تمكّن في منتصف عام ١٨٢١ من فرض سيطرته العسكرية على أجزاء واسعة من الأراضي السودانية (بربر، وشندي، وسنار)، وذلك بمساعدة من الشايقية التي كانت أهم القبائل المكوّنة للجعليين الذين أحكموا سيطرتهم على مجمل المساحات المتاخمة لنهر النيل، من شماله حيث الدناقلة إلى جنوبه حيث البقارة ـ رعاة البقر. ومن المعروف تاريخياً أن الشايقية ارتبطوا برجال الإدارة المصرية منذ عام ١٨٢١، وذلك عقب هزيمتهم بصعوبة بالغة على يد حملة إسماعيل، فلم يستسلم الشايقية إلا بعد حرب ضروس. وكان لوقوع صفية، ابنة صبير، أحد ملوكهم، في أسر إسماعيل، وإكرامها وإرجاعها إلى أبيها الأثر الواضح في إنشاء العلاقة بين الشايقية والإدارة المصرية؛ فقد كان لتلك الواقعة الدور الرئيسي في دخول صبير تحت لواء الإدارة المصرية، وتبعه في ذلك باقي الشايقية، الذين أصبحوا منذ ذلك الوقت منضوين تحت لواء الجيش المصري، واشتركوا في غزو سلطنة الفونج وفتح الجزيرة. كما أن الإدارة المصرية منحتهم مساحات من الأراضي قرب مصب النيل الأزرق. وقد ظلوا على ولائهم لنظام محمد علي بعد أن ضمن لهم هذا الولاء الهيمنة على الأرض وبسط النفوذ الحربي، حتى بعد أن اشتد إعصار المهدية الجامح، كما سنرى، وسقوط الخرطوم في كانون الثاني/ يناير ١٨٨٥.

لم تكن فترة إسماعيل باشا من الفترات الطيبة بالنسبة إلى السودان، وبصفة خاصة بالنسبة إلى الفونج؛ فقد مارست الإدارة المصرية سياساتها الضريبة على نحو قاس أدى إلى إنهاك الناس ودفعهم إلى هجر أراضيهم وبيوتهم، الأمر الذي أفضى إلى ثورة عارمة أودت بحياة إسماعيل باشا نفسه. ولم تكن أحداث تلك الثورة لتمر بتهدئة الثوار والاستماع إليهم وإصلاح النظام الضريبي، وإنما أصدر محمد علي قراره بقمع الثورة، وأمر بتحرك الجيش (ومن ضمنه الشايقية) بقيادة الدفتردار، لتدمير تلك الأجزاء التي ثارت وقتلت ابنه إسماعيل. وبمرور الوقت، وبعد قمع الثوار، أدرك محمد علي أن السودان لا يمكن حكمه من المركز في القاهرة، وإنما يجب تعيين حاكم عام، قوي، لها يتولّى أمرها، إذ كانت الفترة ١٨٢١ ـ ١٨٢٦ فترة مرتبكة في حكم السودان، تخللها إنشاء الخرطوم عام ١٨٢٥.

أ ـ الحاكم العام

قرر محمد علي تولية خورشيد باشا حاكماً عاماً للسودان. وقد استأنف خورشيد سياسة سلفه عثمان بك الإصلاحية الهادفة إلى ضمان انسياب «القيمة الزائدة المنتجة محلياً» إلى القاهرة، فعمل على إعادة الهدوء إلى «الأرض»، وتشجيع مَن هجرها على العودة إليها بأن وضع لهذا الغرض نظاماً ضريبياً كان من شأنه أن ينشط حركة الاتجار بالعبيد الذين كانوا يسخَّرون للفلاحة والنشاط الزراعي بوجه عام. وذلك لأن ركود تلك التجارة كان يعني ضعف الإنتاج الزراعي، وربما توقف ضخه إلى الخارج عن طريق الإدارة المركزية في القاهرة، وهو ما يؤدي إلى زعزعة المركز الذي تسعى الإدارة إلى احتلاله في تقسيم العمل على الصعيد الدولي. ومن ثم قام خورشيد باشا نفسه بقيادة مجموعة من حملات القنص في أعالي النيل وعلى طول حدود إثيوبيا في الفترة ١٨٢٧ ـ ١٨٣٣.

تعاقب على منصب الحاكم العام بعد خورشيد عدد آخر، ولكن الضعف كان السمة السائدة فيهم جميعاً؛ فأحمد باشا أبو ودان لم يكن سوى صورة مهزوزة لمؤسسة الحكم المصري في السودان، ولم يكن في مخيلته إتمام المشروع التوسعي، وكان معظم همّه محاولات يائسة وبائسة في السيطرة على حركات (التمرد!).

وبعد وفاة أبو ودان عام ١٨٤٣، شهد السودان حالة من الفوضى، تفاقمت

عقب وفاة محمد علي، الذي خلفه ابن أخيه عباس الأول الذي تردّت الأوضاع في عهده وساءت إلى أقصى الحدود، وأصبح السودان ملجأ المغضوب عليهم من رجال الإدارة في القاهرة. ولم يكن في ذهن عباس على الإطلاق المحافظة على فتوحات جده محمد علي، ومن ثم لم يكن لديه أي تصور عن أي شكل من أشكال التوسع.

ب ـ المديريات الخمس

بعد وفاة عباس الأول عام ١٨٥٤، خلفه في القاهرة الخديوي سعيد باشا، الذي قرر إصلاح ما أفسده سلفه. وفي ما يتعلّق بالسودان، ذهب إليه في كانون الثاني/يناير ١٨٥٧، واطلع على الوضع البائس فيه، فقرر إعادة تنظيمه بأن قرر تقسيمه إلى خمس مديريات: سنار، وكردفان، والتاكه، وبربر، ودنقلة. ثم أصدر منشوره الإصلاحي القاضي بنزاهة القضاء، وتخفيف عبء الضريبة، ومحاولة القضاء على السخرة. وفي أواخر حكمه، عيّن موسى باشا حكمداراً عاماً للسودان، فنشطت في ولاية هذه الأخير الفتوحات جنوباً حتى امتدت إلى منابع نهر النيل في ألبرت وفيكتوريا. بيد أن تلك الفترة شهدت أيضاً تطوراً ملحوظاً في تجارة العبيد، وتكوُّن مؤسسات تمتلك السند الشرعي لتلك التجارة، وترى أن محاولة التحريم مناقضة للشريعة، وأن أية محاولة للتجريم إنما هي تدخّل غير مشروع من قبل السلطة في تجارة مشروعة.

ولا يمكن القول إن سعيد باشا تمكن، ولو جزئياً، من القضاء على تلك التجارة، بل إنها لبثت حتى مجيء إسماعيل باشا كخديوي لمصر، عام ١٨٦٣، حين بدأت حرب شعواء ضد المؤسسة التي كوّنها أمراء الرق، ثم صارت طبقة مهيمنة وذات تنظيمات وتركيبات معقدة، استطاعت أن تفرض نفوذها على شرق بحر الجبل وبحر الغزال، وبصفة خاصة غرب بحر الغزال، حيث كوَّن الزبير ابن رحمة، كما سنرى حالاً، إمبراطورية لتلك التجارة، إلى درجة أن الإدارة المصرية تنازلت عن سلطانها في إقليم بحر الغزال، واعتبرته حاكماً له، اعترافاً منها رسمياً بمقدار السلطة والهيمنة اللتين بلغهما.

ج ـ عصر إسماعيل باشا

تولّى إسماعيل باشا الحكم في القاهرة خلفاً لسعيد باشا. ويمكننا القول إنه من الحكام الذين أثاروا الجدل؛ ففي عصره شهدت مصر نقلة نوعية كبيرة

وتطوراً اجتماعياً بارزاً، تمثّل في إتمام حفر قناة السويس، وإجراء إصلاحات شاملة على الصعيد الإداري والقضائي. كما تغيّرت معالم القاهرة والإسكندرية فصارتا أشبه بالمدن والعواصم في أوروبا، لا سيما فرنسا.

وقد قام إسماعيل أيضاً بمد وتوسيع شبكة المواصلات والبريد، وإنشاء العديد من معامل السكر، ومصانع النسيج، وتوسيع نطاق المطبعة الأميرية. وجدّد إرسال البعثات العلمية، وأنشأ الجمعية الجغرافية المصرية، ودار الكتب المصرية. كما شهد عصره ظهور الصحافة الحرة، حيث أصدر يعقوب صنوع، وهو يهودي مصري، بالاتفاق مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، جريدة **أبو نظارة** عام ١٨٧٧، لانتقاد أعمال إسماعيل نفسه بعبارات كانت تُنشر باللغة المحكية. كما أسس الأخوان سليم وبشارة تقلا جريدة **الأهرام** عام ١٨٧٦، وأصدر إبراهيم اللقاني **مرآة الشرق** في أوائل عام ١٨٧٩، وأنشا ميخائيل عبد السيد جريدة **الوطن** في أواخر عام ١٨٧٧، إلى غير ذلك من مظاهر النهضة. ولا نغفل بالطبع تسبّبه، بالاستدانة، في وضع الاستعمار البريطاني في حالة تأهب كي تنقض على البلاد!

أعاد إسماعيل تسليح الجيش، مكوّناً جيشاً قوياً لإعادة الروح إلى المشروع التوسعي الاستعماري الذي بدأه محمد علي؛ فقد استعان بالجيش والأسطول التجاري في خطة توسع شاملة في الجنوب، فأرسل في عام ١٨٦٨ حكمدار السودان إسماعيل باشا أيوب قائداً لجيش قام باحتلال أعالي النيل ودارفور. وكلّف في عام ١٨٦٩ صمويل بيكر بتوسيع الإمبراطورية في الجنوب والقضاء على تجارة الرقيق. وتولّى المهمة، تحديداً حكم المديرية الاستوائية بعد ذلك، إنكليزي آخر هو تشارلز غوردون، الذي تمكّن من إخماد التمرد في دارفور، وإعادة الهدوء إلى الحدود الإثيوبية بعد أن فشل في غزوها، كما استطاع إلى حد ما تقليص حجم تجارة العبيد في الجنوب.

ولم تكن إصلاحات إسماعيل وعمله المتواصل على تطوير المجتمع، من دون اهتمام بالدائنين الأوربيين، إنكلترا وفرنسا، إلا خطوة على طريق الإقصاء؛ إذ أصدر السلطان في إستانبول قرار عزله في عام ١٨٧٩، ولما علم غوردون بعزل إسماعيل قدّم استقالته فوراً، الأمر الذي بدا إعلاناً لتراجع الدور المصري في السودان، وربما انتهائه؛ إذ نهضت **المهدية** معلنة نفسها حركة دينية ثورية هدفها إعادة صوغ الوعي الديني، وتصحيح الأوضاع بالتصدي للفساد الفقهي

الذي جاء به الغزو العثماني، ومن ثم التصدي، كذلك، للوجود الأجنبي، وبصفة خاصة في الشمال.

د ـ محمد المهدي

بعد ستين عاماً من الحكم التركي للبلاد، قام محمد المهدي لمحاربة الأتراك، مدّعياً أنه المهدي المنتظَر. ووقعت أولى معاركه مع الجيش التركي في قرية في جزيرة أبا عام ١٨٨١، واستطاع بعد معارك عديدة أن يسيطر على الخرطوم، عاصمة البلاد، في كانون الثاني/يناير ١٨٨٥ (وقتل الحاكم العام غوردون). وبعد شهور قليلة، مات المهدي ودُفن في مدينة أم درمان، فتولّى الحكمَ خليفته عبد الله التعايشي، وسط معارضة واسعة من أنصار المهدي وأهله الذين رأوا فيه شخصاً غير مناسب طبقياً، لكن التعايشي تمكن بمزيد من العنف من إحكام قبضته على البلاد، التي اتسمت فترة حكمه لها بالاضطراب والعنف والقلاقل.

لم يكن مَقتل غوردون ليمر من دون أن يشتعل الموقف في بريطانيا العظمى وتتعالى أصوات المطالبة بالانتقام. وبالفعل، تم إرسال حملة قوامها ١٠ آلاف جندي مصري، بقيادة الضابط الإنكليزي كتشنر. وبمباركة اللورد كرومر، المعتمد السامي البريطاني في القاهرة، تحرك الجيش نحو السودان، ولم يلق أية معارضة تُذكَر. وكانت أولى معاركه الحقيقية مع جيش المهدي هي معركة كراري (١٨٨٩)، التي انتصر فيها الجيش المصري، ولكن بعد أمجاد وأساطير، يحكيها البعض، عن الصمود والشجاعة والتفاني في الدفاع عن الوطن!

وفي عام ١٨٩٩، تم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر، وتم بموجبها إعلان إلغاء سيادة الدولة العثمانية في السودان.

وفي عام ١٩٢٤، اغتيل الحاكم العام للسودان السير لي ستاك، في شارع أبي الفداء في القاهرة، فبدأت الأزمة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، بعد أن حمّلت لندن الحكومة المصرية مسؤولية الاغتيال، وترتب على ذلك إخراج الجيش المصري من السودان. وممّا زاد الوضع تعقيداً تضامن عدد من الضباط السودانيين مع المصريين. واندلعت في البلاد ما سُمي ثورة الـ ٢٤ بقيادة علي عبد اللطيف وآخرين، إلا أن الثورة أُخمدت وقُتل قادتها الميدانيون، وأُسر عبد اللطيف، ثم نفي لاحقاً إلى مصر.

هـ ـ الحركة المهدية

في آذار/مارس ١٨٨١، وعلى أرض جزيرة أبا (١٥٠ ميلاً جنوبي الخرطوم)، «جاءت محمد أحمد بن عبد الله الرؤيا مرات عديدة، اختاره فيها النبي (ﷺ) ليكون المهدي المنتظَر». في أول الأمر، أسرّ بأمر هذه الرؤية لصفيّه عبد الله بن محمد طرشان، ثم لحلقة صغيرة من تلاميذه، قبل أن ينطلق إلى الأبيض، العاصمة التركية ـ المصرية لكردفان، وهناك أعلن على الملأ أنه المهدي المنتظَر، ودعا الأعيان والناس في عاطفة جياشة إلى نبذ هذا العالم من أجل عهد جديد سيأتي للتقوى والعدل. وقد اجتذبت دعوته هذه وشخصيته الكاريزمية أنصاراً كثيرين أدوا له يمين البيعة سراً. وبعد عودته إلى أبا، بعث برسائل إلى الزعماء السودانيين في الشمال يزف فيها إليهم نبأ أنه حقاً المهدي المنتظَر.

وبتأمل أحوال المجتمع السوداني خلال تلك الفترة، التي ظهرت فيها الحركة المهدية، يمكن أن ندرك الأسباب الحقيقية وراء انتشار الدعوى، وما اتصل بها من الطرق الصوفية. فقد عُرف المجتمع السوداني بالتديّن الشديد منذ العهود السابقة، كما شهد السودان كثيراً من الحروب والصراعات الدامية التي تركت آثاراً عميقة في نفوس الناس، وهو الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن الخلاص، لينقذهم من حالات الضعف واليأس، فكان الأمل في المهدي الذي بشّر أتباعه بثواب الآخرة للمحرومين، وسوء العاقبة للباحثين عن متاع الدنيا الزائلة[٨].

كان محمد أحمد عبد الله من دنقلة. وكان في سن الأربعين حين جاهر بكونه المهدي. وقد اشتهر بين الناس بالفقه والورع، وذلك منذ انخراطه في

---

(٨) ثمّة دراسة جيّدة رجعتُ إليها في سبيل تكوين الوعي بشأن الحركة وبنائها الداخلي، وهي التي أنجزتها د. هدى مكاوي في: هدى مكاوي، **البناء الاجتماعي للمهدية في السودان** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦).

وفي سبيل تكوين تصوّر ورؤية أكثر اتساعاً بشأن الكيفية التي قام فكر النهضة من خلالها بتأدية دور الراية الأيديولوجية، وصوغ تركيبتها الداخلية كأيديولوجيا وطنية على صعيد الوطن العربي؛ وبصفة خاصة في مصر (الثورة العرابية)، وامتداد تأثيرات هذا الفكر في موازاة التأثيرات الأوروبية إلى إيران (ثورة المشروطة ١٩٠٥ ـ ١٩١١) ثم المهدي في السودان، ثم لاحقاً ابن باديس في الجزائر . . . ، وكلّ ذلك في مجرى الصراع ضد الهيمنة الإقطاعية العثمانية والكولونيالية البريطانية والفرنسية، انظر: فالح عبد الجبار، **بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي: دراسات أولية** (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠).

الطريقة الصوفية السمانيّة التي رأى أنها أصبحت دنيوية للغاية، فتركها إلى جزيرة أبا، حيث عاش حياة الزهد والتعبد، فاعتُبر من الإصلاحيين (المجددين). وقد منح نفسه ثلاثة ألقاب «إسلامية»: **الإمام، وخليفة رسول الله، والمهدي المنتظَر.** وبفضل الانتصارات الساحقة المتتالية التي أحرزها المهدي وأتباعه على قوات الترك «الجهادية» المكروهة، والمزودة بالبنادق والمدافع، ترسخت الدعوى المهدية (الأنصار)، وتمكّنت من الانتشار وضم العديد من الرجال المتدينين وتجار الرقيق والعرب (البقارة).

وبالنسبة إلى رجال الدين والفقهاء الذين حازوا نفوذاً كبيراً في الريف السوداني، فقد كانوا منذ زمن طويل يستهجنون الحالة التي بلغها الإسلام، وخصوا بذلك الإسلام التقليدي الذي جاء به الأتراك، إذ اعتبروه نوعاً من الزندقة. وقد وجد هؤلاء الآن الفرصة مواتية لتنقية الإسلام في السودان، باعتبار أن المهدي حينما تكلم على الفساد والحكم الفاسد، كان يعني الفساد الفقهي لا السياسي.

وهناك جماعة ثانية أيدت المهدي، وهي الجماعة التي ضمت المنخرطين بشكل أو بآخر في تجارة الرقيق، وكان معظمهم من الجعليين، أو مثل المهدي نفسه من الدناقلة، الذين فقدوا أرباحهم بعد أن أُعلن رسمياً إلغاء الرق، والآن أصبح في إمكانهم إخفاء بواعثهم الاقتصادية والسياسية وراء إصلاح إسلامي يتغاضى عن الرق. كما تمثلت جماعة ثالثة في البدو «البقارة» في كردفان ودارفور، وكانوا أقوى الجماعات التي عُدت من أنصار المهدي.

وبعد أن أصبحت الحركة المهدية أمراً واقعاً والتمرد حالة سائدة؛ قررت بريطانيا، بعد تردّد، الموافقة على فكرة أن يقوم الخديوي بتعبئة حملة مصرية من ١٠ آلاف جندي تحت قيادة ضابط بريطاني في الجيش الهندي هو الكولونيل وليم هيكس. بيد أن الخلاف دب بين هيكس ومعاونيه من المصريين، وتمكّن الأنصار من إبادة الحملة تقريباً عند سواكن، جنوب الأبيض.

مرت الأيام وترسخت الدعوى المهدية، وبرزت أوجه المصلحة والتناقض بين التشكيلات البشرية المنخرطة في داخلها، إلى أن ظهر غوردون تارة أخرى على الساحة حاكما عاماً، لكنه قُتل وتحولت مدينة الخرطوم في الساعات الأولى من صباح ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨٨٥ إلى أنقاض، بعد أن أُبيدت الحامية المصرية، وأعلن الأنصار أنفسهم بمنتهى القوة.

ولم تمض أيام كثيرة عقب الاستيلاء على الخرطوم حتى مات المهدي، فخلفه عبد الله التعايشي، الذي كان عليه أن يواجه صعوبات عديدة، منها احتواء أعداء الداخل، ومنها مشكلات الحدود الشرقية مع إثيوبيا. ولم تمض كذلك سنون كثيرة على وفاة المهدي حتى تفسخ الأنصار، ودب في صفوفهم الاختلاف والعداء، الأمر الذي ساعد على انتهاء الدولة المهدية؛ ففي الأول من أيلول/ سبتمبر ١٨٩٨، أقام كتشنر معسكره على الضفة الغربية من النيل، أسفل سهل كراري. وفي فجر اليوم التالي، اقتحم حوالى ستين ألفاً من الأنصار الأسلاك الشائكة (في بسالة نادرة، كما يقول روبرت كولينز)، في مواجهة قذائف المدافع «مكسيم» الفتاكة، فضلاً عن وابل الطلقات من الزوارق المسلحة[٩].

وحينما بدا الضعف على الأنصار، أصدر كتشنر أوامره بالتحرك، فتقدمت الوحدات البريطانية ـ المصرية من دون توقف. ومع الصباح المتأخر، كانت المعركة قد اكتملت، حيث قُتِل من الأنصار ما زاد على ١١ ألف مقاتل، بالإضافة إلى ١٦ ألفاً آخرين لحقت بهم إصابات خطيرة، في حين بلغت خسائر القوات البريطانية والمصرية والسودانية مجتمعة أقل من ٥٠ قتيلاً. وعندما أدرك الخليفة خطورة موقفه توارى عن الأنظار في غرب السودان الشاسع. وعبر كتشنر وحملته النيل باتجاه القصر المدمر في الخرطوم لإقامة قداس تذكاري للقائد السابق غوردون. وهكذا انتهت الدولة المهدية في السودان، ولكنها تركت خلفها تاريخاً لا يمحى بسهولة[١٠].

يبقى أن نشير إلى أن المهدية أباحت في سبيل إقامة دولتها سبي المسلمين المتنكرين لدعوتها بعد أن قررت أن إنكار المهدية والكفر سواء، ويُسترق بحد السيف كُل مَن لم يهده الله إلى الاسلام من غير المسلمين، أو يُنكر الاعتراف بالمهدي المنتظَر، مسلماً كان أو غير مسلم.

وبهذا اتجهت المهدية بالجهاد وسبي الحرب اتجاهاً غاية في التطرف المبكر، أضف إلى ذلك الأحكام التي أصدرها المهدي التي كانت لا تنبئ إلا بثيوقراطية وإمعان في فرض السطوة المتسربلة بالدِّين. ومن ضمن تلك

---

(٩) روبرت كولينز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال وحلمي شعراوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠).

(١٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٥.

الأحكام: الحبس والزجر بعد الجلد ٨٠ جلدة لمن سب والده واستهزأ به ولم ينته، و٨٠ جلدة لأي شخص حر يسب شخصاً آخر، وقد جعلها الإمام المهدي، كما تقول د. هدى مكاوي، في بادىء الأمر ١٠٠ جلدة، ثم نزل بها إلى ٨٠ جلدة بعد أن استقرت المهدية في السودان. أضف إلى ذلك: الجلد ٢٧ جلدة لمن تكشف وجهها من النساء الأنصاريات، و٢٧ جلدة لمن ترفع صوتها، و٨٠ جلدة وحبس لمدة ٧ أيام لمن يشرب الدخان والتنباك... إلى آخر الأحكام التي شرّعها المهدي[١١].

ومع تمكّن المهدية من فرض هيمنتها الكاملة على الشمال، لم تنجح في تحقيق سيطرة تامة على الجنوب، بل توقفت جنوباً عند مناطق في بحر الغزال وأعالي النيل[١٢]. وبوجه عام، فإن أكثر ما يتذكره الجنوبيون من المهدية هو سعيها إلى فرض وإطلاق العنان من جديد لتجارة الرقيق. تلك النظرة السلبية إلى المهدية لدى أهل الجنوب سبقها فترة تَوَسم الجنوبيون فيها الخير، وحسبوا أن المهدية جاءت كي تُنقذهم من عسف الأتراك!

و ــ الزبير بن رحمة

في هذه المرحلة التاريخية، تحديداً الفترة ١٨٥٦ ــ ١٩١٣، ظهرت، في تصوري، أهم شخصية سودانية في القرن التاسع عشر: الزبير بن رحمة. ويرجع سبب اختياري العام ١٨٥٦ إلى أنه تاريخ أول ظهور للزبير بن رحمة على الساحة السودانية، تحديداً ساحة الجنوب، وبحر الغزال على وجه الدقة؛ ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٦ التحق الزبير بالعمل عند علي بن عموري، أحد أشهر التجار آنذاك، في رحلاته التجارية بين الخرطوم وبحر الغزال. ولم يكن هذا الالتحاق إلا رغبة من الزبير، كما يروي المؤرخون[١٣]، في مرافقة ابن عمه محمد بن عبد القادر، الذي ألحق نفسه من قبل بخدمة القوافل المتجهة جنوباً. ولم يجُل في ذهن الزبير أن تلك الرحلة ستمثل له مرحلة جديدة من حياته، إذ سيتخطى دور التاجر إلى تقلّد دور الزعيم (الشعبي، والرسمي كذلك) بعد أن

---

(١١) مكاوي، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: مكي الطيب شبيكة، **السودان والثورة المهدية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٨).

(١٣) عز الدين إسماعيل، **الزبير باشا ودوره في السودان** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨).

مثّلت الرحلة الأولى تلك بداية سلسلة طويلة ومتصلة من رحلات الجنوب؛ تلك الرحلات التي تعكس بوضوح طبيعة الصراعات القبلية الجدلية بين القبائل؛ إذ كانت الصراعات والغزوات والحروب مميزات نمط الحياة، وبصفة خاصة في الجنوب، حيث كانت القوافل دائماً محل نهب من القبائل المختلفة، الأمر الذي يعني، في المقابل، تأهب القوافل وضرورة استعدادها الجيد لدرء أعمال السطو تلك التي قد تمارسها ضدهم إحدى قبائل الجنوب. وبالفعل، بزغ نجم الزبير بن رحمة كشخصية كاريزمية قادرة على خوض المعارك والانتصار فيها، من خلال قيادة مقتدرة على اتخاذ القرار الصائب الحكيم، فتمكن من أن يجمع حوله العديد من الأتباع والمريدين، حتى بلغ جيشه أعداداً تمكّنه من أن يحل محل دور الدولة المصرية في ما بعد في إخضاع الجنوب، وبصفة خاصة قبائل الفور. وقد كانت نواة هذا الجيش ٥٠٠ فرد من المحكوم عليهم بالإعدام، وكذلك من العبيد الفارين من أسيادهم. وحينما اشتدت الحركة المهدية وفرضت هيمنها، كان اسم الزبير (الذي جعلته الحكومة المصرية رهن الاعتقال في القاهرة) من أهم الأسماء التي طرحت آنذاك للتعامل، بأية طريقة، مع المهدي وحركته، إلا أن السلطة المركزية في القاهرة خشيت إرساله إلى السودان كيلا يتحالف مع المهدية بدلاً من القضاء عليها.

وعادة ما يُقدَّم الزبير بن رحمة، تاريخياً، إما كأشهر نخاس في القارة الأفريقية آنذاك، وإما كمحارب شجاع يمقت تلك التجارة، وما يعنينا هو أن الجنوب السوداني كان معقل قنص البشر وتصديرهم إلى مصر أو أوروبا.

وقد كان الرق موجوداً في السودان قبل دخول محمد علي، وكان السودان يصدّر الرقيق إلى مصر وبلاد العرب قبل أن تدخل الجيوش المصرية. كما مثّلت تلك التجارة اقتصاداً كامل المعالم، وشكّلت نظاماً اجتماعياً، كما سنرى، إذ كان العمل في الحقول ورعاية الماشية من اختصاص العبيد وليس السادة (العرب).

ز ــ القوات البريطانية في السودان

حينما أخذت دولة محمد علي تضعف وتتفكك، وتحول الوجود المصري إلى شكل خارجي ليس إلا، كانت الأتاوى الجائرة والضرائب الباهظة سبباً مباشراً لقيام الثورات ضد الحكم المصري العثماني في السودان؛ ففي عام ١٨٨١ نجح المهدي في ثورته، وطرد الجيش المصري العثماني، وأقام حكومة

سودانية وطنية. واستمرت الدولة المهدية من عام ١٨٨٩ حتى عام ١٨٩٨، وحققت وحدة نسبية للسودان، بما في ذلك منطقة الجنوب. وبدخول القوات البريطانية إلى السودان بأوامر من اللورد كرومر، انهارت الدولة المهدية، بمعاونة الجيش المصري في ظل حكومة الخديوي، حيث كان الوجود المصري اسمياً وشكلياً، والوجود الإنكليزي، كثاني عدوانية مباشرة للرأسمال الأجنبي بعد عدوانية دولة محمد علي، هو الحاكم الفعلي الذي يحكم البلاد وينهب ثرواتها ومقدّراتها.

في عام ١٨٩٩، وقّعت مصر وبريطانيا، كما ذكرنا، اتفاقية ثنائية بينهما لحكم السودان. وفي ظل الاستعمار الإنكليزي للسودان المصحوب بإدارات مصرية، تَمكنت الحركة المهدية، مرة أخرى، من تحريك مشاعر المواطنين وإثارة نقمتهم ضد الإنكليز، وحثّهم على الثورة. وكان من أهم الثورات ثورة الـ ٢٤ التي قامت عام ١٩٢٤ وشملت أغلب البلاد. وفي عام ١٩٣٦ وقّعَت اتفاقية بين مصر وبريطانيا كرّست اتفاقية عام ١٨٩٩ التي حكمت بريطانيا من خلالها السودان بإدارة مصرية. واستمر الشعب السوداني (في المركز) في حراكه الاجتماعي الرافض للاستعمار، **والذي تلاقى مع تحوّل ذهنية الاستعمار نفسه من استعمار عسكري دموي، إلى استعمار منهجي ثقافي، أقوى في امتصاص الموارد، وأجدى لإطباق التبعية**؛ بعد أن نجحت في تشكيل طبقة موالية من أبناء السودان نفسه؛ ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أعلن إسماعيل الأزهري (١٩٠١ ـ ١٩٦٩)، زعيم الحزب الاتحادي، من داخل البرلمان السوداني، استقلال السودان.

٢ ـ الحركات الوطنية في السودان

يمكن القول إن الحركات الوطنية التي نمت كانت تحمل سمات لافتة للنظر؛ فلقد انقسم السودانيون إلى «استقلاليين» يريدون الاستقلال عن مصر والانضمام إلى دول التاج البريطاني، و«اتحاديين» يريدون وحدة وادي النيل ودولة واحدة تحت التاج المصري. وبما أن السودان شكّلته الطائفية على نحو أو آخر، فإن تلك الطائفية سارعت كي تشارك في الوضع الجديد؛ فقامت طائفة الأنصار، برئاسة عبد الرحمن المهدي، باحتضان الأحزاب الاستقلالية، وعلى رأسها حزب الأمة (رئيسه الحالي: الصادق المهدي)، وقامت طائفة الختمية بزعامة علي الميرغني، باحتضان الأحزاب الاتحادية، وعلى رأسها حزب

الأشقاء (في ما بعد: الوطني الاتحادي، ثم الاتحادي الديمقراطي، وكان الأزهري أول من تولّى رئاسته).

ويمكن القول، كذلك، إن مؤتمر الخريجين، الذي تلا قيام أندية الخريجين، كان من أبرز الأحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدها السودان في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨؛ فقد تزعم هذا المؤتمر الحركة الوطنية السودانية الجديدة، وبث بذور الوعي الاجتماعي والسياسي، واتخذ من قضية نشر التعليم قناعاً باشر من ورائه عملية التوعية السياسية من أجل الاستقلال. وكان للأساتذة الدور البارز في توجيه الفكر السوداني، لا من حيث التعليم فحسب بل أيضاً من حيث خلق النشاط الأدبي، الذي تمثّل في ظهور الصحافة الأدبية في السودان ومناداة الطبقة الجديدة من خلالها بتحرير الفكر السوداني من قيود العادات المتأخرة والتقليدية الفاسدة وأوهام الخرافات التي ليست من الدين في شيء، ودعت إلى إقامة وحدة وطنية على أساس من التفكير الاجتماعي الحديث البعيد عن الولاء للتقليديين الغارقين في خصوماتهم المحلية الموروثة، وعمدت في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى أساليب النضال السرية والعلنية.

وقد كانت أندية الخريجين متعددة النشاط، يتوّجها نادي أم درمان بحكم وجوده في العاصمة، وبحكم الصلات الواسعة التي أقامها مع مفكري البلدان العربية والأجنبية، فكان مركزاً لمحاضرات المستشرقين الأجانب، والسياسيين والنقاد العرب، وملتقى رجال الفكر والأدب من السودانيين والمصريين، ومنبراً للنثر والشعر في مختلف المناسبات، ومنه ظهر قادة الرأي السوداني في الصحافة والأدب والسياسة، أمثال محمد أحمد محجوب، وعبد الحليم محمد، ومحمد يوسف مصطفى، ومعاوية محمد، وعلي نور، وغيرهم ممن كان لهم طابع واضح في التفكير السوداني منذ بداية الثلاثينيات حتى عهد الاستقلال.

نقول: منذ أندية الخريجين، ومروراً بمؤتمر الخريجين، كانت الحركة السياسية السودانية منقسمة إلى ثلاثة أقسام: اتجه اثنان منها، وهم القسمان الكبيران، إلى طائفة من الطوائف الكبيرة (الختمية، الأنصار)، وكان لكُل منهما اتجاه سياسي، إما الوحدة مع مصر، وبدرجات متفاوتة بين الوحدة والاتحاد الفعلي والاتحاد الاسمي، وإما الاستقلال، وبدرجات متفاوتة كذلك (استقلال تحت التاج البريطاني، أو ضمن التعاون البريطاني). أما القسم الثالث، فكان يرى الاستقلال التام عن مصر، وكذلك عن التاج البريطاني. وبعد أن بدأ نشاط

مؤتمر الخريجين السياسي، ظهرت الانقسامات بصورة كبيرة، وبدأت الحركات السياسية والأحزاب تنشأ بالتدريج بعيداً عن المؤتمر، حتى أفرغت المؤتمر من عضويته ومن ثم مضمونه، إلى أن أغلق أبوابه نهائياً في عام ١٩٥٣.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، أُعلن قيام حزب استقلالي آخر، هو الحزب الجمهوري، الذي نشأت بقيامه علاقة جديدة بين الأحزاب والمستعمِر، لأن الحزب قرر الاتجاه اتجاهاً لا يعرف الدبلوماسية ولا يعرف إلا أن تحرير الوطن لا يكون سوى بالاتجاه إلى الجهاد، ومن ثم توجه الحزب اتجاهاً «جهادياً»، الأمر الذي استلزم المواجهات الدامية بين الأحزاب الوطنية والاستعمار البريطاني، وظهر محمود محمد طه كمناضل ثوري، وأول معتقَل سياسي، وبدأ الناس بعدها يألفون التوجهات «الجهادية» ضد الاستعمار، وبدأت حملات الاعتقالات التي طاولت رجال المؤتمر والأحزاب في ما بعد.

وبسبب خشية إنكلترا من انفراد مصر بالسودان، بعد أن وعدت بمنح المستعمرات استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قام الإنكليز بدور مهم في سبيل ترسيخ مفهوم وأهمية الاستقلال، ونجحوا، طبقاً للروايات السائدة، في استقطاب الرئيس الراحل إسماعيل الأزهري. وفي عام ١٩٥٢ حدث الانقلاب العسكري على الملَكية في مصر، إيذاناً بإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة كلها.

وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ قرر جمال عبد الناصر استقلال السودان. وعلى الفور أَعلن إسماعيل الأزهري بيان الاستقلال السياسي الرسمي. بيد أن السودان سقط في بئر أعمق، إذ تدهورت أوضاعه على أيدي الحكام المتتابعين، وفي مقدمتهم الرئيس السابق جعفر النميري (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٩) والرئيس الحالي عمر البشير، ابتداءً من قيام الجنرال إبراهيم عبود، بالانقلاب العسكري ضد الحكومة المدنية المنتَخبة في مطلع عام ١٩٥٨، ثم اندلاع ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، التي أطاحته، وتشكيل حكومة وطنية برئاسة الصادق المهدي. بعد ذلك بخمس سنوات تم الانقلاب العسكري الذي قاده النميري في ما عُرف بثورة مايو، حيث حَكم نميري السودان من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٥ بالحديد والنار في ظل قانون الطوارئ والأحكام العرفية التي طبّقها طوال هذه الفترة، الأمر الذي حدا بالفريق في الجيش السوداني عبد الرحمن سوار الذهب إلى تدبير انقلاب عسكري عليه، أنهى حكمه العسكري العرفي للبلاد.

بعد فترة وجيزة لا تتعدى العام، تنازل الفريق سوار الذهب، في واقعة غير مسبوقة على مستوى الوطن العربي، من محيطه إلى خليجه، عن السلطة لحكومة مدنية ترأسها زعيم الحركة المهدية في السودان الصادق المهدي. واستمرت في مهامها كحكومة مدنية إلى حين قيام عمر حسن أحمد البشير، بالانقلاب العسكري في عام ١٩٨٩، وإعلان قيام حكومة **إنقاذ وطني**، وهي الحكومة التي عَجزت عن وقف الحرب الاهلية طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين[١٤]. وفي ظل هذه الحكومة أيضاً (حكومة البشير)، اندلعت أسوأ الحروب، إذ اشتعل الصراع، وتفاقمت الأزمة في إقليم دارفور (المضمومة إلى السودان عام ١٩١٧، بعد أن كانت سلطنة مستقلة، وتلك ملحوظة غاية في الأهمية في مجرى التحليل)، وأدت إلى حدوث انشقاقات جديدة ونشوء حركات عسكرية مسلحة ضد الحكومة السودانية (القاطنة الشمال) مع مطلع عام ٢٠٠٤، كان آخرها الاضطرابات التي عمّت بعض المدن السودانية، وبالذات في الجنوب والعاصمة الخرطوم، بعد مقتل جون قرنق، زعيم الجنوب. وبعد جهد كبير، وتدخّل الرأسمال الدولي، تم توقيع اتفاق سلام مع الحركة الانفصالية الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، يَقضي بإعطاء مهلة مُدتها ٦ سنوات تبدأ منذ توقيع الاتفاق، يشترك الجنوبيون خلالها في السلطة، ثم يجرى استفتاء شعبي في المناطق الجنوبية في نهاية مدة السنوات الست المقررة في الاتفاق، يُقرَر خلاله مستقبل الجنوب بالانفصال عن الدولة الأم، أو بإبقائه مع الدولة الاتحادية بحكم ذاتي موسع. ولقد كان الانفصال هو القرار الذي اتخذه الجنوب. وهو ما سنناقشه بعد قليل.

بعد أن انتهينا من خطوتنا الفكرية الثانية بتكوين الوعي حول الكُل التاريخي، وصولاً إلى الآني على الصعيد الاجتماعي والسياسي، ابتداء من

(١٤) حصدت الحرب الأهلية في جنوب السودان (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ و١٩٨٣ ـ ٢٠٠٣) ما يزيد على مليوني قتيل، وأعداداً أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، وكان نصيب الهجرات الداخلية الناجمة عنها ضعف أعداد القتلى، فقد تَشرّد، على الأقل، أربعة ملايين سوداني، وأصبحوا لاجئين داخل وطنهم. أما مَن ضاقت بهم الحياة في الوطن وقرروا النزوح إلى البلدان المجاورة، فقد بلغ عددهم ٤٢٠ ألف لاجئ. هذا العدد الكبير من القتلى والجرحى والمهجرين لم يكن فقط مجرّد إحصائية؛ وإنما خَلَق ضغائن وعداوات كثيرة، وتسبّب في مشكلات اقتصادية، واجتماعية سلبية لم يَعهدها المجتمع السوداني بهذه الكثرة من قبل، منها تزايد النشاطات الخارجة عن القانون، مثل السطو العصابي على الماشية، وتهريب العاج والذهب والأحجار شبه الكريمة، واختزان السلع لبيعها (في الأسواق السوداء) وانتشار تجارة الأسلحة بين الميليشيات. انظر: سيد أحمد العقيد، **دارفور والحق المر** (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

عدوانية الاستعمار المصري وقانون حركته الذي يدور حول السوق والتبادل، الساعي خلف الذهب والعبيد، ومروراً بالعدوانية المباشرة للرأسمال البريطاني (وفرض المحصول الواحد)، وانتهاء بالسقوط في وهاد الجوع والفقر والمرض، والقمع الفكري. فيتعيّن أن نسير خطوتنا الفكرية الثالثة ببحث التكوين الاجتماعي ذاته، وإنما ابتداءً من تكوّنه التاريخي وبُعده الجغرافي السابق التعامل معهما، وصولاً كذلك إلى الآني.

ثالثاً: التكوين الاجتماعي في تطوره عبر الزمن

يبدأ تاريخ السودان السياسي المعاصر (وثمة حقبة منه ليس لها أية علاقة بعِلم الاقتصاد السياسي، كعِلم منشغل بنمط الإنتاج الرأسمالي، كما يُغافلنا البعض ويبحث عن اقتصاد سياسي في تلك الحقبة السابقة على الرأسمالية) بنشوء كيانين: مملكة «الفونج» (١٥٠٤)، وعاصمتها سنار، وسلطنة «دار فور» (١٦٥٠)، وعاصمتها الفاشر. وقد اشترك الكيانان من الناحية المؤسسية بكثير من المزايا مع الممالك الأخرى، مثل مملكة وداي في ما يُعرف اليوم بتشاد، ومملكة كانم ومملكة بورنو، شمالي شرق بحيرة تشاد، عبر السفانا الأفريقية السهلية[١٥]، التي تمتد من البحر الأحمر في الشرق إلى نهر السنغال في الغرب؛ ومع دول مثل أوغندا وبونيورو ـ كيتارا في الجنوب. ويشير المؤرخون المعاصرون، كما يقول د. محمود ممداني، إلى هذه الكيانات باسم الدول السودانية[١٦].

١ ـ الصراع على الأرض

أياً يكن، فإن الأرض هي محل الصراع والاقتتال، وبصفة خاصة في أجزاء الغرب، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى فحص المسألة، مسألة الأرض، بالرجوع قليلاً إلى ما قبل عام ١٨٢١. فبإلقاء النظر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، في سياق التطور التاريخي، قبل عام ١٨٢١، نستطيع أن نستخلص مجموعة من الملاحظات بشأن الأرض، أهمها أن الأرض كانت دائماً

---

(١٥) للتفاصيل التاريخية الدقيقة بشأن هذه الممالك، انظر: **تاريخ أفريقيا العام: المجلد الرابع: أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر**، إشراف ج. ت. نياني، سلسلة تاريخ أفريقيا العام (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، [د. ت.]).

(١٦) انظر: محمود ممداني، **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي؛ مراجعة منى جهمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

محل تملّك إقطاعي للحاكم؛ ففي النوبة السفلى، خضعت الأرض للقانون العثماني الذي يقضي بملْكية السلطان لجميع الأراضي الداخلة في حدود السلطنة، وليس للفلاح سوى حق انتفاع يقوم في مقابله بدفع ضريبة إلى الحاكم الذي تقع الأرض داخل دائرة نفوذه. وأما دنقلة، فقد كانت خاضعة للسيادة السنارية ولنظامها الاقتصادي الذي تقوم فيه ملْكية الأرض على النظام القبلي الذي كان سائداً في النوبة العليا، ومضمون هذا النظام، الذي نشأ وسط ممالك صغيرة، أنه كان قائماً على أنقاض الممالك والدويلات المسيحية أو الوثنية التي كان نظام ملْكية الأرض فيها يستند أساساً إلى النظام الإقطاعي المطلق، حيث كان رئيس الدولة أو المملكة مالك جميع الأراضي ما عدا الأراضي الموقوفة على المعابد. وما إن أتت الهجرات العربية وحدث شيء من التطور في حياة المجتمع حتى أصبحت الأرض توزّع على الجماعة التي يقوم أفرادها باستغلال هذه الأرض في مقابل قيامهم بدفع الجعائل إلى شيخ القبيلة أو زعيم الدار[١٧].

وفي حوض النيل الأزرق وأرض الجزيرة، كان الإقطاع أيضاً هو الأسلوب المهيمن في علاقات الملْكية، وعادة ما كان يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه الإقطاعات في الأراضي التي خضعت خضوعاً مباشراً للفونج، **الأول** يسمّى **الإقطاع العسكري** الذي خُصص لقادة الجيش ليكون منه معاشهم ومعاش جنودهم، إذ لم يكن لهؤلاء القادة العسكريين مرتّبات ثابتة، وقد كان لهؤلاء القادة في زمن السلطنة السنارية مجموعة من المقاطعات الممنوحة لهم، مع بقاء الملْكية للسلطان. وبالإضافة إلى الأرض، كان للقادة نصيب محدد في غنائم الغزوات التي يقومون بشنها على الزنوج. والنوع **الثاني** من الإقطاعات يمكن تسميته **الإقطاع الديني**؛ إذ حرص ملوك «الفونج» على تدعيم ملْكهم دينياً وثقافياً، فأظهروا احترامهم لعلماء المسلمين، وهيأوا للمتصوفة مناخاً طيباً في البلاد أتى بهم إلى سنار، ومنح هؤلاء العلماء إقطاعات معفاة من الضرائب أو من أي التزامات أخرى. أما النوع **الثالث**، فكان **خاصاً بالأفراد العاديين**، إذ يقوم مشايخ القرى بتوزيع الأراضي على المزارعين لقاء ضريبة تُحدد حسب المحصول، وكان هناك مندوبون عن السلطان مكلّفين بتسوية

---

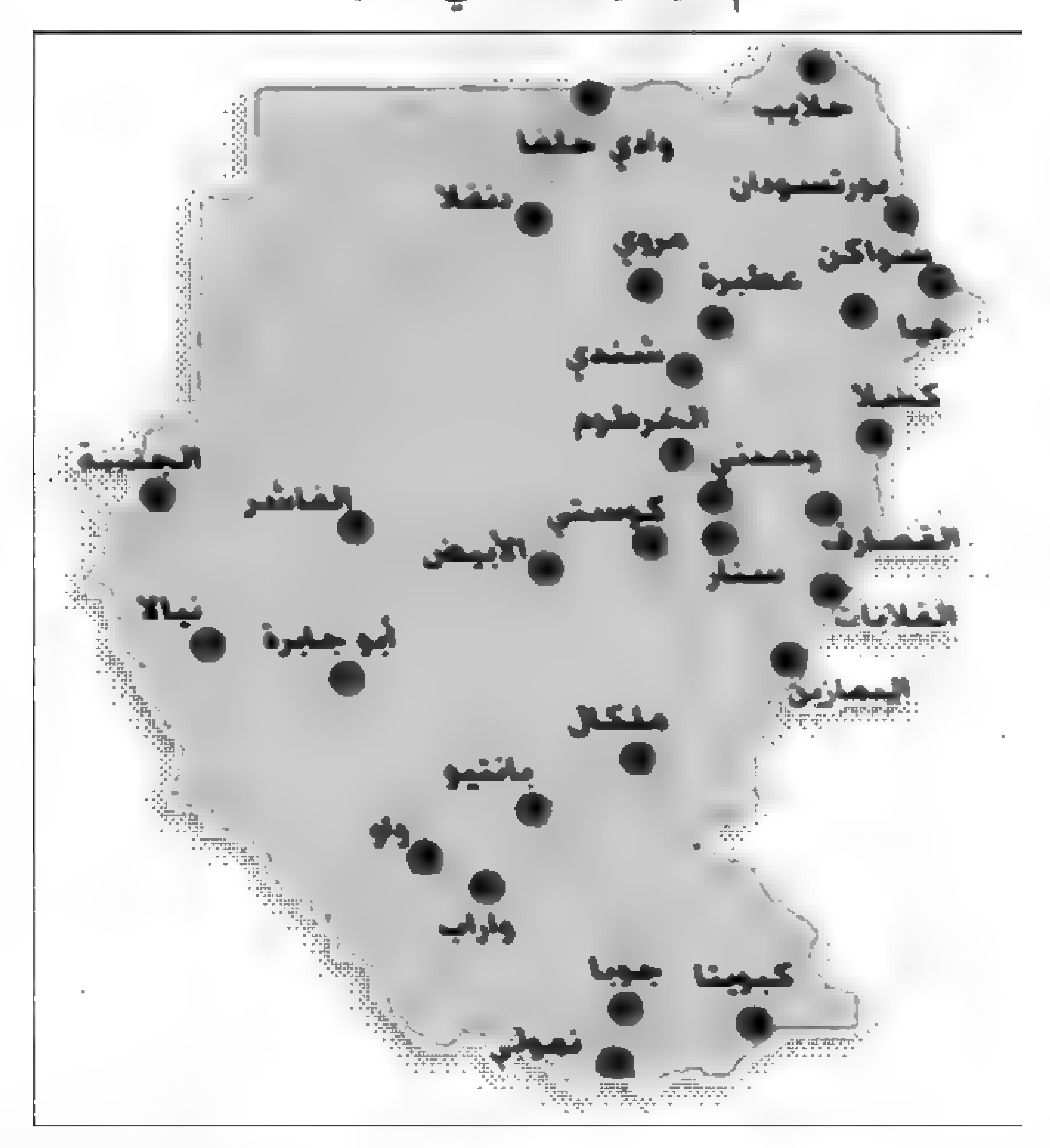
(١٧) حمدنا الله مصطفى، **التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ١٨٤١-١٨٨١** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، ص ٣٨ ـ ٤٩.

الحساب مع المشايخ وتسلُم مستحقات السلطان. ولقد كان من حق صاحب الإقطاع تأجير الأرض وتوريثها لذريته، بيد أن انتقال الحق على هذا النحو إنما يشترط أن يتم من خلال الموافقة عليه من قبل السلطة المركزية التي هي المالكة الأصلية للأرض.

٢ ـ القاعدة السكانية المتنوعة

استند البناء الاجتماعي في السودان منذ **النشأة الاستعمارية**، على قاعدة سكانية متنوعة قوامها القبيلة؛ فمن بجا في الشرق على ساحل البحر الأحمر، إلى نوبيين في الشمال، فقبائل «عربية» على طول نهر النيل، وقبائل أخرى متفرقة في أرجاء الإقليم، إلى مجموعات سكانية «زنجية» و«عربية» في دارفور وكردفان، و«زنجية» خالصة في الجنوب.

الخريطة الرقم (٥ ـ ٤)
أهم المراكز المدنية في السودان



المصدر: < http://www.sudanesehome.com/forum >.

ويمكن، في تقديري، اعتبار المجتمع السوداني في مجموعه مجتمعاً من الرعاة؛ إذ كان الرعي هو الحرفة الأساسية لغالبية السكان، على اختلاف الأنواع التي يتم من خلالها ذلك النشاط الاقتصادي في المجتمع؛ فهناك الرعي **اليومي**، كما أن هناك الرعي **الموسمي**، وساعدت تلك الحرفة، التي هيمنت على مجمل النشاط، على التقارب والتفاعل، وكذلك اندلاع حروب ليس لها نهاية بين مختلف القبائل والأعراق، إذ كان التحرك والانتقال من بقعة إلى أخرى هما السمة البارزة في حياة رعاة السودان بحثاً عن الماء والكلأ، على العكس من الذين يشتغلون بالنشاط الزراعي، كالنوبيين مثلاً، حيث الاستقرار بجانب الأرض هو الشرط الأساسي في سبيل إتمام تلك العملية الإنتاجية القائمة على النشاط الزراعي.

ولم يكن بالأمر الهيّن أن يتطور المجتمع السوداني واقتصاده في المرحلة السابقة على السلطة المركزية على يد الاحتلال المصري، ثم المصري/ البريطاني؛ فقد كان الشكل البدائي للتنظيم الاجتماعي يلفظ تماماً أي تطور يلحق به خارج نطاق القبيلة، ومن ثم كان التفكك السياسي والإداري، وبمعنى أدق عدم وجود ترابط سياسي وإداري، هو الحال المسيطر على مجمل الوضع الاجتماعي قبل خضوع المجتمع لإدارة واحدة منذ عام ١٨٢١، فلما خضعت أصبح لهذه الإدارة الجديدة سياسة اقتصادية تستمد نظمها وقوانينها من مثيلتها في مصر، وتعتمد أساساً على استغلال الموارد الهائلة في المجتمع. وتتضح هذه السياسة بجلاء شديد، كما يشير د. حمدنا الله مصطفى، في خطاب محمد علي إلى بعض المشايخ والزعماء السودانيين، نقلاً عن المحفوظ في دار الوثائق القومية بالقلعة، في القاهرة، حيث جاء في الخطاب:

«إنه لا ينقصكم شيء لكي تنجحوا، فلديكم الأراضي الواسعة، كما عندكم الكثير من الماشية والغابات الشاسعة، وشعبكم كثير العدد، كما أن رجالكم أقوياء أشداء ونساءكم كثيرات الولادة. وقد كنتم حتى هذا الوقت بدون مرشد يقودكم ويأخذ بيدكم، ولكن ها هو جاءكم هذا المرشد، وهذا المرشد هو أنا فأطيعوني واعملوا بنصائحي وحسب إرشاداتي، وسوف أقودكم إلى المدنية وأجلب لكم الرخاء.. إن مصر ليست بالإقليم الواسع المترامي الأطراف ولكنها بفضل العمل والصناعة وبفضل نشاط سكانها أصبحت عظيمة وسوف تصبح أغنى من ذي قبل، وهذا أيضاً معروف عن كافة البلاد الأخرى. وإذا صرفنا النظر عن مشارق السودان ومغاربه واكتفينا بجزيرة سنار، لرأينا أنها

من جهة الرقعة (أكثر من عشرة أضعاف مساحة مصر!) ولكنها لا تُنتِج شيئاً، لأن سكانها كسالى لا يميلون إلى العمل. وإن الانسان إذا توانى ولم يسع لن ينال المقصود. ضعوا في رؤسكم جيداً أنكم بدون عمل لا تستطيعون أن تحصلوا على شيء. . . . . »[18].

ووفقاً للتصنيف الاستعماري البريطاني، الذي تعامل مع الجنوب كامتداد طبيعي للمستعمرات البريطانية في شرق القارة، كما تعامل مع الشمال كامتداد طبيعي لمصر، فقد تم تقسيم المجتمع السوداني (عقب ترسيم حدوده الاستعمارية) إلى خمس طبقات متميزة:

الطبقة الأولى، وتضم، بالضرورة، المستعمِر، وأصحاب الجنسية البريطانية.

الطبقة الثانية، وتضم أصحاب الجنسيات الأوروبية الأخرى، العاملين في السودان.

الطبقة الثالثة، وتضم أصحاب الجنسية المصرية والجوالي الشرقية الأخرى.

الطبقة الرابعة، وتضم سكان النهر، ويُعرفون باسم الجلابة الشماليين. وكانوا الطبقة الأولى من السكان السودانين.

الطبقة الخامسة، وتضم الأهالي، وهم الطبقة الثانية من سكان السودان.

٣ ـ التصنيف الطبقي بعد الاستقلال

بينما قدّم التصنيف الاستعماري الطبقات الثلاث الأولى (بريطاني، أوروبي، مصري وشرقي) في التعامل والوظائف، فإنه قام في الوقت نفسه بتقسيم السودان إلى شطرين (في الواقع طبقتين) هما جلابة الشمال، من جهة، وباقي الشعب من جهة أخرى. ولم تَتَغير تلك الطبقية في السودان بعد الخروج الشكلي للاستعمار البريطاني عام ١٩٥٦؛ فلم تزل الطبقية مهيمنة تحت ظلال القمع والقهر والجوع والفقر والمرض، وإن حدث التعديل على النحو التالي:

الطبقة الأولى: **الشماليون**، ويمثّلون نحو ٤ بالمئة من إجمالي السكان، وهم من بيدهم السلطة والثروة، ويديرون الدولة، ويتحكمون في الطبقات

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٩٨.

الأخرى. وهم جلابة الشمال (الذين ساهموا بدور فعال في نقل الكثير من المناطق الجغرافية السودانية من الاقتصاد المعاشي إلى اقتصاد السوق) في التصنيف الاستعماري البريطاني، إذ يُسيطر الشماليون (كطبقات تابعة للرأسمال الدولي) على دواوين الحكم وإدارة المؤسسات في الدولة، وللتعاون الذي حدث بين جلابة الشمال والاحتلال البريطاني؛ فقد تكفل الاحتلال بتأهيلهم وتعليمهم هم وأبنائهم. وتم تسليم الأمر إليهم بموجب مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ (يتطابق الأمر بشكل لافت مع ما حدث في فنزويلا، وتَكون الطبقات المهيمنة في ركاب الرأسمال الاستعماري، الذي سلّمها الاستعمار حين خروجه مقاليد الأمر، كي تكُون أداته الرئيسية في استكمال أَعمال النهب المنظم).

يلي جلابةَ الشمال أو النخبةَ أهل الصفوة، **الجالياتُ الشرقية**، ويُطلق عليهم «الحلب»، وهم يشاركون الطبقة الأولى في الهيمنة على الثروة. ويبلغ نسبة الحلب ١ بالمئة من نسبة السكان، وهم ذوو البشرة البيضاء في الغالب، والمسيطرُون على التجارة الإجمالية في السودان، ويُديرون المصارف، وشركات التصدير والاستيراد. وتُعتبر الحلب طبقة غاية في الثراء، وتَجد صعوبة بالغة في الانسجام مع باقي طبقات الشعب. ويُمثل الأقباط المصريون والسوريون الغالبية فيها.

يلي الجلابةَ والحلب، **العربُ السود أو الأفارقة من ذوي الأصول العربية**، كَطبقة ثالثة، وتبلغ نسبة العرب السود أو الأفارقة من ذوي الأصول العربية نحو ٢٠ بالمئة من سكان السودان، وهم من ذوي البشرة السمراء في الغالب، ويميّزهم العِرق الزنجي. ومُعظمهم رعاة إبل أو أبقار وأغنام، ويعيشون على هامش المجتمع السوداني، إذ يعيشون في وضع اجتماعي واقتصادي بدائي متخلّف، وينتشرون في الأقاليم الطرفية في السهول الغربية والوسطى وفي الشرق، ولا يشاركون في الدولة السلطة أو الثروة بشيء على الإطلاق، وتعيش غالبيتهم كبدو في الشرق، وفي حالة من رفضٍ للدولة، ومع ذلك تم استخدامهم كجنود مرتزقة في حرب الإبادة ضد الجنوب، كما استخدمتهم الدولة في حربها في إقليم دارفور؛ فالعرب السود، كما تردد الآلة الإعلامية، يُمثلون القسم الغالب من مرتزقة «الجنجويد» المتهمين بارتكاب جرائم في حق السكان الأصليين تصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وفي الطبقة الرابعة، يأتي **الزنج المسلمون**، وهم من السكان الأصليين

ومن ذوي الثقافة العربية، وتبلغ نسبتهم ٥٠ بالمئة. وعلى الرغم من غالبيتهم العددية، فإنهم يتميزون بالجهل والفقر الشديدين، ويتشاركون مع العرب السود في طريقة التدين والتمازج العرقي. ويتصف الإسلام السوداني ببُعد صوفي امتزج بالطرق الدينية المتعددة ذات الصلة بغرب أفريقيا. وتُعدّ تلك الطبقة من أكثر الطبقات تميزاً في الاضطهاد والفصل العنصري، كأحد مظاهر الصراع الطبقي، إلى جانب كونهم شديدي الجهل والفقر.

الجدول الرقم (٥ ــ ٥)
الوزن النسبي للقبائل في السودان

البند	البيان
عدد القبائل	٥٧٠ (قبيلة)
اللغة المكتوبة والمنطوقة	١٤٤ (لغة)
القبائل العربية، أو من أصول عربية	٣٩ (بالمئة)
القبائل الجنوبية أو من أصول أفريقية	٣٠ (بالمئة)
قبائل البجا	١٢ (بالمئة)
قبائل النوبة	١٥ (بالمئة)
المسلمون	٦٠ (بالمئة)
المسيحيون	١٠ (بالمئة)
أصحاب الديانات الأفريقية	٣٠ (بالمئة)

المصدر: الموقع الرسمي للإذاعة السودانية، <http://www.sudanradio.info>.

وفي نهاية التراتبية الاجتماعية، يأتي **الزنج من غير المسلمين**، وهم كذلك من السكان الأصليين، ويمثلون نحو ٢٥ بالمئة من السكان، ويسكنون في غالبيتهم الغابات الجنوبية والجبال الوسطى. وبوجه عام، يشكّل الزنوج من المسلمين وغير المسلمين الأغلبية السكانية. ولا يُمكن تبرئة الزنج المسلمين من التعاون مع جلابة الشمال في حرب الخمسين عاماً ضد الجنوب، ولربما كانت هناك خطة سرية من الطبقة الأولى وتشاركها بقية الطبقات في إبادة الطبقة الخامسة ومحوها من الوجود. هكذا يَعتقد الزنوج غير المسلمين في الشطر الجنوبي؛ إذ تُعتبر الطبقة الخامسة طبقة منبوذة اجتماعياً، ولا يَربط بينها وبين الطبقة الأولى أي رابط، وهو ما دفع بذلك الشطر الجنوبي إلى الانفصال!

٤ ـ التصنيف القبلي

ومن جهة التصنيف القبلي[١٩]، ثمة ٩ مجموعات قبلية تَنحصر في داخلها التشكيلات الاجتماعية:

- مجموعة قبائل البجا في الشرق.
- مجموعة القبائل النوبية في أقصى الشمال.
- مجموعة القبائل العربية في الوسط والنيل الأبيض وجزء من الإقليم الشمالي.
- مجموعة قبائل كردفان في الغرب.
- مجموعة قبائل الفور في الغرب (١٠٠ بالمئة يدينون بالإسلام).
- مجموعة قبائل المابات والانقاسنا جنوب النيل الأزرق.
- مجموعة القبائل النوباوية في النصف الأسفل لوسط السودان (تابعة إدارياً لإقليم كردفان)
- مجموعة القبائل النيلية الجنوبية (دنكا، شُلك، نوير) في الجنوب.
- مجموعة القبائل الزنجية الجنوبية في الجنوب.

أ ـ البجا

تعدّ البجا من أقدم المجموعات البشرية التي سكنت الأرض، لا الأرض السودانية فقط، وإنما الأرض قاطبة، وهي تشغل الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر شرقاً ونهر عطبره ثم النيل غرباً، ومن المنحدرات الشمالية للهضبة الحبشية جنوباً إلى نهاية حدود محافظة أسوان (الحالية) شمالاً.

وتنقسم البجا إلى أربعة أقسام رئيسية، ويمكن أن نطلق على كل قسم منها

---

(١٩) في سبيل تكوين الوعي بشأن التشكيلات القبلية في السودان، انظر: المصدر نفسه؛ روبرت كولينز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال وحلمي شعراوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)؛ محمد عوض محمد: **السودان الشمالي: سكانه وقبائله** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١)، **والشعوب والسلالات الأفريقية**، سلسلة دراسات أفريقية (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)؛ محمد معتصم سيد، **جنوب السودان في مائة عام** (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٢)؛ محمد إبراهيم بكر، **تاريخ السودان القديم** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، وشقير، **تاريخ السودان**. بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية التالية: <http://www.brbrnet.net/vb/showthread. php>; <http://www.alansar.ws/vb/t5913.html>; <http://www.k4sudan.5u.com>, and <http://www.marefa.org/index.php>.

اسم قبيلة، وهي: «البشاريون» في الشمال، و«الأمرار» و«الهدندوة» في الجنوب، و«بني عامر» في الجنوب الشرقي، حيث تمتد أوطانهم من طوكر في الشمال إلى داخل حدود إريتريا جنوباً.

ب ـ النوبيون

سكن النوبيون الأراضي المحاذية لنهر النيل، من شمال أسوان حالياً إلى بلدتي الدبة وكورتي. ويعتبرهم الجغرافيون من الشعوب النهرية التي تلتزم بمجاورة وادي النيل التزاماً شديداً، وذلك بسبب اشتغالهم بالزراعة من جهة، ولأن الصحراء المتاخمة للنهر شرقاً وغرباً أرغمتهم منذ زمن طويل على أن يظلوا ملتزمين بمجاورة النهر والمساحات القليلة الصالحة للزراعة، التي تحف بنهر النيل، من جهة أخرى.

ج ـ القبائل العربية

انتقل العرب من شبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر شرقاً، أو من مصر شمالاً، منذ الحكم الطولوني، بالتقسيم المشهور نفسه: العرب «العاربة» والعرب «المستعربة»، أو«القحطانيون» و«العدنانيون»، إذ مثَّل «الجعليون» القسم العدناني، ومثّلت القبائل «الجهنية» القسم القحطاني، بالإضافة إلى «الكواهلة».

(١) الجعليون

تُعتبر قبيلة الجعليين من أكبر القبائل العربية التي وصلت إلى السودان في بدايات القرن السادس. وقد استوطنت حوض نهر النيل في المنطقة التي تقع شمال الخرطوم من الشلال السادس (السبلوقة). وتُعتبر مدينة شندى عاصمتهم التاريخية، وكذلك مدينة المتمة. وقد اشتهر أفراد هذه القبيلة بأنهم كانوا يمتهنون الزراعة والتجارة، وهذه الأخيرة قادتهم إلى الهجرة داخل السودان نفسه، حيث انتشروا في جميع مدن السودان، ولا نجد، تقريباً، مدينة في السودان تخلو من الجعليين.

وتمتد أرض هذه المجموعة الكبيرة من القبائل العربية من دنقلة في الشمال إلى أراضي الدِّنكا في الجنوب، وقد فرضت تلك القبائل نفوذها على الوادي بأكمله، إلا في أطرافه الشمالية حيث «الدناقلة»، وفي الجنوب حيث «البقارة». وينتسب «الجعليون» إلى إبراهيم الملقب بـ «جعل»، وهو، تبعاً للمرويات

التاريخية، ابن سعد بن فضل بن عبد الله بن عباس، عم النبي (ﷺ)، أي إن الجعليين ينتسبون، وفقاً لذلك، إلى الأصل الهاشمي، ولذلك يسمَّون أحياناً المجموعة العباسية. وتشتمل «الجعلية» على مجموعة قبائل[20]، منها: القبيلة التي أخذت الاسم، «الجعليين»، وهي الأكبر حجماً أرضاً وسكاناً، و«الميرفاب» التي يسكن أفرادها في الشمال من عطبرة، حول بربر، والرباطاب و المناصير، والشايقية، والجوابرة.

(٢) الجهنيون[21]

وهم المجموعة الثانية الكبيرة من القبائل العربية في السودان. وتُرجع القبائل الجهنية في السودان نسبها إلى عبد الله الجهني الصحابي، ولم تتركز في السودان في منطقة واحدة، مثل «الجعليين» الذين تركزوا في الإقليم النهري، بل انتشرت في الشرق والغرب، وربما يعود ذلك إلى أن هجراتهم كانت متفرقة زماناً ومكاناً. ويتوزع «الجهنيون» بين ثلاث مجموعات: «مجموعة رفاعة»، و«مجموعة فزازة»، ومجموعة «الدويحية» و«المسلمية» و«البقارة» و«المحاميد» و«الكبابيش» و«المغاربة» و«الماهرية».

ويتركز «الجهنيون الغربيون» في كردفان، بعكس دارفور التي يقل عددهم فيها. وهم ينقسمون إلى قسمين كبيرين: رعاة الإبل في الشمال، مثل «الكبابيش»، وهؤلاء هم «**الإبالة**»، أما القسم الكبير الثاني، فهو رعاة الأبقار الذين يسمَّون «**البقارة**»، وهذا الاسم لا يطلق إلا عليهم على الرغم من عدم انفرادهم بتلك الحرفة. ومن أشهر قبائل «البقارة» في كردفان «بنو سليم» على النيل الأبيض، و«أولاد حميد» وفرع من «الهبانية» و«الحوازمة»، ثم «المسيرية» وأخيراً «الحمر» في الركن الجنوبي الغربي من كردفان.

أما الجزء الذي يعيش في دارفور فيتمثّل في: الرزيقات، والهبانية، والتعايشة، وبني هلبة، وبني خزام. وكثيراً ما حدث تصادم بين «البقارة» وسلطنة دارفور، الأمر الذي أنهكهم مع الوقت. ويبدو أن الحياة التي تعيشها قبيلة البقارة جعلت هذا الصدام أمراً حتمياً لأنها تقوم في أثناء فصل الجفاف في

---

(٢٠) لمعرفة تاريخ هذه القبائل وتكوينها الاجتماعي، انظر: مصطفى، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٩٨.

(٢١) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٨، ومحمد، **الشعوب والسلالات الأفريقية**، ص ٢١٤ ـ ٢٢١.

أواخر الشتاء بالنزوح بمواشيها نحو الجنوب للصيد، وتهاجم «الزنوج» وتخطف ماشيتهم. وتتجه في فصل المطر نحو الشمال هرباً بقطعانها من الذباب والمستنقعات إلى المرتفعات الشمالية الجافة، التي يقول الدارفوريون إنها ملْك لهم، ومن ثم كان القتال هو السبيل الوحيد للحسم.

(٣) البقارة

قبيلة سودانية كبيرة مشهورة برعي البقر، علماً بأن اللفظة نفسها (البقارة) تُطلَق على رعاة البقر عامة وإن يكونوا من قبيلة أخرى، ولكنها مخصصة بالقبائل الجهنية في غرب السودان التي ترعى البقر، ومعظمها في كردفان ودار فور وتنتسب إلى جهينة، وينتسب معظمها إلى جُنيّد بن أحمد بن بابكر بن العباس، وهو من الجعليين الذين هاجروا إلى كردفان، وبالتالي هناك «بقارة كردفان» و «بقارة دارفور».

(٤) الكواهلة[٢٢]

من المجموعات الصغيرة في السودان، قياساً بالمجموعة العباسية أو الجهنية. وهم يُنسَبون في أُصولهم إلى كاهل بن أسد بن خزيمة، وبالتالي يعَدّون من عرب الشمال، إلا أنهم منفصلون عن المجموعة الجعلية في النسب. وقد نزلوا في وقت متقدم على السواحل السودانية على البحر الأحمر بين عيذاب وسواكن، واختلطوا بالبجا، وتعلموا لغتهم وصاهروهم واندمجوا فيهم، بحيث لم يعد لهم وجود في أقاليم البجا كوحدة قبلية مستقلة، وهم بذلك حملوا النسب العربي للبجا. وهناك بطون أخرى من بني كاهل انتقلت من شرقي السودان إلى أقاليم عطبرة والنيل الأزرق، وأخرى إلى النيل الأبيض تسمّى الكواهلة، وأحياناً الحسانية والحسينات.

د ـ قبائل إقليم سواحل البحر الأحمر[٢٣]

يُقصد بهذه المجموعات على وجه التحديد جماعات السومال والدناكل والجالا. وتبدأ أراضي «السومال» من المجرى السفلي لنهر تانا وتتجه نحو خليج عدن. ويقع أكثر تلك الأراضي حالياً **في الأرض الصومالية**. **كما أن بعضاً**

(٢٢) المصدران نفسهما، ص ٣٣٨، وص ٢١٤ على التوالي.

(٢٣) المصدران نفسهما، ص ٣٣٩، وص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ على التوالي.

من هذه المجموعات يعيش في الجزء الجنوبي الشرقي من إريتريا، في منطقة أوغادين. ويعبّر في بعض الأحيان عن السومال بقبائل أولاد عيسى، وتُعدّ قبيلة الدناكل جزءاً من القبائل الواقعة جنوبي هرر، وهناك مئات الأقسام الصغيرة لتلك القبائل المنتشرة في هذه المناطق.

ويبلغ حالياً عدد السكان في إقليم سواحل البحر الأحمر ثلاثة ملايين نسمة، يتركزون في المنطقة الجنوبية والشريط الحدودي مع إريتريا، والجزء الجنوبي من ساحل البحر الأحمر. وترتفع معدلات التركز السكاني في أربع مدن هي: القضارف، وكسلا، وبورسودان، وحلفا الجديدة. **ويُعتبر سكان المنطقة الساحلية والشريط الحدودي الأكثر نشاطاً وتورطاً في النزاع في شرق السودان،** كما سنرى. وتوجد في الإقليم حوالى٧ قبائل رئيسية، بعضها قبائل عربية في الجزء الداخلي، وبعضها الآخر قبائل غير عربية على الشريط الحدودي وساحل البحر الأحمر الجنوبي.

وأبرز القبائل غير العربية تتمثّل في البجا، والهدندوة، والخاسة، أما القبائل العربية، فتتمثّل في بني عامر، والرشايدة، والبطاحين، والبشاريين. وجميع سكان الإقليم مسلمون، ويدينون بالولاء التام لطائفة الختمية التي يتزعمها الميرغني، ويقع مركزها الروحي والديني في مدينة كسلا. ويتحدث ٥٠ بالمئة من سكان الإقليم بلهجاتهم المحلية، ويتحدثون باللغة العربية كلغة ثانية. وقد أدى هذا التباين اللغوي إلى بعض الاحتكاكات والعنف الرمزي الثقافي بين سكان الساحل والشريط الحدودي الذي تغلب عليهم اللهجات، وسكان الجزء الجنوبي والداخلي الذين يتحدثون العربية[٢٤].

هـ ـ قبائل الجنوب، وأهمها وأشهرها

(١) الدِّنكا

هي أكبر المجموعات النيلية، التي جاءت عموماً من سفوح الهضبة الإثيوبية واستقرت في الجزء الجنوبي من منطقة البيبور الحالية، وكوّنت حلقات حول الأنهار. وقد قُسم النيليون إلى قسمين : نيليين ونيليين حاميين، والدِّنكا نيليون، وهم أكبر المجموعات النيلية عدداً وانتشاراً، وقال البعض إنهم ثاني

(٢٤) انظر: محمد، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

أكبر قبيلة في أفريقيا بعد الماساي في كينيا، وهم يمثّلون عُشر مجموع سكان السودان و٤,٥ بالمئة من سكان الجنوب.

ومن الجهة الاقتصادية، تنوعت النشاطات التي يمارسها الدِّنكا وإن ظل الرعي هو النشاط السائد؛ فقد عرف الدِّنكا صيد الأسماك كحرفة، وصهر الحديد أيضاً، حيث عشائر الحدادين في الجنوب الشرقي من بحر الغزال. وبلغت مهارتهم حدود ابتكار عملة حديد توَافق عليها المجتمع في عمليات التبادل. وتظل الماشية على وجه العموم قوام اقتصاد الدِّنكا، وبصفة خاصة البقر؛ فهي مقياس ثروتهم وفخرهم وعزهم ومصدر سعادتهم وعماد مركزهم الاجتماعي، وبها تُدفع المهور والديّات.

(٢) الشُلك

هي أقل المجموعات تعداداً، وتعيش في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض، من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب. وقبيلة الشلك ذات نظام سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه لقب «الريث»، حيث إنه يجمع بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في صيغة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية القديمة. ويقوم الريث بتفويض بعض سلطاته أحياناً إلى العمد والمشايخ الذين يمثّلونه في الدوائر العشائرية الخاضعة لهم. ويتم تتويجه في احتفال كبير تنتهي مراسمه في فشودة عاصمة المملكة، وتنظم طقوسه حدود المملكة كلها.

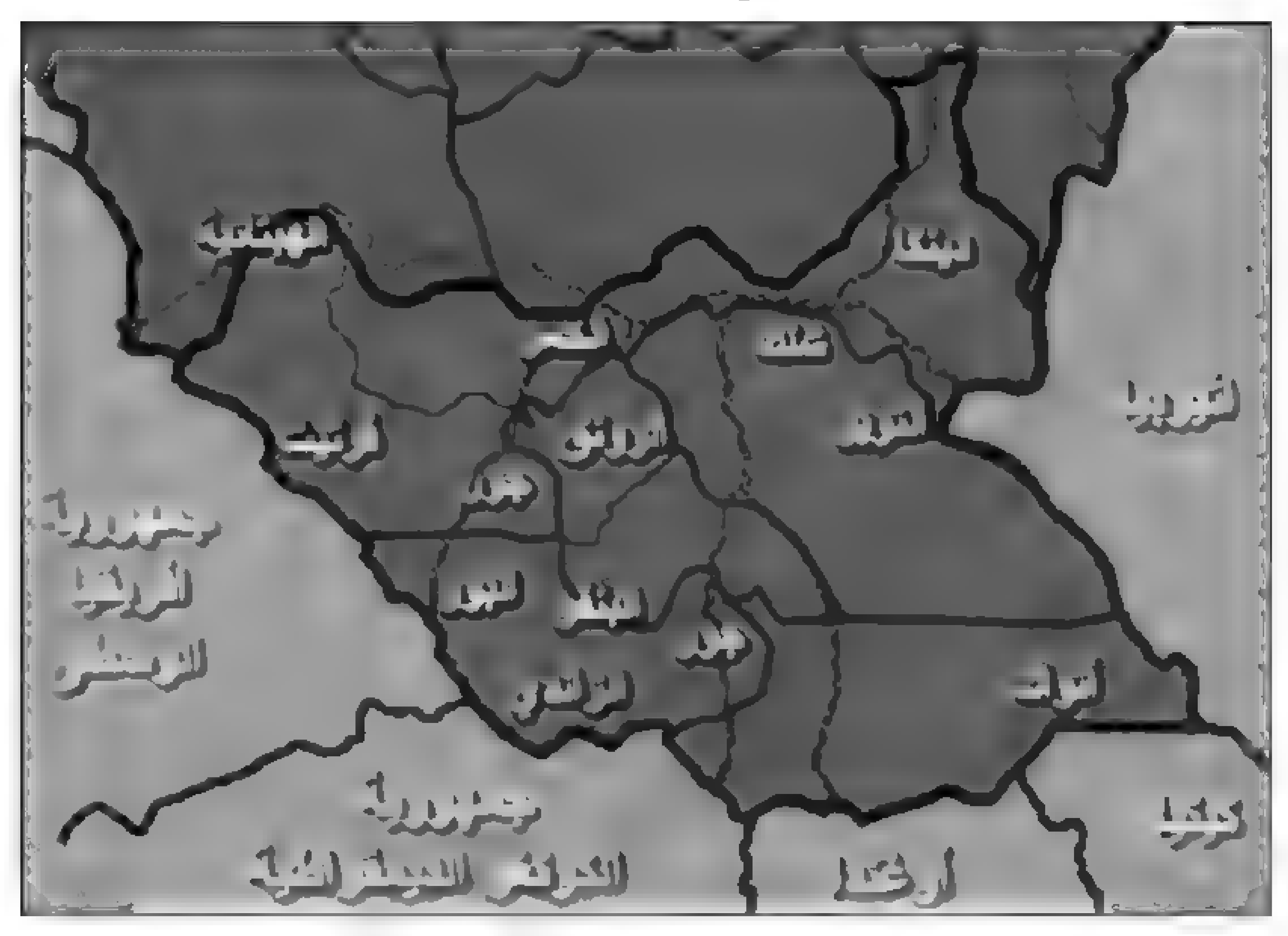
(٣) النوير

قبائل نيلية ينتمي أفرادها مع الدِّنكا إلى أصل واحد وجدّ واحد. وهي ثانية أكبر المجموعات النيلية، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الدِّنكا من حيث التعداد السكاني، ثم تليهم الشلك. وأساطيرها شبه المقدسة لديها تحكي أن جدها الأكبر لانجور عبر النيل الأبيض عند منطقة فاشودة، ثم سار بها إلى شرق ملكال، حيث استقر به المقام هناك. والقبائل هذه تنحدر أصلاً من الجد أبينو ينق، شقيق دينج، جد الدِّنكا والنوير في جميع أنحاء السودان. وتتحدث بلهجة واحدة، وأسلوبها في الحياة واحد، وتعتقد أن تاريخها يبدأ من منطقة ليج المقدسة لديها، حيث شهدت هذه المنطقة نشأة جميع فصائل النوير التي تفرقت منها إلى جميع مناطقها الحالية، ثم نزحت غرباً حتى استقرت في منطقة ميوم، ثم اتجهت شرقاً، فسار كثير من أفرادها إلى أكوبوا، وواط، والناصر، وميورد، وإيود.

ومن فروع النوير قبائل ليك وجكناج في محافظة ربكونة، ونوير جقى

واروك وادوار ونونق في محافظة اللير. وفي مركز فنجاك فروع شتى للنوير تمتد إلى داخل الحدود الإثيوبية[٢٥].

الخريطة الرقم (٥ ـ ٥)
توزيع قبائل الجنوب



المصدر: المصدر نفسه.

٥ ـ ملاحظات حول التكوين الاجتماعي السوداني في تطوره عبر الزمن

بناء على ما سبق، وفي هذا السياق، يتعيّن الوعي بما يلي:

ـ عاش السودان، وحتى امتداد الإدارة المصرية إليه في العام ١٨٢٠، من دون حكومة أو إدارة مركزية موحدة، تفرض هيمنتها على الأجزاء المختلفة والمكوِّنة للإقليم ككل.

ـ قامت سلطنة سنار في السودان الشرقي، وامتد نفوذها من دنقلة شمالاً إلى فيزوجلى جنوباً، ومن سواحل البحر الأحمر شرقاً إلى النيل الأبيض وحدود كردفان غرباً.

(٢٥) انظر: «النوير،» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D 9%88%D9%8A%D8%B1>.

ـ انضوت تحت لواء سلطنة سنار منذ القرن السادس عشر الممالك والمشيخات الإسلامية في حوض النيل الأزرق. وقد ظلت هذه السلطنة الوطنية قائمة حتى أخذ الضعف يدب في كيانها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

ـ ظهرت في الفترة ذاتها سلطنة عظيمة، هي سلطنة الفونج. ولقد تسربل تاريخ هذه السلطنة بالغموض، والبعض يُرجع ذلك إلى ندرة المصادر الوطنية، ويرجعه البعض الآخر إلى صمت المصادر العربية المعاصرة عن تلك السلطنة. ويُمكن القول إن أصل الفونج لا يزال يُشكِّل إشكالية رئيسية في تاريخ السودان. وبتلك المثابة تم طرح العديد من النظريات، التي تفترض رجوع أصل الفونج إلى واحد من ثلاثة بلاد: بلاد الحبشة (إثيوبيا) أو بلاد برونو الواقعة حول بحيرة تشاد، أو بلاد الشُلك على النيل الأبيض.

ـ قامت في غرب السودان سلطنة دارفور التي عاصرت السلطنة السنارية. ويرجع الفضل في تأسيسها، وفقاً لإجماع المؤرخين وعلماء السلالات، إلى العناصر العربية الأصل التي هاجرت من شمالي غرب أفريقيا إلى هذا الإقليم، حيث اختلطت بجماعات الفور الزنجية القاطنة هناك.

ـ بلغت سلطنة دارفور أوج عظمتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ـ جرت عادة سلاطين الفور على شن الحملات العسكرية على المقاطعات الزنجية المجاورة على شكل غزوات، لأغراض اقتصادية، كان أهمها الحصول على الرقيق وغير ذلك من السلع والغلال ذات القيمة التجارية، وهو ما يمكن اعتباره عملية نهب منظمة.

ـ ارتكز البنيان السياسي والاقتصادي لسلطنة دارفور على تجارة موسعة للعبيد.

ـ ظلت دارفور تتمتع بكامل استقلالها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى تم إخضاعها للإدارة المصرية عام ١٨٧٤ على يد الزبير ابن رحمة(٢٦)، في عهد الخديوي إسماعيل.

---

(٢٦) «. . . وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٧٤ بدأت حملة الزبير لاحتلال دارفور تقترب من نهايتها، ففي هذا اليوم خرج من قلعة دارا على رأس جيش قوامه سبعة آلاف رجل، بعد أن تحطّمت على أسوارها أمواج المهاجين الذين ساقهم السلطان إبراهيم لطرده منها، وقد خرج جيش الزبير ليقتفي أثر جيش السلطان إبراهيم وليكتب في سجل معاركه معه معركة أخرى. . . وقد أشرقت شمس يوم =

ـ قامت في غرب السودان مملكة تقلى، وبالتحديد في المرتفعات التي عُرفت باسمها شمالي شرق منطقة الجبال التي تقطنها قبائل النوبة، في الركن الجنوبي من إقليم كردفان.

ـ لم يكن لمملكة تقلى ما وصلت إليه سلطنة الفونج أو سلطنة الفور من اتساع الرقعة وعِظم النفوذ، لكن كان لها من الأنظمة والتقاليد الموروثة في الحكم والإدارة، إلى جانب قوة مركزها التجاري ـ وعلى وجه الخصوص تجارة الرقيق ـ ما ضمن لها البقاء قروناً من الزمن.

ـ إلى جانب تلك الممالك والسلطنات، دخل بعض أجزاء السودان (شمال النوبة) تحت النفوذ التركي ابتداءً من القرن السادس عشر.

ـ كذلك تمكّن الأمراء المماليك، بعد أن زالت دولتهم نهائياً في مصر على يد محمد علي، من دخول السودان الشمالي والسيطرة على دنقلة وما حولها فترة من الزمن.

ولكي تكتمل الصورة نسبياً، يتعيّن أن نشير إلى أن هناك حالة (**تُمثّل نقطة مركزية في مجرى التحليل**) من الاحتقان التاريخي (تدعمها الثقافة القبلية، والنزعة الطائفية) لا يُمكن أبداً التعامي عنها؛ تلك الحالة التي تُمثّل الانعكاس القوي والمباشر للإرث العبودي، «المعنوي»، وفقاً لتعبير منصور خالد، على أقل تقدير، لكُلٍّ من الشمال، كأسياد قناصين، والجنوب، كعبيد مقتَنَصين. وليس في ذلك التصنيف أي نوع من الاختزال للتاريخ؛ فثقافة الرق والعبودية والاسترقاق، من جهة، لم تزل ترسم الصورة الاجتماعية الكلية، بين شمال (سيد) وجنوب (عبد)، بين أبيض وأسود، ومن جهة أخرى كان الحفاظ على نهر النيل

= الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٧٤ لتشهد السلطان إبراهيم وهو يبدأ هجومه على جيش الزبير إحدى عشرة قذيفة من مدافعه على مواقع جيش الزبير لم يعبأ بها، ومضى الزبير على رأس جيشه قاصداً موقع القلب من قوات السلطان، فلم يلبث أن تخلّى السلطان عن مدافعه... وحمي وطيس القتال، ولم يَكَدْ يمضي وقت قليل من بدء المعركة حتى تخاذلت ميمنة وميسرة قوات السلطان ومضت متقهقرة إلى الوراء... وقد اعترف الزبير نفسه بشجاعة السلطان واستبسال جيشه في القتال... حتى خرّ قتيلاً هو ومن معه من الفرسان ومنهم الكثير من أولاده وأشراف دولته، فكان هذا إيذاناً بانتهاء المعركة التي انجلت عن نصر مبين لجيش الزبير... كان لهزيمة سلطان دارفور ومقتله أثره في أن يخلو الطريق أمام الزبير لدخول العاصمة الفاشر، وليبرهن مرّة أخرى أمام التاريخ فتحه لدارفور بنفسه... في الثالث والعشرين من رمضان سنة ١٢٩١هـ الموافق ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٧٤م، دخل الزبير على رأس جيشه مدينة الفاشر منتصراً...». انظر: إسماعيل، **الزبير باشا ودوره في السودان**، ص ١٥٨ ـ ١٦٠.

وجريانه من الجنوب إلى الشمال الأساس الذي ارتكز عليه الاستعمار في عدم تقسيم السودان إلى شمال وجنوب، والآن يظهر «النفط» عنصراً إضافياً؛ فإذا كان العرب والزنوج تقاتلوا في الماضي حول المراعي، فإنهم اليوم يتقاتلون من أجل النفط المتمثّل في احتياطيات تصل إلى ثلاثة مليارات برميل، يقع أغلبها في منطقة حدودية مُتنازَع فيها بين الشمال والجنوب.

والسؤال الآن، وبعد الانفصال أيضاً، هو: هل ستترك حكومة الشمال (وهي التي أنفقت في العام ٢٠٠٠ ثلاثة مليارات دولار على شؤون الدفاع العسكري وجنّدت نحو ١١٢٥٠٠ جندي) الجنوب كي يذهب بنفطه (٦٠ بالمئة من إجمالي نفط السودان، ١٥ بالمئة في دارفور)؟ أم أن الصراع الجدلي بين الربح والريع سيتبلور تارة أخرى، وهو ما شهدناه في فنزويلا، ومن ثم سنراه على أرض مختلفة في قارة مختلفة(٢٧)؟!

٦ ـ الصراع في الشرق

ليس الصراع في الجنوب والغرب فحسب، بل ينبغي ـ لاستكمال الصورة العامة ـ توجيه البصر ناحية الشرق أيضاً. في الإمكان القول إن ما بين الصراعات الاجتماعية الملتهبة في مُجمَل الإقليم السوداني والصراع في القرن الأفريقي، يبرز الصراع الجدلي في الشرق أيضاً. ويمكننا النظر إلى عدة أطراف رئيسية لها الأدوار الحاسمة في هذا الصراع الذي لا يقل ضراوة عمّا يحدث في

(٢٧) على سبيل المثال، أورَدَت وكالة أنباء «بي بي سي» (BBC) في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١١ الخبر التالي: «اتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان حكومة الخرطوم بقصف إحدى القرى في ولاية «الوحدة» الغنية بالنفط في جنوب السودان. ويأتي هذا الاتهام من قِبل جيش جنوب السودان وسط تصاعد التوتر، مع قرب الإعلان الرسمي لاستقلال الجنوب عن السودان الشهر المقبل. وأعلن المتحدث باسم الجيش الشعبي «فيليب آجواير» مقتل ٣ أشخاص في الغارة. يُذكر أن أكثر من مائة ألف شخص قد فرّوا من القتال الذي اندلع مؤخراً على الجانب الشمالي من الحدود، وفقاً للأمم المتحدة. وخلّف النزاع بين الشمال والجنوب نحو مليون ونصف مليون قتيل على مدى عقدين من الزمان. وانتهت الحرب باتفاقية سلام أُجريَ بموجبها استفتاء بين الجنوبيين على الانفصال عن الشمال. ووافق نحو ٩٩ بالمئة مّمن تمّ استفتاؤهم على انفصال الجنوب الذي تتركّز فيه معظم حقول النفط السودانية. وأعلن الرئيس السوداني عمر البشير قبوله مسبقاً بالنتيجة مهما كانت. إلا أن قوّاته قامت الشهر الماضي بالاستيلاء على مدينة أبيي المتنازع عليها مع الجنوب، كما جرت مؤخراً اشتباكات في ولاية جنوب كردفان الواقعة في الشمال، لكنها تضمّ جاليات عديدة مؤيّدة للجنوب. وصرّح آجواير لوكالة الصحافة الفرنسية بأن قصف ولاية الوحدة كان تمهيداً للاستيلاء على حقول النفط في المنطقة». انظر: «جنوب السودان يتهم الخرطوم بقصف ولاية الوحدة،» بي بي سي عربي، ١٠/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110610_sudan_spla_unity.shtml>.

الجنوب، وفي دار فور؛ فلقد بلغت الأحوال غير الإنسانية في الإقليم، مثله مثل باقي الأقاليم، مبلغاً انفجارياً بعد سنوات طوال من الإهمال والنسيان والتهميش، وهو الأمر الذي يُذكّرنا بهوغو تشافيز والجدة روزا والكوخ في سابانيتا! فالنظام المركزي في العاصمة يحتكر السلطة والثروة، ولا يكون لباقي الأجزاء المكوّنة للإقليم سوى الفتات. . . والمهانة!

فهناك **مؤتمر البجا**، وهو تنظيم عسكري مسلح يقوم على اعتبارات عرقية وثقافية إثنية، ويمثّل، على وجه التحديد، قبائل البجا، التي تشكّل نحو ٣٥ بالمئة من سكان الإقليم. ويعدّ مؤتمر البجا التنظيم المسلح الرئيسي في الإقليم، الأمر الذي أهّله للتفاوض الناجح مع النظام وإجباره على قبول شروطه، وهو الذي تبلور في اتفاق سلام شرق السودان، في أسمرا بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، واعترف بموجبه النظام في الخرطوم بحق الشرق في ثروات البلاد وإعادة النظر إليه كأحد أجزاء السودان، الذي يتعيّن أن ينال حقه في التعليم والصحة والأمن والعدل. . . إلخ. وفي الوقت نفسه يوفر نظام أسمرا الدعم والحماية الدائمة لمؤتمر البجا الذي تتمركز معاقله داخل أراضيه. وفي المقابل، يُقدّم المؤتمر خدمات إلى نظام إريتريا تتعلق بالتقارير الدورية عن تحركات المعارضة المسلحة الإريترية المنتشرة على طول الحدود الشرقية.

وعقب الحملة المسلحة التي شنّها الجيش النظامي السوداني على الشرق، تحديداً على قبيلة الرشايدة، بزعم السيطرة على عصابات تهريب السلاح التي تُهدد استقرار البلاد، تكوّن الطرف الثاني من أطراف الصراع، وهو تنظيم **الأسود الحرة** العسكري المسلح أيضاً والمكوّن بشكل رئيسي من أفراد قبيلة الرشايدة.

إلى جانب مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة، هناك: إسرائيل والولايات المتحدة وإريتريا؛ فالبنسبة إلى إسرائيل، عمل الكيان الصهيوني، منذ وقت طويل، على ترسيخ وجوده في أفريقيا بوجه عام، منتهجاً سياسات التغلغل في بؤر التوتر، بل توفير الشروط الموضوعية لتخليق هذا التوتر بين القوى الاجتماعية المتناحرة. وتُعَدّ إريتريا من أهم المراكز الصهيونية في أفريقيا، إذ تقوم الصهيونية بتركيز وجودها من خلال إقامة قاعدتين عسكريتين تتمكن من خلالهما من بسط رقابتها على مضيق باب المندب، كما تمتلئ المؤسسات الإريترية بعشرات الخبراء الصهاينة. كما تقوم إسرائيل بتقديم الدعم إلى حركات المعارضة

السودانية عبر الحكومة الإرتيرية؛ إذ عن طريق المطارات والموانئ الإريترية تدخل شحنات السلاح إلى قوى المعارضة السودانية، وبصفة خاصة في الشرق.

وهناك أمريكا التي تربطها بإريتريا العديد من الاتفاقيات على اختلاف أنواعها، ولا يقل اهتمامها بإريتريا عن الاهتمام الصهيوني بها، فهي بحال أو بآخر، مدخل استراتيجي للتغلغل في القارة الأفريقية، ومن ثم ضمان السيطرة على النفط والماس والمواد الأولية؛ ومنهجية فهم هذه السيطرة هي بيت القصيد هنا.

أما إريتريا، فإنها صاحبة الدور الرئيسي كوسيط في نقل شحنات السلاح المقدَم من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى قوى المعارضة في الشرق، من أجل تأجيج الصراع. وقد كانت المدفعية الإريترية الثقيلة هي الغطاء الرئيسي لقوى المعارضة في صراعها مع النظام في الخرطوم؛ وهو الأمر الذي من نتائجه الطبيعية توتر العلاقات الإريترية ـ السودانية على الصعيد السياسي.

بالإضافة إلى هذه الأطراف، وإلى حركة «قوى الريف السوداني»، أُعلن في العام ٢٠٠٧ إنشاء حركة معارضة جديدة، أطلقت على نفسها اسم «الحركة الشعبية لتحرير شرق السودان».

ولقد عبّر أحد أبناء الشرق عن مُجمل الوضع الاجتماعي الراهن بقوله: «**ولايات دارفور الثلاث يحكمها الآن أبناء دارفور، ونحن لم نملك في ولاياتنا وحكوماتها الثلاث حكومة. ولاية القضارف كمثال لا يوجد فيها شخص واحد من أبناء الشرق، ولا حتى الذين يدافعون عن الحزب الحاكم الآن ليس لهم وزن ولا يعيرهم حزبهم قيمة، مع العلم أن قاعدة الحزب الحاكم في الولاية هي من أبناء الشرق، وقد فاز بهم وبأصواتهم، وقد شهدنا المبايعة المهزلة التي رُتِّبت للوالي باسم البني عامر والمبالغ الكبيرة التي دُفعت لتمويل حملته. وقد ذهب كل ذلك العمل هباء منثوراً بعد الفوز، هل إخواننا في حكومات دارفور هم مؤتمر وطني درجة أولى وإخوتنا من أبناء شرق السودان درجة ثانية في المؤتمر الوطني، ولهذا تلتزم الحكومة بإشراكهم في الحكم وتحرم هؤلاء ولا تُقيم لهم وزناً رغم الوطنية والقومية التي يتشدقون بها؟ دارفور لها خمسة وزراء في وزارات سيادية؛ فكم نملك نحن أبناء الشرق مقارنة بهم، ولو أنه لا توجد مقارنة أصلاً. ومع هذا يتّهمنا البعض بالعنصرية، وهُم من كرس لها وأسس بنيانها. . .**».

أ ـ الأجزاء المنسية والصراع المستعر

بعد الاستقلال لم تنتبه، أو لم تُرِد النخبة الحاكمة، كما قال منصور خالد، وكذلك النخبة المفكّرة التعرض لفض الإشكال التاريخي، وتصفيته من محتواه المتأجج والعدائي، والنتيجة استمرار العلاقة الطبقية بين الأسياد (الشمال) والعبيد (الجنوب). ولم تزل تلك الوضعية محل اعتبار؛ فلا يستطيع الجنوبي التخلي عن صورة جده (العبد) في بلاط (السيد الشمالي). وعندما بدأ الجنوبيون يطالبون ببعض حقوق المواطنة، باعتبار أن ذلك من قبيل الحق المشروع، لم تجد الخرطوم في تلك المطالب إلا تعدياً صارخاً على خصوصيات الشمال (كصفوة)، بل تعدياً على حق الشمال التاريخي في أن يُقرر بمفرده مصير السودان بأكمله. وفي ظل تلك الثقافة الشمالية الاستعلائية، وادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية والدينية كذلك، تبلور رد فعل الجنوب في التمسك الصارم بخصائصه الثقافية ودياناته المحلية وعاداته الموروثة. من المهم فهم دور الحدود الاستعمارية في جمع عدة تشكيلات اجتماعية مختلفة، ومتنافرة أحياناً، في حيز جغرافي واحد.

كما يحتل درجةً معيَّنة من الأهمية في مجرى الرصد والتحليل الوعيُ بالصراعات المسلحة التي تقودها قوى نشأت ونمت في إطار من الكراهية والدموية وصنمية العقيدة؛ فهناك جيش الرب، والجيش الشعبي لتحرير السودان، ويضاف إليهما «العدل والسلام، المقر في بريطانيا». ولا يُمكن غض البصر عن الحزام الفرنكوفوني، ابتداءً من تشاد، ومروراً بالنيجر ومالي، وانتهاءً بالسنغال، الذي لن تَتَخلى عنه فرنسا بسهولة، بدليل قيامها باستقطاب عبد الواحد نور من حركة تحرير السودان، في مقابل استقطاب بريطانيا خليل إبراهيم. ومن جهة لا تُغفَل كذلك، هناك الولايات المتحدة الأمريكية التي تَمد جسور التعاون مع الحركات الانفصالية.

ب ـ القوى الاجتماعية المتصارعة

وعلى ذلك، سيُمسي من العبث الجلي البحث في المسألة السودانية من دون تكوين الوعي الناقد بصدد القوى الاجتماعية الفاعلة، ومن ثم لا تستقيم الدراسة التي تقتصر على البحث في التكوين القبلي، وتُختزل فيها، بلا وعي، الصراعات الطبقية، باعتبار أن الصراعات الراهنة هي صراعات قبلية، ومن ثم

تتهمّش الحركات المتصارعة التي تُعبّر عن قوى اجتماعية فاعلة ومؤثرة في مجرى أوضاع الصراع الراهن، وهو الأمر الذي نرفضه جملة وتفصيلاً؛ إذ نرى أهمية حاسمة في مجرى التحليل لـ «فك» ما هو قبلي عمّا هو طبقي. ولذلك، كان من الضرورة المنهجية البحث في أهم القوى وأكبرها تأثيراً، والمتمثّلة في: الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركته، والتجمع العربي، والجنجويد، وحركة تحرير السودان، والعدل والمساواة، وأخيراً جيش الرب وحركته اللذين سنسعى من خلال بحثنا فيهما إلى فهم وتحليل مجمل القوى الاجتماعية، والقيام بترسيم أوّلي لحدود علاقاتها الجدلية. وسنبدأ بالجيش الشعبي لتحرير السودان، من دون أن ننسى بالطبع ما سبق أن ذكرناه بشأن الصراع المحتدم في الشرق، وعناصره المتناحرة.

(١) الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

حادثتان يمكننا البدء بهما لفهم ما كان وما سوف يكون من صراع بين الشمال و الجنوب؛ فمع بدايات عام ١٩٨٠، وبالتحديد في شباط/ فبراير، شهد المجتمع الجنوبي مجموعة من الإجراءات المستفزة، منها تطبيق «قانون المجلس التنفيذي العالي والمجلس الإقليمي»، الذي أصدره الرئيس جعفر النميري وتم على أساسه حل مجلس الشعب الإقليمي لجنوب السودان والمجلس التنفيذي العالي، الذي كان برئاسة الفريق جوزيف لاقو. وقد حل هذا القانون عملياً محل «قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية» الذي كان يُعرف باسم اتفاقية «أديس أبابا» الموقّعة في العام ١٩٧٢[٢٨]، وذلك بالتصادم

(٢٨) وقّعت «اتفاقية أديس أبابا» عام ١٩٧٢ بين حكومة الخرطوم وقادة التمرّد في جنوب السودان. وكانت عبارة عن سلسلة من التنازلات المتبادلة، التي كانت تهدف إلى استرضاء قادة التمرّد في جنوب السودان بعد الحرب الأهلية السودانية الأولى التي كانت باهظة بالنسبة إلى حكومة الخرطوم. وقد تمّ منح الاستقلال الذاتي لجنوب السودان. وتلا الاتفاقية عقد من السلام النسبي. . . وكانت الاتفاقية قد أقرّت الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي، كإقليم واحد مكوّن من ثلاث ولايات، و دُمِجَت قوات حركة «الأنانيا» الانفصالية في صفوف الجيش السوداني. وقد أدّت الاتفاقية إلى إنهاء الحرب مؤقتاً؛ إذ قام الرئيس النميري في العام ١٩٨٣ بإلغاء الاتفاقية من طرف واحد، وحين فرض الشريعة الإسلامية، كما رآها فقهاء سلطته، على كامل البلاد. ويقول روبرت كولينز في هذا الصدد: «وبشكل مفاجئ أعلن الرئيس النميري في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ عبر التلفزة الوطنية، وفي فترة ذروة المشاهدة، مرسومه الجمهوري الرقم (١) بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم: أعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية؛ بثلاث عواصم هي: واو، وجوبا، وملكال. وفي الحقيقة، قضت الأحكام القاطعة في مرسومه على ما تبقّى من اتفاقية أديس أبابا التي أسّست للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب. . . وهكذا ألقى النميري، بشكل درامي وبحسابات باردة، باتفاقية أديس أبابا في سلّة مهملات التاريخ». انظر: كولينز، **تاريخ السودان الحديث**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

مع النصوص الدستورية المنظِمة لكيفية إجراء مثل تلك التعديلات التشريعية.

لم تخلُ المناقشات التي دارت حول هذا القانون الجديد أيضاً من استفزاز لمشاعر وعقليات الجنوب؛ فبينما كان البرلمان يناقش «القانون» لتقسيم شمال السودان إلى ستة أقاليم، أُرفقت بالقانون خريطة لتوضيح حدود الأقاليم الجديدة، بيد أن تلك الخريطة ضمت، عن عمد وجهل، أجزاء من الجنوب إلى الشمال، وهو ما أثار غضب الجنوبيين وأدى إلى اندلاع احتجاجات عارمة شارك فيها جميع فئات الشعب. ولم يتم احتواء الموقف إلا بعد أن تم الرجوع عن الحدود التي تضمنتها الخريطة، والإبقاء على الحدود كما هي وفقاً لاتفاقية «أديس أبابا» بين الشمال والجنوب، لكن، وكما يقول لام أكول، بالرغم من أن هذا الحل كان مرضياً للجنوبيين، فإن الحادثة في حد ذاتها ساهمت في غرس مزيد من الشك بين شطري البلاد.

ولم تكن مشكلة الحدود هي المشكلة الوحيدة التي تفجرت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وأثارت الشكوك في نفوس الجنوبيين؛ ففي العام التالي، تفجرت مشكلة أخرى متعلقة بموقع مصفاة النفط الثانية في البلاد، وهي المصفاة التي ستقوم بتصفية النفط الذي تم اكتشافه في بانتيو في جنوب السودان. فقد كان الجنوبيون يرون أن المصفاة يجب أن تُبنى في بانتيو حيث اكتُشف النفط، ولكن كان لحكومة الخرطوم رأي مختلف، إذ أرادت أن تكون المصفاة في «كوستي» في الشمال، ورأت أن بناء مصفاة إنما يعني امتصاص بطالة ورفع مستوى المعيشة إلى حد ما، وهو الأمر الذي لم يرده نظام الخرطوم لشعب الجنوب على ما يبدو، استكمالاً، كما تردّد، للمسيرة التاريخية لنظرة الشمال الاستعلائية إلى الجنوب!

لم تجْدِ الاحتجاجات تلك المرة، وأصر الرئيس النميري على موقفه، وهو ما قاد الحكومة الإقليمية إلى الرضوخ، بل إلى محاولة إقناع باقي الشعب في الجنوب بقبول الوضع الحالي، إلا أن الجماهير لم تقابل تلك المحاولات إلا بالسخرية من الطرفين في الشمال، كذلك الأمر في الجنوب[٢٩].

من الممكن اعتبار هاتين الحادثتين نقطة بدء في سبيل فهم مدى ارتباك

---

(٢٩) لام أكول، **الثورة الشعبية لتحرير السودان**، ترجمة إسماعيل آدم وبشرى آدم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ١٥.

العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الشمال والجنوب؛ إذ بات من الواضح أن اتفاقية «أديس أبابا» محل تطبيق انتقائي واختياري من قبل نظام النميري، بل ويزداد الأمر تعقيداً حينما يساهم في خرق نصوص تلك الاتفاقية مسؤولون في الحكومة الإقليمية نفسها في الجنوب. ولقد كان لقيام النميري بإلغاء اتفاقية «أديس أبابا» الأثر الهائل في اندلاع الثورة في الجنوب المشتعل أصلاً، ولذا قام النميري، في العام ١٩٨٣، بإرسال العقيد جون قرنق لإخماد تلك الثورة.

ما إن وصل قرنق إلى الجنوب، الذي ينتمي إليه أساساً، حتى انضم إلى صفوف المتمردين، الذين صار قائدهم الأعلى، واستخدم لغة خطاب يسارية راديكالية لاستقدام مساعدة موسكو، لكنه لم يُعلن الانفصال؛ إذ إن كل ما كان الجنوبيون (كما الشرقيين) يطلبونه هو معاملتهم كمواطنين لهم حقوق في الثروة، ولهم حقوق الإنسان في وطنهم. وعندئذ أعلنت الحركة نفسها بشقّيها، الدبلوماسي ممثلاً في **الحركة الشعبية لتحرير السودان**، والعسكري المسلح ممثلاً في **الجيش الشعبي لتحرير السودان**. ومنذ ذلك الوقت، أصبح ذلك التنظيم بجناحيه الدبلوماسي والعسكري هو المتحدث الرسمي باسم الجنوب، وهو الذي من ثم يقوم بالتفاوض مع الحكومة في الخرطوم، وهو الذي يقرر، بل قرر، الانفصال.

ويمكن من خلال التدقيق في كتابات واحد من أهم زعماء الحركة/ الجيش وهو لام أكول، أن نستخلص مجموعة من الأفكار والعناصر التي يمكن على أساسها تكوين الوعي حول تلك الحركة الاجتماعية.

إن أهم ما يُميز الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان هو القسوة والبطش والتضحية عادة بالمدنيين في الحروب المستعرة، وانعدام التنظيم، وبصفة خاصة على الصعيد الإداري[٣٠]، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية المستمرة وسيادة القرارات العشوائية[٣١]. ولعل أخطر ما لاحظتُه في كتابات لام أكول، وبصفة خاصة في **الثورة الشعبية لتحرير السودان**، أن الحركة/الجيش تعاني عدم ولاء بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها[٣٢].

(٣٠) عملية شريان الحياة والممرات الآمنة، في المصدر نفسه، ص ٩٢، ١١٨ و١٤٠ ـ ١٥٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١٠ و١١٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١٢، ١٧٦ و١٩٥.

(٢) التجمع العربي

ملك ملوك أفريقيا، وإمام المسلمين، وعميد الحكام العرب، وأمين القومية العربية. . . ألقاب لم يقم الرئيس الليبي معمر القذافي بابتكارها أمس، وإنما أصابه هوسها منذ سنين، تحديداً عقب الانقلاب الذي قاده ضد الملك السنوسي، فلم يبخل على نفسه بالألقاب العصابية الرنانة، كما لم تبخل عليه في المقابل الظروف المحيطة، كما سنرى.

قام النميري في السودان بإصلاح العلاقة السياسية المتدهورة، آنذاك، بين الخرطوم وندجامينا، ومن ثم تغيّر موقف الخرطوم الرسمي المعلَن من قوى المعارضة التشادية؛ فبعد أن كانت مؤيِّدة على طول الخط من قِبل حزب الأمة والإخوان المسلمين في السودان، بحسبان أن تلك القوى، كما تم تسويقها إعلامياً، إنما كانت تُحارب باسم العروبة والإسلام التي يريد الأفارقة المسيحيون في تشاد طمسهما، أصبحت قوات التمرد التشادية، بعد تحسن العلاقات بين الخرطوم وندجامينا، خطراً على البلدين معاً، السودان وتشاد، ومن ثم ستكون ليبيا أفضل ملجأ لقوات التمرد؛ إذ كانت تشاد في تلك الآونة محور اهتمام القذافي، بوصفها الخطوة الأولى في سبيل مخططه لإقامة «**الحزام العربي**»، في مواجهة «**الحزام الزنجي**» عبر أفريقيا. ففي العام ١٩٧٥، قام القذافي بضم قطاع أوزو في شمال تشاد. وفي العام ١٩٧٩ دخلت القوات الليبية ندجامينا، كي يُعلِن القذافي في العام ١٩٨١ الوحدة بين ليبيا وتشاد. بيد أن تلك الوحدة لم تستمر، وكانت فاشلة قبل تحقيقها أساساً.

وفي الوقت الذي كان القذافي يحتضن غالبية الحركات الانفصالية والمتمردة والمعارضة في الدول الحدودية[٣٣]، كانت الولايات المتحدة وفرنسا تساند، وبقوة، نظام النميري في السودان ونظام حسين حبري في تشاد. وحينما أُقصي حبري في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ لم يجد سوى الانسحاب إلى دارفور

(٣٣) «حيث كان القذافي يحلم بدولة عربية تمتطي الصحراء، حيث كان، بفضل أموال النفط، مشغولاً في تكييف أدواته. وكانت تتضمن الفيالق الإسلامية التي كانت تجنّد البدو من موريتانيا إلى السودان؛ ومنظمة الدعوة الإسلامية التي كانت ترعى المؤسسات الخيرية والدعوة؛ ورعاية الجبهة الوطنية السودانية المعارضة التي كانت تتضمّن الإخوان المسلمين والأنصار، وهم الجناح العسكري للأمة. إضافةً إلى ذلك، كان القذافي يستضيف جمّة من حركات المعارضة العربية، التي كانت تُعرف شعبياً باسم «التجمع العربي» موفراً لها التدريب العسكري في كفرا في جنوب شرق البلاد. . .». انظر: جولي فلينت وألكس دي فال، **دارفور: تاريخ، حرب وإبادة**، ترجمة أنطوان باسيل وفؤاد زعيتر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٨٠.

كي يُعيد تسليح جيشه وينظم صفوفه بمعاونة من النظام السوداني، وهو الأمر الذي حدث فعلاً في العام ١٩٨٥، فعاد حبري رئيساً للبلاد، وهو ما أغضب القذافي على الرغم من مكائده، وعلى الرغم من دولارات النفط.

إلا أن الرياح أتت بما اشتهت سفن القذافي، وإنما في السودان؛ فقد أُقصي خصمه في الخرطوم، جعفر النميري، وصار لزاماً على طرابلس، وفي مقابل دولارات النفط، تدارك المواقف والمسارعة إلى تجسير العلاقات مع النظام الجديد في الخرطوم، كي يُسمح لقوات القذافي باستخدام القواعد العسكرية في دارفور، ومن ثم الاقتراب أكثر من العاصمة التشادية ندجامينا.

ومع أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، بدت اللغة الاستعلائية تفرض نفسها في دارفور وعلى ألسنة العرب، الذين قرروا، بفعل المساندة الليبية، إنهاء حكم «الزرقة» بدعوى أن تلك القبيلة حكمت دارفور أكثر من اللازم، وأن الوقت حان لتداول السلطة مع عرب دارفور. وجاءت نتيجة الانتخابات كي تُفجر صراعاً وحشياً من خصائصه الرئيسية أنه لا ينتهي بموت المتصارعين!

ثمة نقطة مهمة هنا في مجرى البحث، قبل استكمال السرد، هي أن الصراع الإثني، قبل تورط النظام، في دارفور، تطور حول محورين رئيسيين: شمالي ـ جنوبي (أي بين إبالة الشمال والقبائل المستقرة في الجنوب)، وجنوبي ـ جنوبي (أي بين قبائل بقارة الجنوب التي تألب بعضها على بعض)، بيد أن وسائل الإعلام العالمية رأت في تسويق المحور الأول أكثر تشويقاً وإثارة لأنه يشير إلى صراع عرقي بين العرب والأفارقة، ولذا كان القتال بين هذين الفريقين المتصارعين هو الذي يتصدر الإعلام اليومي، في مقابل الإهمال المتعمَّد للمحور الثاني المتعلق بالصراع بين القبائل الجنوبية نفسها.

واستكمالاً نقول: وإذ يتحالف «التجمع العربي» مع النظام في طرابلس، كان من المتعيّن أن تُعلن الميليشيات المسلحة في دارفور تحالفها مع النظام في ندجامينا. وإذ تمر الأيام حتى يعتلي الإسلاميون السلطة في الخرطوم، يقوم القذافي بإعلان السيادة العربية الإسلامية ورفض ما عداها، ويوجب، كإمام للمسلمين، على الخرطوم إخضاع الأقاليم المتمردة، وعلى رأسها دارفور، للشريعة الإسلامية، والتشديد على سمو العِرق العربي في مقابل باقي الإثنيات الدارفورية. ومن ثم ازدحمت نشرات الأخبار والتقارير بأخبار بحور الدم في دارفور بين العرب الفور و الميليشيات المسلحة، وهو الأمر الذي بدا كتمهيد

تقني وأيديولوجي، لظهور تنظيم لا يقل تأثيراً وفعالية في مجرى وقائع الصراع الاجتماعي، وهو تنظيم «الجنجويد»، أي الجن الراكب على جواد، دلالة على الرعب والهلع الذي تنشره هذه الجماعات المسلحة بين سكان القرى أينما حلت.

(أ) الجنجويد

المشكلة عينها التي تواجه الباحث عادة في عناصر المسألة السودانية، والمتعلقة بالغموض تارة والتضليل الإعلامي تارة أخرى، تواجهنا عند التوجّه نحو التعرف على واحد من أهم القوى الاجتماعية الفاعلة في الصراع الراهن: الجنجويد؛ إذ يصعب أن تجد اتفاقاً بين الباحثين على رأي في المسألة المتعلقة بالتنظيم، أو تأريخ يتتبع نشأة التنظيم وعناصره ونقاط قوته وضعفه، وتحلفاته وعداءاته، وإن كانت وجهات نظر، أقربها، في تصوري، إلى الصواب وإنما النسبي، وهي تلك التي تؤرخ للجنجويد ابتداءً من الحرب التشادية ـ التشادية في الثمانينيات من القرن الماضي، إذ لجأت القوتان المتصارعتان إلى تجنيد ميليشيات تدعم حرب كل واحدة منها تجاه الأخرى، وقد صارت تلك الميليشيات في ما بعد هي الجنجويد.

ثمة مروية أخرى، ربما تتماس مع مجموعة المساهمات المقدَمة، هي تلك التي ترى أن الحكومة السودانية[٣٤] لجأت خلال حربها ضد متمردي الجنوب إلى تسليح القبائل العربية في دارفور لصد هجمات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة جون قرنق.

ولما جاءت حكومة الإنقاذ، ارتكب حسن الترابي، زعيم الحركة الإسلامية، أخطاء فادحة انعكست على الأوضاع في دارفور، منها إثارة النعرات الجهوية، على حد تعبير د. زكي البحيري[٣٥]، في نشاط الحركة، حيث اعتمد على قبائل غرب السودان، واستخدمها وقوداً لهذا النشاط، لا سيما أن الجفاف والعوز ضربا عرب دارفور، وكان استخدام الخرطوم للميليشيات القبلية من قبيل

(٣٤) يذكر د. زكي البحيري أن محمد سليم العوا (أستاذ القانون والمفكر المصري الكبير) قال، بعد زيارته لدارفور والسودان: «إن التقرير الذي صدر في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ عن علاقة الحكومة السودانية بالجنجويد هو تقرير غير موثّق، إنني لم أرَ وثيقة واحدة تؤكّد ما جاء به... لا يُعقَل أن تأتي رسائل من واشنطن أو نيويورك باعتبارها وثائق لا تقبل الشكّ... ليس حقيقياً أن الحكومة أسّست الجنجويد». انظر: زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص ١٣٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

الانتهازية السافرة، فهم كانوا هناك، وكانوا يمتلكون السلاح والمهارات القتالية. ولكي ينجح الترابي في إثارة هذه النعرات ضد قرنق، رفع راية الجهاد في حرب الجنوب، وأقدم على فتح الحدود للمسلمين المهاجرين من دول غرب ووسط أفريقيا بدعوى أن «ديار المسلمين بلا أبواب»، كما أعلن في الوقت نفسه أن المال مقابل الإسلام؛ الأمر الذي حدا المرتزقة إلى المسارعة في الانضمام إلى قوات الترابي (منها تكونت ميليشيات الجنجويد) التي نشأت في حقل الطبقية وليس الدين أو العرق، كما يروج.

فالعرب في الشمال، وهُم في الواقع النخب الحاكمة (المالكة للثروة والسلطة)، لن يجدوا أفضل من الذين «كما يرونه هم» لإكسابهم شرعية الحكم والتصرف في مجمل الإقليم، ومن هنا فإن «شريعة الجهاد» ضد المتمردين إنما تقتضي بسط الهيمنة على هؤلاء «الخوارج»، كما يكون تمردهم هذا في ذاته تمرداً على الإسلام. هكذا سوّقت حكومة الخرطوم الصراع، إلا أن الطبقية (في الصراع شمال ـ جنوب) بين شمال غني (النخب، السادة، مَن يملكون) وجنوب فقير (المهمَّشون، العبيد، مَن لا يملكون) هي نقطة البدء، في تصوري، للفهم الصحيح.

إن ميليشيات الجنجويد، ببساطة شديدة، هي: مجموعات من المرتزقة الذين استخدمتهم الحكومة (النخبة) في الخرطوم من أجل بسط هيمنتها على العناصر المتمردة (التي تمثّل طبقة مهمَّشة اجتماعية وفقيرة اقتصادياً، وذات إرث تاريخي غير لطيف إنسانياً)، وبصفة خاصة في الغرب.

ومن ثم لا محل للاستغراب على الإطلاق حيال ما تناقلته وسائل الإعلام من أن القذافي، على سبيل المثال، يستخدم المرتزقة في حربه ضد شعبه، أو أن البشير، في حربه القادمة[٣٦] سوف يستخدمهم؛ إذ إن الجوع والفقر والمرض في

(٣٦) وهو الأمر الذي لا نستبعده إطلاقاً، بل سبق أن تساءلنا في المتن عمّا إذا كان الشمال سيترك الجنوب يمضي بنفطه؟ ففي ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١١ أعلنت وسائل الإعلام أن الرئيس السوداني عمر البشير أكّد أنه لا يستبعد احتمال نشوب حرب بين شمال السودان وجنوبه. وقال البشير في مقابلة مع وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»: «إن احتمال الحرب وارد للأسف، ومن جانبنا فنحن ملتزمون وحريصون على السلام، ومن أجله قبلنا تقسيم السودان إلى دولتين، ولكن إذا كانت ارتباطات إخواننا في الحركة الشعبية تدفعهم لخلق المشاكل فسيكونون الخاسرين، وقد جرّبوا ذلك في أبيي وجنوب كردفان.. إن المورد الأساسي الوحيد بالنسبة إلى الجنوب هو النفط، وأي مغامرة للحرب بين الشمال والجنوب ستؤدي قطعاً لتعطيل النفط، ولا يمكن للجنوب تصدير النفط عبر السودان للحصول على موارد لمحاربتنا». . . واتَّهم البشير الحركة الشعبية بتعطيل عملية ترسيم الحدود =

تلك المنطقة من العالم، كلّ ذلك جعل القتل ليس من أجل المال فقط، وإنما أيضاً من أجل شربة ماء وقطعة خبز! بعد ضياع الأهل وتفتت الأوطان!

(ب) حركة تحرير السودان

هي الحركة الرئيسية في دارفور، أنشأها في العام ٢٠٠١ عبد الواحد نور، الذي ينتمي إلى التيار اليساري منذ أن كان طالباً في كلية الحقوق عضواً نشيطاً في الحزب الشيوعي السوداني. تتخذ هذه الحركة، مثلها مثل سائر الحركات، من العرقية والإثنية غطاءً كثيفاً لجميع نشاطاتها ضد النظام وضد الميليشيات التي كوّنها النظام، من دون الذهاب مباشرة إلى مكمن الأزمة في الصراع الطبقي، الذي يمتطيه كثير من مظاهر الصراع العرقي والقبلي. وبعد أن تم توقيع اتفاقية جوبا، انفصلت مجموعة من الفصائل (الباحثة عن مصلحتها والمكاسب المالية، التي من الممكن أن تعود إليها في إثر مفاوضاتها المهادنة مع النظام في الخرطوم) عن الحركة، أهمها: تنظيم الوحدة، والقوى الثورية الموحدة، والتنظيم الديمقراطي الوحدوي، بالإضافة إلى فصيل أحمد عبد الشافع.

(ج) العدل والمساواة

من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار جاء د. خليل إبراهيم كي يُعلِن، من لندن، قيامه بتأسيس وانطلاق حركة ثورية، ليس من مطالبها الانفصال، وإنما أيضاً نفس اللحن وإن كان بآلات مختلفة. فمن حزب المؤتمر، وحكومة الإنقاذ، والجبهة القومية الاسلامية، إلى العلمانية اليسارية العنصرية، تتلخص الرحلة الفكرية لمؤسس الحركة خليل إبراهيم، فبعد أن كان أحد كوادر حزب

= بين شمال وجنوب السودان، وقال: «إن الحركة بسلوكها عطّلت عمل لجنة ترسيم الحدود، وحتى الآن لم ترسّم الحدود حتى المتّفق حولها ونسبتها ٨٠ بالمئة»، وشدّد البشير على أهمية التوصل إلى حلّ نهائي لمشكلة منطقة أبيي المتنازع فيها بين شمال وجنوب السودان، وقال: «إن محاولات حرمان قبيلة المسيرية من المشاركة في استفتاء أبيي، وهي صاحبة حقّ أصيل، هي التي عطّلت جهود مساعي الاتفاق حول أبيي. . . لقد أدّت تجاوزات الحركة الشعبية الأخيرة ودفعها بقوات كبيرة إلى منطقة أبيي إلى تصاعد المشكلة، لأن سلوك الحركة كان تجاوزاً لاتفاق السلام وبروتوكول أبيي الموقع بين الطرفين، وهو ما أدى إلى الصراع الأخير». وأرجع البشير. . . الصراع التاريخي بين شمال وجنوب السودان إلى «الاستعمار البريطاني»، واتهمه بخلق تناقضات في المجتمع السوداني وزرع الكراهية بين شطري السودان. وأشار الرئيس السوداني إلى أن حالة السودان مختلفة عن حالات بقية الدول الأفريقية، وقد حاول الاستعمار تنصير شمال السودان وعندما فشل أصدر قانون المناطق المقفولة التي قفلت جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وأضاف: «وأنشأ الاستعمار حزاماً عازلاً بين الشمال والجنوب بعرض ١٠ كم وتمّ حرق كلّ المدن والقرى الموجودة داخل هذا الحزام، وتمّ تهجير المسلمين إلى الشمال وغير المسلمين إلى الجنوب. . .». <http://bic.news.cn/big/2011-06/23/c_13946567.htm>.

المؤتمر، ووزيراً للصحة في حكومة الإنقاذ، أصبح، بعد زيارة لبولندا ومقابلة مع د. شريف حرير[٣٧]، من أهم المناهضين للنظام في الخرطوم. وقد قام في العام ١٩٩٩ بإصدار مؤلَّفه **الكتاب الأسود** الذي احتوى على تقييم (عِرقي) للوظائف والمناصب العليا في السودان، حيث بيّن أن العناصر الشمالية هي التي تسيطر على السلطة في البلاد، وأن أبناء أغلب المناطق الأخرى، وفي مقدمتهم دارفور، مهمَشون، وأن ٨٠٠ من مجموع ٨٨٧ وظيفة قيادية في الحكومة المركزية يشغلها موظفون شماليون[٣٨]. كما استخدم اللغة السائدة التي تخفي ما هو طبقي في ما هو عرقي، فلم يكلف نفسه عناء الذهاب إلى ما هو أبعد من التصفية العرقية التي لا تُمثّل سوى الغطاء الإعلامي للصراعات الطبقية الضاربة بجذورها في قلب هذا المجتمع منذ أول عدوانية للرأسمال البريطاني/ المصري على الأجزاء المختلفة، ودمجها (بكل تناقضاتها وصراعاتها وطبقيتها) في كيان واحد غير متجانس على الإطلاق. ولذلك كان السبب وراء شغل أبناء الشمال لـ ٨٠٠ وظيفة من مجموع ٨٨٧ وظيفة إنما يتحصل، لدى خليل إبراهيم، وكلّ من يتحدث لغته من باقي الفصائل المتناحرة، في التفضيلات العرقية والعنصرية السافرة، من دون أن يدري أو يدروا أن تلك التفضيلات **ما هي سوى المظهر الذي تُجسد الصراعات الطبقية نفسها من خلاله** على أرض الواقع السوداني شرقاً، وغرباً وجنوباً بشكل خاص.

(د) جيش الرب

كنا حتى الآن نتحدث عن القبائل والتركيبة الاجتماعية، وربما تاريخ كل منها، من دون أن نعالج الكُل الاجتماعي إلا من خلال فعل السرد الخطي، وهو ما تعمّدناه كتمهيد من داخل النص، لفهم (في مرحلة تالية) الصراع الجدلي لا الخطي بين القوى الاجتماعية المتناحرة، وبصفة خاصة في الغرب وفي الجنوب. وإن رصد وتحليل حركة/ جيش الرب وعلاقتهما، المتناقضة المرتبكة، مع السلطة المركزية في الخرطوم ليعكسان، في تصوري، صورة واضحة للصراع الراهن في الجنوب تحديداً. وسنجعله مدخلاً لاستيعاب مقولة «**الصراع الطبقي في السودان**»، وهو في الواقع صراع بين طبقتين رئيسيتين:

---

(٣٧) كان د. شريف حرير من أوائل الذين أثاروا الجدل حول دارفور، وانضمّ إلى التجمع الوطني الديمقراطي قرابة عشر سنوات، والآن هو مسؤول العلاقات الخارجية والتفاوض في حركة تحرير السودان.

(٣٨) مشار إليه في: البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية**، ص ١٢٩.

شمال غني، وأطراف، شرق وغرب وجنوب، فقيرة! أي إنه الصراع في شكله البدائي والتقليدي، بيد أن تقديمه العرقي من قِبل المؤسسة الإعلامية كصراع دموي إثني كان له التأثير الحاسم، وبصفة خاصة حينما يكون العرب أحد أطراف الصراع، وبصفة أخص بعد تلك المهزلة الإنسانية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

بداية، المعلوم من الجغرافيا، ومن التاريخ بالضرورة، أن جميع قبائل أفريقيا تقريباً هي قبائل قطّع أوصالها ترسيم الحدود الاستعماري على الخريطة، من دون أي اعتبار للحياة المشتركة والتاريخ المشترك والألم المشترك والفرح المشترك لملايين البشر، الذين يجمعهم وطن واحد، ومعتقد واحد، وتاريخ واحد، وثقافة واحدة.

فنجد على سبيل المثال الدُنكا مقطّعة الأوصال داخل كينيا وأوغندا، وأطراف إثيوبيا الغربية وبالطبع السودان، وكذلك الازندي الممتدة حتى الكونغو. أما في ما يتعلق بباقي القبائل الأفريقية، فالأمر ربما أفدح؛ فقبائل الهوسا على سبيل المثال، تم تقطيع أوصالها بين نيجيريا والنيجر وغانا وتشاد، وكوت ديفوار. وتفتيت قبيلة الفولا لا يقل جسامة وسخافة؛ فهي موزعة بين غينيا ونيجيريا والكاميرون والسنغال وسيراليون وبنين وتشاد وغانا وتوغو، . . . . . وهكذا باقي قبائل أفريقيا. ومن هنا، سيكون من اليسير فهم إشكالية الانفصال، وتكوين الوعي بشأن العلاقات الجدلية بين القوى الاجتماعية المتصارعة على أرض الجنوب تحديداً (والذي صار بفعل فاعل سودانياً!).

لقد برزت حركة «جيش الرب»، أو «حركة الروح القدس»، أو «لاكونيا ٢»، وكلها أسماء لتنظيم واحد وفقاً لتطور الحركة نفسها على الصعيد الاجتماعي، إلى أن تم الاستقرار أخيراً على اسم «جيش الرب للمقاومة»، كحركة معارضة للنظام الأوغندي من قبائل الاشولى عام ١٩٨٦، وهو العام الذي استولى فيه الرئيس يوري موسيفيني على السلطة في كمبالا. واستندت الحركة، إلى ما تستند إليه غالبية الحركات الثورية المناهضة للنظام الحاكم، وكان الادعاء هنا هو إدانه تهميش ونسيان الأجزاء الشمالية في أوغندا[٣٩].

(٣٩) «في عام ٢٠٠٦، كان هناك ٦٠ بالمئة من مدارس الإقليم الشمالي غير عاملة، حارمة نحو ٢٥٠ ألف طفل من أي نوع من أنواع التعليم. وهناك ٩٥ بالمئة من سكان الشمال يعيشون في فقر مدقع مقارنةً بمعدل الفقر على صعيد البلاد البالغ ٣٧ بالمئة». انظر: ماركيه شوميروس، **جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات**، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية، ٢٠٠٧)، ص ٢٤.

قادت الحملةَ على نظام موسيفيني من البدايات الأولى أليس لاكونيا التي اشتهرت في أول عهدها بالروحانية وبمهارات في علاج المرضى، وهذا بحال أو بآخر من الأمور الشائعة في أفريقيا والمهيمنة على مجمل الحياة اليومية للإنسان الأفريقي كما هو معروف. وقد أعلنت أليس أنها تتلقى تعاليمها من السماء كي تقوم بتطهير قبيلة الاشولى من الرجس، والشرور، ومحاربة السحرة.

لم تستغرق أليس لاكونيا في دعوتها الروحية وقتاً طويلاً حتى حوّلتها إلى حركة سياسية مسلحة تدعو إلى إطاحة حكم الرئيس موسيفيني؛ إذ نجحت في العام ١٩٨٦ في حشد أعداد كبيرة من المؤيدين، وشنت حملات حربية واسعة النطاق، إلا أن الأيام أثبتت أن التنظيم بحاجة إلى المزيد من الثوار والسلاح، ثم أنه في حاجة أيضاً إلى زعيم بعد أن ماتت أليس لاكونيا.

تولى القيادة، بعد وفاة أليس واحد من أقربائها، وهو جوزيف كوني، الذي سيتولى مقاليد الزعامة الروحية والعسكرية معاً، كما سيحتل، في ما بعد، إحدى الخانات المتقدمة في قائمة الإرهابيين على الصعيد العالمي، هؤلاء الذين يهددون السلم والأمن الدوليين، وفقاً للمنظور الأمريكي.

يبدأ الظهور الرئيسي لجيش الرب على الأرض السودانية، المشتعلة أساساً، في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤). وهو الظهور الذي باركه، آنذاك، النظام في الخرطوم بقيادة الرئيس عمر البشير، فالصفقات الكلاسيكية جاهزة: أن يسمح النظام في الخرطوم للتمرد الأوغندي (جيش الرب) باستخدام الأرض السودانية واعتبارها ملجأً آمناً، إذا ما اتخذ القرار بالتقهقر أو بالانسحاب، وإعادة التعبئة. وفي المقابل، على جيش الرب أن يشترك مع الجيش النظامي السوداني في سحق التمرد في الجنوب. ليس ذلك فقط، وإنما شملت الصفقة أيضاً الاتفاق على سحق العدو المشترك، وهو قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، التي باتت تؤرق النظام في الخرطوم بعد توتر العلاقات بينها وبين كمبالا.

والجدير بالذكر أن تلك التحالفات/ الصراعات العابرة للحدود بين الأنظمة الحاكمة والحركات الثورية المسلحة تعَدّ من خصائص الصراع الدائر في تلك المنطقة من العالم؛ فعلى سبيل المثال، وإضافة إلى الأمثلة العديدة التي سنراها لاحقاً، نذكر التحالف بين النظام الإثيوبي والجيش الشعبي لتحرير السودان في مواجهة التحالف بين النظام السوداني والمتمردين (الويانى)، وهكذا. صراعات

مسلحة تنطلق من أرضية الصراع بين الطبقات المكوّنة للتنظيم الاجتماعي الذي انشطر (بالإضافة إلى الصراعات الداخلية كما سنرى) إلى قسم غني وقسم فقير.

فالجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب يريد اقتسام الثروة والسلطة لأن الجنوب (كمركز للطبقات المهمشة) ببساطة شديدة فقير ومنسي، وفي المقابل يريد الجيش النظامي السوداني الحفاظ على الوضع الطبقي الراهن لمصلحة النخب الحاكمة في العاصمة، وبصفة خاصة حينما تكون القوات المسلحة هي الحاكمة على أرض الواقع. لذا، لا ضير في التحالفات التي تحقق الأهداف. والتحليل نفسه يصدق بشأن باقي التحالفات التي تتخذ شكلاً عسكرياً أو سياسياً، وهي في واقعها تعبير صارخ عن صراع العوز والهيمنة. ولْنعُد إلى جيش الرب.

لم يظهر جيش الرب من البداية كتنظيم أيديولوجي، على الرغم من نشأته المرتَكِزة على تعاليم التوراة والتلمود والوصايا العشر، ولم يترك له نظام كمبالا أية مساحة لتقديم نفسه كتنظيم له أهداف وبرنامج.

لم يستمر هذا الحال كثيراً من الغموض والتجهيل حتى بلغت المجازر التي ارتكبها الجيش السوداني في المدنيين في حربه ضد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وكذلك ما ارتكبته الأخيرة ضد المدنيين أيضاً في حربها المفتوحة مع الجيش النظامي، حدوداً لم يعد من الممكن المضي في إخفائها عن المجتمع الدولي أكثر من ذلك. وحينئذ قدّم جيش الرب نفسه كمعارضة مضطهَدة من قِبل نظام فاسد في بلده، وأن المذابح التي تُرتكب على الحدود السودانية ـ الأوغندية والاستوائية إنما هي بفعل القوتين المسلحتين المتناحرتين: الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

إلا أن تركيز الضوء على تلك المنطقة الملتهبة أدى بالضرورة إلى تركيز الضوء على جيش الرب، وحينئذ فقط استطاع المجتمع الدولي أن يجد إجابات عن أسئلة حائرة تتعلق بمرتكبي المذابح الجماعية وخطف الأطفال وتجنيدهم؛ فلقد كان لجيش الرب الدور الحاسم في تلك الجرائم، التي أحرجت النظام السوداني نفسه، لكنه كان يجد في وجود جيش الرب في السودان قوة مساعدة في حربه ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة وضد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وهي قوات تابعة للنظام الأوغندي، من جهة أخرى؛ أي إنه وجد في الحرب بالوكالة ما من شأنه ضرب عصفورين بحجر واحد! «**وفي حال اشتباك جيش الرب للمقاومة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان**، وفقاً لماركيه

شوميروس، **يقوم مقاتلو جيش الرب للمقاومة، كما هو معهود منهم، بالهجوم أولاً، ثم تليهم القوات المسلحة السودانية بهجوم ثان. لقد اشتركت القوات المسلحة السودانية في معظم المعارك التي خاضها جيش الرب للمقاومة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وغالباً ما كانت القوات المسلحة السودانية تستخدم في اشتراكها هذا الدبابات، وفي بعض الأحيان طائرات أنطونوف»**[٤٠].

ولم تكن الأخبار الواردة من السودان إلى واشنطن جيدة بوجه عام، بل كانت مفزعة، الأمر الذي جعل واشنطن تعلن السودان دولة إرهابية. ولم يكن أمام نظام الخرطوم سوى البحث عن أي مخرج يمكّنه من استرضاء الرأي العام العالمي، فما كان منه إلا توقيع اتفاقية نيروبي في العام ١٩٩٩، بينه وبين أوغندا، فبات لا يجوز بمقتضاها لأية دولة من الدولتين إيواء العناصر المتمردة، الأمر الذي فك الارتباط، ظاهرياً، بين نظام الخرطوم وجيش الرب من جهة، وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان ونظام كمبالا من جهة أخرى، كما تضمنت الاتفاقية السماح للقوات المسلحة الأوغندية بالدخول إلى الأراضي السودانية لسحق جيش الرب المتمرد. وفعلاً شهدت الأرض السودانية بحوراً هائلة من دماء المدنيين العُزل في شرق الاستوائية، إضافة إلى مئات القتلى من كل جانب من جانبي الصراع المستعر، وتلك العمليات الحربية الانتقامية التي مارستها القوات المسلحة الأوغندية ضد جيش الرب للمقاومة هي التي أُطلِق عليها «عملية القبضة الحديدية».

بيد أن نظام الخرطوم لم يكن، في تصوري، صادقاً تماماً في توقيعه الاتفاقية، إذ أدمج غالبية جيش الرب في الجنجويد، واستمرت الحروب وأعمال الإبادة، كما استمر الإرهاب، حتى كانت مفاوضات جوبا بين جيش الرب والقوات المسلحة الأوغندية وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ج ـ جدلية العوز/الهيمنة

ذكرنا سلفاً أننا ننشغل بجيش الرب ابتداء من انشغالنا بالصراع الطبقي في السودان. ومن شأن نظرة إلى ميدان عمليات جيش الرب في السودان، قبل أن

(٤٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤.

ينتقل إلى الكونغو، وبصفة خاصة شرق الاستوائية، أن تقوم بتأييد وجه نظرنا بخصوص تلك الحروب المفتوحة؛ وأنها تتخذ أشكالاً عسكرية وهي تعبّر تعبيراً صارخاً عن «جدلية العوز/الهيمنة»، وأنها في جوهرها صراعات طبقية بين مَن يملكون ومَن لا يملكون، أغنياء في المركز وفقراء في الأطراف، وهي صراعات (مغلفة بلغة خطاب عرقي وإثني).

لقد وجد المدنيون أنفسهم، في شرق الاستوائية بمفردها، وسط صراعات قوى: جيش الرب للمقاومة، وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع عن الاستوائية، وحركة استقلال جنوب السودان[٤١]، وكلها «تقاتل بعضها» تحت مسميات مختلفة، وأهداف مختلفة، وإنما الذي يتم تسويقه على صعيد الإعلام العالمي هو حروب الإبادة العرقية لمجرد أن بين الأطراف المتنازعة **عرباً**، وذلك كله على الرغم من أن الصراعات الدائرة لا يمكن الوعي بها وعياً ناقداً وخلّاقاً إلا ابتداء من الوعي بالصراع الطبقي داخل التنظيم الاجتماعي، فما هو السياق الطبقي في تلك الحروب؟

يجدر بنا، أولاً، أن نذكر أمرين على درجة من الأهمية، **أولهما** أن القوات المسلحة الأوغندية كانت تستمد قوتها من قوة جيش الرب نفسه! إذ إن الذريعة لزيادة تمويل الجيش جاهزة لمجابهة هذا العدو القوي الذي يُهدد أمن وأمان البلاد، ولن يجد النظام أفضل من ذلك للمزيد من التمويل المتعدد الجنسية! والأمر **الثاني** هو أن الإبقاء على نار الحرب مشتعلة بات في حد ذاته جزءاً من تجارة مربحة للقوات المسلحة الأوغندية التي مارست سلطات احتكارية على المناطق التي تحتوي على الماس والذهب، بالإضافة إلى التجارة الدولية بالأخشاب عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يعني ذلك من تخريب وتدمير لمئات القرى، وقتل وتشريد الآلاف من البشر في السودان وأوغندا والكونغو.

ولنرجع إلى السؤال: أين السياق الطبقي في تلك الحروب المفتوحة؟

---

(٤١) «فعندما انشقّ الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٩١، تحرّكت المجموعة المعروفة باسم حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ـ المتّحد، التي يقودها ريك ماشار، إلى شرق الاستوائية، ووقّعت في عام ١٩٩٢ اتفاقية تعاون مع الحكومة السودانية، ثم انفصل ماشار لاحقاً عن الجيش الشعبي لتحرير السودان ليشكّل في عام ١٩٩٤ حركة استقلال جنوب السودان التي اصطفّت من ثم مع قوات دفاع الاستوائية، ومن بعد مع جيش الرب للمقاومة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣.

على الرغم من كون الموضع الصحيح لتقديم طريقة إجابة عن هذا السؤال هو في الخطوة الفكرية التالية، المعنية بتحليل الصراع الاجتماعي الراهن، فإننا سوف نثبت ها هنا بعض الخطوط العريضة التي تُحدد الإجابة وتُمهد لها في ما بعد، على النحو التالي:

● إن العناصر المتناحرة، على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها، كما رأينا، تتمثّل تقريباً في ست حركات رئيسية. وعلى الرغم من العسكرة التي تغلفها، فإنها تظل حركات اجتماعية عاكسة لواقع اجتماعي متدهور، ووضع اقتصادي متردٍّ. والجدول الرقم (٥ ـ ٦) يوضح حجم التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يشير إلى «جدلية العوز/الهيمنة» بوضوح.

الجدول الرقم (٥ ـ ٦)
التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب

البند	الشمال	الجنوب
معدل انتشار الفقر (بالمئة) من السكان	٤٦,٥	٨٥,٦
انتشار سوء التغذية (بالمئة)	٣١,٨	٧٨
نسبة من هم تحت الحدّ الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (بالمئة)	٢٨	٧٦
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (بالمئة)	٧١,١	٤٨
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (بالمئة)	٧٧,٥	٢٨,٧
نسبة الفتيات إلى البنين في التعليم الابتدائي (بالمئة)	٥٣,٩	٠,٧
حصة المرأة في العمالة في القطاعات غير الزراعية (بالمئة)	٥٩	٠
معدل وفيات الأطفال (لكل ١٠٠٠)	١٠٢	٣٨١
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠)	٣١	٧١
الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب (بالمئة)	٣٩,٩	٦

المصـــدر: «Status of MDGs in Sudan in 2010,» United Nations Development Programme Sudan, <http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm>.

● الثروة والاستئثار بها من قبل حفنة رجال يسكنون القصور في العاصمة، هما العنوان الأمثل للبدء في فهم أولي للحركات المتمردة، ثم فهم تال، من هذا المنظور، لذلك الإصرار على قمع المتمردين وسحقهم. والجدولان الرقمان (٥ ـ ٧) و (٥ ـ ٨) يوضحان مقدار الإهمال الذي يُعانيه الجنوب، وتهميشه، بكل ما به من صراعات، بما يحويه ذلك من إشارة ثانية (جدلية العوز الهيمنة).

الجدول الرقم (٥ ـ ٧)

التحويلات الاتحادية إلى الولايات الشمالية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بالمليون دولار	٨٠,٣٦	٢٣١,٦٢	٢٨٧,٦٧	٤٠٨,١٨	٥٦١,٣٨	٨٢٩,٤٩	٢٥٤,٠١

المصدر: حمداني، دارفور: **منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ص ٢٠٨.

الجدول الرقم (٥ ـ ٨)

التحويلات الاتحادية إلى الولايات كنسبة من إجمالي التحويلات

الولاية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
شمال دارفور	٦,٤	٦,٣	٥,١	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٤,٧
جنوب دارفور	٥,٣	٤,٥	٤,٢	٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٤
غرب دارفور	٤,٧	٤,٠	٢,٩	٢,٩	٤,٠	٣,١	٢,٧
دارفور الكبرى	١٦,٣	١٤,٧	١٢,٣	١٢,٧	١٤,٧	١٣,٥	١١,٨
الخرطوم	٦,٤	١٩,٤	٢٣,٢	٢٤,٢	١٩,٧	٢٠,١	١٤,٥
الجزيرة	٢٢,٩	١٦,٩	١٨,٠	١٦,٦	١٦,٩	١٨,٠	١٤,٥
أخرى	٥٤,٥	٤٩,٤	٤٦,٥	٤٦,٥	٤٧,١	٤٨,٥	٥٩,٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

● تسيطر النزعة العنصرية، كتعبير عن الصراعات الطبقية، على جُل العناصر المتصارعة. ولن يكون أمام العرق (الطبقة) المهمَل سوى القتال من أجل الثروة والسلطة، ومن ثم الدخول في تحالفات تمكّنه من ذلك الهدف، أياً يكن الحلفاء. فنظام الخرطوم، مثلاً، حينما يتحالف مع جيش الرب للمقاومة، يتجاهل مذابح وفظائع هذا التنظيم التي يرتكبها أينما حل، فالمهم هو أن هذا الجيش يتصدى، بالوكالة، للأعداء.

● وإذ تسيطر النزعة العنصرية، ذات الأساس والبناء الطبقيين، بصورة أو بأخرى على مجمل خطاب جُل الفصائل والقوى المتناحرة، فلن يكون أمام هؤلاء المهمَشين سوى التمسك الشديد بالموروث التاريخي والثقافي والديني، والقتال الضاري من أجل هذا الموروث في مواجهة قوى يرون أنها تهدف إلى طمسهم، وإزالة ثقافتهم وكيانهم الاجتماعي نفسه من على الخريطة الرسمية للبلاد.

● الواقع يقول إن هناك مستفيدين، اقتصادياً، من الحروب الضروس

الدائرة، إما بالارتزاق من الجانب الغني، والقتال بالوكالة عنه، وإما بالدخول في صفقات مهادنة معه.

● يسود السودان نمطُ الإنتاج المعاشي، أي الإنتاج من أجل إعادة تجديد حياة المنتِج بالتوازي مع الإنتاج من أجل السوق؛ فالمنتِج، وبصفة خاصة في الجنوب، يعلم أن من الحتمي عليه أن يحافظ بالعمل على تجديد إنتاج نفسه بأن يوفّر لنفسه المأكل والملبس والمشرب والمسكن، لأن النظام الحاكم لن يقوم بتوفير ذلك، وهنا يتبدى المستوى الثاني من الصراع؛ فهو صراع جنوب ـ جنوب، وهو بحكم طبيعته التاريخية والواقعية صراع على الأرض والماء والكلأ، المعزَز غالباً بلغة الخطاب العنصرية، حينما يشتبك العرب، والعرب فقط، إذ نجد الآلة الإعلامية الغربية، وبما أوتيت من قوة، لا تسوّق، وبمنتهى التضخيم المطلق، سوى الصراعات الدموية التي يكون العرب أحد أطرافها. والجدول الرقم (٥ ـ ٩) يوضح تاريخ الصراع وأسبابه بين القبائل في الغرب، وهو صراع جنوب ـ جنوب، في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٩٩.

الجدول الرقم (٥ ـ ٩)

تاريخ الصراع وأسبابه بين القبائل في الغرب في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٩٩

مسلسل	الجماعات القبلية	السنة	سبب الصراع الرئيسي
١	الكبابيش والكواحلة وبرتي وميدوب	١٩٣٢	الرعي وحقوق الماء
٢	الكبابيش وميدوب والزيدية	١٩٥٧	الرعي وحقوق الماء
٣	الرزيقات البقارة والمعالية	١٩٦٨	السياسة والإدارة المحلية
٤	الرزيقات البقارة والمعالية والدّنكا	١٩٧٥	الرعي وحقوق الماء
٥	بنو هلبة والزيادية والمهرية	١٩٧٦	الرعي وحقوق الماء
٦	الرزيقات الشمالية (الإبالة) والداجو	١٩٧٦	الرعي وحقوق الماء
٧	الرزيقات الشمالية والبرجو	١٩٧٨	الرعي وحقوق الماء
٨	الرزيقات الشمالية والفور	١٩٨٠	الرعي وحقوق الماء
٩	الكبابيش والبرتي والزيادية	١٩٨١	الرعي وحقوق الماء
١٠	الرزيقات الشمالية والدّنكا	١٩٨١	الرعي وحقوق الماء
١١	الكبابيش والكواحلة وبرتي وميدوب	١٩٨٢	الرعي وحقوق الماء
١٢	الرزيقات والمسيرية	١٩٨٣	الرعي وحقوق الماء
١٣	الكبابيش وبرتي وميدوب	١٩٨٤	الرعي وحقوق الماء

يتبــع

تابــع

١٤	الرزيقات والمسيرية	١٩٨٤	الرعي وحقوق الماء
١٥	الجمير والفلاتا	١٩٨٧	الحدود الإدارية
١٦	الكبابيش والكواحلة وبرتى ميدوب	١٩٨٧	الرعي وحقوق الماء
١٧	الفور والبديات	١٩٨٩	الرعي وإنتهاك الحدود
١٨	العرب والفور	١٩٨٩	الحدود القبلية
١٩	الزغاوة والجمير	١٩٩٠	الحدود القبلية
٢٠	الزغاوة والجمير	١٩٩٠	الأرض
٢١	التعايشة والجمير	١٩٩٠	الرعي وحقوق الماء
٢٢	البرجو والرزيقات	١٩٩٠	الأرض
٢٣	الزغاوة والمراتيب	١٩٩١	الرعي وحقوق الماء
٢٤	الزغاوة وبنو حسين	١٩٩١	الرعي وحقوق الماء
٢٥	الزغاوة مقابل البرقيد	١٩٩١	الرعي وحقوق الماء
٢٦	الزغاوة والبرقيد	١٩٩١	الرعي وحقوق الماء
٢٧	الزغاوة والبرقيد	١٩٩١	الأرض
٢٨	الفور والترجوم	١٩٩١	الأرض
٢٩	الزغاوة والعرب	١٩٩٤	الرعي وحقوق الماء
٣٠	زغاوة السودان مقابل زغاوة تشاد	١٩٩٤	السلطة والسياسة
٣١	المساليت والعرب	١٩٩٦	الرعي والإدارة
٣٢	الزغاوة والرزيقات	١٩٩٧	الرعي وحقوق الماء
٣٣	الكبابيش العرب وميدوب	١٩٩٧	الرعي وحقوق الماء
٣٤	المساليت والعرب	١٩٩٨	الرعي وحقوق الماء
٣٥	الزغاوة والجمير	١٩٩٩	الرعي والإدارة

المصدر: بتصرف يسير عن: المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

يتضح من الجدول الرقم (٥ ـ ٩) أن معظم الصراعات في دارفور قبل أواسط الثمانينيات كانت تقع بين الجيران، وكان أشرسها وأشدها فتكاً الصراع المحلي، الذي يضم، عادة، جانبين فقط: المعالية والرزيقات عام ١٩٦٨؛ الرزيقات البقارة والمعالية والدِّنكا بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤؛ بنو الهلبة والمهرية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، وما إلى هنالك. وكانت الصراعات غير متوالية، ومتدنية الحدة، وسويت جميعها عن طريق الوساطة التقليدية بين شيوخ ورؤساء القبائل، بينما شكل صراع العرب والفور (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩)، بل جميع الصراعات التي يكون أحد أطرافها من العرب، مادة إعلامية ثرية، كما ذكرنا،

لأنها تحتوي على إمكانية تسويق حروب الإبادة إلى جوار المذابح اليومية.

● بدأ الصراع في دارفور في أواسط الثمانينيات كحرب أهلية، طبقية، عُرفت باسم الحرب بين العرب والفور؛ إذ اجتمعت القبائل العربية كلها للمرة الأولى تحت راية واحدة تدعى «التجمع العربي». وقد توقف الصراع فجأة عندما أُطيحت الحكومة المنتَخبة في الخرطوم، واعتبر قادة الانقلاب الإسلامي فشل الحكومة في وقف القتال في دارفور واحداً من أسباب عديدة لتحركهم؛ فقد استمرت حرب (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩) بين العرب والفور على الرغم من مؤتمرات المصالحة العديدة التي عُقدت لإخمادها.

● لم تصبح الحكومة طرفاً في الصراع إلا بعد عام ١٩٨٩، عبر مبادرة حاولت معالجة السبب الأساسي للصراع. وعندما فشلت المبادرة، تورطت الحكومة في الصراع الذي اندلع على نطاق واسع، وبلغ مستوى جديداً من المواجهة بين المساليت (المسلمين) والقبائل العربية عام ١٩٩٥. واستعر الصراع ثانية في عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، عندما تطورت صلات نشيطة بين القوات المناوئة للحكومة في دارفور والمعارضة المنظمة في المركز. وقد تشكّلت هذه العلاقات عبر مبادرتين منفصلتين: ارتبط المتمردون المحليون (جيش تحرير السودان) في إحداهما بالمعارضة الجنوبية (جيش تحرير شعب السودان)[٤٢]، وفي **الثانية** يرى د. محمود ممداني، وحده[٤٣]، حركة العدل والمساواة كامتداد طبيعي للمعارضة الإسلامية في المركز (حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي)، على الرغم من أن جميع الشواهد واقعياً وأيديولوجياً تفيد غير ذلك، وأن تنظيم العدل والمساواة يقف موقف الخصم بالنسبة إلى جبهة حسن الترابي، على الأقل من الوجه الأيديولوجية.

رابعاً: الصراع الاجتماعي والاقتصادي الراهن

وإذ ننتهي من خطوتنا الفكرية الثالثة، بعد أن عاينّا الهيكل الاقتصادي، وتعرّفنا على الكُل الجغرافي والتاريخي، وصولاً إلى التعرّف على التشكيلات

(٤٢) من الواضح مقدار التداخل بين الحركات المتصارعة، وهو ما جعلني أتجنب من البداية منهج الفصل؛ إذ جرت العادة أن يُدرَس الصراع في السودان على مستويات قطاعية منفصلة، أي يُدرس الصراع في الغرب بمعزل عن الصراع في الجنوب، ويُدرس الصراع في الجنوب بمعزل عن الصراع في الغرب، ويُدرس الاثنان من دون وعي بالصراع في الشرق، وهكذا. . . وهو ما يؤدي إلى تشويش الوعي، أو بالأحرى تقطيع أوصال الفهم، ويحول دون رؤية التطور الديالكتيكي للمجتمع ككلّ، وإنما غير المتجانس، عبر الزمن.

(٤٣) ممداني، **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ص ٢٨٢.

السكانية والاجتماعية وعلاقاتها المتناقضة، فإن الطريق الآن يبدو مُمهداً نحو تكوين الوعي بشأن حقيقة وطبيعة الصراع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في السودان، ومآله، وهو الذي يمكن تحقيقه من خلال الخطوط الفكرية الآتية، وإنما بهدف الوصول إلى حقيقة تطور المجتمع السوداني ديالكتيكياً، والوصول كذلك إلى حقيقة تخلّفه الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من ارتفاع معدلات القيمة الزائدة التي تُنتِجها بضعف مزمن الأجزاءُ الفقيرة والمهمَّشة من الإقليم، إذ لا تملك سوى أدوات إنتاج بدائية لم تسمح بعدُ إلا بظهور الصراع الطبقي، لا الرأسمالي، بين قوى الإنتاج الذي أعتبره حتى الآن صراعاً خافياً في السودان، ويَعلوه الصراع الطبقي المغلَّف بالعنصرية العرقية، وبالطبع من دون التفات بعض الباحثين إلى طبيعة الصراعات الداخلية ضمن الفصيل الواحد، أياً يكن نوعه: قبلي، عشائري، تنظيم سياسي.....، إلخ؛ إذ يتم النظر إلى القبيلة ككتلة صماء تُصارع كتلة صماء أخرى. ولذلك فإنني أفترض إمكانية دراسة الصراع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في السودان من خلال الخط المنهجي الذي يتكوّن من الخطوط الفكرية الآتية:

● يتبدّى الصراع في السودان على مستويين: شمال ـ جنوب وجنوب ـ جنوب، والمستوى الأخير هو أساساً صراع بين القبائل التي «تمتلك» داراً وتلك التي «لا تمتلكها»، وإن الخط الفكري المنشغل بطبيعة الصراع على المستويين إنما يوجب الوعي بـ: الصراع بين الشمال والجنوب؛ الصراع بين الجنوب والجنوب، والصراعات الداخلية في الشمال، والصراعات الداخلية في الجنوب.

● لا يمكن فهم الصراع، من الأساس، من دون الوعي بفكرة «القفص الكبير» الذي وُضِعت فيه أعراق وثقافات وديانات مختلفة تمام الاختلاف ثم أُطلِقَ على هذا القفص الكبير اسم «السودان».

● لا يتطور المجتمع تطوراً خطياً، وإنما يتبدّى التطور الديالكتيكي للمجتمع السوداني بالنظر إلى طبيعة الحركات المتصارعة وأدائها اليومي عبر الزمن؛ إذ تتطور هذه الحركات وتُطور معها المجتمع ككل من خلال أداءات يومية لمصالح متناقضة، ويمكن رؤية تلك الأداءات المتناقضة من خلال الأداء اليومي، كما ذكرت، عبر الزمن في: الكر والفر، الإقدام والإحجام، الهجوم والدفاع، النصر والهزيمة، العداء والمصالحة، التحالف والانفصال، فهذا التناقض ومفرزاته هما اللذان يدفعان المجتمع نحو التغيّر، أياً يكن نوع التغيّر. ولقد رأينا: جيش السودان/ جيش الرب (ضد) القوات الشعبية الأوغندية/ الجيش

الشعبي لتحرير السودان، الجنجويد (ضد) الأفارقة في دارفور/جيش السودان/جيش الرب/جيش تحرير السودان، إريتريا/مؤتمر البجا (ضد) المعارضة الإريترية/الجيش السوداني، وهكذا. . . . ولم يزل الصراع والتطور مستمرين.

● تبدأ العملية التاريخية الدامجة للسودان في الكُل الرأسمالي على الصعيد العالمي، وتهيئته كمصدر للقيمة الزائدة، ومن ثم فقد شروط تجديد إنتاجه، مع أول اتصال فعلي مع قانون الحركة الحاكم لآلية عمل النظام الرأسمالي (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+ و أ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) على يد عدوانية رأسمال دولة محمد علي، ومن بعدها بريطانيا، الشارعة، آنذاك، في الدخول في عملية التراكم الرأسمالي التي تستلزم: (ن) و(ق ع) و(و أ)، الأمر الذي جعل السودان هدفاً رئيسياً من أجل الاستحواذ على مصادر هذا التراكم: المعادن، والعبيد، والغذاء، وهو الأمر الذي استصحب ضمان ولاء نخبة معيّنة يتم صنعها لتضمن استمرار تدفق القيمة الزائدة مع المعادن والخام والغذاء حتى بعد الخروج من البلد، كما استصحب تقسيم المجتمع إلى أجزاء غنية وأجزاء فقيرة.

● ومن دون أن ننسى الصراع في الشرق، يتطور المجتمع السوداني من خلال الصراع على صعيدين: الشمال ـ الجنوب، والجنوب ـ الجنوب. والأخير مفهوم، فهو، كقاعدة عامة، من أجل الماء والكلأ. أما الأول، فهو من أجل بسط نفوذ وهيمنة الشمال على الجنوب الغني بطبيعة حاله، وبصفة خاصة عقب تفجر ثروة النفط.

● إن ظهور الثروة النفطية في أرض السودان، بالتحديد في الجنوب، إنما يوجب استدعاء منهجية فهْم ترتكز على الوعي بكون النفط كسلعة قادرة على نوع ما من التراكم الرأسمالي وفقاً لشروط معيّنة، إنما يعني تبلور الصراع، ربما المسلح كقاعدة عامة، في سبيل الاستحواذ على الريع من جهة، والربح من جهة أخرى. وأهم ما يعني حكومة الشمال هو الإطباق على الاثنين، في حين أن الكل الجنوبي في حالة من الصراع الجدلي المستمر، بما لا يمكن معه الكلام عن جنوب واحد يسمح له بالتنمية من خلال النفط، وإن يكن من المحتمل أن تتغير تلك الوضعية عقب إعلان دولة الجنوب المستقلة: جوبا.

● الصراع الذي يتم تسويقه من خلال وسائل الإعلام الغربية، وبالإضافة إلى قيام تلك الوسائل بخلق الوعي العالمي بأن الإبادة الجماعية التي تمارسها القوى العربية في دارفور إنما تستلزم التدخل الدولي وفرض العقوبات على نظام

الخرطوم، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحديث عن الصراع يسير دائماً في اتجاه واحد، ويصدر عن توجه فكري أحادي، إذ يتم التعامل مع كل طرف من أطراف الصراع ككتلة واحدة لا تناقض في أجزائها المكوّنة لها، إغفالاً لكون هذا الطرف مؤلّفاً هو الآخر من تراتبية تصنف مَن ينتمون إليه؛ فالقبائل على سبيل المثال ليست كلاً واحداً، وإنما لكل قبيلة تراتبية تشكّل قوامها، وتحدد أطر تطورها على الصعيد الاجتماعي، بدءاً من القائد الأعلى أو الشيخ أو الرئيس ومالكي الثروة، وانتهاء بصغار الخدم. ويكون لتلك الطبقية الداخلية دور مهم في العديد من المسائل المتعلقة بقرار الحرب والمصالحة، والهجوم، . . . إلخ. وهذا من دون أن نذكر الانقسامات بين القبيلة الواحدة إلى عدة قبائل، تنشب في ما بينها هي الأخرى صراعات، بيد أنها بعيدة عن الأضواء الإعلامية في الغالب الأعم. هنا، يمكن الرجوع إلى الجدول الرقم (٥ ـ ٩)، الذي يشرح لنا مدى الصراع أيضاً بين القبائل المنتمية إلى عرق واحد وربما قبيلة أكبر واحدة؛ فمثلاً هناك: الصراع بين الرزيقات والمعالية (قبيلتين عربيتين)؛ الصراع بين بني هلبة والزيادية والمعالية (قبيلتين عربيتين)؛ الصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية (قبيلتين عربيتين)؛ الصراع بين الرزيقات والمسيرية (قبيلتين عربيتين)؛ الصراع بين القمر والفلاتة (قبيلتين غير عربيتين)؛ الصراع بين الزغاوة والقمر (قبيلتين غير عربيتين)؛ الصراع بين الزغاوة والمراتيب (قبيلتين غير عربيتين)؛ الصراع بين الزغاوة والبرقيد (قبيلتين غير عربيتين)؛ الصراع بين الزغاوة السودانية والزغاوة التشادية (قبيلتين غير عربيتين).

فأين الصراع العرقي؟ إن الصراع على الأرض، الذي لم تدّخر الحكومة أي وسع لتأجيجه بسحب الأراضي وإعادة توزيعها في أقاليم تعتمد أساساً على التراتبية القبلية وحكم الأعراف السائدة ابتداءً من التمركز في الأرض، وبصفة خاصة بقارة الجنوب والمساليت الذين برعوا في الزراعة، وبصفة خاصة زراعة الفاكهة، بشكل باهر، ولذا سيكون أي اعتداء على الأرض هو اعتداء على وجودهم الاجتماعي ذاته.

● إن تلك الانشقاقات الداخلية التي تكون بين قوى الجنوب بوجه عام لا تتكون بين عشية وضحاها، وإنما هي نتاج تفاعل ديالكتيكي بين **الرغبة في الثروة**، بما يعني ذلك معاداة للأقوى المهيمن، **والرغبة في حماية هذا الاقوى والأكثر عدداً**، وهذا هو القانون العام لجميع الانقسامات والتطورات على أرض الواقع، وبصفة خاصة جداً داخل القبائل.

● إن أوضح مثل على تطور المجتمعات من خلال التفاعل الديالكتيكي هو انقسام السودان نفسه؛ فقد أسفر النزاع الممتد سنوات بين الشمال والجنوب عن نشوء دولتين لهما خصائص الدولة الأولى (السودان)، وخصائص تُخلقها كل دولة بمعرفتها من خلال الحراك الاجتماعي داخلها وتفاعل عناصرها الداخلية، ومع الزمن يتم دمج الخصائص القديمة في الخصائص الجديدة في كيان يمثّل خصائص جديدة تجمع بين خصائص السودان وخصائص شمال السودان (العربي) في الشمال، وخصائص جديدة تجمع بين خصائص السودان وخصائص جنوب السودان (الزنج/الأفارقة) في الجنوب.

● السودان دولة، أو هكذا صار بفعل التدخل الاستعماري، ذات موارد هائلة يتركز معظمها في الجنوب. ومعنى انفصال الجنوب هو حرمان الشمال من تلك الموارد، في مقدمتها النفط، في حين أن الشمال يحول دون الوصول السهل إلى المنافذ المؤدية إلى العالم بحراً، الأمر الذي يثير مشقة قطع مسافات بعيدة عبر الأراضي الإريترية أو الإثيوبية، وصولاً إلى البحر الأحمر، ومنه إلى العالم الخارجي.

● بسبب فقدان السودان شروط تجديد إنتاجه، فإنه يعتمد، كأحد الأجزاء المتخلّفة، على ما يحدث خارجه في الأجزاء المتقدمة، التي تتحكم في مصيره. وما السلطة التي تدّعي حب الشعب، والتضحية من أجله، وتسعى إلى أن تستمد من عدوانية الإمبريالية قوة دعائية لدى الشارع السوداني، إلا أهم وسائل تسرب القيمة الزائدة إلى خارج المسام، بما يعني المزيد من التبعية والتخلّف.

● وبدلاً من طرح الأزمة طرحاً منضبطاً، يبدأ من فهم قانون الصراع الطبقي، ودور الرأسمال آنياً في تأجيج الصراع، أصبح الطرح، وهو الأسهل لدى الفكر العاجز، ابتداءً من الصراع العرقي، الذي لا يُعبّر إلا عن مظهر سطحي لحقيقة الصراع الراهن.

● يهيمن على المسرح الاجتماعي الاقتصاد المعاشي، أي الإنتاج من أجل الحياة، والقليل من أجل السوق، مثل بعض المنسوجات و«المراكيب»، أي الأحذية، وهي عادة رديئة الصنع في دارفور مثلاً. إلا أن سائر مناطق النزاع والتوتر تظل مناطق ذات اقتصاد معاشي، ما عدا بعض الأماكن التي شهدت استثماراً أجنبياً مباشراً في بعض المجالات، أبرزها الزراعة وما يتعلق بها من تربية الماشية وصناعات الألبان، مع مراعاة أن جُل المصانع، وجميع

المؤسسات العامة والسيادية والوزارات، والأجهزة القومية، والمصارف الشركات تقع في الخرطوم، حيث السلطة والثروة.

● يكون الاقتصاد المعاشي الذي يُهيمن على مجمل الحركة الاجتماعية هو أفضل ما يمكن بالنسبة إلى النظام في العاصمة؛ فهو الذي يمكّنه من تعبئة الفائض نحو المدينة ثم من المدينة إلى الخارج، ومن ثم تسرب القيمة الزائدة، ثم الدولارات الأمريكية، ثم الأسلحة، ثم الحروب المفتوحة.

● يتبدّى الإطار العام للاقتصاد المعاشي، الذي يعبّأ من خلاله الفائض (الزراعي) نحو المدينة، ثم إلى الخارج، محملاً بالقيمة الزائدة، كما ذكرنا، في أن ليس للسودان أدنى علاقة بالتصنيع، وإنما ينشط القانون العام للرأسمالية (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+و أ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) في حقل الزراعة، ويكون على الفلاح أو العامل الزراعي، بعد أن يستقطع من المحصول ما يكفي تجديد إنتاج نفسه، أن يدفع بالفائض إلى النظام عن طريق علاقة تعاقدية غير متكافئة، غالباً ما تصب في مصلحة الطرف الأقوى: الحكومة.

● كما رأينا حينما ناقشنا مجمل الوضع الاقتصادي، فإن السودان دولة زراعية بالدرجة الأولى، بيد أن وسائل الإنتاج المستخدمة في حقل الزراعة السودانية أدوات أجنبية الصنع، لا يشارك السودان إطلاقاً في أية مرحلة من مراحل تصنيعها، اللهم بعض الأدوات البدائية التاريخية التي لم يزل الفلاح يستخدمها بالطريقة القديمة إياها، وهي الأخرى في طريقها إلى الزوال والاختفاء مع حلول ميكنة الزراعة، بما يعني الأخذ في التطور بخفض معدلات إنتاج القيمة الزائدة، وتسريع آليات إنتاجها. وهذا التطور لا يمثّل طفرة يتميز بها السودان من غيره، أو تتميز بها دولة ما من غيرها، وإنما هو الصفة السائدة **للنظام الرأسمالي العالمي المعاصر** ـ الذي يعمل باستمرار على تثوير عملية الإنتاج، وبصفة خاصة وسائل الإنتاج. وما يؤكد وجهة نظرنا هذه هو إنشاء مدينة جياد الصناعية على بعد ٥٠ كم من الخرطوم[٤٤]، وهي

(٤٤) لا يتعيّن على المرء في أحسن حالاته الذهنية أن يعتبر تلك المدينة الصناعية طفرة في الاقتصاد السوداني ونقلة حضارية نحو الاقتصاديات الرأسمالية الصاعدة، ربما تكون تلك المدينة بمصانعها تنهض بدور أساسي في تخفيض معدّلات إنتاج القيمة الزائدة بفعل نشر الآلة، إلا أن هناك حقيقة مهمّة قال بها د. فؤاد مرسي منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهي أن نقل الصناعات إلى الأجزاء المتخلّفة لا يعني إلحاقها بالأجزاء المتقدمة؛ وإنما يكون الغرض في النهاية هو مصلحة الرأسمالية العالمية وليس مصلحة البلاد المتخلّفة التي تستثمر فيها. فالمدينة الصناعية جياد مثلاً تنتج الأسرّة الطبية وكراسي ومقاعد المدارس، وتجمع أبواب السيارات، وبعض =

المدينة التي تتوسم فيها الخرطوم أن تقوم بإدخال السودان عالم التصنيع.

نضيف هنا أن الفلاح السوداني لا يتعامل مع السوق الدولية بشكل مباشر، وإنما يقوم بتعبئة المنتَج بما يحويه من قيمة زائدة، بالكيفية التي سبق لنا شرحها، إلى المدينة، ومن المدينة تنطلق السلعة إلى السوق الدولية، وهو الأمر الذي يحدث تماماً بالنسبة إلى نصيب الحكومة من النفط قبل إعلان الانفصال. والجدول الرقم (٥ ـ ١٠) يوضح حجم التسرب بالكيفية السابق شرحها؛ بالفارق الحسابي بين الصادرات والواردات، مع مراعاة أن الزيادة في قيمة الصادرات لم تكن نتيجة نمو صناعي وإنما نتيجة نمو في حجم صادرات النفط.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٠)

الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ (مليون دولار أمريكي)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الصادرات	١٨٠٦,٧	١٦٩٨,٧	١٩٤٩,١	٢٥٤٢,٢	٣٧٧٧,٨
الواردات	١٥٥٢,٧	٢٣٠٠,٩	٢٤٤٦,٤	٢٨٨١,٩	٤٠٧٥,٠
الميزان التجاري	٢٥٤,٠	٦٠٢,٢	٤٩٧,٣	٣٣٩,٧	٢٩٧,٢

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السودان، <http://www.bankofsudan.org>.

تلك هي الملاحظات التي تمثّل الخط المنهجي العام الذي نقترحه، وندّعي فائدتها في سبيل الإجابة عمّا تثيره المسألة السودانية من أسئلة وإشكاليات. ومن

= الصناعات المعتمدة على الألمنيوم، بالإضافة إلى البتروكيمياء، وهي الصناعات تحديداً التي يلفظها الاستثمار الأجنبي بداخل الأجزاء المتخلّفة، وإنما ابتداءً من هيمنته على جميع المراحل الاستثمارية وآلياتها في سبيل إعادة ضخ قيمة الناتج في الاقتصاد الأم. فقد كتب د. فؤاد مرسي: «الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هي صورة تصدير رأس المال من بلد رأسمالي متقدّم إلى بلد متخلّف، حيث يستثمر في مشروعات استخراج أو إنتاج الخامات معدنية أو زراعية، توضع في خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لاستخراجها أو إنتاجها، كالبنوك والطرق والمواصلات، على أن يتمّ تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالي المتقدّم، حيث يُعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وعندئذ يترك للبلد المتخلّف أن يشتري من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلاً من المنتجات الصناعية المستوردة. . . إن التصنيع يتمّ عندئذ بشكل ناقص، فالرأسمالية العالمية إنما تريد في الواقع أن تتخلى، لأسباب اقتصادية، عن بعض الصناعات الثانوية غير الديناميكية، إما لأنها بسيطة تكنولوجياً، وإما لأنها تحتاج إلى أيدٍ عاملة وفيرة، وإما لأنها صناعات تلوّث البيئة، فقد ثبت مثلاً أن تكلفة القضاء على التلوّث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوّثة للبيئة، من هنا تقبل الرأسمالية العالمية أن تنقل إلى البلدان النامية صناعات مثل السيارات وبعض الصناعات البتروكيمائية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية». انظر: فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٨٨.

جانبنا، سنترك الإجابات للمزيد من الحوار، بغية إثرائه، إذ لم يكن هدفنا من استخدام المسألة السودانية كنموذج للفحص إلا النظر في نموذج مواز يقع داخل حدود القارة الشقيقة لأمريكا اللاتينية: أفريقيا، ومن ثم اختبار صحة المنهج الذي اقترحناه لفحص المسألة الفنزويلية، ومن ثم فهم الوضعية التاريخية لقارتي التسرّب في القيمة الزائدة، أمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما أننا لم نهدف إطلاقاً إلى تقديم إجابة، بل إن ما نقدمه هو طريق للإجابة؛ طريق يمكن لسالكه أن يكتشف المزيد من الإشكاليات الثرية في مضمونها والقادرة على تكوين الذهنية التي تملك التعامل مع الواقع، لا بغرض تفسيره وإنما بغرض تغييره، رفضاً للانتحار الجماعي، بقيادة نظام عالمي همجي، وبحثاً عن مشروع حضاري لمستقبل آمن، والأمر الوحيد الذي يتعيّن علينا فعله منهجياً هو البحث في ما بعد الانفصال.

١ ـ ما بعد الانفصال

من المفارقات أن **بعض** الذين تباكوا، ولم أكن منهم، على انفصال الجنوب عن الشمال (لاحظ انفصال عن الشمال لا عن السودان، وتلك هي اللغة السائدة بوجه عام)، وقاموا بإعطاء دروس في الوطنية والقومية، حينما بات أمامهم الانفصال حقيقة لا مهرب منها، إذ لا يرضى الجنوب بحاكمية الشمال، ولم يرفض الانفصال من سكان الجنوب سوى ١ بالمئة مقابل ٩٩ بالمئة، نقول إن هؤلاء قاموا بوضع الدراسات الموسعة التي تتعلق بأثر هذا الانفصال في الشمال (فقط)، من دون اعتناء بحثي علمي بالجزء الثاني الذي انفصل عن الوطن، **في** تصورهم، وكأنه ذهب بصراعاته غير مأسوف عليه؛ فلقد أراح واستراح، من منظورهم، والقائمة طويلة[٤٥]. ولكن لن ننشغل هنا بمناقشة إشكالية الانفصال في

(٤٥) وللإنصاف فمن المساهمات الجادة إضافة إلى العديد من الدراسات التي تناولت أثر الانفصال على الجانبين، انظر: جمال علي زهران، «التداعيات الإقليمية لانفصال جنوب السودان وآفاق المستقبل،» **الغدير**، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠١١).

ومن المآخذ على هذه الدراسة أن د. جمال لم يتحرّ الدقّة حينما تناول دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة السودانية، وبصفة خاصة في الجنوب، وذهب إلى القول: «ويتضح أن الدور الأفريقي في التعاطي مع أزمة الجنوب منذ اندلاع الحرب الأهلية وحتى التوصل إلى اتفاقية عام ٢٠٠٥، وإلى الانتهاء من الاستفتاء لصالح انفصال الجنوب، وإلى الإعلان الرسمي للدولة الجنوبية في تموز/يوليو القادم، هو دور فعّال أكثر من الدور العربي والإسلامي. . . .» (ص ٨٩). والواقع أن الاتحاد الأفريقي تمّ تهميشه تماماً من قِبَل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بل كان الاتحاد نفسه هدفاً للأطراف المتصارعة؛ فخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، حاول العديد من الفصائل المتمرّدة قتل جنود الاتحاد الأفريقي أو اختطافهم. ووفقاً للمنظمة الدولية للاجئين، اختطفت مجموعة متمرّدة منشقّة نحو ٤٠ جندياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في غرب دارفور، وقُتل أربعة جنود نيجيريين تابعين لبعثة =

ذاته؛ إذ ما يعنينا منها هو الأثر الذي تخلّفه هذه الإشكالية في الشمال والجنوب، والخريطة الرقم (٥ ـ ٦) توضح الأجزاء المنفصلة عن السودان.

الخريطة الرقم (٥ ـ ٦)

خريطة جمهورية السودان بعد انفصال الجنوب بولاياته العشر



المصدر: مدونة خالد عبد المجيد أسد، <http://khalidassad.blogspot.com>.

٢ ـ أثر انفصال الجنوب في الشمال

من الأمور التي كانت واضحة للعيان أن الانفصال كان متوتراً، إذ صحبته، ولم تزل تصحبه عمليات عسكرية وانفلات أمني كبير في كل من الجزأين، وهو

= الاتحاد الأفريقي، وإثنان من المتعاقدين المدنيين معها. في تفصيل تهميش هذا الاتحاد وإخفاء أي دور له على صعيد الأزمة، انظر: ممداني، **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**، ص ٦١ ـ ٦٨.

الأمر الذي سينعكس بلا شك على الأوضاع الداخلية في كل من بلد الشمال وبلد الجنوب. وفي ضوء ذلك، تظل هناك حزمة من الافتراضات يمكن النظر إلى مستقبل الشمال من خلالها، وهي تتلخص في ما يلي:

أ ـ لن تجد المعارضة المتربصة، كالعادة، فرصة أفضل من تلك؛ فقد فشل النظام الحاكم بقيادة البشير في منع الانفصال، وتلك فرصة مدهشة بالنسبة إلى المعارضة لإدانة الجبهة الحاكمة أمام الرأي العام الشعبي داخل السودان، الأمر الذي يسرع من وتيرة الاستقطاب السياسي بين المعارضة وحزب المؤتمر الحاكم.

ب ـ بات من الواضح بعد انفصال الجنوب أن ثمة أجزاء أخرى تعاني بسبب نظام الخرطوم، ومن ثم سيكون من لوازم الأمر زيادة الضغوط الدولية على السودان، في مجالات التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ورعاية حقوق الإنسان، وتحقيق بنود اتفاقيات السلام، وغيرها، وذلك بقصد الضغط على الحكومة حتى تستجيب لمطالب الشرق وأهل دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أو يتغير النظام.

ج ـ خروج نصيب حكومة السودان من عائدات نفط الجنوب،وهي تساوي حالياً حوالى ٨٠ بالمئة من مجموع عائدات النفط[٤٦]، الأمر الذي سيستتبع بلا شك انخفاضاً حاداً في النفقات العامة التي هي متدنية في الأساس، والتوقف عن الوفاء بالالتزامات الدولية، ناهيك بأن المديونية الدولية وتوزيع نسبتها بين البلدين محل إشكالات معقدة، وهو ما يعني، من ضمن ما يعني، عدم إمكانية حصول الشمال على قروض جديدة.

د ـ سيؤدي ذلك، في تصوري، إلى الدفع بالنظام الحاكم إلى محاولة إعادة فرض هيمنته على الجنوب، وبصفة خاصة أماكن النفط، وإنما بطريقة أخرى، لا تقل عسكرية بطبيعة الحال، أي بخلق بؤر التوتر واختلاق سبُل عديدة للنزاع تتيح له مساحة التدخل العسكري، وبصفة خاصة في أبيي، التي عادة ما يُقرن اسمها بعبارة «الغنية بالنفط».

هـ ـ لن تكون زيادة نفقات التسليح، والدخول في حروب (دولية) مفتوحة مع الجنوب، في مصلحة نظام الخرطوم؛ إذ سيكون توقف الاستثمارات الأجنبية

(٤٦) تبلغ عائدات النفط بصورة عامة حوالى ٦٠ بالمئة من موازنة الدولة الاتحادية، والانفصال يعني خروج أكثر من نصف هذه النسبة من الموازنة العامة بعد عام ٢٠١١.

المباشرة هو الأمثل لجميع المستثمرين، على اختلاف جنسياتهم وتوجهاتهم.

و ـ مع تردّي الوضع الاقتصادي والخلل الطارىء في الميزانية الاتحادية، لن تجد الخرطوم سوى زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وهي الزيادة التي من المؤكد أنه لن تصاحبها زيادة في الأجور، وهذا يعني زيادة العبء الحياتي اليومي على الطبقات المتوسطة والضعيفة التي ظلت تعاني لسنوات من الضائقة المعيشية، ولم تتحسن أحوالُها حتى بعد تدفق عائدات النفط، وسيُفضي ذلك إلى المزيد من الاضطرابات السياسية.

ز ـ أعتقد أن انفصال الجنوب قد يغري الشرق، كما يغري الغرب، ودارفور تحديداً، بالانفصال كذلك، الأمر الذي ينتهي بالخرطوم إلى عاصمة لدولة حبيسة.

٣ ـ أثر انفصال الجنوب في الجنوب نفسه

الانفصال كان رغبة أكيدة لدى شعب الجنوب، وقد وافق عليه ٩٩ بالمئة من هذا الشعب، لماذا؟ الإجابة عن هذا السؤال تحوي الإجابة عن سؤال مواز يتعلق بأثر انفصال الجنوب في الجنوب نفسه:

أ ـ من الأسباب الرئيسية الدافعة إلى الانفصال، كما شهدنا، تلك الأوضاع الاقتصادية المتردّية التي يُعانيها شعب الجنوب، على الرغم من أن الثروة تُستخرج من أراضيه. وعلى ذلك، يرى الجنوب أن من مصلحته، بالانفصال، السيطرة المنفردة على ما في باطن الأرض من ثروة في سبيل تنمية ونهضة شاملتين، لا سيما أن إسرائيل والولايات المتحدة من أهم الحلفاء الراغبين في تقديم كل ما يلزم من أجل تينك التنمية والنهضة في مقابل النفط.

ب ـ الأمر الذي قد يشير إلى إمكانية إضافة دولة ريعية أخرى إلى قائمة الدول الريعية، مع اختلاف يتبدّى في الصعوبة الشديدة التي سيجدها أي نظام ديكتاتوري في الجنوب يسعى إلى السيطرة على الحكم؛ فالجنوب مسيّس ومسلح، وتاريخه تاريخ حروب، والحراك الاجتماعي في الجنوب يقترب منه كثيراً الحراك الاجتماعي الفنزويلي، مع استبعاد التسليح والحرب.

ج ـ في ظل توحيد مختلف عناصر شعب الجنوب وقبائله (دنكا، شُلك، نوير، أزاندى، . . . . . إلخ) في كيان سياسي متطور يجمع في ما بينهم، فربما تنبئ الأيام عن الحد من الصراعات الداخلية على الماء والكلأ، وتبلور نوع آخر

من الصراع على صعيد مختلف يتبدّى حينما تنجح قوى اجتماعية معيّنة في فرض سيطرتها على أرض الواقع على باقي القوى الاجتماعية.

خلاصة

إن الصراع الذي سوّقته عالمياً المؤسسة الإعلامية الغربية ليس صراعاً عرقياً، وإنما هو في حقيقته صراع بين طبقات متفاوتة الحظوظ من الثروة والسلطة. وما الاشتباكات المسلحة إلا المظهر السياسي لهذا الصراع؛ الصراع الذي تكون قاعدته الاقتصادية مرتكزة على آليات تجديد التخلّف، ولا يأخذ المجتمع في التطور والتغير إلا من خلال الصراع الجدلي على مستويين:

المستوى الطبقي، الذي يتجسد في جدلية «حرمان الطبقات الأشد فقراً من السلطة والثروة، بالتناقض مع تمتّع الطبقات الأشد ثراءً بكل السلطة والثروة». وقد تُنتِج هذه الجدلية بعضاً من تنازل الطبقات الأعلى عن بعض السلطات، كما صرح البشير في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١١ بأن منصب نائب الرئيس سيكون من حق دارفور بعد الانفصال، وكان رد دارفور جاهزاً، فالمسألة ليست متعلقة بموقع نائب رئيس وإنما هي أكبر من ذلك، وتتعلق بالثروة والسلطة، بدءاً من إرادة تعاقدية حرة بين نظام الخرطوم وأهل دارفور.

المستوى الاقتصادي، الذي يتجسد في جدلية «ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع هذا الضعف المزمن في آليات إنتاجها. وقد تُنتِج هذه الجدلية أيضاً بعضاً من التطوير في حقل الصناعة والزراعة ونحوهما، كما تبدّى ذلك نسبياً في المدينة الصناعية جياد. وترتبط بجدلية المستوى الاقتصادي على الصعيد الاقتصاد الكلّي جدلية أخرى تتعلق بتسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى خارج الاقتصاد القومي، ويتبدّى ذلك بوضوح شديد حين النظر إلى جدول الصادرات والواردات، بعد خصم قيمة النفط، وسنجد حينها أن هناك مليارات تخرج سنوياً من أجل شراء سلع تُنتَج في الأجزاء المتقدمة في معظمها: تلك المليارات هي القيمة الزائدة.

وإن التفوق في المرتبة يكون للمستوى الأول الذي يحدد شكل المستوى الثاني، ومستويات تطوره.

خاتمــة

ـ ١ ـ

الآن، بعد هذه الرحلة التي انشغل الباحث فيها بإعادة اكتشاف ظاهرة «تجديد إنتاج التخلّف» في قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا من خلال نموذجين: فنزويلا البوليفارية عن أمريكا اللاتينية، والسودان عن أفريقيا، ما هو **السؤال المركزي** الذي طرحه الباحث وسعى من خلال الإجابة عنه إلى تقديم أفكار جديدة في حقل ظاهرة، مثل التخلّف الاجتماعي والاقتصادي، كُتبت عنها آلاف المؤلفات؟ وبوجه عام، **ما الجديد الذي أراد هذا البحث أن يأتي به**؟ سؤال من ضمن الأسئلة العديدة التي يثيرها هذا البحث، وهو سؤال مباشر يتعيّن أن تكون إجابته كذلك مباشرة، تأخذ في حسابها تقديم إجابات بحال أو بآخر بشأن ما هو الجديد في **الموضوع محل البحث، والمنهج المستخدم، والمقولات الرئيسية.**

على وجه الإجمال، وتبعاً لطبيعة المقام الذي نستعرض من خلاله خاتمة البحث، يمكن القول إن الباحث سعى كي يُعيد النظر في أمرين: الأمر **الأول** هو ظاهرة «تجديد إنتاج التخلّف» الاجتماعي والاقتصادي، وهي ليست في حد ذاتها مجردة، كما هو شائع أكاديمياً على الأقل، بما يعني أن الباحث يقصد دوماً بظاهرة التخلّف عملية «تجديد إنتاج التخلّف». والأمر **الثاني** هو إعادة النظر في موضوع علم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، لأنه العلم الذي استخدم الباحث أدواته الفكرية في سبيل البحث في طبيعة الظاهرة محل البحث والقوانين الحاكمة لها ولتطورها على الصعيد الاجتماعي؛ وفي هذا السبيل، استخدم الباحث **الديالكتيك أو منهج التناقض**، لفهم وتحليل الظاهرة على صعيد كلٍّ من التاريخ والاقتصاد والمجتمع؛ محاولاً وضع تصوّر نظري مقترح بشأن علم الاقتصاد السياسي للتخلّف، بمعنى أدق، بشأن علم الاقتصاد السياسي لتجديد إنتاج التخلّف.

فبشأن **المنهج**، وهو منهج التناقض، اعتمد الباحث على كون التناقض هو أحد أسرار الحياة الإنسانية، وسبب الأسباب في تطور المجتمعات عبر الزمن؛ فالعلاقات الاجتماعية بين البشر هي في المقام الأول علاقات صراع وتناقض في المصالح والأهداف والرؤى، وهي قائمة أساساً على الجدل، وهذا لا شك في أنه يُثري الحياة ويجعلها دائمة التطور، وأنه من الأفكار الرئيسية التي تُحدد كيفية فهم تطور المجتمع البشري عبر الزمن: **إن الوجود الاجتماعي للإنسان هو الذي يُحدد وعيه**، وليس العكس؛ إذ إن الوعي لا يتحكم في تحديد الواقع، وإن أفلح في ذلك في حقل الأيديولوجيا، **أي إن الواقع هو الذي يصوغ الفكر**، ولا يقوم الأخير بتأدية هذا الدور مع الواقع إلا في حقل الخيال في أحسن الأحوال. ومن هنا كانت الأفكار المسيطرة، بجميع أشكالها وعلى اختلاف حقولها ـ من فنون وآداب وثقافة وتشريعات ـ هي من إنتاج الطبقة المسيطرة في حقل الصراع الاجتماعي. ومن الأفكار الرئيسية كذلك، وهي لا تقل وضوحاً وأهمية، أن التطور الاجتماعي لا يحدث بشكل خطي، أي بطريقة ميكانيكية، يُعرف سلفاً سلوكها وآلية حركتها، وإنما **يحدث من خلال الجدل، أي من خلال الصراع الدائم بين المتناقضات**، وهذا ما وجد بلورة واضحة في كل من نموذجي الدراسة اللذين اختارهما الباحث: فنزويلا والسودان؛ الأول يمثّل قارة أمريكا اللاتينية، والثاني يمثّل القارة الأفريقية، والقارتان تمثّلان نموذج ظاهرة تجديد إنتاج التخلّف.

وانطلاقاً من اعتناق **منهج التناقض**، أي الاعتداد بالديالكتيك كطريقة في التفكير، طفق الباحث يُعيد طرح **موضوع** «ظاهرة تجديد إنتاج التخلّف الاقتصادي» لا «ظاهرة التخلّف»، باستخدام الأدوات الفكرية التي يمدّه بها علم الاقتصاد السياسي، الأمر الذي استلزم من الباحث إعادة طرح **موضوع** علم الاقتصاد السياسي نفسه، لأنه العلم الذي سوف يستخدمه في سبيله لدراسة الظاهرة. ومن هنا افترض الباحث أن **موضوع** الاقتصاد السياسي هو: «ذلك العلم **الذي ينشغِل بالقوانين الحاكمة للإنتاج والتداول والتوزيع، ابتداءً من ظاهرة القيمة، وقانون القيمة الزائدة**». ومن خلال هذا العلم، ومن قبله منهج التناقض، ذهب الباحث في سبيله للبرهنة على صحة فرضيته، بكون عملية تجديد إنتاج التخلّف «**عملية اجتماعية ـ مكتملة القوى والعناصر والأطراف ـ من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف (آليات) إنتاجها. ومن خلال هذا التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وهشاشة وضعف آلية**

إنتاجها، تتبلور ظاهرة تسرّب القيمة الزائدة المنتَجة داخلياً إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر». وهكذا، يُجدد التخلّف إنتاج نفسه.

إن **الموضوع** الذي يناقشه الباحث إذاً يُعدّ، على الأقل من وجهة نظر الباحث المتواضعة، **موضوعاً** جديداً غير مسبوق؛ إذ لا يتوقف الباحث عند مظاهر الظاهرة التي تتبدّى من خلال ظواهر الجوع والمرض والفقر......، بل سعى كي يتجاوز ذلك إلى محاولة الكشف عن **القانون الموضوعي** الحاكم للظاهرة، ومن ثم الحاكم لمظاهرها، على الصعيد الاجتماعي، في سياق الكل التاريخي الذي ينتمي إليه.

ـ ٢ ـ

ورجوعاً إلى السؤال المركزي الذي طرحه الباحث وسعى في البحث من أجل تقديم منهجية للإجابة عنه، فهو سؤال يتم عادة غضّ الطرف عنه في الأدبيات الاقتصادية، الغربية بالذات، التي تتناول ظاهرة التخلّف، وهو سؤال يتم دائماً تجاهله من جانب المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولن تدّخر إذ ذاك المؤسسة التعليمية الرسمية في الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي بوجه عام، **ووطننا العربي** بصفة خاصة، وسعاً في سبيل اقتفاء أثر كل منهما، أي معتنقات الصندوق والبنك الدوليين، والنظرية المهيمنة في الغرب الرأسمالي المتقدم؛ الأمر الذي معه صار لدينا تراكم معرفي ضخم في حقل نظرية التخلّف، وبصفة خاصة على الصعيد الأكاديمي في الدروس التي تُلقى على طلبة الاقتصاد ليل نهار؛ هذا التراكم لا يستطيع أن يرى التخلّف إلا من منظور بيانات خط الفقر وإحصاءات المرض ومستويات الدخل، ونسب التضخم، من دون أن يطرح **السؤال المركزي** الذي يقول: «لماذا تستمر حالة التخلّف، **وفي وطننا العربي بوجه خاص**، على الرغم من أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو الاستعمار، وقد انتهى الاستعمار، ومع ذلك لم تزل حالة التخلّف قائمة وتجدد إنتاج نفسها. فلماذا؟» هذا السؤال هو الذي طرحه الباحث بشكل مركزي، وسعى إلى الإجابة عنه من خلال منهجية مقترحة. ومن البداية، كان على الباحث أن «**يشك**» في جدوى الاكتفاء بالتراكم النظري (بحالته الراهنة) في حقل نظرية التخلّف، لأن هذا التراكم يؤدي إلى نتائج سطحية وغير واقعية، خلاصتها أن الخروج من حالة التخلّف ممكن من خلال اتّباع السياسات الاقتصادية المعمول

بها في الغرب الرأسمالي، والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية. ولذلك اقترح الباحث **إعادة النظر في هذا التراكم المعرفي** المبني منذ خمسينيات القرن الماضي على معايير (المنظمات الرأسمالية العالمية)، وهي معايير تغفل صراع المصالح والقوى الاجتماعية والطبقات، كما تضع تلك المصالح والقوى كلها في سلة واحدة، وتقوم بتطبيق سلسلة من المتوسطات الحسابية تُخفي أكثر ممّا تُظهر. وكل ذلك طبعاً بعد أن صار الاقتصاد فناً للتسيير، كما يطلق عليه د. سمير أمين، وبعد أن تمّت تصفيته من محتواه الاجتماعي! ولذا يقترح الباحث البدء من حيث «**مراجعة نظرية التخلّف ذاتها**»، بلا هروب من الإجابة عن السؤال المركزي الذي يثير إشكالية «تجديد إنتاج التخلّف». ولذلك يقترح الباحث، كطرح بديل، البدء من حيث إعادة النظر في نظريات التخلّف المنتَجة في معامل المؤسسات العلمية في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، مع تقديم طرح بديل يستند إلى جدلية التطور الاجتماعي والوعي بالتكوّن التاريخي للظاهرة، في محاولة لتلمّس سبل الخروج من أزمة التخلّف على هدي وعي حقيقي بطبيعة التخلّف وتاريخيته وتكوّنه الاجتماعي.

إن إعادة النظر في وثائق المنظمات الرأسمالية العالمية لا تعني على الإطلاق إهدارها، بل إن الباحث يؤكد أهمية الاستعانة ببيانات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ومؤشراتها، للدلالة على بعض القضايا والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كالبطالة والإنتاجية ومستويات الفقر، والدخول، والأجور، والتضخم، والكساد، والانكماش.. وهكذا.... ولكن الباحث لا يتعامل مع هذه المؤشرات إلا على سبيل الاستدلال فقط، بوصفها مرشدة فحسب إلى وضع الظاهرة على الصعيد الاجتماعي، كما لا يأخذها كمعطى وإنما يسعى دائما كي يثير كيفية تكوّنها على الصعيد الاجتماعي، وتحققها التاريخي على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، حينما تشير تقارير المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى أن نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر في السودان هي ٤٠ بالمئة، لا يتعيّن، وفقاً لتصور الباحث المقترح، أن يتم التعامل مع الرقم كمعطى، وإنما تجري في البداية مناقشة الأسباب التي أدت إلى هذا الرقم، قبل الانتقال إلى مرحلة علاجه.

وفي اعتقاد الباحث أن المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الأبحاث في ظاهرة التخلّف الاقتصادي بوجه عام، والتخلّف الاقتصادي العربي بوجه

خاص، إنما تصدر عن بداية غير صحيحة؛ إذ لا يعلم الباحثون، عادة، ما الذي يبحثون عنه بالتحديد! فهم يأخذون التخلّف **كمعطى** وينطلقون منه، بلا مناقشة، من أجل مراكمة المزيد من الأوراق التي لا تختلف كثيراً عن غيرها من أوراق، اللهم إلا في ترتيبها وترقيم صفحاتها؛ فهم لا يثيرون الكيفية الاجتماعية والتاريخية التي تشكّلت من خلالها الظاهرة على أرض الواقع. وبدلاً من أن يعتبروها نتيجة لأسباب تاريخية واجتماعية، يذهبون، «استسهالاً ومسايرة للسائد»، إلى اعتبارها معطى، ويكون دورهم فقط، كمؤلفين (ليس كباحثين)، أن يقترحوا سياسات «مدرسية/ مثالية/ ميكانيكية/ غيرعلمية/ وربما كاريكاتورية»، للخروج من حالة التخلّف! ويمكنك أن تمسك بمئات المؤلفات التي تضم المقترحات الأكاديمية الرسمية للخروج من أزمة التخلّف حتى تجد تكراراً سقيماً لمظاهر التخلّف من خلال بيانات خط الفقر وإحصاءات تتعلّق بالمرضى والموتى. . . .إلخ. مع دراسات وصفية للظاهرة، وليس «لتجديد إنتاج الظاهرة»، أي من دون طرح السؤال المركزي الذي يثير الإشكالية الرئيسية في ظاهرة التخلّف، وهي المتعلقة بتجديد إنتاج التخلّف. إنه السؤال الذي انشغل الباحث به، وراح يبحث فيه من خلال البحث في الحاضر، على هدي من الماضي لفائدة المستقبل، ومستقبلنا العربي بوجه خاص.

إن «درس الحاضر، في ضوء الماضي، لفائدة المستقبل» مبدأ مهم اعتنقه الباحث، وصولاً إلى منهجية تمكنه من فهم الظاهرة على أرض الواقع، والتعامل مع هذا الواقع بوعي، حين نقوم بالبحث في ظاهرة التخلّف الاجتماعي والاقتصادي بالتطبيق على فنزويلا والسودان كنموذجين، بحثاً في الاقتصاد السياسي للتخلف، وبمعنى أدق الاقتصاد السياسي **لتجديد إنتاج التخلّف**. ولكن أي ماض نقصد؟ وبأي حاضر ننشغل؟

الماضي الذي نقصده محدَّد بالأعوام الخمسمئة الماضية وامتدادها الحاضر، أي إن الماضي في حُكم عِلم الاقتصاد السياسي مُحدد بتاريخ نشأة الرأسمالية المهيمنة عالمياً كنمط إنتاج يحكمه قانون موضوعي عام، يتبلور في نص الصيغة (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+و أ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن)، وإن الذهاب إلى ما هو أبعد من تاريخ نشأة الرأسمالية يجب أن يقترن بفهم الفارق بين ما هو «تاريخ» وما هو «تاريخي» في الاقتصاد السياسي.

أما الحاضر الذي ننشغل به، فهو الواقع الذي تكوّن في رحم ذلك

الماضي؛ فوقائع الحاضر ليست صدفويةً، وإنما هي، وهذا ما يعنينا، نتاج تطورات جدلية على الصعيد الاجتماعي، عبر الزمن، أدت إلى تبلور ذلك الحاضر بالحالة التي هو عليها الآن. وكما أسلفنا، لا يمكن التعامل مع التخلّف، على سبيل المثال، كظاهرة وليدة اليوم، وإنما هي نتاج تراكم تاريخي تم خلال خمسة قرون، أي منذ تكوّن الرأسمالية كنمط إنتاج مهيمن عالمياً. ولقد تفاوتت حظوظ البلدان، بشأن الإدماج في الكُل الرأسمالي على الصعيد العالمي؛ فمنها ما تم إدماجه، كأحد الأجزاء التابعة، منذ أربعة قرون، ومنها ما أُدمِج منذ ثلاثة قرون، ومنها ما تحول إلى أحد تلك الأجزاء التابعة منذ قرنين من الزمان، وهكذا. . . ولكن تظل دوماً مجموعة من **السمات المشتركة** في ما بين تلك البلدان المدمَجة كأحد الأجزاء المتخلّفة والتابعة، وأهم تلك السمات المشتركة هي تسرّب القيمة الزائدة إلى خارج مسام تلك الأجزاء كي تُضَخ في مسام الأجزاء المتقدمة المتبوعة، ومن ثم يُصبح افتقاد شروط تجديد الإنتاج سمة عامة تجمع جميع الأجزاء المتخلّفة. وهنا بالتحديد يتبلور الطرح الجديد من خلال فرضياتنا الرئيسية ومقولاتنا النظرية، وبصفة خاصة بشأن موضوع الاقتصاد السياسي وإشكالية تجديد إنتاج التخلّف.

ـ ٣ ـ

وباللجوء إلى **المقارنة** بين قارتي التسرّب (أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، ومن ثم المقارنة بين نموذجي التخلّف في كلٍ منهما (فنزويلا والسودان)، يمكن، دون كبير عناء، الوصول إلى سمات عامة مشتركة تجمع بينهما، ابتداءً من الظاهرة الاستعمارية (إسبانيا بالنسبة إلى فنزويلا، ودولة محمد علي، ثم بريطانيا، بالنسبة إلى السودان)، ومروراً باعتبار أن كُلّ بلد منهما هو بالنسبة إلى المستعمِر مصدر رئيسي للمعادن النفيسة والمواد الأولية وقوة العمل اللازمين لعملية التراكم الرأسمالي في الأجزاء المستعمِرة. وبفعل المزيد من السطو المنظم على ثروات كُل منهما، وغيرهما، وقعا فاقدين، حالهما حال باقي الأجزاء المتخلّفة، شروط تجديد الإنتاج، والاعتماد شبه الكُلي على السلعة الواحدة، وعلى مجريات الأمور خارج الاقتصاد القومي بوجه عام، بما يفقد المجتمع معه استقلاليته تجاه الخارج بوجه عام، استعمارياً في مرحلة أولى، ومنهجياً في مرحلة ثانية.

نقول **تجمع بين فنزويلا والسودان** الظاهرة الاستعمارية واعتبارهما المصدر

الرئيسي لمستلزمات المراكمة الرأسمالية، ونضيف، وتلك نتيجة مترتبة على الأمرين، ظاهرة التسرّب في القيمة الزائدة إلى خارج حدود المجتمع، بما يعني، ضمن ما يعني، تبلوُر عملية مستمرة من التخلّف، الذي هو تجديد إنتاج التخلّف عبر الزمن، تمتد إلى الحاضر، وتستمد وجودها من ذلك التسرّب، الذي تدعمه الطبقات الحاكمة، ويُفقد شروط التنمية المستقلة والاعتماد على الذات. فكما افترضنا، بالتجريد، أن المجتمع، ابتداءً من الصيغة (ن ـ ق ع ـ «قوة عمل»+ وأ «وسائل إنتاج» ـ س ـ Δ ن) التي هي سبب بقاء العالم (إذ حينما يتوقف الإنسان عن العمل ستتوقف الحياة على الأرض)، فإن هذا المجتمع يبدأ سنة إنتاجية معيّنة بثلاثة مليارات وحدة معيّنة، ولأن تصوّر المجتمع في حالة توقف عن الإنتاج غير ممكن، إذ يلزم الإنتاج وتجدده المستمر، فسيدخل المجتمع السنة ومعه ٣ مليارات وحدة، مقسمة بواقع مليار لكُل قطاع إنتاجي (الزراعة والصناعة والخدمات)، وإذ إن (ظ ن) إنما هي القيمة الزائدة، وبافتراض أنها تساوي ١٠٠ بالمئة، في كُل قطاع، فسيكون لدى المجتمع في نهاية الفترة «وحدات إضافية». فما مصير تلك الوحدات الإضافية؟ بعد خصم الأجر والربح والريع والدَّين الدولي، نفترض أن الباقي هو (س) وحدة، و(س) هذه في الأجزاء المتخلّفة لا تُستخدم في التراكم الرأسمالي، من أجل التنمية، وإنما تخرج (تتسرّب) خارج البلد، إذ ينعدم التكامل بين القطاعات التي يتركب منها الهيكل الاقتصادي، في صورة استيراد للسلع والخدمات التي لم يُهيئ المجتمع لإنتاجها بالمعنى الواسع للإنتاج. ومن هنا أيضاً يُمكن مناقشة أزمة المديونية، التي طوقت الأجزاء المتخلّفة، حين ضربت بجذورها في جميع الاتجاهات التي كان من الممكن أن يبدأ المجتمع منها من أجل تنمية مستقلة، وذلك من دون إثارة المسؤولية التاريخية للطبقات الحاكمة المستدينة، وما يتعلق بذلك، ابتداءً من: مَن الذي استدان؟ ولمن؟ ولماذا؟ وأين ذهبت أموال تلك الاستدانة، التي جرّت مجتمعات وأجيالاً نحو هاوية جهنمية؟

ـ ٤ ـ

إذاً ما السبب الذي جعل الأجزاء المتخلّفة، متخلّفة على هذا النحو؟ النظرية الرسمية تقول، تجاهلاً لمآسي الماضي، بضرورة انتهاج موسَّع لاقتصاديات السوق، والمزيد من الاندماج في العالم الرأسمالي، في حيِن أن ما أوصل الأجزاء المتخلّفة إلى ما هي عليه هو بالضبط ذلك الاندماج الذي ترك

البلدان خاوية من جُل الموارد، مشوهة الهيكل، وبلا أدنى اتصال بين القطاعات الثلاثة التي يتركّب منها.

وربما يكون عسيراً، إن لم يكن مستحيلاً، الوصول إلى تصوّرات واضحة بشأن التخلّف في قارتي التسرّب، من دون **منهجية عامة واضحة، وهي التي يقترحها الباحث**، تأخذ في اعتبارها تلك السمات المشتركة. وما وضوح الرؤية إلا الانعكاس المباشر لوضوح المنهج، ولذا يتعيّن، حين درس ظاهرة ما في مجتمع معيّن، اللجوء إلى فن ترتيب الأفكار في سبيل إنتاج الفكرة، لفائدة ذلك المستقبل.

فعند درس المسألة الفنزويلية (حيث أرشدنا الديالكتيك، كمنهج في التفكير، إلى الصراع بين السلطة والرأسمال، كجدلية بين الريع الذي تحصّله الحكومة والربح الذي تستحوذ عليه الشركات الرأسمالية العالمية)، ودرس المسألة السودانية (حيث دلّنا الديالكتيك كذلك على الصراع بين الشمال والجنوب، كجدلية بين العوز الاقتصادي والهيمنة السياسية والاجتماعية، والصراع بين الجنوب والجنوب، حول الماء والكلأ، وبسط السلطان والنفوذ على الأرض، وفي السودان يتبدّى منهج التناقض في أوضح صورة له حينما يفرز الصراع بين الشمال نفسه والصراع بين الجنوب نفسه دولة «ثالثة» تحمل في أحشائها تركيبة اجتماعية معيّنة من الصراع بين الشمال والصراع بين الجنوب)، نقول حينما ندرس، وباستخدام الديالكتيك، كلاً من المسألة الفنزويلية والمسألة السودانية كنموذجين لظاهرة تجديد إنتاج التخلّف، فإنه يتعيّن تكوين الصورة الكلّية من خلال التمعن بالماضي (الاستعمار، ثم استمرارية التسرب، وفقدان شروط تجدد الإنتاج) كي يتم فهم الحاضر، ومن ثم إمكانية تصميم المشروع الحضاري الذي ينشغل بالتنمية المستقلة والاعتماد على الذات، وبصفة خاصة في وطننا العربي.

وما الخطوات المنهجية التي مشيناها بصدد درس المسألتين، الفنزويلية والسودانية، إلا **خطوات منهجية مقترَحة** تُقدم نفسها كفرضية تدّعي احتواءها على إمكانية معيّنة تتيح استيعاب ما هو هيكلي وما هو آني؛ إذ من غير السائغ إجراء البحث على مجتمع ما من دون منهجية واضحة تستمد وجودها من الوعي بالكُل التاريخي (المحدد بتاريخ الرأسمالية) الذي تبلورت من خلاله الظواهر التي حددت شكل المجتمع في الحاضر.

ـ ٥ ـ

ويبقى أن نذكر، ختاماً، مقدار التفاؤل والحماسة اللذين يحدواني كباحث في ظاهرة «تجديد إنتاج التخلّف» إلى تعميم الخطوات المنهجية المقترحة، لإجراء البحث في ظاهرة اقتصادية ما، في مجتمع معيّن، في لحظة تاريخية محددة؛ إذ نبدأ، من خلال **مرتكزات فكرية معينة** (أهمها التجريد، وإعادة طرح موضوع الاقتصاد السياسي كعلم منشغل بقانون القيمة) بفهم الظرف التاريخي للظاهرة، وصولاً إلى أسباب نشأتها وتطورها خلال الزمن. وبعبارة أخرى أكثر دقة وتفصيلاً، فإن **المنهج العام الذي يقترحه الباحث، وإنما ابتداء من منهج التناقض كطريقة في التفكير**، إنما يتركز في مجموعة من الخطوات الفكرية، التي تنشغل، في المقام الأول، بالطريقة التي يتبعها الذهن في سبيله لإنتاج الأفكار الحاكمة للظاهرة محل البحث، وتتلخص تلك الخطوات في:

ـ البحث في **التاريخ**، وإنما ابتداءً ممّا هو تاريخي في الاقتصاد السياسي، بفحص الظاهرة في إطار من النظام الإمبريالي الذي أخذ في الهيمنة ابتداءً من القرن السادس عشر، وذلك اعتداداً بالاقتصاد السياسي كعِلم ينشغل بنمط الإنتاج الرأسمالي.

ـ البحث في **الاقتصاد**، لكن مع وعي كون التخلّف ليس وليد اليوم، أو صدفوياً، بل تشكّل هيكله، بقطاعاته، عبر فترة زمنية طويلة جداً ترتد إلى عدة قرون في الماضي. وخلال تلك الفترة، حدث التشوه في الهيكل، بعد أن سيطر، على المستعمرات تحديداً، التقسيم الدولي للعمل والإنتاج، فأصبحت المستعمرات المصدر الرئيسي للغذاء (ومن هنا يتشكّل الهيكل بغلبة الزراعة على مجمله)، والمواد الأولية وقوة العمل كسلعتين رئيسيتين (بما يجعل الهيكل قائماً على تلك السلعتين، فقط).

ـ البحث في **المجتمع**. ولكن بهدف التعرّف على التكوين الاجتماعي، وعلى أوجه الصراع الطبقي داخله، والذي على أساسه يتطور المجتمع، يستلزم هذا التعرّف تكوين الوعي الناقد بشأن الطبيعة الطبقية لمؤسسة الحكم نفسها، ومدى تبعيتها للإمبريالية الدولية، بما يُقدم مصلحة الرأسمال على مصلحة الوطن، في أغلب الأحيان. كما يستلزم هذا الوعي الانتباه لمحاولة الرأسمال تمييع قضية التناقض والتواطؤ، وذلك بتسويق **مقولة** التواطؤ بين الرأسمال والسلطة، وهي المقولة المضللة التي استهوت الكثيرين من دون وعي بما هو

كامن وراءها؛ فمعنى التواطؤ بين الرأسمال والسلطة وضع جميع الطبقات في المجتمع (من دون تمييز) في كفة واحدة مقِابل ذلك التواطؤ في الكفة الثانية، بما يستتبع طمس معالم التطور الجدلي للتاريخ والمجتمعات. ومن ثم، تعيّن أن يسير الدرس في اتجاه مختلف يرتكز على الوعي بالصراع، لا التواطؤ كما يروَّج، بين الرأسمال والسلطة من جهة، والصراع بين الطبقات التي يتكوّن منها المجتمع، في مرحلة أولى، ثم الصراع بين جزء محدد من تلك الطبقات وبين السلطة، في مرحلة ثانية، من جهة أخرى. معنى ذلك أن الشعب (بطبقاته المتباينة) هو داخل الدائرة لا خارجها، كما يريد الخطاب الأيديولوجي السائد.

ـ ٦ ـ

تلك الخطوات الفكرية المقترحة، للبحث في الاقتصاد السياسي لتجديد إنتاج التخلّف، لم يطرحها الباحث بترتيب معيّن؛ **إذ الظاهرة (الواقع) هي التي تتحكّم في ترتيب الخطوات (الفكر)**، فربما تستلزم ظاهرة ما البدء بالاقتصاد كخطوة أولى، في حين تستوجب ظاهرة أخرى البدء بالتاريخ، وثالثة تستوجب البدء برصد الواقع والوقائع، وهكذا. المهم في المنهج الذي أقترحه هو تكامل الخطوات بلا إغفال أو تخطي واحدة منها أو أكثر. وإن تكامل الخطوات هذا إنما يتعيّن أن يكون في إطار الفهم الواعي بجدلية التطور على الصعيد الاجتماعي، فإعادة إنتاج التخلّف لا يتم بشكل ميكانيكي، كما يُقال منذ عشرات السنين، وإنما هو نتيجة حركة جدلية مستمرة عبر الزمن، وبداخل هذه الجدلية، التي يمكن أن نسمّيها الجدلية الظاهرة، وهي التي تكون أثر التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة وضعف «آليات» إنتاجها، بالنظر إلى تخلّف نظم وأدوات الإنتاج التي تحتكر الأجزاء المتقدمة تقنياتها. ولقد ذكر الباحث أنه يرجو أن يكون من الواضح أن الطرح الخاص بتحديد التخلّف، إنما يغض بصره تماماً عن الموقف الأخلاقي، ولا يَنظر إلى الجانب «القهري، الاستغلالي» في عملية إنتاج تلك القيمة الزائدة (وربما يرجع ذلك إلى كون إنتاج ذلك النوع من القيمة هو من لوازم الرأسمالية كنظام اجتماعي شامل يهيمن منذ خمسة قرون، ولا يمكن له أن يعمل من دونه)؛ إذ يبدأ الطرح وينتهي من حيث فهم وتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط لإنتاج سلع وخدمات من أجل السوق. وليس ذلك فقط، وإنما كنمط لإنتاج القيمة الزائدة. ولطالما كانت «آليات» إنتاج تلك القيمة الزائدة ضعيفة، بغضّ النظر عن كل شيء أخلاقي،

وعُدّ الاقتصاد ضعيفاً ومتخلفاً تبعاً لتدهور تلك الآليات، في حين يُصبح هذا الاقتصاد قوياً إذا ما كانت تلك «الآيات» قوية، بما يلزم ويكفي لتخفيض معدل إنتاج القيمة الزائدة، وعلامات قوتها تتبدّى في النظر إلى «حجم» و«قيمة» المنتَجات التي تُمثّل إجمالي الناتج القومي، الذي غيّر البنك الدولي اسمه مؤخراً إلى الدخل القومي! وهو ما يحْدث مزيداً من الإرباك! ولنذكر ختاماً أن ثمة جدلية أخرى داخل الجدلية الظاهرة يمكن أن نسمّيها الجدلية المستترة، وهي التي تتشكّل بالتناقض بين التغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة إلى قيمة قوة العمل، والتغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة إلى الرأسمال الكلّي.

ـ ٧ ـ

إن درس الحاضر في ضوء الماضي لفائدة المستقبل، إنما يعني الفهم الناقد الواعي بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة، التي كونت في رحمها الحاضر بجميع تفاصيله، وتركت لنا تشكيل المستقبل، نعم تشكيل المستقبل، بل الاختيار بين الموت والحياة. . . إما الموت انتحاراً جماعياً على ظهر كوكب يعتصره نظام عالمي لا يعرف العدالة أو الرحمة، وإما الحياة بدفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث الإنسانية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود، وإما الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان. هلاّ طمحنا إلى أكثر من وجودنا؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.



المراجــع

١ ـ العربية

كتب

آرتو، باتريك وماري بول فيرار. **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها.** ترجمة سعد الطويل. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨.

إبراهيم، زكريا. **مبادئ الفلسفة والأخلاق.** القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٢.

ابن المقفع، عبد الله. **الأدب الكبير.** بيروت: دار الآداب، ١٩٨٦.

أبو إسماعيل، أحمد. **أصول الاقتصاد.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد. **الامتاع والمؤانسة.** القاهرة: دار الرسالة، ١٩٩٥.

أبو عيانة، فتحي. **مشكلات السكان في العالم العربي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

أرسطو. **في السياسة.** نقله عن الأصل اليوناني وعلّق عليه الأب أوغسطينس بربارة البولسي. ط ٢. بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية، ١٩٨٠.

إسماعيل، عز الدين. **الزبير باشا ودوره في السودان.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين ـ فيتنام ـ كوبا). القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.

أكول، لام. **الثورة الشعبية لتحرير السودان.** ترجمة إسماعيل آدم وبشرى آدم. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩.

أمين، سمير. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف.** ترجمة وتحقيق حسن قبيسي. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٧.

ـــــ . **قانون القيمة والمادية التاريخية.** ترجمة وتحقيق صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١. (السلسلة الاقتصادية)

باران، بول وبول سويزي. **رأس المال الاحتكاري: بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي.** ترجمة حسين فهمي مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

البحيري، زكي. **مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

برلين، إيسيا. **كارل ماركس.** تعريب عبد الكريم أحمد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب، ١٩٦٣.

برنتن، كرين. **أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي**. ترجمة محمود محمود. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

البستاني، عبد الله. **فاكهة البستان**. بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٣٠.

بكر، محمد إبراهيم. **تاريخ السودان القديم**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧.

بودوبوس، رجب. **نقد العقل الاقتصادي**. مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٠.

تاريخ أفريقيا العام: المجلد الرابع: أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر. إشراف ج. ت. نياني. القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، [د. ت.]. (سلسلة تاريخ أفريقيا العام)

تاريخ الحضارات العام. إشراف موريس كروزيه؛ نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٨. ٦ ج.

ج ٥: **القرن الثامن عشر: عهد الأنوار**.

تشومسكي، نعوم. **سنة ٥٠١ الغزو مستمر**. تعريب مي النبهان. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢.

ـــــــ. **النظام العالمي القديم والجديد**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.

تولوستوي، ليو. **كتابات تربوية**. بيروت: دار القلم، ١٩٦٩.

ثارو، ليستر. **الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ٢٠٤)

جارودي، روجيه. **أمريكا طليعة الانحطاط**. ترجمة عمرو زهيري. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

ـــــــ. **كيف صنعنا القرن العشرين؟**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.

جاليانو، إدواردو. **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية: تاريخ مضاد**. ترجمة أحمد حسان وبشير السباعي. الإسكندرية: دار النيل، ١٩٩٤.

جودة، جودة حسنين. **العالم العربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي، ١٩٩٨.

جونز، بارت. **هوغو: قصة هوغو تشافيز من الكوخ الطيني إلى الثورة المستمرة**. ترجمة بسام شيحا وأمين الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩.

الحتة، أحمد أحمد. **تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر**. ط ٣. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.

حسين، طه. **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية: تحليل ونقد**. تعريب محمد عبد الله عنان. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.

حسين، مجدي أحمد. **مصر والسودان**. القاهرة: المركز العربي والإسلامي للدراسات، ١٩٩٧.

الحفناوي، عبد المجيد محمد. **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، [د. ت.].

خالد، منصور. **الفجر الكاذب: نميري وتحريف الشريعة**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦.

ـــــ. **النخبة السودانية وإدمان الفشل**. القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٣.

دالمون، أيتين. **النفط**. تعريب خليل الجر. جونية ـ لبنان: المطبعة البولسية، ١٩٧٩.

دويدار، محمد. **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١.

ـــــ. **مبادئ الاقتصاد السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعة العربية، ١٩٩٩.

ـــــ. **مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول: الأساسيات**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠١. (مبادئ الاقتصاد السياسي)

ـــــ. **محاضرات في الاقتصاد الدولي**. الإسكندرية: دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

دينكسون، ج. [وآخرون]. **جغرافيا العالم الثالث**. ترجمة عيسى علي وفايز العيسوي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

الرافعي، عبد الرحمن. **عصر إسماعيل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩. ٢ ج.

ـــــ. **عصر محمد علي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

رول، إريك. **تاريخ الفكر الاقتصادي**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨.

رياض، زاهر. **استعمار أفريقيا**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

الزركلي، خير الدين. **الأعلام**. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٨. ٨ ج.

زكي، رمزي. **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. (عالم المعرفة؛ ١٩١)

ـــــ. **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.

زلوم، عبد الحي. **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

زيجلر، جان. **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية، الاقطاعيون الجدد**. ترجمة هالة منصور عيسوي. القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠٠٧.

ستيفنسن، كارل. **الإقطاع في العصور الوسطى**. ترجمة محمد فتحي الشاعر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.

سول، جورج. **المذاهب الاقتصادية الكبرى**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥.

سيجورنه، لاوريت. **الثقافات الأمريكية اللاتينية القديمة**. ترجمة صالح علماني. دمشق: المشروع القومي للترجمة بالتعاون مع وزارة الثقافة، ٢٠٠٥.

سيد، محمد معتصم. **جنوب السودان في مائة عام**. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٢.
الشامي، صلاح الدين. **نهر النيل: دراسة جغرافية تحليلية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥.
شاهين، عبد العزيز. **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
شبيكة، مكي الطيب. **السودان والثورة المهدية**. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٨.
شربل، كمال موريس. **الموسوعة الجغرافية للعالم العربي**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨.
شقير، نعوم. **تاريخ السودان**. تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم. بيروت: دار الجيل، ١٩٨١.
شوميروس، ماركيه. **جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات**. جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية، ٢٠٠٧. (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة)
شيحة، مصطفى رشدي. **البناء الاقتصادي للمشروع**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٠.
الشيخ حاج مدني، فتح الرحمن عبد الله. **السلطة والثروة في السودان**. القاهرة: [د. ن.]، ٢٠٠٦.
صبري، محمد. **تاريخ مصر: من محمد علي إلى العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
صفوت، خديجة. **الإسلام السياسي ورأس المال الهارب: السودان نموذجاً**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.
الضبع، وديع. **بوليفار**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧.
الطويل، توفيق. **أسس الفلسفة**. ط ٣. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
عبد الجبار، فالح. **بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي: دراسات أولية**. دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠.
عبد المعطي، علي. **المدخل للفلسفة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
عبد المعطي، فاروق. **أرسطو: أستاذ فلاسفة اليونان**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.
عبد المقصود، زين الدين. **نصف الكرة الغربي الأمريكي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤.
عبد المنعم، ممدوح. **السودان: مع ملحق نص الانفاقيات كاملة**. القاهرة: الأهرام للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
عبيد، جميل. **المديرية الاستوائية**. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.
العقيد، سيد أحمد. **دارفور والحق المر**. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
عكاشة، أحمد. **الطب النفسي المعاصر**. القاهرة: مطبعة الإنجلو المصرية، ١٩٩١.
علي، حيدر إبراهيم. **المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان**. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.
غرامشي، أنطونيو. **كراسات السجن**. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤. ٢ ج.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

فلينت، جولي وألكس دي فال. **دارفور: تاريخ، حرب وإبادة**. ترجمة أنطوان باسيل وفؤاد زعيتر. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨.

القدال، محمد سعيد. **تاريخ السودان الحديث**. الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢.

قلندر، محمود محمد. **جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال**. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤.

كروجمان، بول. **العودة إلى الكساد العظيم: أزمة الاقتصاد العالمي**. ترجمة هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.

كلير، مايكل. **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**. ترجمة أحمد رمو. بيروت: دار الساقي، ٢٠١١.

كولينز، روبرت. **تاريخ السودان الحديث**. ترجمة مصطفى مجدي الجمال وحلمي شعراوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

الكونجرس الأمريكي. **الجغرافيا السياسية للنفط**. ترجمة علي فهمي. القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١.

لابه، فرنسيس وجوزيف كولنز. **عشر خرافات عن الجوع في العالم**. نيودلهي: مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٩.

لانج، أوسكار. **الاقتصاد السياسي: القضايا العامة**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.

لوكسمبورغ، روزا. **ما هو الاقتصاد السياسي؟**. ترجمة إبراهيم العريس. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧. (سلسلة دليل المناضل؛ ١)

ماركس، كارل. **رأس المال**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧. ٢ ج.

ماركيز، جابرييل جارسيا. **سيمون بوليفار، أو الجنرال في المتاهة**. ترجمة محمد عبد المنعم جلال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

عثمان، مبارك علي. **السودان: عقد التنمية الضائع**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٣.

محمد، محمد عوض. **السودان الشمالي: سكانه وقبائله**. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١.

ـــــــ. **الشعوب والسلالات الأفريقية**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥. (سلسلة دراسات أفريقية)

مرسي، فؤاد. **التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

ـــــــ. **الرأسمالية تجدد نفسها**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (عالم المعرفة؛ ١٤٧)

ـــــــ . **هذا الانفتاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

مصطفى، حمدنا الله. **التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ١٨٤١ ـ ١٨٨١**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥.

مقار، نسيم. **الأسس التاريخية للتكامل بين مصر والسودان**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

مكاوي، هدى. **البناء الاجتماعي للمهدية في السودان**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.

ممداني، محمود. **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**. ترجمة عمر سعيد الأيوبي؛ مراجعة منى جهمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

موران، ثيودور. **الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**. ترجمة وتحقيق جورج خوري ومنير لطفي. عمّان: دار الفارس، ١٩٩٤.

مورجان، مايكل هاملتون. **تاريخ ضائع: التراث الخالد لعلماء الإسلام ومفكريه وفنانيه**. ترجمة أميرة نبيه بدوي. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٨.

مورهيد، آلان. **النيل الأزرق**. ترجمة نظمي لوقا. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.

نابوليوني، لوريتا. **الاقتصاد العالمي الخفي**. ترجمة وتحقيق لبنى حامد عامر. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.

النشار، مصطفى. **نظرية المعرفة عند أرسطو**. القاهرة: دار قباء، ٢٠٠١.

نيتشه، فريدريك. **غسق الأوثان، أو كيف نتعاطى الفلسفة قرعاً بالمطرقة**. ترجمة علي مصباح. بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٠.

هارست، بول وجراهم طومبسون. **ما العولمة؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**. تعريب فالح عبد الجبار. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١. (عالم المعرفة؛ ٢٧٣)

هارمن، كريس. **الاقتصاد المجنون**. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩٩٨.

هاريسون، بول. **في قلب العالم الثالث**. ترجمة إلهام عثمان. نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠. ٥ ج.

ج ١: **جذور الفقر**.

ج ٢: **السقم يلتهم الأرض**.

ج ٣: **جحيم المدينة**.

ج ٤: **الضائعون**.

ج ٥: **سياق القوة**.

هازار، بول. **أزمة الضمير الأوروبي**. ترجمة جودت عثمان ومحمد المستكاوي؛ مع مقدمة طه حسين. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨.

هوبكنز، أ. ج. **التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

دوريات

الباز، محمود. «تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع الدولي الناشط.» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع): العددان ٤١١ ـ ٤١٢، ١٩٨٩.

بيناصر، بارتولمي. «مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق.» **ديوجين** (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية): العدد ١٩١، ٢٠٠٢.

«تجارة المخدرات: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو): العدد ١٦٩، ٢٠٠١.

زهران، جمال علي. «التداعيات الإقليمية لانفصال جنوب السودان وآفاق المستقبل.» **الغدير**: العدد ٥٤، ربيع ٢٠١١.

المستقبل العربي: السنة ٣٢، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٠؛ السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، آب/ أغسطس ٢٠١٠، والسنة ٣٣، العدد ٣٨٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

اليوم السابع (القاهرة): ٢٦/ ٨/ ٢٠١٠.

تقارير ومواقع إلكترونية

«تاريخ النفط.» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7#.D8.AA.D8.A7.D8.B1.D9.8A.D8.AE_.D8.A7.D9.84.D9.86.D9.81.D8.B7>.

«تقرير بنك السودان المركزي.» ٢٠٠٥؛ ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

«التقرير السوداني السنوي الخامس.» ٢٠٠٤.

«تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٩: صحة الأم والوليد.» يونيسف، ٢٠٠٩، <http://www.unicef.org/arabic/sowc09/index.php>.

جراس، فابريس. «الاتحاد الأوروبي ـ الدول المتوسطية: نمو في تجارة الخدمات والاستثمار.» يوروستات: إحصاءات باختصار: ٢٠٠٨، <http://epp. eurostat.ec.europa>.

«جنوب السودان يتهم الخرطوم بقصف ولاية الوحدة.» بي بي سي عربي: ١٠/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110610_sudan_spla_unity.shtml>.

«خريطة السودان بين يديك ـ فأحرص على معرفتها.» منتديات كرمة البلد: ٢٠٠٩، <http://www.kermaonline.com/vb/showthread.php?t=11660>.

«شافيز يؤمم شركات حديد وصلب.» الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/17975a42-e452-4e13-8f4f-9a1b4ee0313d>.

لارسن، باتريك. «انتصار كبير للثورة: إنه الوقت المناسب لبناء الاشتراكية!.» Hands off

Venezuela: ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://arabic.handsoffvenezuela.org/index.php?option=com_content&task=view&id=95&Itemid=1>.

مدونة خالد عبد المجيد أسد، <http://khalidassad.blogspot.com>.

الموقع الرسمي للإذاعة السودانية، <http://www.sudanradio.info>.

الموقع الرسمي للبنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org>.

الموقع الرسمي لبنك السودان، <http://www.bankofsudan.org>.

الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>.

الموقع الرسمي لمنتديات بتروليان، <http://www.petrolian.4mtm.net>.

الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، <http://www.who.int/ar>.

الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية، <http://www.amnesty.org/ar>.

«النوير.» ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B1>.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج، <http://www.mof.gov.sd/arabic/socialeconomy_program.htm>.

ولد أحمد سالم، سيدي أحمد. «الأحزاب السياسية والحكومات الفنزويلية.» الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9b7921c2-257C-4248-a91c-63380aabe675.htm-top>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Atlas of Global Development. New York: World Bank, 2007.

Barre, Raymonde. *Economique Politique*. 6ème éd. Paris: Presses Universitaires de France, 1964. 2 vols.

Blanchard, Georges. *Cours d'économique politique*. Paris: Pedon et J. Allier, 1929.

Colin, Jean-Paul. *Dictionnaire des difficultés du française*. Paris: Le Robert, 1977. (Les Usuels)

Dobb, Maurice. *Studies in the Development of Capitalism*. London: Routledge and Kegan, 1954.

Fowler, H. and F. Fowler. *The Concise Oxford English Dictionary*. Oxford: Oxford University Press, 1939.

Gide, Charles et Charles Rist. *Histoire des doctrines économiques: Depuis les physiocrates jusqu'a nos jours*. Paris: Libraires du recueil, 1949.

Heilbroner, Robert. *The Worldly Philosophers*. New York: Simon and Schuster, 1961.

Hicks, J. R. *Value and Capital: An Inquiry into Some Fundamental Principles of Economic Theory*. Oxford: Oxford University Press, 1976.

James, Preston E. *Latin America*. New York: Odyssey Press, 1959.

Lekachman, Robert. *Histoire des doctrines économique de l'antiquité à nos jours*. Paris: Payot, 1960.

Luxembourg, Rosa. *The Accumulation of Capital*. Translated from Germany by A. Schwarzschild. London: Routledge and Kegan, 1963. (Routledge Classics)

Marshall, Alfred. *Principles of Economics*. London: Macmillan, 1920.

Nurkse, Ragnar. *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*. Oxford: Blackwell, 1960.

Renouf, Vincent Adams. *Outlines of General History*. London: Macmillan, 1910.

Ricardo, David. *The Principles of Political Economy and Taxation*. New York: Barnes and Noble, 2005.

Schmpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: Harper Perennial, 1966.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations*. New York: Barnes and Noble, 2004.

Stamp, L. Dudley. *A Regional Geography*. London: Longmans, 1959.

Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment and Underemployment: An ILO Manual on Concepts and Methods. Geneva: International Labour Office, 1990.

World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. New York; Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2007.

Periodicals

New York Times: 13/4/2002.

World of Work: The Magazine of the ILO: no. 16, 1996.

Reports and Websites

«Chavez Biography.» <http://www.lcsc.edu/elmartin/historybehindthenews/mccoy/bio.html>.

«Historia.» Presidencia, <http://www.presidencia.gob.ve/venezuela_historia.html>.

«Hugo Chavez.» Infoplease, <http://www.infoplease.com/biography/var/hugochavez.html>.

«Hugo Chávez Biography.» Encyclopedia of World Biography, <http://www. notablebiographies.com/news/Ca-Ge/Ch-vez-Hugo.html>.

«Human Development Report.» UNDP: 1998; 1999; 2001; 2003 and 2004.

«List of Petroleum Companiesr.» Wikipedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_petroleum_companiesr>.

«Report of The World Social Situation.» UN Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA): 1993 and 2008.

«Status of MDGs in Sudan in 2010.» United Nations Development Programme Sudan, <http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm>.
«Venezuela Map.» <http://www.explore-yachts.com/charter/venezuela_map.htm>.
«Venezuela National Human Development Reports.» UNDP: 2002 and 2003.
«World Development Report.» World Bank: 1995; 1999; 2001; 2006 and 2009.
«World Economic Outlook.» IMF: 2002; 2007 and 2009.
«The World Fact Book.» CIA: 2002; 2003; 2004; 2005; 2006; 2007; 2008 and 2009.
«World Investment Report.» UNCTAD: 2002.
<http://www.aljazeera.net>.
<http://www.alansar.ws/vb/t5913.html>.
<http://www.arabicpanorama.com>.
<http://www.arabo.com>.
<http://www.bbc.com>.
<http://www.brbrnet.net/vb/showthread.php>.
<http://www.bussines.com>.
<http://www.census.gov/foreign-trade/balance>.
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>.
<http://www.cnn.com>.
<http://www.coptichistory.org>.
<http://data.albankaldawli.org/indicator/ne.imp.gnfs.zs>.
<http://www.gatt.org>.
<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/countryfacts/egy/index.htm>.
<http://www.islamstory.com>.
<http://www.k4sudan.5u.com>.
<http://www.marefa.org/index.php>.
<http://www.mof.gov.sd/arabic/socialeconomy_program.htm>.
<http://www.mondiblor.com>.
<http://www.peopledaily.com>.
<http://www.reefnet.gov>.
<http://resourcesforhistoryteachers. wikispaces.com/sam.2>.
<http://www.shell.com>.
<http://www.state.gov-hugo-chavez&spell>.
<http://www.sudan.gov.sd>.
<http://www.sudanesehome.com/forum/showthread>.
<http://www.sudatel.sd/iar/atopic>.
<http://www.sunanews.net>.
<http://swissinfo.org>.
<http://www.un.org>.
<http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/42/Sudan_sat.jpg>.

فهـــــرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ص -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ